

#### دعاء مستجاب:

اسال الله الكريم اتمامه على احسن الوجوه والملها والمها واعجلها على والمعها في الأخرة والدنيا ، واكثرها انتفاعا به واعمها فالدة لجميسع السلمين ...

[ الشيخ محيى الدين النووي في المقدمة ج ١ ص ١٠٢ إ

الجزء الثالِث عَشرً

وهو الجزء الثاني من تكملة هذا الشرح

بهامر محمر بجيب الطبعي وينس قسم السنة وعلوم الحديث الجامعة أم درمان الاسلامية

مَهُمَّتُ مِنْ الْإِنْسَاكُ مِنْ الْمُرْسِيَاكُ مِنْ الْمُلْكَةِ الْمُرْسِيَّالُ الْمُرْسِيَّةِ الْسَعُوديَة

# قال المصنف رحمه الله تعالى

# باب الحجــر

( اذا ملك الصبى أو الجنون مالا حجر عليه فى حاله ، والدليل عليه قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشـــدا فادفعوا اليهم أموالهم )) (١) .

فدل على أنه لا يسلم اليه المال قبل البلوغ والرشد ) . .

الشرح الحجر في اللغة المنع والتضييق ، ومنه سمى الحسرام حجراً • قال الله تعالى « ويقولون حجرا محجورا » (٢) أى حراماً محرماً ، ويسمى العقل حجراً • قال تعالى : « هل في ذلك قسم لذي حجر » (٣) سمى حجراً لمنعه صاحبه من ارتكاب القبائح ، وما يضر العاقبة، ، وسمى حجسر البيت حجراً لأنه يمنع من الطواف به • وفي الشريعة منع الانسان من التصرف في ماله بسبب خاص ، وهو اما لمصلحة الغير ومنه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتهن والمريض للورثة بالنسبة لتبرع زاد على الثلث أو الوارث وللغرماء مطلقاً ، واما لمصلحة النفس وهو مقصود الباب •

اما الأحكام فالمحجور عليهم ثمانية ، ثلاثة حجر عليهم لحق أنفسهم ، وخنسة حجر عليهم لحق أنفسهم : فالصبى وخنسة حجر عليهم لحق غيرهم فهم المفلس الذي يحجر عليه لحق العرف والمحبور عليهم لحق غيرهم فهم المفلس الذي يحجر عليه لحق العرفاء ، والمريض لحق الورثة ، والعبد القن ، والمكاتب ، بفتح التاء لحق المكاتب ، بفتح التاء لحق المكاتب ، بفتح التاء لحق المكاتب بكسرها ، والمرتد لحق المسلمين ،

<sup>(</sup>١) من ألاية ٦ من بسورة النساد ..

<sup>(</sup>٢) من الآية ٢٢ من حسورة الفرقان ..

والأصل فى ثبوت الحجر على الصبى قوله تعالى: (١) « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ، ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً أن يكبروا » والابلاء: الاختبار ، قال تعالى: « هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا » (٢) أى ليختبركم ،

واليتيم من مات أبوه وهو دون البلوغ • قال صلى الله عليه وسلم « لا يتم بعد الحلم » وقوله تعالى : « اذا بلغوا النكاح » ، فوضع الايناس موضع العلم ، كما وضع الايناس موضع الرؤية فى قوله تعالى « آنس من جانب الطور ناراً » (٢) أى رأى •

روى أنها نزلت فى ثابت بن رفاعة وفى عمه « لما توفى رفاعة وترك ابنه صغيراً ، أتى عم ثابت الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ان ابن أخى يتيم فى حجرى فما يحل لى من ماك ؟ ومتى أدفع اليه ماله ؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية » •

قال الشافعي رضي الله عنه: فلما علق الله تعالى دفع المال الى اليتيام البلوغ ، وايناس الرشد ، علم أنه قبل البلوغ ممنوع من ماله محجور عليه فيه ، والدليل على ثبوت الحجر على السفيه والصبى والمحنون قوله تعالى: « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمال وليه بالعدل » (4) والسفيه يجمع المبدر لماله والمحجور عليه لصغر ، والضعيف يجمع المبدر الهاني والصغير المجنون .

فأخبر الله تعالى بأن هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم فيما لهم وعليهم فدل على ثبوت الحجر عليهم و واختلفوا في الحجر على غير العليم الفاقه بأحكام الحلال والحرام ، فرجح بعضهم وجوب الحجر عليه ، قال القرطبي في جامع الأحكام: وأما الجاهل بالأحكام وان كان غير محجور عليه لتنميته لماله وعدم تدبيره فلا يدفع اليه المال لجهله بفاسد البياعات وصحيحها وما يحل وما يحرم

(۲) الآیة ۲۰ من سورة ۱ الملك ،

<sup>(1)</sup> الآية ٦ من سورة النساء ٠

<sup>(</sup>٤) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ا

<sup>(</sup>٣) من الآية ٢٩ من سورة القصص

منها ، وكذلك الذي مثله في الجهل بالبياعات ولما يخاف من معاملته بالربا وغيره • والله أعلم • ا هـ •

(فائدة) في أهلية الأداء: ان الأهلية هي صلاحية الشخص المكلف لصدور الفعل عنه على وجه يعتد به شرعاً وتتم به العقود ، وقد نص القانون المدنى في مادته ٤٦ « كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكان سفيها أو ذا غفلة يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون » وقسم الدكتور السنهوري في الوسيط ص ٢٦٨ العقود من حيث الأهلية الى أربعة أقسام: ١ مقود اغتناء كالهبة بالنسبة للموهوب له ، ٢ معقود ادارة ، وهي عقود ترد على الشيء لاستغلاله كالإيجار بالنسبة الى المؤجر ، ٣ معقود تصرف كالبيع ، عقود تبرع كالهبة بالنسبة للواهب ، فمن كانت تصرف كالبيع ، عقود تبرع كالهبة بالنسبة للواهب ، فمن كانت له أهلية أداء كاملة صلح لمباشرة الاغتناء والادارة بمفرده ، ولا يصلح وحده لمباشرة عقود التبرع ، وأما اذا لمباشرة عقود التبرع ، وأما اذا الأهلية منعدمة كالصبي غير المميز ، فأنه لا يصلح لشيء من همذه كانت الأهلية منعدمة كالصبي غير المميز ، فأنه لا يصلح لشيء من همذه الأقسام الأربعة ا ه ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وينظر في ماله الأب ثم الجدلانها ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح ، فان لم يكن أب ولا جد نظر فيه الوصى نائب عن الأب والجد فقدم على غيره ، وان لم يكن وصى نظر السلطان ، لأن الولاية من جهة القرابة قد سقطت فثبتت للسلطان كولاية النسكاح ، وقال أبو سعيد الاصطخرى : فان لم يكن أب ولا جد نظرت الام لانها أحد الأبوين فثبتت لها الولاية في المال كالأب ، والمذهب أنه لا ولاية لها لانها ولاية ثبتت بالشرع فلم تثبت للام كولاية النكاح ) .

الشعرح الأحكام: اذا ملك الصبى مالا ، فان الذي ينظر في ماله أبوه ان كان عدلا ، فان لم يوجد الأب أو كان من لا يصلح للنظر ، كان النظر الى الجد أبى الأب اذا كان عدلا ، لأنه ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح فان مات الأب وأوصى الى رجل

بالنظر في مال ابنه وهناك جد يصلح للنظر ، فقيه وجهان (المذهب) أنه لا تصلح الوصية اليه ، بل النظر الى الجد ، (الثانى) حكاه في الابانة ، وبه قال أبو حنيفة : ان النظر الى الوصى لأنه قائم مقام الأب ، وليس بشيء ، لأن الجد يستحق الولاية بالشرع فكان أحق من الوصى ، فان لم يكن أب ولا جد نظر الوصى من قبلهما ، فان لم يكونا ولا وصيهما فهل تستحق الأم النظر ؟ فيه وجهان ، قال أبو سعيد الاصطخرى : تستحق النظر في مال ولدها، لأنها أحد الأبوين ، وقال أحسد بن حبل : ان عسر أوصى الى حفصة (والثانى) وهو المذهب : أنه لا وصية لها ، بل النظر الى السلطان ، وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في رجل أوصى الى امرأته قال : لا تكون المرأة وصيا ، فان فعل حولت الى رجل مسن قومه اه ، (قلت) ولأنها ولاية بناشرع فلم تستحقها الأم كولاية النكاح ، ولأن قسرابة الأم لا تتضمن ولاية لقرابة الخال ، فان قلنا بقول أحمد والاصطخرى ، فهل يستحق أبوها وأمها الولاية عند عدمها ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى والله تعالى أعلم .

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يتصرف الناظر في ماله الاعلى النظر والاحتياط ، ولا يتصرف الا فيما فيه حظ واغتباط ، فاما مالاحظ فيه كالعتق والهبة والحاباة فلا يملكه ، لقوله تعالى ((ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن ) ولقوله صلى الله عليه وسلم: [ولا ضرر ولا ضرار] وفي هذه التصرفات اضرار بالصبي فوجب أن لا يملكه ، ويجوز أن يتجر في ماله ، لما روى عبد الله بن عمرو بن الماص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ من ولى يتيما وله مال فليتجر له بماله ولا يتركه حتى تاكله الصدفة ] .

الشرح حديث عبد الله بن عمرو « من ولى يتيماً له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » رواه عبد الرزاق وابن جرير عنه بسند صحيح ، وسبق للامام النووى استقصاء رواياته فى كتاب الزكاة .

اما الأحكام فلا محوز للناظر في مال الصبى أن يمتق منه ١٠ولا أن

يكانب ، ولا يهب ولا يجابى فى البيع لقوله تعالى : « (١) ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » •

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وأحب أن يتجر الوصى بأموال من يلي عليه ولا ضمان • وجملة ذلك أنه يجوز للناظر في مال الصبي أن يتجر في ماله عسواء كان التاجر أبا أو جداً أو وصياً أو ميتاً من قبل الحاكم لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولى ينيماً له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » •

(قلت) والأن ذلك أحظ للمواتى عليه لتكون نفقته من الربح و هكذا قال عامة أصحابنا الا الصيمرى ، فانه قال : لا يتجر له فى هذا الزمان لفساده وجور السلطان على التجار ، بل يشترى له الأرض ، أو ما قيه منفعة ، فان اتجر له لم يتجر له الا فى طريق مأمون ولا يتجر له فى البحر فانه مخوف ، فان قيل فقد روى أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أبضعت أموال بنى محمد بن أبى بكر رضى الله عنهم (قلنا) يحتمل أن يكون ذلك فى موضع مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على ملىء

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ديبتاع له العقار لأنه يبقى وينتفع بفلته ، ولا يبتاعه الا من مامون لأنه اذا لم يكن مأمونا لم يأمن أن يبيع مالا يملكه ولا يبتاعه في موضع قد أشرف على الخراب أن يخاف عليه الهلاك لأن في ذلك تفريراً في المال ويبنى له العقار ويبنيه بالآجر والطين ولا يبنيه باللبن والحصى ، لأن الآجر يبقى واللبن يهلك والحصى يجحف به والطين لا ثمن له والجص يتناثر ويذهب ثمنه والطين لا يتناثر ، وأن تناثر فلا ثمن له ولأن الآجر لا يتخلص من الجص أذا أراد نقضه ويتخلص من الطين فلا يتلف عليه ولا يبيع له بالعقار في موضعين ( أحدهما ) أن تدعو اليه ضرورة بأن يفتقر إلى نفقة وليس له مال غيره ولم

<sup>(1)</sup> من الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

يجد من يقرضه . (والثانى) أن يكون له في بيعه غبطة ، وهو أن يطلب منسه باكثر من ثمنه فيباع له ويشترى ببعض الثمن مثله ، لأن البيع في هسلين الحالين فيه حظ وفيما سواهما لا حظ فيه فلم يجز ، وأن باع العقار وسال الحاكم أن يسجل له نظر ، فأن باعه الأب أو الجد سجل له ، لأنهما لا يتهمأن في حق الولد ، وأن كان غيرهما لم يسجل حتى يقيم بيئة على الضرورة أو الفبطة لانه تلحقه التهمة فلم يسجل له من غير بيئة ، فأن بلغ الصبى وأدعى أنه باع من غير ضرورة ولا غبطة ، فأن كان الولى أبا أو جدا فالقول قوله وأن كان غيرهما لم يقبل الا ببيئة لما ذكرناه من الفرق ، فأن بيع في شركته شقص ، فأن كان الحظ في أخذه بالشفعة لم يترك ، وأن كان الحظ في الترك لم يأخذ ، لأنا بيئا أن تصرفه على النظر والاحتياط ، فلا يفعل الا ما يقتضى النظر والاحتياط ، فأن تركه أنه بلغ الصبى وأراد أن يأخذه ، فالمنصوص أنه لا يملك ذلك لأن ما فعل الولى مما فيه نظر لا يملك الصبى نقضه كما لو أخذ والحظ في الأخذ فبلغ واراد أن يرد .

ومن اصحابنا من قال: له أن ياخذ ، لأنه يملك بعد البلوغ التصرف فيما فيه حظ ، وفيما لاحظ فيه ، وقد بلغ فجاز أن يأخذ ، وأن لم يكن فيه حظ وهذا خطا ، لأن له أن يتصرف فيما لاحظ فيه أذا كان بانيا ، وهنا قد سقط بعقو الولى فسقط فيه اختياره ، فأن بلغ وادعى أنه ترك الشفعة من غير غبطة فالحكم فيه كالحكم في بيع العقار وقد بيناه ) .

الشرح الأحكام: يجوز أن يبتاع له العقار لأنه أقل غراً ، لأنه ينتفع بعلته مع بقاء أصله ، قال أبو على فى الافصاح: ولا يشتريه الا من ثقة أمين يؤمن جحوده فى الثمن وحيلته فى افساد البيع لاتباعه فى موضع قد أشرف على الهلاك بزيادة ما أوقعته بين طائفتين ، فان ذلك تغرير ماله ، ويجوز أن يبنى له العقار اذا احتاج اليه الا أن يكون الشراء أحظ له فيشنرى له ذلك ، واذا احتاج الى البناء ، قال الشافعي رضى الله عنه : يبنى له بالآجر والطين ، ولا يبنى له باللبن والحصى ، لأن اللبن يهلك ، والآجس يبقى والحصى يلزق ، فريما احتيج الى نقض شيء من الآجر فلا يتخلص من الحصى ، ولأن الحصى يجحف به ، والطين لا يجحف به ، قال فى البيان تعليقاً على قول الشافعى : « وهذا أولى من الآجر ، لأنها أكثر بقاء ، وأقل مؤنة » ،

( قلت ) فاذا كان الناظر في مال الصبي عدلا ذا مهارة ورأى أن يبني

بالخرسانة المسلحة ، وكان فى ذلك ما يعود على الصبى بفائدة مع حفظ ماله \_ لاسيما فى زماننا هذا \_ الذى يكون للتعمير والبناء صيانة ونماء ، كان له ذلك بل كان هو الأفضل ، والله تعالى أعلم •

فرع وان ملك الصبى عقاراً لم يبع عليه الا فى موضعين و أحدهما) أن يكون له فى بيعه غبطة كأن يكون له شركة من غيره ، أو مجاورة لغيره فيبذل الغير فيه بذلك أكثر من قيمته ، ويوجد له مثل بأقل مما باع به فيجوز له بيع العقار عليه لذلك ، وكذلك اذا كان له عقار قلم أشرف على الهلاك بالفرق أو بالخراب ، فيجوز له بيعه عليه لأن النظر له فى ذلك البيع ، فاذا باع الأب أو الجد عليه عقاراً فرفع ذلك الى الحاكم وسأله المضاءه وتسجيله عليه أمضاه وسجله له ، لأن الظاهر من حالهما أنهما لا يبيعان الا ما له فيه حظ .

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟ قال ابن الصباغ: سمعت القاضي أبا الطيب يقول : فيه وجهان (أحدهما) لا يحتاج الى ذلك ، بل يكتفي بالعدالة الظاهرة ، كما قلنا في شهود النكاح . (والثاني) يحتاج الى الشبوت لولايتهما عنده كما يحتاج الى ثبوت عدالة الشهود عنده • وأما آذا رفع الوصى أو أمين الحاكم البيع اليه والتسجيل عليه وامضاءه ففيه وجهان ( أحدهما ) وهو المشهور أنه لا يمضى ذلك حتى تقــوم عنــده البينــة على الحظ أو الغبطة له • لأن غير الأب والجد يلحقه التهمة فلم يقبل قول مــن غير بينة بخلاف الأب أو الجد . ( والثاني ) ذكر القاضي أبو الطيب في المجرد أنه يقبل قولهما من غير بينة ، كالأب والجد . قال ابن الصباغ : وهذا له عندى وجه لأنه اذا جاز لهما التجارة في ماله فيبيعان ويشتريان ولا يعترض الحاكم عليهما جاز أيضاً في العقار ، فان بلغ الصبي وادعى أن الأب أو الجد باع عليه عقاراً في غير غبطة ولا حاجة ، فان أقام بينة على ما ادعاء حسكم له به ، وإن لم تقم بينة فالقول قول الأب أو الجد مع يمينه • وإن باع غير الأب والجد عليه كالوصى وأمين الحاكم • فلما بلغ ادعى أنه باع عليه من غير بينة، لأن التهمة تلحقه ، وبهذا لا يجوز له أن يشترى مال الولى عليه في نفسه فلم يقبل قوله من غير بينة " بخلاف الأب والجد •

فسرع وان بيع شقص فى شركة الصبى ، فان كان للصبى حظ فى الأخذ بأن كان له مأل يربد أن يشترى له به عقاراً ، أخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يربد أن يشترى له به ، أو كان ذلك فى موضع قد أشرف على الهلاك ، أو بيع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يربد أن يشترى له به ، أو كان ذلك فى موضع قد أشرف على الهلاك ، أو بيع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، فان أخذ له الولى فى موضع يرى له الحظ فى الأخذ ، فبلغ الصبى وأراد أن يرد ما أخذ له الولى لم يملك ، لأن ما فعله الولى مما فيه الحظ لا يملك الصبى بعد بلوغه أن يأخذه فيه وجهان :

من أصحابنا من قال له ذلك ، لأنه بعد بلوغه يملك التصرف فيما فيسه حظ ، وفيما لا حظ له ، والمنصوص ليس له ذلك ، لأ نالولى قد اختار الترك بحسن نظره ، فلم بكن له نقض ذلك كما لو أخد له والحظ فى الأخد وانه لا يملك الصبى بعد البلوغ الرد ، فإن ادعى بعد البلوغ أن الولى أخذ والحظ فى الترك والحظ فى الأخذ ، فإن أقام بينة الولى أخذ والحظ فى الأخذ ، فإن أقام بينة على ذلك حكم له به ، وإن لم يقم بينة فإن كان الولى أبا أو جدا ، فالقلول قولهما مع يمينهما ، وإن كان غيرهما من الأولياء لم يقبل قوله من غير بينة ، كما ذكرنا من الفرق قبل هذا والله تعالى أعلم ،

قال على بن عبد الكافى السبكى فى فتاويه: ومن مصالح الصبى أن الولى يصونه عن أكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به ، ويحرص على اطعامه الحلال المحض وعلى أن يكون ماله كله منه ، وهى مصلحة أخروية ودنيوية ، أما أخروية فظاهر لأنه وأن لم يكن مكلفاً لكن الجسد الناب من الحلال الطيب أزكى عند الله وأعلى درجة فى الآخرة من غيره ، وأما دنيوية ، فان الجسد الناشىء على الحلال بنشأ على خير ، فيحصل له مصالح الدنيا والآخرة ،

وقد يكون بتركه اجتناب الشبهات يبارك الله في القليل الحلال فيكفيه

ويرزقه من حيث لا يحتسب ، فهذه المصالح محققة ، والفائدة الدنيوية التى يكتسبها بالمعاملة دنيوية محضة فتعارضت مصلحتان أخروية ودنيوية ، ورعاية الآخرة أولى من رعاية الدنيا ، فكان الأحوط والأصلح لليتيم ترك هسذه المعاملة ، فقد يقال يكون المستحب تركها ، وقد يزاد فيقال يجب تركها لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » (١) فالأحسن في الدنيا والآخرة حلال قطعا ، وغير الأحسن فيهما يمنع قطعا ، والأحسن في الآخرة دون الدنيا اذا راعينا مصلحة الآخرة وقدمناها على الدنيا صار أحسن مسن الآخرة ، فهو أحسن مطلقا ، فان تيسر متجر ابتغي فعله ، والا فلا يكلف الله نهسا الا وسعها ، ويأكل ماله خير من أن يأكله غيره ، والله أعلم ا هـ .

## قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين نسيئة فباعها بمائة نسسيئة ، فالبيسع باطل لانه باع بدون الثمن ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة من غير رهن لم يصح البيسع لانه غرر بالمال ، فإن باع بمائة نقدا وعشرين مؤجلا واخذ بالعشرين رهنا جاز ، لانه لو باعها بمائة نقدا جاز فلان يجوز وقد زاده عشرين اولى ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة واخذ بها رهنا ففيه وجهان ، (احدهما) لا يجوز لانه اخرج ماله من غير عوض ، (والثاني) يجوز ، وهو ظاهر النص ، وقول ابي اسحاق لانه باع بربح واستوثق بالرهن فجاز ،

( فصــل )ولا يكاتب عبده ولو كان باضعاف القيمة لانه ياخذ العوض مـن كسبه وهو مال له فيصير كالمتق من غير عوض ) .

الشرح الأحكام: ينبغى أن لا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة أى راحة نفس، فان كانت له سلعة يريد بيعها، وهى تساوى مائة نقدا، أو مائة وعشرين نسيئة ، فان باعها بمائة نسيئة لم يصح بيعها ، سواء أخذ بها رهنا أو لم يأخذ، لأن ذلك دون ثمن المثل، فان باعها بمائة نقداً وعشرين نسيئة وأخذ بالعشرين رهنا جاز، لأنه قد زاد خيراً ووثيقة •

<sup>&</sup>quot; (1) من الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

وان باعها بمائة وعشرين نسيئة ولم يأخذ بها رهنا لم يجز ؛ لأنه غــرر بماله • وان باعها بمائة وعشرين نسيئة وأخذ بالجميع رهنا ففيه وجهان •

(أحدهما): لا يجوز ؛ لأن في ذلك تغريراً بالمال ، وقد يتلف الرهن •

(والثانى): يصح وهو قول أبى اسحق وأكثر أصحابنا ، لأنه مأمور بالتجارة وطلب الربح ولا يمكنه الاذلك ، فعلى هذا يشترط أن يكون المشترى ثقة مليئاً لأنه ان لم يكن ثقة ربما رهن مالا يملكه ، وإذا لم يكن مليئاً فربما تلف الرهن فلا يمكن استيفاء الحق منه .

ويشترط أن يكون الرهن يفي بالدين أو أكثر لأنه ربما أفلس أو تلف ما في يده ، فاذا لم يمكن استيفاء الحق من الرهن كان وجود الرهن كعدمه .

وهل يشترط الاشهاد مع ذلك ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى .

ف ويرهن عنه الله الله المسيمرى : ولا يجوز أن يشترى له متاعاً بالدين ويرهن من ماله لأن الدين مضمون والرهن أمانة ، فان فعل كان ضامنا • والله أعلم •

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصـل ) ولا يسافر بماله من غير ضرورة لأن فيه تفريرا بالمال ، ويروى « ان المسافر وماله على قلت » اى على هلاك ، وفيه قول الشاعر :

بغاث الطبير اكثرها فراخا وام البساز مقسلات نزور

( فصـل) فان دعت اليه ضرورة بان خاف عليه الهلاك في الحضر لحريق او نهب جاز أن يسافر به لأن السفر ههنا أحوط ) .

الشرح قوله «قالت» اذا قلتها بفتح القاف وسكون اللام كانت النقر فى الجبل واذا قلتها بفتح القاف وكسر اللام كانت الهلاك والمقلت المهلكة ، والمقلات الناقة التي تضع واحداً ثم لا تحميل ، والبيت للعياس ابن مرداس ، وقال : في اللسان هو قول كثير أو غيره وآخذ على المصنف استشهاده بهذا البيت في المعنى الذي أراده ، فان معناه أن بغاث الطير ، وهو طائر دون الرخكة بطيء الطيران ، وهو طير لا يصيد ولا يرغب أحد في صيده

لحقارة شأنه • ومنه المثل « استنسر البعاث » فيمن يلبس غير لباسه متظاهراً مالشجاعة وهو جبان ، وعليه قول من قال :

ان البغاث بأرضنا يستنسر.

أى ان الضعيف يصير بأرضنا قوياً تكثر فراخه فى حين أن أم الصه قر مقلات نزور •

أَهَا اللَّهَاتُ وقوله « نزور » أَى قليلة الفراخ جداً ، والمقابلة والمشاكلة بين بعاث الطير فى كثرة فراخها ، وبين أم الصقر وهى قليلة الفـــراخ واضـــحة ، وليس فيها معنى أن المقلات هى المهلكة •

أما الأحكام فإنه لا يجوز أن يسافر بماله من غير ضرورة ؛ لأن فى ذلك تعريراً بالمال وتعريضاً له للهلاك ، وقد قيل ( إن المسافر وماله على قلت) أى هلاك ، ويؤخذ على المصنف قوله ( روى ) وهو ما يوهم أنها خبر أو أثر والصواب أنها ليست حديثا صحيحا أو غير صحيح الا ما أخرجه السلفي من أخبار أبي العلاء المعرى ، وكذلك الديلمي في مسند الفردوس من هذا الوجه أيضاً والصواب ما قاله ابن منظور صاحب لسان العرب في مادتها : ( وقال أعرابي : ان المسافر ومتاعه لعلى قلكت ) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف من نهب أو غرق أو حريق جاز أن يسافر به الى حيث يأمن عليه ، لأن ذلك أمر تسوغه الضرورة وتدعو اليه ، والله أعلم ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يودع ماله ولا يقرضه من غير حاجة ، لانه يخرجه من يسده فلم بجز ، فان خاف من نهب أو حريق أو غرق ، أو أراد سفراً وخاف عليه جاز له الايداع والاقراض ، فأن قدر على الايداع دون الاقراض أودع ، ولا يودع الا ثقة ، وأن قدر على الاقراض دون الايداع أقرضه ، ولا يقرضه الا ثقة ملينا ، لأن غير الثقة يجحد ، وغير الملىء لا يمكن أخذ البدل منه ، فأن أقرض وراى أخذ الرهن عليه أخذ ، وأن ترك الرهن لم يأخذ ، وأن قدر على الايداع والاقراض فالاقراض أولى ، لأن القرض مضمون بالبدل والوديعة غير مضمونة

فكان القرض احوط ، فان ترك الاقراض واودع ففيه وجهان ( احدهما ) يجوز لانه يجوز كل واحد منهما ، فاذا قدر عليهما تخير بينهما ( والثاني ) لا يجوز لقوله تعالى : (( ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ) (۱) والاقراض ههنا احسن فلم يجز تركه ، ويجوز أن يقترض له اذا دعت اليه الحاجة ويرهن ماله عليه لان في ذلك مصلحة له فجاز ) • •

الشرح اذا خاف على ماله من نهب أو غرق أو حريق ولم بقدر الولى على المسافرة به ، أو أراد الولى السفر الى موضع لا يمكنه نقل المال اليه ، أو يحتاج فى نقله الى مؤنة مجحفة جاز أن يودعه أو يقرضه فى هده الأحوال ، فأن قدر على الإيداع دون الاقراض أودعه ثقة ، وأن قدر على الاقراض دون الايداع أقرضه ثقة مليئاً وأشهد عليه ، لأن غير الثقة يجحد وغير الملىء لا يمكن أخذ المال منه أو بدله اذا تلف ، فأن رأى أن المصلحة والحظ فى أخذ الرهن أخذه ، وأن رأى أن «التى هى أحسن » فى ترك الرهن تركه ولم يأخذه بأن يكون الموضع مخوفاً وكان الولى ممن يرى سقوط الحق يتلف الرهن ، لأنه لاحظ له فى أخذ الرهن مع ذلك ، وأن قدر على الاقراض يقله وجهان (أحدهما) يجوز لأن كل واحد منهما يجوز فيمسيز بينها في أخذ الرهن مع ذلك الأحظ ضمن ،

فسسرع فأما الاقراض له فيجوز اذا دعته الى ذلك حاجة للنفقة عليه والكسوة أو النفقة على عقاره المتهدم اذا كان له مال غائب فتوقع قدومه أو ثمرة ينتظرها يفي بذلك ، وان لم يكن له شيء ينتظر فلا حظ له في الاقراض ، بل يبيع عليه شيئاً من أصوله ويصرف في نفقته .

## قال المصنف رحم الله تعالى

( فصل )وينفق عليه بالعروف من غير اسراف ولا اقتار ، لقوله تمالى « والذين أذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » (٢) وان رأى أن يخلط ماله بماله في النفقة جاز لقوله تعالى : « (٦) ويسئلونك عن اليتامي قل

<sup>(</sup>١) الآية ٢٤ من سورة الاسراد -

<sup>(</sup>٢) من الآية ٦٧ من سورة الغرقان :

<sup>(</sup>٢) - من الآية ٢٢٠ من سيورة البقرة

اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المعلح » فان بلغ الصبى واختلفا في النفقة فان كان الولى هو الآب أو الجد فالقول قوله . وان كان غيرهما ففيه وجهان (أحدهما) يقبل ، لأن في اقامة البيئة على النفقة مشبقة فقبل قوله (والثاني) لا يقبل قوله "تما لا يقبل في دعوى الضرر والفبطة في بيع المقار) .

الشرح ينبعى أن ينفق عليه ويكسوه من غير اسراف ولا اقتار لقوله تعالى « والذين اذا آنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك فواما » وان كان الصبى مكتسبا قال أبو اسحق المروزى: أجبره الولى على الاكتساب لنفقته وحفظ عليه ماله ، لأن ذلك أحظ له ه

فرع فاذا رأى الولى أن العظ للمولى عليه يخلط نفقته مع نفقته ، بأن كان اذا خلط دقيقه بدقيقه كان أرفق به فى المؤنة وأكثر له فى الخبز ، جاز له الخلط ، لما روى أنه لما نزل قوله تعالى « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون فى بطونهم نارا، وسيصلون سعيرا (١) » تجنب أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم اليتامى وأفر دوهم عنهم ، فنزل قوله تعالى « وان تخالطوهم فاخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح، ولو شاء الله لأعنتكم (٢) » أى لضيق عليكم ، لأن العنت الضيق وان كانت الفائدة والمصلحة فى افراده نم تجز الخلطة لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » (٦)

فرع فان بلغ الصبى واختلف هو والولى فى قدر نفقته ، فان كان الولى أبا أو جدا \_ فان ادعى أنه أنفق عليه زيادة على المنفعة بالمعروف \_ لزمهما ضمان تلك الزيادة لأنه مفرط ، وان ادعيا النفقة بالمعروف فالقول قولهما مع أيمانهما لأنهما غير متهمين .

وان كان الولى غيرهما كالوصى وأمين الحاكم • وادعيا النفقة بالمعروف ، فهل يقبل قولهما من غير بينة ؟ فيه وجهان • (أحدهما) : لا يقبل قولهما من غير بينة ، كما لا يقبل ذلك منهما فى دعوى بيع العقار • (والثانى) : يقبل

<sup>(</sup>١) الآية ١٠ من بسورة النساء -

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٢٠ من أسورة الميقرة

<sup>(</sup>٢) ألاية ٢٤ من سورة الاسراء .

قولهما مع أيمانهما ، قال ابن الصباغ : وهو الأصح لأن اقامة البينة على ذلك تتعدر بخلاف البيغ فانه لا يتعدر عليه اقامة البينة عليه (قلت) ويجب على الولى اذا كان فى البلد ظام يسود فيه التوثيق والتسجيل ، وكان من السهل على الولى أن يحمل للنفقات والابتياعات وثائق كالفواتير الصادرة عن أطراف البائعين فيجب عليه حينئذ أن يتبع ابتياعاته بوثائقها الدالة عليها لا يختلط ماله بمال الصبى ولا ينسى شيئاً يكون قد أنفقه عليه أو يترك لذاكرته أمر استحضار ما اشتراه له فيضرب فى عمايات الجزاف ، فيقرب مال البتيم بغير التى هى أحلن ، وقوله تعالى : « الا بالتى هى أحسن » تفضى حولا شك الى اتباع النظام على أحسن صوره ، وأدق وسائله وأضبط أسبابه ، ومن ثم تكون الآية نداً فى الأخذ بنظام الوثائق المكتوبة ، لأنها هى الأحسن ، والله أعلم ،

# قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان أراد أن يبيع ماله بماله فان كان أبا أو جدا جاز ذلك لاتهما لا يتهمان في ذلك لكمال شفقتهما ، وان كان غيرهما لم يجز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((لا يشترى الوصى من مال اليتيم )) ولاته متهم في طلب الحظ له في بيع ماله من نفسه فلم يجعل ذلك اليه) .

الشرح حديث: «لا يشترى الوصى من مال اليتيم » لفظه فى سنن الدارمى من قول مكحول: حدثنا محمد بن المسارك حدثنا يحيى بن حمزة عن ابن وهب عن مكحول قال: «أمر الوصى جائز فى كل شىء الا فى الابتياع، واذا باع بيعالم يقبل» قال الدارمى: وهو رأى يحيى بن حمزة م

اذا ثبت هذا فانه يجوز للأب والجد أن يبيعا ما لهما من الصحيمي ويشتريا ما له لأنفسهما أذا رأيا الحظ في ذلك لأنهما لا يتهمان في ذلك و قال الصيمري: فيحتاج أن يقول: قد اشتريت هذا لنفسي من ابني بكذا ، وبعت ذلك عليه ، فيجمع بين لفظ البيع والشراء ، قال: وغلط بعض أصحابنا وقال: تكفيه النية في ذلك من غير قول ، لأنه لا يخاطب نفسه ، قال العمراني: وليس بشيء ، لأنا قد أقمناه مقام المشترى في لفظ الشراء ومقام البائع في

لفظ البيع ، ولو احتاج الى قرض فأقرضه أبواه أو جده وأخذ من ماله رهناً ، قال الصيمرى : فيه وجهان ، الأصح : أنه يجوز الا أن يكون أقرضه متطوعاً ، ثم أحب أن يأخذ بعد ذلك منه رهناً ، فلا يكون له ٠

وأما غير الأب والجد من الأولياء ، كالوصى وأمين الحاكم (الحارس أو الناظر) فلا يجوز أن يبيع ماله من الصبى ، ويتولى هو وحده طرفى العقد ، ولا يجوز أن يشترى ماله بنفسه وقد استدل المصنف بخبر « لا يشسترى الوصى من مال اليتيم » ولأن غير الأب والجد يتهم فى ذلك فلم يجز .

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن أراد أن يأكل من ماله نظرت ، فأن كأن غنيا لم يجز ، لقوله تعالى : ((ومن كأن غنيا فليستعفف )) (۱) وأن كانفقياً جاز أن يأكل ، لقوله تعالى : (( (۲) ومن كأن فقياً فليأكل بالمروف )) وهل يضمن ألبدل ؟ فيه قولان :

( احدهما ) لا يضمن ، لأنه أجيز له الأكل بحق الولاية فلم يضمنه كالرزق الذي يأكله الامام من أموال المسلمين ( والثاني ) أنه يضمن ، لآنه مال لفيره أجيز له أكله للحاجة ، فوجب ضمانه كمن اضطر الى مال غيره ) .

الشرح عن عائشة رضى الله عنها فى قوله تعالى: «ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » أنها نزلت فى ولى اليتيم اذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف • وفى لفظ « أنزلت فى ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلح ماله ان كان فقيراً أكل منه بالمعروف » متفق عليه •

وعن عمرو بن شعیب عن أبیه عن جده « أن رجلا أتی النبی صلی الله علیه وسلم فقال : انی فقیر لیس لی شیء، ولی بتیم ، فقال : کل من مال بتیمك غیر مسرف ولا مبذر ولا متأثل » رواه البخاری ومسلم وأحمد فی مسنده ، والنسائی وأبو داود وسكت عنه أبو داود ، وقال ابن حجر فی الفتح : اسناده قوی ،

<sup>(</sup>۱) ، (۲) الآیة ۱ من سورة النساء .

واختلف الجمهور فى الأكل بالمعروف ما هو ؟ فقال قوم هو القرض اذا احتاج، ويقضى اذا أيسر، قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وابن جبير والشعبى ومجاهد وأبو العالية، وهو قول الأوزاعى، ولا يتسلف أكثر من حاجته .

قال عمر رضى الله عنه: «ألا انى أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيم ، ان استغنيت استعففت ، وان افتقرت أكلت بالمعسروف ، فاذا أيسرت قضيت » ، روى عبد الله بن المبارك عن عاصم الأحول عن أبى العالية «ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » قال : قرضاً ، تم تلا قوله تعالى : « فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم » (١) وقول تان روى عن ابراهيم وعطاء والحسن البصرى والنخعى وقتادة : لا قضاء على الوصى الفقير فيما يأكل ، لأن ذلك حق النظر ، قال القرطبي وعليه الفقهاء ، قال الحسن : هو طعمة من الله له ، وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ويكسو عورته ، ولا يلبس الرفيع من الله له ، وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ويكسو عورته ، ولا يلبس الرفيع من الكتان ولا الحلل ، وقال زيد بن أسلم : ان الرخصة في هذه الآية منسوخة يقوله تعالى : « (٢) ان الذين يأكلون أمهوال اليتامي ظلماً انها يأكلون في يطونهم ناراً » ،

وذهب أبو يوسف الى أنها منسوخة بقوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم» (٢) وهذا ليس بنجارة ، وبقول أبى يوسف قال من قبله مجاهد ، ومن بعده الكليا الطبرى ، وعليه اذا أراد الولى أن يأكل من مال الصبى أو المولى عليه ، فان كان الولى غنيا لم يجز له أن يأكل منه ، وان كان فقيراً وقد انقطع عن أى عمل الا على مال المولى عليه ، وليس له مورد للكسب لنفسه ، فقد قال الشافعى رضى الله عنه : فله أن يأخذ من ماله أقل الأمرين من كفايته ، أو أجرة عمله لقوله تعالى : « وابتلوا اليتامى » الى قوله تعالى : « ولا تأكلوها

<sup>(1)</sup> آلاية ٦ من سورة النساء ،

<sup>(</sup>٢) الآبة ١٠ من سبورة النساء ٠

<sup>(</sup>٣) آلاية ٢٩ من سورة ألنساء

اسرافاً وبداراً أن يكبروا ، ومن كان غنياً فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » (١) .

فمعنى قوله تعالى: (بداراً أن يكبروا) أى لا تأكلوا أموال اليتامى مبادرة لئلا يكبروا فيأخذوها • ولأنه يستحق ذلك بالعمل والحاجة • هكذا ذكر عامة أصحابنا وذكر المصنف أنه اذا كان فقيراً جاز له أن يأكل ما من غير تفصيل مولعله أراد باطلاقه ما ذكر غيره • وهل يضمن الولى ما أكله بالبدل؟ قال العمرانى فى البيان: فيه وجهان • (أحدهما) يجب عليه ضمانه فى ذمته ، (والثانى) لا يجب لأن الله أباح له الأكل ولم يوجب الضمان • ولأن ذلك استحقه بعمله فى ماله ، فلم يلزمه رد بدله كالمستأجر ، والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل) ولا يفك الحجر عن الصبى حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد ، لقوله تعالى : « حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهسسم أموالهم ) فاما البلوغ فانه يحصل بخمسة أشياء ، ثلاثة يشترك فيها الرجل والمرأة ، وهي الانزال والسن والانبات واثنان تختص بهما المرأة ، وهما الحيض والحبل .

فاما الانزال فهو انزال المنى ، فمتى انزل صار بالفا ، والدليل عليه قوله تعالى : (( واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستاذنوا (٢) )) فامرهم بالاستئذان بعد الاحتلام ، فدل على أنه بلوغ ، وروى عطية القرظى : (( عَرِضْنا على رسسول الله صلى ألله عليه وسلم زمن فريظة ، فمن كان محتلما أو نبتت عانته قتل )) فلو لم يكن بالفا لما قتل ، وأما السن فهو أن يستكمل خمس عشرة سسنة فلو لم يكن بالفا لما قتل ، وأما السن فهو أن يستكمل خمس عشرة سسنة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنه قال : (( عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أدبع عشرة سنة فلم يجزنى ولم يرنى بلفت ، وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة سنة فرآنى بلفت فاجازنى )) .

وأما الانبات فهو الشعر الخشن الذي ينبت على المانة ؛ وهو بلوغ في حق الكافر ، والدليل عليه ما روى عطية القرظي قال : « كنت فيمن حكم فيهم سعد

<sup>(1)</sup> الآية ٦ من سورة النساء :٠٠

<sup>(</sup>۱) من الآية ۸۵ من سيورة النيور ...

ابن معاد رضى الله عنه ، فشكوا فى أمن النرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا فأن كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فأذا عانتى لم تنبت ، فجعلونى فى النرية ولم أقتل » وهل هو بلوغ فى نفسه ؟ أم دلالة على البلوغ ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه بلوغ ، فعلى هذا هو بلوغ فى حق المسلم ، لأن ما كان بلوغا فى حق الكافر كان بلوغا فى حق المسلم كالاحتلام والسن (والثانى) أنه دلالة على البلوغ ، فعلى هذا هل يكون دلالة فى حق المسلم ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه دلالة لما روى محمد بن يحيى بن حبان «أن غلاماً من الأنصار شبب بامرأة فى شعره فرفع الى عمر رضى الله عنه فلم يجسده أنبت ، فقال لو انبت الشعر لحددتك » ،

( والثاني ) أنه ليس بدلالة في حق المسلم وهو ظاهر النص ، لأن المسلمين يمكن الرجوع الى أخبارهم ، فلم يجعل ذلك دلالة في حقهم ، واتكفار لا يمكن. الرجوع الى اخبارهم ؛ فجعل ذلك دلالة في حقهم ، ولأن الكافر لا يسمستفيد. بالبلوغ الا وجوب الحرية ، ووجوب القتل ، فلا يتهم في مداواة العائة بما ينبت الشمر ، والمسلم يستفيد بالبلوغ التصرف والكمال بالاحكام فلا يؤمن ان يداوى المانة بما ينبت الشعر ، فلم يجعل ذلك دلالة في حقه ، فاما الحيض فهو بلوغ ، لما روى أن النبي صلى ألله عليه وسلم قال لاسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما (( أن الرأة أذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا أ) وأشار الى الوجه والكف ، فعلق وجوب الستر بالمحيض وذلك تكليف ، فعدل على أنه بلوغ يتعلق به التكليف وأما الحبل فهدو دليسل على البلوغ ، فاذا حبلت حكمنا بأنها بالغ ، لأن الحبل لا يكون ألا بانزال الماء ، فعل على البلوغ ، فاذا كانت الرأة لها زوج قولدت حكمنا بأنها بالغ من قبل الوضاع بسئة أشهر ، لأن ذلك أقل مدة الوضع ، وأن كانت مطلقة وأتت بولد يلحق الزوج ، حكمنا بأنها بالغ من قبل الطَّلاق ، وأن كان خنثي فخرج المني مسن ذَّئره أو الدم من فرجه لم يحكم بالبلوغ ، لجواز أن يكون ذلك من العضيم الزائد ، فأن خرج الني من الذكر ، والدم من الفرج فقد بنَّغ ، لانه أن كان رجِلاً فقد أمنى ، وإن كان أمرأة فقد حاضت ) .

الشرح قولة تعالى: «حتى اذا بلغوا النكاح» أى الحلم لقولة تعالى: « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم (١) » وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة أشياء • ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء ، واثنان يختصان بالنساء ،

<sup>(</sup>١) من الآية ٨٨ من سورة النور .

وهما الحيض والحبل • فأما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء في أنه بلوغ، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما •

أما حديث ابن عمر « عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن أربع عشرة سنة الحديث » فقد أخرجه البخارى في الشهادات ، والمعارى ، ومسلم في الامارة، وأبو داود في الحدود، وابن ماجه في الحدود، وأحمد في مسنده ج ٣ ص ٢٩٤ • وأما حديث عطية القرظى فسيأتى بعد قليل ، وأما حديث « اذا بلغت المرأة المحيض » الحديث فقد أخرجــه أبو داود حدثنــا يعقوب أبن كعب الانطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني قالا : حدثنا الوليد عن سعيد ابن بشير عن قتادة عن خالد قال يعقوب : ابن دريك عائشة رضي الله عنها أن أسماء دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها وقال لها : « يا أسماء ، ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا • وأشار الى وجهه وكفيه » • قال أبو داود : هذا مرسل خالد بن دریك لیم یدرك عائشة رضى الله عنها . وأما محمد بن یحیى بن حبان بن منقذ الأنصاري المدنى فقد توفى سنة احدى وعشرين ومائة وهو ابن أربع وسبعين ومعنى ذلك أن بينه وبين عصر عمر قريباً من الأربعين سنة ، ولذا جاء الخبر مشوبًا بعدم الدقة • اذ الغلام ليس من الأنصار وانما هو عمر بن أبي ربيعـــة المخزومي فهو قرشي مكي ، وكانت أكثر تشبيباته في مكة وهو من أهلها ، فهو ليس من المهاجرين ولا من الأنصار يعني لا في العير ولا في النفير .

واختلفوا فى الثلاث ، فأما الانبات والسن فقال الأوزاعى والشافعى وابن حنبل : خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم ، وهو قول ابن وهب وأصبغ وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجماعة من أهل المدينسة ، واختاره ابن العربى فى أحكام القرآن ، وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذه السن ،

واحتجوا بحديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وأصحاب السنن الأربعة ، اذ عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجيز ، ولم يجز يوم أحد ، لأنه كان ابن أربع عشرة سنة ، قال أبو عمر إبن عبد البر : هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهل مولده وعدم سنه أو

جحده فالعمل فيه بما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب أنه كتب الى أمراء الأجناد « ألا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى » وقال عثمان رضى الله عنه فى غلام سرق « انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه » وقال عطية القرظى ، وهو من صغار الصحابة ، ولم يعرف له نسب وليس له سوى هذا الحديث : « عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فكل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركنى » رواه البخارى ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذى وصححه ه

وقال مالك مرة: بلوغه بغلظ صوته وتنسق أرنبته ، وعن أبى حنيفة رواية أخرى تسع عشرة وهى الأشهر ، وقال فى الجارية: بلوغها لسبع عشرة سنة وعليها النظر ، وقال داود الظاهرى: لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ، ولو بلغ أربعين سنة ؛ فأما الأنبات فمنهم من قال: يستدل به على البلوغ ، روى عن ابن القاسم وسالم ، وقال مالك مرة ، والشافعى فى أحد قوليه ، وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور ، وقيل: هو بلوغ الا أن يحكم به فى الكفار فيقتل من أنبت ، ويجعل من لم ينبت فى الذرارى ، قاله الشافعى فى القول الآخر لحديث عطية القرظى ، ولا اعتبار فى الخضرة والزغب ، وانما يترتب الحكم على الشعر ،

وقال مالك: العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب: « لو جسرت عليه المواسى لحددته » قال أصبغ: قال لى ابن القاسم: وأحب الى أن لا يقام عليه الحد الا باجتماع الانبات والبلوغ ، قال ابن العربى: اذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا فى السن فكل عدد يذكرونه من السنين فانه دعوى ، والسن التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها ، ولاقام فى الشرع دليل عليها ، وكذلك اغتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الانبات فى بنى قريظة ، فمن عذيرى ممن ترك آمرين اعتبرهما النبى صلى الله عليه وسلم النبى ممن ترك آمرين اعتبرهما النبى صلى الله عليه وسلم الله عليه الله ولا جعل الله له فى الشريعة نظراً على أن ابن العربى تبعاً لأمير المؤمنين عمر أبن عمر فى الأنهال وأن موجبه الفرق بين مسن

يطيق القتال ويسهم له وهو ابن خمس عشرة سنة ومن لا يطيقه فلا يسلهم له فيجمل فى العيال ، وهو الذى فهمه عمر بن عبد العزيز من الحديث والله تعالى أعلم .

وأما سعد بن معاذ الذي حكَّمه الرسول في أمر بني قريظة ورضوا به حكماً فهو أبو عمر سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن يزيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخررج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصارى الأوسى الأشهلي المدني سيد الأوس • وأمـــه كبشــــة بنت رافع أسلمت ولها صحبة أسلم سعد على يد مصعب بن عمير رضى الله عنه حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهاجراً الى المدينة يعلم المسلمين أمور دينهم ، فلما أسلم سعد قال لبني عبد الأشهل : كلام رجالكم ونسائكم على ورام حتى تسلموا فأسلموا ، وكان من أعظم النساس بركة في الاسلام ، ومن أنفعهم لقومه ، وشهد بدراً وأحسداً والخنسدق وقريظة ، ونزلوا على حكمه ، فحسكم فيهم بقتسل الرجال وسسسبي الذرية فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى، وتوفى شهيداً عام الخندق من جرح أصابه من قتال الخندق وثبت في صــحيحي البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( اهتز عرش الرّحمن لموت سعد بن معاذ ) وفى صحيح مسلم عن أنس رضى الله عنه مثله • قال العلماء :اهتزاز العرش فرح الملائكة بقــــدومه لما رأوا من منزلته •

وفى الصحيحين عن البراء بن عازب قال : « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوب حرير فجعلنا نلمسه وتتعجب منه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : والذى تقسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة خير من هذا وألين » وفى الصحيحين عن أنس مثله وفى رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( والذى تقسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة أحسن من هذا) وفى الصحيحين عن أبى سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « حين بعث الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم • أو قال : خيركم » وفى الترمذى عن أنس قال :

لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون: ما أخف جنازته وذلك لحكمــه فى قريظة فقال النبى صلى الله عليه وسلم ( ان الملائكة كانت تحمــله) قال الترمذى: هذا حديث صحيح ومناقب سعد كثيرة مشهورة وأنشدوا .

وما اهتــز عــرش الله مــن مــوت هالك

سيسمعنا به الا لسيسعد أبي عميسوو: .

وروى له البخارى حديثاً من رواية ابن مسعود فيه معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم .

فسرع قال العمراني في البيان: فأما الإنزال فمتى خرج منه المنى وهو الماء الأبيض الدافق الذي يخلق منه الولد في الجماع أو في النوم أو اليقظة فهو بلوغ لقوله تعالى: « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا » فلما أمر الأطفال بالاستئذان اذا احتلموا دل على أنهم قد بلغوا لأنهم قبل ذلك لم يكونوا يستأذنون ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « رفع القلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبى حتى يحتلم » رواه أحمد في مسنده ، وأبو داود في سننه والحاكم عن على وعمر رضى الله عنهما .

وهل يكون الاحتلام بلوغا من الصبية ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يكون بلوغا لقوله صلى الله عليه وسلم: « وعن الصبى حتى يحتلم » فخص الصبى بالاحتلام (والثانى) وهو طريقة أصحابنا البغداديين أنه بلوغ ، كما روت أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت: « سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة رضى الله عنها: فضحت النساء ، أو يكون ذلك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم فبم يشبهها ولدها؟ » ، وفى رواية « فبم الشبه » ثم قال صلى الله عليه وسلم: « اذا رأت ذلك فلتغتسل » رواه الجماعة فأمرها بالاغتسال ، فثبت أنها مكلفة ، وأما السن فهو أن يستكمل الرجل والمرأة خمس عشرة سنة ،

وحكى المسعودي وجها لبعض أصحابنا أن البلوغ يحصل بالطعن في أول

سنة الخمس عشرة ، والأول أصح ، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله ، وقال أبو حنيفة لا يبلغ الغلام الا بتسع عشرة سنة وهي رواية محمد رضي الله عنه ، وفي رواية الحسن اللؤلؤي عنه أذا بلغ ثمان عشرة سنة ، أما الجارية فتبلغ أذا بلغت تسع عشرة سنة ، وقال مالك كقول داود ليس البلوغ حد في السن ،

دليلنا حديث ابن عمر رضى الله عنهما : « عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردنى وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنى فى المقاتلة » ولا يجاز فى المقاتلة الا بالغ ، فدل على ما قلناه ، وروى أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا استكمل الفلام خمس عشرة سنة كتب ما له وما عليه ، وأخذت منه الحدود » رواه البيهقى ، قال فى التلخيص : وسنده ضعيف ،

وأما الانبات فهو انبات الشعر القوى الذي يحتاج الى الموسى ، لا الزغب الأصفر حول العانة وحول الفرح ، ولا يختلف المذهب أنه اذا ثبت ذلك للكافر حكم ببلوغه ، وهل هو بلوغ فيه ؟ أو لا دلالة له على البلوغ ؟ فيه قولان : (أحدهما) أنه بلوغ في نفسه ، لأن ما حكم به بالبلوغ كان بلوغا بنفسه كالاحتلام (والثاني) أنه ليس ببلوغ في نفسه ، وانسا دلالة على البلوغ ، لأن العادة جرت أنه لا يظهر الا في وقت البلوغ ، فاذا قلنا : انه بلوغ في حق الكافر كان بلوغا في حق المسلم ، لأن ما كان بلوغا في حتى الكافر كان كذلك في حق المسلم كالاحتلام ، واذا قلنا : أنه ليس ببلوغ في حق الكافر وانما هو دلالة على البلوغ فهل يجعل ذلك دلالة في حق المسلم على البلوغ في المناه والمناه وحهان ، ومنهم من قال : فيه قولان : (أحدهما) أنه دلالة على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ في حق الكافر كان دلالة وعلما على على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ في حق الكافر كان دلالة على البلوغ عن حق المسلم ، لأنه يمكن الرجوع الى معرفة سمن المسلم ، لأنه مولود بين المسلمين ، ولا يمكن ذلك في سن الكافر هكذا قال صاحب البيان و المسلمين ، ولا يمكن ذلك في سن الكافر هكذا قال صاحب البيان و المسلمين ، ولا يمكن ذلك في سن الكافر هكذا قال صاحب البيان و المسلمين ، ولا يمكن ذلك في سن الكافر هكذا قال صاحب البيان و

(قلت) وهو دليل على أن النظام عند المسلمين في عنفوان مجدهم جعلهم يؤرخون لمواليدهم في زمن كانت تسود العالم الفوضي والعشوائية حتى في تحديد سن الدرية بين غير المسلمين ، فمتى يعود المسلمون الى سابق مجدهم فيسبقوا أمم الأرض بنظامهم وعلومهم وقوتهم وايمانهم ؟ وتلك لعمرى عمد المجد الذى تدين الدنيا لهم بها ، فاللهم بصرنا وافتح قلوبنا للايمان ، ولقد رأيت شعوباً وقبائل من المسلمين لا يعرف الواحد متى ولد ، ولا يعسرف كم مضى من سنى عمره ، وعندما يريد السفر يملى أى سسن يروقه ، وقد يقتطع من حقيقة سنه بضعة أعوام تجعله فى سن أبنائه ،

وقال أبو حنيفة : الأنبات لا يكون بلوغاً ولا دلالة على البلوغ فى حق المسلم والكافر .

دليلنا ما روى عطية العوفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «حكم سعد بن معاذ رضى الله عنه فى بنى قريظة فحكم بسبى دراريهم ونسائهم ، وقسم أموالهم • وقتل من جرت عليه الموسى فأمر أن يكشف عن مؤتزريهم فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ينبت فهو من الدرارى فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » •

قال الصيمرى: وكيف يعرف الانبات؟ قيل: يدفع اليهم شمع أو طين رطب يلزقونه الموضع، وقيل يلسس ذلك من فوق ثوب ناعم، وقيل يكشف حالا بعد حال وهو الصحيح لأن سعداً رضى الله عنه أمر بكشف بنى قريظة، وأما خضرة الشارب، ونؤول العارضين ونبات اللحية، وخشونة الحلق، وقوة الكلام، وانفراج مقدم الأنف، ونهود الثدى، فليس شيء من ذلك بلوغاً لأنه قد يتقدم على البلوغ وقد يتأخر عنه،

وأما الحيض فهو بلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يقبل الله صلاة امرأة تحيض الا بخمار » فجعلها مكلفة بوجود الحيض ، فدل على أنه بلوغ ، وأما الحمل فانه ليس ببلوغ في نفسه ، وانما هو دلالة على البلوغ ، فاذا حملت المرأة علمنا أنه قد خرج منها المنى لقوله تعالى : « خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والتراثب » .

فاذا وضعت المرأة الحمل حكمنا بأنها بلغت قبل الوضع بستة أشهر ،

ال كانت ذات زوج ، لأن ذلك قدر مدة الحمل عندنا ، وال كانت مطلقة فأتت بولد يلحق الزوج حكمنا أنها كانت بالغة قبل الطلاق ، وأما العلام الذي شبب في شعره فهو عمر بن أبي ربيعة وكانت له جولات في الغزل على عهد عمر ومن بعده ، وقوله (شبب بامرأة في شعر) التشبيب النسيب يقال هو يشبب بها أي يذكرها في شعره واشتقاق التشبيب من وجهين (أحدهما) من الشبيبة وأصلها الارتفاع عن حال الطفولية (والآخر) أن يكون من الجلاء من الجباء على ما يخفى من محاسنه ،

فرع وأما الخنثى المشكل فاذا استكمل خمس عشرة سسنة أو نبت له الشعر الخشن على عانته حكم ببلوغه ، لأنه يستوى فى ذلك الرجل والمرأة ، فان حمل زال اشكاله ، وبان أنه امرأة ، وحسكم بأنه بالغ قبسل الوضع ، وان خرج المنى منه من أحد الفرجين لم يحسكم ببلوغه لجواز أن يكون خرج منه من الفرج الزائد ، وان خرج منه الدم من فرج النساء لم يحكم ببلوغه لجواز أن يكون رجلا ، وهذا عضو زائد ، وان خرج منه المنى من الفرجين حكم ببلوغه ، لأن خروج المنى من فروج الرجال والنساء بلوغ ،

قال الشافعي رضي الله عنه : وان حاض وأمنى لم يبلغ •

واختلف أصحابنا فيه فقال الصيمرى: اذا حاض من فرج النساء وأمنى من فرج الرجال لم يحكم ببلوغه ، وقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا: يحكم ببلوغه ، لأنه ان كان رجلا فقد احتلم ، وان كانت امرأة فقد حاضت ، وما ذكره الشافعى رضى الله عنه فله تأويلان (أحدهما) أنه أراد أمنى وحاض من فرج واحد (والثانى) أراد حاض وأمنى ، فان قيل : هلا جعلتم خروج المنى منه من أحد الفرجين ، دليلا على بلوغه ؟ كما جعلتم خروج البول دليلا على ذكوريته وأنوثيته ، فالجواب أن البول لا يخرج الا من الفرج المعتاد ، والمنى قد يخرج من المعتاد وغيره ،

# قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) فاما ايناس الرشد فهو اصلاح الدين والمال ، فاصلاح الدين ان لا يرتكب من المعاصى ما يسقط به المدالة ، واصلاح المال ان يكون حافظا المله غير مبلر ويختبره الولى اختبار مثله من تجارة ان كان تاجرا او تناء ان كان تابرا او تناء ان كان تابرا او البيت ان كانت امراة ، واختلف اصحابنا في وقت الاختبار فمنهم من قال : لا يختبر في التجارة الا بعد البلوغ ، لان قبل البلوغ لا يصبح تصرفه ، فلا يصح اختباره ، ومنهم من قال : يختبر قبل البلوغ لقوله تعالى : وابتلوا اليتامي وهم الصفار ، وابتلوا اليتامي حتى اذا بلغوا النكاح » فامر باختبار اليتامي وهم الصفار ، فعلى هذا كيف يختبر ؟ فيه وجهان (احدهما) أنه يسلم اليه المال فاذا ساوم وقرر الثمن عقد الولى لأن عقد الصبى لا يصح (والثاني) أنه يتركه حتى يعقد لان هذا موضع ضرورة ،

(فصل) وأن بلغ مبدراً استديم الحجر عليه لأن الحجر عليه انها يثبت للحاجة اليه لحفظ المال والحاجة قائمة مع التبذير فوجب أن يكون الحجسر باقياً ، وأن بلغ مصلحا للمال فاسقا في الدين استديم الحجر عليه لقوله تعالى ! ( فأن آنستم منهم رشداً فأدفعوا اليهم أموالهم ) والفاسق لم يؤنس منسه الرشد ، ولأن حفظه للمال لا يوثق به مع الفسق لأنه لا يؤمن أن يدعوه الفسق الى التبذير فلم يفك الحجر عنه ، ولهذا لم تقبل شهادته وأن كان معسروفا بالصدق لأنا لا نأمن أن يدعوه الفسق الى الكذب وينظر في ماله من كان ينظر في حال الصغر وهو الأب والجد والوصى والحاكم لاته حجر ثبت من غير قضاء فكان النظر الى ما ذكرنا كالحجر على الصبى والمجنون .

الشرح قوله « آنستم » مَرَ على بعض معانيه ، وقال الأزهرى : تقول العرب : اذهب فاستأنس هل ترى أحدا معناه تبصر ، قال النابغة : كان رحلى وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مستأنس وحد

أراد ثوراً وحشيا يتأصر هل يرى قانصا فيحدوه ، وقيل آنست وأحسست ووجدت بمعنى واحد ، وقراءة العامة « رشداً » بضم الراء وسكون الشين ، وقرأ السلمى وعيسى الثقفى وابن مسعود « رشداً » بفتح الراء والشين ، وقيل رشداً مصدر رشد وبابه سما يسمو ، ورشدا بفتح الشين مصدر رشد ، وبابه علم ، وكذلك الرشاد ،

واختلف العلماء في تأويل « رشداً » فقال الحسن وقتادة وغيرهما صلاحا فى الدين والعقل وقال ابن عباس والسدى والثورى صلاحا فى العقل وحفظ المال . قال سعيد بن جبير والشعبي ان الرجل ليأخذ بلحيته وما بلغ رشده ، فلا يدفع الى اليتيم ماله وان كان شيخا حتى يؤنس منه رشده وقال مجاهد : ( رشــــدا ) يعني في العقــل خاصة ، وقال الضــحاك : لا يعطى اليتيم ماله أن بلغ مائة سنة حتى يعلم منه اصلاح ماله • وأكثر العلماء على أن الرشب لا يكون إلا بعد البلوغ ، واذا لم يرشد بعد بنوغ الحلم وان شاخ لا يزول الحجر عنه • وهو مَذْهب مالكُ • وقال أبو حنيفة لا يعجر على آلحر البالغ اذا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس كان يبتاع وفي عقله ضعف • فقيل : يا رسول الله احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تَبع » فقال : « لا أصبر » فقال : « اذا بايعت فقل : لا خلابة . ولك الخيار ثلاثًا » قالوا : فلما سأله القوم الحجر عليه لما كان من تصرفه من العبن ولم يفعــــل. عليه السلام، ثبت أن الحجر لا يجوز، وهذا لا حجة لهم فيه، لأنه مخصوص بذلك على أوجه ساقها شيخنا النووى في أول البيوع •

قال الامام الشافعي رضى الله عنه: ( ان كان مفسداً لماله ودينه ، أو كان مفسداً لماله دون دينه حجر عليه ) وان كان مفسداً لدينه مصلحاً لماله فعلى وجهين (أحدهما) وهو اختيار أبي العباس بن سريج: يحجر عليه (والثاني) لا حجر عليه ، وهو اختيار أبي اسحاق المروزي ، والأظهر مسن مذهب الشافعي ، قال الثعلبي : وهذا الذي ذكرناه من الحجر على السفيه قسول عثمان وعلى والزبير وعائشة وابن عباس ، وعبد الله بن جعفر رضوان الله عليهم ومن التابعين شريح ، وبه قال من الفقهاء مالك وأهل المدينة والأوزاعي واهل الشام وأبو يوسف ، ومحمد وأحمد واسحاق وأبو ثور ، قال الثعلبي: وادعى أصحابنا الاجماع في هذه المسألة ،

فاصلاح الدين يكون بأن لا يرتكب من المعاصى ما ترد به شهادته ، واصلاح المال أن لا يكون مبذراً ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى : اذا بلغ الرجل مصلحا لماله دفع اليه ماله ، وان كان مفسداً لدينه ، ا هـ .

دليلنا قول الله تعالى « فان آنستم منهم رشداً » قال ابن عباس : الرشد الحلم والعقل والوقار ، والحلم والوقار لا يكونان الا لمن كان مصلحا لماله ودينه ، وهكذا قال الحسن البصرى ، ولأن افساده لدينه يمنع رشده ، والثقة في حفظ ماله ، كما أن الفسق يسقط عدالته ويمنع من قبول قوله وان عرف عنه الصدق في القول .

آذا نبت هذا فبلغ غير مصلح لماله ولدينه ، فانه يستدام عليه الحجر ، وان صار شيخا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وقال آبو حنيفة : « اذا بلغ غير مصلح لماله لم يدفع اليه ، لكن ان تصرف فيه ببيع أو عتق أو غيره نفذ تصرفه ، فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة انفك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، وان كان مفسداً لدينه وماله والنه قد آن له أن يصير جدا لأنه قد بلغ بائنتي عشرة سنة فيتزوج ويولد له ولد ويبلغ ولده لاثنتي عشرة سنة ويولد له ولد ويبلغ ولده لاثنتي عشرة سنة ويولد له والد ويبلغ والده لاثنتي عشرة سنة ويولد له ، قال : وأنا أستحيى أن أمنع الجد ماله » .

دليلنا قوله تعالى «حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم » وقد بينا الرشد ما هو ، وهذا لم يؤنس منه الرشد فلم يفك عنه الحجر ولم يدفع اليه ماله كما لو كان ابن أربع وعشرين سنة ، وأما فوله ( أنه آن له أن يصير جداً ، ألا ترى أن المجنون يستدام عليه الحجر مادام مجنونا ، وأن كان جداً ) .

إذا ثبت هذا فانه ينظر فى ماله من كان ينظر فيه قبل البلوغ ، لأنه حجر ثبت عليه من حاكم فكان الى الناظر فيه قبل البلوغ ، كالنظر فى مال الصغير .

فسرع وأما اصلاح المال فلا يملم الا بالاختبار، وفي وقت الاختبار وجهان (أحدهما) لا يصح الا بعد البلوغ، لأن الاختبار أن يدفع اليه المال ليبيع ويشترى فيه وينفقه ، وهذا لا يصح الا بعد البلوغ، فأما

فبل هذا فهو محجور عليه للصغر (والثانى) يصح لقوله تعالى: «وابتلوا اليتأمى النخ » وهذا يقتضى أن يكون الاختبار قبل بلوغ النكاح ، ولأن تأخير الإختبار الى البلوغ يؤدى الى الحجر على رشيد ، لأنه قد يبلغ مصلحا لماله ودينه ، فلو قلنا : ان الاختبار لا يجوز الا بعد البلوغ لاستديم الحجر على رشيد ومنع من ماله ، لأنه لا يدفع اليه الا بعد الاختبار •

فاذا قانا بهذا فكيف يختبر بالبيع والشراء ؟ فيه ثلاثة أوجه: (أحدها) يأمره الولى أن يساوم فى السلع ويقدر الثمن ، وليس يعقد ، لأن عقد الصبى لا يصح ، ولكن يعقد الولى ، ومنهم من قال : يشترى الولى سلعة ويدعها بيد البائع ويواطئوه على بيعها من الصبى ، فان اشتراها منه بثمنها عسرف رشده ، ومنهم من قال يجوز عقد الصبى لأنه موضع ضرورة ، وأما كيفية الاختبار فان كان من أولاد التجار وأصحاب المهن الذين يخرجون الى السوق فاختباره أن يدفع اليه شىء من ماله ليبيع ويشترى فى السوق ، أو تترك له مناسبة يباشر فيها مهنة أبيه مستقلا تحت نظر الولى واشرافه ، فان كان ضابطا جازما فى البيع والشراء والحرفة دل على رشده ، وان عبى عصالا يتغابن الناس بمثله فهو غير رشيد ،

وان كان من أولاد الحكام وأبناء الذين يصانون عن الأسسواق قال الشيخ أبو حامد: فاختبارهم أصعب من الأول ، واختبار الواحد منهم أن يدفع اليه شيء من المال ويجعل اليه نفقة الأسرة مدة شهر مثلا أو ما أشسبه ذلك ، لشراء متطلبات الدار واحتياجاتها ، فان كان ضابطا حافظا يحسن انفاق ذلك علم رشده ، وان كان غير ضابط لم يعلم رشده ، أو كما قال ، قال الصيدلاني : وولد البناء يختبر بالدراعة ، هذا اذا كان المختبر غلاما ، فان كان امرأة قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : لا تختبر بالبيع والشراء ، لأن العادة جرت أنها لا تباشر ذلك ، وانما تختبر في البيت بأن يدفع اليها شيء من المال ويتولى نساء ثقات الاشراف على فعلها ، وتؤمر بانفاق ذلك في الخبز والملح واللحم والخضر ، والوقود واصلاح أدوات المطبخ وصيانة الخبز والملح واللحم والخضر ، والوقود واصلاح أدوات المطبخ وصيانة أثاث البيت ، وما الى ذلك ، أو كما قال الصيمرى : ان كانت مبتذلة تعامل الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء ، وقال الصيمرى : ولا يعلم رشده الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء ، وقال الصيمرى : ولا يعلم رشده

حبى يتكرر ذلك منه التكرر الذي يؤمن أن يكون ذلك اتفاقا (مصادفة) . فال الشافعي في الأم ، وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع اليه القليل من ماله ، فان أصلح فيه دفع اليه ما بقى ، وان أفسد فيه كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ، ورأينسا هذا وجها من الاختبار حسناً والله أعلم .

فسرع فيمن قامت بينة برشده ثم قامت بينة أخرى بسفهه و كتب السبكى على بن عبد الكافى رحمه الله تعالى رداً على سؤال من ابنه الامام تاج الدين صاحب طبقات الشافعية فى امرأة سفيهة تحت الحجر قامت بينة برشدها ثم حضر وصيها فأقام بينه بسفهها ، فهل تسمع بينته ويعاد الحجر عليها ؟ واختلف ابنه مع غيره من الفقهاء ، فقال على رحمه الله:

أما كون بينة السفه لا تقبل الا مفسرة فينبغي ذلك ، لأن الناس مختلفون ف أسباب السفه والرشد ؛ فمن الناس مـن يرى صرف المال الى الأطعمـة النفيسة التي لا تليق بحاله سفها ، والصحيح أنه ليس بسفه ، ولكن صرفها فى الحرام سفه ، ومن الناس من يرى أن الصبى اذا بلغ وهو يفرط في اتفاق المال في وجوه الخير من الصدقات ونحوها يكون سفيها لذلك ، والصحيح أنه لا يكون بذلك سفيها • ومن الناس من يرى أن الرشد هو الصـــلاح في إ وخالف فيه بعض أصحابنا وجماعة من العلماء • ومن السفه ما يكونُ ظارئًا ـ ومنه ما يكون مستداماً ، والشاهد قد يكون عامياً وقد يكون فقيها ويسرى سفها ما ليس بسفه عند القاضي • وكذلك الرشد • فكيف تقبل شهادته مطلقة ؟ فينبغي أن لا تقبل الشهادة بالسفه حتى يبين سببه ، ولا بالرشب ذ حتى يبين أنه مصلح لدينه وماله كما هي عادة المحاضر التي تكتب بالرشد . وقال الماوردى : اذًا أقر الراهل والمرتهن عند شاهدين أن يؤديا ما ســمعاه ا مشروحاً ، فلو أراد أن لا يشرحا بل شهدا أنه رهن بألفين ، فان لم يكونا من أهل الاجتهاد لم يجز ، وكذا ان كان من أهل الاجتهاد في الأصح ، لأن الشاهد ناقل ، والاجتهاد الى الحاكم .

وقال ابن أبي الدم: الذي تلقيته من كلام المراوزة وفهمته من مدارج.

مباحثاتهم المذهبية أن الشاهد ليس له أن يرتب الأحكام على آسبابها ، بل وظيفته نقل ما سمعه أو شاهده فهو سفير الى الحاكم فيما ينقله من قول سمعه أو فعل رآه ، وقد اختلف أصحابنا فى الشهادة بالردة ، هل تقبل مطلقة أو لابد من البيان ، والمختار عندى أنه لابد من البيان وفاقا للغزالى لاختلاف المذاهب فى التكفير ، ولجهل كثير من الناس ، وان كان الرافعى رجح قبولها مطلقة نظهور أسباب الكفر ، وهذه العلة لا يأتى مثلها فى السفه والرشد ، فيترجح أنه لابد من البيان كالجرح ، وليس الرشد كالتعديل حتى يقبل مطلقا، نعم هو مثله فى الاكتفاء فى الاطلاق فى صلاح الدين ، والاطلاق فى صلاح المنا عسر التفصيل فيه ،

أما اطلاق الرشد من غير بيان الدين والمال فلا يكفى ، وبعد أن أوضح العلامة رحمه الله تقديم بينة الرشد على بينة السفه مقيدة بالتاريخ قال: وأما ما قاله الشيخ تقى الدين أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله في فتاويه في ثلاث مسائل متجاورة في أول كتاب التدليس • احداها فيمن علم يسار شـخص فى زمان متقادم هل له أن يشهد الآن بيساره ؟ وهل يسأله الحاكم عن كونه موسرا حال أداء الشهادة • وعليه الشهادة ؟ كذلك أجاب رضي الله عنه يعنى ابن الصلاح \_ أن له أن يشهد الآن بيساره معتمداً على الاستصحاب . الا أن يكون قد طرأ ما أوجب اعتقاده بزواله أو جعله في صورة التشكيك في بقائه وزواله ، والاعتماد في هذا على الاستصحاب السالم عن طارىء • فحدثه كالاعتماد على مثله في الملك ولا يشترط فيه الخبرة الباطنة كما هنالك، وما علل به ذلك من أنه لا طريق له الا الاستصحاب في الباطن لا دليل له من الاستصحاب موجود هنا • قال : ومما يدل من كلامهم على جريانه في نظائره قولهم في البينة الناقلة في الدين في مسالة الابنين المسلم والنصراني وفي غيرهما أنها ترجح على المنفية ، لأنها اعتمدت على زيادة علم ، والأخرى ربما اعتمدت على الاستصحاب • وهذا تجويز منهم لذلك ، والا لكان ذلك قـــد جاء فيها لا من قبيل الترجيح ، بل يكتفي الحاكم بالشهادة أنه موسر ، فانه يتناوله الحال ؛ فان أحوجه الى ذكر الحالة الراهنة فله أن يشهد لذلك معتمداً على الاستصحاب المذكور ، بل لا ينبغي أن يفصح بذلك في الشــهادة ، فانه

لابد من الدين بما شمل الحال الحاضرة • همكذا نقل السميكي كلام ابن الصلاح ، والله أعلم •

قال المسعودى : ولا يضمن الولى المال الذى يدفعه اليه للاختبار ، لأن ذلك موضع حاجة اليه ا هـ •

فرع اذا بلغت المرأة مرتبة من الادراك والتصون تجعلها مصلحة لمالها ودينها فك عنها الحجر ودفع اليها مالها ، سواء تزوجت أو لم تتزوج ثم يكون لها التصرف فى جميع مالها بغير اذن زوجها ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، وقال مالك رضى الله عنه : لايفك عنها الحجر حتى تتزوج ويدخل بها ، واذا تزوجت لم يجر لها أن تتصرف بأكثر من ثلث مالها بغير معاوضة الا باذن زوجها ،

دليلنا ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه خطب فى العيد فلما فرغ من خطبته أتى النساء فوعظهن وقال: « تصدقن ولو من حليكن ، فتصدقن بحليهن » رواه الشيخان ، فلو كان لا ينفذ تصرفهن بعير اذن أزواجهن لما أمرهن النبى صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، ولا محالة أنه كان فيهن من لها زوج ومن لا زوج لها ولو أنها حرة بالغة رشيدة فليس تمنع من مالها كما لو تزوجت ،

# قال المصنف رجه الله تعالى

فصــل وان بلغ مصلحا للدين والمال فك عنه الحجر لقوله تمالى: (( فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم )) وهل يفتقر فك الحجر الى الحاكم ؟ فيه وجهان: ( أحدهما ) لا يفتقر الى الحاكم ، لأنه حجر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم كالحجر على المجنون ، (والثاني ) أنه يفتقر الى الحاكم لأنه يحتاج الى نظر واختبار ، فافتقر الى الحاكم كفك الحجر عن السفيه ) .

الأحكام: اذا بلغ مصلحا لماله ودينه فك عنه الحجر، وهل يفتقر فك الحاكم؟ وهل يفتقر فكه الى الحاكم؟ فيه وجهان: (أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم كالحجر على لأنه حجر لم يفتقر ثبوته الى الحاكم فلم يفتقر فكه الى الحاكم كالحجر على المجنون، وفيه احتراز من حجر السفيه (والشاني) لا ينفك الا بعكم

الحاكم ، لأنه يفتقر الى نظر واجتهاد فافتقر الى الحاكم كالحجر على السفيه • هذا هو المشهور • وقال الصيمرى : ان كان الناظر فى ماله هو الأب أو الجد لم يفتقر الى الحاكم وان كان الناظر فيه أمين الحاكم ( الحارس ) لم ينفك الا بالحاكم • وان كان الناظر فيه هو الحاكم ففيه وجهان :

( أحدهما ) لا يُفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه الأب والجد . ( والثاني ) يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه أمين الحاكم .

# قال المصنف رحه الله تعالى

فصــل وان فك عنه الحجر ، ثم صار مبدرا حجر عليه ، كما روى « أن عبد الله بن جعفر رضى الله عنه ابتاع ارضا سبخة بستين الفا فقال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا ، فبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه ، وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه فجاء عبد الله بن جمفر الى الزبي ، وذكر أن عليا يريد ان يسال عثمان رضي الله عنهما ان يحجر عليه ، فقال الزبي : أنا شريكك فجاء على الى عثمان رضي الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير ؟ » فدل على جواز الحجر ولان كل معنى اقتضى الحجسر اذا قارن البلوغ اقتضى الحجر اذا طرا بعد البلوغ ، كالجنون ، فان فك عنسه الحجر ثم صار فاسقا ففيه وجهان • قال أبو العباس: يعاد عليه الحجر ، لانه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير . وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر للفسق لخوف التبذير ، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يعاد عليــه الحجر ، لأنه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير. وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لان الحجر للفسق لخوف التبذير، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يماد عليه الحجر بالتبذير الا بالحاكم ، لأن عليا كرم الله وجهه اتى عثمان رضى الله عنه وساله أن يحجر على عبد الله بن جعفر 4 ولأن العلم بالتبسدير يحتاج الى نظر ، فان الفين قد يكون تبذيرا ، وقد يكون غير تبذير ، ولأن الحجر التبذير مخْتلف فيه فلا يجوز الا بالحاكم ؛ فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا الحاكم ؛ لاته حجر ثبت بالحاكم فصار هو الناظر كالحجر على المفلس .

ويستحب أن يشهر على الحجر ليعلم الناس بحاله وأن من عامله ضبيع ماله ، فأن أقرضه رجل مالا أو باع منه متاعا لم يملكه ، لأنه محجور عليسه

لعدم الرشد ، فلم يملك بالبيع والقرض ، كالصبى والمجنون ، فان كانت العين باقية ردت ، وان كانت تالفة لم يجب ضمانها لأن المالك ان علم بحاله فقد دخل على بصيرة وأن ماله ضائع ، وان لم يعلم فقد فرط حين تراد الاسستظهار ، ودخل في معاملته على غير معرفة .

وان غصب مالا واتلفه وجب عليه ضمانه ؛ لأن حجر العبد والصبى آكد من حجره ، ثم حجر العبد والصبى لا يمنع من وجوب ضمان المتلف ، فلان لا يمنع حجر المبلد اولى ، فإن أودعه مالا فأتلفه فغيه وجهان : (احسدهما) أنه لا يجب ضمانه ، لانه فرط في التسليم اليه ، (والثاني) يجب ضمانه ، لأنه لم يرض بالاتلاف ، فإن أقر بمال لم يقبل أقراره لانه حجر عليه لحظه فلا يصح أقراره بالمال كالصبى ، ولانا لو قلنا : يصح أقراره توصل بالاقرار ألى أبطال معنى الحجر ، ومالا ينزمه بالاقرار والابتياع لا ينزمه أذا فك عنه الحجر ، لأنا أسقطنا حكم الاقرار والابتياع لحفظ المال ، فلو قلنا : أنه ينزمه أذا فك عنه الحجر لم يؤثر الحجر في حفظ المال ، وأن طلق أمراته صح الطلاق، أذا فك عنه المحجر لحفط المال ، وأن طلق أمراته صح الطلاق، أذا فك عنه أذا صح الطلاق لا يضيع المال ، بل يتوفر المال عليه وأن خالع جاز ، لانه أذا صح الطلاق بغير مال فلأن يصح بالمال أولى .

ولا يجوز للمراة ان تدفع اليه المال فان دفعته لم يصح القبض ، ولم تبرأ الراة منه ، فان تلف كان ذلك من ضمانها ، وان تزوج مسن غيير اذن الولى النكاح باطل لانه يجب به المال ، فاذا صححنا من غير اذن الولى تزوج من غير حاجة ، فيؤدى الى اتلاف المال ، فان تزوج باذنه صح ، لأن الولى لا يأذن الا في موضع الحاجة ، فلا يؤدى الى اتلاف ماله ، فان باع باذنه ففيه وجهان : ( احدهما ) يصح ، لانه عقد معاوضة فملكه بالاذن كالنكاح ، ( والشيانى ) لا يصح ، لأن القصد منه ألمال ، وهو محجود عليه في المال ، فان حلف انعقدت يمينه ، فاذا حنث كفر بالصوم ، لانه مكلف ممنسوع من التصرف بالمال ، فصحت يمينه ، وكفر بالصوم كالعبد ، وان احرم بالحج صع احرامه لاته من أهل العبادات ، فان كان فرضا لم يمنع من اتمامه ، ويجب الانفاق عليه الى أن يفرغ منه لاته مال يحتاج اليه لأداء الفرض فوجب .

وان كان تطوعاً \_ قان كان ما يحتاج اليه في الحج لا يزيد على نفقته \_ لزمه اتمامه \_ وان كان يزيد على نفقته \_ فان كان له كسب اذا أضيف الى النفقة ، أمكنه الحج ، لزمه اتمامه ، وأن لم يمكنه حلله الولى من الاحرام ، ويصبح كالمحصر ويتحال بالصوم دون الهدى ، لانه محجود عليه في المال ، فتحلل بالصوم دون الهدى كالعبد ، وأن أقر بنسب ثبت النسب ، لانه حق

ليس بمال فقبل اقراره به كالحد وينفق على الولد من بيت المال ، لأن القسر محجود عليه في المال ، فلا ينفق عليه من المال كالعبد ، وان وجب له القصاص فله أن يقتص ويعفو ، لأن القصد منه التشفى ودرك الغيظ ، فأن عفا عسن مال وجب المال ، وأن عفا مطلقا أو عفا على غير مال ، فأن قلنا : أن القتسل يوجب احد الأمرين من القصاص أو الدية وجبت الدية ، وأم يصح عفسوه عنها ، وأن قلنا : أنه لا يوجب غير القصاص سقط ولم يجب المال ) ،

الشرح قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعى فى مسنده عسن محمد بن الحسن عن أبى يوسف القاضى عن هشام بن عروة عن أبيه به وأخرجها أيضاً البيهقى وقال : يقال ان أبا يوسف تفرد به ، وليس كذلك ، ثم أخرجها من طريق الزهرى المدنى القاضى عن هشام تحدوه ، ورواها أبو عبيدة فى كتاب الأموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : قال عثمان لعلى رضى الله عنه ألا تأخذ على يد ابن أخيك \_ يعنى عبد الله بن جعفر \_ وتحجر عليه ، اشترى سبخة \_ أى يد ابن أخيك \_ يعنى عبد الله بن جعفر ما يسرنى أنها لى بيغلى ، وقد سساق القصة البيهقى فقال : اشترى عبد الله بن جعفر أرضاً سبخة فبلغ ذلك علياً رضى الله عنه ، فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر أنى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما سسأل على عثمان الحجر على من شريكه الزبير » أ الحجر على عبد الله بن جعفر قال : « كيف أحجر على من شريكه الزبير » أ وفى رواية للبيهقى أن الثمن ستمائة ألف • •

وقال الرافعى: الثمن ثلاثون ألفاً • قال الحافظ: لعله من غلط النساخ ، والصواب بستين ألفاً ا هـ • (قلت) وقد ورد التصحيف أيضاً فى قـــول عثمان رضى الله عنه: ما يسرنى أن تكون لى ببغلى فوردت ببغلى ، ووردت بنغلى ، ووردت بنغلى ، وروى القصة ابن حزم فى المحلى فقال: بستين ألفاً •

اما احكام الفصل فقد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سىء التصرف ، وبه قال على وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله ابن جعفر وشريح وعطاء والشافعي ومالك وأبو يوسف وأبو محمد • قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى : والجمهور على جواز الحجر على الكبير

وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ، ووافق أبو يوسف ومحمد . قال الطحاوى : ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ، ولا عـن التابعين الا عن ابراهيم وابن سيرين .

وحكى صاحب البحر الزخار عن العترة أنه لا يجوز مطلقاً ، وعن أبى حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله الا بعد خمس وعشرين سنة ، ولا يعاد عليه الحجر اذا أسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين ، سواء أفسد دينه وماله أو أحدهما • قال العمراني في البيان : اذا بلغ الصبى مصلحاً لماله ودينه ففك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، ثم صار مفسداً لدينه وماله أو لماله ، فأنه يعاد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب • فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد المال ، قال الشيخ أبو حامد فيكون بأحد أمرين : اما بأن ينفقه في المعاصى ، مثل الزنا وشرب الخمر وغير ذلك • والثاني أن ينفقه فيما لا مصلحة له فيه ولا غرض ، مثل أن يشترى ما يساوى درهما بمائة درهم • فأما اذا أكل الطيبات ولبس الناعم من الثياب ، وأنفق على الفقهاء والفقراء فهذا ليس فيه افساد للمال ا ه •

وأما أذا عاد مفسداً لدينه وهو مصلح لماله فهل يعاد الحجر عليه ؟ فيه وجهان: قال أبو العباس: يعاد عليه الحجر لقوله تعالى: « فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » فأثبت الولاية على السفيه وهذا سفيه و ولأنه معنى لو قارن البلوغ لمنع فك الحجر عنه ، فاذا طرأ بعد فك الحجر عنه ، اقتضى ذلك اعادة الحجر عليه كالتبذير و وقال أبو اسحاق المروزى: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر يراد لحفظ ماله ، فاذا كان مصلحاً لماله لم يعد عليه الحجر ، ويخالف اذا قارن افساد الدين البلوغ لأن الحجر اذا ثبت لم يزل عنه الا بأمر قوى ، فكذلك افساد الدين البلوغ لأن الحجر اذا ثبت لم يزل عنه الا بأمر قوى ، فكذلك اذا فك عنه الحجر لم يعد عليه الا بأمر قوى ، هذا مذهبنا ، وأنه اذا عاد مفسداً لماله ودينه عاد عليه الحجر ، وبه قال عثمان وعلى والزير وعبد الله بن جعفر وعائشة أم المؤمنين وشريح ومالك وأبو يوسف ومحمد ، وقد مضى خلاف أبى حنيفة لهم جميعاً ،

دليلنا ما مضى فى قوله تعالى: « فان كان الذى عليه الحق مسفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » •

قال الشافعي رضى الله عنه: والسفيه هو المفسد لماله ودينه ، والضعيف هو الصبى والشيخ الفاني ، والذي لا يستطيع أن يمل المجنون • والسفيه اسم ذم يتناول المبذر ، فأما قوله تعالى: « سيقول السفهاء من الناس » الآية • فأراد اليهود • وقيل أراد المنافقين • وقيل أراد اليهود والنصارى •

وقوله تعالى: « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » الآية • قيل: أراد به النساء ، وهو قول مجاهد ، وهذا القول لا يصبح ، وانما تقول العرب للنساء سفائه أو سفيهات • لأنه الأكثر في جمع فعيلة •

وروى عن عمر رضى الله عنه: من لم يتفقه فلا يتجر فى سهوتنا ، قال القرطبى فكذلك قوله تعالى « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » يعنى الجهال بالأحكام ، وقوله تعالى: «أموالكم » أى أموالهم » كقوله تعالى: « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » أى آموال بعضكم • ويدل على ما ذكرناه أن حبان بن منقذ أصابه فى عقله ضعف ، فأتى أهله الى النبى صلى الله عليه وسلم فسألوه أن يحجر عليه ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تبع ، فقال انى لا أصبر ، فقال صلى الله عليه وسلم : من با يعته فقال : لا خلابة ولك الخيار ثلاثا » فلو كان الحجر لا يجوز على البالغ لأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم سؤالهم ، وانعا لم يجبهم الى الحجر لأنه يحتمل أن يكون الذي يغبن به مما يتغابن الناس بمثله •

ويدل على ما ذكرناه اجماع الصحابة فى قصة عبد الله بن جعفر حين قال عثمان رضى الله عنه : كيف أحجر على من شريكه الزبير ؟ وانما قال هذا لأن الزبير بن العوام رضى الله عنه كان معروفا ببصره فى التجارة ، فدل على أن الحجر جائز عندهم بالاجماع • وروى أن عائشة رضى الله عنها كانت تنفق نفقة كثيرة • فقال ابن الزبير لتنهين عائشة أو لأحجرن عليها • فبلغها ذلك فحلفت ألا تكلمه » فأناها ابن الزبير واعتذر اليها ، فكفرت عن يمينها وكلمته، فلم ينكر عليه أحد • ويقول : ان عائشة رضى الله عنها بالغة رشيدة ، فكيف

يحجر عليها ؟ والأن كل معنى لو قارن البلوغ منع من تسليم المال اليه ، فاذا طرأ بعد البلوغ اقتضى اعادة الحجر عليه كالمجنون .

فـــرع بعض الناس يكون شحيحا على نفسه جدا مع يساره وامتلائه ، فهل يحجر عليه ، فيه وجهان حكاهما الصيمرى ، الصحيح أنه لا يحجر عليه .

ف وعنه أما في حالة التبذير والاسراف اذا صار ذلك منه بعد فلك الحجر عنه، فانه لا يعيد الا الحاكم و وبه قال أبو يوسف و وقال محمد: يصير بذلك محجوراً عليه ، وهو قول بعض أصحابنا الخراسانيين و

دليلنا أن عليا رضى الله عنه سأل عثمان رضى الله عنه أن يحجر على عبد الله بن جعفر بن أبى طالب، فدل على أنه لا يصير محجوراً عليه الا بالحاكم، ولأن الحجر بالتبذير مختلف فيه فافتقر الى الحاكم، كالطلاق بالعنقة لا يثبت الا بالحاكم لموضع الاختلاف فيه و فاذا حجر عليه لم ينظر في مأله الا الحاكم، لأنه حجر ثبت بالحاكم، فكان هو الناظر فيه كالحجر على المفلس ويستحب أن يشهر الحاكم على ذلك، فيشهر هذا الحجر بوسائل الاشهار العرفية حسب كل زمان ومكان و ففي القرى مثلا أو في البلاد المتبدية يكون بالمنادى أو الاعلان الملصق ، وفي المدن الكبرى يكون بالنشر في الصحف المقروءة، حتى لا يغتر الناس بمعاملته و

فسوع فاذا باع أو اشترى بعد الحجر كان ذلك باطلا ، فان حصل له فى يد غيره مال استرجعه الحاكم منه ان كان باقيا ، أو استرجع بدله ان كان تالقا ، وان حصل فى يد المحجور عليه مال لغيره ببيع أو غيره استرده الحاكم منه ورد على مالكه وان باعه غيره شيئا أو أقرضه اياه ، ثم تلف فى يده أو أتلفه فانه لا يجب عليه ضمانه ، سواء علم بحجره أو لم يعلم ، لأنه ان علم بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيث بايع من لا يعلم حاله ، ولا يلزمه اذا فك عنه الحجر ، لأن الحجر عليه لحفظ ماله ، فلو ألزمناه ذلك بعد الحجر لبطل معنى الحجر ، وهذا فى ظاهر الحكم ، وهل يلزمه ضمان فيما بينه وبين الله تعالى ؟ فيه وجهان ، حكاهما فى الافصاح :

( أحدهما ) يلزمه ذلك • وبه قال الصيدلاني والعمراني ، لأن الحجـــر لا يبيح له مال غيره •

(والثانى) لا يلزمه و قال فى الافصاح: وهو الأصح، وان غصب فى يده عينا فتلفت فى يده أو أتلفها فى يده أو يد مالكها وجب عليه ضمافها ، لأن السفيه أحسن حالا من الصبى والمجنون لأنه مكلف اذا أتلفا على غيرهما مالا وجب عليهما الضمان ، فكذلك هذا مثله ، وان أودعه رجل عينا فأتلفها ، فهل يجب عليه الضمان ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجب عليه ضمافها لأن صاحبها عرضها للاتلاف بتسليمها اليه و (والثانى) يجب عليمه الضمان لأن مالكها لم يرض باتلافها ، لأن غير المحجور عليه لا يلزمه ذلك فالمحجور عليه أولى و

وان أقر لغيره بعين فى يده أو دين فى ذمته لم يلزمه ذلك فى الحال ، ولا بعد فك الحجر ، لأنا لو قبلنا اقراره لبطلت فائدة الحجر ، والحجر يقتضى حفظ ماله .

فرع وان طلق السفيه أو خالع صح طلاقه وخلعه ، الا أن المرأة لا تسلم المال اليه ؛ بل تسلم الى وليه ، فان سلمته اليه فتلف فى يده أو أتلفه وجب عليها الضمان كما قلنا فى البيع ، ولو أذن ولى السفيه للمسرأة بتسليم المال الى السفيه فسلمته اليه فهل تبرأ ؟ فيه وجهان : (أحدهما) تبرأ كما لو سلمت المرأة المال الى العبد باذن سيده ، (والثانى) لا تبرأ لأنه ليس من أهل القبض ، هذا مذهبنا وبه قال عامة أهل العلم ،

وقال ابن أبى ليلى والنخعى وأبو يوسف : لا يصبح طلاقه وخلعه • دليلنا قوله تعالى : « الطلاق مرتان ، فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » ، ولم يفرق بين السفيه وغيره ، ولأنه يستفيد بالطلاق ، فانه ان كان قبل الدخول رجع اليه نصف المهر ، وان كان بعد الدخول سقطت عنه النفقة والكسوة والمصالح ويحصل له ذلك بالخلع وما بذلت له •

فيسرع ولا يصح نكاحه بغير اذن الولى ، لأن النكاح يتضمن وجوب المال فلم يصح بغير اذن الولى ، وان احتاج الى النكاح فالولى بالخيار

أن شاء زوجه بنفسه وتولى العقد، وأن شاء أذن له ليعقد بنفسه، لأنه عامل مكلف، وأنما حجر عليه لحفظ ماله بخلاف الصبي .

وان تزوج السفيه بعير اذن الولى ودخل بها فما الذى يلزمه ؟ قال المسعودى: فيه ثلاثة أقوال (أحدهما) لا يلزمه شيء كما لو اشترى شيئًا بغير اذن وليه وأتلفه • (والثانى) يلزمه مهر المثل ، كما لو جنى على غيره • (والثالث) يلزمه أقل شيء يستباح به البضع لأن البضع لا يستباح بالاباحة • وأما البغداديون من أصحابنا فقالوا: هي على وجهين (أحدهما) لا يلزمه مهر المثل • شيء • (والثاني) يلزمه مهر المثل •

فسرع وان اذن الولى فى البيع والشراء فباع أو اشترى فهل يصح أفيه وجهان (أحدهما) يصح كما يصبح النكاح اذا أذن له فيه و ( والثانى ) لا يصح لأن البيع والشراء يختلف حكمه ماعة فساعة ، لأنه قد يزيد سعر السوق وينقص ، فافتقر الى عقد الولى ، ولأن البيع والشراء يتضمن المال لا غير ، وهو محجور عليه فى المال بخلاف النكاح .

فرع وان حلف انعقدت يسينه ، فان حنث كفر بالصوم ، ولا يكفر بالمال لأنه محجور عليه في المال ، وان أحرم بالحج صح احرامه لأنه من أهل التكليف ، فان كان فرضاً لم يمنع من اتمامه وأتفق عليه من ماله ما يحتاج اليه وان كان متطوعاً ـ فان كانت نفقته على اتمامه لا تزيد على نفقة الحضر لليه وان كان متطوعاً ـ فان كانت تزيد على نفقة الحضر ، فان كان له كسب لم يجز تحليله ، وان كانت تزيد على نفقة الحضر ، فان كان له كسب وقال : أنا أتمم النفقة بالكسب لم يحلل ، وان لم يكن له كسب حلله الولى ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، فأشه المفلس في هذه الأمور كلها ، وبهذا قال أصحاب آحمد رضى الله عنه ،

فسوع وان أقر بنسب يلحقه فى الظاهر ثبت النسب ، لأن ذلك لا يتضمن اتلاف المال وان أقر بنسب من يلزمه نفقته لم ينفق عليه من ماله بل ينفق عليه من بيت المال ، وان وجب له القصاص فله أن يقبض لأن الغرض منه التشفى ، وان عفا عنه على مال كان الأمر له ، وان عفا مطلقا أو على غير منه التشفى ، وان عفا الواجب القصاص لا غير صح عفوه ، وان قلنا ان الواجب

أحد الأمرين لم يصح عفوه عن المال ، وان أقر بجناية العمد صح اقراره لأنه غير متهم فى ذلك ، فان أراد المقر له العفو على المال ، قال الطبرى : فان قلنا : ان موجب العمد القود ثبت المال ، لأن الذى ثبت باقراره هو القتل والقطع دون المال ، وان قلنا ان موجبه أحد الأمرين فهل يثبت ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان كالعبد اذا أقر بالسرقة فانه يقبل فى المال ؟ فيه قولان ، ومنهم من قال : له أخذ المال قولا واحدا ، لأن الواجب أحدهما لا بعينه ، وكل واحد منهما بدل عن الآخر ، وتعلقهما بسبب واحد ، وأما السرقة ففيها حكمان (أحدهما) القطع لله تعالى لأنه حق الله تبارك وتعانى ، والآخر للادمى فجاز ثبوت أحدهما دون القطع ، ولهذا لو شهد رجل وامرأتان على السرقة ثبت المال دون القطع ،

وان دبر السفيه أوصى على ما سنفصله ان شاء الله فى أحكام المدبر لل فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : يعلى فالصحيح ، لأن الصغير لا حكم لقوله يصح قولا واحدا ، قال الطبرى : وهو الصحيح ، لأن الصغير لا حكم لقوله ولا يصح شىء من اقراره بخلاف السفيه فانه يصح اقراره بالنسب ،

فرع المرتد اذا قلنا: ان ملكيته باقية على ماله فانه محجور عليه و وهل يفتقر الى حجر الحاكم ؟ فيه قولان و واذا زال السفه فانه لا ينفك الحجر عنه الا بحكم الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم فلم يزل من غير حكمه و والله تعالى أعلم وهو الموفق للصواب و

فرع ذكر ابن حجر فى تحقته : غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده لم يحز لوليه النظر فى ماله معتمدا استصحاب الحجر للشك فى الولاية عسد العقد وهى شرط وهو لابد من تحققه ، فان تصرف اثم ، ثم أن بان غير رشيد نفذ التصرف والا فلا ، وقد ينافيه ما يأتى من الولى فى دوام الحجر ، لأنه الأصل ، الا أن يقال : محل ذلك فى حاضر لأنه يعرف حاله غالباً بخسلاف الغائب ، وليس قول المولى : قبضت مهرها باذنها ، ولا قوله : اضمنى اقرارا بالرشد فلا ينعزل به والبلوغ فى الذكر والأنشى انما يتحقق فى أحد شيئين :

(أحدهما) يسمى بلوغاً بالسن باستكمال خمس عشرة سنة قمرية تحديدا من انفصال جميع الولد بشهادة عدلين خبيرين ، وشد من قال بخلاف ذلك ، قال الشافعي رضى الله عنه : رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر صحابيا وهم أبناء أربع عشرة سنة لأنه لم يرهم بلغوا ، وعرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة فأجازهم منهم : زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر ، وقصة ابن عمر صححها ابن حبان ، وأصلها في الصحيحين ،

( ثانيهما ) ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المنى كما قال النووى : ( أو خروج منى ) مسن ذكر أو أنثى لقوله تعالى : ( واذا بلغ الاطفال منكم الحلم ) مع خبر رفع القلم عن ثلاث : ( عسن الصبى حتى يحتلم ) والحلم الاحتلام ، وهو ما يراه النائم وكنى به هنا عن خروج المنى ولو يقظة بجماع أو غيره ويشترط تحققه ، فلو أتت زوجة صبى بلغ تسع سنين بولد للامكان لحقه ، لأن النسب يكتفى فيه بمجرد الامكان ، ولم يحكم ببلوغه لأنه لابد من تحقق خروج المنى ، وخرج بخروجه ما لو أحس بانتقاله من صلبه فأمسك ذكره فرجع فلا يجكم ببلوغه كما لا غسل ، وبحث بانزال المنى ، والفسل على حصوله فى الظاهر بالتحكم أشبه ، على أنه بانزال المنى ، والفسل على حصوله فى الظاهر بالتحكم أشبه ، على أنه بنزوله ثم رجوعه ، اذ كثيراً ما يقع الاشتباه فيما يحس بنزوله ثم رجوعه ،

ووقت امكانه فيهما استكمال تسع سنين قمرية تقريباً نظير ما مر في الحيض ، ونبات العانة الخشن بحيث تحتاج ازالته للحلق ، وظاهره أنها المبت لا للنابت وفيه خلاف لأهل اللغة ، والأشهر أنها النابت ، وأن المنبت شعرة ( بكسر أوله ) ووقته وقت الاحتلام يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر بالسن أو الاجتلام ، ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم مسن يعرف سنه على الأوجه للخبر الصحيح أن عطية القرظى رضى الله عنه كان في سبى بنى قريظة ، فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ، ومن لم ينبت الشعر لم يقتل ، وأنهم كشفوا عن عانته فوجدوها لم تنبت فجملوه في السبى ، وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح في الشرح الصغير في وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح في الشرح الصغير في

الابط ، وألحق به اللحية والشارب بالأولى ، فان البغوى ألحق الابط بالعانه دونهما ، وفى كل ذلك نظر ، بل الشعر الخشن من ذلك كالعانة فى ذلك وأولى الا أن يقال : ان الاقتصار عليها أمر تعبدى •

وأفهم قوله: يقتضى الحكم أنه أمارة على البلوغ بأحدهما ، نعم ان ثبت أن سنه دون خمس عشرة سنة ولم يحتلم لم يحكم ببلوغه ، ويقبل قـــوله يبميته ، وان لم يحلف الصبى احتياطاً لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربى سبى لا ذمى طولب بالجزية .

ويحل النظر للخبر ، وأفهم قوله .. يعنى النووى فى المنهاج .. كالروضة ولد ، أنه لا فرق فى ذلك بين الذكر والأنثى ، وهو كذلك ، وان كان قضية المحرر اخراج النساء لأنهن لا يقتلن ، ونقله السبكى عن الجوزى ، والخنثى لا بد أن ينبت على فرجيه معا ، لا المسلم فى الأصح لسهولة مراجعة أقاربه المسلمين غالباً ، ولأنه متهم باستعجاله تشوفاً للولايات بخلاف الكافر ، لأنه يفضى به الى القتل أو الجزية أو ضرب الرق فى الأنثى ، وما مر عام فى الذكر والأنثى كما تقرر ، وتزيد المرأة عليه حيضاً فى سنه السابق اجماعاً وحبلا ، لكنه دليل على سبق الامناء ، لأن الولد يخلق من الماءين ، فيالوضع يحكم ببلوغها قبله بستة أشهر ولحظة ، ما لم تكن مطلقة وتأسى بولد يلحق المطلق فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة ،

ولو حاض الخنثى بفرجه وأمنى بذكر حكم ببلوغه، فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور ، ولا يشكل عليهم ما مر أن خروج المنى من الزائد يوجب الغسل فيقتضى البلوغ ، لأن محله مع انسداد الأصلى ، وهذا غير موجود هنا ، وخالفهم الامام ما لم يظهر خلافه فيغير ، قالا : وهو الحتى ، وقال المتولى : ان تكرر فنعم والا فلا ، قال المصنف : وهو حسن غريب ،

والرشد صلاح الدين والمال معاً كما فسر به ابن عباس وغيره الآية السابقة ، ووجه العموم فيه مع أنه مثبتة وقوعه في سياق الشرط ، قالوا : ولا يضر اطباق الناس على معاملة من لا يعرف حاله مع غلبة الفست ، لأن الفالب عروض التوبة في بعض الأوقات التي يحصل فيها الندم ، فيرتفع

الحجر بها ثم لا يعود بعود الفسق ، ويعتبر فى ولد الكافر ما هو صلاح عندهم ديناً ومالاً •

قال ابن الصلاح: ولا يلزم شاهد الرشد معرفة عدالة الشهود له باطنا فلا يكفى معرفتها ظاهراً ولو بالاستقامة • واذا شرطنا صلاح الدين فلا يفعل مجرماً مما يبطل العدالة بارتكاب كبيرة مطلقاً ، أو صغيرة ولم تغلب طاعاته معاصيه ، وخرج بالمحرم خارم المروءة ، فلا يؤثر في الرشد ، وأن حرم ارتكابه لكونه تحمل شهادة لأن الحرمة فيه لأمر خارج • واذا شرطنا صلاح المال لم يحصل الا أن كان بحيث لا يبذر بأن يضيع المال \_ أى جنسه \_ باحتمال غبن فاحش \_ وسيأتي في الوكالة \_ بخلاف اليسيد في المعاملة ، كبيع ما يساوي عشرة بتسعة ، لأنه يدل على قلة عقله ، ومن ثم لو أراد به المحاياة والاحسان لم يؤثر الأنه ليس بتضييع ولا غبسن ؛ ولو كان بغبسن في بعض التصرفات لم يحجر عليه ، كما رجعه القمولي لبعد اجتماع الحجر وعدمه ، النَّين الذَّى مَالَ اللهِ الأَدْرَعَى اعتبار الأغلب أو رميه ولو فلساً ، وظاهر كلامهم أنه لا يلحق به الاختصاص في هذا وهو محتمل ، ويحتمل خلافه في بحسر لمَّلَةُ عَلَّهُ ﴾ أو الفاقه ولو فلساً أيضاً في محرم في اعتقاده ولو في صــغيره ٪ والانفاق هنا مجاز عن خسر أو غرم أو ضيع ، اذ هذا هو الذي يقال في المخرج ف المصية ، والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير عام بعد خاص ، والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به ليس بتبدير ، لأن له فيه غرضا صحيحاً هو الثواب أو التلذذ، ومن ثم قالوا: لا سرف في الخير، كما لا خير فى السرف •

وفرق الماوردى بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق، والثانى الجهل سقاديرها • وكلام الغزالى يقتضى ترادفهما ، ويوافقه قــول غيره : حقيقة السرف مالا يقتضى حمداً عاجلا ، ولا أجراً آجلا ، ولا ينافى ما هنا عد الاسراف فى النفقة معصية ، لأنه مفروض فيمن يقترض لذلك من غير رجاء ، وفاء من جهة ظاهرة مع جهل المقرض بحاله •

ويختبر من جهة الولى ولو غير أصل رشد الصبى فيهما لقوله تعمالي : ( وابتلوا اليتامي ) أما في الدين فمبشاهدة حاله من فعمل الطاعات ، وتوقى

المحرمات ومن زاد على ذلك توقى الشبهات ، أراد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق ، وقد جوزا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة ، وإن لم يعط بالباطنة ، وأما فى المال فهمو يختلف بالمراتب ، فيختبر ولد التاجم والسوقى بالبيع والشراء، أى بمقدوماتهما ، فعطفه ما بعدهما عليهما مسن عطف الرديف أو الأخص ، وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه ، فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه ه

والمماكسة فيهما بأن يطالب أنقص مما يريده البائع وأزيد مما يريده المشترى ، ويكفى اختباره فى نوع من أنواع التجارة عن باقيها •

وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها ، أي بمصالحها كحسرت وحصد وحفظ أي اعطائهم الأجرة ، وولد نحو الأمير بالاتفاق على أتساع أبيه ، والفقيه بذلك ، ونحو شراء الكتب •

والمحترف بما يتعلق بحرفته ( يصح جره ، وعليه يرجع ضمير حرفت المضاف اليه وهو سائغ ، وتكون فائدته أنه تعميم بعد تخصيص ) ويؤيده قول الكافى يختبر الولد بحرفة أبيه وأقاربه ( ورفعه وهو الأولى ، لافادته أن ما مر فى ولد نحو التاجر محله اذا لم يكن للولد حرفة ، واختبر حيث نصرفة أبيه ، لأن الغالب حيث لا حرفة له أنه يتطلع لحرفة أبيه ، والا اختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة أبيه ، لأنه لا يتطلع اليها ، ولا يحسنها حيثة وتختبر المرأة من جهة الولى أيضاً كما هو ظاهر ، ولا ينافيه النص ، على أن النساء والمحارم يختبرونها ، لأن الولى ينيهم فى ذلك وعليه قيل يكفى أحدهما وهو الأوجه ، وقيل : لابد من اجتماعهما ، وقضية هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجانب لها بالرشد وبه أفتى ابن خلكان ، لكن خالفه التاج الفزارى ، قال : وانما تعرض الشافعى للطريق الغالب فى الاختبار دون الزيادة ا ه .

ويؤيده ما يأتى فى الشهادة أن الشاهد عليها لا يكلف السؤال عن وجب تحمله عليها الا أن كان عاميا لأنه قد يظن صحة التحمل عليها اعتماداً على صوتها بما يتعلق بالغزل أى بفعله ان تخدرت ، والا فببيعه يطلق على المصدر والمغزول والقطن حفظاً وبيعاً ، كما تقرر .

فان لم يليقا بها أو لم تعتدهما فيما يعتاده أمثالها ، قال الصييمرى : والمرأة المبتدلة بما يختبر به الرجل ، وصون الأطعمة عن الهرة ، لأن بذلك يتبين الضبط وحفظ المال وعدم الانخداع ، وذلك قوام الرشد ، ونحوها أى الهرة سكالفأرة (والأطعمة) كالأقمشة ، واذا ثبت رشدها نفذ تصرفها بغير اذن زوجها ، وخبر (لا تتصرف المرأة الا باذن زوجها) أشار الشافعي الى ضعفه ، ويفرض صحته حملوه على الندب ، واستدل له بأن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت ولم تعالمه فلم يعبه عليها وفيه ما فيه ، اذ قول مالك رضى الله عنه : لا تعطى الرشيدة مالها حتى تتزوج ، وحينئذ لا تنصرف فيما زاد على الثلث بغير اذنه ما لم تصر عجوزاً لا ينافى ذلك ، والخنثى يختبر بما يختبر به النوعان ،

ويشترط تكرر الاختبار مرتبن أو أكثر حتى يغلب على الظن رئسده ، لأنه قد يصيب مرة لا عن قصد ، ووقت الاختبار قبل البلوغ ، لاناطة الاختبار في الآية باليتيم ، وهو انها يقع حقيقة على غير البالغ ، فالمختبر همو الولى ، والمراد بقبله قبيله ( بالتصغير ) حتى اذا ظهر رشده وبلغ سلم له ما له فورا ، وقيل بعده لبطلان تصرف الصبى أى بالنسبة لنحو البيع ، فعلى الأول المعتمد الأصبح ( بالرفع ) أنه لا يصح بيعه ، بل يمتحن فى المماكسة ، فاذا أراد العقد عقد الولى ، لعدم صحته من المولى وعلى الوجهين يعطيه الولى مالا قليلا ليماكس به ، ولا يضمنه أن تلف عنده ، لأنه مأمور بالتسمليم اليه ، كذا ليماكس به ، ولو قبل بأن تلزمه مراقبته بحيث لا يكون اغفاله له حاملا له على تضييعه والا ضمنه لم يبعد ،

فسوع ليس للولى اخذ شيء من مال ان كان غنيا مطلقا ، فان كان فقيراً أو انقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ، ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله ، واذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه ، قال الاسوى : هذا في وصى أو أمين ، أما أب أو جد فيأخذ قدر كفايته اتفاقا ، سواء الصحيح وغيره ، واغترض بأنه ان كان مكتسبا لا تجب نفقته ، ويرد بأن المسمد أنه لا يكلف الكسب ، فان فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته ، وحينئذ ففاية الأصل هنا أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته ، وحينئذ ففاية الأصل هنا أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام

كفايته ، وحينئذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايت، ، فيلزم الولد تمامها ، فاتجه أن له أخذ كفايته ، البعض فى مقابلة عمله ، والبعض لقرايته ، وقيس بولى اليتيم فيما ذكر ، من جمع مالا لفك أسير مثلا فله ان كان فقيرا الأكل منه ، كذا قيل ، والوجه أن يقال : فله أقل الأمرين ، وللأب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ، ولا يضربه على ذلك على الأوجه ، فلافا لمن جزم بأن له ضربه عليه ، واعارته لذلك ، ولخدمة يتعلم منه ما ينفعه دينا أو دنيا ، وان قوبل بأجرة كما يعلم مما يأتى أول العارية .

وبحث أن علم رضا الولى كاذنه ، وأن للولى ايجاره بنفقته ، وهو محتمل أن له فيها مصلحة ، لكون نفقته أكثر من أجرته عادة ، وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده ، وان لم يكرهه لأنه ليس من أهل التبرع بمنافعه المقابلة بالعوض ، ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد الا ان أكره ، ويجرى هذا في غير الجد للأم ، قال الجلال البلقينى : ولو كان للصبى مال غائب فاتفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أبا أو جدا ، لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أى حتى الحاكم ، بل يأذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضى بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على

وبمثله أفتى البلقينى وعلله بأن الوالد ولى متصرف والأصل براءة ذمته ما والظاهر يقتضى ذلك ، والأمين اذا مات وضمناه فذلك حيث لم يظهر ما يسقط التعلق بتركته ا هد نعم لذى المال أن يحلف بقية الورثة على أن أباه أنف عليه ما كان له تحت يده ، وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى انفاقه عليه بأنه يصدق هو ووارثه أى باليمين ، والبلقينى يقول بحواز الشرب على عليه بأنه يصدق هو ووارثه أى باليمين ، والبلقينى يقول بحواز الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو عين ونهر لقاصر فيه شركة ولقط سنابل من زرعه كسرة له ساقطة ، وخالفه الزركشى فى الثانية ، أى لأنها كالثالثة ، القائل هو بامتناعها ، وخرج بما قيد به شرب يضر نحو زرعه فيمتنع ، وأفتى القياض فيما لو اشترى ضيعة من قيم يتيم وسلمه الشن فكمل المولى ، وأنكر كون فيما لو اشترى ضيعة من قيم يتيم وسلمه الشن فكمل المولى ، وأنكر كون ذلك القيم وليه والسيرى الضيعة ثم السيراها منه بأنه لا يرجع

بالثمن على البائع لأنه صدقه على الولاية ، كما لو اشترى من وكيل ودفع له الثمن فأنكر الموكل الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن ، لأنه صدقه على الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن لأنه صدقه على الوكالة ، واستشمله الغزى بأنه مخالف لقولهم اذا اشترى شيئاً وصدق البائع على ملكه ، ثم استحق رجع عليه بالثمن لأنه انما صدقه بناء على ظاهر الحال فكذا هنا .

وأجاب شيخنا بأن البائع فى تلك مقصر ببيعه ما هو مستحق ا هـ وفيـه ظر فان الملحظ انما هو التصديق على الملك وهو موجود فى الكل ، فكما عذر فى هذه باسناد تصديقه الى الظاهر ، فكذا فى تينك ، على أن القيـم والوكيل مقصران أيضاً ببيعهما قبل ثبوت ولايتهما ، ومن ثم جزمت بخلاف كلام القاضى قبيل الوديعة •

كلام أبى حنيفة وأصحابه فى حجر الفساد من كتاب أدب (١) القاضى المخصاف (٢) وشرحه للجكساس (٣)

قال الخصاف: قال أبو حنيفة رحمه الله: الحجر على الحر باطل • وهذا صحيح من مذهب أبى حنيفة لا نعرف عنه خلافاً فى هذا ، سواء كان الحجر لأجل السفه أو التبذير أو الافلاس • وعند أبى يوسف ومحمد جاز الحجر على الحر فى هذه الوجود الثلاثة كلها •

أما المفلس فحكمه ما بينا من الخلاف ووجه قولهم • وأما التبذير فهو أن لا يعرف الرجل التصرف فيعين فيه ، وأما السفه فهو أن يفسد ماله ويسرف فيه ويضيعه بما لا ينبغى أن يفعله مع معرفته بالتصرف وقدرته على ضبطه ، فللقاضى أن يحجر عليه ويمنعه من التصرف عندهما • ولا يجوز ذلك عند أبى حنيفة • ووجه قوله ما بينا فى الافلاس من جهة الكتاب والنظر ، ووجه قوله ما بينا فى الافلاس من جهة الكتاب والنظر ، ووجه قوله ما بينا فى الافلاس عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو

<sup>(</sup>i) تحقيق قرحات زيادة رئيس تسم دراسات الشرق الادنى جامعة واشتطن ·

<sup>(</sup>٢) هو الامام أبو بكر أحمد بن عمرو بن مهر الشيبائي المروف بالخصاف المتوفى مستة

<sup>(</sup>٣) هو الامام أبو بكر بن على الرازى المعروف بالحصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ١٨٠ م

لا يستطيع أن يمل هو » (١) الآية • فأخبر الله تعالى أن من كان ســفيها أو ضعيفاً في التصرف فلا يحسن الاملاء يتولى ذلك وليه •

ولا يجوز للولى أن يتولى مع بقاء ولايته فى ماله ، وهذا لا يكون الا محجوراً عليه ، ويحتجان أيضاً بالخبر المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلا كان في عقدته ضعف فجاءوا به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: يارسول الله إحجر على هذا فان في عقدته ضعفاً ، فحجر عليه فقال: يارسول الله ، اني لا أصبر عن البيع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذا بعت (٢) فقل : لا خلابة » أي لاتغابن ، فلما حجر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك الرجل لأجل التبذير كان لنا أن نحجر على المبذر ، والجواب عن الآية أن نفس الآية تدل على صحة مذهب أبي حنيفة، وذلك أن الله تعــالي أجاز مداينة السفيه والضميف الذي لا يستطيع أن يمل بقوله تعالى « يأيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى » (٣) ثم عطف عليه قوله « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا » (٤) الآية • ولو كان السفه يوجب الحجر على الحجر لما أجاز عقد مداينة السفيه كما لا يجموز عقم مداينة المجنون ، فلما أثبت الله تعالى عقد مدانية السفية والضعيف والعاجــز عــن الاملاء، ثم عطف عليه قوله « فليملل وليه بالعدل » فنحن نقول: ان المعطوف على العاجز عن الاملاء دون السفيه والضعيف ، وأراد أن الذي عليه الحق اذا كان عاجزاً عن املاء الشرط يملي وليه الشرط •

وقال المخالف فى هذا لأبى حنيفة : هو معطوف على السفيه والعاجز والضعيف جميعاً ، فعليه اقامة الدلالة على صحة دعواه أن المعطوف راجع الى جميع المذكورين فى الآية ، على أنه لو ثبت أن المراد بالمعطوف جميع المذكورين ، لم يكن فى ذلك دلالة على خلاف ما ذهب اليه أبو حنيفة • وذلك أن الهاء فى قوله تعالى : وليه ، يحتمل أن تكون كناية عن ولى العقد ،

<sup>(</sup>١) ﴿ الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .-

 <sup>(</sup>١) رواه في المسند ج ٣ ص ٢١٧ بلفظ : « أن كنت غير تارك البيع فقل هوها ولا خلابة >
 ولاها لاخسلابة » في سسنن أبي داود في كتساب البيسوع « أن كنت غير تارك البيع فقل هاء وهاء
 ولا خلابة » .

<sup>(</sup>٣ ) }) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة ،

ويحتمل أن تكون كناية عن ولى الذي عليه الحق ، فاذا احتمل الأمران للم يكن لهما دلالة في ظاهر الآية ، ولم يكونا بها أولى بصرفها الى ولى الذي عليه الحق من أبي حنيفة بصرفه الى ولى العقد ، وصار كأنه قال : كان الذي عليه الحق سفيها وضعيفا ولا يحسن أن يملل ، فليملل ولى العقد ، وهو الذي له الحق بالعدل ، واذا كان كذلك سيقط اجتجاج أبي يوسف ومحمد ، فظاهر الآية لأبي حنيفة .

والجواب عن الحبر ، فهو أن الخبر يدل أيضاً على ابطال الحجر على الحجر البالغ ، وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له الرجل : انى لا أصبر عن البيع لم يمنعه من البيع ، وأجاز بيعه ، وان كان قال له : « قل لا خلابة » ولو كان غير جائز لم يطلقه النبى صلى الله عليه وسلم فى التصرف لأجل أن لا يصبر عن البيع كما لا يطلق المجنون والصبى الذى لا يحسن أن يتصرف فى المال ، فلما أطلقه دل على أنه لم يحجر عليه حجراً يمنع التصرف وانما قال له : لا تبع ، على وجه الرفق به والشفقة عليه ، لا على وجه المنع من التصرف .

وقال أبو حنيفة : وان كان الرجل غير رشيد ولم يبلغ خمساً وعشرين سنة لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، وعندهما لا يدفعه اليه بعد خمس وعشرين سنة أيضاً حتى يؤنس منه الرشد و لأبى حنيفة فى منع المال عنه قبل خمس وعشرين سنة قوله تعالى : « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (۱) وهذا لم يؤنس منه الرشد فلا يستحق أخذ المال ، وهذا العموم يتناول جميع أحواله الا فى موضع تقوم الدلالة عليه ، هذا اعتماد أبى يوسف ومحمد ، وحجتهما على أبى حنيفة بعد خمس وعشرين سنة ، فانما يستحق أخذ ماله ، وان كان غير رشيد لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده » (۲) والأشد عند أبى حنيفة خمس وعشرون سنة ، وان كان قد قيل : أربعون سنة ، وقيل دون خسس وعشرون سنة ، فانه قد صح عنده أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة ، وان

<sup>(</sup>١) الآية ٦ من سورة التنساء •

<sup>(</sup>٢) الآية ١٥٢ من سورة الانعام .

كان كذلك وجب أن يستحق أخذ ماله اذا بلغ هذا المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، واذا أونس منه الرشــد آسِتحق أخذِّ ماله اذا بلغ هــذاً المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، واذا أونس منه الرشد استحق أخذ ماله قبل هذا المبلغ بقوله « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (١) حتى نكون مستعملين للايتين جميعاً ، فان قيل : فما الدليـــل على أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة حتى تصح المسائلة ؟ قيــل له : الكلام في هذا خارج عن مسألتنا اذ كانت في أنه لم يستحق أخذ ماله بعد خمس وعشرين سنة ، وهذه المسئلة في أنه لم يسكن بلوغ الأشد خمسسا وعشرين سنة ، فاذا كان سلم حجاج المسئلة الأولى والدليل أن الرجل قد يكون جداً لخمس وعشرين سنة ، وغير جائز أن يكون جداً وهو لم يبلغ الأشد، فيكون في حد الصغر لاستحالة اجتماع حد الشيخوخة وحد الصغر، وانما قلنا انه يجوز أن يكون جداً لخمس وعشرين سنة لأن أقل ما يبلغ فيه الرجل أثنتا عشرة سنة ، وأقل الحمل ستة أشهر ، فأن كان كذلك يحتمــل أن يبلغ هو استبكمال الاثنتي عشرة ، وقد تزوج امرأة فدخل بها فتلد امرأته لستة أشهر ، ويبلغ ولده في اثنتي عشرة سنة أيضاً ، ويتزوج امرأة ويدخل بها فتلد أيضاً لستة أشهر فذلك جمال خمس وعشرين سنة فبان لك هـــذا واتضح ٠٠

### فصسل

فان باع هذا المحجور عليه أو اشترى نظر الحاكم فى ذلك ــ فان كانت اجازته خيراً له أجاز ذلك اذا كان فى ذلك توفير عليه وزيادة لماله ، وان كان رد ذلك خيراً له رده • وهذا على قولهما لأن القاضى انما حجر عليه لئلا يتلف ماله ، فاذا كان فى تصرفه خير له لم يبطل عليه ، وان كان شر له أبطله •

قال الجصاف : والمفسد لماله والذي لم يبلغ سواء الا في أشياء ، أما هذا الذي بلغ فانه يخرج من ولاية الوصى عليه في

<sup>(</sup>١) الآية ٦ من سورة النساد -

شيء ، وان أعتق مملوكا جاز عتقه ، ويسعى المعتق في قيمته له ، وكذلك اذا دبر جاز تدبيره ، فان مات المعتق غير رشيد سعى المدبئر في جميع قيمته ، وتجوز وصاياه فيما يتقرب به الى الله تعالى من قبل أن الذي أوجب عليه الحجر كونه مفسداً للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مفلساً ، فيحتاج أن يسال الناس ، ومعنى الافساد والاختياج الى السؤال معدوم بعد موته ، فيجوز تصرفه بعد موته من الثلث ، وهو القدر الذي يحكم له بالملك بعد الموت ، وأما العبد المدبر فانه يسعى في قيمته وان كان تدبيره وصية ، لأن حكم التدبير قد استقر فيه قبل موت المحجور عليه ، ألا ترى أنه لا يصح الرجوع فيه ، فاذا كان كذلك صار مثل العتق فيلزمه السعاية ، وانما يسعى في قيمته مدبرا ، ولم يسع في قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل في يد نفسه مدبرا ، ولم يسع في قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل في يد نفسه الا بعد موت المدبر ، فلا يجب عليه قيمة رقبته غير مدبرة ،

## فصـــل

لو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم ينزل عنه التكليف بالحجر فيلزمه حكم قوله في هذه العقود كلها ، الا أنه يبطل من العقود وغيره ما يلحقه الفسخ بالاقالة لكونه محجوراً عليه ، فصار كأن القاضي أبطله بعد اثباته ، ولا يبطل ما لا يلحقه الفسخ ، لأن القاضي لو قصد الى ابطاله بعد ثبوته لم يكن له أن يبطله ، فلذلك لا يبطل بالحجر ، وذلك مثل الطللت والعتاق والتدبير والاستيلاد والنسب ، والنكاح مثل هذا قياساً على هذه العقود وان كان مما يلحقه الفسخ ، والعلة منع الفسخ قيسه بالاقالة والرد بالعيب .

### فصـــل

قال الخصاف: ولو حنث فى يمين أجزأه الصوم ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ولو ظاهر كان عليه الصوم ، وان أعتق عن الظهار عبداً جاز العتق ولم يجز عن الكفارة وكذلك كفارة القتل ، وذلك لأن هذا محكوم بابطال التصرف فى ماله فصار كلا مالك فيما يلزمه نفسه كالاقرار بالمال للغير انه

لا يجوز عليه ، لأنه بقوله أراد اثباته فكذلك الكفارة والنذر مثل هذا ، وكما قلنا فى الهبة والصدقة \_ انه لا يجوز عليه ، فكذلك لا يجوز العتق ولا الاطعام ، وانما عليه الصيام فى ذلك كله ، كالعبد اذا أذن له مولاه فى الحج يلزمه الفدية من طعام أو صيام \_ ان عليه الصيام دون الاطعام ، وكالعبد اذا حنث أو ظاهر من امرأته \_ ان عليه الصوم ولا يجوز عنه العتق ، كذلك هذا حنث أو ظاهر من امرأته \_ ان عليه الصوم ولا يجوز عنه العتق ، كذلك هذا

وأيضاً لما كان هذا ممنوعاً من التصرف فى ماله غائباً عنه جاز أن يصوم عن الكفارة فى اليمين • وأما العتق فانما لم يجز عن الظهار والكفارة لأن العبد يلزمه السعاية بالعتق فصار كالعشق على مال ، ولو أعشق على مال لا يجزى عن الكفارة ، كذلك هذا ، وأما حجة الاسلام وزكاة الأموال فلا تسقط عنه ويلزمه ، لأن لزومه لم يكن من جهته ، وانما هو من جهة الله تعالى فلا يبظل حكمه بالحجر \_ وأما ما لزمه فى الحج من كفارة وجناية فلا يجوز فيه غير الصوم كالعبد ، لأن لزومه ذلك أيضا من جهته فصار مثل هبة يهبها هو .

قال الخصاف: والمرأة المفسدة فى هذا كالرجل قال الجصاص: لأن المعنى الذى يوجب الحجر على الرجل موجود فى المرأة ، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما •

قال الشيخ: والقاضى انما يحجر على المفسد لماله لكيلا يفتقر فيسال الناس فيتأذون بسؤاله اياهم، ويحتمل أن يكون حجر عليه لأجل أنه اذا افتقر ولا يكون قادراً على الكسب ولا أحد ينفق عليه يلزمه النفقة من بيت المال، فللامام أن يمنعه من ذلك لئلا يؤدى اسرافه الى استحقاق النفقة من بيت المال.

#### مسسالة

قال : قال محمد \_ یعنی ابن الحسن الشیبانی \_ اذا بلغ العلام مبلغ الرجال وهو مفسد غیر مصلح فهو محجور علیه ، حجر القاضی علیه أو لم یحجر • قال الجصاص : ولم یذکر قول آبی یوسف • وعند آبی یوسف

لا يكون محجوراً عليه حتى يحجر عليه القاضى • والأصل فى هذا أن أبا يوسف ومحمد قد اتفقا جميعاً أن المهلس لا يعيد محجوراً عليه بنفس الافلاس ، والمريض يكون محجوراً بالمرض عند الجميع ، فقاس آبو يوسف مسئلتنا على الحجر بالافلاس لكونهما مكلفين فى حقوق الله تعالى ، ومحمد قاسها على حجر المريض لوجود السبب الموجب للحجر ، وهو الافساد فى المال هاهنا ، والمريض فى مسئلة المريض ، والجواب عن هسذا لأبى يوسف أن المريض ليس محجوراً عليه فى حال المرض ، وانما يصير محجوراً عليه بالموت الا ترى أنه لو برأ من المرض جاز جميع تصرفه ؟ فقد علمت أن المرض لم يوجب الحجر ، ولا يصير به محجوراً عليه ويكون تصرفه موقوفاً على الموت، قان مات صار تصرفه مثل تصرف وصى الموت فيما أوصى اليه به ، فاذا كان كذلك لم يجز لحمد قياس مسئلتنا على مسئلة المريض ، وجاز لأبى يوسف قياسها على مسئلة حجر الافلاس •

واما فرق محمد بين مسئلتنا وبين مسئلة الافلاس، أن الافلاس انما هو حكم من الحاكم ، آلا ترى أنه يأمره بأداء حق الطالب ، فإن امتنع من ذلك حينئذ حجر عليه ويمنعه من التصرف في ماله ، ويحكم بالافلاس ان كان ماله مستغرقا بدينه ؟ وليس كذلك حجر المفسد ، لأن الافساد في المال حاصل حكم عليه الحاكم أو لم يحكم ، فالمعنى الموجب للحجر وهو الافساد حاصل ، فبنبغى أن يصير محجوراً عليه بنفس الافساد ، والأخبار المروية تشهد لأبى يوسف على محمد اذا لم فحملها على متواقق مذهب أبى حنيفة ، وذلك أن يوسف على محمد اذا لم فحملها على متواقق مذهب أبى حنيفة ، وذلك أن الذي أتى الى النبى صلى الله عليه وسلم وكان في عقدته ضعف فقيل للنبى صلى الله عليه وسلم فلو كان الافساد نفسه صار حجراً ولم يكن يحجر رسسول الله صلى الله عليه وسلم فلو وسلم على الرجل ، بمعنى بل كان يقول : أت قد صرت محجسوراً علينه بالاسراف ، وكذلك خبر على وضى الله عنه مع عبد الله بن جعفر : لو كان فان حجراً لما أمر على رضى الله عنه عمان بن عفان بحجره على عبد الله فان .

#### مســالة

قال الخصاف : ولو أن القاضى أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من من ماله ويشترى ، فباع واشترى وقبض الشمن ، جاز جميع ما صنع من ذلك وكان أمر القاضى اخراجاً له من الحجر ، فان وهب أو تصدق لم يجز ذلك .

قال الجصاص تعقيباً: أما اطلاقه عن الحجر بأمره بالشراء والبيع كان اذنا في التصرف كذلك هذا ، وأما بطلان هيته وصدقته فلان اطلاقه عن الحجر انما جوز له التصرف في التجارة ولم يوجب جواز الهية والصدقة كما قلنا في اذن العبد والصبي ، فان قيل : لما كان المانع من الهية والصدقة في مسئلتنا هو الحجر ، والحجر قد ارتفع باطلاق القاضي فلم لا تجوز الهية والصدقة ؟ قيل له : من قبل أن هذا الاطلاق انما أوجب له الاذن في التجارة ولم يوجب أكثر من ذلك ، اذ كان المعنى للحجر موجودا ، وانما أذن له في التصرف بهذا الاطلاق لمنفعته ، فلو كان ذلك موجباً لجواز هبته وصدقته لم يكن في ذلك حفظ لماله ، قال الخصاف : ولو أمره القاضي ببيع عبد له بعينه أو شيء بعينه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه

#### مسسالة

قال الخصاف: ولو قال له: قد أذنت لك في التجارة بمحضر من أهل سوقه ولا أجيز عليك من ذلك الا ما كان بمعاينة من الشهود، فأما ما كان من اقرار لم أجزه فهو كما قال القاضى لل وقال الجصاص تعقيباً: فلا يجوز اقراره ولا ما يتصرف به من غير معاينة الشهود، ولا يشبه هذا المأذون من قبل أن القاضى حجر عليه لاستفساده في ماله لا لمعنى غير ذلك فله أن يمنعه مما يوجب الاستفساد في المال من الاقرار وغير ذلك و ولا يمنعه مما يوجب الاستفساد في المال من الاقرار وغير ذلك ولا يمنعه مما يوجب الاستفساد في المال وأما العبد والصبى فلم يكن الحجر عليهما لأجلس الاستفساد، وانما كان الصبى محجوراً لأنه غير مكلف، فلا يكون قسوله

قولا فيما يتعلق به من الأحكام ، وكذلك العبد لا يكون قوله قولا فيما يلزم المولى ، فاذا أذن له فى بعض التجارات صار قوله قولا صحيحاً ، فلا يختص بعض التجارات دون بعض .

قال الخصاف: ولو أن غلاما أدرك وهو مصلح لماله فأتجر في ماله وأقر لديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعد ذلك وصار الى حال من يستحق الحجر جاز ما صنع من ذلك في حال الصلاح ، وقال الجصاص تعليقاً: وأما فعله في حال الفساد ـ يعني أن القاضي اذا رفع اليه أمره أجاز ما صنع في خال الصلاح ، ويبطل ما صنعه في حال الفساد لأن التصرف في حال الفساد لم يصح على قول أبي يوسف ، بل تصرفه واقع الا أن القاضي ينظر فيه ، فما كان رده غيراً له رده ، وما كان امضاؤه خيراً له أمضاه ، وأما ما صنعه في حال الصلاح فهو ماض ليس لأحد عليه الاعتراض ، وأما على قول محمد فما صنعه في حال الفساد باطل لأنه يصير محجوراً عليه بنفس الافساد عنده ، فلا يجوز تصرفه بعد ذلك ،

الخصاف: والفساد الذي يستحق الحجر كل من كان مفسداً لماله مضيعاً لا يبالى بما صنع به ، سواء كان ذلك الاسراف في المال في الفجور والملاهي أو في غير ذلك من الاسراف والتبذير ، فأما من كان فاسداً في دينه فاجراً في نفسه الا أنه حافظ لماله لم يستحق الحجر ،

الجصاص : لأن الحجر وجب همنا لأجل تلف المال لا لغير ذلك ، فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السفه والتبذير .

الخصاف : ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسد لماله فجاء قاصد آخر فأطلقه عن حَجَّره وأجاز ما صنع فى ماله قبل الاطلاق فهو جائز ، الا أن تكون عقوداً رفعت الى القاضى المعزول فأبطلها ، فلا يجوز للثانى أن يجيزها ويبطل حكم الأول ،

الجصاص : وذلك لأن ما لم يبطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفًا "

لم يجز عليه الحكم بالجواز ، ولا بالبطلان ، فللثانى أن يجيزه اذا كان ذلك فبله الاجتهاد ، وأدى اجتهاده الى جوازه ، ولم يكن فى ذلك ابطال حكم ، وأماما أبطله الأول فانما لم يجز للثانى انفاذه ، لأن القاضى الأول قد حكم بابطاله فى موضع يسوغ الاجتهاد فيه ، اذ كانت مسألة الحجر مما يسموغ فيها الاجتهاد ، فلا يجوز لأحد أن يتعقبه بابطاله ذلك الحكم بالاجتهاد كما أن الصلاة اذا أدّيت باجتهاد لا يجوز أن تبطل باجتهاد .

الخصاف: فان لم ينفذ هذا الثانى قضاء الأول بابطال تصرف المحجـور عليه وأجاز تصرفه ، ثم جاء قاض آخر ــ فان القاضى الثالث ينبغى أن ينفذ حكم الأول بابطال العقود التى أبطلها ، ويبطل حكم الثانى .

الجصاص: لأن حكم الأول قد وقع باجتهاد منه فى موضع يسوغ له الاجتهاد فيكون صحيحا، وحكم الثانى كان فاسداً، لأنه حكم بما لا يسوغ فيه الاجتهاد، اذ ليس بين الناس خلاف أن حكم الحاكم اذا وقع باجتهاد فيه لا ينقص أبداً .

الخصاف : فان باع هذا المفسد المحجور عليه شيئاً من ماله وقبض ثمنه نم يكن للذى دفع اليه المال أن يرجع عليه بماله .

الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن المبيع هو فى يدى المسترى أو فى يدى البائع المفسد، أو هو قائم أو هالك، وأن الثمن فى يدى البائع أولا ؟ وقال محمد فى كتاب الحجر فى المفسد لماله: اذا باع شيئاً ببينة ثم رفع ذلك الى القاضى نظر فيه ـ فأن رأى ما باع رغبة أجازه ان كان الثمن قائماً، وان كأن ضاع فى يده لم يجزه القاضى ـ قال : لأنه اذا أجازه جاز قبضه الثمن قال : وكذلك لو كان قبض الثمن بدفع المشترى اليه واستهلكه بين يدى الشهود، فانه ينقض بيعه ، ولا يلزم المحجور عليه شىء من الثمن قال : يدى الشهود، فانه ينقض بيعه ، ولا يلزم المحجور عليه شىء من الثمن قال : فان كان المحجور عليه حين قبض الثمن أنفقه على نفسه نفقه مثله فى مثل تلك فان كان المحجور عليه ثم رفع الى القاضى للدة ، أو حج به حجة الاسلام أو أدى منه زكاة ماله ، ثم رفع الى القاضى \_ ظر فيه \_ فان كان البيع رغبة أو كانت قيمته مثل الثمن الذى أخذه أجاز

البيع وأبرأ المشترى من الثمن ، وان كان فيه محاباة فأبطله القاضى لم يبطل الثمن عن المحجور عليه ، لكن القاضى يقضيه من مال .

فبين محمد بهذا أن الثمن اذا كان مستهلكا بما يجوز للمحجوز عليه أن يفعله كالاتفاق على نفسه بنفقه مثله ، وكاداء الحج به ، وأداء الزكاة ، وكأداء مهر المرأة ، ان قبضه للثمن قبض صحيح ، وعلى القاضى أن يرد على المشترى مثله من مال المحجور عليه ، ان أبطل البيع لأجل المحاباة .

وان أجاز البيع لرغبة فيه لم يلزم المسترى ثمن آخر غير ما نقده للمحجور عليه \_ وهذا بين على ما قاله لأنه ليس فى ذلك افساد لماله اذ الحج لازم له ، وكذلك الزكاة ومهر المرأة ونفقة مثله ، فاذا فعل ما يستحقه ولم يكن القاضى منعه صار فى ذلك مثل غير المحجور ، ويجوز له استقراضه لذلك لأنه جاز فبض الثمن واتفاقه على ذلك الوجه ،

وأما اذا لم ينفقه على الوجه الذي بينا ولكنه استهلكه على وجه الأفساد فانه قال : ينبغى أن يبطل القاضى بيعه وان لم يكن فيه محاباة للمشترى .

قال: لأنه لو أجاز له البيع جاز قبضه الثمن ، اذ لا يلزمه من ضحان الثمن شيء و قال: وكذلك لو قبضه واستهلكه بمحضر من الشهود لم يلزمه ضمانه و قال: وان كان الثمن قائما بعينه » وكان في البيع رغبة أجازه من قبل أنه لا يلزمه ضمان الثمن الذي هو قيمة المبيع الحاصل في يده و ولم يذكر ادا كان فيه للمشترى والثمن مستهلك على وجه الافساد كيف يكون حكمه ، ينبغي أن لا يضمن شيئا اذا أبطل القاضي بيعه كما قلنا في غير المحاباة ، فصار تحصيل هذا أن المحجوز اذا قبض الثمن واستهلكه على الوجه الذي له فعله كالنفقة في الحج والزكاة والمهر كان قبضه قبضاً صحيحاً ، قان أجاز القاضي البيع ففي ماله مثل ما قبض من الثمن ، وقد بينا وجه هذا و

وان كان استهلاكه على غير الوجه الذي بينا ، وكان في البيع محاباة أو لم يكن ، فان قبضه الثمن باطل وليس عليه شيء مما استهلكه من الثمن ، ولا للقاضي أن يجيز البيع كان فيه محاباة أو لم يكن ، وينبغي أن يكون هـــذا على قول أبى يوسف فينبغى أن يضمن مثل ما قبض من الثين كسا قال فى استقراض الصبى من البالغ الحر، ان الصبى لا يضمن ما استهلك من القرض عند محمد، وهو قول أبى حنيفة، وعند أبى يوسف ومحمد، وعلى قول أبى ينبغى أن يكون على ذلك الخلاف بين أبى يوسف ومحمد، وعلى قول أبى حنيفة هو مثل غير المحجور عليه يجوز تصرفه لأن الحجر عليه باطل، ووجه قول محمد فى مسئلة القرض، وهو قول أبى حنيفة، أن قول الصبى كلا قول اذا كان محجورا، فصار كأنه قبض المال المستقرض، ولم يضمن له رد مثله فلا ضمان عليه ، اذ قد سلطه القرض على استهلاكه ، لأن القسرض يوجب التمليك وجواز التصرف فيه و واذا كان القرض قد سلط الصبى استهلاله ولم يكن من الصبى قول يوجب ضمان مثله اذ قوله كلا قول ، لم يلزم الصبى شيء ، كرجل دفع مالا الى صببى قاصر وأمره بالانفاق على نفسه من غير ايجاب الضمان عليه ، فلا يجب على المدفوع له شيء للدافع ، فاذا صبح ايجاب الضمان عليه ، فلا يجب على المدفوع له شيء للدافع ، فاذا صبح عليه كلا قول فيما يلزمه من الضمان فى ماله وقد وجد من المشترى تسليطه على الثمن ،

واذا استهلكه بأمره من غير ايجاب قول يوجب الضمان عليه لم يلزمه سيء ، وعند أبي يوسف : لما كان الصبي ضامناً لما استهلكه على وجه القرض كذلك هذا ، ما استهلكه على وجه البيع يكون ضامناً اذ الدافع لم يوجب تسليطه عليه الاعلى وجه البدل ، فاذا لم يحصل له البدل رجع عليه بالمدفوع، وأما اذا كان الثمن قائماً بعينه فان المشترى يأخذه متى ما أبطل القاضى البيع وان أجاز القاضى البيع سلم القاضى المبيع للمشترى ، وسلم الثمن للمحجور عليه ، لأن العقد اذا ارتفع عاد ملك كل واحد منهما أن يرجع على صاحبه بما فبضه منه ، فهذه الوجوه كلها داخلة تحت مسألة الكتاب ، وقد أجسسل الخصاف جوابها وقال : ( لا ضمان عليه فيما قبض من الثمن ) وهذا غلط على هذا الاجماع والجواب على ما فسرنا ،

الخصاف : وقال محمد في المحجور عليه يزوج أبنته أو أخته وهما صغيرتان ، قال : تزويجه باطل • الجصاص: من قبل أن عندنا كل من لا يملك ولاية نفس فى التصرف لا يلى على غيره بدلالة المجنون والصبى لما لم يليا التصرف فى ماليهما لم يليا عقد النكاح على غيرهما • قان قيل: ان هذا يلى عقد النكاح بدلالة أن له أن يتزوج فلذلك ينبغى أن يزوج ، قيل له: ان يجر عقده للنكاح فهو ليس لأنه يلى عقد النكاح • ألا ترى أنه لو تزوج بأكثر من مهر مثلها لم يجنز عليه الفضل ؟ فاذا كان كذلك قلنا: ان جواز عقد النكاح بمهر المثل بمنزل شراء شيء بمثل القيمة ، ان للقاضى أن يجوزه ، وان لم يكن ذلك دليلا على جواز التصرف فى ماله • كذلك جواز النكاح لنفسه بمهر المثل لا يدل على كو نه وليا فى ايقاع عقد النكاح على غيره •

الخصاف : ولو اختلف المحجور عليه والمشترى فى البيع فقال المحجور عليه : اشتريته منى فى حال الحجر ، وقال المشترى : اشتريته منك فى حال الصلاح فالقول قول المحجور عليه ،

الجصاص : لأن المشترى يدعى تاريخًا متقدمًا ، ولا يعلم ذلك الا بقوله ، والمحجور عليه يدعى الحال ، فالقول قوله لكون الظاهر معه .

الخصاف: فان أقاما البينة على دعواهما فالبينة بينة المشترى •

الجصاص : الأنه قد أثبت تاريخاً متقدماً ببينته تنكر بينة المحجور عليه فتكون بينة الاثبات أولى •

الخصاف : ولو أطلق عنه الحجر ثم اختلفا كذلك ، فقال المحجور عليه : اشتريته في حال الحجر ، كان القول قول المحجور عليه •

الجصاص : للعلة التي ذكرناها وهي أن المشترى يدعى اثبات تاريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك فالقول قوله .

الخصاف: ولو اختلفا فقال المحجور عليه: اشتريته منى فى حال الحجر، وقال المشترى: اشتريته منك بعد ما أطلق عنك الحجر، فالقدول قول المشترى.

الجصاص: ولا تشبه هذه المسئلة الأولى من قب أن المشترى هاهنا لم يدع اثبات تاريخ قبل الحجر، وإنما ادعى شراءه بعد اطلاق الحجر عنه ، والمحجور عليه ادعى اثبات تاريخ قبل الاطلاق ولا يتعثلم هذا التاريخ، فصار المطجور عليه هو المدعى بخلاف الظاهر الفاهر ها هنا مع المشترى، وصار المحجور عليه هو المدعى بخلاف الظاهر فعليه البينة على دعواه، والقول قول المشترى على نفى تاريخ متقدم للاطلاق، وفي المسئلة الأولى ادعى المشترى الشراء قبل الحجبر، وادعى ذلك اثبات تاريخ متقدم للحجر، والمحجور عليه ينكر ذلك وادعى أنه لم يقع العقد تاريخ متقدم للحجر، والقول قوله إذا الظاهر معه انتهى من كتاب آدب القاضى، الافي حال الحجر، والقول قوله إذا الظاهر معه انتهى من كتاب آدب القاضى،



## قال المصنف رحمه الله تعالى

## كتشاب الصسلح

اذا كان لرجل عند رجل عين في يده ، او دين في ذهته ، جاز ان يصالح منه والدليل عليه ما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (( المسلمون على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين )) فان صالح عن المال على مال ، فهو بيع يثبت فيه ما يثبت في البيع من الخيار ، ويحرم فيه ما يحرم في البيع من الفرر ، والجهالة ، والربا ، ويفسد بما يفسد به البيع من الشروط الفاسدة ، لانه باع ماله بمال ، فكان حكمه حكم البيع فيما ذكرناه ، وان صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض لم يصح ، لانه بيع دين بدين تفرقا فيه قبل القبض ، وتفرقا قبل القبض عين ، وتفرقا قبل القبض ، ففيه وجهان :

(احدهما) لا يصح الانهما تفرقا والعوض والموض في ضمان واحد الخاشبه اذا تفرقا عن دين بدين و والثاني الصح الآنه بيع عين بدين فصار كبيع المين بالثمن في النمة وان صالح عن المال على منفعة فهو اجارة يثبت فيه ما يثبت في الاجارة من الخيار ويبطل بما تبطل به الاجارة من الجهالة الاته الستاجر منفعة بالمال فكان حكمه فيما ذكرناه حكم الاجارة

فصل وان صالح من دار على نصفها ففيه وجهان (احدهما) لا يصح ، لانه ابتاع ماله بهاله (والثاني) يصح ، لانه لما عقد بلفظ الصلح صار كانه وهب النصف واخذ النصف ، وان صالحه من الدار على سكناها سنة ففيه وجهان : (احدهما) لا يصح لانه ابتاع داره بمنفعتها ، (والثاني) يصح ، لانه لما عقد بفظ الصلح صار كما لو اخذ الدار واعاره سكناها سنة ، وان صالحه مسن الند درهم على خمسمائة ففيه وجهان (احدهما)لا يصح ، لانه بيع الف بخمسمائة (والثاني) انه يصح لانه لما عقد بلفظ الصلح جمل كانه قال : ابراتك من خمسمائة واعطني خمسمائة ).

الشرح حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة • قال الحاكم : على شرطهما وصححه ابن حبان • ورواه الترمذي وحسنه بزيادة « المسلمون على شروطهم الا شرطاً حرم حلالا أو أحل حراماً » عن عمرو بن عوف • وقال الترمذي :

هذا حدیث حسن صحیح ، ورواه أبو داود وابن ماجه والترمذی أیضا عن عمرو بن عوف بلفظ أن النبی صلی الله علیه وسلم قال: « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحاً حرم حلالا أو أحل حراماً » وأخرجه الحاكم وابن حبان فی اسناده عند هؤلاء جمیعاً كثیر بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبیه وهو ضعیف جداً ، قال فیه الشافعی وأبو داود: هو ركن مسن أركان الكذب ، وقال النسائی: لیس بشقة ، وقال ابن حبان: له عن أبیه عن جده نسخة موضوعة ، وتركه أحمد ، وقد نوقش الترمذی فی تصحیحه لهذا الحدیث ، قال الذهبی: فروی من حدیثه « الصلح جائز بین المسلمین » وصححه ، فلهذا لا یعتمد العلماء علی تصحیحه .

وقال ابن كثير فى ارشاده: قد نوقش أبو عيسى الترمسذى فى تصحيحه هذا الحديث وما شاكله وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر العسقلانى فقال فى بلوغ المرام: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه، وقد صححه ابن حبان من طريق أبى هريرة، وقال فى الفتح: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه، وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة اهه داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة اهه

وأخرجه أيضا الحاكم من طريق أنس ، وأخرجه أيضاً من حديث عائشة ، وكذلك الدارقطنى ، وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسللا ، وأخرجه البيهقى موقوفا على عمر كتبه الى أبي موسى الأشعرى ، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة واهيان ، وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف ، وكذلك ضعفه عبد الحق ،

وقد روى من طريق عبد الله بن الحسين المصيصى ، وهو ثقة ، وكثير بن زيد المذكور قا لأبو زرعة : صدوق ، ووثقه ابن معين ، والوليد بن رباح صدوق أيضاً ، ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة ، والطرق يشسهد بعضها لبعض • قال الشوكانى : فأقل أحوالها أن يكون المتن الذى اجتمعت عليسه حسنا •

وقال الحافظ في التلخيص الحبير :

حدیث أبی هریرة « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالا » أبو داود وابن حبان والحاكم من طریق الولید بن رباح عنه بتمامه ، ورواه أحمد من حدیث سلیمان بن بلال عن العلاء عن أبیه عن أبی هریرة دون الاستثناء ، وفی الباب عن عمرو بن عوف وغیره كما سهسیاتی قریباً ، قوله ؛ ووقف هذا الحدیث علی عمر أشهر ، البیهقی فی المعرفة مهن طریق أبی العوام البصری قال : كتب عمر الی أبی موسی فذكر الحدیث وفیه : « والصلح جائز » فذكره بتمامه ، ورواه فی السنن من طریق أخری الی سعید ابن أبی بردة قال : هذا كتاب عمر الی أبی موسی فذكره فیه ، وسیأتی فی كتاب القضاء قاما ان شاء الله قلت لم أجده ذكره فی كتاب القضاء والله أعلم كتاب القضاء والله أعلم

اما لفات الفصل فالصلح هو التوفيق ، ومنه صلح الحديبية ، والصلاح هو الخير والصواب وفلان صالح للأمر أى له أهلية القيام به وفى الدين أقسام : صلح المسلم مع الكافر ، والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئتين الباغية والعادلة والصلح بين المتقاضين ، والصلح في الجراح كالعفو على المال ، والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاحمة اما في الأملاك أو في المشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع،

اما أحكام الفصل ف جواز الصلح الكتساب والسنة والاجماع •

أما الكتاب فقوله تعالى: (وإن طأئفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) الآية فأمر الله تعالى بالصلح بين المؤمنين وقوله تعالى: (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وقوله تعالى: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهلها ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما ) فدلت هذه الآيات على جواز الصلح •

اما السيئة: فقد روى البخارى وأحمد والترمذي وصححه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون

دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » لفظ البخارى هكذا ، أما الآخران فقالا فيه « مظلمة من مال أو عرض » •

وحديث أبى هريرة الذى ساقه المصنف وأحاديث أخرى تأتى فى فصول الصلح الآتية ان شاء الله تعالى .

# وأما الاجماع فان الأمة أجمعت على جوازه •

اذا ثبت هذا فان الصلح فرع على غيره ، وهو ينقسم على خمسة أقسام : قسم هو فرع على البيع ، وهو أن يدعى عليه عينا فى يده فيقر له بها فيصالحه من ذلك على عين أو دين ، فهذا حكمه حكم ما لو اشترى منه عينا بعين أخرى أو بدين ، فيعتبر فيه ما يعتبر فى البيع من الربا ، ويبطل بما يبطل فيه البيع من الغرر وثبت فيه ما ثبت فى البيع من الخيار ، لأن ذلك مع تلفظ الصلح ،

وان ادعى عليه دينا فى ذمته فأقر له به ثم صالحه منه على ذمت و تفرقا قبل القبض ، لم يصح الصلح ، كما لا يصبح فى بيع الدين بالدين ، وان صالحه منه على عين وقبض العين قبل التفرق صح الصلح \_ اذا كان الدين مما يصح أخذ العوض عنه وان افترقا عهن المجلس قبل قبض العين فهل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح لأنهما افترقا والعوض فى ضهمان واحد فلم يصح ، كما لو صالحه مهن دين على دين وتفرقا قبل القبض وادد فلم يصح ، كما لو صالحه مهن دين على دين وتفرقا قبل القبض ( والثانى ) يصح كما يصح فى بيع العين بالدين ،

(القسم الثانى) صلح هو فرع على الاجارة ، وهو أن يدعى عليه عينا في يده أو دينا فى ذمته فيقر له به ، ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهراً، أو استعمال سيارته مدة معلومة ؛ ويملك المقر ما ادعى عليه به ، ويملك المقر له منفعة الدار والسيارة ، كما لو استأجر منه ذلك ، ويشترط فيه ما يشترط في الاجارة على ما يأتى بيانه فى موضعه ان شاء الله تعالى .

( القسم الثالث ) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة ، وهو أن يدعى

عليه ألفا في ذمته فيقر له بها فيصالحه على بعضها • قال الشيخ أبو حامد : فهذا ينقسم قسمين (أحدهما) أن يقول الذي عليه الحق لمن له الحق : أدفع اليك خمسمائة بشرط أن تسقط عنى الخمسمائة الأخرى ، أو يقول صاحب الحق : ادفع الى خمسمائة على أن أسقط عنك الخمسمائة الأخرى فهذا لا يجوز • فاذا فعلا ذلك كان باطلا ، وكان لصاحب الألف المقر له أن يطالب بالخمسمائة الأخرى ، لأنه دفع اليه بعض حقه وشرط شرطاً لا يلزمه ، فسقط الشرط ، ووجب الألف بالاقرار (والثاني) أن يقول أدفع اليك خمسمائة وأبرئني من خمسمائة أو يقول الذي له الحق : أدفع الى خمسمائة فقد الشرط • وهو قوله على أن تبرئني ، أو بشرط أن تبرئني لأنه كان له حق فاخذ بعضه وأبرأ من البعض • ا ه •

وقد قال المصنف: وإن صالحه من ألف على خمسمائة ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح كما لو باع ألفاً بخمسمائة (والثاني) يصح لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كأنه قال أبرأتك من خمسمائة وأعطني خمسمائة .

وقال المسعودى: اذا ادعى غليه ألف درهم حالة فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مؤجلة صح الصلح ولا يلزم الأجل ، وأن ادعى عليه ألف درهم مؤجلة فأقر له بها ثم صالحه عنها على خمسمائة حالة لم يصح ، لأته جعل الخمسمائة التي تركها عوضا للحلول ، وذلك لا يجوز أخذ العسوض عليه ، وأن ادعى عليه ألف درهم صحاحا فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مكسرة قال المسعودى: صح الصلح ، ولا يلزمه أخذ المكسرة ، بل يجب له خمسمائة صحاح ، لأن الصحة صفة فلا يصح الابراء منها ، اه ،

(القسم الرابع) صلح هو فرع على الهبة ، وهو أن يدعى عليه داراً فيقر بها • فقال المقر : أدفع اليك نصفها ووهبتك النصف الآخر صحت الهبة ، لأنها مجردة غير معلقة على شرط ، وان كان بلفظ الصلح بأن قال المقر للمقر له : صالحنى من هذه الدار بنصفها فذكر المصنف أنها على وجهين (أحدهما) لا يصبح ، لأنه باع ماله بماله (والثاني) ولم يذكر ابن الصاع غايره أنه

يصح ، لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كما لو قال : ادفع الى نصفها ووهبتك النصف الثاني .

(القسم الخامس) صلح هو فرع على العارية بأن يدعى عليه داراً فى يده فأقر له بها ثم قال المقر له للمقر : صالحنى عن هذه الدار بسكناها سه ، فقال المقر صالحتك ، صح الصلح ، ويكون كأن المقر له أعار المقر أن يسكنها سنة قال المسعودى « وللمقر له أن يرجع فى عاريته » وذكر المصنف أنها على وجهين • (أحدهما) هذا (والثانى) لا يصح لأنه ابتاع داره بمنفعتها •

فروع قال الشافعي رضى الله عنه « فان صالح الرجل أخاه من مورثه ، فان عرفا ما صالحه عليه بشيء يجوز في البيع جاز ، وهذا كما قال أذا ورث اثنان من ابنهما أو أخيهما مالا فصالح أحدهما الآخر عن نصيبه ، فان هذا فرع للبيع ، فاذا شاهد التركة وعرف العوض صح الصلح كما لو اشتراه بلفظ الشراء » .

فسرع وان صالحه عن الدراهم على دنائير أو على الدنائير على دراهم ، فان ذلك صرف ، ويشترط فيه قبض العوض في المجلس كما قلنا في الصرف .

فـــوع اذا أتلف عليه ثوباً أو حيوانا قيمته دينار فأقر له به ، ثم صالحه من ذلك على أكثر منه ، لم يصح الصلح .

دليلنا أن الواجب فى ذمته قيمة المتلف فلم يصح الصلح على أكثر منه ، كما لو غصب منه ديناراً ثم صالحه على أكثر منه ، وان صالحه عن قيمة الحيوان بعوض وجعله مؤجلاً لم يتأجل العوض ولم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح .

دليلنا أن الواجب هو دين حال فى ذمته ، فاذا كان العوض عنه مؤجلا كان بيع الدين بالدين • وذلك لا يجوز • وان ادعى عليه مالا مجهولا فأقر له به وصالحه عليه بعوض لم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح •

دليلنا : أن ذلك معاوضة ، ولهذا ثبت بالشقص فيه الشفعة ، فلم يصــح في المجهول كالبيع .

قال الشافعي رضى الله عنه « اذا ادعى على رجل شيئاً مجملا فأقر له به ثم صالحه منه على شيء صح الصلح » قال الشيخ أبو حامد أراد اذا كان المعقود عليه معلوما فيما بين المتعاقدين فيصح وان لم يسمياه ، كما اذا قال : بعت منك الذي أعرفه أنا وأنت بكذا فقال : ابتعت فانه يصح والله تعمالي أعلم •

وقد أجمل الخرقى من الحنابلة الصلح الجائز عندهم بقوله: والصلح الذي يجوز هو أن يكون للمدعى حق لا يعلمه المدعى عليه فيصطلحان على بعضه ، فان كان يعلم ما عليه فجحده فالصلح باطل • ا هـ • وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والثورى أن الصلح على الانكار صحيح ، ولكن الشافعى قال: لا يصح لأنه عاوض على ما لم يشت له ، فلم تصح المعاوضة كما لو باع مال غيره ، ولأنه عقد معاوضة خلا عن العوض فى أحد جانبيه ، فبطل كالصلح على حد القذف •

# قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه عينا في يده او دينا في ذمته فاتكر المدعى عليه فصالحه منه على عوض لم يصح الصلح ، لأن المدعى اعتاض عما لا يملكه فصار كمن باع مال غيره ، والمدعى عليه عارض على ملكه ، فصار كمن ابتاع مال نفسه من وكيله ، فان جاء أجنبى الى المدعى وصدقه على ما ادعاه وقال : صالحتى منه على مال لم يخل اما أن يكون المدعى عينا أو دينا ، فان كان دينا نظرت فان صالحه عن المدعى عليه صح الصلح ، لانه أن كان قد وكله المدعى عليه فقد قضى دينه بغير اذنه ، وذلك عليه فقد قضى دينه بغير اذنه ، وذلك يجوز فان صالحه عن نفسه وقال : صالحتى عن هذا الدين ليكون لى في ذمسة المدعى عليه ، ففيه وجهان بناء على الوجهين في بيع الدين من غير من عليه ،

( احدهما ) لا يصح ، لانه لا يقدر على تسليم ما في دُمة المدعى عليه ،

( والثاني ) يصح كما لو اشترى وديمة في يد غيره ، وان كان الدعى عينا ، فأن صالحه عن المدعى عليه وقال : قد اقر لك في الباطن ووكلني في مصالحتك،

فصدقه المدعى صح الصلح ، لأن الاعتبار بالتماقدين وقد اتفقا على ما يجوز المقد عليه فجاز ، ثم ينظر فيه فان كان قد أذن له في الصلح ملك المدعى عليه المين لانه ابتاعه له وكيله ، وان لم يكن أذن له في الصلح لم يملك المدعى عليه المين لانه ابتاع له عينا بغير أذنه فلم يملكه ، ومن أصحابنا من قال : يملسكه ويصبي هذا الصلح استنقاداً لماله ، كما قال الشافعي رحمه الله في رجل في يده دار فجعلها مسجداً ، ثم ادعاها رجل فانكر فاستنقده الجيران من المدعى بغير اذن المدعى عليه أنه يجوز ذلك ، وأن صالحه لنفسه فقال : أنا أعلم أنه لك فصالحنى فأنا أقدر على أخذه ، صح الصلح لأنه بمنزلة بيع المفصوب ممن يقدر على أخذه استقر الصلح ، وأن لم يقدر على أخذه فهسسو يقدر على أخذه أستقر الصلح ، وأن لم يقدر على أخذه فهسسو بالخيار بين أن يفسخ ويرجع الى ما دفع وبين أن يصبر إلى أن يقدر ، كمسن ابتاع عبداً فأبق قبل القبض ) .

الشرح الدعى عليه ثم صالحه على عين أو دين فى ذمته لم يصبح الصبلح فأنكره المدعى عليه ثم صالحه على عين أو دين فى ذمته لم يصبح الصبلح بلا خلاف على المذهب ، لأنه ابتاع ملكه ، وان ادعى عليه ألف درهم فى ذمته ، فأنكره ، ثم صالحه على خسسمائة منها وقلنا : يصح صلح الحطيطة فهسلل يصح هذا الصلح ؟ فيه وجهان حكاهما فى الابانة ، (أحدهما) لا يصح ، لأنه صلح على الانكار فلم يصح ، كما لو ادعى عليه عينا فأنكره (والثانى) يصح ، والفرق بينهما أن فى صلح المعاوضة يحتاج الى ثبوت العوضين برضى المتعاقدين وليس العين المدعى جا ثابتة للمدعى حتى يأخذ عليها عوضا ، وههنا هو ابراء فلا يحتاج الى رضاء صاحبه ، هذا مذهبنا ، وأن الصلح على الانكار لا يصح ، وقال ابن أبى ليلى : ان أنكره لم يصح الصلح ، وان سكت صح الصلح ،

دليلنا : قوله تعالى « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » والصلح على الانكار من أكل المال بالباطل ، لأن من ادعى على غيره داراً فى يده فأنكر ذلك المدعى عليه ثم صالحه عنها بعوض فقد ابتاع ماله بماله ، وهذا لا يجوز ، وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لبلال ابن الحارث « يا بلال اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما » •

وهذا المدعى لا يخلو اما أن يكون كاذبا أو صادقاً ، فان كان كاذباً فهذا

الصلح الذي يصالح به يحل له ما هو حرام عليه ، وان كان صادقاً فاقه يستحق جميع ما يدعيه ، فاذا آخذ بعضه بالصلح فالصلح حرم عليه الباقي الذي كان حلالا له ، فوجب أن لا يجوز ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، ولأن البيع لا يجوز مع الانكار وهو أن يدعى عينا في يد غيره فينكره فيبيعها من غيره ، فان البيع لا يصح فكذلك الصلح .

اذا نبت هذا فادعى على رجل ألفا في ذمته فأنكره عنها ، ثم ان المدعى أبرأه منها صحت البراءة ، وهل يشترط في صحة البراءة القبول ؟ على وجهين يأتى ذكرهما بعد ان شاء الله تعالى •

وانما صحت البراءة على الانكار لأنها ليست بمعاوضة والذي جعل المالكية والحنفية والحنابلة يجيزون الصلح مع الانكار ولا يفرقون بين الابراء والشرط قاعدتهم في أن الصلح يبيح لكل واحد منهما ما كان محرما عليه قبله ، كالصلح بمعنى الهبة ، فانه يحل للموهوب له ما كان حراماً عليه ، والاسقاط يحل له ترك أداء ما كان واجباً عليه ، وقالوا : ان هذا لا يدخل في حديث « الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالا » لأن الصلح الفاسد لا يحل الحرام وانما معناه ما يتوصل به الى تناول المحرم مع بقائه على تحريمه ، كما لو صالحه على استرقاق حر ، أو احلال بضع محرم ، أو صالحه بخمس أو خنزير ، وليس ما نحن فيه كذلك ،

(قلت) فان ادعى عليه ألفا فى ذمته فأنكره عنها ثم صالحه على بعضها وقبض ذلك وأبرأه عن الحق الذى عليه • قال الشافعى رضى الله عنه : فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فأما الصلح فيبطل لأنه صلح على انكار وعلى المصالح رد ما أخذه ، وأما البراءة فلا تلزمه لأنه اثما أبرأه براءة قبض واستيفاء وهو أن يسلم له ما أخذه ، فاذا لم يسلم له ذلك لم تلزمه البراءة •

هذا اذا لم يعلم المدعى بفساد الصلح ، وأما اذا علم بفساد الصلح فأبرأ صحت براءته وهذا كما تقول فى رجل اشترى عبداً شراء فاصداً • فقال البائع للمشترى : اعتق هذا العبد ولم يعلم البائع بفساد البيع فأعتقه ـ قال الشيخ أبو حامد : لم يصح العتق ، لأن البائع لم يأمره باعتاقة عن نفسه ، وانما أمره

آن يعتقه فظن أنه قد ملكه بالشراء، وان علم البائع بفساد البيع فأمر المشترى باعتاقه فأعتقه صح العتق ، وان علم أن عليه ألفاً فى ذمته فأقر له بها فصالحه عنها صلح حطيطة ، وأبرأه على خمسمائة فان قبض منها خمسمائة ، وأبرأه عن الباقى ثم خرجت الخمسمائة التى قبض مستحقه ... قال الشيخ أبو حامد فانه يرجع عليه بالخمسمائة التى أخذها والايراء صحيح ، لأنه لم يبرئه ليسلم له ما قبض بل أبرأه عن حق هو مقر له به والابراء صادف حقه المقر به فنفذ ذلك وليس يتعلق بسلامة ما قبضه وعدم سلامته ،

فسرع واذا ادعى عيناً فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى: انما صالحت منها على الانكار فالصلح باطل ، ولى الرجوع الى أصل الخصومة ، وقال المدعى عليه: لا ، بل كنت أقررت لك بها ثم أنكرت ثم صالحت منها ، قال الشيخ أبو حامد: فالقول قول المدعى لأن الأصل هو الصلح على الانكار الذي قد عرف الى أن تقوم البينة باقراره لها قبل ذلك ،

فسوع وان ادعى رجل على رجل حقا فألكر فجاء آجنبى الى المدعى وقال: أنت صادق فى دعواك فصالحنى عليه للا يخلو اما أن يكون المدعى دينا أو عينا ، فأن كان المدعى دينا ظرت ، فأن صالحه عن المدعى عليه صح الصلح الأنه ان كان أذن له فى ذلك فهو وكيله والتوكيل فى الصلح جائز ، وأن لم يكن وكيله ولم يوكله المدعى عليه ، فقد قضى عن غيره دينا ، ويجوز للانسان أن يقضى عن غيره دينا بغير اذنه ، فأذا أخذ المدعى المال ملكه ويجوز للانسان أن يقضى عن غيره دينا بغير اذنه ، فأذا أخذ المدعى المال ملكه وانقطعت دعواه ، وهل للأجنبى أن يرجع على المدعى عليه بما دفع ؟ ينظر فيه، فأن صالح عنه بأذنه ودفع بأذنه رجع عليه ، وأن صالح عنه بأذنه ، ودفع بغير اذنه لم يرجع عليه بشىء الأنه متطوع بالدفع ، وأن صالح الأجنبى ليكون الدين له ، فأن الشيخ أبا اسحاق ( المصنف ) قال : هل يصح الصلح ؟ فيه وجان بناء على جواز بيع الدين من غير من هو عليه ، وقال ابن الصباغ : لا يجوز وجها واحدا ، واليه أشار الشيخ أبو حامد ، لأن الوجهين فى بيع الدين مع الاقرار ، فأما مع الانكار فلا يصحح وجها واحدا كبيع العين المغصوبة ممن لا يقدر على قبضها ،

وقال أصحاب أحمد: وإن صالح عند المنكر أجنبي صح ، سواء اعترف للمدعى بصحة دعواه أو لم يعترف ، وسواء كان باذنه أو يغير اذنه ، لأن عليا وأبا قتادة رضى الله عنهما قضيا عن الميت فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا وفي الموضعين ـ أعنى إن كان باذنه أو بغير اذنه ـ لم يرجع عليه بشيء ، لأنه أدى عنه مالا يلزمه أداؤه ، أما إذا أذن له بالأداء عنه رجع اليه ، وهذا كله كقولنا في المذهب م

(قلت) وان كان المدعى عيناً ، فصالح عن المدعى عليه بأن يقول للمدعى: المدعى عليه مقر لك بها فى الباطن ، وقد وكلنى فى مصالحتك ، فصالحه عنه صح الصلح ، لأن الاعتبار بالمتعاقدين ، وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فاذا صالحه ملك المدعى ما يأخذه وانقطع حقه من العين ، وهل يملك المدعى العين المدعى بها ؟ ينظر فيه ، فان كان قد وكل الأجنبى ملك العين : فان كان الأجنبى قد دفع العوض من مال نفسه باذن المدعى عليه رجع عليه به ، وان دفع بغير اذنه لم يرجع عليه كالدين ، لأنه متطوع ، لأنه انما أذن له فى العقد دون الدفع .

وان كان المدعى عليه لم يوكل الأجنبى فى الصلح فهل يملك العين ؟ فيه وجهان المنصوص أنه لا يملكها • وحكى أبو على فى الافصاح أنه يملكها كما قال الشافعى رضى الله عنه : اذا اشترى رجل أرضا وبناها مسجداً في وجماء رجل فادعاها ، فان صدقه لزمه قيمتها ، وان كذبه فجاء رجل من جيران المسجد فصالحه صح الصلح لأنه بذل مال على وجه البر • قال العمراني فى البيان : وهذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز أن يملك غيره بغير ولاية ولا وكالة ، قال : فعلى هذا يكون الصلح باطلا فى الباطن ، صحيحاً فى الظاهر •

(قلت) وأما المسألة المذكورة فى المسجد فلا تشبه هذه ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، ويجوز الصلح عما فى دمة غيره بغير اذنه كما سبق أن بينا ذلك وان قال الأجنبى للمدعى : المدعى عليه منكو لك ولكن صالحنى عما ادعيت لتكون العين له ، فهسل يصسح الصلح ؟ قال المسعودى : فيه وجهان ، وأما اذا قال الأجنبى : أنت صادق فى دعواك ، فصالحنى لتكون هذه العين الى؟ فانى قادر على انتزاعها فيصح الصلح كمسا

صح أن تبتاع شيئاً فى يد غاصب، فان قدر الأجنبى على انتزاعها استقر الصلح، وان لم يقدر كان له الخيار فى فسخ الصلح، كمن ابتاع عيناً فى يد غاصب ولم يقدر على انتزاعها •

اذا ثبت هذا فإن المدعى عليه قد وكل الأجنبى فى أن يصالح عنه ، فهل يصح هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس : لا يجوز له الانكار لأنه كاذب ، الا أن يجوز له بعد ذلك أن يوكل ليصالح عنه على ما ذكرناه ، قال المصنف : لا يجوز له ذلك بل يلزمه الاقرار به لصاحبه ، ولا يجوز له الوكالة للمصالحة عنه اذا غصب العين أو اشتراها من غاصب وهو يعلم ذلك ،

فأما اذا مات أبوه أو من يرثه وخلف له هذه المين ، فجاء رجل فادعاها وأنكره ولا يعلم صدقه وخاف من اليمين ، وخاف أن أقر بها للمدعى أن يأخذها فيجوز أن يوكل الأجنبى فى الصلح على ما بيناه ، لتزول عنه الشبهة .

فرحد المدعى بالعوض الذى قبضه من الأجنبى عن المدغى عليه بعوض بعينه ، فوجد المدعى بالعوض الذى قبضه من الأجنبى عيباً كان له الرد بالعيب ، ولا يرجع ببدله عليه ولكن ينفسخ عقد الصلح ويرجع الى خصومة المدعى عليه ، وكذلك اذا خرج العوض مستحقاً ، كما لو ابتاع من رجل عيناً فوجد فيها عيباً فردها أو خرجت مستحقة ، فانه لا يطالبه ببدلها ، وان صالحه على دراهم أو دنانير فى ذمته ، قال العمرانى : ثم سلم اليه دراهم أو دنانير فوجد بها عيباً فردها أو خرجت مستحقة فله أن يطالبه ببدلها كما قال النووى رضى المتعنف فى المجموع ،

فسرع وان ادعى عينا فى يد رجل فانكره المدعى عليه ، فقال المدعى : أعطيك ألف درهم على أن تقر لى بها ففعل لم يكن صلحا ولا يلزم الألف ، وبدله حرام ، وأمده حرام ، وهل يكون اقراراً ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى فى العدة .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) أذا أقر المدعى عليه بالحق ثم أنكر جاز الصلح فأن أنكر فصولح ثم أقر كان الصاح باطلاء لأن الاقرار المتقدم لا يبطل بالانكار الحادث فيصبح الصلح أذا كان الصلح أذا كان عديد أنكر بعد أقراره لوجوده بعد لزوم ألحق ، ولم يصح الصلح أذا كان عفيب أنكاره وقبل أقراره لوجوده قبل لزوم الحق .

( فصل ) فلو أنكر الحق فقامت عليه البينة جاز الصلح عليه للزوم الحق بالبينة كلزومه بالاقرار لفظا ويقاس عليه ما أو نكل المدعى عليه فحلف المدعى من طريق الأولى ، أذ اليمين المردودة كالاقرار على احد القولين ) ،

الشرح اذا أقر المدعى عليه بالحق فقد لزم الحق فاذا أنكر جاز أن يعقدا عقد الصلح على ما مر من أمر المنكر ابتداء ، فاذا عقد الصلح بينهما بعد الانكار ثم أقر بأن عاد الى اعترافه الأول كان الصلح باطلا لأن الاقرار تقدم على الانكار وكان الانكار حادثا ، فيصح الصلح اذا أنكر بعد الاقرار لحدوث الانكار بعد لزوم الحق ، ولأن الصلح على الاقرار هضم للحق ، ولأن الصلح على الاقرار هضم للحق ، ولأن الحق ثبت قبل انكاره والصلح من بواعثه وأسبابه وقوع النزاع بالانكار ،

فسرع اذا أنكر المدعى عليه ثم قامت البينة فقد لزم الحسق كلزومه بالاقرار ومن ثم يجوز الصلح ، ومثله لو نكل المدعى عليه عن اليمين فحلف المدعى فقد لزم الحق وثبت للمدعى • لأن اليمين المردودة كالاقرار وكالبينة ، ومن ثم جاز الصلح • والله تعالى أعلم •

# قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه مالا فانكره ، ثم قال : صالحنى عنه لم يكن ذلك اقراراً له بالمال ، لانه يحتمل انه اداد قطع الخصومة ، فلم يجعل ذلك اقرادا ، فان قال بعنى ذلك ففيه وجهان : (احدهما) لا يجعل ذلك اقرادا ، وهو قول الشيخ ابى حامد الاسفرايني ، لان البيع والصلح واحد ، فاذا لم يكن الصلح اقرارا لم يكن البيع اقرارا ، (والثاني) وهو قول شيخنا القاضى ابى الطيب أنه يجعل ذلك اقراراً لأن البيع تمليك ، والتمليك لا يصح الا ممن يملك) .

الشرح اذا ادعى على رجل دينا فى ذمته أو عينا فى يده فأنكره المدعى عليه ثم قال : صالحنى عن ذلك بموض لم يكن ذلك اقراراً من المدعى عليه ؛ لأن الصلح قد يراد به المعاوضة وقد يراد به قطع الخصومة والمدعى ، فاذا كان الأمر يحتملهما لم نجعل ذلك اقراراً • وان قال المدعى عليه للمدعى : بعنى هذه العين أو ملكنى اياها ، فحكى المصنف وابن الصلحاغ فى ذلك وجهن :

( أحدهما ) وهو قول الشيخ أبى حامد أنه لا يكون اقراراً لأن الصلح والبيع بمعنى واحد ، فاذا لم يكن قوله صالحنى اقراراً ، فكذلك قوله بعنى ،

( والثانى ) يكون اقراراً ، وهو قول القاضى أبى الطيب ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد فى التعليق غيره ، وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، لأن قوله : بعنى أو ملكنى يتضمن الاقرار له بالملك ،

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) وان اخرج جناحاً الى طريق لم يخل ، اما أن يكون الطريق نافذاً او غير نافذ ، فان كان الطريق نافذاً نظرت فان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز ، ولم يعترض عليه ، واختلفوا في علته ، فمن اصحابنا من قال يجهوز ، لانه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك احد من غير اضرار فجاز كالمشى في الطريق ، ومنهم من قال يجوز لأن الهواء تابع للقراد ، فلما ملك الارتفاق بالطريق مسن غير اضرار ملك الارتفاق بالهواء من غير اضرار ، فان وقع الجناح أو نقضه وبادر من يحاذيه ، فاخرج جناحاً يمنع من اعادة الجناح الأول جاز ، لأن الأول ثبت له الارتفاق بالسبق الى اخراج الجناح ، فاذا زال الجناح ، جاز لفيره أن يرتفق ، كما لو قعد في طريق واسع ثم انتقل عنه ) .

الشرح قوله « جناحا » فعله جنح أى مال ، وبابه خضع ودخل والجوانح الأضلاع التى تحت الترائب ، وجناح الطائر يده ، وقد شبه به البناء الناتىء البارز من جدار البيت معلقاً في الهواء ،

اما الأحكام فانه اذا أخرج جناحا أو روشتاً ، وهو نافذة تشببه الشرفة (أو البلكونة) الى شارع نافذ نظرت فان كان لا يضر بالمسلمين جاز

ولم يمنع من ذلك • وبه قال مالك والأوزاعي وأحمد واسحاق وأبو يوسف ومحمد • وقال أبو حنيفة له اخراجه الى أن يمنعه المسلمون أو واحد منهم يه فاذا منعه واحد من المسلمين لم يجز اخراجه فان أخرجه أزيل أو قلع •

دلیلنا ما روی أن أمیر المؤمنین عمر بن الخطاب رضی الله عنه « مر بمیزاب للعباس رضى الله عنه فقطر عليه فأمر بقلعه فخرج اليه العباس رضى الله عنسه فقال له : خلعت ميزاباً ركبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، فقسال عبر : والله لا يصعد من ينصبه الا على ظهرى ، قصعد العباس على ظهسره ونصبه » • فاذا ثبت هذا في الميزاب ثبت في الروشن مثله لأن الميزاب خشبة واحدة \_ على عهدهم أو قضيب مجوف على عهدنا \_ أما الروشن أو الجناح فهو بناء متكامل مركب من قطع كثيرة ، فشعَّله لحيز أكبر من الميزاب لاشك فيه ولا فرق بِتِّين ولأن الناس يخرجون الرواشن من لدن رسول الله صلَّى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير انكار اللهم الا ما تحتمه قواعد النظام الذي تأخذ بأسبابه مؤسسات الاسكان والمجالس البلدية في المسدن والحواضر في عصرنا هذا الذي يجعل للجناح المتمارض أو السارز من البيت تناسبا مع اتساع الشارع ، فان كان الشارع عريضاً أو كان ميدانا فسيحا سمح لصاحب البناء من واقع الرسم المرخص به أن يكون الجناح أو الروشن مترا ونصف المتر، وان كان الشارع ضيقًا كان البروز أقل، وذلك حتى يتسنى للناس ممارسة شئونهم وانتقالاتهم بأسباب الانتقال الكهربية أو البخارية أو غيرها بدون أن تعترضهم الرواشن والشرفات فتعيق مصالحهم •

فدل ذلك كله على أن الاجماع منعقد على جواز ذلك فى الحسدود والصفات التى يرسم بها الامام أو الحاكم ، ولأنه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير أضرار فجاز ، كما لو مشى فى الطريق •

قال العمرانى فى البيان: اذا أخرج جناحا أو روشنا فى شارع نافذ فانه لا يملك ذلك المكان وانما يكون أحق به لسبقه اليه ، فان انهدم روشنه أو هدمه فبادره من يحاذيه فمد خشبة تمنعه من اعادة الأول لم يكن للأول منعه من ذلك ، لأن الأول كان أحق به لسبقه اليه ، فاذا زال روشنه سقط حقمه وكان لمن سبق اليه ، كما تقول فى المرور بالطريق ، ثم قال: وان أخسرج

من يحاذيه روشنا تحت روشنه الأول جاز ولم يكن للأول منعه من ذلك ، لأنه لا ضرر عليه فى ذلك فان أراد الثانى أن يخرج روشنا فوق روشن الأول قال ابن الصباغ فان كان الثانى عاليا لا يضر بالمار فوق روشن الأول جاز ، وان كان يضر بالمار فوق روشن الأول منع من ذلك ، كما لو أخرج روشسنا يضر بالمار فى الشارع ، فانه يمنع من ذلك ، ا هـ .

#### قال المصنف رحمة الله تعالى

( فصل ) فان صالحه الامام عن الجناح على شيء لم يصح الصلح لمنين : ( احدهما ) أن الهواء تابع للقرار في العقد فلا يفرد بالعقد كالحمل ( والثاني ) أن ذلك حق له فلا يجوز أن يؤخذ منه عوض على حقه كالاجتياز في الطريق ، وأن كان الجناح يضر بالمارة لم يجز ، وأذا أخرجه وجب نفضه ، لقوله صلى الله عليه وسلم (( لا ضرر ولا ضرار )) ولانه يضر بالمارة في طريقهم فلم يجسئر كالقعود في المضيق ، وأن صالحه الامام من ذلك على شيء لم يجئ لمنيين ( احدهما ) أن الهواء تابع للقرار فلا يفرد بالعقد ( والثاني ) أن ما منع منسه للاضراد بالناس لم يجز بعوض كالقعود في المضيق والبناء في الطريق ) .

الشعرح حديث « لا ضرر ولا ضرار » رواه أحمد في مسنده وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنه ، وأخرجه أيضا ابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه ، وقد مضى شرحنا له ،

اما أحكام الفصل فانه اذا صالحه الامام على هذا الجناح الذى لا يضر بعوض أو برسم من المال يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع ، وتيسير الارتفاق على المسلمين فانه يجوز ذلك ، أما اذا صالحه الامام أو أحد المسلمين على مال يؤديه بدون ذلك لم يجز أن يؤخذ عليه عوض على عليه عوض لأن الهواء تابع للقرار ، كما لا يجوز أن يؤخذ منه عوض على المرور في الطريق ، الا اذا كان يمر في طريق غير مسموح بالمرور فيه في وقت تنظيم المرور لما يؤدى هذا الى الاضرار به أو بعيره بأن كان يركب سسيارة تسير بسرعة زائدة عن الحد المعقول أو المعتاد في شوارع تزدحم بالمارة ووقع تسير بسرعة زائدة عن الحد المعقول أو المعتاد في شوارع تزدحم بالمارة ووقع الحاكم عليه عقوبة المخالفة حتى لا يعود الى تعريض سلامته وسلامة غيره للأضرار أو المخاطر فان ذلك يجوز ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فسرع وان أراد اخراج روشن أو جناح الى شارع نافذ يضر بالمنار منه لم يجز ، فان فعل ذلك أزيل للحديث الشريف ، وليس له الانتفاع بالعرصة ، وهي ما أمام بيته بما فيه ضرر على المسلمين ، بأن يبنى فيها دكة أو يتخذ منها مجلسا له يشغل طريق المارة ويعيقهم فيؤذيهم بذلك ، وكذلك ليس له الانتفاع بالهواء بما يضر به عليهم ، فان صالحه الامام أو بعض الرعية على ذلك بعوض لم يصح الصلح لأنه افراد الهواء بالعقد ، ولأن فى ذلك اضرارا بالمسلمين ، وليس للامام أن يفعل ما فيه الحاق الضرر بهم ، هكذا قال العمراني فى البيان ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر الى حال الطريق ، فان كان الطريق لا تمر فيه القوافل ، ولا تجوز فيه الفوادس ، لم يجز اخراج الجناح الابحيث يمر الماشي تحته منتصباً لأن الضرر يزول بهذا القدر ولا يزول بما دونه وان كان الطريق تمر به القوافل وتجوز فيه الفوادس لم يجز الا عالياً بمقدار ما تمر الممارية تحته ويمر الراكب منتصباً .

وقال ابو عبيد بن حربوية: لا يجوز حتى يكون عالياً يمر الراكب ورمصة منصوب ، لأنه ربما ازدحم الفرسان فيحتاج الى نصب الرماح ، ومتى لم ينصبوا تاذى الناس بالرماح والأول هو المذهب ؛ لأنهم يمكنهم أن يضمعوا اطرافها على الاكتاف غير منصوبة فلا يتاذوا ) .

الشرح الأحكام: أما كيفية الضرر، فان ذلك معتبر بالعادة فى ذلك الشارع، فان كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان أو التروللي أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عالياً بحيث يمر الماشي تحته منتصباً، فان كان الشارع تمر فيه الجيوش أو القوافل أو الركبان أو المركبات الكهربية والبخارية اشترط أن يكون الجناح أعلا بحيث يمر الركبان في السكة بدون عوائق تصطدم بسطح المركبات •

وقال أبو عبيد بن حربويه: يشترط أن يمر الفارس تحت ورمح منصوب بيده لأن الفرسان قد يزدحمون فيحتاجون الى تصب الرماح، قال المصنف رداً على ابن حربويه ما يفيد أن هذا ليس بصحيح لأنه يمكن أن يحط رمحه على كنفه • ولأن الرمح لا غاية لطوله •

قوله « العمارية » من وسائل الهجوم في الجيوش الاسلامية في عصر المصنف وهي أشبه بعربة تجرها الجياد مصنوعة من الخشب السميك ومصفحة بالفوذ يتترس بها المهاجمون وقد ترتفع الى حد يتسلق منها المقاتلون الى أسوار الحصون و والعمارة القبيلة •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان اخرج جناحا الى دار جاره من غير اذنه لم يجز ، واختلف الصحابنا في تعليله ، فمنهم من قال : لا يجوز لأنه ارتفاق بما تعبن مالكه فلم يجز بغير اذنه من غير ضرورة ، كاكل ماله ، ومنهم من قال : لا يجهوز ، لان الهواء تابع للقرار والجار لا يملك الارتفاق بقرار دار الجار ، فلا يملك الارتفاق بهواء داره ، فان صالحه صاحب الدار على شيء لم يجز لأن الهواء تابع فلا يفرد بالعقد ) .

الشرح الأحكام: اذا أراد أن يخرج جناحا أو روشنا فوق دار غيره أو شارع جاره بغير اذنه لم يجز لأنه لا يملك الارتفاق بقرار أرض جاره الا باذنه فكذلك الارتفاق بهواء أرض جاره ، فان صالحه صاحب الدار أو الشارع على ذلك بعوض لم يصح لأنه لا يجوز افراد الهواء بالعقد ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان اخرج جناحا الى درب غير نافذ نظرت فان لم يكن له ف الدرب طريق لم يجز ، لما ذكرناه في دار الجار ، وان كان له فيه طريق ففيت وجهان ( احدهما ) يجوز ، وهو قول الشيخ أبى حامد الاسفرايني ، لان الهواء تابع للقرار ، فاذا جاز أن يرتفق بالقرار بالاجتياز جاز أن يرتفق بالهسسواء باخراج الجناح ( والثاني ) لا يجوز ، وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحهه أنه لانه موضع تعين ملاكه فلم يجز اخسراج الجناح اليه كدار الجار ، فان قلنا يجوز اخراجه لم يجز الصلح على الجنساح الخارج الى الشارع ، وان قلنا لا يجوز اخراجه لم يجز الصلح لما ذكرناه في الصلح على الجناح الخارج الى دار الجار ) .

الشرح وان أراد أن يخرج جناحا أو روشنا الى درب غير نافذ وله طريق في هذا الدرب، فان كان يضر بالمارة لم يجز من غير اذن أهــــــل

وقال القاضى أبو الطيب: لا يجوز له ذلك بغير اذنهم لأنه مملوك لقـوم معينين فلم يجز له اخراج الجناح اليهم بعير اذنهم ، والله تعالى أعلم .

# قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وأن أراد أن يعمل ساباطاً ويضع أطراف أجذاعه على حائط المجاد المحاذى لم يجز ذلك من غير أذنه ، لأنه حمل على ملك الفير مسن غير ضرورة فلم يجز من غير أذنه كحمل المتاع على بهيمة غيره ؛ فأن صالحه منه على شيء جاز أذا عرف مقدار الأجذاع ، فأن كانت حاضرة نظر اليها ، وأن لم تحضر وصفها فأن أراد أن يبنى عليها ذكر سمك البناء ، وما يبنى به فأن أطلق كان ذلك بيما مؤبداً لمغارز الأجداع ومواضع البناء وأن وقت كأن ذلك أجدارة تنقضى بانقضاء المدة ) +

الشرح ان أراد أن يعمل ساباطاً وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق والجمع سوابيط وساباطات على جدار جاره وصفته أن يكون له جدار وبحذائه جدار جاره وبينهما شارع ، فيمد جذوعا من جداره الى جدار جاره ، فلا يجوز له ذلك الا باذن جاره ، لأنه حمل على ملك غيره بغير اذنه ، من غير ضرورة فلم يجز كما لو أراد أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه ،

وقولنا : من غير ضرورة احتراز من السقيف على الحائط الرابع لجاره على ما يأتى بيانه ، فان صالحه على ذلك بعوض صح الصلح ، ولابد أن تكون الأخشاب معلومة اما بالمشاهدة أو بالصفة ، فيقول : صالحنى على أن أضع هذه الأخشاب بكذا ، قال الشيخ أبو حامد : وهكذا اذا قال : خذ منى مالا وأقر لى حقا فى أن أضع على جدارك جذوعى هذه أو نصفها ، فاذا أقر له بذلك وأخذ العوض جاز ، فان أراد أن يبنى عليها ذكر طول البناء وعرضه وما يبنى به ، لأن الغرض يختلف بذلك ، فان أطلقا ذلك ولم يقدراه بمدة كان ذلك تبعاً لمغارز الجذوع ، وان قدرا ذلك بمدة كان اجارة تنقضى بانقضاء المدة ، هكذا ذكر الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق والقاضى أبو الطيب

وقال ابن الصباغ: لا يكون ذلك بيعاً بعال " لأن البيع ما يتناول الأعيان، وهذا الصلح على وضع الخشب لا يملك به الواضع شيئاً من الحائط الذى يضع عليه لأنه لو كان بيعاً لملك جميع الحائط ولكان اذا تهدم يملك أخف الأنقاض ، وهذا لا يقوله أحد ، قال فان قيل: انعا يكون بيعاً لموضع الوضع خاصة قيل: لا يصح ذلك لأن موضع الوضع محمل بقية الحائط الذى لغيره وتلك منفعة استحقها ، واذا بطل أن يكون تبعاً كان ذلك اجارة بكل حال ، قال قيل: فكيف يكون الاجارة الى مدة غير معلومة ؟ قالجواب أن المنفعة يجوز أن يقع العقد عليها فى موضع الحاجة غير مقدرة كما يقع عقد النكاح على منفعة غير مقدرة ، والحاجة الى ذلك ، لأن الخشب وما يشبهه النكاح على منفعة غير مقدرة ، والحاجة الى ذلك ، لأن الخشب وما يشبهه الأعيان لو جوزنا فيها عقد الاجارة على التأبيد بطل فيها معنى الملك ، وهاهنا وضع الخشب على الحائط لا يمنع مالكه أن ينتفع به منفعة مقصودة ، والأول وضع الخشب على الحائط لا يمنع مالكه أن ينتفع به منفعة مقصودة ، والأول أصح ، لأن الشافعى رضى الله عنه ، قال فى المختصر : ولو اشترى علو بيت على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه أجزت ذلك اذا سميا منتهى البنيان ، لأنه ليس كالأرض فى احتمال ما يبنى عليها .

اَذَا ثبت هذا فان أقر صاحب الحائط لصاحب الخشب أن له حـق الوضع على جداره لزم ذلك في الحكم • فان تقدمه صلح لزم ظاهرا وباطنا وان لم يتقدمه صلح لزم في الظاهر دون الباطن • والله تعالى أعلم •

فرع فى مذاهب العلماء • قلنا: ان مذهبنا أنه يجوز الوضع على جدار جاره اذا لم يضر بالمارة وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وقد اشترطوا عدم الضرر بالمارة وبه قلنا فكان جائرا كالمشي في الطريق والجلوس فيها •

وقال أصحاب أحمد: لا يجوز أن يشرع الى طريق نافذ جناحا ، وهو الروشن سواء كان ذلك يضر بالمارة أو لا يضر ، وسواء أذن الامام أو لم يأذن ، ولا يجوز الساباط من باب الأولى ، ولو كان الحائط ملكه ، وقال ابن عقيل من الحنابلة: ان لم يكن فيه ضرر جاز باذن الامام لأنه نائبهم فجرى اذنه مجرى اذن المشتركين في الدرب الذي ليس بنافذ وهذا القول

ضعيف عندهم لأن الضرر لابد أن يتحقق ولو بحجب الضوء عن الطريق ، أو الهواء ، وليس كالجلوس أو المرور فالهيما طارئان • وقال أبو حنيفة : يجوز من ذلك مالا ضرر فيه ، وان عارضه رجل من المسلمين وجب قلعه •

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يسمر مسماراً في حائط جاره الا باذنه ، ولا في الحائط المسترك بينه وبين غيره الا باذنه ، لأن ذلك يوهي الحائط ويضر به ، فلا يجوز من غير أذن مالكه ، ولا يجوز أن يبنى على حائط جاره ولا على الحائط المسترك شيئا من غير أذن مالكه ولا على السطحين المتلاصقين حاجزا من غير أذن صاحبه ، لانه حمل على ملك الفير فلم يجسز من غير أذن كالحمل على بهيمته ، ولا يجوز أن يجرى على سطحه ماء من غير أذنه ، فأن صالحه منه على عوض جاز ، أذا عرف السطح الذي يجرى ماؤه لانه يختلف ويتفاوت ) .

الشرح الأحكام: لا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يدق وتدا فى حائط الجار ولا فى الحائط المشترك بينه وبين غيره بغير اذن ، لأن ذلك يضعف الحائط ، ولا يجوز أن يبنى عليه من غير اذن كما لا يجوز أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه •

فرع ولا على سطحه بغير اذنه مهذا قوله في الجديد ، وقال في القديم : اذا ساق رجل عينا أو بئراً فلزمته مؤنة ودعته الضرورة الى اجرائه في ملك غيره ولم يكن على المجرى في ملكه ضرر بين فقد قال بعض أصحابنا يجبر عليه ، فأوما الى أنه يجبر لما وي أن الضحاك ومحمد بن مسلمة اختلفا في خليج آراد الضحاك أن يجريه في أرض محمد بن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال : والله لأمراث ولو على بطنك ، قال العمراني : والأول هو المشهور في المهذب للشيخ أبي اسحاق ، لأنه حمل على ملك غيره فلم يجز من غير اذنه ، كالحمل على جيمته قال : وأما الخبر فيحتمل أنه كان له رسم اجراء الماء في أرضه فامتنع منه فلذلك أجبره أمير المؤمنين على ذلك ،

( قلت ) فاذا صالح رجلا على موضع قناة من أرضه يجرى فيها ماء وبينا

موضعها وعرضها وطولها جاز ، لأن ذلك بيع موضع من أرضه ، ولا حاجة الى بيان عمقه ، لأنه اذا ملك الموضع كان له الى تخومه ، فله أن يترك فيه ما شاء ، وان صالحه على اجراء الماء فى ساقية من أرض رب الأرض مع بقاء ملكه عليها فهذا اجارة للأرض فيشترط تقدير المدة لأن هذا شأن الاجارة .

فرع اذا كانت الأرض في يد رجل باجارة جاز آن يصالح رجلا على اجراء الماء فيها في ساقية محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز احداث ساقية في أرض في يده باجارة ، فأما ان كانت الأرض في يده وقفاً عليه فهو كالمستأجر ، له أن يصالح على اجراء الماء في ساقية محفورة في مدة معلومة ، وليس له أن يحفر فيها ساقية لأنه لا يملكها انما يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة سواء وقال أصحاب أحمد : يجوز له حفر الساقية لأن الأرض له ، وله التصرف فيها كيفما شاء ما لم ينقل الملك الى غيره ، بخلاف المستأجر فانه انما يتصرف فيها بما أذن له فيه ، فكان الموقوف عليه بمنزلة المستأجر اذا أذن له في الحفر ، فان مات الموقوف عليه في أثناء المدة ، فهل لمن انتقل الله فسخ الصلح فيما بقى من المدة ، على وجهين ،

فسوع اذا ادعى على رجل مالا فأقر له به ثم قال: صالحنى فيه على أن أعطيك مسيل ماء فى ملكى ، قال الشافعى رضى الله عنه « فان بينا الموضع وقدر الطول والعرض صح ، لأن ذلك بيع لموضع من أرضه ولا يحتاجان أن ببينا عمقه لأنه اذا ملك الموضع كان له النزول الى تخومه » وهل يملك المدعى عليه هذه الساقية ؟ فيه وجهان حكاهما الصيدلانى ( أحدهما ) يملكها تبعاً للأرض ( والثانى ) لا يملكها فعلى هذا لا يمنع مالك الأرض من يناء فوق المسيل •

قال ابن الصباغ: وان صالحه على أن يجرى الماء فى ساقية فى أرض للمثصالح قال فى الأم: فان هذا اجارة يفتقر الى تقدير المدة ، قال أصحابنا: انما يصح اذا كانت الساقية محفورة ، فاذا لم تكن محفورة لم يجز لأنه لا يمكن المستأجر من اجراء الماء الا بالحفر ، فليس له الحفر فى ملك غيره ، لأن ذلك اجارة لساقية غير موجودة ، فان حفر الساقية وصالحه جاز قال

العمرانى: وان كانت الأرض فى يد المقر باجارة جاز له أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فيها محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز له احداث ساقية فى أرض فى يده باجارة ، وكذلك اذا كانت الأرض وقفاً عليه جاز أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فى أرض فى يده وان أراد أن يحفر ساقية لم يكن له ذلك لأنه لا يملكها ، وانها له أن يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة ، وان صالحه على اجراء الماء على سطحه جاز اذا كان السطح الذى يجرى ماؤه فيه معلوما ، لأن الماء يختلف بكبر السطح وصغره .

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج الى ذكر المدة، ويكون ذلك فرعا للاجارة لأن ذلك لا يستوفى به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفى منفعتها فكانت مدتها مقدرة ولأنهما يختلفان أيضاً فان الماء الذى يجرى فى الساقية لا يحتاج الى تقدير لأنه لا يجرى منه لأنه يجرى فيها أكثر من ملئها، ويحتاج الى ذكر السطح الذى يجرى منه لأنه يجرى فيه القليل والكثير و وان صالحه على أن يسقى زرعه أو ماشيته من مائه سقية أو سقيتين لم يصح ، لأن القدر من الماء الذى يسقى به الزرع والماشية مجهول ، فان صالحه على ربع العين أو ثلثها صح كما قلنا فى البيع .

### قال المصنف رجه الله تعالى

(فصسل) وفي وضع الجذوع على حائط الجار والحائط الذي بينه وبين شريكه قولان، قال في القديم (يجوز) فاذا امتنع الجار او الشريك أجبر عليه اذا كان الجذع خفيفا لا يضر بالحائط، ولا يقدر على التسقيف الا به، لما روى ابو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يمنعن احدكم جاره أن يضع خشبة على جداره)) قال أبو هريرة رضى الله عنه ((اني لاراكم عنها معرضين، والله لارمينها بين اظهركم)) ولاته اذا وجب بدل فضل الماء للكلا لاستفنائه عنه وحاجة غيره وجب بدل فضل الحائط لاستفنائه عنه الجديد: لا يجوز بغير اذن، وهو الصحيح: لقوله صلى الله عليه وسسلم ((لا يحل مال امرىء مسلم الا بطيب نفس منه)) ولانه انتفاع بملك غيره مسن غير ضرورة فلا يجوز بغير اذنه كالحمل على بهيمته، والبناء في أرضه، وحديث أبي هريرة نحمله على الاستحباب، وأما الماء فانه غير مملوك في قول بعض أسحابنا، والحائط مملوك، ولان الماء لا تنقطع مادته، والحائط بخلافه،

فان كان الجذع ثقيلا يضر بالحائط لم يجز وضعه من غير اذنه قولا واحداً لأن الارتفاق بحق الفير لا يجوز مع الاضرار ، ولهذا لا يجسوز أن يخرج الى الطريق جناحا يضر بالمارة ، وأن كان لا حاجة به اليه لم يجبر عليسه ، لأن الفضل أنما يجب بذله عند الحاجة اليه ، ولهذا يجب بذل فضل ألماء عند الحاجة اليه للكلا ولا يجب مع عدم الحاجة ( فأن قلنا ) يجبر عليه فصالح منه على مال لم يجز ، لأن من وجب له حق لا يؤخذ منه عوضه ، وأن قلنا : لا يجبر عليه فصالح منه على ما بيناه في أجذاع الساباط .

( فصل ) اذا وضع الخشب على حائط الجار أو الحائط الشترك ، وقلنا: انه يجبر في قوله القديم ، أو صالح عنه على مال في قوله الجديد فرفعه جاز له أن يعيده ، فأن صالحه صاحب الحائط عن حقه بعوض ليسقط حقه من الوضع جاز لأن ما جاز بيعه جاز ابتياعه "سائر الأموال ) .

الشرح حديث أبى هريرة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم وأحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه: وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقى وأحمد والطبرانى وعبد الرزاق من طريق ابن عباس بلفظ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يضع خشبة فى حائط جاره: واذا اختلفتم فى الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » وأخرجه أحمد وابن ماجه أيضاً من حديث عكرمة بن سلمة بن ربيعة « أن أخوين من بنى المعيرة أعتق أحدهما أن لا يغرز خشباً فى جداره ، فلقيا مجمع بن يزيد الأنصارى ورجالا كثيراً فقالوا: نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يمنع جار جاره أن يغرز خشباً فى جداره فقال الحالف: أى أخى قد علمت أنك مقضى لك على ، وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ، فغرز فى الاسطوان خشبة » وهو أيضاً عند ابن ماجه والحاكم والبيهقى مس حديث أبى سعيد ، وعند البيهقى من طريق عبادة ، وعند الطبرانى فى الكبير وأبى نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظى ، وما جاء فى بعض ألفاظه مس جعل الطريق سبعة أذرع ثبت فى الصحيحين من حديث أبى هريرة ، وعكرمة ابن سلمة بن ربيعة مجهول ،

وقوله « لا يمنع » بالجزم على النهى • وفى رواية لأحمد « لا يمنعن » وفى لفظ للبخارى بالرفع على الخبرية المقدمة ، وهى فى معنى النهى • وقوله « خشبة » قال القاضى عياض رويناه فى مسلم وغيره من الأصــول بصــيغة

الجمع والافراد، ثم قال: وقال عبد الغنى بن سعيد: كل الناس تقوله بالجمع الا الطحاوى ، فانه قال عن روح بن الفرج: سألت أبا زيد والحرث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه • فقالوا كلهم: خشبة بالتنوين ، ورواية مجمتع تشهد لمن رواه بلفظ الجمع • ويؤيدها أيضا ما رواه البيهقى مسن طريق شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ «اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جدوعه على حائطه فلا يمنعه » قال القرطبى: وانما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية فى هذا الحرف ، لأن أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المسامحة بخلاف الأخشاب الكثيرة •

أما أحكام الفصل فان هذه الأحاديث تدل على أنه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب فى جداره ، ويجبره الحاكم اذا امتنع وبهذا قال الشافعى فى القديم وأحد قولى الجديد ، وأحمد واستحاق وابن حيب من المالكية وأهل الحديث ،

وقال الشافعي في أحد قولى الجديد والحنفية ومالك والجمهـور مـن الفقهاء: انه يشترط اذن المالك ، ولا يجبر صاحب الحدار ادا امتنع ، وحملوا النهى على التنزيه جمعا بينه وبين الأدلة القاضية بأنه « لا يحل مال امـرى، مسلم الا بطيبة من نفسه » •

وأجيب بأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فيبنى العام على الخاص قال البيهقى: لم نجد فى السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستنكر أن يخصها ، وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار ، كما وقع فى رواية لأبى داود بلفظ « اذا استأذن أحدكم أخاه » وفى رواية لأحمد « من سأله جاره » وكذا فى رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا اذا لم يتقدم ، وبهذا يصح الجمع بين الأحاديث العامة والخاصة ، والمطلقة والمقيدة والله تعالى أعلم •

والمذهب أنه اذا آراد رجل أن يضع أجذاعه على حائط جاره أو حائط مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه ، فان كان به الى ذلك حاجه ، مثل أن يكون له براح من الأرض ويحيط له بالبراح ثلاثة جدر ولجاره أو شريكه جدار

رابع ، أو أراد صاحب الجدر الثلاثة أن يضع عليها سقفاً فهل يجيز صاحب الجدار الرابع على تمكينه من ذلك ؟ فيه قولان :

قال فى القديم: يجبر اذا كان ما يضعه لا يضر بالحائط ضرراً بيناً • وبه قال أحمد وغيره ممن مضى ذكرهم لحديث أبى هريرة الذى نكس فيه القوم رءوسهم ، فقال أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين ؟ والله لأرمينها بين أظهركم ، يعنى هذه السنة التى أنتم عنها معرضون • فاذا قلنا بهذا فلم يبذل الجار له أجبره الامام أن يضع خشبه على جداره •

وقال فى الجديد: لا يجبر على ذلك • قال العمرانى: وهو الصحيح ، وبه قال أبو حنيفة لحديث « لا يحل مال أمرىء مسلم الا بطيب نفس منه » ولأنه انتفاع بملك من غير ضرورة فلم يجز من غير اذنه ، كزراعة أرضه والبناء فى أرضه •

(قلت) قد ذهب المصنف الى آن للخبر تأويلين (أحدهما) أنه محمول على الاستجاب (والثانى) أن معناه اذا أراد الرجل أن يضع خشبه على جدار له لاخراج روشن أو شرفة أو جناح الى شارع نافذ فليس لجاره المحاذى له أن يمنعه من ذلك ، لأنه قال: « لا يمنع أحدكم جاره أن يضع على جداره » والضمير يرجع الى أقرب مذكور وهو الجار •

فأما اذا أراد أن يبنى على حائط أو يضع عليه خشباً يضر به ضررا بينا أو جداراً آخر يمكنه أن يسقف عليه ، لم يجبر الجار قولا واحداً ، فاذا قلنابقوله في الجديد فأعاره صاحب الحائط فوضع الخشب عليه لم يكن لصاحب الحائط أن يطالبه بقلعه ، لأن اذنه يقتضى البقاء على التأييد فان قلع المستعير خشبة أو سقطت فهل له أن يعيد مثلها أ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لأنه قداستحق دوام بقائها (والثاني) ليس له بغير اذن مالك الحائط وهو الصحيح ، لأن السقف اذا سقط فلا ضرر على المعير في الرجوع ، وان أراد صاحب الحائط هدم حائطه ، فان لم يكن مستهدما لم يكن له ذلك ، لأن المستعير قد استحق تبقية خشبه عليه وان كان مستهدماً فله ذلك وعلى صاحب الخشب نقله ، فاذا أعاد صاحب الحشب الحائط حائطه . فان بناه بمادة أخرى لم يكن لم يكن لماخشب الخشب اعادة خشبه من غير اذنه ، لأن هذا الحائط غير الأول ،

وقالت الحنابلة: يجوز إعادة وضعه بغير اذنه و وان بناه بمادته الأولى بعينها بأن كانت عضادته خشبا فأقامه أو حجراً فرصه ، فهل له أن يعيد خشبه بغير اذن ؟ على الوجهين الأولين ، فان صالحه بمال ليضع أجذاعه على جداره في قوله الجديد أو قلنا: يجبر الجار على تمكينه من وضعها على القسديم فصالح مالك الجدار مالك الخشب ليضع عن جداره الخشب صح الصلح ، لأن ما صح بيعه صح ابتياعه كسائر الأموال ، والله أعلم ،

## قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان كان في ملكه شجرة فاستعلت وانتشرت اغصانها وحصلت في دار جاره جاز للجار مطالبته بازالة ما حصل في سلكه ، فان لم يزله جاز للجار ازالته عن ملكه ، كما لو دخل رجل الى داره بغير اذنه ، فان له ان يطالبه بالخروج ، فان لم يخرج أخرجه ، فان صالحه منه على مال فان كان يابساً لم يجز لانه عقد على الهواء ، والهواء لا يفرد بالعقد ، وان كان رطبا لم يجئ لما ذكرناه ولانه صلح على مجهول ، لانه يزيد في كل وقت ،

الأسرح الأحكام: اذا كانت له شجرة في ملكه فانتشرت أغصانها فوق ملكه خاره فللجار أن يطالب مالك الشجرة بازالة ما انتشر فوق ملكه لأن الهواء تابع للقرار، وليس له أن ينتفع بقرار أرض جاره بغيب اذنه ، فكذلك هواء أرض جاره ، فأن لم يزل مالك الشجرة ذلك فللجار أن يزيل ذلك عن هواء أرضه بغير اذن الحاكم كما لو دخلت بهيمة لغيره الى أرضه فله أن يخرجها بنفسه وقال أصحاب أحمد: اذا امتنع من الملك له من ازالته لم يجبر لأن ذلك ليس من فعله ، وعلى كلا الأمرين اذا امتنع من ازالته كان لصاحب الهواء ازالته مع عدم الاتلاف ، فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلفها ضمنها ، فأن لم يمكنه ازالتها الا بالاتلاف فلا شيء عليه لأنه لا يلزمه اقرار مال غيره في ملكه ،

قال العمرانى فى البيان: ينظر فيه فان كان ما انتشر لينا يمكنه أن يزيل ذلك عن ملكه من غير قطع، لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه أرش ما نقصت الشجرة بذلك لأنه متهم بالقطع ، وان كان يابسا لا يمكنه ازالة ذلك عن ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه ا هر . (قلت ) فان صمالحه على ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه ا هر . (قلت ) فان صمالحه على

اقرارها بعوض معلوم ، فان كان غير معتمد على حائطه لم يجز ذلك لأنه افراد للهواء بالعقد ان كان يابسا ، وان كان رطبا لم يجز أيضاً لهذه العلمة ، ولأنه يزيد في كل وقت بنمو الأغصان .

وقال أصحاب أحمد كابن حامد وابن عقيل وابن قدامة : يجوز ذلك رطبا كان الغصن أو يابسا ، لأن الجهالة فى المتصالح عنه لا تمنع الصحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه ، لأن الحاجة داعية الى الصلح عنه لكون ذلك يكثر فى الأملاك المتجاورة وفى القطع اتلاف وضرر قالوا : والزيادة المتجددة يعفى عنها كالسسمن الحادث فى المستأجرة للركوب (قلت) والصلح لا يجوز عندنا الافى حالة ما اذا كان الغصن يابسا معتمداً على حائط الجار ، كما لو صالحه على وضع خشبة على حائطه ، وأما الرطب فانه يمكن ليه ، ويمكن تهذيبه ،

فرع اذا كان سطح داره أعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة ، وقال أحمد رضى الله عنه : يجبر من علا سطحه على بناء سترة ، لأنه أذا صعد سطحه أشرف على دار جاره ، والانسان ممنوع من الانتفاع بملكه على وجه يستضر به غيره ، كما لا يجوز أن يدق في ملكه ما يهتز به حائط جاره .

دليلنا : أنه حاجز بين ملكيهما فلا يجبر أحدهما على سترة كالأسفل وما ذكره فغير صحيح ، لأن الأعلى ليس له أن يشرف على الأسفل ، وانما يستضر الأسفل بالاشراف عليه دون انتفاعه بملكه ، ويخالف الدق ، لأنه يضر بملك جاره ، قاله في البيان .

فسرع قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى: يجوز للانسان أن يفتح فى ملكه كوة مشرفة على جاره ، وعلى جسر عليه ، ولا يجوز للجار منعه لأنه لو أراد رفع جميع الحائط لم يمنع فكذلك اذا رفع بعضه لم يمنع اه ، (قلت ) الا اذا ترتب على ذلك اضرار بجاره وازالة للجدار الفاصل بين المسكنين مما يترتب عليه كشف سوءات البيت أو تعريض المال للضياع أو زوال صفة الصلاحية للسكنى أجبر على ازالة ذلك فان كان كوة سدها ، وان كان جداراً أقامه ، وسيأتى مزيد لذلك والله تعالى أعلم ،

## قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وأن كان لرجل في زقاق لا ينفذ دار ، وظهرها ألى الشسارع فعار ففتح بابا من ألدار إلى الشارع جاز ، لأن له حق الاستطراق في الشارع فجاز أن يفتح اليه بابا من ألدار ، وأن كان باب الدار إلى الشارع وظهرها إلى الزقاق ففتح بابا من ألدار إلى الزقاق نظرت ، فأن فتحه ليستطرق الزقاق لم يجز لانه يجمل لنفسه حق الاستطراق في درب مملوك لاهله لا حق له في طريقه ، فأن قال : افتحه ولا أجعله طريقا ، بل أغلقه واسسمره ، ففيسه وجهان : (احدهما) أن له ذلك ، لأنه أذا جاز له أن يرفع جميع حائط الدار ، فلأن يجوز أن يفتح فيه بابا أولى ، (والثاني) لا يجوز ، لأن الباب دليسل على يجوز أن يفتح فيه بابا أولى ، (والثاني) لا يجوز ، لأن الباب دليسل على الاستطراق ، فمنع منه ، وأن فتح في الحائط كوة إلى الزقاق جاز ، لأنه ليس بطريق ولا دليل عليسه ، فأن كأن له داران في زقاقين غير نافذين ، وظهسر كل واحدة من الدارين إلى الاخرى ، فأنفذ أحدى الدارين إلى الأخرى ففيسسه وجهان :

(احدهما) لا يجوز ، لانه يجعل الزقاقين نافذين ، ولانه يجعل لنفسسه الاستطراق من كل واحد من الزقاقين الى الدار التى ليست فيه ، ويثبت لاهل كل واحد من الزقاقين الشفعة في دور الزقاق الآخسر على قسول مسن يوجب الشفعة بالطريق (والثاني) يجوز ، وهو اختيار شيخنا القاضي رحمه الله ، لأن له ان يزيل الحاجز بين الدارين ، ويجعلهما دارا واحدة ، ويترك البابين على حالهما ، فجاز ان ينفذ احداهما الى الأخرى) ،

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل دار فى زقاق غير نافذ وظهر الدار الى شارع عام فأراد أن يفتح بابا فى ظهر بيته الى الشارع فان فتحه وسدالباب الذى فى الزقاق جاز له ذلك قولا واحداً ، أما اذا أبقى الباب الذى فى الزقاق ظرت فاذا جعله لاستطراق المارة من الشارع الى الزقاق لم يجز له ذلك ، لأن الدرب مملوك لأهله لا يعبر أحد أجنبى من زقاقهم ، فاذا استأذن أصحاب الزقاق وقال لهم : أفتحه ولا أجعله طريقاً ، بل أجعل بابى ذا أقهال وترابيس لا يمر فيه الا أهل بيتى وضيفانى ففيه وجهان :

(أحدهما) يجـوز ، لأنه اذا جاز أن يهـدم الحائط جاز له أن يهـدم مضه . (والثانى) لا يجوز ، لأن الباب ثغرة يمكن أن يستدل منها المارة على الاستطراق الى الزقاق فمنع منه • وقالت الحنابلة : يجوز له ذلك قولا واحداً، ولأنه يرتفق بما لم يتعين ملك أحد عليه •

وعلى القول بالجواز ان قيل: في هذا اضرار بأهل الدرب ؛ لأنه يجعله نافذا يستطرق اليه من الشارع (قلنا) لا يصير نافذا ، وانما تصير داره نافذة ، وليس لأحد استطراق داره ، فأما ان كان باب داره الى الشارع ، وليس له باب الى الدرب فأراد أن يفتح بابا في ظهر داره الى الزقاق للاستطراق لم يكن له ذلك ، لأنه ليس له حق في الدرب الذي قد تعين ملك أربابه ، ويحتمل الجواز كما ذكرنا في الوجه الذي تقدم .

فيرع اذا أراد أن يفتح الى الدرب كوة أو شباكاً لم يمنع منه، الأنه يتصرف فى ملكه ، وربما أراد ذلك للهواء أو النور أو الشبمس •

فرع فان كان لرجل داران وباب كل واحدة منهما الى زقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الأخرى ، فان أراد صاحب الدارين رفع الحائط بينهما وجعلهما داراً واحدة جاز ، وان أراد أن يفتح من احداهما بابا الى الأخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين فيه وجهان حكاهما الشييخ أبو حامد وأكثر أصحابنا انه لا يجوز ، لأنه يجعل لكل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين ، ويجعل الدار كالدرب الواحد ، ولأنه يثبت الشفعة لكل واحد من الدربين لأهل الدرب الآخر في قول من يثبت الشفعة في الدار لاشتراكهما في الطريق ، وهذا لا يجوز ، وقال القاضي أبو الطيب الطبرى شيخ المصنف رحمهما الله : يجوز ، لأنه يجوز له أن يرفع الحائط كله ، فجاز له أن يفت ح

## قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) اذا كان لداره باب في وسط درب لا ينفذ ، فاراد ان ينقل الباب نظرت فان أراد نقله الى اول الدرب جاز له لانه يترك بعض حقه من الاستطراف وان اراد ان ينقله الى آخر الدرب ففيه وجهان : (احدهما) لا يجوز ، لأنه يريد أن يجعل لنفسه حق الاستطراق في موضعام يكن له (والثاني) يجوز ، لأن حقه ثابت في جميع الدرب ، ولهــذا لو ادادوا قسمته كان له حق في جميعه ، فأن كان بابه في آخر الدرب واراد أن ينقل الباب الى وسطه ، ويجعل الى عند الباب دهليزاً ــ أن قلنا : أن من بابه في وسط الدرب ــ يجوز أن يؤخره الى آخر الدرب ، لم يجز لهذا أن يقــدمه ، لأنه مشترك بين الجميع ، فلا يجوز أن يختص به ، وأن قلنا : لا يجوز جاز لهذا أن يقدمه لأنه يختص به ) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجلين داران فى زقاق غير نافذ وباب دار أحدهما قريب من أول الدرب، ولداره فناء يمت د الى آخر الدرب، وباب دار الآخر فى وسط الدرب، فان أراد من باب داره قريب من أول الدرب أن يقدم بابه الى أول الدرب جاز لأنه يترك بعض ما كان له مس استحقاق، وان أراد أن يؤخر بابه الى داخل الدرب الذى له فناء داره هناك ففيه وجهان:

(أحدهما) له ذلك لأن فناء داره يمتد فكان له تأخير بابه الى هناك سه ولأن له يدا في الدرب ، فكان الجميع في يدهما ه

(الثانى) ليس له ذلك وهو الصحيح ، لأنه يريد أن يجعل لنفسه الاستطراق فى موضع لم يكن له ، وان أراد من باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه ، قال الشيخ أبو حامد : فان أراد أن يقدمه الى الموضع الذى لا فناء لصاحبه فيه كان له ذلك وجها واحدا وان أراد أن يقدمه الى الموضع الذى لصاحبه هناك فناء فهل له ذلك ؟ يبنى على الوجهين الأولين ،

(فان قلنا) ليس لمن باب داره في أول الدرب أن يؤخر بابه فلمن باب داره في وسط الدرب أن يقدم بابه وهو الصحيح • وان قلنا لمن باب داره في أول الدرب أن يؤخر بابه الى وسط الدرب ، فليس لمن باب داره في وسط الدرب أن يقدم بابه الى فناء دار جاره • وقال ابن الصباغ : ينبغي له أن يقدم بابه في فناء صاحبه وجها واحداً لأنه انما يفتح الباب في فناء تفسه ، ولا حق له فيما جاوز ذلك •

وقال أصحاب أحمد: اذا كان لرجلين بابان فى زقاق غير نافذ أحدهما فريب من باب الزقاق والآخر فى داخله ، فللقريب من الباب نقل بابه الى ما يلى باب الزقاق ، لأن له الاستطراق الى بابه القديم ، فقد نقص من استطراقه ، ومتى أراد رد بابه الى موضعه الأول جاز لأن حقه لم يسقط ، وان أراد نقل بابه تلقاء صدر الزقاق لم يكن له ذلك ، قال ابن قدامة : نص عليه أحمد ،

## قال المصنف رحمه الله تعالى

و فصل) اذا كان بين رجلين حائط مشترك فانهسدم ، فدعا احدهما صاحبه الى العمارة وامتنع الآخر ، ففيه قولان ، قال في القديم : يجبر لانه انفاق على مشترك يزول به الضرر عنه وعن شريكه فاجبر عليه كالانفاق على العبد ، وقال في الجديد : لا يجبر لانه انفاق على ملك لو انفرد به لم يجب ، فاذا اشترال لم يجب كزراعة الأرض ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم المتنع على الانفاق ، فان لم يغمل وله مال باعه وانفق عليه ، فان لم يكن له مال اقترض عليه وانفق عليه ، فان لم يكن له مال اقترض عليه وانفق عليه ، فاذا بنى الحائط كان بينهما كما كان ، ومسن له دسم خشب أو غيره اعاده كما كان .

وان اراد الشريك أن يبنيه لم يمنع منه ، لانه يعيد رسما في ملك مشترك فلم يمنع منه ، كما لو كان على الحائط رسم خشب فوقع ، فأن بنى الحائط من غير أذن الحاكم نظرت فأن بناه بآلته ونقضه معا عاد الحائط بينهما كمساكان برسومه وحقوقه لأن الحائط عاد بعينه وليس للباني فيه ألا أثر في تأليفه ، وأن بناه بغير آلته كان الحائط للباني ، لا يجوز لشريكه أن ينتفع من غير أذنه ، فأن أراد الباني نقضه كان له ذلك لأنه ملكه لا حق لفيره فيه فجاز له نقضه فأن قال له الممتنع : لا تنقض وأنا أعطيك نصف القيمة لم يجهز له نقضه ، لأن على هذا القول يجبر على البناء ، فأذا بناه أحدهما وبدل له الآخسير نصف القيمة وجب تبقيته وأجبر عليه ، كما أجبر على البناء .

وان قلنا بقوله الجديد فاراد الشريك أن يبنيه لم يمنع ، لأنه يعيد رسما في ملك مشترك وهو عرصة الحائط فلم يمنع منه ، فأن بناه بآلته فهو بينهما ، ولكل واحد منهما أن ينتفع به ويعيد ما له من رسم خشب ، وأن بناه بآلة أخرى فالحائط له ، وله أن يمنع الشريك من الانتفاع به ، وأن اراد نقضه كأن له ، لأنه لا حق لفيره قيه ، فأن قال له الشريك : لا تنقضه وأنا أعطيك نصف القيمة لم يمنع من نقضه ، لأن على هذا القول لو امتنع من البناء في

الابتداء لم يجبر ، فاذا بناه لم يجبر على تبقيته ، وان قال : قد كان لى عليه رسم خشب وأعطيك نصف القيمة وأعيد رسم الخشب ، قلنا للبانى : اما أن تمكنه من أعادة رسمه وتأخذ نصف القيمة ، وأما أن تنقضه ليبنى ممك ، لأن القرار مشترك بينهما ، فلا يجوز أن يعيد رسمه ، ويسقط حق شريكه ) .

الشرح الأحكام: اذا كان بينهما حائط مشترك فانهدم أو هدماه ، فدعا أحدهما الى بنائه وامتنع الآخر ، فهل يجبر الممتنع ؟ فيسه قولان ، وهكذا لو كان بينهما نهر عظيم أو بئر ، فاجتمع فيه الطين ، فهل يجبر الممتنع من كسحها على ذلك ؟ فيه قولان ، وقال أبو حنيفة : لا يجبر الممتنع على بناء الحائط ، ويجبر على كسح النهر والبئر ، وقال أحمد لا يجبر على البناء لأنه اذا كان الممتنع مالكه لم يجبر على البناء في ملكه المختص به ، وان كان الممتنع الآخر لم يجبر على بناء ملك غيره ولا المساعدة فيسه ، وقال مالك وأبو ثور ، وهو أحد القولين عندنا : يجبر ،

قال العمراني في البيان: وعندنا الجميع على قولين ـ وهو يعنى بالجميع الحائط والبئر والنهر في البناء وكسح الطين • قال في القديم: يجبر الممتنع منهما • وبه قال مالك رحمه الله تعالى • واختاره ابن الصباغ لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فاذا لم يجبر الممتنع أضررنا بشريكه ، ولأنه انفاق على ملك مشترك لازالة الضرر فأجبر الممتنع منهما ، كالانفاق على الحيوان المشترك ، وقال في الجديد : لا يجبر الممتنع ، لأنه انفاق على ملك لو انفرد بملكه لم يجبسر عليه ، فاذا كان مشاركا لغيره لم يجبر عليه كما لو كان بينهما براح من الأرض لا بناء عليه فدعا أحدهما الآخر الى البناء فامتنع فانه لا يجبر ، وعكس ذلك البهيمة والعبد المشتركين ، لما لزم صاحبه الانفاق عليه عند الانفراد بملكه ، أجبر على الانفاق عليه اذا شارك غيره ،

وأما الخبر فلا حجة فيه ، لأنا لو أجبرنا الشريك لأضررنا به ؛ والضرر لا يزال بالضرر ، فاذا قلنا بقوله القديم فطالب الشريك شريكه بالبناء لزمه الانفاق معه بقسط ما يملك من الحائط ، فان امتنع أجبره الحاكم ، فان كان

له مال أخذ الحاكم منه وأنفق عليه ما يخصــه ، وان كان معسرا اقترض له الحاكم من الشريك أو من غيره •

وان بناه الشريك باذن الحاكم الممتنع كان الحائط ملكا بينها كما كان ويرجع الذي بناه على شريكه بحصته من النفقة ، وان بناه بغير اذن شريكه ولا اذن الحاكم لم يرجع بما أنفق ، لأنه متطوع بالانفاق ، ثم ينظر فان بنى الحائط بآلته ومادته الأولى كان ملكا بينهما كما كان ، لأن المنفق انسا أنفق على التأليف ، وذلك أثر لا عين يملكها ، وان آراد الذي بناه نقضه لم يكن له ذلك لأن الحائط ملك لهما ، وان بنى له بآلة أخرى كان الحائط للذي بناه ، فان أراد الذي بناه نقضه كان له ذلك لأنه منفرد بملكه ،

وان قال له الممتنع: لا تنقض وأنا أدفع ما يخصنى من النفقة أجبر الذى بناه على التبقية بناه على التبقية بنذل النفقة وان كان بينهما نهر أو بئر وأنفق أحدهما بغير اذن شريكه أو اذن الحاكم فانه لا يرجع بما أنفق ، وليس له أن يمنع شريكه من نصيبه من الماء لأن الماء ينبع في ملكيهما ، وليس له الا نقل الطين ، وذلك أثر لا عين بخلاف الحائط وان قلنا بقوله الجديد ، لم يجبر الممتنع منهما و فان أراد أحدهما بناءه لم يكن للآخر منعه من ذلك لأنه يزول به الضرر عن الثانى فان بناه بناه كان الحائط ملكا لهما كما كان ، فلو أراد الذي بناه أن ينقضه لم يكن له ذلك لأن الحائط ملكهما ، فهو كما لو لم ينفرد ببنائه و

وان بناه بآلة له فهو ملك الذى بناه وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به افان أراد الذى بناه أن ينقضه كان له ذلك لأنه ملك له ينفرد به ، فان قال له المستنع : لا تنقض وأنا أدفع اليك ما يخصنى من النفقة لم يجبر الذى بنى على التبقية ، لأنه لما ئم يجبر على البناء فى الابتداء لم يجبر على التبقية فى الانتهاه .

فان طالب الشريك الممتنع بنقضه لم يكن له ذلك الا أن يكون له خشب

فيقول له :اما أن تأخذ منى ما يخصنى من النفقة وتمكننى من وضع خشبى أو تقلع حائطك لتبنيه جميعاً فيكون له ذلك لأنه ليس للذى يناه أبطال رسوم شريكه ، هذا اذا انهدم أو هدماه من غير شرط البناء • فأما اذا هدماه على أن يبنيه أحدهما ، أو هدمه أحدهما متعديا • قال الشافعى رضى الله عنه : أجبرته على البناء • واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : هي على قولين ، كما لو هدماه من غير شرط والذى نص عليه الشافعي رضى الله عنه انما هدو على القول القديم ، وهو اختيار المحاملي ، لأن الحائط لا يضمن بالمثل ؛ ومنهم من قال : يجبر قولا واحداً • قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأن الشافعي رضى الله عنه نص على ذلك في الجديد ، ولأنه هدمه بهذا الشرط فلزمه الوفاء به •

فرع وان كان الحائط بينهما نصفين فهدماه أو انهدم ثم اصطلحا على أن بينياه وينفقا عليه بالسبوية ويسكون لأحدهما ثلث الحائط وللآخر ثلثاه ، ويحمل عليه كل واحد منهما ما شاء فلا يصح هذا الصلح ، لأن الصلح هو أن يترك بعض حقه بعوض ، وههنا قد ترك أحدهما لصاحبه سدس الحائط بغير عوض فلم يصح كما لو ادعى على رجل داراً فأقر له بها نم صالحه المدعى منها على سكناها فلا يصح لأنه ملكه الدار والمنفعة ، ثم مصالحته على منفعتها ترك حق له بلا عوض كذلك ههنا مثله ، ولأن هذا شرط فاسد ، لأن كل واحد منهما شرط أن يحمل عليه ما شاء والحائط لا يحمل ما شاء فلم يصح ، كما لو صالحه على أن يبنى على حائطه ما شاء فانه لا يصح لأن ذلك مجهول ،

وان اصطلحا على أن يبنيا وينفق عليه أحدهما ثلث النفقة ، وينفق عليه الآخر ثلثى النفقة ، ويحمل على الحائط خشبا معلومة ، فقد قال الشيخ أبو حامد فى دراسة أولى يصح الصلح ، لأنه لما زاد فى الانفاق ترك الآخر بعض حقه بعوض ، وقال فى درسه مرة ثانية : لا يصح هذا الصلح لأن النفقة التى تزيد على نفقة حقه مجهولة ، والصلح على عوض مجهول لا يصح ، ولأن صلح على ما ليس بموجود ، لأن الحائط وقت العقد معدوم ،

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) وأن كان لاحدهما علو وللآخر سفل والسقف بينهما ؛ فانهـدم حيطان السفل لم يكن لصاحب السفل ان يجير صاحب العلو على البناء قولا واحداً لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجير صاحب العلو على بنائه ، وهل لصاحب العلو اجبار صاحب السفل على البناء ؟ فيه فولان . فان قلنا : يجبر الزمه الحاكم ، فان لم يفعل وله مال باع الحاكم عليه ماله وانفق عليه ، وان لم يكن له مال اقترض عليه ، فاذا بني الحائط كان الحائط ملكا لصاحب السفل لانه بنى له وتكون النفقة في ذمته ويعيد صاحب الملو غرفته عليسه وتكون النفقة على الغرفة وحيطانها من ملك صاحب الملو دون صاحب السفل لأنها ملكه لا حق لصاحب السفل فيه وأما السقف فهو بينهما وما ينفق عليه فهو من مالهما ، فان تبرع صاحب العلو وبني من غير اذن الحاكم لم يرجيع صاحب العلو على صاحب السفل بشيء ، ثم ينظر فان كان قد بناها بآلتها \_ كانت الحيطان لصاحب السفل لأن الآلة كلها له وليس لصاحب العلو منعه من الانتفاع بها ولا يملك نقضها لانها لصاحب السسفل وله أن يعيد حقه من الفرفة ، وان بناها بفي آلتها كانت الحيطان لصاحب العلو وليس لصــاحب السفل أن ينتفع بها ولا أن يتد فيها وتدأ ولا يفتح فيها كوة مِنْ غير اذن صاحب العلو ، ولكن له أن يسكن في قرار السفل لأن القرار له ولصباحب العسلو ان ينقض ما بناه من الحيطان لانه لا حق لغيره فيها ، فإن بدل صاحب السفل القيمة ليترك نقضها لم يلزمه قبولها ، لأنه لا يلزمه بشاؤها قولا واحدا فلا يلزمه تبقيتها ببذل العوض • والله أعلم ) •

الشرح قوله « يتد » مثل يعد ويزن ، وهو الفعل المسمى عند النجاة بالمثال تحذف فاء مضارعه .

أما أحكام الفصل فان كان خيطان العلو لرجل وحيطان السفل الآخر، والسقف بينهما فانهدم الجميع فليس لصاحب السفل أن يجبر صاحب العلو على البناء قولا واحدا ، لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر غيره على بناء على بنائها ، وهل لصاحب العلو المطالبة باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في الحائط ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم صاحب السفل على البناء ، وان لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومسن السفل على البناء ، وان لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومسن غيره وبنى له سقفه ، وكان ذلك دينا في ذمته الى أثر يوسر ، وهكذا اذا بنى صاحب العلو حيطان السفل باذن صاحب العلو على العالم جا ز، وكانت

حيطان السفل لصاحب السفل ولصاحب العلو أن يرجع بما أشقه على حيطان السفل على صاحب السفل ، ثم يعيد علوه كما كان •

فان آراد صاحب العلو أن يبنى من غير اذن الحاكم واذن صاحب السفل لم يمنع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطان السفل ، ولا يرجع بما أنفق عليها لأنه متطوع ، فان بنى السفل بآلته كان ملكا لصاحب السفل كما كان ورجع لصاحب العلو نقضها ، ولكن يعيد علوه عليها ، وان بناه بآلة أخرى كانت الحيطان ملكا لصاحب العلو ، وليس لصاحب السفل أن يضع عليها شيئا ، ولا يتد فيها وتدا ، ولكن له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ملكه ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ملكه ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه ملكه ، فان بذل صاحب العلو نقض ذلك كان له المنعق ولا ينقض لم يجبر صاحب العلو على التبقية فى العلو على التبقية فى التبقية فى الابتداء فلم يجبر على التبقية فى الابتداء فلم يجبر على التبقية فى الابتداء فلم يجبر على التبقية فى

فسالة: قال الشافعي رضى الله عنه: ولو ادعى على رجل بيتاً في يده فاصطلحا بعد الاقرار على أن يكون لأحدهما سلطحه ، والبناء على جدرانه بناء معلوما فجائز ، واختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة ، فقال أبو العباس بن سريج: وصورتها أن يدعى رجل على رجل داراً في يده علوها وسفلها فيقر له بها ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل والعلو للمقر له ، ويبنى المقر على العلو بناء معلوما ، فيصح الصلح ، ويكون ذلك فرعا للعارية وليس بصلح معاوضة ، لأن صلح المعاوضة اسقاط بعض حقه بعوض ، وهذا وليس بصلح معاوضة ، لأن صلح المعاوضة القاط بعض حقه بعوض ، وهذا ترك بمض حقه بلا عوض ، لأنه ملك العلو والسفل بالاقرار ، ثم ترك المقر له للمقر العلو بعير عوض فيكون عارية ، له الرجوع فيها قبل البناء ، وليس له الرجوع بعد البناء ، كما قال الشافعي رضى الله عنه : اذا ادعى على رجل داراً فأقر له بها ثم صالحه منها على سكناها فلا يكون صلحا وانما يكون عارية ،

ومنهم من قال: صورتها أن يفعي رجل على رجل سفل بيت عليه علو

ويقر أن العلو للمدعى عليه فيقر المدعى عليه للمدعى بالسفل ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل للمدعى عليه ، على أن المدعى يبنى على العلو غسرفة معلومة البناء فيصح .

قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني: وهــذا أصــح التأويلين، وقال ابن الصباغ: الأول أشبه بكلام الشافعي رحمه الله تعالى •

مسالة ثانية اذا ادعى رجل داراً فى يد رجلين فأقر له أحدهما بنصفها، وأنكر الآخر وحلف له ، فصالح المقر للمدعى عن نصف الدار على عــوض وصار ذلك النصف للمقر ، فهل لشريكه المنكر أن يأخذ ذلك بالشفعة ؟

قال الشيخ أبو حامد: ان كان ملكا بجهتين مختلفتين ، مشل أن كان أحدهما ورث ما بيده والآخر ابتاع ما بيده ، فللشريك المنكر الشفعة ، لأن الجهتين اذا اختلفتا أمكن أن يكون نصيب أحدهما مستحقا ، فيدعيه صاحبه فبعطيه ثم يملكه بالصلح فتثبت فيه الشفعة .

وان اتفقت جهة الملك لهما بالارث مثلاً أو الابتياع ، ففيه وجهان •

( أحدهما ) ليس للمنكر الأخذ بالشفعة ، لأنه يقر بأن آخاه أقر بنصف الدار بغير حق ولم يملكه بالصلح ، وهذا يمنعه من المطالبة بالشفعة .

(والثانى) له المطالبة بالشفعة وهو الصحيح ، لأنه قد حكم بنصـــفها للمقر له وحكم بأنه انتقل الى المقر له بالصلح ؛ مع أنه يحتمل أن يكـــون قد انتقل اليه نصيب المقر من غير أن يعلم الآخر • وأما ترتيب ابن الصــاغ فيها فقال: ان كان انكار المنكر مطلقاً ، كان أنكر ما ادعاه فله الأخذ بالشفعة • وجهان وان قال: هذه الدار لنا ورثناها عن أبينا ، فهل له الأخذ بالشفعة • فيه وجهان •

مسئلة ثالثة عال الشافعي رضى الله عنه: اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح جائز ، والوارث المقر متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء ، واختلف أصحابنا في صدورتها ، فمنهم من قال: صورتها أن يدعى رجل على جماعة ورثة لرجل داراً في أيديهم

كان أبوهم قد غصبه اياها فأقر له أحدهم بذلك وقال صدقت فى دعوالته وقد وكلنى شركائى على مصالحتك بشىء معلوم ؛ فحكم هذا فى حق شركائه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه عينا مع الانكار ، على ما مضى بيانه •

وقال أبو على الطبرى: تأويلها أن يدعى رجل على جماعة ورثة ديناً على مورثهم ، وأن هذه الدار رهن عنده بالدين ، فيقر له أحدهم بصحة دعواه ويصالحه عن ذلك بشىء فحكمه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه بالدين مع انكاره • قال : لأن الشافعى رحمه الله قال : وأقر أحد الورثة فى دار فى أيديهم بحق • ولو أقر بالدار يقال : أقر بالدار ، وانما أراد رهن الدار ، وأيهما كان فقد مضى حكمه • قال الشيخ أبو حامد : والتأويل الأول أصح ، وقد بين الشافعى رحمه الله ذلك فى الأم •

هسئالة رابعة قال الشافعي في الأم: ولو ادعى رجل على رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز ، وهذا كما قال: اذا ادعى رجل على رجل زرعا في أرض فأقر له به فصدالحه منه بعوض ، فان كان بشرط القطع صح الصلح ، وان كانت الأرض للمقر كان له تبقية الزرع ، لأن الزرع له ، والأرض له ، فان قيل : هلا كان للمدعى اجباره على القطع ، لأن له عوضاً في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته جائحة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك ؟

قال ابن الصباغ: فالجواب أن ذلك انما يكون اذا لم يشرط القطع فاما مع شرط القطع فلا يضمن البائع الجوائح، وان صالحه من غير شرط القطع، فان كانت الأرض لغير المقر لم يصح الصلح، وان كانت الأرض للمقر فهل يصح الصلح ؟ فيه وجهان مضى ذكرهما فى البيع • وان كان الزرع بين رجلين، فادعى عليهما رجل به فاقر له أحدهما بنصفه وصالحه منه على عوض ، قان كانت الأرض لغير المقر لم يصح ، سواء كان مطلقاً أو بشرط القطع ، لأنه ان كان مطلقاً فلا يصح لأنه زرع أخضر فلا يصح بيعه من غير شرط القطع ، وأن كان شرط القطع لم يصح أيضاً لأن نصيبه لم يتمين عن نصيب شريكه ، كان شرط القطع لم يصح أيضاً لأن نصيبه لم يتمين عن نصيب شريكه ، ولا يجبر شريكه على قلع زرعه ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ ،

وقد مضى ذكر أقوالهما فى البيوع • وذكر القاضى أبو الطيب أن ذلك يبنى على القولين فى القسمة ، هل هى بيع أو افراز حق ؟ وان كانت الأرض للمقر فان قلنا : من اشترى زرعاً فى أرضه يصح من غير شرط القطع ، صح الصلح ههنا ، وانقلنا : لا يصح أن يشترى زرعا فى أرضه الا بشرط القطع لم يصح ههنا •

فرع قال ابن الصباغ: وان ادعى على رجل زرعا فى أرضه فاقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض لم يجز ، لأن من شرط بيع الزرع قطعه ، وذلك لا يمكن فى المشاع ، وان صالحه منه على جميع الأرض بشرط القطع على أن يسلم اليه الأرض فارغة لأن قطع جميع الزرع واجب نصفه بحكم الصلح والباقى لتفريغ الأرض فأمكن القطع وجرى مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك

وان أقر له بجميع الزرع وصالحه من نصفه على نصف الأرض ليكون الزرع والأرض بينهما نصفين ، وشرط القطع فى الجميع ، فان كان الزرع زرع فى الأرض بغير حق جاز الصلح لأن الزرع يجب قطع جميعه ، وان كان الزرع زرع لحق لم يصح الصلح ، لأنه لا يمكن قطع الجميع .

وذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايني في التعليق أن أصحابنا قالوا: اذا كان له زرع أرض غيره فصالح صاحب الزرع صاحب الأرض من نصف الزرع على نصف الأرض بشرط القطع جاز ، لأن نصف الزرع قد استحق قطعه بالشرط ، والنصف الآخر قد استحق أيضاً قطعه لأنه يحتاج الى تفريغ الأرض نيسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، فيسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، وأما النصف الآخر فلا يحتاج الى قطعه ، لأنه يمكن تسليم الأرض وفيها زرع ، قال ابن الصباغ: ولأن باقى الزرع ليس يمنع فلا يصح شرط قطعه في العقد ، ويفارق ما ذكرناه اذا أقر بنصف الزرع وصالحه على جميع الأرض، لأنه بشرط تفريغ المبيع ، وألله أعلم وبه التوفيق ومنه العون سبحانه ،

# كتساب الحسسوالة

الحوالة في عرف الفقهاء في القانون الوضعي هي انتقال الحق من ذمة الى أخرى ، وفي اصطلاح فقهاء الشرع الحنيف نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى مشغولة بمثل ذلك نقلا تبرأ به الذمة الأولى ، وهذا التعريف هو الذي اتفق عليه جمهور العلماء من أصحابنا ، وبه قالت المالكية والحنابلة وأهل الظاهر وقال أصحاب الرأى : هي نقل الدين من ذمة المدين المحيل الى ذمة أخرى وهو المحال عليه ، ويعرق الشيعة الحوالة بأنها عقد شرع لانتقال الحق من ذمة الى أخرى و

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( تجوز الحوالة بالدين لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( مطل الفني ظلم فاذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع )) •

الشرح الحول: الحيلة أو القوة أو السنة ، وحال المغلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحالت القوس اعوجت ، وحال اللون تغير ، والحال الطين ، والتحول المتنقل والاسم الحول ، ومنه قوله تعالى ( لا يبغون عنها حولا ) وذكر الأزهرى عن الزجاج أن الحوال مصدر كالصغر ، وأحال الرجل أتى بالمحال ، وأحال عليه بدينه ، والاسم الحوالة بفتح الحاء ، المحسالة فى قولهم : لا محالة ، أى لا بد ، والملىء : المغنى الواسع الثراء ، ومسن هنا تكون الحوالة نقل حق من ذمة الى ذمة من قولهم : حولت الشىء من موضع الى موضع اذا نقله اليه ، وسيأتى بقية البحث ،

أما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فرواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه باللفظ الذى ساقه المصنف ، ورواه أحسب بلفظ « مطل الغنى ظلم ، ومن أحيل على ملىء قليحتل » وعند أبن ماجه من حديث ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم واذا أحلت

على ملى، فأتبعه » واستناده: حدثنا اسماعيل بن توبة ثنا هشيم عن يونس ابن عبيد عن نافع عن ابن عمسر ، واستماعيل بن توبة قال ابن أبى حاتم : صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح ، وقد أخرجه الترمذي وأحمد أيضاً ،

اها الأحكام والحرالة لا تتم الا بثلاثة أنفس ، محيل ، وهو من يحيل بما عليه ، ومحتال ، وهو من يحتال بما له من الحق ، ومحال عليه وهو من ينتقل حق المحتال اليه ، واختلفوا هل هي بيسع دين بدين ؟ ورخص فيسه فاستثنى عن بيع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ أوجه ، وقيل هي عقسه ارفاق مستقبل ، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعضهم ، ويشترط أيضا تماثل التقدير في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ، ومنهم من خصها بالنقدين ومنعها في الطعام الأنها بيع طعام قبل أن يستوف ،

فسرع فى لغات الفصل وغريبه • الحوالة فى اللغة بمعنى التحول والانتقال من مكان الى مكان وفى الحديث: « من أحال دخل الجنة » يريد من أسلم لأنه تحول من الكفر والحوالة أيضاً تحويل ماء من فهر الى نهسر والحائل المتغير اللون يقال: رماد حائل ونبات حائل ورجل حائل اللون اذا كان أسود متغيراً • والحول الحركة ومنه « لا حول ولا قوة الا بالله » وفى الحديث « اللهم بك أصول وبك أحول » وحالات الدهر وأحواله صروفه ، وأحال الغريم زجاه عنه الى غريم آخر والاسم الحوالة ويقال: أحلت فلانا على فلان بدراهم أحيله احالة واحالا ويقال للذي يحتال عليه بالحق (حيل) •

قوله « مطل الغنى » الجمهور على أنه من اضافة المصدر الى الفاعل ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يسطل صاحب الدين ، بخلاف العاجز ، وقيل : هو من اضافة المصدر الى المفعول ، أى يجب على المستدين أن يوفى صاحب الدين ، ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطله ظلم ، فكيف اذا كان فقيراً ، فانه يكون ظلما بالأولى ، ولا يخفى بثعثه هذا ، كما قال الحافظ ابن حد ،

والمطل في الأصل المد - وقال الأزهري : المدافعة يقال : مطل الحديدة

يمطلها وأنشد الأصمعي لبعض الرججاز : كأن صاباً آل حتى أمطلا ، والمطل في الحق والدين مأخوذ منه وهو تطويل العدة التي يضربها الغريم للطالب بقال : مطله وماطله بحقه .

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى: والمراد هنا تأخير ما استحق أداؤه بغير عدر و قوله « واذا أتبع » بهمزة القطع المضبومة واسكان التاء المثناة الفوقية على البناء للمجهول قال الامام النووى : هذا هو المشهور فى الرواية واللغة وقال القرطبى : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبع فالأكثر على التخفيف و وقيده بعضهم بالتشديد ، والأول أجود ، وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابى : أن أكثر المحدثين يقولونه و يعنى اتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف و والمعنى اذا أحيل نيوت كما وقع فى الرواية الأخرى و

قوله «على ملى » قيل هو بالهمز ، وقيل بغير همز ، ويدل على ذلك قول الكرمانى : الملي كالغنى لفظا ومعنى • وقال الخطابى : انه فى الأصل بالهمز • ومن رواه بتركها فقد سهله • قوله (فاتبعه) قال الحافظ ابن حجر : هذا بتشديد التاء يلا خلاف •

اما الأحكام فان حديث أبى هريرة وحديث ابن عمر يدلان على أنه يجب على من أحيل بحقه على ملىء أن يحتال ، والى هذا ذهب أهل الظاهر وأكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير ، وحمله الجمهور على الاستحباب • قال ابن حجر : ووهم من نقل فيه الاجماع •

وقد اختلف فى المطل من الغنى هل هو كبيرة أم لا ؟ وقد ذهب الجمهور الى أنه موجب للفسق ، واختلفوا هل يفسق بمرة أو يشترط التكرار ؟ وهل يعتبر الطلب من المستحق أم لا ؟ قال فى فتح البارى : وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذى عليه حاضراً عنده ؛ لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا ؟ قولان عندنا (أولهما) عدم الوجوب (والثانى) الوجوب مطلقاً ، وفصل أصحاب قول ثالث بين أن يكون أصل الدين بسبب يعصى به فيجب والا فلاه

قال الشوكاني: والظاهر الأول لأن القـــادر على التكسب ليس بملى، ، والوجوب انما هو عليه فقط ، لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية ،

أفاد الدكتور السنهوري في الوسيط لمحة في التطــور التاريخي لانتقال الالتزام كذلك أفاده الدكتور محمد سيلام مدكور ف رسالته في الفقه الاسلامي ، قد يتصور أحد أنه بالموت ينتقل الالتزام مــن ذمة المورث الى ذمة الورثة لكن بالتأمل يظهر أن ما على المورث من التزامات يبقى بعد موته معلقاً بذمته ، وكان لصاحب الحق أن يستوفى حقه من التركة اذ حق الورثة لا يتعلق بها الا بثلثي الباقي بعد سداد الدين . أن كان هناك وصايا والا فبكل الباقي لأن الله تعالى يقول ( من بعد وصية توصون بها أو دين ) ولذا وجدت في الفقه الاسلامي قاعدة وهي لا تركة الا بعد سداد الدين وهي قاعدة عادلة لكن بالنسبة للدائن اذا مات فان حقه قبل المدين بنتقل الى ورثته ويكون الموت سبباً من أسباب انتقال الحق بلا شك وعلى هذا يمكن للالتزام أن ينقسم اذا نقل الحق الى ورثة الدائن ــ ولقد كان القانون الروماني يجبر انتقال الالتزام من الوارث الى المورث سواء مسن ناحية الدائن أو المدين ، اذ كان يعتبر شخصية الوارث أستمراراً لشخصية المورث وكان القانون الفرنسي والقوانين التي تدور في فلكه على هذا غـــير أنه لما تبين للمشرع عندهم عدم عدالة هـنه القاعدة جنح الى ناحية قاعـدة الفقه الاسلامي •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا على دين يجوز بيعه ، كعوض القرض ، وبدل المتلف ، فاما مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به ؛ لأن الحتال يبيع ماله في ذمة المحيل بما له في ذمة المحال عليه والمحيل يبيع ماله في ذمة المحال عليه بما عليه من الدين ، فلا يجوز الا فيما يجوز بيعه ) .

الأشرح الأحكام: تجوز الحوالة بعوض القرض وبدل المتلف ، لأنه حق ثابت مستقر في الذمة ، فجازت الحوالة به كبيعه ، قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني: وتجوز الحوالة بثمن المبيع لأنه دين مستقر ، وهــل

تجور الحوالة بالثمن فحمدة الخيار؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ (أحدهما) وهو قول القاضى أبى حامد: لا تصبح الحوالة به لأنه ليس بثابت .

( والثاني ) يصح لأنه يؤول الى اللزيوم • ولا تجوز الحوالة بالمبيع لأنه غير مستقر ، لأنه قد يتلف قبل القبض فيبطل البيع فيه •

فسوع لا تجوز الحوالة بدين السلم ولا عليه ، لأن دين السلم غير مستقر لأنه يعرضه للفسخ انقطاع المسلم فيه ، ولا تصح الحوالة يه لأنها لم تصح الا فيما يجوز أخذ العوض عنه ، والسلم لا يجوز أخذ العوض عنه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره » .

وأما المكاتب اذا حصلت عليه ديون لغير سيده من المعاملة ، وله ديون جاز أن يحيل بعض غرمائه على بعض ، وجاز لغرمائه أن يحيلوا عليه بما لهم في ذمته و لأن الحق ثابت في ذمته و أما ما في ذمته من مال الكتابة غلا يجوز لمسيده أن يحيل به عليه ، لأنه غير مستقر ، لأن له أن يعجز نفسه متى شاه ، فلا معنى للحوالة به ، وأن أراد المكاتب أن يحيل سيده بمال الكتابة المذى عليه على غريم للمكاتب قال ابن الصباغ : صحت الحوالة .

(قلت) وقد قال أصحاب أحمد كقولنا فى كل ما ذكرنا وفى المدين على المكاتب وله حكمه حكم الأحرار ، وكذلك ما فى ذمته من مال الكتابة له أن يحيل سيده على غرمائه وتبرأ ذمته من مال الكتابة بهذه الحوالة ، ويكون ذلك بمنزلة القبض ، ولا يصح لسيده أن يحيل مال الكتابة الى غرمائه لأنه ستطيع أن يعجز نفسه .

واشترط المحاملي صاحب المجموع أن يكون النجم قد حل لأنه بمنزلة أن يقضيه ذلك من يده، وان كان لسيده عليه مال من جهة المعاملة فهل يجوز للسيد أن يحيل غريما له عليه ؟ فيه وجهان حكاهما الطبسري (أحدهما) يصح • ولم يذكر ابن الصباغ غيره ، لأنه دين لازم (والثاني) لا يصبح

الوسيط اللدكتور السنهوذي جرام ص ٢١٦ (١ ١٢٤).

لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى دُمته لنفسه من دين المعاملة وغيرها ، لأن السيد لا يثبت له مال على العبد قال الصيمرى : وان أحاله رجل على عبده فان كان مأذونا له فى التجارة \_ جاز ، وان كان غير مأذون ففيه وجهان ، الأصح لا تصح الحوالة .

فسيرع اذا أحالت المرأة على زوجها بصداقها قبل الدخول لم يصح لأنه دين غير مستقر ، وان أحالها الزوج به صحح ، لأنه له تسليمه اليها وحوالته به تقوم مقام تسليمه ، وان أحالت به بعد الدخول صح لأنه مستقر ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) واختلف اصحابنا في جنس المال الذي تجوز به الحوالة ، فمنهم من قال : لا تجوز الا بماله مثل ، كالاتمان والحبوب وما اشبهها ، لان القصيد بالحوالة اتصال الفريم الى حقه على الوفاء من غير زيادة ولا نقصان ، ولا يمكنه ذلك الا فيما له مثل ، فوجب أن لا يجوز فيما سواه ، ومنهم من قال : تجوز في كل ما يثبت في الذمة بمقد السلم كالثياب والحيوان ، لانه مال ثابت في الذمة يجوز بيمه قبل القبض ، فجازت الحوالة به كلوات الأمثال .

( فصلاً ) ولا تجوز الا بمال معلوم ، لانا بينا انه بيع فلا تجوز في مجهول واختلف اصحابنا في ابل الدية ، فمنهم من قال : لا تجوز وهو الصحيح لانه مجهول الصفة فلم تجز الحوالة به كفيره ، ومنهم من قال : تجوز لانه مصلوم العدد والسن فجازت الحوالة به ) .

الشرح الأحكام: تجوز الحوالة بالدراهم والدنانير وبما له مثل كالطعام والأدهان، وما استحدث في عصرنا هذا من صناعات بخارية وكهربية كالسيارة والثلاجة والفسالة والمرئاة (التلفزيون) والمذياع بشرط أن تكون جديدة محددة الصفات حتى تتحقق المثلية، فاذا كانت مستعملة وأمكن تحديد الأرش من حيث زمن الاستعمال وقدر الأرش وضبطه ووجد المثيل بشهادة الخبير الأمين من غير زيادة أو نقصان جازت الحوالة، لأن القصد بالحوالة ايفاء الغريم حقه من غير زيادة ولا نقصان، وذلك يحصل بما ذكرناه

وهل تصح الحوالة بما لا مثل له مما يضبط بالصفة كالثياب والحيوان والعروض التي يصح السلم عليها ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) يصح ، لأنه مال ثابت فى الذمة مستقر فصحت الحوالة به ، كالدراهم والدنانير •

(والثانى) لا يصح ، لأن المثل فيه لا يتجصر ، ولهذا لا يضمن بمثله فى الإتلاف ، فاذا قلنا بهذا لم تجز الحوالة بابل الدية ، واذا قلنا بالأول فهل تصنح الحوالة بابل الدية ؟ فيه وجهان مخرجان من القولين للشافعى رضى الله عنه : اذا جنت امرأة على رجل موضحة فتزوجها على خمس من الابل فى ذمتها له آرش جنايتها عليه ، وكذلك قال فى الصلح : اذا كان له فى ذمته أرش جناية خمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح جناية خمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح الأنه دين مستقر فى الذمة معلوم العدد والسن ، (والثانى) لا يصبح وهو الصحيح ، الأنها مجهولة الصفة ، لا يتعين على من وجبت عليه أن يسلمها يخصوصها ،

وقال أصحاب أحمد : لا تصبح الحوالة فيما لا يصبح السلم فيه ، لأنه لا يثبت فى الذمة ، ومن شرط الحوالة تساوى الدينين ، فأما ما يثبت فى الذمة سلما غير المثليات كالمذروع والمعدود ، ففى صحة الحوالة به وجهان (أحدهما) لا يصح لأن المثل فيه لا يتحرر ، ولهذا لا يضمنه بمثله فى حالة الاتلاف ، (الثانى) يصبح ، ذكره القاضى أبو بكر من الحنابلة ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا أن يكون الحقان متساويين في الصفة والحسلول والتاجيل ، فأن اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة ، لأن الحوالة أدفاق كالقرض ، فلو جوزنا مع الاختلاف صار المطلوب منه طلب الفضل ، فتخرج عن موضوعها ، فأن كان لرجل على رجلين الف على كل واحد منهما خمسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه خمسمائة ، فأحال عليهما رجلا له عليسه الف ، على أن يطالب من شاء منهما بالف ففيه وجهان (احدهما) تصح ، وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفرايني رحمه الله ، لأنه لا يأخذ الا قدر حقه ، والثاني ) لا تصح ، وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه الله لأنه يستفيد بالحوالة زيادة في المطالبة ، وذلك لا يجوز ، ولأن الحوالة بيع فاذا خيرناه بين الرجلين صار كما لو قال : بمتك احد هذين العبدين ) .

الشرح ولا تصح البحوالة الا أن كان الحقان من جنس وأجد، فان كان عليه لرجل دنانير فأحاله جا على رجل له عليه دراهم ، أو حال من له عليه حنطة على من له شعير أو ذرة أو حال من له عليه ريالات سعودية على من عنده جنيهات مصرية أو غيرها من صنوف النقد لم تصح الحوالة ، لأن موضوع الحوالة أنها لا تفتقر الى رضى المحسال عليه ، فلو صـححناها بغير جنس الحق لاشترط فيها رضاه ، لأنه لا يجبر على تسليم غير الجنس الذي عليه ، ولأن الحوالة تجرى مجرى المقاصة ، لأن المحيل سقط ما فى دمته بما له في ذمة المحال عليه ، ثم المقاصة لا تصح من جنس بجنس آخر ، وكذلك الحوالة ، ولا تصح الحوالة الا ان كان الحقان من نوع واحد لما ذكرناه في البجنس ، فان كان له على رجل ألف صحاح فأحاله بها على من له عليه ألف مكسرة ، أو كان بالعكس من ذلك لم تصح الحوالة ، لأن الحوالة في الحقيقة بيع دين بدين ، وبيع الدراهم بالدراهم صرف من شرطه القبض في المجلس الآ ان جوزنا تأخير القبض في الحوالة ، لأنه عقد ارفاق معروف ، فاذا دخل فيه الفضل صار بيعاً وتجارة ، وبيسع الدين بالدين لا يجموز + ألا ترى أن القرض في الحقيقة صرف ، لأنب يعطى درهما بدرهم ، ولكن جبوز تأخير القبض فيه لأنه ارفاق • ولو قال أقرضتك هذه الدراهم المكسرة لتردها على صحاحاً لم يصح . وكذلك هذا مثله . واذا قال : أقرضتك هذه الجنيهات لتردها على دولارات لم يصح القرض ٠

فسوع وان كان لرجل على رجلين ألف درهم كل واحسد خمسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فأحاله أحدهما على آخر بألف برئت ذمتهما مما له عليهما وان أحال عليهما رجلا له عليه ألف ليأخذ من كل واحد منهما خمسمائه صح ، وان أحاله عليها على أن يطالب من شاء منهما بالألف فهل تصح الحوالة ؟ فيه وجهان حكاهما أبو العباس بن سريج (أحدهما) تصح الحوالة ، وهو اختيار الشيخ أبى حامد الاسفراييني، لأن المحتال لا يأخذ الا قدر حقه ، لأن الزيادة انما تكون في القسدر أو الصفة ، ألا ترى أنه يجوز أن يحيل على من هو أملا منه ( والثاني ) لا تصح الحوالة ، وهو اختيار الفيد بهذه الحوالة زيادة في الحوالة ، وهو اختيار القاضي أبى الطيب لأنه يستفيد بهذه الحوالة زيادة في

المطالبة ، لأنه كان يطالب واحداً فصار يطالب اثنين ، ولأن الحوالة بيع فاذا كان الحق على اثنين كان المقبوض منهما مجهولا فلم يصح والله تعالى أعلم •

### قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز الحوالة الاعلى من له عليه دين > لانا بينا أن الحوالة بيع ما في الذمة بما في الذمة ، فاذا أحال من لا دين له عليه كان بيع مصدوم فلم تصح - ومن أصحابنا من قال تصح اذا رضى المحال عليه > لأنه تحمل دين يصح اذا كان عليه مثله فصح > وان لم يكن عليه مثله كالضمان فعلى هسلا يطالب الحيل بتخليصه > كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه > فان قضاه بغير اذنه لم يرجع على المحيل > وان قضاه بغير اذنه لم يرجع ) -

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل على رجل حق فأحاله على من لا حق عليه ، فأن لم يقبل المحال عليه العوالة لم تصبح الحوالة ولم يبرآ المحيل لأنه لا يستحق شيئاً على المحال عليه ، وأن قبل المحال عليه العوالة فهل تصبح العوالة أفيه وجهان (أحدهما) لا تصبح ، وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو ظاهر كلام المزنى لأن العوالة مماوضة ، فاذا كان لا يملك شيئاً فى ذمة المحال عليه لم يصبح ، كما لو اشترى شاة حية بشاة ميتة ، ولأنه لو أحال على من له عليه دين غير لازم أو غير مستقر أو مخالف لصفة دينه لم يصبح ، فلأن لا تصبح العوالة على من لا دين له عليه أولى (الثانى) تصبح العوالة ، فلأن لا تصبح العوالة صار كأنه وهو قول أبى حنيفة وأصحابه ، لأن المحال عليه أذا قبل العوالة صار كأنه قال لصاحب الحق : أسقط عنه حقك وآبرئه وعلى عوضه ، ولو قال ذلك للزمه قال استدعى اثلاف ملك بعوض فكذلك هذا مثله فاذا قلنا بهذا فللمحال عليه أن يطالب المحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه ،

وان قبض المحتال الحق من المحال عليه باذن المحيل ، ثم وهبه المحتسال للمحال عليه فهل يرجع المحال عليه على المحيل بشيء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه بشيء ، لأنه لم يغرم شيئا ، لأن ما دفع اليه رجع اليه (الشاني) يرجع عليه وهو المذهب ، لا أنه قد غرم ، وانما يرجع عليه بسبب آخر ، وان كان عليه حق مؤجل فأحال به على رجل لا شيء له عليه ، وقبل المحسال عليه الحوالة \_ وقلنا : تصح \_ فان قضاه المحال عليه الحق في محله باذن المحيل

رجع عليه ، وان قضاه قبل حلول الحق لم يرجع على المحيل قبل محل الدين ، لأنه متطوع بالتقديم .

فان اختلف المحيل والمحال عليه فقال المحال عليه : أحلت على ولا حق لك على ، فأنا أستحق الرجوع عليك لأنى قضيت باذنك ، وقال المحيل : بل أحلت بحق لمى عليك ، فالقول قول المحال عليه مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته من الدين ، والله أعلم .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال ، لانه نقل حق من ذمسة الى غيرها فلم يجز من غير رضا صاحب الحق ، كما لو اراد أن يعطيه بالدين عينا ، وهل تصح من غير رضا المحال عليه ؟ ينظر فيه فأن كأن على من لا حق له عليه وقلنا : أنه تصح الحوالة على من لا حق له عليه لم تجز الا برضاه ، وأن كأن على من له عليه حق ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبى سسعيد الاصطخرى واختيار المزنى أنه لا تجوز الا برضاه لانه أحد من تتم به الحوالة قاعتبر رضاه في الحوالة كالمحتال (والثاني) وهو المذهب أنه تجسوز ، لانه تغويض قبض فلا يعتبر فيه رضى من عليه ، كالتوكيل في قبضسه ، ويخالف المحتال فأن الحق عليه فلا يعتبر رضاه كالبائع ، وههنا الحق عليه فلا يعتبر رضاه كالعبد في البيع ) .

الشيح الأحكام: اعتبار رضى المحتال ، هو مذهبنا ومذهب مالك رضى الله عنه وقال أصحاب أبى حنيفة: اذا لزم المحال عليه بالحق بغير التزام منه كان مكرها فاذا قبلها مع الاكراه فسلمت الحسوالة ألا ترى أنه سيصبح المدين والملتزم؟ وقد اشترط كذلك الامام جعفر بن محمد أنه لابد من تحقيق رضاء المحال عليه في مجلس عقد الحوالة وقد يكون المحال عليه غير مدين ففي جوازه بغير رضاه نظر ، أما المدين للمحيل ففي جوازه وجهان ، وسيأتي ، أما ما ابتدأ المصنف به فصله من أنه لا تصح الحوالة من غير رضا المحتال فصلحيح ، لأن بعض ذوى المروعات تأبي عليهم همهمم أن يتحمل غيرهم دينهم ، وقال أحمد وأصحابه وداود وأهل المظاهر : لا يعتبر الرضا ، قال الخرقى : ومن أحيل بحقه على ملىء فواجب عليه أن يحتال ،

وقال ابن قدامة قال أحمد فى تفسير الملىء «كأن الملىء عنده أن يكون مليئاً بماله » وقوله : وبدنه ونحو هدا فاذا أحيل على من هــــذه صــفته لزم المحتال والمحال عليه القبـــول ولم يعتـــبر رضاهما وقال : أبو حنيفة : يعتبر رضاهما لأنها معاوضة فيقتضى الرضى من المتعاقدين .

(قلت) ودليل أحمد وداود وأهل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: «أذا أحيل على ملىء فليحتل » وهذا أمر ، والأمر يقتضى الوجوب ،

أما دليلنا فان الحق قد تعلق بذمة المحيل فلا يملك نقله الى غير ذمته بغير رضى من له الحق ، كما لو تعلق بعين فليس له أن ينقله الى عين أخرى بغير رضى من له الحق ، وأما الحديث فمحمول على الاستحباب وأما المحيل فان البغداديين من أصحابنا قالوا يعتبر رضاه لأن الحق عليه فلا يتعين عليه جهة قضائه ، كما لو كان له دراهم فى كيسه فليس لصاحب الحق أن يطالب باجباره على أن يقضيه حقه من كيس معين .

وأما الخراسانيون فقالوا: هل يعتبر رضى المحيال ؟ فيه وجهان و وصورتها أن يقول المحتال عليه لرجل أحلتك على نفسى بالحق الذى لك على فلان ، فاذا قال: قبلت فهل يصح ؟ على الوجهين بناء على الوجهين فيما لو قال:ضمنت عنه بشرط أن تبرئه وعندى أن هذين الوجهين انما بتصوران في المحال عليه اذا لم يكن على المحيل عليه حق للمحيل وقلنا: تصح الحوالة على من لا حق له عليه برضاه الذا كان عليه حق للمحيل فهل يعتبر في صحة الحوالة ؟ فيه وجهان

( أحدهما ) وهو قول ابن القاص وأبى سعيد الاصطخرى أن الحوالة لا تصح الا برضاه وهو قول الزهرى ، لأنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه كالمحيل والمحتال .

( والثانى ) وهو المذهب أن الحوالة تصح من غير رضاه لأن المحيل أقام المحتال مقامه فى القبض فلم يعتبر رضى من عليه الحق ، كما لو وكل من له الحق وكيلا فى القبض فانه لا يعتبر رضى من عليه الحق .

وقال أبو حنيفة وأصحابه: ان الحوالة تصرف على المحال عليه بنقـــل الحق الى ذمته فلا يتم الا بقبوله ورضاه ، بخلاف التوكيل بقبض الدين لأنه ليس تصرفا عليه بنقل الواجب اليه ابتداء ، بل هو تصرف بأداء الواجب فلا يشترط قبوله ورضاه ، ولأن الناس فى اقتضاء الديون والمطالبة بهـا على التفاوت بعضهم أسهل مطالبة واقتضاء ، وبعضهم أصعب ، فلا بد من قبـوله ليكون لزوم ضرر الصعوبة مضافا الى التزامه ، هـكذا أفاده الكاسانى فى البدائع ومنه نقلته والله الموفق والمعين ،

### قال الصنف رحه الله تعالى

( فصل ) اذا احال بالدين انتقل الحق الى المحال عليه وبرئت ذمة المحيل، لأن الحوالة اما ان تكون تحويل حق او بيع حق ، وايهما كان وجب أن تبرأ به ذمة المحيل .

( فصل ) ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لانه لم يبن على المفابنة فلا يثبت فيه خيار الشرط ، وفي خيار المجلس وجهان ( احدهما ) يثبت لانه بيع فيثبت فيه خيار المجلس كالصلح ( والثاني ) لا يثبت ، لانه يجرى مجرى الابراء ولهذا لا يجوز بلفظ البيع ، فلم يثبت فيه خيار المجلس ) .

الشرح الأحكام و قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : اختلف أصحابنا في الحوالة هل هي بيع أو رفق الأعلى وجهين ، فمنهم من قال : انها رفق لقوله صلى الله عليه وسلم « فاذا أحيل أحدكم على ملىء فليحتسل » فندب الى الحوالة و والبيع مباح لا مندوب اليه ، وانما المندوب اليه الرفق لقوله صلى الله عليه وسلم في القرض : « قرض درهم خير من صدقة » ولأن الحوالة لو كانت بيعاً لدخل فيها الفضل ، ولما صحت بالدين ، ومنهم من قال: ان الحوالة بيع ، لأن البيع ضربان : ضرب بلفظ البيع فيدخله الربح والفضل والمغابنة ، وضرب منه بغير لفظ البيع القصد منه الرفق فلا يدخله الفضل والمغابنة ولا يقتضى التمليك كالبيع ، لأن المحيل يملك المحتال ماله في ذمة المحال عليه الا أنهما اختلفا في الاسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما والمحال عليه الا أنهما اختلفا في الاسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما و

فاذا قلنا : انها رفق لم يدخلها خيار المجلس كالقرض • واذا قلنا : انهـــا بيع دخلها خيار المجلس في الصرف وآما خيار الثلاث فلا يدخلها بالاجماع • وعندى أن الوجهين فى الحوالة على من لا حوالة عليه برضى المجال مأخوذان من هذا (فاذا قلنا) ان الحوالة رفق صحت (وان قلنا) انها بيع لم تصبح وقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه الى القول بأن الحوالة فيها معنى المعاوضة وعلى هذا لا تصبح بغير رضى المحيل لأن الحوالة ابراء فيها معنى التمليك فلا تصبح بغير رضاه أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان احاله على ملىء فافلس او چحد الحق وحلف عليه لم يرجع الى المحيل ، لانه انتقل حقه الى مال يملك بيعه فسقط حقه من الرجوع ، كما لو اخذ بالدين سلعة ثم تلفت بعد القبض ، وان احاله على رجل بشرط انه ملىء فبان أنه معسر فقد ذكر المرنى أنه لا خيار له ، وانكر أبو العباس هسندا وقال . له الخيار ، لانه غره بالشرط فثبت له الخيار ، كما لو باعه عبداً بشرط أنه كاتب ثم بان أنه ليس بكاتب ، وقال عامة اصحابنا : لا خيار له لأن الاعسار نقص فلو ثبت به الخيار لثبت من غير شرط كالعيب في المبيع ويخالف الكتابة فان عدم الكتابة ليس بنقص ، وانها هو عدم فضيلة فاختلف الامر فيه بين ان شرط وبين الا يشرط ) .

الشرح الأحكام • اذا أحال بالحق انتقل الحق من ذمة المحيال الى ذمة المحال عليه ، وبرئت ذمة المحيل ، وهو قول العلماء كلفة • وقال زفر : لا ينتقل الحق من ذمة المحيل ، وانما يمكون له مطالبة أيهما شاء كالضمان وقال : الحوالة لا توجب براءة المحيل والحق فى ذمته بعد الحوالة على ما كان عليه قبلها كالكفالة سواء • قال الكاسانى : وجه قوله أن الحوالة شرعت وثيقة للدين كالكفالة وليس من الوثيقة براءة الأول فى مطالبة الثانى مع بقاء المدين على حاله فى ذمة الأول من غير تغيير كما فى الكفالة سواء •

ولنا أن الحوالة مشتقة من التحويل وهو النقل فكان معنى الانتقال لازما فيها • والشيء أذا انتقل الى موضع لا يبقى فى المحل الأول ضرورة ، ومعنى الوثيقة يحصل بسهولة الوصول من حيث الملاءة والانصاف واختلف متأخرو الحنفية فى كيفية النقل مع اتفاقهم على ثبوت اصله موجباً للحسوالة ، قال بعضهم : انها نقل المطالبة والدين جميعاً ، وقال بعضهم انها نقل المطالبة والدين جميعاً ، وقال بعضهم انها نقل المطالبة في ذمة المحيل •

قلت: ان الحوالة مشتقة من تحويل الحق، والضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة فيجب أن يعطى كل لفظ ما يقتضيه • اذا ثبت أن الحق انتقل من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ، فإن الحق لا يعود الى ذمة المحيل بافلاس المحال عليه ، ولا بموته ولا بجحوده ويمينه ، وبه قال مالك والليث وأحمد رضى الله عنهم ، وروى ذلك عن على كرم الله وجهه •

وقال أبو حنيفة : يرجع اليه فى حالين اذا مات المحال عليه مفلساً ، واذا جحد الحق وحلف وقال أبو يوسف ومحمد : يرجع اليه فى هذين الحالين ، . وفى حالة ثالثة اذا أفلس المحال عليه وحجر عليه وقال الحكم : يرجع عليه فى حالة واحدة اذا مات المحال عليه مفلساً وأيس من الوصول الى حقه لقوله صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم ، واذا أتبع على ملىء فليتبع » •

وقد حمل الامام ابن حزم حملة قاسية على هذا الرأى بقوله: قال أبو محمد : هذا قول فاسد ( وهو يعني قول أبي حنيفة مع قــول أبي يوسف ومحمد ) لمخالفته أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنهم مجمعون معنا على أن الحوالة اذا صح أمرها فقد سقط الحق عن المحيل ، واذ قد أقــروا بسقوطه فمن الباطل رجوعه ، ومن الباطل رجوع حق سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا اجماع يوجب رجوعه ، فان قالوا : قد روّى عن عثمان أنه قال في الحوالات ( ليس عن مسلم تو ) (١) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن على بن أبي طالب أنه قال في الذي أحيل لا يرجع على صاحبه الا أن يفلس أو يموت وهو قول شريح والحسن والنخعى والشعبي كُلهم يقول : أنَّ لم ينصفه رجع على المحيل له وعن الحكم : لا يرجع على المحيل الا أن يموت المحال عليه قبل أن ينتصف فانه يرجع الى المحيل ، قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وقد رويناه منا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن على بن عبيد الله عن سعيد ابن السيب « أنه كان لأبيه المسيب دين على انسان الف درهم ولرجل آخر على على بن أبي طالب ألف درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على وأحلني أنت على فلان ففعل فاتتصف المسيب من على وتلف مال الذي

 <sup>(</sup>٩) التوراألهالاله -

أحاله المسيب عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي ظالب فقال له على: أبعده الله » فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرنا عن على وهذه موافقة لقولنا و واذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعض باتفاقكم معنا في ذلك ولسنا نرى احالة من لا حق للمحال عنده لأنه أكل مال بالباطل ، وانما يجوز عندنا مثل فعل على والمسيب رضى الله عنهما على الباطل ، وانما يجوز عندنا مثل فعل على والمسيب رضى الله عنهما على ولزم وتحول الحق الذي على كل واحد منهما على الآخر ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجبر المحال على قبول الحوالة ، واحتجوا في ذلك بأن قالوا: لو وجب اجباره لوجب أيضاً اذا أحاله المحال عليه على آخر أن يجبر على اتباعه وهكذا أبداً ، قال أبو محمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما فيه، أبو محمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما فيه، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غني ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غني ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غني ، أو حوالة على غير ملى ،

وقال أصحاب أحمد رضى الله عنه : لأنه شرط ما فيه المصلحة للعقد في عقد معاوضة • فيثبت الفسخ بفواته ويرجع على المحيل ، كما لو شرط صفة في المبيع وقد يثبت بالشرط مالا يثبت باطلاق العقد ، بدليل اشتراط صفة في المبيع ، وقال الشافعي رضى الله عنه : فلما ندب المحتال الى اتباع المحال عليه بشرط أن يكون المحال عليه مليئا علم أن الحق يتحول عن المحيل الى ذمة المحال عليه تحولا يمنع المحتال من الرجوع الى المحيل ، اذ لو كان له الرجوع اليه لم يكن لعقد هذا الشرط ضرورة ، وقال الربيع بن سليمان : أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا \_ والله أعلم \_ ما قال مالك أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا \_ والله أعلم \_ ما قال مالك عليه أو مات لم يرجع المحال على الرجل بحق له ، ثم أفلس المحال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبداً ، فان قال قائل : ما الحجة فيه ؟ عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الفني ظلم ، واذا أتبع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الفني ظلم ، واذا أتبع أحدكم على ملىء فليتع » فان قال قائل : وما في هذا مما يدل على تقوية قولك ؟ قيل : أرايت لو كان المحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن أحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على

من أحيل أ أرأيت لو أحيل على مفلس وكان حقه نائباً عن المحيل هل كان يزداد بذلك الاخيرا ان أيسر المفلس ، والا فحقه حيث كان أ ولا يجوز الا أن يكون في هذا • ثم قال : أما قولنا : اذا برئت من حقك وضمنه غيرى فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة ، واما ألا تكون الحوالة جائزة ، فكيف يجوز أن أكون بريئاً من دينك اذا أحلتك لو حلفت وحلفت ما لك على حق بررنا ، فان أفلس عدت على بشىء بعد أن برئت منه بأمر قد رضيت به جائزاً بين المسلمين •

واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال فى الحوالة والكفالة : يرجم صاحبه لا توى على مسلم ، وهو فى أصل قوله يبطل من وجهين ، ولو كان نابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شك فيه عثمان ، ولو ثبت ذلك عمن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه •

واذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل ، من قبل آن الحوالة تحول حق من موضعه الى غيره ، وما تحول لم يعد، والحوالة مخالفة للحمالة ، ما تحول عنه لم يعد الا بتجديد عودته عليه ، ونأخذ المحتال عليه دون المحيل بكل حال ١٠ هـ •

قال أصحابنا: ولأن عموم الخبر يدل على أنه يتبع أبداً ، وان مات مفلساً أو جحد فحلف ، فروى أن جد سعيد بن المسيب كان له على على بن أبى طالب رضى الله عنه حق فسأله أن يحيل به على رجل فأحاله به عليسه فمات المحال عليه فعاد جد سعيد يسأل علياً رضى الله عنه حقه فقال له على: « اخترت علينا غيرنا أبعدك الله » وقد سبق نقلها فى كلام ابن حزم فثبت أنه اجماع لأنه لم ينكر على على رضى الله عنه أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، ولأنه لا يخلو اما أن يكون بالحوالة سقط حقه من ذمة المحيسل ، أو لم يسقط ، فان لم يسقط حقه عنه كان له الرجوع عليه ، سواء مات المحال عليه أو لم يمت ، وسواء أفلس أو لم يفلس وان كان قد سقط حقه عنه فكيف يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل، يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل، كما لو قبض عن حقه عوضاً فتلف فى يده ،

فسوع إذا كان عليه دين لرجل فأحاله على من له عليه دين به ثم ان المحيل قضى المحتال صح القضاء ، ولا يرجع المحيل على المحال عليه بشيء، اذا قضى بغير اذته • وقال أبو حنيفة رضى الله عنه وأصحابه : يكون له الرجوع عليه •

دليلنا أن الحوالة قد صحت ، وانما يتبرع بالقضاء ، فلم يرجع عليه بشىء ، ولأنه لا يملك ابطال الحوالة فكان بدفعه متبرعا ، كما لو قضى عنه أجنبى .

في فان أحاله على رجل ولم يشترط أنه ملى، أو معسر فيان أنه معسر لم يرجع المحتال على المحيل سواء علم باعساره أو لم يعلم ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : اذا لم يعلم باعساره كان له الرجوع على المحيل،

دليلنا أن الاعسار لو حدث بعد الحوالة وقبل القبض لم يثبت للمحتال الخيار فكذلك اذا ثبت أنه معسر حال العقد، وأما اذا أحاله على رجل بشرط أنه ملىء قال الشيخ أبو حامد: فإن قال أحلتك على فلان الموسر أو على فلان وهو موسر فقبل الحوالة، ثم بان أنه معسر فقد روى المزنى عن الشافعى أنه لا يرجع على المحيل أبداً، سواء كان المحال عليه غنيا أو فقيراً أفلس أو مات معدما، غره أو لم يغره م

واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس بن صريح : له أن يرجع على المحيل كما لو باغه سلمة بشرط أنها سليمة من العيب فبانت بخلافها ، قال : وما نقله المزنى فلا أعرفه للشافعي رحمه الله في شيء من كتب ، وقال آكثر أصحابنا : ليس له أن يرجع عليه كما نقله المزنى ، لأن الاعسار لو كان غنيا في المحوالة لشبت له به الخيار من غير شرط كالعيب في المبيع لأن التفريط في البيع من جهة البائع حيث لم يبين العيب في سلعته ، فاذا لم يبين ثبت للمشترى الخيار ، والتفريط ههنا من جهة المحتال حيث لم يختبر حال المحال عليه ، ولأن السلعة حق للمشترى فاذا وجدها ناقصة كان له الرجوع الى الثمن ، وليس كذلك ذمة المحال عليه لأنها ليسنت بنفس حق المحتال وانما على معطى لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصائ في حقه ، وانما يتأخر لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصائ في حقه ، وانما يتأخر

حقه ، ألا ترى أنه قد يتوصل الى حقه من هذه الذمة الخربة . بأن يوسر أو يستدين فيقضيه حقه بخلاف المبيع اذا وجده معيباً ، والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان اشترى رجل من رجل شيئا بالف ، واحال الشترى البائع على رجل بالألف ، ثم وجد بالمبيع عيا فرده فقد اختلف اصحابنا فيه ، فقال أبو على الطبرى : لا تبطل الحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع الشترى على البائع بالثمن لانه تصرف في احد عوضى البيع فلا يبطل بالرد بالمبيب كما لو اشترى عبدا بثوب وقيضه وباعه ، ثم وجد البائع بالثوب عيبا فرده ،

وقال أبو اسحاق: تبطل الحوالة ، وهو الذي ذكره المرنى في المختصر ، فلا يجوز للبائع مطالبة المحال عليه ، لأن الحوالة وقعت بالثمن ، فلاا فسيخ البيع خرج المحال به عن أن يكون ثمنا فاذا خرج عن أن يكون ثمنا ولم يتعلق به حق غيرهما وجب أن تبطل الحوالة ويخالف هذا اذا اشترى عبداً وقبضه وباعه لأن العبد تعلق به حق غير المتبايعين وهو الشترى الثانى ، فلم يمكن ابطاله ، والحوالة لم يتعلق بها حق غيرهما ، فوجب ابطالها ، وأن أحال الزوج نوجته بالمهر على رجل ، ثم ارتدت المرأة قبل الدخول ففي الحوالة وجهان بناء على المسئلة قبلها ، وأن أحال البائع رجلا على المشترى بالالف ، ثم رد للشترى البيع بالعيب لم تبطل الحوالة وجها واحداً ، لانه تعلق بالحوالة حق غير المتعاقدين ، وهو الأجنبي المحتال ، فلم يجز ابطالها ) .

الأحرى البائع بالألف على رجل عليه للمشترى الف ، ثم وجد المشترى الله المشترى البائع بالألف على رجل عليه للمشترى الله ، ثم وجد المشترى بالسيارة عيبا فردها ، فان ردها بعد قبض البائع مال الحوالة انفسخ البيع ولم تبطل الحوالة بلا خلاف على المذهب ، بل تثبت فى دمة المحال عليه ويرجع المشترى على البائع بالثمن ، وان رده قبل قبض البائع مال الحوالة فقد ذكر المؤنى فى المختصر أن الحوالة باطلة ، وقال فى الجامع الكبير : الحوالة ثابتة ، واختلف أصحابنا فيها على أربع طرق ، فقال أبو العباس بن سريج وأبو على ابن أبى هريرة : تبطل الحوالة كما ذكر فى المختصر ، لأن الحسوالة وقعت بالشين فاذا رد المبيع بالعيب انقسخ البيع فسقط الثمن فبطلت الحوالة ، وقال أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة بو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة بو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة بما فكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة بما فكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة بما فكر فى المحامد بما فكر في المحامد بما في المحامد بما فكر في المحامد بما فكر في المحامد ب

كالقبض فلم تبطل برد المبيع ، كما لو قبض المحتال مال الحوالة ثم وجسد المشترى بالمبيع عيباً فرده ولأن المبتاع دفع الى البائع بدل ماله فى ذمته وعاوضه بما فى ذمة المحال عليه ، فاذا انفسخ العقد الأول لم ينفسخ الثانى ، كما لو أعطاه بالثمن ثوباً وسلمه اليه ثم وجد بالمبيع عيباً فرده فإن العقد لا ينفسخ فى الثوب .

ومنهم من قال : هي على حالين ، فحيث قال : الحوالة باطلة أراد اذا رد المبيع قبل أن يقبض البائع مال الحوالة ، وحيث قال : الحوالة لا تبطل أراد اذا رد المبيع بعد قبض البائع مال الحوالة ، ومنهم من قال : هي على حالين أخرين ، فحيث قال تبطل الحوالة أراد اذا ادعى المسسترى وجود العيب فصدقه البائع ، لأن الحوالة تبت بهما جميعاً فانحلت بهما ، وحيث قال: لاتبطل أراد دعوى المشترى أن الغيب كان موجوداً حال العقد ، وقال البائع: بل حدث في يدك وكان مما يمكن حدوثه فلم يحلف البائع وحلف المشترى ، فأن الحوالة لا تنفسخ ، لأن الحوالة تبت بهما فلم ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد بغير بعدة الخيار ،

فأما اذا كان الرد فى مدة الخيار فان البيع ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد بغير مدة الخيار ، فأما اذا كان الرد فىمدة الخيار فان البيع ينفسسخ والحوالة تبطل وجها واحدا ، سواء كان قبل القبض أو بعده ، لأن البيع لا يلزم قبل انقضاء الخيار ، واذا لم يلزم لم تلزم الحوالة لأنها متعلقة بالثمن، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، وهذا بدل من قوله : ان الحوالة بالثمن فى مدة الخيار تصح ، وقد مضى فيها وجهان ،

فرع وان أحال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قبل الدخول، أو وجد أحدهما بالآخر عيباً ففسخ النكاح، فاذا كان ذلك بعد أن قبضت المرأة مال الحوالة لم تبطل الحوالة، وأن كان ذلك قبل القبض فعلى الخلاف المذكور في البيوع.

فسرع وان أحال البائع رجلا بالثمن على المشترى ثم وجد المشترى بالمبيع عيباً فرده لم تنفسخ الجوالة وجهاً واحداً ، لأنه تعلق بالحوالة

حق غير المتعاقدين وهو الأجنبي فلم يبطل حقه بغير رضاه ، وهكذا لو أحالت الزوجة بمهرها على الزوج رجلا ثم ارتدت قبل الدخول لم تبطل الحوالة ، لأنه تعلق بالحوالة حق أجنبي وهو المحتال فلا يبطل من غير رضاه ، والله تعالى أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان أحال البائع على الشترى رجلا بالف ثم اتفقا على أن العبد كان حرآ فان كلبهما المحتال لم تبطل الحوالة ، كما لو اشترى عبدآ وباعه ثم اتفق البائع والمشترى أنه كان حرآ فان أقاما على ذلك بيئة لم تسمع لانهما كلبا البيئة بدخولهما في البيع ، وان صدقهما المحتال بطلت الحوالة لائه ثبتت الحرية وسقط الثمن فبطلت الحوالة ) .

الأحكام: لو اشترى رجل عبداً بألف ثم آحال البائع رجلا له ألف على المشترى ثم صادف البائع والمشترى أن العبد كان حسرا وقت البيع فان صدقهما المحتال على حرية العبد وقت البيع وأن الحسوالة وقعت بالثمن حكم ببطلان الحوالة وكان للمحتال أن يطالب البائع بما له عليه لأن الحوالة وقعت بالثمن وقد صدقهما أنه لا ثمن للبائع على المشترى • وان كذبهما المحتال ولم يكن هناك بينة فالقول قول المحتال مع يمينه لأن الحوالة تمت بالمحيل والمحتال فلا يتحلل الا بهما • كما أن البيع لما تم بالبائع والمشترى لا ينفسخ البيع الا بهما • ولأنه قد تعلق بالثمن حق غير المتعاقدين فلا يبطل حقه بقول المتبايعين كما لو اشترى عبداً فقبضه وباعه من آخر ثم اتفق المتبايعان الأولان أن العبد كان حراً فانهما لا يحيلان على المبتاع الثاني • فاذا حلف المحتال قبض المال من المسترى وهل يرجع المسترى على البائع فاذا حلف المحتال قبض المال من المسترى وهل يرجع المسترى على البائع بذلك ؟ فيه وجهان •

قال صاحب الفروع: يرجع عليه • لأن المشترى قضى عن البائع دينه باذنه فرجع عليه • وقال الطبرى فى العدة: لا يرجع عليه لأن المسسترى يقر أن المحتال ظلمه بأخذ ذلك منه فلا يرجع به على غير من ظلمه وان أقام البائع والمشترى بينة فهل تسمع ؟ فيه وجهان •

قال الشيخ أبو استحاق: لا تسمع ، لأنهما كذبا البينة بدخولهما في

البيع ، وقال الشيخ أبو حامد وصاحب الفروع : ان شهدت البيئة أن العبد حر الأصل ، وأن الحوالة وقعت بالثمن أو شهدت بأنه حر الأصل وأقر المحتال بأن الحوالة وقعت بالثمن بطلت الحوالة ، لأنه اذا ثبت أنه حر تبينا أنه لم يتعلق بذمة المشترى شيء فحكم ببطلان الحوالة ، وان أقام العبد بينة بحريته ، قال ابن الصباغ : تثبت حريته وبطلت الحوالة ، ولم يذكر له وجها والذي يقتضى المذهب أن الحوالة لا تبطل بذلك فكذلك اذا أقام العبد بينة ولأن المتبايعين اذا كانا مقرين بحريته فلا حاجة به الى اقامة البيئة فلا تبطل الحوالة باقامته البيئة ها

وان صدقهما المحتال أنه كان حرآ وادعى أن الحوالة وقعت بغير الثمن وقالا: بل وقعت بالثمن أو أقاما البينة أن العبد كان حرآ ، ولم يذكر البينة أن الحوالة وقعت بالثمن ، فالقول قول المحتال مع يمينه ، لأنهما يدعيان ما يفسدها ، والأصل صحتها ، قال الشيخ أبو حامد : ويحلف على العلم ،

## قال المصنف رجه الله تعالى

( فصل ) اذا احال رجل رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ثم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل احلتنى نظرت ، فان اختلفا في اللفظ فقال المحيل وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتال: بل احلتنى ؛ بلفظ الحوالة ، فكان القول فيه للفظ الحوالة ، فكان القول فيه قوله ، وأن اتفقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل احلتنى ففيه وجهان ،

قال أبو العباس: القول قول المحتال ، لأن اللفظ يشهد له . ومن أصحابنا من قال: القول قول المحيل ، وهو قول الزنى ، لأنه يدعى بقاء الحق في الذمة والمحتال يدعى انتقال الحق من الذمة ، والأصل بقاء الحق في الذمة ، فان قلنا بقول أبى العباس ، وحلف المحتال ثبتت الحوالة وبرىء المحيل وثبتت له مطالبة المحال عليه ، وأن قلنا بقول الزنى فحلف المحيل ثبتت الوكالة فأن لم يقبض المال انفزل عن الوكالة بانكاره فأن كان قد قبض المال أخذه المحيل وهل يرجع هو على المحيل بدينه ؟ فيه وجهان: (احدهما) لا يرجع ، لانه اقسر ببراءة ذمته من دينه ، (والثاني) له أن يرجع لانه يقول: أن كنت محتالا فقد استرجع منى ما اخذته بحكم الحوالة ، وأن كنت وكيلا فحقى بأق في ذمته فيجب أن يعطينى ، وأن هلك في يدم لم يكن للمحيل الرجوع عليه ، لانه يقسر

بأن ماله تلف في يد وكيله من غير عدوان ، وليس المحتال أن يطالب المحيل بحقه لأنه يقر بأنه استوفى حقه وتلف عنده ، وأن قال الحيل : احلتك ، وقال المحتال : بل وكلتني ، فقد قال أبو العباس : القول قول الحيل ، لأن اللفظ يشهد له .

وقال الزنى: القول قول المحتال ، لانه يدعى بقاء دينه في ذمة المحيسل ، والاصل بقاؤه في ذمته ، فان قلنا بقول أبى المباس فحلف المحيل برىء مسن دين المحتال ، وللمحتال مطالبة المحال عليه بالدين ، لانسه ان كان محتالا فله مطالبته بمال الحوالة ، وان كان وكيلا فله المطالبة بحكم الوكالة ، فاذا فيض الملل صرف اليه ، لأن المحيل يقول : هو له بحكم الحوالة ، والمحتال يقيول : هو له بحكم الحوالة ، والمحتال يقيول : هو لى فيما لى عليه من المدين الله لى المحال عليه المال كان له مطالبة المحيل بماله في ذهبه ، وهل يرجع المحيل على المحال عليه بشيء ؟ فيه وجهان .

( أحدهما ) لا يرجع ، لأنه مقر بأن المال صار للمحتال ، ( والثاني ) يرجع، لأنه أن كان وكيلا فدينه ثابت في ذمة المحال عليه وان كان محتالا فقد قبض المحتال المال منه ظلما ، وهو مقر بأن ما في ذمة المحال عليه للمحتال فكان له قبضه عوضاً عما اخذه منه ظلما ، فان كان قد قبض المال ، فان كان باقيا ، صرف اليه ع لأنه قبضه بحوالة فهو له ، وأن قبضه بوكالة فله أن يأخله عماله في مرف اليه ع لأنه قبضه بحوالة فهو له ، وأن تلف بتفريط لزمه ضمانه ، وثبت ذمة المحيل ، وأن تلف من غسير تفريط لم المحيل عليه مثل ما ثبت له في ذمته فتقاصا ، وأن تلف من غسير تفريط لم يلايمه المضمان ، لأنه وكيل ، ويرجع على المحيل بدينه ، ويبرا المحال عليه ، لانه وكيل ، ويرجع على المحيل بدينه ، ويبرا المحال عليه ،

الأحكام: قال أبو العباس بن سريج: اذا كان لرجل عند رجل ألف فقال من له الدين لرجل لا شيء له عليه: أحلتك على فلان وألف ، فهذا توكيل منه في القبض ، وليس بحوالة ، لأن الحوالة انسا تكون عن له حق ، ولا حق للمحتال همنا فثبت أن ذلك توكيل .

وان كان لزيد على عمرو ألف درهم ولعمرو على خالد ألف ، فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد : أحلتنى بالألف التي عليك لمى بالألف التي لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو : بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلفظ الوكالة ، فالقول قول عمرو لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو أعلم بلفظه ، ولأنه قد ثبت استحقاق عمرو الألف في ذمة خالد ، وزيديدعي أن ملكها قد انتقل اليه بالحوالة ، والأصل بقاء ملك عمرو عليها ، وعدم ملك زيد ،

فان قال عمرو لزيد: أحلتك على خالد بالألف التى لى عليه ، فقبل زيد ثم اختلفا فقال عمرو: وكلتك لتقبضها لى منه • ومعنى قولى أحلتك أى سلطتك عليه وقال زيد: بل أحلتنى عليه بدينى الذى لى عليك ، فاختلف أصحابنا فقال المزنى: القول قول المحيل وهو عمرو •

وقال الشيخ أبو حامد والطبرى: وبه قال المصنف وأبو العباس بن سريج وأكثر أصحابنا ، وهو قول أبى حنيفة ، لأنهما قد اتفقا على ملك عمرو للألف التي فى ذمة خالد ، واختلفا فى انتقالها الى زيد وهو المحتال كان القول قول عمرو لأن الأصل بقاء ملكه عليها ، وأن كان الظاهر مع زيد ؛ كما لو كان لرجل سيارة فى يد آخر فادعى من هى يبده أن مالكها وهبها منه ، وقال المالك : بل أعرتكها فالقول قول المالك ،

وكما لو كانت دار فى يد رجل فادعى رجل أنه ورثها من أبيه أو ابتاعها ، وأقام على ذلك بينة ، وادعى من هى بيده أنها ملكه فانه يحكم جا لصاحب البينة لأنه قد عرف له أصل ملك ، وان كان الظاهر مع صاحب اليد .

(والوجه الثانى) حكاه المصنف وابن الصباغ عن أبى العباس بن سريج أن القول قول زيد وهو المحتال ، لأن اسم الحوالة موضوع لتحويل الحق من ذمة الى ذمة ، فكان اللفظ يشهد له ، كسا لو تنازعا داراً وهى فى يسد أحدهما فوجهان فذهب بعض أصحابنا الى أنه لا يرجع عليه (والثانى) له أن يرجع عليه ، لأن المحتال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ، فاذا قلنا : يرجع عليه لأن المحال أن كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه للمحيل ، وان كان المحتال كاذباً فقد استحق المحيل على المحتال ما أخذه منه ظلما ، وللمحتال حق على المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ،

فاذا قلنا: يرجع عليه ، فالذي يقتضى المذهب أنه يرجع عليه بأقل الأمرين مما أخذ منه المحتال أو الدين الذي على المحال عليه لأنه ان أعطى المحتال أكثر من حقه فلم يستحق الرجوع على المحال عليه بأكثر مما عنده ، وأن أعطى المحتال أقل من حقه فهو يقر أن جميع ما على المحال عليمه للمحتال ، وانما يرجع من ماله بالقدر الذي أخذه منه ، وما زاد عليه يقر به المحتال .

وان قلنا:القول قول المحيل فحلف فبرىء من دين المحتال،وكان للمحتال، مطالبة المحال عليه اما بحكم الحوالة أو الوكالة فاذا أخذ منه المال أمسكه بحقه لأن المحيل يقول: هو للمحيل ولى عليه مثله وهو غير قادر على حقه من جة المحيل، فكان له أخذه .

مسئلة اذا كان لزيد على عمرو ألف درهم ، ولخالد على زيد ألف درهم فجاء خالد الى عمرو وقال : قد أحالنى زيد بالألف التى عليك له فان صدقه وجب عليه دفع المال اليه ثم ينظر فى زيد فان صدقه فلا كلام ، وان كذبه كان القول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا حلف وجع زيد بالألف على عمرو ، ولا يرجع خالد على زيد بشىء ، لأنه ان كان قسد فبض حقه من عمرو فقد استوفى ، وان لم يقبضه فله أن يطالبه بحقه ، الأفها متصادقان على الحوالة .

وان كذب عمرو خالداً ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة فاذا حلف سقطت دعوى خالد ، ولم يكن لخالد الرجوع على زيد بثىء لأنه يقر أن ذمته قد برئت من حقه ، ثم ينظر فى زيد فان كذب خالداً كان له مطالبة عمرو بدينه ، وان صدق خالداً ففيه وجهان .

قال عامة أصحابنا : يبرأ من دين زيد لأنه قد أقدر بذلك • وقال ابن الصباغ اذا قلنا : ليس من شرط الحوالة رضى المحال عليه ، فان الحوالة ثبتت بتصادق المحيل والمحتال •

فسوع اذا كان لرجل على رجل ألف درهم فطالبه بها فقال من عليه الدين أحلت بها على فلان الغائب ، فأنكر المحيل فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فان أقام من عليه الدين بينة بالحوالة ، قال ابن الصباغ : سمعت البينة لاسقاط حق المحيل عليه ، ولا يثبت بها الحق للغائب، لأن الغائب لا يقضى له بالبينة فاذا قدم الغائب وادعى فانما يدعى على المحال عليه دون المحيل وهو مقر له بذلك فلا يحتاج الى اقامة البينة ، ولو ادعى رجل أنه أحاله على فلان الغائب ، وأنكر المدعى عليه فالقول قوله مع يمينه ، وان أقام المدعى بينه ثبتت فى حق الغائب ، لأن البينة يقضى بها على الفائب،

فان شهد للمحتال ابناء لم تقبل شهادتهما الأنهما يشهدان لأبيهما ، وان شهد له ابنا للحال عليه أو ابنا المحيل قبلت شهادتهما لأنهما يشهدان على أبيهما ، والله تبارك وتعالى أعلم .

## فرع في مذهب الحنفية في تعريف الحوالة

سبق فى أول الكتاب أن قلنا: ان الحوالة معناها لغة النقل من محل الى محل ، والمعنى اللغوى هنا عام يسمل نقل العين كنقل الكتاب من مكان الى مكان ، ونقل الدين من ذمة الى ذمة والحوالة فى حقيقتها عندنا عشرة أوجه أصحها: بيع دين بدين جو "ز للحاجة ، وقيل: عين بعين وقيل: عين بدين ، وقيل ليست بيعا ، بل استيفاء وقرض ، وقيل : لا يمحض واحد وانما الخلاف فى المغلب فان غلب البيع جرت الأوجه السابقة ، فهذه تسميعة ، والعاشر: ضمان بابراء ، أفاده فى الأشباه والنظائر ،

والحوالة اسم مصدر أحال يحيل احالة ، واسم الفاعل محيل وأسم المفعول محال ومحتال عليه أو محتال عليه والمال محال به •

وأما المعنى الشرعى فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى يدين مماثل له ، فتبرأ بذلك النقل الذمة الأولى وضرب الجزيرى مثلا لذلك فقال : فاذا كان لزيد مائة جنيه على غمرو يحل موعد دفعها بعد ثلاثة أشهر مثلا ، ولعمرو مثل هذه المائة على خالد يحل موعدها فى ذلك الوقت ، فأحال عمرو زيدا على خالد بالشرائط الآتية فان ذمة عمرو تبرأ من حين زياد وتشغل ذمة خالد به بدل عمرو •

ونأتى الى شرح مفهوم الحوالة عند أبى حنيفة وأصحابه في هذا البحث قاله ا

فى تعريف الحوالة رأيان (أحدهما) آنها نقل المطالبة فقط من ذمة المديون المحالة نمة الملتزم ، فاذا كان لشخص دين عند آخر فأحاله على آخر وقبل المحالة عليه ذلك الدين والتزم به ، فان مطالبة الدائن بدينه تنتقل من ذمة المديون الأصلى الى ذمة المحال عليه الذي التزم بسداده عن المديون ، وأما الدين فهو باق بذمة المدين الأصلى .

(ثانيهما) أنها نقل المطالبة ونقل الدين معاً بمعنى أن ذمة المدين الأصلى تبرأ بحوالة الدائن الى الشخص الملتزم بدفع الدين .

وقد يوجد من يقول بأنها نقل المطالبة فقط بأمور :

(منها) أن المدين الأصلى وهو المحيل اذا أراد أن يسدد الدين بنفسه فان صاحب الدين يجبر على قبوله ، ولو انتقل الدين الى ذمة المحال عليه لم يجبر صاحب الدين على قبوله منه ، لأن المديون الأصلى فى هذه الحالة يكون متبرعاً بالسداد ولا يجبر شخص على قبول التبرع من غيره •

(ومنها) أن صاحب الدين وهو المحال ، لو برآ المحال عليه بالدين فانه لا يصح له أن يرد ذلك بخلاف ما اذا وهبه ذلك الدين فان له أن يرد هذه الهبة ، ولو كان الدين قد انتقل الى ذمته لكان له حق الابراء والهبة ، ولكنه لما لم ينتقل الدين وكان باقياً بذمة المحيل ، لم يكن من حق المحال عليه رد الابراء منه بخلاف هبته ، فانه صاحب الحق فى عدم قبولها ، ونظير ذلك ما اذا كفل شخص آخر فى دين فأبرأ الدائن الكفيل فانه ليس له أن يرد ذلك الابراء ، لأن الدين متعلق بالأول على الصحيح كما سيأتى .

أما اذا وهبه الدين فان له أن يرد هبته ، لأن الهبة مقصورة على الكفيل ، فهو صاحب الحق في قبولها أو ردها ( ومنها ) آن صاحب الدين وهو المحال اذا أبرأ المحال عليه فان ذمة المدين الأصلى تبرأ ، وليس للمحال الحق فى مطالبته تانيا ، أما اذا وهبه الدين فان للمحال عليه الحق فى أخذ الدين من المدين الأصلى ان لم يكن للمدين الأصلى دين عليه يقع فى مقابلته قصاصاً ، ( ومنها أن صاحب الدين المحال ) اذا وكل المدين الأصلى وهو المحيل على آن يقبض الدين من المحال عليه فائه لا يصح ، ولو كان الدين قد انتقل من ذمته لصح توكيله بالقبض ، لأنه يكون أجنبيا فى هذه الحالة ،

(ومنها) أنه يصح فسخ الحوالة ، فلو انتقل الدين من ذمة الى ذمة لكانت الحوالة لازمة فلا يصح لأحدهما فسخها (ومنها) اذا اشترى سلعة ولم يدفع ثمنها وأجال البائع بالثمن على شخص آخر ، فان المبائع أن يحبس السلعة عن المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا أعطاه ثمنها ، فلو كان الدين قد انتقل

الى ذمة المحال لما صح للبائع حبس السلعة عن المشترى وقد استدل مسن بقول: انها نقل المطالبة والدين معاً بأن صاحب السلعة وهو المحال اذا أبر أالمحال عليه من الدين فانه لا يصح ، فلو كان الدين باقياً بذمة المدين الأصلى وهلو المحيل لصح ابراؤه منه وهبته اياه .

وقد اتفقوا على هذه الأحكام فكيف التوفيق بينها وبين التعريف على القولين ؟

( والجواب ) أن الحوالة تارة تعتبر تأجيلا للدين فتكون نقلا للمطالبة كما فى الأحكام التى تفيد أنها نقل المطالبة فقط ، وتارة تعتبر ابراء للمدين الأصلى ، فتكون نقلا للدين والمطالبة ، كما فى الصورة الأخيرة ، وعلى هذا فيصح أن يقال : انها نقل المطالبة فقط ، ولا ضرر من التنويع فى مثل هذه المفهومات الاصطلاحية لأنها ليست حدوداً حقيقية ،

### ( فرع ) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن أركان الحوالة ستة ، وأن شروطها ستة فأما أركانها السستة فهى : محيل ، ومحال ، ومحال عليه ، ودينان : دين للمحال على المحيل ، ودين للمحيل على المحال عليه ، وصيغة ، وهى الايجاب والقبول ، كأن يقول : أحلتك على فلان بالدين الذي لك على ، أو احلتك على فلان بعشرين جيها ولم يذكر الدين ، أو يقول : نقلت حقك الى فلان أو جعلت ما استحقه على فلان لك ، أو ملكتك الدين الذي لى عليك بحقك أو نحو ذلك ، مما يؤدى معنى الحوالة فلا يشترط أن يكون بلفظ الحوالة ولا تصح الحوالة بلفظ البيع ، ولا تدخلها الاقالة .

وأما الشروط الستة فبيانها هكذا وهي خلاصة ما تقدم في شرح فصول الكتاب :

(الأول) رضا المحيل الذي عليه الدين فان لم يرض فلا تصح الحوالة ، ثم ان أريد بالرضا عدم الاكراه كان عده شرطاً ظاهراً أما اذا أريد به الايجاب وهو قوله أحلتك ونحوه فيكون عده شرطاً تسامحاً ، لأن الايجاب جزء من الصيفة وقد عرفت أن الصيفة ركن لا شرط .

(الثانى) رضا المحال ، وهو صاحب الدين فاذا لم يقبل الحوالة لا يجبر عليها ، ولا تصح بدون رضاه ، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه لأن صاحب الدين له أن يستوفيه بنفسه وبغيره ، كما اذا وكل عنه من يستوفى دينه فليس للمحال عليه أن يبتنع عن أداء الحق الذي عليه للمحال ، وهذا القول هـوالاصح ، وقيل : يشترط رضا المحال عليه أيضاً ،

( الثالث ) أن يكون الدين المحال به معلوماً قدراً أو صفة ، فلوكان الدين مجهولا عند العاقدين أو أحدهما فان الحوالة اكون باطلة .

(الرابع) أن يكون الدين المحال به لازماً فى الحال أو فى المآل ، فالدين اللازم هو الذى لا يسقط عن المدين فى وقت من الأوقات ، كصداق المرأة بعد الدخول بها ، وثمن المبيع بعد انقضاء مدة الخيار ، أما الدين الذى يؤون الى اللزوم كصداق المرأة قبل الدخول بها وثمن المبيع قبل انقضاء مدة الخيار ، فكل ذلك تصح به الحوالة ،

واذا شخص سلعة بالخيار وقبل أن تمضى مدة الخيار أحال ذلك المسترى بائع السلعة بثمنها على شخص آخر بطل خياره ، لأن عقد الحسوالة لازم لا يقبل الاقالة ، فمتى رضى البائع والمشترى بالأحالة فقد اتفتا على لزوم البيع ، فاذا بقى الخيار بطل ما تقتضيه الحوالة من اللزوم ،وكذا لو باع شخص سلعة بالخيار ولم يقبض نمنها ثم أحال شخصا آخر على المشترى ليأخذ منه الثمن حانه يبطل خياره .

آما المشترى فانه لا يبطل خياره الا اذا رضى بالحوالة ، فاذا لم يرض بها لم يبطل خياره على المعتمد ، وتصح الحوالة بدين الكتابة ، اذا كانت من العبد ، فمن كاتب عبده بمال يدفعه أقساطاً فأحاله العبد المكاتب على شخص ثالث ، فانه يصح ، لأن الكتابة لازمة في حق السيد ، فلا يصح له الرجوع عنها .

أما اذا أحال السيد شخصاً على العبد فان الحوالة لا تصح وذلك دين الكتابة غير لازم بالنسبة للعبد •

(الخامس) أن يساوى الدين الذي على المحيل بالدين الذي على المحال عليه في الجنس والقدر والحلول والتأجيسل والصحة والتكسير ، فلا تصح الحوالة بالجنيهات على القروش والريالات لاختلاف الجنس ، ولا تصلح الحوالة بخمسة على عشرة ، أو بعشرة على خمسة لاختلاف القدر • نعب تصح بخمسة من العشرة التي على فلان ، وكذا لا تصح بدين حل موعده على دين لم يحل موعده وبالعكس ، وكذا لا تصح بقروش مكسرة على ريالات صحيحة وعكسه •

ولا يشترط التساوي في التوثق ، فاذا كان لزيد دين على عمرو ، وكان عند زيد رهن على دينه ، أو كان له كفيل به ، وكان لعمرو دين على خالد بدون رهن وكفيل تم أحال عمرو زيداً على خالد ، فان الحوالة تصح ، وينتقل الدين بدون رهن أو كفيل ، وينفك الرهن وبيرا الكفيل ، لأن الحوالة بمنزلة القبض ، ألا ترى أنه لو اشترى شخص من آخر سلعة ولم يعطه ثمنها فلم يسلم البائع للمشترى لعدم قبض الثمن ، فاذا أحاله المشترى بالثمن على آخر ورضى به فانه لا يكون له حق في منع السلعة لأن الحوالة بمنزلة القبض

وكذا ادا أحال الزوج زوجه بالصداق على آخر ورضيت بذلك ، فانه لا يكون لها حق منع نفسها عنه ، واذا شرط المحال \_ وهو صاحب الدين \_ أن يأتي له المحيل برهن أو كفيل لم تصح الحوالة ، لأن المحيل ببراً بمجرد الخوالة ، فلا معنى لاشتراط ما يكفل الدين .

أما اذا اشترط الرهن أو الكفيل على المحال عليه ، فان الحوالة تصــح ولا يلزم المحال عليه بتنفيذ الشرط .

(السادس) أن يكون دين المحيل ودين المحال عليه من الديون التي يصبح بيعها واستبدالها بغيرها ، فلا تصح الحوالة بدين السلم ، سواء كان رأس المال أو كان المسلم فيه ، فاذا قال شخص الآخر أسلمت اليك عشرين جنيها في عشرين اردبا من القمح فانه لا يجوز للمسلم وهو صاحب رأس المال أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة على شخص آخر ليقبض منه رأس مال السلم ، لأنه لا يمكن أن يستبدل بغيره ، فان المحال عليه اذا دفع

المبلغ للمحال فانما يدفعه عن تفسه وهو غير صاحب رأس مال السلم وهـــو المسلم •

نعم يجوز أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة شخصاً له عليه دين ليأخذ رأس مال السلم من المسلم في المجلس لأن المسلم في هذه الحالة يدفع رأس مال السلم عن نفسه .

ومثل ذلك المسلم فيه وهو السلعة ، لأنه لا يصح بيعها واستبذالها ، ومثال مال المسلم مال الزكاة ، فانه لا يصح لرب المال أن يحيل الفقير على غيره ، ليأخذ منه مال الزكاة ، لأن الزكاة لا يصح بيعها •

أما أركان الحوالة عند مانك وأصحابه فهى : محيل ، ومحال عليه ، وصيغة ، ولا تنحصر صيغة الحوالة فى لفظ مشتق من الاحالة ، فتصح بكل ما يدل على نقل الدين كقوله : خـند حقك من فلان وأنا برىء منه ، كما تصح بقوله : أحلتك على فلان وحولت حقك عليه ، أنت محال على فلان ، ونحو ذلك ، وتُكفى الاشارة الدالة على الحوالة من الأخرس لا من الناطق .

وأما شروطها فستة اذا اعتبرنا الصيغة ركنا ، واذا اعتبرنا الصيغة شرطا فسبعة ، أما الستة فهي :

(أولا) رضا المحيل والمحال ، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه على المحال المشهور ، كما لا يشترط حضوره واقراره ، نعم اذا ثبت أن بينه وبين المحال عداوة فان الحوالة لا تصح على المشهور ، فاذا طرأت العداوة بعد الاحالة فان المحال يمنع من أخذ الدين من المحال عليه في هذه الحالة ، حتى لا يتفاقم الشر وتزيد الخصومة التي في عنها الشارع .

(قانيا) أن يكون للمحال دين على المحيل ، وأن يكون للمحيل دين على المحال عليه ، فاذا لم يكن للمحال دين على المحيل ، كان عقد وكالة لا حوالة، لأنه طلب ممن ليس له دين عليه أن يتقاضى له من المحال عليه ماله عنده وذلك هو معنى الوكالة ، واذا لم يكن للمحيل دين على المحال عليه كان عقد محالة ، لأن المحال عليه احتمل سداد الدين عن المحيل للمحال ، وف هذه الحالة لو أفلس المحال عليه لأنه ترك حقه باختياره ، وبعضه يقول : اذا

أفلس المحال عليه أو مات فان للمحال أن يرجع على المحيل حتى ولو شرط عليه البراءة ، ثم انه دفع المحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل ليأخذه منه ؟

( والجواب ) أنه اذا قامت قرينة على أنه متبرع به لم يكن له حـق الرجوع ، والا فله حق الرجوع لجواز أن يكـون قد دفعـه بطريق القرض للمحيل .

(ثالثاً) أن يكون أحد الدينين حالاً ، فان كان الذي على المحيل مؤجلاً والدين الذي على المحال عليه مؤجلاً مثله ، فان الحوالة لا تصح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين المنوع .

أما اذا كان كل منهما معجلا أو كان أحدهما معجلا والآخر مؤجلا فانه يصح لعدم بيع الدين بالدين .

(رابعاً) أن يكون الدين لازماً فلا تصح الحوالة بدين غير لازم كما اذا أحال السيد دائنه على عده المكاتب لأن الدين غير لازم على المكاتب • أما اذا أحال المكاتب سيده على من يقبض له دينه فانه يصح •

(خامساً) أن يساوى الدين الذى على المحيل الدين الذى على المحال عليه فى القدر والصفة (ومعنى التساوى فى القدر) أنه لا يجوز آن يأخذ من المحال عليه أكثر مما يستحقه عند المحيل • فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره خمسة ، فأحاله المدين على شخص عنده عشرة ، فيجب آن يحيله بالخمسة فقط بحيث لا يأخذ أكثر منها ، لأنه اذا كان الدين فرضاً كانت الزيادة فى الحوالة ربا ، وأذا كان الدين ثمن سلعة باعها له فانه \_ وأن كان الزيادة فى الحوالة ربا ، وأذا كان الدين ثمن سلعة باعها له فانه \_ وأن كان يصح أن يعطيه أكثر من ثمنها \_ ولكنه يكون من باب بيع الدين بالدين ، الذى لم يرخص فيه ، وكذا لا يصح أن يختلف الدينان فى الصفة فلا تصح الاحالة بالجنيهات المتساوية فى القيمة .

(سادساً) أن لا يكون الدينان (دين المحيل ودين المحال عليه) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب وأنخوها ، فاذا أسلم زيد الى بكر عشرين جنيها في

قمح ، وأسلم بكر الى خالد مثلها عشرين جنيها فى قمح أيضاً ، فانه لا يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه القمح المسلم فيه • أما اذا اقترض بكر من زيد عشرين اردبا من القمح ، واقترض خالد من بكر عشرين اردبا كذلك فانه يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه قمحه •

ففى الصورة الأولى كان الدينان من بيع سلم ، وفى الصورة الثانية كان الدينان من قرض ، والأول ممنوع لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه وهو ممنوع فى الطعام المستبدل ، والثانى جائز ، فاذا كان أحد الدينين من بيع والآخر من قرض فانه يجوز ، فاذا أسلم زيد لبكر عشرين اردبا وأقرض بكر خالدا مثلها أو أكثر أو أقل فانه يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد نياخذ منه حقه من الغلة بشرط أن يكون الذي عند بكر حالا لا مؤجلا ، ومثل ذلك ما اذا كان الدينان من قرض فانه يشترط أن يكون الدين المحال به حالا ،

وبعضهم يقول: انه لا يجوز مطلقاً اذا ترتب عليه بيع طعام المقاوضة قبل قبضه ، فلا تجوز الحوالة فى صورة ما اذا كان أحدهما دين قرض والآخر دين سلم ، فليس لبكر أن يحيل زيداً بدين الطعام الذى أسلم فيه ليأخذ دين القرض الذى أقرضه بكر لخالد ، لأن فيه بيع طعام القرض الذى يستحقه بكر عند خالد لزيد قبل قبضه ، نعم يجوز احالة صاحب القرض على دين البيع ، فاذا أقرض زيد عشرين اردباً لبكر وأسلم بكر لخالد عشرين جنيها في عشرين اردبا فانه يصح لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه حقه ، وذلك لأنه لا يجوز القرض بطعام البيع ، اذ ليس فيه بيع الطعام قبل قبضه بل فيه سداد القرض ، هذا ما ورد من شروط الحوالة عند المالكية ،

أما أركان الحوالة عند أحمد بن حنبل وأصحابه رضى الله عنهم فهى : ما تتحقق به من محيل ومحال به وعليه وصيغه الخ •

ولا يشترط فى الصيغة أن تكون بلفظ الحوالة ، بل تصح بمعناها كما اذا قال شخص لآخر : أتبعك بدينك على زيد وشروط الحوالة خمسة : (أحدها) أن يتفق الدين المحال به مع دين المحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأجل ، فيلزم أن يحيل الدين من ذهب على مشله فاذا أحال ذهبا على فضة فائه لا يصح ، لاختلاف الجنس ، وكذا لا يصح أن يحيل بدين مكسور على دين صحيح لاختلاف الصفة ولا يحيل ديناً حل دفعه مؤجل وبالعكس ،

( ثأنيها ) أن يكون قدر كل من الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلوماً قدره فاذا كان مجهولا فلا تصح الحوالة .

(ثالثها) أن يكون الدين المحال به مستقرا فلا تصح أن تحيل المرأة المدينة دائنها على صداقها قبل الدخول لأنه غير مستقر ، وكذا لا يصح للسيد الذي يكاتب عبده أن يحيل دائنه على العبد ليأخذ منه دين الكتابة ، لأن دين الكتابة غير لازم اذ للعبد أن ينقضه .

(رابعها) أن يكون الدين المحال عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد أو يقدر بالذراع .

(خامسها) رضا المحيل ، أما المحال فلا يشترط رضاه اذا كان المحسان عليه قادراً على السداد وغير مماطل لحديث النبي صلى الله عليه وسلم « لى الواجد ظلم » وكذلك المحال عليه فانه يشترط رضاه .

### ( فرع ) في مذاهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

مذهبا أنه يترتب على الحوالة براءة ذمة المحيل من دين المحال عليه ، وبراءة دمة المحال عليه من دين المحيل ، ولكن يتحول تظير دين المحيل الى ذمة المحال عليه من دين المحال الحق في الرجوع الى المحيل بعد الحوالة على عليه للمحال ، وليس للمحال الحق في الرجوع الى المحيل بعد الحوالة على عليه من الدين ، ومثل أى حال ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر ما عليه من الدين ، ومثل

ذلك ما اذا أنكر الدين قبل الحوالة ، سواء علم المحال بذلك أو لم يعلم ، وذلك لأن قبول المحال عليه الحوالة اقرار ضمنى بالدين ، فانكاره لا يضر المحال ، وكذا اذا كان المحال عليه مفلساً قبل الحوالة ، فانه لا حق للمحال في الرجوع .

نعم اذا أنكر الدين قبل الحوالة وحلف ثم أحاله بعد ذلك فللمحال أن يحلف المحيل بأنه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال عليه بيمينه فان حلف المحيل فلا حق للمحال في الرجوع ، وان لم يحلف حلف المحال وبطلت الحوالة ، وكذا لو قامت بينة على أن المحال عليه قد أعطى المحيل دينه •

أما الحنفية فاضم يرئون المدين باحالة الدائن براءة مؤقته ، ومعناه أن المحال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حالة أن يفلس المحال عليه أو يموت ففي هذه الحالة يصح للمحال أن يرجع على المديون الأول ـ المحيل ـ ويترتب على براءة المحيل أنه اذا مات لا يأخذ المحال الدين من ورثته بل له الحق في المطالبة بكفيل من الورثة يُحفظ له حقه مــن الضياع ، فاذا أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر بعسم الحب والة لا يكون للمحال الحق بذلك في الرجوع على المحسل \_ المدين له الأصلى \_ أما اذا أنكر المحال عليه الدين الذي للمحيل عنده قبل الحوالة ولا بينة عليه ، فإن الحوالة لا تصح أصلا ، لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتًا ، فاذا كان المحال عليه مفلسًا قبـــل الحوالة ولا بينــــة عليه ، فإن الحوالة لا تصح أصلا لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثايتًا ، فاذا كان المحال عليه مفلسًا قبل الحوالة فان الحوالة تكون صحيحة ، ولكن اذا كان المحال \_ صاحب الدين \_ عالماً بافلاسه وقبل الحوالة ، فلاحق له في الرجوع على المحيل سواء كان المدين عالمًا بافلاس المحال عليه أولا ، فاذا لم يعلم صاحب الدين بذلك الافلاس وعلم به المديون ، كان لصاحب الدين الرجوع عليه بدينه لأنه غره ، واذا اختلفاً في العلم فقال المحال : ان المحيل يعـــلم بأفلاســـه ، وأنكر ، فانه يحلف ان كان ممن يظن فيـــه الكذب والا فلا يحلف ، وإن اتهمه المحال .

اما المالكية فقد قالوا: يتحول حق المحال على المحال عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين م

اها الحنابلة فعندهم أنه متى توفرت شروط الحوالة التى أشرنا اليها آتفاً وأتينا عليها تفصيلا قان المحيل يبرأ من الدين بمجرد الحوالة ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر الدين \_ أما اذا لم تتوفر الشروط فان الحوالة لم تصح وتكون وكالة حكمها حكم الوكالة ، ومثل ذلك ما اذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص مدين له ، فان ذلك وكالة وان كان بلفظ الحوالة .

# قال المصنف رحمه الله تعالى كتــاب الضــمان (١)

الشرح اللغة: الضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة وقال فى البسيط: هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين فى ذمة من لا دين عليه وقد غلط من قال: هو مأخوذ من الضم، فان النون أصلية فيه ،وهذا لام فعل منه ميم وأصله ضمم والضمان لام فعل منه نون ويسمى حمالة وكفالة واصطلاحاً همو التزام مكلف عاقل غير محجور عليه لسفه على ما سيأتى:

### اما الأحكام فالأصل في جواز الضمان الكتاب والسنة والاجماع •

اما الكتاب فقوله تعالى « قالوا فقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم » (٢) • قال ابن عباس : الزعيم الكفيل • ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « أنا زعيم ببيت فى رَبض الجنة لمن ترك المراء وهو محق » ونمة ست مسائل :

(الأولى) قال علماؤنا: آية يوسف نص فى جواز الكفالة و وقال القاضى أبو اسحق المرجودى: ليس هذا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن انسان وانما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لغة ، لازم شرعا قال الشاعر:

#### فلست بآمر فيهما بسلم ولكنى على نفسى زعيم

 <sup>(</sup>۱) القدمان عندتا كتاب مستقل وبعض المالكية يجعله بابا من كتاب الغصب كما صنع ابن رشد في بداية المجتهد .

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٢ من سورة يوسف .

وقال غيره :

وانی زعیم آن رجعت مملکا بسیر تری منه الغرانق أزورًا

قال الامام أبو بكر بن العربى : هــذا الذي قاله القــاضي أبو اسحق صحيح ، بيد أن الزعامة فيه نص ، فاذا قال : أنا زعيم فمعناه اني ملتزم ، وأى فرق بين أن يقول : ألتزمه عن نفسى أو التزمت به عن غيرى ؟

( الثانية ) قوله : ( وأنابه زعيم ) (١) انما بكون فى الحقوق التى تجوز النيابة فيها ، وأما كل حق لا يقوم فيه أحد عن أحد كالحدود فلا كفالة فيها ، ومركب على هذا مسألة وهى :

(الثالثة) اذا قال :أنا زعيم لك بوجه فلان ، قال مالك : يلزمه وقال الشافعي : لا يلزمه لأنه غرر اذ لا يدري هل يجحده أم لا ؟ والدليل على جوازه أن المقصود بالزعامة تنزيل الزعيم مقام الأصل ، والمقصود من حضور الأصل أولا المال ، فكذلك الزعيم .

(الرابعة) كما أن لفظ الآية نص فى الزعامة فمعناها نص فى الجعالة ، وهمى نوع من الأجارة ، لكن الفرق بين الجعالة والاجارة أن الاجارة يتقدر فيها العوض من الجهتين ، والجعالة يتقدر فيها الجعل والعمل غير مقدر .

ودليله أن الله سبحانه شرع البيع والابتياع فى الأموال لاختلاف الاغراض وتبدل الأحوال ، فلما دعت الحاجة الى انتقال الأملاك شرع لها سبيل البيع وبين أحكامه ، ولما كانت المنافع كالأموال فى حاجة الى استيفائها اذ لا يقدر كل أحد أن يتصرف لنفسه فى جميع أغراضه نصب الله الاجارة فى استيفاء المنافع بالأعواض لما فى ذلك من الأغراض .

( الخامسة ) فاذا ثبت هذا فقد يمكن تقدير العمل بالزمان كقوله : تخدمنى اليوم • وقد يقول : تخيط لى هذا الثوب فيقدر العمل بالوجهين ، وقد يتعذر تقدير العمل كقوله : من جاءنى بضالتى فله كذا ، فأحد العوضين

<sup>(</sup>١) من الآية ٧٢ من سورةٍ يوسف .

لا يصح تقديره والعوض الآخر لابد من تقديره فان ما يسقط بالضرورة لا يتعدى سقوطه الى مالا ضرورة فيه والأصل فيه الحديث الذي ورد من أخذ الأجرة على الرقبة ، وهو عمل لا يتقدر ، وقد كانت الاجارة والجعالة فبل الاسلام فأقرتهما الشريعة ، ونفت عنهما الغرر والجهالة •

(السادسة) في حقيقة القول في الآية : أن المنادي لم يكن مالكاً ولكسن كان نائباً عن يوسف ورسولا له ، فشرط حمسل البعير على يوسف لمن جاء بالصواع ، وتحمل هو به عن يوسف فصارت فيه ثلاث فوائد :

( الأولى ) الجعالة • وهي عقد يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر فيه المثمن • أ

(الثانية) الكفالة وهي ههنا مضافة الى سبب موجب على وجه التعليق بالشرط، وقد اختلف الناس فيها اختلافاً متبايناً تقريره في المسائل قال المالكية: وهذا دليل على جوازه فانه فعل نبي ولا يكون الا شرعاً وقد اختلف الأئمة في الكفالة ، فجوزها أصحاب أبي حنيفة محالة على سبب كقوله : ما كان لك على فلان فهو على وأو اذا أهل الهلال فلك على عنه كذا بخلاف أن تكون معلقة على شرط محض ، كقوله : ان قسدم فلان ، وان كلمت زيداً وقال الشافعي رضى الله عنه : لا يجوز بشيء من ذلك ، وهذه الآية ، نص على جوازها محالة على سبب الوجوب و

(الثالثة) جهالة المضمون له • فقالت المالكية: هي جائزة وتجوز عندهم أيضاً مع جهالة الشيء المضمون أو كليهما وهذا يخالف ما ذهب اليه أصحابنا الشافعية ووافقنا فيه الحنفيون من أنهم لا تجوز عندهم الكهالة مع جهالة المكفول له • وادعى أصحاب أبى حنيفة أذ هذا الخبر منسوخ من الآية خاصة

وقال الأصحاب من أئمة مذهب الشافعي: هذه الآية دليل على جسواز الجعل وهي شرع من قبلنا وقالوا أيضاً: ان معرفة المضمون عنه والمضمون له فيه ثلاثة أقوال:

﴿ أحدها ﴾ أنه لابد من معرفتهما ، أما معرفة المصمون عنه فليعلم هل هو أهل للاحسان أم لا؟ وأما معرفة المضمون له فليعلم هل يصلح للمعاملة أم لا؟

( الثاني ) أنه افتقر الى معرفة المضمون له خاصــة ، لأن المعاملة معــه خاصة .

( الثالث ) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما وهو الصحيح في حديث أبى قنادة « أنه ضمن عن الميت » ولم يسأله النبى صلى الله عليه وسلم عسن المضمون له ولا عن المضمون عنه ، والآية نص فى جهالة المضمون له ، وحمل حمالة المضمون عليه أخف .

وقال القرطبي: أن قيل : كيف ضمن حمل البعير وهو مجهول ، وضمان المجهولة لا يصح ؟ قيل له :

حمل البعير كان معيناً معلوما عندهم كالوسق فصح ضمانه ، غير أنه بذل مأل للسارق ولا يحل للسارق ذلك ، فلعله كان يصح فى شرعهم ، أو كان هذا جعالة ، وبذل مال لمن يفتش ويطلب ثم قال :

قال بعض العلماء: في هذه الآية دليلان (أحدهما) جواز الجعل وقد أجيز للضرورة ثم ساق كلام الشافعي الذي سبق ايراده (الثاني) جسواز الكفالة على الرجل لأن المؤذن الضامن هو غير يوسف وقال: قال علماؤنا: اذا قال الرجل: تحملت أو تكفلت أو ضمنت أو أنا حميل لك أو زعيم لك أو كفيل لك أو ضامن أو قبيل ، أو هو لك عندي أو على أو الي أو قبلي ، فذلك كله حمالة لازمة و والزعامة لا تكون الا في الحقوق التي تجوز النيابة فيها مما يتعلق بالذمة في الأموال وكان ثابتاً مستقراً فلا تصسح الحمالة ، فلها مما يتعلق بالذمة في الأموال وكان ثابتاً مستقراً فلا تصسح الحمالة ، فلكتابة لأنها ليست بدين ثابت مستقر ، لأن العبد ان عجز رق وانفسخت الكتابة ، وأما كل حق لا يقوم به أحد عن أحسد كالحدود فلا كفالة فيه ، وسجن المدعى عليه الحد عني ينظر في أمره .

وشذ أبو يوسف ومحمد فأجازا الكفالة فى الحدود والقصاص وقالا : اذاقال المقذوف أو المدعى القصاص : بينتى حاضرة كفله أيام ، واحتج الطحاوى لهم بما رواه حمزة بن عمرو عن عمر وابن مسعود وجرير بن عبد الله والأشعث أنهم « حكموا بالكفالة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عنهم » •

واما السمنة ففي حديث أبي هريرة عند أبي داود والترمذي وقال: حديث حسن وأن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم مكة فقال: « ألا ان الله تعالى قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق امرأة شيئا من يبتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم » فلولا أن الضمان يلزمه اذا ضمن لم يجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم غارما ، وروى قبيضة بن المخارق الهلالي أن النبي صلى الله عليه وسلم قل : « لا تحل المسألة الا لثلاثة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة فحلكت المسألة قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبي صلى الله عليه وسام أتى قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبي صلى الله عليه وسام أتى برجل ليصلى عليه فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران قال : هل ترك لهما وفاء ؟ قالوا لا فتأخر فقيل : لم لا تصلى عليه ؟ فقال : ما تنفعه صلاتي وذمته مرهونة الا ان قام أحدكم فضمنه فقام أبو قتادة فقال : هما على يارسول وضححه ، والنسائي وابن ماجه وقالا : فقال أبو قتادة : « أنا أتكفل به » ،

وقد أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى عن جابر بن عبد الله وأخرجه أيضا أبن حبان والدار قطنى والحاكم فيه: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن تركدينا فعلى ، ومن ترك مالا فلورثته » وفي معناه عند الدار قطنى والبيهقى عن أبى سعيد الحدرى رضى الله عنه وفيه أن عليا قال: «أنا ضامن، من ثم دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم ثم قال: «ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » قال الحافظ ابن حجر: في اسناده ضعف ، وعن سلمان عند الطبرانى بنحو حديث أبى هريرة رضى الله عنه وزاد: «وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين » وفي اسناده عبد الله بن سعيد الأنصارى متروك ومتهم ، وعن أبى أمامة عند ابن حبان في ثقاته وفيه ضعف .

والحكمة فى ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون فى حياتهم والتوصل الى البراءة ، وقد توسع أمامنا النووى رضى الله عنه فى كتاب الجنائز من المجموع فارجع اليه واشدد به يديك .

واما الاجماع فان أحداً من العلماء لم يخالف فى صحة الضمان ، وان اختلفوا فى فروع منه على مابيناه فى اقوالهم فى الكتاب ويسمى هذا فى القوانين الوضعية بالالتزام ولها كتب تسمى ( نظرية الالتزام) على ما يأتى

اذا ثبت هذا فانه يقال : ضمين وكفيل وقبيل وحميل وزعيم وصبير كلها بمعنى واحد .

ولابد فى الضمان من ضامن ومضمون عنه ومضمون له ولابد من رضى الضامن ، فاذا أكره على الضمان لم يصح ، ولا يعتبر رضى المضمون ، لا نعلم فى ذلك خلافاً ، لأنه لو قضى الدين بعير اذنه ورضاه صح ، فكذلك اذا ضمن عنه ولا يعتبر رضى المضمون له ، وقال أبو حنيفة : يعتبر الرضى لانه اثبات مال لآدمى فلم يثبت الا برضاه أو رضى من ينوب عنه كالبيع والشراء والله تعالى أعلم بالصواب ،

# ( فرع ) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن الضمان شرعاً عقد يقتضى التزام حق ثابت فى ذمة الغير أو احضار عين مضمونة ، أو احضار بدن من يستحق حضوره .

ومعنى التعريف أن الضمان ثلاثة أقسام :

(القسم الأول) ضمان الدين ومعناه أن الضامن يلتزم ما فى ذمة المديون من حق، بحيث تشغل به ذمته، كما شغلت دمة المديون، واذا دفع أحدهما برئت ذمة الآخر، وهذا معنى قوله: التزام حق ثابت و

( القسم الثانى ) ضمان رد العين المضمونة كالعين المفصوبة ، والعين المستعارة ، فاذا اغتصب زيد من عمرو سلعة فانه يصح لخالد أن يضمن زيدا الغاصب فى رد تلك السلعة المغصوبة ، ويكون ملزما بردها مادامت باقية ، أما اذا هلكت فلا شىء عليه ، ومثل ذلك ما اذا استعار منه عيناً .

- ( القسم الثالث ) التزام احضار شخص ضمنه فى ذلك ، فان كان لزيد عند عمرو دين فانه يصبح لخالد أن يضمن احضار نفس المدين عند الحاجة ، وهذا الضمان يسمى كفالة ، فالكفالة نوع من الضمان وهى خاصة بضمان الأبدان .
- ( وقال مالك وأصحابه ): الضمان والكفالة والحمالة بمعنى واحد ، وهو أن يشغل صاحب الحق ذمة الضامن مع ذمة المضمون سواء كان شغل الذمة متوقفاً على شيء أو لم يكن متوقفاً ، وبيان ذلك أن الضمان عندهم ينقسم الى ثلاثة أقسام:

(القسم الأول) ضمان المال، فاذا ضمن شخص آخر فى مال فان ذمت تشغل بذلك المال كما شغلت به ذمة الرسيل بدون أن يتوقف على أمر آخر و (القسم الثانى) ضمان الوجه وهو التزام الاتيان بالغريم الذى عليه الدين عند الحاجة و فهذا الضمان لم يصح فى غير المال ، ولا تشغل ذمسة الضامن بالمال الا اذا لم يحضر المديون ، أما اذا أحضره فلا يلزم بالدين ، فهذا القسم يتوقف فيه شعل الذمة بالحق على عدم احضار المضمون و

(القسم الثالث) ضمان الطلب، وهو أن يلتزم الضامن طلب الغريب والتفنيش عليه وهذا القسم يصح فيه ضمان غير المال، ولا تشغل ذمة الضامن بالمال اذا ثبت تفريطه في الانيان بالمضمون أو في الدلالة عليه بأن علم موضعه وتركه فشخل ذمة الضامن في هذا القسم تتوقف ويتوقف على عدم الاتيان بالمضمون في ضمان الوجه، ويتوقف على تفريط الضامن في ضمان الطاب، فالتعرف على الوجه الذي ذكر يشمل أقسام الضمان الثلاثة

( وقال احمد واصحابه ) : الضمان هو التزام ما وجب أو يجب على الغبر مع بقائه على المضون أو التزام احضار من عليه حق وهو أربعة أقسام :

( القسم الأول ) ضمان الديون الثابنة فاذا ضمن شخص آخر فى دين فقد شفلت ذمته بذلك الدين كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل الدين من ذمة المضمون الى الضامن ، بل هو باق مع شفل ذمة الضمامن ولصاحب الدين

الحق في مطالبة الأثنين ، فاذا برئت ذمة المضمون الأصلى بقضاء أو حوالة فقد برئت ذمة الضامن لأنه تابع للمضمون ،

أما اذا برئت ذمة الضامن من الضمان فان المضمون لم تبرأ ذمته ، مثلا اذا قضى الحاكم ببراءة ذمة الضامن أو أحال الضامن صاحب الدين بدينة ، قان المديون الأصلى لا تبرأ ذمته بذلك ، ويكون لصاحب الدين حق مطالبته ،

أما اذا قبض دينه من أحدهما فعلا فان ذمتهما تبرأ من دينه ثم اذا دفع الضامن ونوى الرجوع على المضمون صح له أن يرجع " أما اذا لم ينو فليس له حق الرجوع .

(القسم الثانى) ظمان ما يؤول الى الوجوب وان لم يسكن واجها بالفعل وذلك كالأعيان المعصوبة والمستعارة ، فان مثل هذه الأعيان وان لم كن واجبة فى دمة العاصب أو المستدر بالفعل ولكنها تؤول الى الوجوب لأنها يجب ردها أو ضمان قيمتها عند هلاكها .

ومثل الأعيان المفصوبة والمستعارة الأعيان المقبوضة على سوم الشراء، ومعنى الأعيان المقبوضة على سوم الشراء هو آن يسساوم شخص فى شراء سلعة ولم يتعاقد معه نهائيا سواء قطع معه ثمنها وقبضها ولم يسلمه الثمن أو لم يقطع معه ثمنها ، ولكن قبضها لينطئلع عليها أهله أو أصحابه ، فمشل هذه السلعة تكون مضمونة كالعاربة والعين المفصوبة بحيث اذا هلكت وجب عليه رد قيمتها والا ردها بعينها ،

أما اذا آخذ العين بغير مساومة الأعيان غير المضمونة كالوديعة ومال الشركة والعين المستأجرة فإنها لا يصح فيها الضمان، وذلك لأنه لا يجب على من وضع عليها يده أن يردها ، فكذا لا يجب على ضامنه ، نعم لا يصحح ضمان التعدى عليها بمعنى أنه أن تعدى عليها من كانت بيده فانها تجب عليه فكذا ضامنه ،

( القسم الثالث ) ضمان الديون التي تجب في المستقبل بأن يضمن

ما يلزمه من دين ، مثلا : اذا كان شخص يعامل تاجراً فان له أن يأتى بضامن يضمنه فيما يلزمه من دين التجارة التي يأخذها شيئاً فشيئاً .

( القسم الرابع ) أن يضمن احضار من عليه حق مالى عند الحاجة وهى الكفالة ، فالتعريف قد شمل كل هذه الأقسام .

( اما اصحاب ابى حنيفة ) فان لهم فى تعريف الكفالة رأيان مع العلم بأن الحنفية لا يفرقون بين الكفالة والضمان .

( أحدهما ) أنها ضم ذمة الى ذمة فى المطالب بنفس أو دين أو عين ، فالأقسام ثلاثة : كفالة بالنفس وكفالة بالدين وكفالة بالعين .

( تَانَى الرابين ) أنها ضم دمة الى دمه فى أصل الدين ، ولكن التعريف الأول أصح من الثانى ، وذلك لأنه عام يشمل أقسام الكفالة الثلاثة .

أما الأول فانه مقصور على الكفالة فى الدين فقط ، بيان ذلك أنه اذا كان لشخص عند آخر دين فان له أن يطالبه بكفيل موثوق به عنده ليضمه ألى المدين الأصلى ، وهنا اختلفت آراء علماء الحنفية فمنهم من يقول : ان ضم الكفيل الى الأصيل يجعل لصاحب الدين الحق فى مطالبته بالدين من غير أن تشغل ذمته بذلك الدين ، لأن الدين مشغولة به ذمة الأصيل فقط .

وصاحب هذا الرأى يستدل عليه بأننا اذا قلنا: ان ضم ذمة الكفيل الى الأصيل يترتب عليها شغل ذمة الكفيل ، لا يكون التعريف جامعاً لكل أقسام الكفالة ، فان الضمان بالنفس ليس فيه شغل لذمة الكفيل بلا خلاف ، فليس نصاحب الدين الا أن يطالبه باحضار الشخص المدين بذاته ، ومشل ذلك الكفالة بالأعيان وهي ثلاثة أقسام:

- ( الأول ) الأعيان المضمونة بنفسها .
- ( الثاني ) الأعيان المضمونة بغيرها .
  - ( الثالث ) الأعيان غير المضمونة .

فأما الأعيان المضمونة بنفسها فهى التى يجب على من أخذها أن يردها بعينها ان كانت موجودة ، فإن هلكت كان عليه أن يأتى بمثلها ان كان لها مثل ، والا فعليه قيمتها ، وذلك كالمفصوب والمبيع بيعا فاسدا ، فاذا غصب شخص من آخر بقرة مثلا فانه يجب على الفاصب أن يرد البقرة مادامت موجودة ، فاذا ماتت وجب عليه أن يشترى مثلها لصاحبها واذا اغتصب جوهرة ليس لها مثل وفقدت فإن عليه أن يرد لصاحبها قيمتها متى ثبت ضياعها ببينه أو اقرار ، وكذلك اذا اشترى سلعة بعقد فاسد كما سيأتى في مبحث شروط الكفالة ان شاء الله تعالى .

أما الأعيان المضمونة بغيرها فهى الأعيان التى يجب تسليمها مادامت موجودة ، فاذا هلكت لا يجب تسليم مثلها ولا قيمتها فانه مضمون بغيره وهو الثمن ، فاذا اشترى سلعه وأعطاه ثمنها ولم يقبضها وكفلها شخص للمشترى فأن الكفيل لا يلزم برد مثلها ولا قيمتها ، ومثل ذلك الرهن ، فانه مضمون بغيره وهو الدين ، فاذا كان لشخص عند آخر دين وأعطاه سلعة رهنا عنذلك الدين ثم كفل السلعة آخر وهلكت السلعة لا يلزم الكفيل بثمنها ولا قيمتها، فالأعيان المضمونة بنفسها والمضمونة بغيرها تصح كفالتها ، ولكن ذمة الكفيل لا تشمل بها اتفاقاً ، فليس لصاحبها الا أن يطالب الكفيل باحضارها في حال وجودها ، وبدفع قيمتها أو رد مثلها اذا هلكت في الأعيان المضمونة بنفسها، ولا يطالب بشيء عند هلاك الأعيان المضمونة بغيرها فمن أجل ذلك قلنا : ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ليشمل التعريف أقسام الكفالة الثلاثة ،

أما الأعيان غير المضلونة لا بنفسها ولا بغيرها فانها لا يجب تسليمها ، ولا تصبح كفالتها ، وهي الأمانات ، كالوديعة ، ومال المضاربة ، والشركة ونحوها .

وقد اعترض على التعريف الثانى ، وهو : ضم ذمة الى ذمة فى الدين ، بأن هذا التعريف يستلزم تعدد الدين ومضاعفته ، فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره ألف ثم كهله فيه غيره ، وشغلت ذمة الكفيل به كان فى ذمة كل منهما ألف ولكن هذا الاعتراض ليس بشىء ، لأن الدين وان شغلت به ذمة الكفيل الا أنه ليس لصاحبه أن يأخذ دينه الا من أحدهما فقط ، ومتى

دفعه أحدهما فقد برئت ذمة الآخر منه فلا يلزم من شغل الذمتين به أن يأخذه من اثنين ، ونظير هذا الغصب من الفاصب ، فان كلا من زيد الفاصب الأول ، وخالد الفاصب الثانى منه ، يكون ضامناً لتلك السلعة لا يتعدد حقه بذلك ، فليس له الا أن يستوفى حقه من أحدهما ، الا أنه فى مسألة الفاصب تبرأ ذمة أحدهما اذا اختار صاحب السلعة الثانى وضمنه سلعته ، بخلاف الكفالة فى الدين فانه لا تبرأ الذمة لمجرد اختيار واحد منهما الا ليضمن له دينه ، بل لا تبرأ الا بالقبض فعلا .

فوجهة ظر من يقول: ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة فى المطالب. فقط، هى جعل التعريف عاماً يشمل الأقسام الثلاثة.

أما من قال : انها ضم فى نفس الدين مع المطالبة أيضا فقد استدل بأدلة

أن صاحب الدين اذا وهبه للكفيل فانه يصح ، ويكون للكفيل الحق فى أن يرجع به على الأصيل ، فلو لم تكن ذمة الكفيل مشغولة بالدين لما صحح أن يهبه له الدائن ، لأن الدين لا تصح هبته لمن ليس عليه الدين الا اذا أمره بفيضه كما يأتى فى الهبة ، فدل ذلك على ان ذمة الكفيل مشعولة بالدين ، وأيضا فان صاحب الدين اذا اشترى من الكفيل سلمة بدينه ، فانه يصح مع أن الشراء بالدين لا يصح الا ممن عليه الدين ، وأيضا فان الكفيل اذا مات يؤخذ الدين من تركته ولو كانت ذمته غير مشغولة بالدين ، فان المطالبية تسقط عنه بموتة ،

وهذه المسائل متفق عليها فكيف نقولون أنها شم في المطالبة فقط ا

والجواب عن ذلك أن من قال الدال الكفالة هم الضم فى المطالبة الاينفى أنها فد تكون ضما فى أحسل الدان و أمر فيا بدلك الهص لأنه لا يشمل أقسامها الثلاثة التى ذكر ناها ، وذلك لأن الذى يتصور فيه نسم ذمة الى ذمة فى أصل الدين هو الكفالة فى الدين فقط .

أما القسمان الآخران فانه لا يتصور فيهما ذلك اتفاقاً ولا يقال: ان مسن

عرفها بأنها ضم دمة في نفس الدين لاحظ تعريف قسم واحد ، فان ذلك لا يمنع كون التعريف ناقصاً ، وأن الأصح التعريف بما يشمل الأقسام الثلاثة وعلى هذا يكون الخلاف في التعريف لا شرة له .

أما كون شرعه تظهر فى اليمين لأن من حلف أن لا دين عليه يحنث على القول بأن ذمته مشغولة بالمطالبة ، ولا يحنث على أن ذمته مشغولة بالمطالبة ، فهذا مما لا معنى له .

هذا والمراد بالدمة العهد المتعلق بالانسان ، فقولهم فى ذمته كذا أى فى نفسه باعتبار عهدها المتعلق بها ففولهم : ضم ذمته الى ذمة ، معناه ضبيم شخص الى شخص فى التعهد بالحق ، وبعضهم يقسول : انها وصف شرعى تتحقق به الأهلية لوجوب ماله وعليه ، والأول أوضح وكما سبق أن قلنها: الكفالة والضمان بمعنى واحد عند الحنفية .

اذا تبت هذا فان الكفالة لا تصح الا اذا أمر بها المدين كما سيأتى، واذا كانت الكفالة بالأمر فانها توجب دينا ومطالبة للكفيل على المدين بعد ان يدفع دينه، ومطالبة فقط لصاحب الدين على كفيل فهى توجب دينين وثلاث مطالبات والله تعالى أعلم .

## ( فرع ) في أركان الضمان

أركان الضمان عندنا حمسة قال في الروضة :

الركن الأول: المضمون عنه ، ولا يشترط رضاه بالاتفاق لأن قضاء دينه بغير اذنه جائز ، فضمانه أولى • وكما يصح الضمان على الميت اتفاقا سواء خلف وفاء أم لا • ولا يشترط معرفة المضمون عنه على الأصح •

قلت : وسواء كان المضمون عنه حراً أم عبداً أم معسراً والله أعلم ،

الركن الثانى: المضمون له ، ويشترط معرفته على الأصح ، وعلى هذا لا يشترط رضاه على الأصح وقول الأكثرين ــ فان شرطناه ــ لم يشترط قبوله لفظاً على الأصح ، وان لم نشرطه ، جاز أن يتقدم الرضا على الضمان ،

ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود وان لم نشترطه ، جاز أن يتقدم الضمان ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود وان لم نشترطه ، جاز أن يتقدم الرضى على الضمان ، فان تأخر عنه فهو اجازه ان جوزنا وقف العقود ، قاله الامام ، وفرع على قولنا : لا يشترط رضاه ، فقال : اذا ضمن بغير رضاه نظر ، ان ضمن بغير اذن المضمون عنه للفيار ، ان شاء طالب الضامن وان شاء تركه ، وان ضمن باذنه فحيث قلنا : يرجع الضامن على المضمون عنه يجر المضمون له على قبوله ، لأن ما يؤديه في حكم المضمون عنه ، وان قلنا : لا يرجع فهو كما لو قال لغيره : أد ديني ، ولم يشترط الرجوع ، وقلنا : لا يرجع ، وهل لمستحق الدين والحالة هذه أن يمتنع من القبول ؟ وجهان بناء على أن المؤدى يقع فداء أم موهوباً لمن عليه الدين له ان قلنا عليه الدين له بالثاني لم يكن عليه الامتناع وهو الاشهر ، فحصل في معرفة المضمون عنه ، وله أوجه ، أصحها يشترط معرفة المضمون فقط ، والثاني : يشترط معرفة المضمون فقط ، والثالث : لا ، والرابع حكاه الامام : يشترط معرفة المضمون عنه فقط ، وهو غرب ضعيف ،

قلت : واذا شرطنا قبول المضمون له ، فللضامن الرجوع عن الضمان قبل قبوله ، قاله فى الحاوى لأنه لم يتم الضمان فأشبه البيع والله أعلم •

الركن الثالث: الضامن وشرطه: صحة العبارة وأهلية التبرع و أما صحة العبارة فيخرج منه الصغير والمجنون والمبرسم الذي يهذى فلا يصح ضمانهم و ولو ضمن انسان ، ثم قال: كنت صبيا يوم الضمان ، وكان محتملاء قبل قوله مع يسينه ، وكذا لو قال: كنت مجنونا ، وقد عرف له جنون سابق، أو أقام بينة ، والا فالقول قول المضمون له مع يمينه و وفى ضمان السكران الخلاف المذكور فى تصرفاته و قلت: هذا فى السكران بمعصية ، فأما السكران بمباح فكالمجنون والله أعلم و

وأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ولا كتابة لم نعرف ضمن حتى نصحح أو نبطل ، وان كانت له اشارة مفهومة صح ضمانه بها كبيعه وسائر تصرفاته ، وفى وجه : لا يصح ضمانه ، اذ لا ضرورة اليه بخلاف

سائر التصرفات ، ولو ضمن الكتابة فوجهان ، سواء أحسن الاشارة أم لا (أصحهما:) الصحة ، ودلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان في الناطق وفي سائر التصرفات ،

وأما أهلية التبرع فلا يصح صمان المحجور عليه لسفه ، وأن أذن الولى ، لأنه تبرع ، وتبرعه لا يصح باذن الولى ، كذا قال الامام والغزالى: أن الضمان نبرع ، أنما يظهر هذا حيث لا رجوع ، وأما حيث ثبت الرجوع فهو قرض محض ، ويدل عليه نص الشافعي رضي الله عنه أنه لو ضمن في مرض موته بغير أذن المضمون عنه حسب من ثلثه ، وأن ضمن باذنه فمن رأس المال لأن للورثة الرجوع على الأصيل ، وهو \_ وأن لم يكن تبرعا \_ فلا يصح لسفه كالبيع وسائر التصرفات المالية ، فأن أذن فيه الولى فليكن كما لو كان في البيع ،

قلت: الذي قاله الامام هو الصواب، وقد صرح الأصحاب بأنه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه • وقول الرافعي: انه ليس تبرعاً فاسد، فانه لو سلم أنه كالقرض كان القرض تبرعاً • وقول الذا أذن الولى كان كالبيع، يعنى فيجرى فيه الوجهان ، فاسد أيضاً ، فان البيع انما صح على وجه ، لأنه لا يأذن الا فيما فيه ربح أو مصلحة ، والضامان غرر كله بلا مصلحة •

وأما ضمان المريض ، فقال صاحب الحاوى : هو معتبر من الثلث لأنه تبرع ، فان كان عليه دين مستغرق فالضمان باطل ، وان خرج بعضه مسن الثلث صح فيه ، فلو ضمن فى مرضه ثم آقر بدين مستغرق قدم الدين ، ولا يؤثر تأخر الاقرار به ، والله أعلم ،

فَــــرع ضمان المرأة صحيح مزوجة أو غير مزوجة ، ولا حاجة الى . اذن الزوج كسائر تصرفاتها .

الركن الرابع : الحق المضمون، وشرطه ثلاث صفات : كونه ثابتاً ، لازماً، معلوماً .

الصفة الأولى : الثبوت وفيها مسائل :

(احداها): اذا ضسن ما لم يجب وسيجب بقرض أو بيع وشبههما، فطريقان و (أحدهما) القطع بالبطلان الأنها وثيقة افلا سبق وجوب الحق كالشهادة اوشهرهما على بولين: الجديد البطلان والقديم الصحة الأن الحاجة قد تدعو اليه و ونقل الامام فروعا على القديم:

(أحدها): اذا قال: ضمنت لك ثمن ما تبيع فلانا ، فباع سيئا بعسه شيء ، كان ضامنا للجميع ، لأن (ما) من أدوات الشرط ، فتقتضى التعميم ، بخلاف ما أذا قال: أذا بعت فلانا ، فأنا ضامن ، لا يكون ضامنا ألا ثمسن ما باعه أولا ، لأن أذا ليست من أدوات الشرط ،

( الثاني ) : ان شرطنا معرفة المضمون له عند ثبوت الدين فهنا أولى ، والا فوجهان • وكذا معرفة المضمون عنه •

( الثالث ) : لا يطالب الضامن ما لم يجب الدين على الأصيل ، وليس له الرجوع بعد لزومه ، وأما قبله ، فعن ابن سريج أن له الرجوع ، وقال غيره : لا ، لأن وضعه عند اللزوم ، وأما اذا قلنا بالجديد ، فقال : أقرض فلانا كذا وعلى ضمانه ، فأقرضه فالصحيح ؛ أنه لا يجوز ، وجوزه ابن سريج .

(المسألة الثانية): ضمان نفقة المدة الماضية للزوجة صحيح، سسواء كانت نفقة الموسرين أو المعسرين، وكذا ضمان الأدم ونفقة الخادم وسائر المؤن ولو ضمن نفقة اليوم فكمثل، لأنها تجب بطلوع الفجر، وفي ضمان نفقة الغد والشهر المستقبل قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد أم بالتمكين لفقة الغد والشهر المستقبل قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد أم بالتمكين لفنا بالأول وهو القدم صح، وان قلنا بالثاني وهو الجديد الأظهر فلا، هكذا نقله عامة الأصحاب وأشار الامام الى أنه على قولين مع قولنا: ضمان ما لم يجب باطل، لأن سبب وجوب النفقة ناجز وهو النكاح، فان جوزنا ضمان ضمان نفقة المستقبل، فله شرطان:

(أحدهما): أن يقدر مدة ، فان أطلق لم يصح فيما بعد العلا ، وفيسه ، وجهان كما لو قال : أجرتك كلشهر بدرهم ، هل يصح في الشهر الأول ؟

( الشرط الثانى ): أن يكون المضمون نفقة المعسر ، وان كان المضمون عنه موسراً لأنه ربما أعسر ، وفي التتمة وجه أنه يجوز ضــــــمان نفقة الموسر والمتوسط ، لأن الظاهر استمرار حاله ،

فسوع لا بجوز ضمان نفقة القريب لمدة مستقبلة ، وفي نفقة يومه وجهان ، لأن سبيلها سبيل البر والصلة ، ولهذا تسقط بمضى الزمان وبضيافة الغبر .

(المسألة الثالثة): باع شيئا فخرج مستحقا ، لزمه رد الثمن ، ولا حاجة فيه الى شرط والتزام • قال القفال: ومن الحماقة اشتراط ذلك فى القبالات وان ضمن عنه ضامن ليرجع المشترى عليه بالثمن لو خرج المبيع مستحقا ، فهذا ضمان ويسمى ضمان الدرك وسيأتى تفصيل فى فصول صحة ضمان الدرك ان شاء الله تعالى •

#### ( الركن الخامس ) : الصيعة وفيه مسائل :

(الأولى): لا بد من صيعة دالة على التزام ، كقوله: ضمنت لك مالك على فلان ، أو تكفلت ببدن فلان ، أو أنا باحضار هذا المال أو هذا الشخص كفيل أو ضامن أو زعيم ، أو حميل ، أو قبيل ، وفى ( البيان للعمراني) وجه أن لفظ القبيل ليس يصريح ويطرد هذا الوجه فى الحميل ، وما ليس بمسمور فى العقد ، وقال: خل عن فلان ، والدين الذى لك عليه عندى ، فليس بصريح فى الضمان ، ولو قال: دين فلان الى فوجهان .

قلت : أقواهما : ليس بصريح والله أعلم •

ولو قال : أؤدى المال ، أو الحضر الشخص ، فهذا ليس بالتزام ، وانما هو وعد ، ولو تكفل فأبرأه المستحق ثم وجده ملازماً للخصم فقال : خله وأنا على ما كنت عليه من الكفالة ، صار كفيلا .

(الثانية): لو شرط الضامن أو الكفيل الخيار لنفسه لم يصح الضمان ، فلو شرط للمضمون له لم يضر ، لأن الخيار في المطالبة والابراء له أبدا .

﴿ الثَّالَثَةَ ﴾ : لو علق الضمان بوقت أو غيره فقال : اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت ، أو ان لم يؤد مالك غدا فأنا ضامن ، لم يصح على المذهب ، كما لا يصح مؤقتاً ، كقوله : أنا ضامن الى شهر ، فاذا مضى ولم أغرم فأنا برىء. وعن ابن سريج أنه اذا جاز على القديم ضمان المجهول وما لم يجب جاز التعليق • قال الامام : ويجيء في تعليق الابراء القولان ، لأنه اسقاط ، فاذا قلنا بالقديم فقال: اذا بعت عبدك بألف فأنا ضامن للشمن ، فباعه بألفين ، قال ابن سريج : لا يكون ضامناً لشيء ، وفي وجه يصير ضامناً لألف ولو باعب بخمسمائة ففي كونه ضامناً لها الوجهان • ولو قال : اذا أقرضته عشرة فأنا ضاًمن لها ، فأقرضه خمسة عشر فهو ضامن للعشرة على الوجهين ، لأن من أقرض خمسة عشر فقد أقرض عشرة ، والبيع بخمسة عشر ليس بيماً بعشرة ، وان أقرضه خمسة \_ فعن ابن سريج تسليم كونه ضامناً لها \_ قال الامام: وهو خلاف قياسه ، لأن الشرط لم يتحقق ولو علق كفالة البدن بمجيء الشهر ــ فان جوزنا تعليق المال ــ فهي أولى ، والا فوجهان ، كالخلاف في تعليق الوكالة ، والفرق أن الكفالة مبنية على المصلحة والحاجة • ولو علقهــــا بحصاد الزرع فوجهان مرتبان ، وأولى بالمنع لانضمام الجهالة وان علقها بقدوم زيد فأولى بالمنع، للجهل بأصل حصول القدوم، فان جوزنا فوجد الشيرط المعلق صار كفيلا .

(الرابعة:) لو وقت كفالة البدن فقال: أنا كفيل به الى شهر، فاذا هشى برئت فوجهان، وقيل قولان أصحهما: البطلان كضمان المال، ولو نجز الكفالة وشرط التأخير فى الاحضار شهراً جاز للحاجة كمشله فى الوكالة، وتوقف فيه الامام، وجعل الغزالى فى الوسيط هذا التوقف وجها، فاذا صححنا فأحضره قبل المدة وسلمه، وامتنع المكفول له من قبوله نظر، هل له غرض فى الامتناع بأن كانت بينته غائبة أو دينه مؤجلا أم لا ؟ وحسكم القسمين على ما سبق فيمن سلمه فى غير المكان المعين، ولوشرط لاحشاره الجلا مجهولا كالحصاد ففى صحة الكفالة وجهان أصحهما: المنع،

( الخامسة : ) لو ضمن الدين الحال حالا ، أو أطلق لزمه حالا ، وان ضمن المؤجل بأجل أو أطلق لزمه لأجله ، وإن ضمن الحال مؤجلا بأجـــل معلوم فوجهان ، أحدهما : لا يصح الضمان للاختلاف ، وأصحهما : الصحة للحاجة ، وعلى هذا قالمذهب ثبوت الأجل فلا يطالب الا كما التزم ، وبهذا قطع الجمهور ، وشذ امام الحرمين فادعى اجماع الأصحاب على أن الأجل لا يثبت ، وأن فى فساد الضمان لفساده وجهين ، أصحهما : الفساد ، أما لو ضمن المؤجل حالا ، والتزم التبرع بالتعجيل مضموناً الى التبرع بأصل الضمان فوجهان كعكسه ، أصحهما : الصحة ، وعلى هذا ، هل يثبت الأجل فى حقه مقصوداً ، أم تبعا ؟ فيه وجهان به وفائدتهما فيما لو مات الأصلى والحالة هذه ، ولو ضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر ، فهو كضمان المؤجل حالا ،

( السادسة ) : لو تكفل ببدن رجل أو نفسه أو جسمه أو روحه صح ، وان تكفل بعضو منه فأربعة أوجه :

(أحدها): أنه باطل كالبيع والأجارة بخلاف المتق والطلاق ، لأن لهما قوة وسراية ، وهذا قال الشيخ أبو حامد ، والقاضى أبو الطيب ، واختساره ابن الصباغ .

(والثاني): يصح

( والثالث ): أن كان عضوا لا يبقى البدن دونه كالرأس والقلب والكبد والدماغ صح ، وأن بقى دونه كالرجل والبد لم يصح ، وقال في التهذيب : هذا أصح ،

( والرابع ) : ما عبر به عن جميع البدن كالرأس والرقبة يصبح ومالا كاليد والرجل فلا ـ قال القفال : هذا أصح ، وللوجه حكم سائر الاعضاء ، كذا قاله الجمهور ، وقال الامام : بصح قطعاً لشهرة هذا العقد بكفالة الوجه، واما الجزء الشائع كالنصف والثلث ، فكالجزء الذي لا يبقى البدن دونه ، فيكون فيه وجهان .

قلت : فطع ساحب الحاوى بسحه الكفالة فيما لو كفل برأسه أو وجهه . أو عينه أو قلبه وفؤاده وعرها منا لا يعيني دونه أو جزء شائع والله أعلم .

## قال المصنف رحه الله تمالي

يصع ضمان الدين عن الميت لما روى ابو قتادة قال: ﴿ اقبل بجنازة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا: عليه ديناران قال صلى الله عليه وسلم: صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة: هما على يا رسول الله فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ›› ويصبح عن الحى لأنه دين لازم فصح ضمانه كالدين على الميت .

# الشرح الترجمة • العديث مضى تخريجه آنفاً في شرح الترجمة •

أما الأحكام فانه يصح ضمان الدين عن الميت سواء خلف وفاء بدينه أو لم يخلف، وبه قال مالكَ وأبو يوسف ومحمد . وقال الثوري وأبو حنيفة: لا يصح الضمان عن الميت اذا لم يخلف وفاء بماله أو بضمان ضامن . دليلنا ما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هل خلف لدينه قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذاً تيل له : لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه • فلما فتح الله الفتــوح قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف ديناً فعلى قضاؤه » فضمن النبي صلى الله عليه وسلم القضاء • وكذلك حديث جابر رضى الله عنه الذي أشرنا الى تخريجه فى شرح ترجمة هذا الكتاب ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى على رجل مات عليه دين فأتى بميت فسأل : هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران قال: صلوا على صاحبكم » • الحديث • وهي أحاديث من مات وعليه دين ، ولم يخلف وفاء ، ولأن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمه والدين يحجبها بدليل ما روى أنس رضي الله عنه قال : ﴿ مَنْ استطاع منكم أن يموت وليس عليه دين فليفعل ، فاني شهدت النبي صلى الله عليه وسلم وقد أتى بجنازة فقالوا ; صل عليها فقال : أليس عليه دين ؟ فقالوا: بلى فقال: ما ينفعكم صلاتي عليها وهو مرتهن في قبره ، فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه » •

قال في البيان بعد أن ساق هذا الحديث: « فكانت صلاتي تنفعه » إن

كل من صح الضمان عنه اذا كان له وفاء بما عليه صبح الضمان عنه وان لم يكن له وفاء كالحي .

فسوع الله على الطبرى: لو قال: تكفلت لك بما لك على فلان صح ، وان قال: أنا به قبيل لم يكن صريحاً فى أحد الوجهين خلافاً لأبي حنيفة ، لأن القبيل بمعنى قابل كالسميع بمعنى سامع ، وايجاب الضمان لا يكون موقوفاً على قبوله فلم يصح ، وان قال: الى دين فلان ، لم يكن صريحاً فى الضمان فى أحد الوجهين خلافاً لأبي حنيفة ، دليلنا أنه يحتمل قوله: الى بعنى اذن عنه ، ويحتمل مرجعه الى بحق أستحقه ، ولو قال : قوله: الى بعنى اذن عنه ، ويحتمل مرجعه الى بحق أستحقه ، ولو قال : خل عن فلان والدى عليه لك عندى لم يكن صريحاً فى الضمان خلافاً لأبي حنيفة ، لأن كلمة عندى تستعمل فى غير مضمون كقولهم : الوزير عند الأمير .

( قاعدة ) ما صح الرهن به صح ضمانه ، وما لا فلا .

ويستثني من الثاني :

ضمان العهدة ، ورد الأعيان المضمونة ، يصح ضمانها الا الرهن بها . ( ضابط ): ليس لنا ضمان دين بعقد فى عين لا يتعدى الى غيرها ، الا فيما أعاره شيئاً ليرهنه .

( قاعدة ) من ضمن بالأذن رجع ، وان أدى بلا اذن ، ومن لا فلا ، وان أدى باذن ، ويستثنى من ذلك صور :

احداها: أن يكون الضمان بالاذن قد ثبت بالبينة وهو منكر ، كما اذا ادعى على زيد وعلى غائب ألفاً ، وأن كلا منهما ضمن ما على الآخر ، فأنكر زيد ، فأقام المدعى بينة بذلك ، وأخد من زيد ، فلا رجوع لزيد على الغائب في الأصح لأنه مظلوم بزعمه فلا يطالب غير ظالمه .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

ر فصل) ويصع ذلك من كل جائز التصرف في ماله ، فاما من يحجر عليه لصغر او جنون او سفه فلا يصع ضمانه ، لانه ايجاب مال بعقد فلم يصع من الصبى والمجنون والسفيه كالبيع ، ومن حجر عليه للفلس يصح ضمانه ، لانه ايجاب مال في الذمة بالمقد فصح من المفلس كالشراء بثمن في الذمة ، واما العبد فانه ان ضمن بغير اذن الولى ففيه وجهان ، قال أبو اسحاق : يصح ضمانه ويتبع به اذا عتق لانه لا ضرر فيه على المولى ، لانه يظالب به بعسد المعتق ، فصح منه كالاقسرار باتلاف ماله ، وقال أبو سحيد الاصطخرى : لا يصح لانه عقد تضمن ايجاب مال فلم يصح منه بغير أذن المولى كالنكاح ، فان ضمن باذن مولاه صح ضمانه ، لان الحجر لحقه فزال باذنه ، ومن اين فان ضمن باذن مولاه صح ضمانه ، لان الحجر لحقه فزال باذنه ، ومن اين اقضه مها في يدلد للتجارة قضاه منه لأن المال له ، وقد اذن له فيه ، وان لم يذكر القضاء ففيه وجهان ( أحدهما ) يتبع به اذا أعتق لانه اذن في الضمان دون الاداء .

( والثاني ) يقضى من كسبه ان كان له كسب او مما في يده ان كان ماذونا له في التجارة ، لأن الضمان يقتفى الفرم كما يقتفى النكاح المهر ، ثم اذا اذن له في الضمان وجب له في النكاح وجب قفعاء المهر مما في يده فكذلك اذا اذن له في الضمان وجب قضاء الفرم مما في يده ، فان كان على الماذون له دين وقلنا : ان دين الضمان يقضيه مما في يده ، فهل يشارك فيه الفرماء ؟ فيه وجهان :

( احدهما ) يشارك به ، لأن المال للمولى وقد اذن له في القضاء منه ، اما بصريح الاذن أو من جهة الحكم فوجب الشاركة به .

( والثانى ) انه لا يشارك به لأن المال تعلق به الفرماء فلا يشسسارك بمال الضمان كالرهن . واما المكاتب فانه ضمن بغير اذن المولى فهو كالعبد القن ، وان ضمن باذنه فهو تبرع ، وفي تبرعات المكاتب باذن المولى قولان نذكرهما في المكاتب ان شاء الله تعالى ) .

الأحكام: يصح الضمان من كل جائز التصرف في المال ، فأما الصبى والمجنون والسفيه فلا يصح ضمان أحد منهم لأنه ايجاب مال بعقد فلم يصح كالبيع فقوله: بعقد احتراز من ايجاب المال عليه بالجناية ومن نفقته من تجب عليه نفقته والزكاة ـ وهو التزام مكلف ـ من اضافة المصدر لفاعله ، وأما المحجور عليه للافلاس فيصح ضمانه لأنه ايجاب مال في الذمة بالعقد فصح من المفلس كالشراء بشمن في ذمته كما مضى في التفليس ، وأما

المرأة فانه يصح الضمان منها اذا كانت جائزة التصرف • وقال مالك : لا يصح الا أن يكون باذن زوجها • دليلنا أن كل من لزمه الثمن فى البيع والأجرة فى الاجارة صح ضمانه كالرجل •

ولا يصح الضمان من المبرسم على ما لم يسم فاعله والبرسم علة تصيب الأعصاب الذي لا يعقل لأنه لا حكم لكلامه ، قأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة وكناية معقولة أو كتابة مقروءة لم يصح ضمانه ، وان كانت له اشارة مفهومة وكناية معقولة لأنه حصل مع الكناية اشارة مفهومة ، والا فالكتابة المقروءة تنفرد مكانهما أو مكان النطق مادام ذلك يؤدى الى فهم قصده من الضمان على أحد القولين ، وأن انفردت الكتابة فى الضمان عن اشارة اشارته المفهومة بالضمان صح ، وأن انفردت الكتابة فى الضمان عن اشارة يفهم بها أن قصده الضمان قال ابن الصباغ : لم يصح الضمان ، لأن الكتابة قد تكون عبئاً أو تجربة للقلم أو حكاية للخط ، فلم يلزمه الضمان بمجردها، قد تكون عبئاً أو تجربة للقلم أو حكاية للخط ، فلم يلزمه الضمان بمجردها،

فرون له في اذا ضمن العبد دينا لغير سيده فان كان غير مأذون له في التجارة - نظرت فان كان بغير اذن سيده - فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح ضمانه لأنه مكلف له قول صحيح ، وانما منع من التصرف فيما فيه ضرر على السيد ولا ضرر في ضمانه ، فهو كما لو أقر لغيره بمال ، فعلى هذا يثبت في ذمته الى أن يعتق (والثاني) لا يصح لأنه اثبات مال لآدمى بعقد ، فلم يصح من العبد بغير اذن سيده كالمهر • فقولنا : لآدمى ، احتراز من النقر • وقولنا : بعقد احتراز من الاقرار لأنه اجبار ، ومن الجناية على غير سيده وان ضمن باذن سيده صح ، لأن المنع منه لحق السيد ، وقد أذن فيه • فان أذن فيه أن يؤديه من كسبه قضاه منه ، وان أطلق الاذن فقيف وجهان :

( أحدهما ) يقضيه من كسبه كما لو أذن له سيده فى النكاح ، فان المهر والنفقة يقضيان من كسبه م

( والشانى ) لا يقضيه من كسبه ، ولكن يتبع به اذا أعتق ، لأن السيد انما أذن في الضمان دون التضاء فيعلق ذلك بذمة العبد الأنها

محل للضمان ، ويفارق المهر والنفقة فانهما يجبان عوضاً من الاستمتاع المعجل ، وكان ما فى مقابلهما معجلا ، وحكى أبو على السنجى وجها آخر أنه يتعلق برقبته وليس بشيء وان كان العبد مأذونا له فى التجارة فلا يخلو اما أن يضمن باذن السيد أو بغير اذنه ، فان ضمن بغير اذنه نظرت فان قال : ضمنت لك حتى أؤدى من هذا المال لم يصح الضمان ، لأن السيد انما أذن له فى التجارة فيما ينمى المال لا فيما يتلفه ، وان ضمن له مطلقاً فهل يصح ضمانه ؟ على الوجهين فى غير المأذون ، فاذا قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح فانه يجوز له أن يقضى مما فى يده من مال التجارة ، ولكن يشبت فى ذمته الى أن يعتق ، وان ضمن باذنه صح الضمان ،

فان كان اذن السيد بالضمان مطلقاً فمن أين يقضى العبد دين الضمان ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) من كسبه (والثانى) يثبت فى ذمته الى أن يعتق و وان أذن له السيد بالضمان فى المال الذى فى يده فقال: ضمنت لك حقك الذى لك على فلان حتى أؤدى من المال الذى فى يدى صح الضمان ولزمه أن يؤدى من المال الذى فى يده لتجارة ، لأن المنع منه لأجل السيد ، وقد أذن فجاز و فاذا قال الحر: ضمنت لك دينك على فلان فى هذا المال لم يصح الضمان و والفرق بينهما أن العبد ضمن الحق فى ذمته ، وانما علق الأداء فى مال بعينه ، والحر لم يضمن الحق فى ذمته ، وانما ضمنه فى المال بعينه ، فوزانه أن يقول الحر: مسنت لك دينك على فلان ، وأزنه من هذا المال ، فيصح الضمان ، فان كان على المأذون له (العبد) دين يستغرق ما بيده ثم أذن له السيد بالضمان والقضاء مما فى يده من مال التجارة ، أو قلنا : يلزمه القضاء منه ، على أحد الوجهين ، فهل يشارك المضمون له الغرماء ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يشاركهم لأن المال للسيد، وقد أذن بالقضاء منه اما بصريح القول أو من جهة الحكم • (والثاني) لا يشاركهم لأن حقوق أصحاب الديون متعلقة بما في يده فصار ذلك كالمرهون بحقوقهم، نرى أن السيد لو أراد أخذ ذلك قبل قضاء الغرماء لم يكن له ذلك •

فرع وان كان فى ذمة العبد دين فضمن عنه ضامن صح الضمان لأن الدين فى ذمته لازم ، وانما لا يطالب به لعجزه فى حال رقه فصح الضمان عنه كالدين على المعسر ، قال الصيمرى : لو ثبت على عبده دين بالمعاملة فضمنه عنه سيده صح ضمانه كالأجنبى ،

فرع وأما المكاتب فانه اذا ضمن ديناً على سيده فان كان بغير اذنه فل يصح ؟ فيه وجهان كما قلنا في غير المكاتب، وان قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح كان ذلك فى ذمته الى أن يعتق وان ضمن باذن سيده ، فان قلنا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً من ماله باذن سيده على ما مضى من بياننا لحكمه ، وان قلنا : لا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً لغيره بغير اذن سيده فالذى يقتضى المذهب أن يصح الضمان ويتبع به اذا عتق ولا يقضى من المال الذى بيده قبل أداء الكتابة والله أعلم .

فرعمون اقتباسه في رأى فقهاء القانون الوضعى (وهم يزعمون اقتباسه من الشريعة السمحة الاسلامية) ويسمون هذا بنظرية الالتزام وهو ينقسم الني ايجابي وسلبي • Obligation Positive et Obligation Négative

الالتزام باعطاء ويقصد به التزام بنقل الملكية أو أى حق عيني ٠

وهناك أحوال يتعين فيها الكلام فى الالتزام باعطاء حق فى العقود التى أعدت لنقل الملكية وذلك عندما يوجد ما يحول دون تحقق هذا الالتزام من تلقاء نفسه ، ويشترط لصحة الوفاء أن يكون الموفى مالكاً للشيء الذي وفى به (المادة ٣٢٥ مدنى مصرى) •

ويقولون: اذا كان الأداء قيمياً فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين وللدائن أن يرفض التنفيذ الحاصل من غير المدين وتقول المادة ٢٠٨ اذا نص الاتفاق أو استوجبت طبيعة الدين أن ينفذ المدين بنفسه جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين •

أما الالتزام السلبي فهو التزام يقتضي المدين أن يمتنع عن اتيان عمــــل

كان يجوز له أن يقوم به لولا وجود هذا الالتزام كما ينقسم الى التزام عينى وشخصى •

ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثارًا معينة سواء فى علاقة المدين بالدائن ، أو فى علاقة الغير بالدائن ، وتنص المادة ٣٥٩ مــن التقنين المدنى المصرى على ما يأتى :

المنابة اذا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص أجنبى يلتزم بوفاء الدين مكان المدين وهذه المادة تقتضى استراك ثلاثة أشخاص: المنيب Délégant والمناب Délégant والمناب الديه Délégant المنيب المناب المعقد يعتبر بنص المادة ٢٥٩ تصرفاً واحداً متعدد الأطراف الآنه يتين عند التحقيق أن دور المنيب ليس ضرورياً أو منشئاً في العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المناب والمنيب لديه بمعنى أنه يمكن أن تنشأ العلاقة دون تدخل المنيب ويعتبر القانونيون المنيب احتياطياً والمناب مديناً أصليا الأنهم يعتبرون الانابة انشاء التزام جديد وفي نظرية الالتزام بحوث مكانها كتاب القرض وفقهنا أغنى وأعدل وأقوم من هذا الفقه الذي يعتبر النائب مديناً أصلياً أصلياً القرض والله تعالى أعلى على عنه مدينا احتياطياً وفي نظرية الالتزام من البحث ما يتصل بكتاب القرض والله تعالى أعلى على على القرض والله تعالى أعلى على المناب القرض والله تعالى أعلى ه

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ويصح الضمان من غير رضى المضمون عنه لأنه لما جاز قضساء دينه من غير رضاه جاز ضمان ما عليه من غير رضاه ، واختلف اصحابنا في رضى المضمون له ، فقال ابو على الطبرى : يعتبر رضاه لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لازم ، فشرط فيه رضاه كالثمن في البيع ، وقال ابو المباس : لا يعتبر ، ( لأن أبا قتادة ضمن الدين عن الميت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ») ولم يعتبر النبي صلى الله عليه وسلم ، في المضمون له ،

( فصل ) وهل يفتقر الى معرفة المضمون له والمضمون عنه ؟ فيه ثلاثة اوجه ( أحدها ) أنه يفتقر الى معرفة المضمون عنه ليعلم أنه هل هو ممن يسمدى اليه الجميل ويفتقر الى معرفة المضمون له ليعلم همل يصملح لمعاملته ام لا يقدد كما يفتقر الى معرفة ما تضمنه من المال هل يقدد عليه أم لا يقدد

عليه (والثاني) أنه يفتقر الى معرفة المفهون له ، لأن معاملته معه ، ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لأنه لا معاملة بينه وبينه (والثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما لأن أبا فتادة ضمن عن الميت ولم يساله النبي صلى الله عليه وسلم عن المضمون له والمضمون عنه ) .

الشرح حديث وفاء أبي قتادة أخرجه البخارى والنسائى من حديث سلمة بن الأكوع وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة: صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » وأورده الترمذي وأبو داود •

أها الأحكام فانه يصح الضمان من غير رضى المضمون عنه ، لأن عليا رضى الله عنه وأبا قتادة ضمنا عن الميت بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم والميت لا يمكن رضاه ، ولأنه لما جاز له أن يقضى الدين بغير اذنه جاز أن يضمن عنه الدين بغير اذنه ، وأما المضمون له فهل يعتبر رضاه ؟ قيه وجهان قال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه ، وهو قول أبى حنيفة كما سبق فى شرح ترجمة الباب الا فى مسألة واحدة ، وهو اذا قال المريض لبعض ورثته : اضمن عنى دينا لفلان العائب ضمن عنه بغير اذن المضمون له وان لم يسم الدين استحساناً لأنه اثبات مال الآدمى فلم يصح الا برضاه أو من ينوب عنه كالبيع والشراء .

فقولنا : الآدمى، احتراز كما قلنا من النذر ، وقال أبو العباس بن سريج : يصح من غير رضاه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، وبه قال أبو يوسف الأن علياً وأبا قتادة ضمنا في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم بغير رضى المضمون له ولأن الضمان وثيقة بالحق فلم يفتقر الى رضى من له الوثيقة كما لو أشهد من عليه الدين بنفسه فصحت الشهادة وان لم يرض المشهود له •

أما ضمان أبى قتادة فقد مضى تخريجه آنفا وأما ضمان على فقد أخرجه البيهقى من طرق ضعيفة من حديث أبى سعيد الخدرى وفيه قوله صلى الله عليه وسلم «جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » •

وأما معرفة الضامن للمضمون له والمضمون عنه فهل يفتقر الى ذلك ؟ فيه ثلاثة أوجه : (أحدها) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهسما وانها يضمن بالاسم والنسب ، ووجهه ضمان أبى قتادة وعلى ولم يسأل النبى صلى الله عليه وسلم هل يعرفان عين المضمون له والمضمون عنه أم لا ، ولو كان الحكم يختلف بذلك لبينه النبى صلى الله عليه وسلم ولأن الواجب أداء الحق فلا حاجة الى معرفة ما سوى ذلك .

(والثاني) أنه لا يصح حتى يعرف الضامن عينهما • لأن معاملته المضمون أبه فلابد من معرفته بعينه ليعلم هل هو أهل لأن يسدى اليه الجميل أم لا ؟ •

(والثالث) أنه يفتقر الى معرفة عين المضمون له لأن معاملته معه، ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لأنه لا معاملة بينه وبينه • قال المحاملى : فاذا قلنا بهذا افتقر الى قبوله ، فان قبل : لزم الضمان وان رد بطل ، وان رجع الضامن قبل قبول المضمون له صح رجوعه •

## ( فرع ) في مذاهب العلماء في شروط الضمان

مذهبنا أن شروط الضمان تنقسم الى أربعة أقسام :

( القسم الأول : ) يرجع الى الضامن فيشترط فيه شروط :

أحدها : أن يكون عاقلا فلا يصبح ضمان المجنون بخلاف الذي غاب عقله بسبب السكر فان ضمانه يصح .

ثانيها : أن يكون بالغا فلا يصح ضمان الصبي .

ثالثها: ألا يكون محجوراً عليه لسفه ، فلا يصح ضمان المحجور عليه بسبب السفه ، أما المحجور عليه بسبب الافلاس فان ضمانه يصح ، وكذا ضمان السفيه الذي لم يحجر عليه •

رابعها : أن لا يكون مريضاً مرض الموت وهو لا يصح ضمانه بشرطين :

( الأول ) أن يكون عليه دين يستغرق كل ماله ، فان لم يكن عليه دين مستغرق فان ضمانه يصح .

( الثانى ) أن لا يطرأ له مال جديد بعد الموت فلو ظهر أن له استحقاقاً فى مال بعد موته فانه يصح الضمان بالنسبة له ، ويؤخذ المضمون من ذلك المال ، أما الذى يبرأ من مرصه فان ضمانه يصح .

(القسم الثانى:) يرجع الى المضمون له وهو صاحب الحق، ويشترط أن يكون معروفاً للضامن بشخصه فلا تكفى معرفة اسمه لتفاوت الناس فى المطالبة شدة وليناً، وهل تكفى معرفة شخص وكيل المضمون له ؟ نعم تكفى على المعتمد .

ولا يشترط رضاء المضمون له ، لأن الضمان لا يضره اذ هو التزام يزيد دنه تأكيدًا .

وكذا لا يشترط معرفة المضمون عليه ، وهو الذي عليه الحق ، ولا رضاه، فيجوز للانسان أن يضمن دين الميت الذي لا يعرفه ، وهذا في غير ضمان النفس ، فانه يشترط فيه رضاء المكفول ، لأنه لا يلزمه أن يذهب معه للتسليم الا اذا أذنه بأن يكفله ، ومن ضمن بغير اذن كان متبرعاً فلا رجوع له •

(القسم الثالث:) يرجع الى الصيغة فيشترط شرطان:

أحدهما : أن يكون لفظاً يشعر بالالتزام كأن يقول : ضمنت دينك الذي لك على أو تكلفت لك ببدن فلان ونحو ذلك مما يدل على أنه قد التزم بالشيء الذي ضمن به •

أما اذا أتى بصيغة لا تشعر بالالتزام كما اذا قال: أؤدى المال الذى لك عند فلان أو أحضر الشخص الذى لك عنده كذا فمثل هذه الصيغة لا تكون ضماناً وانما تكون وعدا الا اذا نوى به الضمان فانها تكون ضماناً •

ثانيهما: أن لا تكون معلقة أو مؤقتة ، فاذا قال: أن جاء الغد ضمنتك أو قال: أنا ضامن من مال فلان شهراً أو كافل بدنه أسبوعاً فانه لا يصح ، نعم أدا كفل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، نعم أذا كفل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، فاذا كان لشخص دين عند آخر أجل موعد دفعه ثم كفله شخص على أن يدفع ذلك

الدين بعد شهر صحت الكفالة ويثبت الأجل للكفيل لا للأصيل ، حتى لو مات الأصيل لم يحل الدين على الكفيل •

أما اذا كان الدين مؤجلا ثم ضمنه على أن يدفعه حالا ، فان الفامن لا يلزم بدفعه حالا ، لأن الأجل ثابت فى حق الأصيل استقلالا ، وفى حق الكفيل بيعاً ، فلا يطالب أحد منهما قبل حول الأجل ، فاذا مات الأصيل حل الدين عليهما معا .

(القسم الرابع): يرجع الى المضمون به سواء كان ديناً أو عيناً أو نفساً فيشترط فى الدين أن يكون لازما فى الحال أو المآل • ومثال الدين اللازم فى الحال القرض ، وثمن السلعة المبيعة ونحو ذلك •

والدين الذي يؤول للزوم ثمن السلعة في مدة الخيار ، فانه \_ وان ليم يلزم في الحال ولكنه يلزم مآلا \_ فيصح ضمانه \_ وكذا يشترط أن يكون الدين معلوماً فلا يصح ضمان المجهول قدراً أو جنساً أو صفة ، فلابد من بيان ذلك ، كأن يقول : ضمنت مالك على زيد من دين قدره عشرون جنيها مصريا أو استرلينيا أو نحو ذلك ، فلو قال : ضمنت مالك على زيد من دين وسكت أو قال : ضمنت لك العشر من الذي عند زيد ولم يبين ، أو قال : ضمنت لك العشرين جنيها ولم يبين صفتها فانه لا يصح ، ويستثنى من ذلك الله الدية ، فانه يصح ضمانها مع عدم ذكر صفتها ، لأنها معروفة السن والعدد، ويرجع في صفتها الى غالب ابل البلاد فلا حاجة الى ذكر صفتها .

أما الأعيان فانها تنقسم الى قسمين مضمونة كما تقـــدم فى التعريف ، فيشترط لصحة ضمان الأعيان أن تكون مضمونة يجب ردها الى مالكها فمعنى ضمانها ضمان ردها الى مالكها .

أما ضمان قيمتها اذا تلفت فانه لا يصح لأنها لم تتلف وقت الضمان لتثبيت قيمتها في الذمة ، فان تلفت بالفعل فانه يصح ضمان قيمتها بعد تلفها لشوته في الذمة حينتذ .

ومثال العين المضمونة العين المفصوبة والمستعارة • ومثال العين غير المضمونة المودعة والموصى بها والمؤجرة ، فهذه الأعيان لا يصح ضمان ردها ،

لأن ردها لا يجب على واضع اليد ، وانما الذي يجب هو أن يخلى بينها وبين مالكها ، وأما كفالة النفس فيشترط لصحتها أن يكون على المكفول ببدنه حق لآدمى مالا كان أو عقوبة ،

(اما مذهب المائكية): فانهم قالوا: يشترط للكفالة شروط بعضها يتعلق بالمكفول عنه ، وبعضها يتعلق بالمكفول عنه ، وبعضها يتعلق بالمال المكفول به ، وبعضها يتعلق بالصيغة ، فيشترط فى المكفول عنه ألا يكون محجوراً عليب بسفه فى الشيء الذي يضمن فيه ، وذلك لأن تصرف السهيه ينقسم الى قسمين :

أحدهما : أن يشترى أو يبيع أو ينفق شيئاً لازماً له لابد منه في ضروريات أموره •

ثانيهما: أن يتصرف كذلك فيما ليس بلازم له ، بل يمكنه الاستعناءعنه م فاذا انصرف شيء لازم له فانه يصح كفالته فى ذلك الشيء ، واذا دفعه الكفيل يرجع به على المحجور عليه ، ويؤخذ من ماله على الراجح ، أما اذا تصرف فى شيء مستغنى عنه فان الكفالة فيه لا تصح ، ولا يرجع على المحجور عليه •

وهل يلزم الكفيل أن يدفع المال الذى ضمنه لصاحب الدين أولا أفى ذلك تفصيل هو أن الضامن اذا كان يعلم أنه محجور عليه ثم ضمنه بعد ذلك وكان المضمون له لا يعلم فان الضامن يدفع المال الذى ضمن به اتفاقاً ويضيع ما دفعه عليه ، فلا حق له فى الرجوع على المحجور عليه .

أما اذا كان العكس، وهو أن الضامن لا يعلم بأن المضمون له ، \_ وهو صاحب المال \_ يعلم أنه محجور عليه أو كانا لا يعلمان شيئاً فأن فى ذلك خلافاً، فبعضهم يقول: يلزم الضامن أن يدفع ما ضمن به وبعضهم يقول: لا يلزمه شيء ، فاذا ضمن بحق بغير أمر وليه صح الضمان ، ويرجع الضامن بما دفعه فى مال الصبى ، ومثل ذلك ما اذا كسر الصبى زجاجاً ونحوه أو أتلف شيئاً فدفع أحد قيمته لصاحبه ، فأن له أن يرجع بمادفعه فى مال الصبى الا اذا كان الصبى صغيراً جداً مثل ابن ستة أشهر لا ينزجر بالزجر ، لأن ما يتلف فى هذه الحالة لا يلزم به ،

ولا يشترط فى المكفول عنه (المديون) أن يكون قادراً غلى تسليم المكفول به فيصح كفالة الميت المفلس ، بمعنى حمل الدين عنه ، لا بمعنى ضم ذمة الكفيل الى ذمة الميت ، لأن ذمة الميت قد انتهت ، ثم اذا كان الضامن يعلم أنه لا مال ثم طرأ للميت مال لم يكن فى الحسبان فليس للضامن أن يأخذ عنه لأنه دفع متبرعا ، أما اذا كان يظن أن له مالا أو يشك ثم ظهر أن له مالا ، فانه يرجع عليه ، والقول فى ذلك للكفيل الا اذا قامت قرينة على أنه متبرع ،

ويشترط فى الكفيل أمور:

أولا : أن يكون بالغا فلا يصح للصبي أن يضمن غيره •

ثانيا : أن يكون عاقلا فلا يصح كفالة المجنون •

ثالثًا: أن لا يكون محجورًا عليه لسفه فلا يصح للسفيه أن يضمن غيره .

رابعاً : أن لا تكون امرأة متزوجة اذا أرادت أن تضمن فى مقدار يزيد عن ثلث مالها بغير اذن زوجها ، فاذا تكفلت المرأة بشىء أكثر من ثلث مالها فان فلزوجها المحق فى رد الكفالة ، أما اذا تكفلت بمقدار يساوى ثلث مالها فان كفالتها تصح ، ولو لم يأذن زوجها ، ومثل ذلك ما اذا تصدقت أو وهبت أو أعتقت أو نحو ذلك ، فان تصرفها ينفذ فى مقدار الثلث فقط ، فان فعلت أكثر من ذلك بدون زوجها فان له الحق فى رد كل ما تصرفت فيه ،

خامساً: أن يكون مريضاً (خطراً) اذا أراد أن يضمن فى أكثر من ثلث ماله ، فاذا ضمن المريض فى أكثر من ثلث ماله بشىء يزيد على الدينار ، فان ضمائه لا ينفذ الا اذا أجازته الورثة .

واعلم أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفاذ لا من شروط الصحة، فان الكفالة بدونهما تصح ، ولكن لا تنفذ الا بأذن الزوج والورثة .

أما الأول والشانى والثالث فهى شروط صحة ، ومن شروط النفساذ أيضاً أن لا يكون رقيقاً ، فاذا ضمن العبد بغير اذن سيده فان ضمانه يصمح ولا ينفذ الا اذا أجازه السيد ، واذا عتق العبد فان الضمان يلزمه بعد العتق . سادساً: أن لا يكون الضامن عليه دين يستغرق جميع ماله فان كان عليه دين يستغرق جميع ماله فان كفالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ويشترط في المال المكفول به أن يكون دينا ، فلا تصح الكفالة في الأمانات \_ كالعين المستعارة ، والعين المودعة \_ وكذا مال المضاربة والشركة ، فاذا استعار أحد سلعة من آخر وأتى له بضامن يضمنه في رد تلك السلعة فانه لا تصح ، وكذا اذا أودع عند آخر وديعة أو مالا يعمل به مضاربة ، نعم يصح أن يأتي بضامن يضمن قيمتها له اذا فقدت بسبب تعد أو تفريط في المحافظة عليها ، واذا فرط المستعير في العاربة أو الشريك في مال شريكه أو أتلفه بتعديه لزم الضامن قيمة ما أتلفه المضمون .

ويشترط فى الدين أن يكون لازما أو يؤول الى اللزوم فمشال اللازم الذى يصح ضمانه دين القرض ، وثمن السلعة المبيعة ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر بثمن مؤجل وأتى بضامن ثمنها فانه يصبح ويلزم مشل ذلك ما اذا استأجر أرضاً بأجرة معلومة وأتى بضامن فانه يصح الضمان ويلزم .

ومثال الدين غير اللازم الذي لا يصح ضمانه دين الصبي بغير اذن وليه والسفيه المحجور عليه على التفصيل المتقدم ، ودين الرقيق بغير اذن سيده ، ودين المكاتب فاذا أتى بضامن فانه لا يصح لأن دينه غير لازم ، اذ بجوز له أن يبطل عقد الكتابة ، فهذا الدين لا يصح ضمانه لأنه لا يلزم المدين ان بقى به ،

ومثال الدين الذي لا يلزم في الحال ولكن يلزم في المآل دين الجعل ، فان من جعل لآخر جعلا على عمل يعمله فان الجعل يلزم بعد الفراغ من ذلك العمل ، فيصح ضمانه ، لأنه \_ وان لم يلزم في الحال لكن \_ يلزم في المآل ، فاذا قال شخص لآخر : أن جئتني بابلي الضالة فلك عشرة جنيهات ، وأتي له بضامن بضمنه فيها ، يصح وان لم يشرع في العمل ، لأنه ان جاء بها ثبت له المبلغ في ذمة الأصيل ، فكذلك في ذمة الكفيل ، وان لم يأت بها لم يثبت له شيء وهذا هو الراجح ، وبعضهم يقول : دين الجعل قبل الشروع في العمل كدين الكتابة لا تصح كفالته .

ويصح ضمان الدين الحال مؤجلا كما اذا كان لزيد عشرة جنيهات عند

عمرو وحل موعد سدادها فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد أجل له الدفع شهراً أو نجو ذلك ، وأنا ضامن لك ذلك الدين ، وانما يصح ذلك اذا تحقق واحد من أمرين :

أحدهما: أن يكون المدين موسراً وقت الضمان بحيث يمكن لصاحب الدين أن يأخذ منه م

أما اذا كان معسراً حين الضمان فانه لا يصح وذلك لأنه يكون التأجيل سلفاً جر نفعاً وهو ممنوع ، وذلك لأن صاحب الدين فى الحالة الأولى ضامن لحقه وقادر على أخذه فاذا أجله بضامن لا تكون له فائدة من الضامن، فوضاؤه بمد الأجل يكون بمنزلة القرض بدون منفعة تعود عليه .

أما اذا كان المدين معسراً فان صاحب الدين لم يكن قادراً على أخــذ دينه ، فاذا أجل له الدين نظير انتفاعه بالضامن فانه يكون قد أسلفه بفائدة .

ثانيهما : أن لا يكون المدين موسراً وقت الضمان ،ولكن الضامن ضمنه مدة لا يتصور أن يطرأ عليه فيها يسر بل يظلل معسراً الى انتهائها ، وذلك لأن صاحب الدين يجب عليه أن ينتظر المدين الى ميسرته بطبيعة الحال ، فالضمان لم يفده شيئاً .

أما اذا أيسر فى أثناء المدة فانه لا يجوز ، فانه اذا كان لشخص عند آخر عشرة حل موعد دفعها اليوم فطلب منه أن يؤجلها له ثلاثة أشهر بضمانه الغير ـ فان كان للمديون ما يسد به العشرة قبل حلول الأجل عادة \_ فان الضمان يصح .

أما اذا أيسر بعد شهر أو شهرين كأن كان مستحقا فى وقف ينتظر الحصول على غلته أو موظفا بوظيفة ينتظر قبض راتبها فان الضمان لا يصح ، وذلك لأن صاحب الدين فى هذه الحالة يكون قد أجل دينه فى نظير آنه ينتفع بالضامن المدة التى يكون فيها معسراً ، وقد يقال : أنه قد انتفع فى الصورة الأولى بالضامن فى مدة الاعسار جميعها فأى فرق ؟ .

وكذا يصح ضمان الدين المؤجل حالا كما اذا كان لشخص دين عند آخر

مؤجلا الى شهرين مثلا فقال له المدين: انه تنازل عن الأجل وصار الدين حالا، ثم جاء له بضامن يضمنه ، وهذه الصورة غير عملية ، اذ لا يعقل أن يتنازل المدين عن المدة التي يحسل فيها دينه ، ثم يأتي بضامن يضمنه خوفاً من المماطلة ، ولهم في ذلك تفصيل لا قائدة من ذكره .

ولا يشترط فى المضمون به أن يكون معيناً ، فاذا قال شخص لآخر : داين فلاناً وأنا ضامن له ، فانه يصبح الضمان فيما داينه به ببينة ، واقراره لا يكون حجة على الضامن ، وهل يلزمه ضمان جميع ما استدانه مهما بلغ قدره ؟ أو بلزمه ضمان ما يعامل به مثله فقط ؟ قولان وللضامن فى هذه الحالة أن يرجع عن الضمان س قبل المعاملة لا بعدها \_ فان عامله فى البعض لزم الضمان فيما عامل به فقط .

وأما الصيّعة فيشترط فيها أن تدل على الحفظ والحياطة عرفاً مثل قوله: أنا حميل بفلان أو زعيم أو وكيل أو قبيل أو هو لك عندى أو الى الو قبل أو أنا قبيل به أو أذين أو عوين أو صبير أو كوين ونحو ذلك فهذه كلها ألفاظ ينعقد بها الضمان •

### ولاستعمال الصيغة ثلاثة أحوال:

(الحالة الأولى) أن يذكر لفظ الضمان مطلقاً غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عن المال أو النفس ، كما اذا قال : أنا ضامن لفلان ، ولم يقل : في المال الدى عليه ، أو في احضاره بنفسه ، وفي هذه الحالة خلاف ، فبعضهم يقول : الها تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان المال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان المناس .

( الحالة الثانية ) أن يذكر لفظ الضمان مقيداً بما يدل على المضمون به لفظاً كأن يقول له : أنا ضامن لما على فلان من الدين أو ضامن لنفس فلان ، وهذه الحالة لا خلاف في معاملة الضامن بما قيد به الصليعة من ذلك .

( الحالة الثالثة ) أن يذكر لفظ الضمان مقيدًا بما يدل على المضمون به فيه ، كأن يقول : أنا ضامن لفلان وينوى دينه أو تفسه ، وحكم هذه

الحالة أن الضامن يعامل بما نواه ويصدق في ذلك لأنه متبرع ، والأصل براءة ذمته والله أعلم .

(اما مذهب الحنابلة): فانهم قالوا: يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكون أهلا للتصرف ، فلا يصح ضمان المجنون والصغير والسفيه ، ويصح ضمان المفلس ، لأن الضمان يتعلق بالذمة ، وكذا يشترط رضاء الضامن ، فلا يصح ضمان المكره ولا يشترط فى الضامن أن يعرف المضمون له ، وهو صاحب الحق ، كما لا يشترط أن يعرف المضامن عنه ، وهو الذى عليه الحق ، فيجوز أن بضمن من لا يعرفه حيا كان أو ميناً ،

ومنها ما يتعلق بالمضمون به وهو الدين أو العين أو النفس فيشـــترط لصحة الضمان بالدين أن يكون الدين لازماً حالاً أو مآلاً ، والأول : كالقرض وسن المبيع الذي لا خيار فيه ، والثاني : كثمن المبيع قبل مضى مدة الخيار فانه يتول للزوم ، فلا يصح الضمان بالدين غير اللازم كدين الكتابة ، فان للمكاتب أن ينقض العقد ويمتنع عن الأداء فدينه ليس بلازم لا حالاً ولا مآلا

ويشترط لصحة ضمان العين أن تكون مضمونة على من هى فى يده كالعين المفصوبة والمستعارة .

ومعنى ضمان هذه الأعيان ضمان ردها أو قيمتها عند تلفها ، أما الأعيان غير المضمونة فانه لا يصح ضمانها كالوديعة والعين المؤجرة ومال الشركة والمضاربة والعين المدفوعة الى الخياط والصباغ ونحو ذلك . نعم يصيح ضمان التعدى عليها كما تقدم في التعريف مفصلا .

ومنها ما يتعلق بالصيغة ويشترط فيها أن تكون بلفظ يفهم منه الضمان عرفاً كقوله : أنا ضمين وكفيل وحميل وصبير وزعيم ونحو ذلك .

ويصح الضمان بلفظ معلق ومنجز كقوله: ان أعطيت فلانا كذا فأنا ضامنه كقوله: وأنا ضامن لفلان ، وكذلك يصح أن يكون بلفظ مؤقت كأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فأنا ضامن لفلان . ويصح أن يضمن شخص ديناً حالاً الى أجل معلوم ، فاذا كان لزيد عند عمرو دين حل موعد دفعه فضمنه خالد على أن يدفعه بعد سنة فانه يصبح ويثبت الأجل فى حق الضامن بحيث لو مات المضمون لا يحل موعد دفعه .

( اما مذهب ابى حنيفة ): فان شروط الكفالة عندهم تنقسم الى خمسة أقسام:

(القسم الاول) يرجع الى الكفيل، فيشترط فى الكفيل أن يكون عاقلا بالغا، فلا تنعقد كفالة المجنون ولا الصبى أصلا الا فى حالة واحدة، يصح للصبى أن يكفل ذلك المال لا بالنفس، وهى ما اذا كان الصبى يتيما واستدان وليه، سواء كان آبا أو غيره لينفق على ذلك الصبى فيما لا بد له منه، فانه يجوز للصبى أن يكفل ذلك المال بأمر وليه، وتصح كفالته فى هذه الحالة ويطالب بالمل كما يطالب وليه بذلك .

أما أذا أمره أن يكفل نفس الولى لصاحب المال بمعنى أن الصبى يحضر الولى عند الحاجة ، فان الكفالة لا تصح ، لأن الصببى فى كفالة المال الذى أنفق فى ضرورياته ملزم به ، فكفالته للولى فى ذلك المال تزيد فى تأكيده ، بخلاف كفالته فى النفس ، فانها محض تبرع منه ، وهو ليس أهلا للتبرع • وكذا يشترط فى الكفيل أن يكون حرا ، وهذا شرط تفاذ لا شرط انعقاد ، فان كفالة العبد تصح ، ولكن لا تنفذ الا باذن السيد أو بعد عتقه ، فاذا عتق كان ملزماً بما كفل به وهو رقيق ، وكذا تشترط الصحة فيما زاد عن ثلث المال ، فلا يصح للمريض أن يكفل ديناً يزيد عن ثلث ماله ، واذا كان عليه دين يستغرق جميع ماله بطلت كفالته ، ولا يصح للمريض أن يكون كفيلا لوارث أصلا ، ولو كان الدين أقل من ثلث ماله فيشترط فى الكفيل البلوغ والعقل شرطا انعقاد ، والحرية وهى شرط نفاذ ، والصحة وهى شرط فيما زاد عن الثلث من ماله •

( القسم الثاني ): يرجع الى الأصيل وهو المدين ، فيشترط فيه أن يكون قادراً على تسليم المكفول به بنفسه أو نائبه ، فاذا كفل ميتاً مفلساً لا تصــح كفالته ، لأن الميت المفلس عاجز عن تســليم المكفول به بنفســه وبنائبه من

الورثة لأنه مفلس ، فاذا ترك الميت مالا فانه يصح الكفالة عنه بقدر ذلك المال ، وهذا القول هو الصحيح .

وكذا يشترط فى الأصيل أن يكون معلوماً ، فلا تصح كفالة المجهول الذا كانت الكفالة فى المستقبل ، وتسمى مضافة ، فاذا قال شخص لآخر : كفلت لك ما تبيعه للناس بالدين فان الكفالة لا تصح ، وقد يقع هذا فيما اذا أراد شخص أن يعلم ولده التجارة ويجلب له الناس الذين يشترون منه فيقول له : بع للناس ولو بالدين وأنا أضمن لك ما تبيعه من ذلك ، فهده الكفالة غير صحيحة ، لأن الناس ألذين كفلهم مجهولون .

ومثل ذلك ما اذا قال له: ان غصب منك أحد شيئاً فأنا كافل ، وتسمى هذه كفالة معلقة بالشرط ، وهى فى معنى الكفالة المضافة فالمراد بالمضلطة والمعلقة ما يقع فى المستقبل ، ويقابلهما الكفالة المنجزة الواقعة فى الحال ، وهذه لا يشترط فيها أن يكون الأصيل الذى يراد كفالته معلوماً ، ومشال ذلك أن يقول له: كفلت لك بما ثبت لك على الناس فهذه صحيحة ، ويلزمه أن يقوم بما ثبت له فى الماضى على الناس الذين يعينهم المكفول له صاحب الدين ، لأن بذلك يكون له الحق فى تعيين من له عليه الدين ،

ولا يشترط فى الأصيل المكفول عنه أن يكون حرا بالغاً عاقلا ، فتصح كفالة الصبى بالمال والنفس سواء كان مميزاً أولا ، وسواء كان مأذوناً له ى التجارة أولا ، ثم ان كانت الكفالة بأمر الولى يجبر الصبى على الحضور مع الكفيل فى الكفالة بالنفس ، ويرجع الكفيل بما غرم على مال الصبى .

أما اذا لم تكن بأمر الولى فان كانت بأمر الصبى وكان مأذوناً بالتجارة غير محجور عليه ــ فان الكفيل يرجع بما غرم على مال الصبى فى كفالة المال، ويجبر الصبى على الحضور معه فى كفالة النفس والا فلا •

(القسم الثالث): يرجع الى المكفول له وهو صاحب الدين، فيشترط أن يكون معلوماً فلا يصح للشخص أن يكفل شخصاً لمن يجهله، وأن يكون عاقلا فلا تصح الكفالة عند المجنون ومثله الصبى الذى لا يعقل، لأن المكفول

له لا تتم له الكفالة الا بقبوله على الصحيح ، فيجب أن يكون من أهــــل القبول ، ولا تصح الكفالة بقبول وليهما عنهما • أما حرية المكفول له فانها لست شرط •

( القسم الرابع ) : يرجع الى المكفول به سواء كان دينا أو عينا أو نفسا فيشترط لصحة الكفالة في الدين شرطان :

(الشرط الأول): أن يكون ديناً صحيحاً ، والدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بأدائه لصاحبه أو بالبراءة منه ، بأن يسامح فيه صاحبه ، ويقوم مقام الابراء منه أن يفعل صاحبه ما يستلزم سقوطه ، مثال ذلك : مهر الزوجة قبل الدخول ، قانه يسقط اذا رضيت لابنه البالغ أن يقبلها بشهوة ، فهى وان لم تبرئه حقيقة ولكنها بفعلها هذا أبرأته حكماً .

فالدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بقضائه أو الابراء منه حقيقة أو حكماً ، وهذا هو الدين الذي يصح ضمانه ، أما غيره فانه لا يصح كدين الكتابة ، فان للمدين وهو العبد المكاتب أن يفسخ عقد الكتابة متى شاء ، ويستثنى من ذلك الدين المشترك بين اثنين فانه ـ وان كان صحيحا ـ ولكن لا يصح لأحد الشريكين أن يضمنه .

مثلا: اذا اشترى شخص من تاجرين شريكين سلعة بعشرين جنيها الى أجل فانه لا يصح لأحد الشريكين أن يضمن المشترى فى الثمن لأنه ان ضمنه مع بقاء الشركة بأن ضمنه فى نصف شائع كان ضامنا لنفسه ، لأن كل جسزء يؤديه الكفيل أو يؤديه الأصيل يكون له فيه نصيب ، وان ضمنه فى نصف صاحبه بدون شيوع كان معناه قسمة الدين قبل قبضه ، وهى لا تجوز ، لأن معنى القسمة هى أن يفرز كل منهما نصيبه ويحرزه ، وذلك لا يتصسور فى الدين قبل قبضه لأنه شغل ذمة المدين ، وهو أمر معنوى ، فاذا كان الضامن أجنبيا فانه يصح مع بقاء الشركة ، فمن اشترى سلعة من تاجرين وأتى لهما بضامن فانه يصح ، ويكون ما يدفعه الضامن بمنزلة ما يدفعه الأصيل ، وكذا استثنى النفقة المقررة بالقضاء أو بالتراضى ، فانها دين غير صحيح ، لأنها ستشنى النفقة المقررة بالقضاء أو بالتراضى ، فانها دين غير صحيح ، لأنها تسقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصحح ضمانها ومحل كون النفقة تسقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصحح ضمانها ومحل كون النفقة

سقط بالموت أو الطلاق اذا لم تكن مستدانة بأمر القاضى ، والا فهى دين صحيح لا يسقط أصلا •

(الشرط الثانى): أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً أن يكون باقيا غير ساقط ، فاذا كان له دين على ميت مفلس فانه لا يصح ضمانه لان الميت المفلس سقط عنه الدين ، ولا يشترط أن يكون الدين معلوماً بل تصح الكفالة بالمجهول ، ولم يدفع ثمنها ، ثم كفله شخص فيها ومثال الدين الصحيح القرض وثمن المبيع بعقد صحيح ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر ودفع نمنها ثم ظهر فساد المقد بعد ذلك كان الكفيل مخيراً بين أن يرجع بما دفعه على البائع أو على المشترى .

أما اذا كان عقد البيع صحيحاً وقت الكفالة ، ثم أصيف اليه شرط أفسده بعد ذلك ، فان الكفيل يرجع بما دفعه على المشترى فقط ، والمشترى يرجع على البائع ، والفرق أن البائع فى الحالة الأولى قبض ما يستحقه لأن العقد وقت الكفالة كان فاسداً ، فيصح للكفيل أن يرجع عليه .

أما الحالة الثانية فان البائع قد قبض ما يستحقه ، لأن العقد كان صحيحاً، والكفيل يرجع على المشترى لا على البائع •

ويشترط فى كفالة الأعيان أن تكون مضمونة بنفسها أو بغيرها كما ذكرنا فى تعريف الكفالة • ومن الأعيان المضمونة بنفسها المبيع على سوم الشراء ، فاذا ساوم شخص آخر على سلعة سمى له ثمنها ثم استلمها على أن ينظسر اليها أهله مثلا قبل أن يبت فى شرائها ، فان كفالتها تصح •

أما اذا لم يسم ثمنها فانها تكون أمانة ، ولا تصبح بما ليس مضموناً كالوديعة ومال المضاربة والشركة ، فان هذه لا يجبر على تسليمها فلا تصح فيها الكفالة ، وهناك قسم آخر وهو الأعيان التي يجب تسليمها ولكنها أمانة كالعارية ، والمستأجر ( بالبناء على المفعول ) في يد المستأجر ( بالبناء على المفعول ) في يد المستأجر ( بالبناء للمعلوم كاسم فاعل ) وهذه تصح كفالتها ، ولكن اذا هلكت لا يجب على الكفيل قيمتها ، فاذا استأجر شخص دابة من آخر وضمنه فيها شخص ثم هلكت

الدابة فى يد المستأجر فان الكفيل لا تلزمه قيمتها ، ثم ان الكفالة وان كانت لا تصح بنفس الأعيان غير المضمونة كما ذكرنا ولكنها تصح بتمليمها ، فاذا كفل شخص لآخر تسليم الوديعة التى عند فلان فانها تصح ، ومثل ذلك ما اذا كفل له بتسليم العارية التى عنده ، ويشترط فى الكفالة بالنفس أن تكون النفس مقدورة التسليم ، فلا يصح أن يكفل شخصاً غائباً لا يدرى مكانه لأنه لا يقدر على احضاره وتسليمه ، ومثل ذلك ما اذا اتفق شخص مع آخر على أن يبنى له داراً بشرط أن يتولى بناءها بنفسه ، فانه لا يصح كفالة الشخص الذي يتولى العمل بنفسه بأنه ليس فى قدرة الكفيل أن يرغمه على العمل ، فعم تصح كفالته بنفسه بحيث يتولى الكفيل احضاره عند الحاجة ،

ومن الشروط التى ترجع الى المكفول به أن لا يكون حدا أو قصاصاً ، فلا تصح الكفالة بهما ، لأنهما لا يمكن تسليمهما ، وانما تصح كفالة الشخص الذى وجب عليه حد أو قصاص بمعنى احضاره عند اللزوم .

(القسم الخامس): يرجع إلى الصيغة ، فيشترط لها أن لا تكون معلقة على شرط غير موافق للكفالة كأن يقول له أكفل لك مالك على فلان من دين أن نزل المطر أو هبت الريح ونحو ذلك فمثل هذه الصيغة لا تصبح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والغرض من الكفالة التأكيد ، فهذا الشرط لا يناسبها ، أما المعلقة على شرط موافق فهى صحيحة، ويكون الشرط موافقا للكفالة بواحد من أمور ثلاثة:

(الأول): أن يكون الشرط سبباً للزوم الحق ، كأن يقول له أكفل لك هذه السلعة المبيعة ان ظهر أنها ملك لغير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا للبائع سبباً للزوم الحق المكفول به ، وهو وجوب الشمسن للبائع على المشترى •

ومثل ذلك ما اذا قال له: أكفل لك السلمة المودعة عند فلان ان أنكرها ، وذلك لأن انكارها سبب لوجوب ثمنها عليه وهكذا • بخلاف ما اذا قال له : امش فى طريق كذا ، وان أكلك سبع فأنا ضامن فانه ضمان غير صحيح ، لأن فعل السبع غير مضمون •

(الأمر الثانى): أن يكون سبباً لسهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الأصيل، كقوله: ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين، فالشرط فى هذا المثالى وهو قدوم زيد سبب فى تسهيل استيفاء صاحب الدين حقه مسن القادم الذى عليه الدين وهو زيد، ويشترط أن يكون زيد القادم مديناً للمكفول له كما ذكرنا أو مضارباً أو غاصباً أو نحو ذلك، أما اذا كان أجنبيا كأن يقول: ضمنت لك ما على زيد عند حضور عمرو من سفره فانه لا يصح كأن يقول: الذى ليس مديناً ولا علاقة له بالدين لا يصح التعليق على حضوره •

( الأمر الثالث ) : أن يكون سبباً لتعذر الاستيفاء نحو ان غاب زيد عن البلد فعلى "، فالشرط وهو غياب زيد سبب لتعذر استيفاء الدين منه ، فيصح أن يكفله فيه .

ومثل ذلك ما اذا قال : ضمنت لك ما على فلان من الدين ان مات ولم يترك شيئاً ونحو ذلك •

وحاصل هذا المقام أن تعليق الكفالة الى أجل مجهول جهالة شديدة كما اذا قال له : أكفل لك نفس زيد عند هبوب الربح ، أو نزول المطر ، وفى هذه الحالة تثبت الكفالة ويبطل الأجل .

أما اذا أجل الى أجل مجهول جهالة يسيرة كما اذا قال له : كفلت لك زيداً الى الحصاد أو الى موسم النيروز ونحو ذلك فانه يصح ، وثبتت الكفـــالة والأجل .

أما اذا أجل الكفالة الى وقت معين كما اذا قال له : أكفل لك زيداً أو ما على زيد من هذه الساعة الى شهر فانه يكون كفيلا مدة شهر بلا خلاف أما اذا قال له : أكفله لك شهراً بدونان يذكر (من و الى) ، فان فيه خلافا، فبعضهم يقول : انه يكون كعيل دائماً ، وبعضهم يقول : انه كفيل فى المدة التى ذكرها ، ولا يكون كفيلا بعد ذلك ، أما اذا قال : أكفل الى شهر فقط بدون

ذكر : (من) فكذلك فيها الخلاف فبعضهم يقول : انها كالأول وبعضهم يقول: انها كالثاني :

والتحقيق في ذلك أن صيغ الكفالة مبنية على العرف ، فاذا كان العسرف جاريًا على أن هذه الصيغ لا يقصد منها الا تأجيل الكفالة بأجل معلوم فالها الحمل عليه ، ولا فرق بين أن يذكر ( من والى ) أو لم يذكر شيئًا منهما ، فلو قال : كفلته لك شهرًا يكون كفيلا له في هذه المدة فقط ولا يكفله بعد ذلك الا اذا قامت قرينة على خلاف العرف فيعمل بها •

وكما أن الكفالة نفسها لا تصح أذا علقت على شرط غيرملائم ، فكذلك البراءة منها لا تصح أذا علقت على شرط غير ملائم ، فأذا قال صاحب الدين للكفيل : أن جاء الغد فأنت برىء من الدين لا تصح البراءة ، ويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان من قبل ، والمراد بالشرط غير الملائم هنا هلو كل شرط لا يستفيد منه صاحب الدين شيئاً كما مثالنا ، وكقوله أن دخلت النار فأنت برىء من الكفالة ونحو ذلك من الشروط التي لم يتعارف عليها الناس ، أما الشروط المتعارفة التي يستفيد منها صاحب الدين فأنت برىء من الكفالة من الكفالة عليها ، كقوله : أن دفعت لي بعض الدين فأنت برىء من الكفالة في الباقي .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن باعه بشرط أن يضمن الثمن ضيامن لم يجئ حتى يمين النصامن ، لأن الفرض يختلف باختلاف من يضمن ، كما يختلف باختلاف ما يرهن من الرهون ، وأن شرط أن يضمنه ثقه لم يجز حتى يمين ، لأن الثقات يتفاوتون ، فأن لم يف له بما شرط من الضمين ثبت للبائع الخيار ، لأنه دخل في المقد بشرط الوثيقة ولم يسلم له الشرط فثبت له الخيار ، كما لو شرط له رهنا ولم يف له بالرهن .

وان شرط أن يشهد له شهدين جاز من غير تعيين ، لأن الأغراض لا تختلف باختلاف الشهود ، فان عين له شاهدين فهل يجوز ابدالهما بفيرهما ؟ فيه وجهان :

( آحدهما ) لا يجوز ، كما لا يجوز في الضمان ( والثاني ) يجوز لأن الفرض لا يختلف ) .

الشرح الأحكام: اذا باع رجل من غيره شيئا بثمن فى ذمت بشرط أن يضمن له بالثمن ضامن معين صح البيع والشرط ، لأن الحاجة تدعو الى شرط الضمين فى عقد البيع لأنه انما دخل فى البيع بهذا الشرط ، فاذا الم يف له المشترى بالشرط ثبت للبائع الخيار ، وان أتاه المشترى بضمين غير الضمين المعين لم يلزم البائع قبوله ، بل يثبت له الخيار ، وان كان الذى جاءه به أملاً من المعين لأنه قد يكون له غرض فى ضمانة المعين ، وان شرط فى البيع به أملاً من المعين لأنه قد يكون له غرض فى ضمانة المعين ، وان شرط فى البيع ان يضمن له بالثمن معه لم يصح الشرط وبطل البيع لأن الثقات يتفاوتون ، واذا كان الشرط مجهولا بطل البيع ه

فسرع وان باعه سلعة بثمن بشرط أن يشهد له شاهدين جاز من غير تعيين وان كان عليه أن يشهد له شاهدين معينين فأشهد له شاهدين عدلين غير المعينين ، فهل يسقط خيار الآخر ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يلزم الآخر قبول ذلك بل يثبت له الخيار فى فسخ البيع ، كما قلنا فى الضمين المعين (والثانى) يلزم قبول ذلك ولا خيار له لأنه لا غرض له فى أعيان الشهود اذا حصلت العدالة ، ولهذا قلنا : لابد فى شرط الضمين ، من تعيينه وفى الشهادة يجوز شرط شاهدين عدلين وان كانا غير معينين ، والذى يقتضى المذهب أن هذا الشرط فى الشهادة يصح أن يكون وثيقة لكل واحد من المتبايعين ويثبت لكل واحد منهما الخيار اذا شرط ذلك على الآخر ولم يف الآخر له بذلك ، لأن للبائع غرضاً فى الاستيثاق بالشهادة خوفا أن يستحق عليه المبيع فيرجع بالثمن على البائع ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح ضمان كل دين لازم كالثمن والأجرة وعوض القرض ودين السلم وأرش الجناية وغرامة المتلف لأنه وثيقة يستوفى منها الحق فصح في كل دين لازم كالرهن ، وأما مالا يلزم بحال وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لانه لا يلزم المكاتب آداؤه فلم يلزم ضمانه ، ولأن الضمان يراد لتوثيق الدين ، ودين الكتابة لا يمكن توثيقه لأنه يملك اسقاطه اذا شاء فلا معنى لضمانه ، وفي مال الجعالة والثمن في مدة الخيار ثلاثة اوجه .

(أحدها) لا يصح ضمائه لاته دين غير لازم فلم يصح ضمانه كدين الكتابة (والثاني) يصح لانه يؤول الى اللزوم فصح ضمانه (والثالث) يصح ضسمان الثمن في مدة الخيار ولا يصح ضسمان مال الجعالة لان عقسد البيع يؤول الى اللزوم وعقد الجعالة لا يلزم بحال وفاما المال المشروط في السبق والرمى ففيه قولان (احدهما) انه كالاجارة فيصح ضمانه (والثاني) انه كالجمالة فيكون في ضمانه وجهان) و

الشعرح الأحكام: قال أصحابنا: الحقوق على أربعة أضرب: (أحدها) حق لازم كالثمن فى الذمة بعد قبض المبيع، والأجرة فى الذمة بعد انقضاء الاجارة ومال الجعالة بعد العمل، والمهر بعد الدخول أو نصفه بعد العقد وقبل الدخول وعوض القرض وقيم المتلفات فهذا يصح ضمانه لأنه دين لازم مستقر،

(الضرب الثانى) دين لازم غير مستقر كالمهر قبل الدخول وثمن المبيع قبل قبض المبيع والأجرة قبل انقضاء الاحارة ودين السلم، فهذا يصح ضمانه أيضاً • وقال أحمد بن حنبل فى احدى الروايتين: لا يصح ضمان المسلم فيه • لأنه يؤدى الى استيفاء المسلم فيه من غير المسلم عليه فهو كالحوالة ودليلنا أنه دين لازم فصح ضمانه كالمهر بعد الدخول •

(الضرب الثالث) دين ليس بلازم ولا يئول الى اللزوم وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لأن المكاتب يملك اسقاطه بتعجيز نفسه فلا معنى لضمانه ، ولأن ذمة الضامن فرع لذمة المضمون ، فاذا لم يلزم الأصل لم يلزم الفرع ، ومن حكم الضمان أن يكون لازما ، وان كان على المكاتبة دين لأجتبى صحضمانه لأنه دين لازم عليه ، وان كان عليه لسيده دين من غير جهة الكتابة فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح ضمانه ، لأنه يجبر على أدائه (والثاني) لا يصح ضمانه لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى ذمته لسيده ، قال العمرانى : وأصلهما الوجهان ، هل يستدام ثبوت الدين فى ذمته لسيده بعد أن يصير ملكا له ؟ فيه وجهان (فان قلنا) يستدام ثبوت الدين فى ذمته لسيده وان قلنا : لا يستدام ثبوته صح ضمانه ،

( الضرب الرابع ) دين غير لازم الا أنه يئولَ الى اللزوم وهو مال الجعالة

قبل العمل بأن يقول: من رد ضالتي فله دينار ، فان أضمن عنه غيره ذلك فبل رد الضالة هل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح لقوله تعالى: (قالوا تفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم (١)) فضمن المنادى مال الجعالة وحمل البعير معلوم (والثاني) لا يصح لأنه دين غير لازم فلا يصح ضمانه كمال الكتابة ، ومنهم من قال: لم يضمن المنادى وانما أخبر عن الملك أنه بذل لمن رده حمل البعير ، وأن الملك قال: وأنابه زعيم ه

وأما ضمان ثمن المبيع في مدة الخيار فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه وجهان كمال الجعالة قبل العمل ، ومنهم من قال : يصح ضمانه وجها واحداً لأنه يقول الى اللزوم ، ولأن الثمن قد لزم ، وانما له اسقاطه لأنه دين لازم مستقر ، فهو كالمهر بعد الدخول ، وأما قبل العمل ل فان كان المخرج للسبق أحدهما أو أجنبيا لله فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان كمال الجعالة لل وان كان مال السبق منهما وبينهما محلل ل فان قلنا : ان ذلك كالإجارة لل صح ضمانه ، كضمان الأجرة قبل انقضاء مدة الإجارة ، وان قلنا : انها كالجعالة كان في ضمان المال عنهما أو عن أحدهما وجهان كمال الجعالة .

فسوع وأما أرش الجنابة والدية \_ فان كان دراهم أو دنانير مثل أن جنى على عبد أو كانت الابل معدومة ، أو قلنا يجب ألف مثقال أو اثنا عشر ألف درهم صح ضمانها ، وان كان الواجب الابل فهل يصلح ضمانها ؟ فيه وجان بناء على القولين في جواز بيعها .

فسرع وأما ضمان نفقة الزوجة \_ فان ضمن عنه نفقة مدة قد مضت \_ صح ضمانها ، لأنه دين لازم مستقر فهى كالمهر بعد الدخول ، وان ضمن عنه نفقة يومه الذى هو فيه صح أيضاً لأنه دين لازم فصح ضمانه ، وان كان غير مستقر كضمان المهر قبل الدخول لم يصح ، وان ضمن عنه نفقة مدة مستقبلة معلومة فهل يصح ؟ فيه قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد

<sup>(</sup>١) الآية ٨٢ من سورة يوسف ،،

أو بالعقد والتمكين من الاستمتاع ، فقال فى القديم : يجب بالعقد وانملط يجب استيفاؤها يوماً بيوم ، فعلى هذا يصح أن يضمن نفقة مدة معلومة ولكن لا يضمن الا نفقة المعسر ، وإن كان الزوج وقت الضمان موسراً ، لأن نفقه المعسر متحققه وما زاد على ذلك مشكوك فيه ، وقال فى الجديد : لا تجب النفقة الا بالعقد والتمكين من الاستمتاع فعلى هذا لا يصح أن يضلمان نفقة مدة مستقبلة بحال ، وقد مضى تفصيل ذلك آنفا فى فرع أركان الضمان فى المسألة الثانية من مسائل الركن الرابع من روضة الطالبين للامام النووى رضى الله عنه ،

### قال الصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز ضمان الجهول لانه اثبات مال في الذمة بعقد لآدمي فلم يجز مع الجهالة كالثمن في البيع ، وفي أبل الدية وجهان (أحدهما) لا يجوز ضمانه ، لانه مجهول اللون والصفة (والثاني) أنه يجوز لانه معلوم السن والمدد ويرجع في اللون والصفة الى عرف البلد .

( فصل ) ولا يصح ضمان ما لم يجب وهو ان يقول : ما تداين فلانا فانا ضامن له ، لانه وثيقة بحق فلا يسبق الحق كالشهادة ) .

الشرح الأحكام: لا يصح ضمان مال المجهول ، وضمان ما لم يجب ، وقال أبو العباس بن سريج : وهو قول الشافعي في القديم كما قال الشافعي في القديم : يصح ضمان نفقة الزوجة عن مدة مستقبلة ، وهذا ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، وهو طريقة الخراسانيين أنها على قولين • قال الشيخ أبو حامد : خالف سائر أصحابنا ذلك وقالوا : لا يصح قولا واحدا ، وما قاله الشافعي رحمه الله في القديم انه يصح ضمان نفقة الزوجة مسدة مستقبلة ، فانما أجازه لأن النفقة تجب على هذا بالعقد فقد ضمن ما وجب ، ولا يصح منها الا ضمان شيء مقدر وليس بمجهول •

دليانا على أنه لا يصح ضمانها : أنه اثبات مال فى الذمة بعقد لازم فلم يصح مع جهله ، ولا قبل ثبوته كالثمن فى البيع والمهر فى النكاح ، فقولنا : فى الذمة احتراز ممن غصب من رجل شيئاً مجهولا ، وقولنا : بعقد ، احتراز ممن أتلف على غيره مالا أو وطىء امرأة بعقد فاسد ، فان ذلك يثبت فى ذمته مالا وان كان لا يعلم قدره ٠

فرع قال فى الابانة: فلو جهل مقدار الدين الا أنه قال: ضمنت لك من درهم الى عشرة وقلنا: لا يصح ضمان المجهول فهل يصح هذا ؟ فيه قولان (أحدهما) قال: وهو الأشهر: يصح ، لأن جملة ما ضمن معلومة (والثانى) وهو الأقيس: انه لا يصح ، لأن مقدار الحق مجهول ،

فيرع فأما اذا قال الرجل لغيره ضمنت لك ما تعطى وكيلى وما يأخذ منك فانه يلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن من جهة التوكيل ، وذلك أن يد الوكيل يد الموكل .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصلل) ولا يجوز تعليقه على شرط ، لانه أيجاب مال الادمى بعقله فلم يجز تعليقه على شرط كالبيسع ، وأن قال : الق متاعك في البحر وعلى ضمانه صح ، فأذا القاه وجب ما ضمنه ، لانه استدعاء اتلاف بعوض لفرض صحيح فأشبه أذا قال : طلق امراتك أو أعتق عبدك على ألف وأن قال : بع عبدك من زيد بخمسهائة ولك على خمسهائة أخرى فباعه ففيه وجهان (احدهما) يصح البيع ويستحق ما بذله لانه مال بذله في مقابلة أزالة الملك فأشبه أذا قال : طلق امراتك أو أعتق عبدك على الف (والثاني) لا يصلح فأنه بذل مال لفرض غير صحيح فلم يجز ، ويخالف ما بذله في الطلاق وألعتق ، فأن ذلك بنل مال لفرض صحيح وهو تخليص المرأة من الزوج وتخليص العبد من الرق) .

الشرح الأحكام: لا يصح تعليق الضمان على شرط بأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت لك دينك على فلان \_ وحكى المسعودى أن أبا حنيفة قال: يصح •

دليلنا أنه ايجاب مال لآدمي بعقد فلم يصح تعليقه على شرط كالبيسع .

وقوله (لآدمى) احتراز من النذر كما سبق تقريره ، وقولنا : بعقد ، احتراز من وجوب النفقة للقراب والزوجة فانه معلق بشرط .

فرع الذا قال لغيره في البحر عند هيجان الموج وخوف الغرق: ألق متاعك في البحر وعلى" ضمانه فألقاه وجب على المستدعى ضمانه • وقال أبو ثور: لا يصح ضمان ما لم يجب •

دليلنا أنه استدعاء اتلاف ملك لغرض صحيح قصح ، كما لو قال : طلق امرأتك بمائة درهم على وكان الغرض صحيحاً لحسم نزاع أو درء مضارة صح الضمان ، وكذا لو قال : اعتق عبدك بمائة على فان ذلك غرض صحيح لأن فيه فكاكا الآدمى من الرق وهو قربة الى الله تعالى ومقصد من مقاصد الشريعة السمحة ،

فان قال لرجل بع عبدك من زيد بألف وعلى خمسسمائة فباعه ، قال الصيدلاني : وقاله في العقد فهل يصح العقد ؟ فيه وجهان لأبي العباس بن سريج (أحدهما) يصح البيع ويستحق البائع على المشترى خمسمائة وعلى المستدعى خمسمائة ، لأنه مال بذله في مقابلة ازالة ملكه فيصح (والثاني) لا يصح ولا يستحق على الباذل شيئاً لأن الثمن يجب أن يكون جميعه على المشترى ، فاذا شرط بعضه على غيره لم يصح .

واذا قال: بع سياراتك من فلان بألف على ان أذن منه خمسمائة \_ جاز وينظر \_ فان ضمن قبل المبيع \_ لم يلزمه ، لأنه ضامن قبل الوجوب ، وان ضمنه بعده لزمه .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ويجوز أن يضمن الدين الحال الى اجل لاته رفق ومعسروف فكان على حسب ما يدخل فيه وهل يجوز أن يضمن الؤجل حالا ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يجوز ، كما يجوز ان يضمن المال مؤجلا .

( والثاني ) لا يجوز لأن الضمان فرع لما على المضمون عنه ، فلا يجوز ان يكون الفرع معجلا والأصل مؤجلا ) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل على غيره دين حال فضمنه عنه ضامن الى أجل معلوم صح الضمان وكان معجلا على المضمون ، مؤجلا على الضامن ، لأن الضمان رفق ومعروف ، فكان على حسب الشرط ، وكذلك اذا كان الدين مؤجلا الى شهر فضمنه عنه ضامن مؤجلا الى شهرين كان مؤجلا على المضمون عنه الى شهر وعلى الضامن الى شهرين ، فان قيل: فعندكم الدين الحال لا يتأجل فكيف تأجل على هذا الضامن و

فالجواب: أن الدين لم يثبت على الضامن حالا \_ وانما ثبت عليه مؤجلا، والدين يتأجل فى ابتداء ثبوته ، وان كان الدين على رجل مؤجلا فضمنه ضامن حالا أو كان مؤجلا على من هو عليه الى شهرين فضمنه عنه ضامن الى شهر ففيه ثلاثة أوجه حكاها المحاملي وابن الصباغ:

(أحدها) يصح الضمان ويلزم الضامن تعجيل الدين دون المضمون عنه، لأنه ضمن له دينا بعقد فكان على حسب ما ضمنه كما لو ضمن المعجل مؤجلا .

( والثاني ) لا يصح الضمان ، لأن الضامن فرع للمضمون عنه ، فلا يجوز أن يستحق مطالبة الضامن دون المضمون عنه .

﴿ وَالنَّالَثُ ﴾ يصح الضمان ولا يلزمه التعجيل كأصله •

**أذا ثبت هذا** فضمن الحال مؤجلا فمات الضامن ، حل عليه الدين ووجب دفع ذلك من تركته ، ولو لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه حتى يحل الأجل • وقال زفر : يرجعون عليه فى الحال ، لأنه أدخله فى ذلك مع علمه أنه يحل بموته •

دليلنا: أن المضمون عنه لم يأذن فى الضمان عنه الا الى أجل ؛ فلا يستحق الرجوع عليه فى الحال ، وان مات المضمون عنه ـ فان اختار المضمون له الرجوع على الضامن لم يطالبه قبل حلول الأجل ، وان اختار المطالبة من تركة المضمون عنه كان له ذلك فى الحال وبه قال أحمد وأصحابه ،

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ولا يثبت في الضمان خيار ، لان الخيسسار لدفع الفين وطلب الحظ والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه مفيسون ، وأنه لاحظ له في العقد ، ولهذا يقال الكفالة أولها ندامة ، وأوسطها ملامة ، وآخرها غرامة ) .

الشرح قوله: الكفالة أولها النج لعلها من الكلام الذي يعبر به الانسان المكروث بسبب قيامه بالمعونة والرفق لمن لا وفاء عنده، وليس هذا الكلام على اطلاقه بصحيح .

أما أحكام الفصل فانه لا يجوز شرط الخيار في الضمان، فاذا شرط فيه أبطله •

لأن الخيار يراد لطالب الحظ • والضامن يعلم أنه مغبون لا من جهــة المال بل من جهة الثواب • ولهذا يقال : الكفالة أولهــا ندامة ، وأوســطها ملامة وآخرها غرامة ، واذا ثبت أنه لا وجه لشرط الخيار فيه • قلنا عقــد لا يدخله خيار الشرط فأبطله كالصرف والسلم •

فرع فى مذاهب العلماء و ينضح مما سبق آنه لا يدخسل الضمان والكفالة خيار لأن الخيار جعل ليعرف ما فيه الحظ والضمين والكفيل على بصيرة أنه لا حظ لهما ، ولأنه عقد لا يفتقر الى القبول فلم يدخله خيار كالنذر وبهذا قال أبو حتيفة وأحمد قال فى المغنى من الحنابلة : ولا نعلم عن أحد خلافهم والله تعالى أعلم و

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ويبطل بالشروط الفاسدة ، لأنه عقد يبطل بجهالة المال فبطل بالشرط الفاسد كالبيع ، وان شرط ضمانا فاسدا في عقد بيع فهل يبطلللم البيع ؟ فيه قولان كالقولين في الرهن الفاسد اذا شرطه في البيع ، وقد بينا وجه القولين في الرهن ) .

الشوح الأحكام: يبطل الضمان بالشروط الفاسدة، لأنه عقد

يبطل بجهالة المال فبطل بالشروط الفاسدة كالبيع ، وفيه احتراز من الوصية ، فان قال : بعتك سيارتي بألف على أن يضمن لى فلان عليك على أنه بالخيار ، فهذا شرط يفسد الضمان ، وهل يفسد البيع فى السيارة بذلك ؟ فيه قولان كالقولين فيمن شرط رهناً فاسداً فى بيع ، وقد سبق توجيههما فى الرهن •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) ويجب بالضمان الدين في ذمة الضامن ولا يسقط عن المضمون عنه » والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه قال ( توفى رجل منا فاتينا النبى صلى الله عليه وسلم ليصلى عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما أبو فتادة ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟) قال : (( انها مات أمس ثم اعاد عليه بالقد ، قال : قد قضيتهما ، قال : آلان بردت عليه جلده )) ولانه وثيقة بدين في الذمة فلا يسقط الدين عن اللمسة كالرهسن ، ويجوز للمضمون له مطالبة الضامن والمضمون عنه ، لأن الدين ثابت في ذمتهما فكان له مطالبتهما ، فان ضمن عن الضامن ثالث جاز لانه ضمان دين ثابت فجاز كالضمان ألاول ، وان ضمن المضسمون عنه عن الضامن ثالث ألفامن ثاب فجاز كالضمان ألاول ، وان ضمن المضسمون عنه عن الضامن لم يجر لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع ، فلا يجوز أن يصسير الأصل فرعا والفرع أصلا ، ولأنه يضمن ما في ذمته ولأنه لا فائدة في ضمانه وهو ثابت في ذمته ) .

الشرح حديث جابر رضى الله عنه ولفظه « توفى رجل فعسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم فقلنا : تصلى عليه و فضطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة، فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على " ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : فد أوفى الله حق الغريم وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟ انما مات أمس ، قال فعاد اليه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم الآن بردت عليه جلده » رواه أحمد وأبو داود والنسائى والدارقطنى وصححه ابن حبان والحاكم ،

وفى قوله « أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم » زاد الحاكم « ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل عليه السلام » قوله « فانصرف » لفظ

البخارى فى حديث أبى هويرة : فقال النبى صلى الله عليه وسلم « صلوا على صاحبكم » •

قال الحافظ في التلخيص : حديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة ليصلى عليها فقال : هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا : نعم ديناران فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله قال : فصلى عليه صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى من حديث سلمة بن الأكوع مطولا ، وفيه « أن الدين كان ثلاثة دنانير » ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث جابر وفيه: «أن الدين كان دينارين » وزاد أحمد والدارقطني والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما قضى دينه: «الآن بردت عليم جلده » وفى رواية « قبره » ورواه النسائي والترمذي وصححه من حديث أبي قتادة بدون تعيين الدين، وابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديثه بتعيينه: سبعة عشر درهما ، ال وفي رواية لأبن حبان : ثمانية عشر ، وروى ابن حبان أيضا من حديث أبي قتادة : « أن الدين كان دينارين » وروى فى ثقاته من حديث أبي أمامة نحو ذلك، وأبهم القائل قال: « فقام رجل من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه » قوله ٠ انه لما ضمن أبو قتادة عن الميت قال النبي صلى الله عليه وسلم « هما عليك: حق الغريم وبرىء الميت ؟ وقال : نعم فصلى عليه » رواه الدارقطني بنحوه والبيهقي بلفظه وفي آخره عنده « الآن بردت عليه جلده » ثم قال : ثم نقل العلماء أن هذا كان أول الاسلام فلما فتح الله الفتوح قال « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ٠

قلت: وفي حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ما يعضد حديث أبي قتادة ويشهد له: « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم: هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان • قال: صلوا على صاحبكم فقال على: يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلى عليه ثم أقبل على على " وقال: جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك » رواه الدارقطني والبيهتي من طرق باسانيد ضعيفة ، وفي آخره « ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله

رهانه يوم القيامة » وفى جميعها « أن الدين كان دينارين » وفيه زيادة فقــال بعضهم : « هذا لعلى خاصة أم للمسلمين عامة ؟ فقال : للمسلمين عامة » .

أما الأحكام فانه اذا ضمن عن غيره دينا تعلق الدين بذمة الضامن ولا يبرأ المضمون عنه بالضمان وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم و وقال ابن أبى ليلى وابن شبرمة وداود ، وأبو ثور : تبرآ ذمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى ذمة الضامن ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم لأبى قتادة رضى الله عنه : «حق الغريم عليك والميت منه برىء ؟ قال نعم » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » ودليلنا ما روى جابر رضى الله عنه الحديث الذى سقناه وفيه (الآن بردت عليه جلده » فلو كان قد تحول الدين عن المضمون عنه بالضمان لكان قد برد جلده بالضمان ، ولأن الضمان وثيقة بدين ، فلم يتحول الى الوثيقة ويسقط عن الذمة كالرهن والشهادة .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لأبى قتادة رضى الله عنه « والميت منه برىء ؟ » يريد به من الرجوع فى تركته • وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » أراد به لامتناعه صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه لأجل ما عليه من الدين فلماضمنهما عنه فك رهانه لصلاة النبى صلى الله عليه وسلم لأن صلاته رحمة •

**اذا ثبت هذا** فيجوز للمضمون له مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يطالب الضامن الا اذا تعذرت مطالبة المضمون عنه • دليلنا أن الحق متعلق بذمة كل واحد منهما ، فكان له مطالبة كل واحد منهما كالضامنين •

فسرع قال العمراني في البيان: فان ضمن عن الضامن ضامن أجنبي صح الضمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول ، وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم يصح ضمانه ، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة ، ولا فائدة في هذا الضمان لأن الحق ثابت في ذمته قبل الضمان ، ولأن الضامن فرع المضمون عنه فلا يجوز أن ينقلب الأصل فرعا والقرع أصلا ، اه .

#### قال المصنف رحه الله تعالى

- (فصل) وأن ضمن عن رجل دينا بغير أذنه لم يجر له مطالبة المضمون عنه بتخليصه وأن ضمن باذنه للم بتخليصه وأن ضمن باذنه نظرت وأن طالبه صاحب الحق جاز له مطالبته بتخليصه وأن ضمن باذنه يغرمه أذا غيرم جاز أن يطالبه بما طولب وأن لم يطالب ففيه وجهان وأحدهما): له أن يطالبه ولانه شغل ذمته بالدين باذنه فجاز له المطالبة بتغريغ ذمته وكما لو أعاره عينا ليرهنها فرهنها (والثاني): ليس له وهو الصحيح ولانه لما لم يغرمه قبل أن يغرم لم يطالبه قبل أن يطالب ويخالف أذا أعاره عينا ليرهنها فرهنها لأن عليه ضررا في حبس المين والمنع من التصرف فيها ولا ضرر عليه في دين في ذمته لا يطالب به وأن دفع المضمون عنه مالا الى الضامن وقال خد هذا بدلا عما يجب لك بالقضاء وفهه وجهان:
- (احدهما) يملكه ، لأن الرجوع يتعلق بسببين: الضمان والفرم ، وقد وجد احدهما فجاز تقديمه على الآخر ، كاخراج الزكاة قبل الحول ، واخراج الكفارة قبل الحنث ، فأن قضى عنه الدين استقر ملكه على ما قبض ، وأن أبرىء من الدين قبل القضاء وجب رد ما أخذ ، كما يجب رد ما عجل من الزكاة اذا هلك النصاب قبل الحول ،
- ( والثاني ) لا يملك لانه اخذه بدلا عما يجب في الثاني فلا يملكه ، كمسا لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقده فعلى هذا يجب رده ، فان هلك ضمنه لانه قبضه على وجه البدل فضمنه كالقبوض بسوم البيع ) .

الأشعر الأحكام: اذا ضمن الرجل ديناً عن رجل آخر بغير اذنه. لم يكن للضامن مطالبة المضمون عنه بتخليص ذمته لأنه لم يدخل فيه باذنه فلزمه تخليصه ، وان ضمن عنه باذنه ، فان طالب المضمون له الضامن بالحق كان للضامن أن يطالب المضمون عنه بتخليصه لأنه دخل في الضمان باذنه وان نم يطالب المضمون له الضامن فهل للضامن أن يطالب عنه ؟ قال الشيخ أبو حامد: تظرت فان قال : أعطني المال الذي ضمنته عنك ليكون عندى حتى اذا طالبني المضمون له أعطيته ذلك ، لم يكن له ذلك ، لأنه لم يعرم ،

وان قال : خلصنى من حق المضمون له وفك ذمتى من حقه ، كما أوقعتنى فيه فهل له ذلك ؟ فيه وجهان (أحدهما ) له ذلك لأنه لزمه هذا الحق من جهته وبأمره فكان له مطالبته بتخليصه كما لو استعار كتاباً ليرهنه فرهنه فللمعير أن يطالب المستعير بقضاء الدين وفك الرهن عن الكتاب • ( والثانى ) ليس له

ذلك ، لأنه اذا لم يطالبه المضمون له ، فلا ضرر عليه فى كون الحق فى ذمته ، فلم يكن له مطالبته بذلك ، ويفارق الكتاب المرهون لأن على صاحب الكتاب بقع الضرر فى كون الكتاب مرهونا .

قال المسعودى : وأصل هذين الوجهين ما قال ابن سريج : هل ينعقب بين الضامن والمضمون عنه حكم بنفس الضمان ؟ على قولين • ولهذا خمس فوائد : ( احداهن ) هذه المسألة المتقدمة •

( الثانية ) اذا دفع المضمون عنه الى الضامن مال الضمان عوضاً عسا سيغرم فهل يملكه الضامن ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يملكه لأن الرجوع يتعلق بسببين بالضمان والغرم، وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر، كاخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول، فعلى هذا اذا قضى الحق استقر ملكه على ما قبض، واذ أبرأه من الدين قبل انقضاء وجب رد ما أخذ .

(الثانى) لا يملك ما قبض لأنه أخذه بدلا عما يجب فى الثانى فلا يملكه، كما لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقد ، فعلى هذا يجب رده ، وان تلف ضمنه لأنه قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع ٠

( الفائدة الثالثة ) لو أبرأ الضامن المضمون عنه عما سيغرم ، هل يصبح ؟ على الوجهين .

(الفائدة الرابعة) لو ضمن الضامن ضامن عن المضمون عنه ؛ هل يصبح ؟ فيه وجهان وعلى قياس هذا اذا رهن المضمون عنه الضامن بما ضمن عنه • هل يصبح ؟ على الوجهين •

( الفائدة الخامسة ) لو ضمن فى الابتداء بشرط أن يعطيه المضمون عنسه ضامناً معينا بما ضمن هل يصح ؟ على الوجهين •

وعلى قياس هذا اذا ضمن عنه باذنه بشرط أن يرهنه رهنا معلوما هـــل يصح ٢ على الوجهين ، والله تعالى الموفق للصواب .

فسرع فى مذاهب العلماء قال الأمام أبو جعفر الطحاوى فى

مختصره: ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب فى قول أبى حنيفة الا بعد قبول المكفول له والمضمون له والمتحمل بها له كان ذلك من الضامن أو من الحميل أو من الكفيل مخاطباً له بذلك الا فى خصلة واحدة فان أبا حنيفة كان يجيز الضمان فيها بغير قبول ممن ضمن له وهى أن يحضر وجلا الوفاة فيقول لورثته ان على ديونا فاضمنوها عنى فيضمنونها بغير محضر من أهلها ثم يموت الذى هي عليه لهم فيكون الضمان عنده بذلك جائزا استحمانا وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا يجيزان الضمان والكفالة والحمالة بغير قبول من المكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له في جميع ما ذكرنا قال الطحاوى: وبه نأخذ م

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وان قبض المضمون له الحق من المضمون عنه ، برىء الضامن لانه وثيقة بحق فانحلت بقبض الحق كالرهن ، وان قبضه من الضامن برىء المضمون عنه ، لانه استوفى الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الدين ، تما لو قضى الدين من ثمن الرهن ، وان ابرىء المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الشامن وثيقة بالدين ، فاذا ابرىء من عليه الدين انحلت الوثيقة ، كما ينحل الرهن اذا أبرىء الراهن من الدين ، وان أبرىء الضامن لم يبرأ المضمون عنه لأن ابراءه اسقاط وثيقة من غير قبض ؛ فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ عنه لأن ابراءه اسقاط وثيقة من غير قبض ؛ فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ الرهن) .

الأحكام: اذا قبض المضبون له حقه من المضبون عنه برىء الضامن، لأن الضمان وثيقة بالحق فانحلت باستيفاء الحق، كما لو استوفى المرتهن الحق من غير الرهن فان قبض الحق من الضيامن برىء المضبون عنه لأنه قبض الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الحق كالمرتهن اذا استوفى حقه من ثمن الرهن، وان أبرأ المضبون له المضبون عنه، برىء المضبون عنه وبرىء الضامن، لأن المضبون عنه أصل والضامن فرع، فاذا برىء الأصل برىء الفرع،

وان أبرأ الضامن برىء الضامن ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن اذا أسقط حقه من الرهن فان الراهن لا يبرأ • قال المسعودى : وان قال المضمون له

للضامن : وهبت الحق منك • أو تصدقت به عليك كان ابراء منه للضامن • وقال أبو حنيفة : يكون كما لو استوفى منه الحق •

دليلنا أن الاستيفاء منه هو أن يغرم الضامن ولم يغرم شيئًا هنا •

فسوع وان ضمن عن الضامن ثم ضمن عن الثانى ثالث ثم رابع عن الثالث صح ذلك ، فاذا قبض المضمون له الحق حقه من أحدهم برىء الجميع ، لأنه قد استوفى حقه ، وان أبرأ المضمون له المضمون أولا برئوا جميعا ، وان أبرأ أحد الضمناء برىء وبرىء فرعه وفرع فرعه ، ولا يبسرأ أصله ، لما ذكرناه فى المسألة قبلها ، ولأنه وثيقة انحلت من غير استيفاء الدين منها فلم تبرأ ذمة الأصل كالرهن اذا انفسخ من غير استيفائه ، وأى الضامنين قضى الحق برىء الباقون من المضمون له لأنه حق واحد ، وبهذا كله قال أصحاب أحمد والله تعالى أعلم ،

#### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) وان قضى الضامن الدين نظرت ، فان ضمن باذن المسلمون عنه وقضى باذنه رجع عليه ، لانه أذن له فى الضمان والقضاء ، وأن ضمن بغير اذنه وقضى بفير اذنه لم يرجع لانه تبرع بالقضاء فلم يرجع ، وأن ضمن بغير اذنه وقضى باذنه ففيه وجهان ، من أصحابنا من قال : يرجع لانه قضى باذنه ( والثانى ) لا يرجع وهو المذهب ، لانه لزمه بغير اذنه فلم يؤثر اذنه في قضائه ، وأن ضمن باذنه وقضى بغير اذنه فالمنصوص أنه يرجع عليه ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، لانه اشتغلت ذمته بالدين باذنه فاذا استوفى منه رجع ، كما لو أعاره مالا فرهنه في دينه وبيع في الدين .

وقال أبو اسحاق: أن أمكنه أن يستاذنه لم يرجع لأنه قضاه باختياره وأن لم يمكنه رجع لانه قضاه بفي أختياره ، وأن أحاله الضامن على رجل له عليه دين برئت ذمة المضمون عنه ، لأن الحوالة بيع فصار كما لو أعطاه عسن الدين عوضا ، وأن أحاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا: يصح برىء الضامن ، لأن بالحوالة تحول ما ضمن ، ولا يرجع على المسبمون عنه لأنه لم يفرم ، فأن قبضه منه ثم وهبه له ، فهل يرجع على الفسامن ؟ فيه وجهان بناء على القولين في المرأة أذا وهبت الصداق من الزوج ثم طقها قبل الدخول .

( فصل ) وان دفع الضامن الى المضمون له ثوباً عن الدين في موضع

يثبت له الرجوع رجع باقل الأمرين من قيمة الثوب أو قدر الدين ، فأن كان فيمه الثوب عشرة والدين عشرين لم يرجع بما زاد على العشرة ، لاله لم يعرم ، وأن كأن قيمة الثوب عشرين والدين عشرة لم يرجع بما زاد على العشرة لاله تبرع بما زاد فلا يرجع به ، وأن كأن الدين الذي ضمنه مؤجلا فعجل قضاءه م يرجع به قبل المحل لأنه تبرع بالتعجيل ) .

النشرح الأحكام: ادا قضى الضامن الحق فهل يرجع على المضمون عنه و فيه أربع مسائل:

(الأولى) ان قال: اضمن عنى هذا الدين أو آنفذ عنى رجع عليه ، وان قال: اضمن هذا الدين أو أنفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا أن يكون بينهما خلطة ، مثل أن كان يودع أحدهما الآخر أو يستقرض أحدهما من الآخر ، أو يكون ذا قرابة أو مصاهرة فالاستحسان أن يرجع عليه ،

لأنه ضمن عنه بأمره ، وقضى عنه بأمره ، فرجع عليه ، كمــــا لو قال : اضمن عنى أو كان بينهما قرابة .

(الثانية) أن يضمن عنه بغير أمره ويقضى عنه بغير اذنه فانه لا يرجع عليه وبه قال أبو حنيفة . وقال مالك وأحمد رضى الله عنهما : له أن يرجع .

دليلنا أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلى على من عليه دين ، وقد ضمن على وأبو قتادة عن الميتين بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم الذهما فصلى عليهما النبى صلى الله عليه وسلم ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى قتادة « الآن بردت عليه جلده » قلو كان اذا قضى عنه يستحق عليه الرجوع لم يبرد عليه جلده ، ولأنه ضمن عنه بغير اذنه وقضى عنه بغير اذنه فلم يرجع ، كما لو علف دوابه أو أطعم خادمه •

(الثالثة) اذا ضمن بغير اذنه نم قضى باذنه فهل يرجع عليه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه وهو المذهب ، لأنه لزمه بغير اذنه وأمره بالقضاء انصرف الى ما وجب عليه بالضمان (والثانى) يرجع عليه لأنه أدى عنه بأمره فرجع عليه كما لو ضمن عنه باذنه ، وأصل هذين الوجهين من قال لغيره : اقض

عنى دينى ، فقضى عنه فهل له أن يرجع عليه ؟ فيه وجهان • قال المسعودى والصيمرى : الا أن الأصح ههنا أن يرجع ، والأصح فى الأولى أن لا يرجع ، والفرق بينهما أن فى الضمان وجب فى ذمته بغير اذنه ، وفى القضاء لم يتعلق الحق بذمته ، بل حصل القضاء باذنه • وان قال : اقض الدين ولم يقل : عنى فان قلنا : لا يرجع عليه فها هنا أولى أن لا يرجع ، وان قلنا هناك : يرجع فها هنا فيه وجهان حكاهما الصيمرى الصحيح لا يرجع •

وان قال : اقض عنى دينى لترجع على ً فقضى عنه رجع عليه وجها واحداً لقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون عند شروطهم » وان قال اقض عن فلان دينه فقضى عنه ، قال المسعودى : لم يرجع عليه وجها واحداً لأنه لا غرض عليه في ذلك .

(الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بغير أمره، فهل له أن يرجع عليه عيد ثلاثة أوجه \_ حكاها الشيخ أبو حامد: (أحدها) يرجع عليه وهو المذهب، لأنه دين لازم باذنه ، فرجع عليه كسا لو ضمن باذنه وقضى باذنه (والثانى) لا يرجع عليه لأنه أسقط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه كما لو ضمن بغير اذنه وقضى بغير اذنه (والثالث) وهوقول أبى اسحاق ان كان الضامن مضطرا الى القضاء مثل أن طالبه المضمون له والمضمون عنه غائب أو حاضر معسر فقضى المضمون له رجع الضامن لأنه مضطر الى القضاء وان كان غير مضطر الى القضاء ، مثل أن كان المضمون عنه حاضراً موسراً مكنه أن يطالبه بتخليصه من الضمان ، فقضى لم يرجع لأنه متطوع بالأداء ، وكل موضع ثبت للضامن الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضامن الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضامة في الحال، الحوالة كالقبض ،

وان أحاله على من لاحق له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : يصبح برىء الضامن والمضمون عنه ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بشىء فى الحال لأنه لم يغرم شيئاً ، فان قبض المحتال من المحال عليه ورجع المحال عليه على الضامن رجع الضامن على المضمون عنه ، وان أبرأ المحتال المحال

عليه من مال الحوالة لم يرجع المحال عليه على المحيل وهو الضامن بشيء ، ولم يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يغرم واحد منهما شيئاً • وان قبض المحتال الحق من المحال عليه ثم وهبه منه ، أو قبض المضمون له الحق من الضامن ثم وهبه منه فهل لهما الرجوع ؟ فيه وجهان ، بناء على القولين في المرأة اذا وهبت صداقها من الزوج ثم طلقها قبل الدخول •

فرع اذا كان لرجل على رجلين ألف دينار على كل واحسد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فان قبض من أحدهما ألفا برئا جميعاً ، وكان للدافع أن يرجع على صاحبه بخمسمائة ان ضمن باذنه وقضى باذنه ، وان قبض من أحدهما خمسمائة ، فان قال الدافع : خذها عن التي على ً لك أصلا لم يرجع الدافع على صاحبه بشيء ، وان قال : خذها عن التي ضمنت برئا منها وكان رجوعه على صاحبه على ما مضى ،

وان دفعها اليه وأطلق، فاختلف الدافع والقابض فقال الدافع دفعتها وعينتها عن التى ضمنتها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عن التى هى أصل عليك ، فالقول قول الدافع مع يمينه لأنه أعلم بقوله ونيته وان اتفقا أنه لم يعينها عن أحدهما ولا نواها ، ثم اختلفا فى جهة صرفها ، ففيه وجهان .

( أحدهما ) يصرف اليهما نصفين .

( والثانى ) للدافع أن يصرفها الى أيهما شاء • وقد مضى دليل الوجهين في الرهن • وان أبرأه المضمون له عن خمسمائة واختلفا فيما وقعت عليه البراءة ، ففى هذه المسائل القول قول المضمون له فيما أبرأ عنه اذا اختلف في تعيينه أو نيته وان أطلق ففيه وجهان ( أحدهما ) ينصرف اليهما ( والثانى ) يعينه المضمون له فيما شاء •

فرع اذا ضمن عن غيره ألف درهم • قال العمراني في البيان: وكانت هذه الألف مكسرة فدفع اليه ألفاً صحاحاً في موضع يثبت له الرجوع على المضمون عنه فانه لا يرجع عليه بالصحاح لأنه تطوع بتسليمها وانما يرجع

بالمكسرة ، قال : وان ضمن عنه ألف درهم صحاحا فدفع ألفاً مكسرة لم يرجع الا بالمكسرة لأنه لم يغرم غيرها ، وان صالح الضامن عن الألف على ثوب ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو المشهور أنه يرجع على المضمون عنه بأقل الأمرين من قيمة الثوب أو الألف ، لأنه ان كانت قيمة الثوب أقل لم يرجع بما زاد عليه لأنه لم يغرم غير ذلك ، وان كانت قيمة الثوب أكثر من الألف لم يرجع بمازاد على الألف لأنه متطوع بالزيادة عليه ،

( والوجه الثانى ) حكاه المسعودى والشيخ أبو نصر المر بوذى أنه يرجع بالألف وهو قول أبى حنيفة رحمه الله ، كما لو اشترى رجل شقصا بألف ثم أعطاه عن الألف ثوباً يساوى خمسمائة فان المشترى يرجع على الشفيع بألف •

وأما اذا صالح الضامن المضمون له عن الألف على خمسمائة ؛ وقلنا : يصح ، فان الضامن والمضمون عنه يسقط عنهما الألف كما لو أخذ بالألف ثوبا يساوى خمسمائة • قال المسعودى : ولا يرجع الضامن على المضمون عنه الا بخمسمائة وجها واحدا ، لأنه لم يغرم غيرها •

فسرع اذا كان على مسلم لذمى ألف درهم فضمن عنه ذمى ، ثم ان الضامن صالح المضمون له عن الدين الذى ضمنه على المسلم على خمر أو خنزير • فهل يصح الصلح ؟ فيه وجهان •

( أحدهما ) لا يصح ولا يبرأ واحد منهما عن حق المضمون له لأنه متصل بحق المسلم .

(والشانى) يصبح لأن المعاملة بين ذمتين ، فاذا قلنا بهذا فبماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ ان قلنا انه اذا صالحه على ثوب يرجع عليه بأقل الأمرين، لم يرجع ها هنا بشىء ، وان قلنا : يرجع بالألف رجع ها هنا فيها أيضاً .

فرع اذا ضمن غيره دينا مؤجلا باذنه ثم ان الضامن عجمل الدين المضمون له قبل أجله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجل

لتطوعه بالتأجيل ، فاذا ضمن رجل صداق امرأة فأداه اليها الضامن فارتدت قبل الدخول سقط مهرها .

قال المسعودى : وترد المرأة ما قبضت من الصداق الى الزوج ثم ترده الى الضامن •

فسرع اذا ضمن رجل عن غيره ألف درهم باذنه ، ثم ادعى الضامن أنه دفعها الى المضمون له وأنكر المضمون له ذلك ولم يكن هناك بينة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل عدم القبض ، فاذا حلف كان له أن يطالب أيهما شاء ، لأن حقه ثابت فى ذمتهما ، فان أخذ الألف من المضمون عنه برئت ذمته وذمة الضامن وهل للضامن أن يرجع بالألف الأولى على المضمون عنه ؟ لا يخلو اما أن يكون دفع بغير محضر المضمون او بمحضره فان دفع بغير محضره فلا يخلو اما أن يشهد على الدفع أو لم يشهد على الدفع ، فان صدق الضامن أنه على الدفع ، فان لم يشهد نظرت فى المضمون عنه ، فان صدق الضامن أنه دفع ، فهل له الرجوع عليه ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ ،

(أحدهما) وهو قول أبى على بن أبى هريرة: انه يرجع عليه لأنه قد صدقه أنه أبرأ ذمته بدفع الألف فكان له الرجوع عليه • كما لو كان دفع بحضرته •

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق أنه لا يرجع عليه بشىء وهو المشهور ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايينى غيره ، لأنه يقول : ان دفعت فلم تدفع دفعاً يبرئنى من حقه ، لانك لم تسقط عنى بذلك المطالبة ، فلم تستحق على بذلك رجوعا .

قال صاحب البيان: ويخالف اذا كان بحضرته، فان المفرط هو للمضمون عنه، وان كذبه المضمون عنه فهل عليه اليمين ، ان قلنا: لو صدقه كان له الرجوع كان على المضمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا لو صدقه لا رجوع له عليه، فلا يمين عليه ،

وان اختار المضمون له أن يرجع على الضــامن فيرجع عليـــه برئت ذمة

المصمون عنه والضامن ، وهل للضامن أن يرجع عن المضمون عنه اذا صدقه في دفع الأولة ، إن قلنا بقول أبي على بن أبي هريرة أن للضامن أن يرجمع بالأولة على المضمون عنه اذا رجع المضمون له على المضمون عنه رجع الضامن ههنا بالألف الأولة على المضمون عنه ، ولا يرجع عليه بالثانية لأنه يعتسرف أن المضمون له ظلم بأخذها فلا يرجع بها على غير من ظلمه ،

وان قلنا بالشهود وأنه لا يرجع عليه فى الأولة فهل يرجع ها هنا بشىء ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباع: (أحدهما) لا يرجع عليه بشىء • أما الأولة فقد ذكرنا الدليل عليها • وأما الثانية فلا يرجع بها ، لأنه يعترف أن المضمون له ظلم بأخذها ، فلا يرجع بها على غير من ظلمه (والثاني) يرجع عليه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، لأنه قد أبرأ المضمون عنه بدفعه عنه ظاهراً وباطناً فكان له الرجوع عليه كما لو دفع بالبينة ، فاذا قلنا بههذا فبأيتهما يرجع ؟ فيه ثلاثة أوجه:

(أحدها) وهو قول أبى حامد الاسفراييني أنه يرجع عليه بالثانية ، لأن المطالبة عن المضمون عنه سقطت بها في الظاهر .

(والثاني) يرجع بالأولة لأن براءة الذمة حصلت بها في الباطن •

(والثالث) وهو قول ابن الصباغ: أنه يرجع بأقلهما لأنه ان كان قد ادعى أنه دفع فى المرة الأولة ثوباً قيمته دون الألف وفى الثانية دفع الألف، فقد أقر بأن الثانية ظلمه بها المضمون له فلا يرجع بها على غير من ظلمه، وان كان يدعى أنه دفع فى المرة الأولة ألف درهم، وفى المرة الثانية ثوباً قيمت دون الألف لم يرجع الا بقيمة الثوب، لأنه لم يستحق الرجوع بالأولة فلم يستحق الا قيمة الثوب، فان كان الضامن حين دفع الألف الأولة بغير محضر المضمون عنه قد أشهد على الدفع، فان كانت البينة قائمة حكم على المضمون له ولم يقبل يمينه ويكون للضامن أن يرجع على المضمون عنه،

وان كانت البينة غيرقائمة وصدقه المضمون له أنه قد دفع وأشهد نظرت، ذان كان قد أشهد شاهدين عدلين الا أنهما غابا أو ماتا أو فسقا فانالمضمون

له اذا حلف كان له أن يرجع على أيهما شاء ، فان رجع على المضمون عنه ، كان للضامن أن يرجع أيضاً على المضمون عنه بالألف التي قد دفعها عنه ، لأنه قد اعترف أنه دفع عنه دفعاً يبرئه ولا صنع له فى تعذر الشهادة ، وان رجع المضمون له على الضامن لم يرجع بالثانية لأنه ظلمه بها ، وانما يرجع بالأولة لما ذكرناه ، وان أشهد شاهدين كافرين أو فاسقين ظاهرى الفسق فهو كما لو لم يشهد ، هل له أن يرجع على المضمون عنه ؟ على الوجهدين ما أذا صدقه على الدفع ولم يشهد على ما مضى فى الأولة من التفريع ،

وان أشهد شاهدين ظاهرهما العدالة ثم بان أنهما كانا فاسقين ففيد

(أحدهما) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يفرط فى الإشهاد ، وليس عليه المعرفة فى الباطن ، فعلى هذا حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم ماتا .

( والثانى ) حكمه حكم ما لو لم يشهد لأنه أشهد من لا يثبت الحقوق شهادته وان أشهد شاهداً واحداً عدلا حراً ، فان كان موجوداً حلف معه ، وكان كما لو أشهد عدلين وحكم بشهادتهما . وان كان ميتاً أو غائباً أو طراً الفسق عليه ، ففيه وجهان : ( أحدهما ) حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجته ، وانما عدمت كالشاهدين .

( والثاني ) حكمه حكم ما لو لم يشهد ، لأنه فرط حيث اقتصر على بينة مختلف فى قبولها ، فهو كما لو لم يشهد .

وأما اذا دفع الضامن الألف الأولة بمحضر من المضمون عنه ؛ فان أشهد على الدفع فان كانت البينة قائمة أقامها وحكم بها ، وان كانت غير قائمية فعلى ما مضى وان لم يشهد فحلف المضمون له رجع على من يشاء منهما وهل للضامن أن يرجع على المضمون عنه ؟ فيه وجهان • من أصحابنا مسن فال : حكمه حكم ما لو لم يشهد ، فكان الدفع بعين المضمون عنه على ما مضى ، لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار الدفع بعين المضمون عنه • لأن فرط فى ترك الاشهاد فصار كما لو دفع فى عين المضمون عنه •

( والثاني ) وهو المنصوص أنه يرجع عليه ، لأن المفرط في ترك الاشهاد هو المضمون عنه .

وان ادعى الضامن أنه دفع الحق الى المضمون له فأنكر ذلك المضمون له، والمضمون عنه ولم تكن هناك بينة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، فان لم يحلف ردت اليمين على الضامن ، فان حلف بنينا على القولين في يمين المدعى مع نكول المدعى عليه و فان قلنا : انه كالبينة برىء الضامن والمضمون عنه من دين المضمون له و وكان للضامن أن يرجع على المضمون عنه و

وان قلنا : ان يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كاقرار المدعى عليه ، فهو. كما لو صدق المضمون له الضامن على الدفع ، وأنكر المضمون عنه الدفع ، فانه لا مطالبة للمضمون له على أحدهما ، لأنه قد استقر باستيفاء الحق •

وهل للضامن أن يرجع بشىء على المضمون عنه ؟ فيه وجهان لأبى العباس ابن سريج (أحدهما) القول قول المضمون عنه مع يمينه ، ولا يرجع الضامن عليه بشىء ، لأن الضامن يدعى القضاء ليرجع ، فلن يقبل ، لأن الأصل عدمه ، والمضمون له يشهد على فعل تفسه فلم يقبل ، (والثاني) يرجع الضامس على المضمون عنه ، لأن قبض المضمون له يثبت مرة بالبينة ومرة بالاقرار ، وله تبارك ولو ثبت القبض بالبينة لرجع عليه ، وكذلك اذا ثبت بالاقرار ، والله تبارك وتعالى أعلم ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصع ضمان الدرك على المنصوص ، وخرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لأنه ضمان ما يستحق من المبيع ، وذلك مجهول ، والصحيح أنه يصح قولا واحداً ، لأن الحاجة داعية اليه لأنه يسلم الثمن ولا يأمن أن يستحق عليه المبيع ، ولا يمكنه أن يأخذ على الثمن رهناً ، لأن البائع لا يعطيهمع المبيع رهناً ولا يمكنه أن يستوثق بالشهادة ، لانه قد يفلس البائع فلا تنفعه الشهادة ، فلم يبق ما يستوثق به غير الضمان ، ولا يمكن أن يجعل القدر الذي يستحق معلوما فعفى عن الجهالة فيه ، كما عفى عن الجهل باساس الحيطان ، ويخالف ضمان المجهول لأنه يمكنه أن يعلم قدر الدين ثم يضمنه ، وفي وقت ضمانه وجهان :

( احدهما ) لا يصح حتى يقبض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ؛ وضمان ما لم يجب لا يصح .

(والثانى) يصح قبل قبض الثمن ، لأن الحاجة داعية الى هذا الضمان فى عقد البيع فجاز قبل قبض الثمن ، وان اشترى جارية وضمن دركها فخرج بعضها مستحقاً - فان قلنا ان البيع يصح في الباقى - رجع بثمن ما استحق ، وان قلنا يبطل البيع في الجميع رجع على الضامن بثمن ما استحق ، وهل يرجع عليه بثمن الباقى ؟ فيه وجهان :

( احدهما ) يرجع عليه ، لأنه بطل البيع فيه لأجل الاستحقاق ، ففسمن

(والتسانى) لا يرجع لانه لم يضمن الا ما يستحق فلم يضمن ما سسواه ، وأن ضمن الدرك فوجد بالبيع عيباً فرده فهل يرجع على الضامن بالثمن؟ فيه وجهان:

( احدهما ) لا يرجع ، وهو قول الرنى وابى العباس ، لانه زال ملكه عنه بامر حادث فلم يرجع عليه بالثمن ، كما لو كان شقصا فاخذه الشفيع .

( وألثاني ) يرجع لأنه رجع اليه الثمن بمعنى قارن العقب ، فثبت له الرجوع على الضامن ، كما لو خرج مستحقا ، وان وجد به العيب وقد حدث عنده عيب فهل يرجع بأرش العيب ؟ على ما ذكرناه من الوجهين ) .

الشرح قوله « الدرك » التبعة بفتح الراء وسكونها ، قال في الصحاح : يقال ما لحقك من درك فعلى خلاصه .

أما الأحكام الله يصح ضمان العقد على المنصوص فى الأم ، وهو أن يسترى رجل عيناً بثمن فى ذمته فيضمن رجل عن البائع الثمن ان خسرج المبيع مستحقا ، وخرج أبو العباس بن سريج قولا آخر أنه لا يصح ، وبه قال ابن القاص ، لأنه ضمان ما لم يجب ، ولأنه ضمان مجهول لأنه لا يعلم هل يستحق المبيع أو بعضه ، والصحيح أنه يصح ، لأن البائع لا يعطيه مع المبيع رهنا ، والشهادة لا تفيد لأن البائع قد يفلس فلا تفيد الشهادة ، فلم يستق ما يستوثق المشترى به غير الضمان ، وأما قول ابن القاص : انه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ففير صحيح ، لأنه ان لم يكن المبيع مستحقا فلا ضمان أصلا ، وأن كان مستحقا فقد ضمن الحق بعد وجوبه ، وأنما صح الضامان مجهول مستحقا فقد ضمن الحق بعد وجوبه ، وأنما صح الضامان مع جهالة ما يستحقه المشترى لأن الحاجة تدعو الى ذلك ،

وقال أبو يوسف: اذا ضمن له العهد كان ضامنا لنكبات الابتياع و فال الماوردى في الحاوى: وهذا ليس بصحيح لأن العرف قد صار في العهد عبارة عن الدرك وضمان الثمن فانصرف الاطلاق اليه ، فاذا فننا: يصح ضمان العهد صح بعد قبض الثمن وجها واحداً ، لأنه ضمان الحق بعد وجوبه ، وهل يصح ضمانه قسل أن يقبض البائع الثمن إفيه وجهان: (أحدهما) يصح لأن الحاجة تدعو الى هذا الضمان قبل قبض الثمن كما تدعو اليه بعد قبضه (والثاني) ولم يذكر ابن الصباغ غيره أنه يصح لأنه ضمان الحق قبل وجوبه فلم يصح و

قال ابن الصباغ: وألفاظه أن يقول: ضمنت عهدته أو ثمنه أو دركه او يقول للمشترى: ضمنت خلاصك منه أو يقول: متى خرج البيع مستحق فقد ضمنت لك الثمن ، فان قال: ضمنت لك خلاص المبيع لم يصبح لأن التقدير على ذلك متى خرج مستحقاً ، قال ابن سريج: لا يضمن درك المبيع الا أحمق ،

icl ثبت هذا فانه أذا ضمن له عهدة دار اشتراها أو خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن أن شاء الخلاص الحال يسلم اليه ، فتأول أصحابنا ذلك تأويلين (أحدهما) أنه أراد خلاصك به (والثاني) أنه أراد وخلاصها ، وقد جاءت (أو) بمعنى الواو قال تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) () وقال تعالى: (ولا تظع منهم آتماً أو كفوراً) () و

وأما (ما) فتكتب فى الوثائق: ضمن فلان البائع لفلان بن فلان المسترى قيمة ما أحدث فى المبيع من غراس أو بناء أو غير ذلك اذا خسرج مستحقا وقال أصحابنا: فان هذا ضمان باطل بلا خلاف على المذهب ، لأنه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، فان قيد ذلك وقال: من درهم الى درهم لم يصحل لأنه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، فان قيد ذلك وقال: من درهم الى ألف لم يصح لأنه ضمان ما لم يجب وضمان ما لم يجب و

<sup>(</sup>١) الآية ١٤٧ من سيورة الصافات ،

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٤ من سورة الانسان .

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يصح ضمان هذا ، وقال الامام أبو جعف الطحاوى من أصحابه فى المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة فى دار ابتاعها فان ابا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال: ضمان العهدة عندى انما هو ضمان الصحيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: الضمان فى ذلك جائز وهو ضمان الدرك فى الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها أن يرجع بثمنها على بائعها، وبقيمة بناء ان كان أحدثه فيها قائمة على بائعه ، فاذا قضى له بذلك عليه كان له أن يطالب به كل واحد من بائعه ومن الضامن له العهدة على بائعه وبه نأخذ ،

قال محمد نجيب المطيعى بن الشيخ ابراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد ابن بحيت غفر الله له ولآبائه: وضمان العهدة فى كلام الطحاوى هو ضمان الصحيفة يعنى ضمان الصك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به • فان ضمن خلاص المبيع أو ضمن قيمة ما يحدث فى المبيع مسن بناء أو عراس ب فان كان فى غير عقد البيع نظرت فان أفرد ذلك عن ضمان العهدة لم يبطل البيع ولا ضمان العهدة ، بل يبطل ضمان خلاص المبيع وضسمان ما يحدث فيه من بناء أو غراس • وان قرنه مع ضمان العهدة بطل خلاص المبيع وما يحدث فيه ، وهل يبطل ضمان العهدة ؟ فيه قولان بناء على القولين فى تفريق الصفقة •

وان شرط ذلك فى البيع بأن قال: بعنى هذه الأرض بمائة دينار بشرط أن يضمن لى فلان خلاصها وقيمة ما أحدثته فيها من بناء أو غراس اذا استحقت فقال: بعتك • أو كان هذا الشرط فى زمان الخيار فسد البيع لأنه بيع بشرط فاسد • قال الشيخ أبو حامد: ويجىء فيه قول آخر أنه لا يبطل البيع اذا شرط ضمان قيمة ما يحدث فى الأرض كما قلنا فيمن شرط رهنا فاسدا فى البيع ، والأول أصح •

فسرع اذا صمن رجل لرجل العهدة واستحق جميع المسع على المضمون له وقد دفع الثمن الى البائع فالمشترى بالخيار ان شاء طالب البائع بالثمن ، وان شاء طالب به الضامن ، وان خرج بعضه مستحقاً بطل المسع فيما خرج منه مستحقاً وكان للمشترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى فيما خرج منه مستحقاً وكان للمشترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى

خرج منه مستحقاً ، وهل يبطل البيع فى الباقى ؟ فيه قولان ، قاذا قلنا : يبطل البيع أو قلنا : لا يبطل الا أن المشترى اختار فسخ البيع فيه فهل للمشترى أن يرجع بثمن ذلك القدر على الضامن ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) يرجع عليه ، لأنه ثبت له بسبب الاستحقاق .

( والثاني ) لا يرجع عليه لأنه لم يضمن الا ثمن ما استحق، وانما بطل البيع فيه لأنه لا يفرق الصفقة ، ويفسخه المشترى .

وان وجد المسترى بالمبيع عيباً فرده فهل له أن يطالب الضامن بالشن ؟ قال أصحابنا: ان قال الضامن: ضحمنت لك درك ما يلحقك فى المبيع ، أو ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجد فيه ، فله أن يرجع بالثمن على الضامن وجها واحدا ، وكذلك ان حدث عند المشترى عيب وقد وجد به عيباً فله أن يرجع بالأرش على الضامن ، لأن ضمانه يقتضى ذلك .

وان ضمن درك المبيع أو عهدته لا غير ؛ فهل له أن يرجع بالشمن على الضامن اذا وجد به عيباً ؟ أو بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع عليه بالثمن ، لأن الثمن رجع اليه بمعنى قارن عقد البيم بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع .

( والثانى ) لا يرجع به عليــه بل يرجع به على البــائع وهو قول المزنى وأبى العباس بن سريج ، لأنه زال ملكه عن المبيع بغير الاســـتحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن ، كما لو كان المبيع شقصاً فأخذه الشفيع .

فسرع فان ضمن العهدة فبان أن البيع كان باطلا بغير الاستحقاق فهل للمشترى أن يرجع بالثمن على الضامن؟ فيه وجهان حكاهما في الابانة .

(أحدهما) يرجع به عليه ، لأنه رجع اليه الثمن لمعنى قارن عقد البيع ، فصار كما لو استحق ، (والثانى) لا يرجع عليه به لأنه يمكنه أن يمسك العين المبيعة الا أن يسترجع ما دفع من الثمن ، فلم يرجع به على الضامن ، بخلاف ما لو استحق المبيع في يد البائع قبل القبض أو فسخ المبيع ، أو كان شقصاً فأخذه الشفيع بالشفعة ، فان المشترى لا يرجع بالثمن على الضامن ،

لأن الثمن رجع اليه بمعنى حادث بعد العقد ولم يضمن الضامن الا الثمن عند استحقاق المبيع وسيأتى لهذه الفروع مزيد فى فرع فى مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة فاشدد به يديك والله الموفق .

فسرع قال المسعودى: لو اشترى رجل شيئاً بثمن وسلمه وصمن رجل للبائع نقصان الوزن أو رداءة الثمن ، فخرج الثمن ناقصاً أو رديئاً أو معيياً فله آن يطالب الضامن بما نقص من الثمن ، وله أن يرد الردى، والمعيب على المشترى ويطالب الضامن بالثمن ، ا هـ ٠

فى مذهب أبي حنيفة فيما تقدم . قال الامام على بن محمد الاسبيجاني في شرح مختصر الطحاوى : ولو أن المشترى بني في الدار ثم استحقها رجل بالبينة ونقض عليه بناءه فللمشترى أن يرجع على البائع بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً اذا سلم النقض الى البائع ، وان حبس النقض ولم يسلمه آلى البائع لا يرجع عليه الا بالثمن خاصة • وروى عن أبي يوسف أنه قال : يرجع عليه بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً •قال الطحاوى : أن يأخذ بهما جميعاً أيهما شاء أن شاء أخذهما من البائع وأن شاء أخذهما من الكفيل بالدرك ويرجع الكفيل على البائع ان كانت كفالته بأمره . وجعل الطحاوى هذا غير سديد . وذكر محمد فى ظاهر الرواية أن قيمة البناء على البائع حاصــة ولم يؤاخذ بها الكفيل الخ ا هـ • وقال فى موضع آخر بعد هذا : وبيان ذلك أنَّ من ضمن لرجل عن رجل بما ذاب له عليه أو ما قضى له عليه أو ضمن ثمن ما بايعه أو ما أقرضه أو ضمن له ما استهلك من ماله فان هذه الكف الة صحيحة ، وأن لم يكن الضمان ما ينافى الحال ، لأنه أضيف إلى سبب مضمون مه والمضمون له وعنه معلوم مقدور على الايفاء ، فإن قال الكفيل: ما بايعت فلاناً قيمته على ، أو قال : كلما بايعت فلاناً أو قال : الذي بايعت فانه يقب ذلك في جميع ما بايعه ولو لم تكن الكفالة بهذه الألفاظ الثلاثة ولكنه قال : الكفيل بثمن أول المبايعة ولا يؤاخــد بثمن ما بايعه بعــدها • ولو قال له : ما ذاب لك على أخذ من الناس فهو على ً فانه لا يصح لجهالة المضمون عنه • وكذلك لو قال : ماذاب عليك لأحد من الناس فهو على فانه لا يصح لجهالة المضمون عليه ﴿

# ( فرع ) في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

(احداها): من ألفاظ هذا الضمان أن يقول للمشترى: ضمنت لك عهدته أو دركه ، أو خلاصك منه ، ولو قال: ضمنت لك خلاص المبيع ، لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه اذا استحق ، ولو ضمن عهدة الثمن وخلاص المبيع معا لم يصح ضمان الخلاص ، وفى العهدة قولا الصفقة ، ولو شرط فى البيع كفيلا بخلاص المبيع بطل ، بخلاف ما لو شرط كفيلا بالثمن .

(الثانية): يشترط أن يكون قدر الثمن معلوماً للضامن، فان لم يكن قدر الثمن في المرابحة معلوماً •

(الثالثة): يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج رأس المال مستحقا بعد تسليم المسلم فيه مستحقا ، لأن المسلم فيه في الذمة . والاستحقاق لا يتصور فيه ، وانعا يتصور في المقبوض ، وحينئذ يطالبه المسلم بمثله لا برأس المال .

(الرابعة) اذا ظهر الاستحقاق فالمشترى يطالب من شماء من البائع والضامن، ولا فرق فى الاستحقاق بين أن يخرج مستحقا، أو كان شقصا ثبت فيه شفعة ببيع سابق، فأخذه الشفيع بدلك البيع، ولو بان فساد البيع أو غيره ففى مطالبته الضامن وجهان:

(أحدهما) نعم كالاستحقاق • (والثانى): لا ، للاستغناء عنه بامكان حبس المبيع حتى يسترد الثمن ، ولو خرج المبيع معيباً فرده المسترى ففى مطالبته الضامن بالثمن وجهان ، وأولى بأن لا يطالب ، لأن الرد هنا بسبب حادث ، وهو مختار فيه ، فأشبه الفسخ بخيار مجلس أو تقايل ، هذا اذا كان العيب مقروناً بالعقد •

أما اذا حدث فى يد البائع بعد العقد ففى (التنمة) أنه لا يطالب الضامن بالثمن وجها واحداً ، لأنه لم يكن سبب رد الثمن مقروناً بالعقد • ولم يكن من البائع تفريط فيه ، وفى العيب الموجود عند العقد سبب موجود عند البائع مفرط بالاخفاء ، فالتحق بالاستحقاق على رأى •

قلت : أصح الوجهين الأولين : لا يطالب • ولو خرج معيبا وقد حــدث عند المشترى عيب ففي رجوعه بالأر°ش على الضامن الوجهان • والله أعلم •

فرع ولو تلف المبيع قبل القبض بعد قبض الثمن وانفسح العقد ، هل يطالب الضامن بالثمن ؟ ان قلنا : ينفسخ من أصله فهو كظهور الفساد بغير الاستحقاق ، وان قلنا : من حينه فكالرد بالعيب ، ولو خرج بعض المبيع مستحقا فقى صحة البيع فى الباقى قولا الصفقة ، وان قلنا : يصح وأجاز المشترى \_ فان قلنا : يجيز بجميع الثمن \_ لم يطالب الضامن بتىء ، وان قلنا بالقسط ، طالبه بقسط المستحق من الثمن ، وان فسلح طالبه بالقسط ، ومطالبته بحصه الباقى من الثمن ، كمطالبته عند الفسيح بالعيب ، وان قلنا : لا يصح ففى مطالبته بالثمن طريقان :

( أحدهما ) أنه كما لو بان فساد العقد بشرط ونحوه .

( والثانى ) القطع بتوجه المطالبة لاستناد الفساد الى الاستحقاق ، هذا كله اذا كانت صيغة الضمان كما ذكرنا فى المسألة الأولى ، أما اذا عين جهة الاستحقاق فقال : ضمنت لك الثمن متى خرج المبيع مستحقا ، فلا يطالب بجهة أخرى ، وكذا لو عين جهة غير الاستحقاق لم يطالب عند الاستحقاق .

(الخامسة): اشترى أرضاً وبنى فيها أو غرس ثم خرجت متسحقه ، فقلع المستحق البناء والغراس ، فهل يجب أرش النقص على البائع وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ؟ وجهان: الأصح المنصوص وجوبه ، فعلى هذا لو ضمنه ضامن \_ نظر ، ان كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع \_ لم يصح ، وان كان بعدهما ، صح ان كان قدره معلوماً ، ولو ضمن رجل عهدة الأرض وأرش نقص البناء والغراس فى عقد واحد لم يصح فى الأرش ، وفى العهدة قولا الصفقة ،

ولو كان المبيع بشرط أن يعطيه كفيلا بهما فهو كما لو شرط في البيع زهناً فاسداً • وقال جماعة من الأضحاب: ضمان نقص البناء والغراس ، كمسالاً يصح من غير البائع ، لا يصح من البائع ، وهذا ان أريد به أنه لغو ، كما

لو ضمن العهدة لوجوب الأرش عليه من غير النزام ، فهو جار على ظاهـــــر المذهب ، والا فهو ذهاب منهم الى أنه لا أرش عليه •

الصفة الثانية : اللزوم • والديون الثابتة ضربان :

(أحدهما): ما لا يصير الى اللزوم بحال ، وهو نجوم الكتابة ، فلايصح صمانها على الصحيح ، ولو ضمن رجل عن المكاتب غير النجوم - فان ضمن لأجنبى - صح ، واذا غرم رجع على المكاتب ان ضمنه باذنه ، وان ضمنه لسيده ، بنى على أن ذلك الدين هل يسقط بعجزه ؟ وفيه وجهان - ان قلنا : نعم وهو الأصح - لم يصح كضمان النجوم ،

(الضرب الثانى): ماله مصير الى اللزوم، فان كان لازماً فى حال الضمان صح ضمانه سواء كان يستقر أم لا كالمهر قبل الدخول ، والثمن قبل قبض المبيع ، ولا نظر الى احتمال سقوطه ، كما لا نظر الى احتمال سقوط المستقر بالابراء والرد بالعيب وشبههما ، وان لم يكن لازماً حال الضمان فهو نوعان:

أحدهما: الأصل في وضعه اللزوم ، كالثمن في مدة الخيار ، وفي ضمانه وجهان (أصحهما) الصحة ، قال في (التتمة): هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشترى أولهما ،أما اذا كان للبائع فقط ، فيصح قطعا ، لأن الدين لازم في حق من عليه ، وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع ، أما اذا منعه فهو ضمان ما لم يجب ، النوع الثانى: ما الأصل في وضعة الجواز كالجعل في الجعالة ، وفيه وجهان كما سبق في الرهن به ، وموضع الوجهين بعد الشروع في العمل وقبل تمامه كما سبق هناك ، وضمان مال المسابقة \_ ان جعلناها اجارة \_ صح والا كالجعل .

الْصَفَةُ الثَّالِثَةُ : العلم وفيه صور :

( احداها ) : ضمان المجهول فيه طريقان ، كضمان ما لم يجب فان صححناه ـ فشرطه بأن يمكن الاحاطة به ، بأن يقول : أنا ضامن ثمن ما بعته

فلاناً ، وهو جاهل به ، لأن معرفته متيسرة • أما اذا قال : ضمنت لك شيئاً مما لك على فلان ، فباطل قطعاً • والقولان في صحة ضمان المجهول يجريان في صحة الابراء عنه • وذكروا للخلاف في الابراء مأخدين :

أحدهما : الخلاف في صحة شرط البراءة عن العيسوب ، فان العيسوب مجهولة الأنواع والأقدار •

والثانى: أن الأبراء هل هو اسقاط كالاعتاق؟ أم تمليك المديون ما فى ذمته ثم اذا ملكه سقط؟ وفيه رأيان \_ ان قلنا: اسقاط \_ صحح، والا فيشترط علمه كالمتهب، ومنها: لو كان له دين على هذا، ودين على هذا فقال: أبرأت أحدكما \_ ان قلنا: اسقاط \_ صح، وأخذ بالبيان، والا فلا، كما نو كان له في يدكل واحد عبد، فقال: ملكت أحدكما العبد الذي في يده، ومنها: لو كان لأبيه دين على رجل فأبرأه منه وهو لا يعلم موت الأب، ان فلنا: اسقاط صح، كما لو قال لعبد أبيه: أعتقك، وهو لا يعلم موت الأب \_ ان قلنا: تمليك، فهو على الخلاف فيما لو باع مال أبيه على ظن أنه حى، فبان ميتا، ومنها: أنه لا يحتاج الى القبول ان جعلناه اسقاط، وان جعلناه فيان ميتا، ومنها: أنه لا يحتاج الى القبول ان جعلناه اسقاط، وان جعلنا والا فوجهان والله فوجهان والهله فوله في المهله والله فوجهان والله فوله في المهله والله فوجهان والله فوله في المهله والله فوله في القبول الهله في المهله والله فوله في المهله والهله في المهله والهله فوله في المهله والهله في المهله والهله في المهله والهله في المهله والهله والهله فوله والهله في المهله والهله في المهله والهله في المهله والهله في المهله والهله و

قلت: أصحهما: لا يرأند والله أعلم •

وهذه المسائل ذكرها في (التتمة) مع أخوات لها ، واحتج للتمليك بأنه لو قال للمديون: ملكتك ما في ذمتك صح وبرئت ذمته من غير نية وقرينة ، ولولا أنه تمليك ، لافتقر إلى نية أو قرينة ، كما اذا قال لعسده: ملكتك يقبتك ، أو لزوجته: ملكتك نفسك فانه يحتاج الى النية ،

فرع لو اغتابه فقال: اغتبتك فاجعلنى فى حل ففعل ، وهـو لا يدرى ما اغتابه به ، فوجهان ، أحدهما: يبرأ لأنه اسقاط محض ، كمـن قطع عضواً من عبد ثم عفا سيده عن القصاص ، وهو لا يعلم عين المقطوع ، فانه يصح •

والثانى: لا ، لأن المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضى بالمجهول ، ويخالف الفصاص ، فانه مبنى على التغليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم .

(الصورة الثانية): ضمان أروش الجنايات، صحيح ان كان دراهم أو دنانير، وفى ضمان ابل الدية ـ اذا لم نجوز ضمان المجهول ـ وجهان ويقال: قولان و أصحهما: الصحة وقيل: يصح قطعاً كما يصح الابراء عنها، واذا دفع الحيوان وكان الضمان يقتضى الرجوع، فهل يرجع بانحيوان ؟ أم بالقيمة ؟ قال الامام: لا يبعد أن يجرى فيه الخلاف المذكور في اقراض الحيوان ولا يجوز ضمان الدية عن العاقلة فبل تمام السنة ، لأنها غير ثابتة بعد و

(الصورة الثالثة): اذا منعنا ضمان المجهول، فقال: ضمنت مما لك على فلان من درهم الى عشرة، فوجهان • وقيل: قولان •

أصحهما : الصحة لاتنفاء الغرر ، فعلى هذا يلزمه عشرة على الأصــح ، وقيل : ثمانية ، وقيل : تسعة .

قلت : الأصح تسعة ، وسنوضحه في الاقرار ان شاء الله تعالى والله أعلم •

فرع وان قال: ضمنت لك ما بين درهم وعشرة ، فان عرف أن دينه لا ينقص عن عشرة ، صح وكان ضامناً لثمانية ، والا ففي صحته في الثمانية القولان أو الوجهان • ولو قال: ضمنت لك الدراهم التي لك على فلان ، وهو لا يعرف مبلغها ، فهل يصح الضمان في ثلاثة لدخولها في اللفظ على كل حال ؟ وجهان ، كما لو أجر كل شهر بدرهم ، فهل يصح في الشهر الأول ، وهذه المسائل بعينها جارية في الابراء •

فسرع يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح ، وقيل : لا ، لأنها حق لله تعالى ، ككفالة بدن الشاهد لأداء الشهادة فعلى الصحيح يعتبر الاذن عند الأداء على الأصح .

فيرع يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالأموال • أفاد هذا كله النووي رحمه الله في الروضة •

#### قال ألمصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وتجوز كفالة البدن على المنصوص في الكتب ، وقال في الدعاوى والبينات: ان كفالة البدن ضعيفة ، فمن اصحابنا من قال: تصح قولا واحباً ، وفوله ضعيفة اراد من جهة القياس ، ومن اصحابنا من قال: فيه قولان: (احدهما) انها لا تصح ، لانه ضمان عين في الذمة بعقد فلم يصح كالسلم في ثمرة نخلة بعينها (والثاني) يصح ، وهو الإظهر لما روى أبو اسحاق السبيعى عن حارثة بن مضرب قال ((صليت مع عبد الله بن مسعود الغداة فلما سلم قام رجل فحمد الله واتنى عليه وقال: اما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسى على أحد احنة ، وانى كنت استطرقت رجلا من بنى حنيفة وكان امرنى ان آتيه بفلس فانتهبت الى مسجد بنى حنيفة ، مسسجد عبد الله بن النواحه ؛ فسمعت مؤذنهم يشهد ان لا اله الا الله ، وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت عبد الله بن مسعود: على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له عبد الله بن مسعود: على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له : تب عبد الله بن ما كنت تقرا من القرآن ؟ قال: كنت اتقيكم به ، فقال له : تب في قام به فاخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد من في بن عام به فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع راسه فاحسمه » .

وقال جرير بن عبد الله والأشعت بن قيس: (( استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا ، وكفلهم عشائرهم )) ولأن البدن يستحق تسليمه بالعقد فجاز الكفالة به كالدين ، فان قلنا : تصح جازت الكفالة ببدن كل من يلزمه الحضور في مجلس الحكم بدين ، لأنه حق لازم لآدمي فصحت الكفالة به كالدين ، وان كان عليه حد فان كان لله تعالى لم تصح الكفالة به ، لأن الكفالة للاستيثاق وحق الله تعالى مبنى على الدرء والاسقاط ، فلم يجز الاستيثاق بمن عليه ، وان كان قصاصا أو حد قلف ففيه وجهان :

( احدهما ) لا تصح ، لانه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به ، كمن عليه حد لله تعالى ، (والثاني ) تصح لانه حق لادمى فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين ، ومن عليه دين غير لازم كالمكاتب لا تجوز الكفالة ببدنه ، لأن الحضور لا يلزمه فلا تجوز الكفالة به كدين الكتابة ) .

الشرح حديث أبى اسحاق السبيعى أخرجه أبو داود من طويق حارثة بن مضرب وهو بتشاديد الراء المكسورة ــ العبدى الكوفى ، وهو ثقة

من الطبقة الثانية ، وقد غلط من نقل عن المديني أنه تركه • هكذا في التهذيب لابن حجر ؛ أنه أتى عبد الله بن مسعود فقال « ما بيني وبين أحد من العرب احنة ، واني مررت بمسجد لبني حنيفة فاذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لولا أنك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست ، برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ، ثم قال : من أراد أن ينضر الى ابن النواحة قتيلا في السوق » ثم قال : من أراد أن

وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبى صلى الله عليه وسلم حين أرسله مسيلمة مع آخر هو ثمامة بن أقال بضم الهمزة بعدها مثلثة فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما • قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل » رواه أحمد وأبو داود والحاكم والنسائى مختصراً من حديث عبد الله بن مسعود ، وليس فى رواية من الروايات أن ابن النواحة قد أسلم ، وانما كان هناك من الصحابة عندما أعلن مسيلمة أكذوبته من انضم اليه وارتد عن الاسلام ، مع أنه كان من حفظة القرآن وهو الفقية الخوان الأثيم ، القارىء للقرآن الرجاً لل بن عنفوة • وقد كان على مقدمة جيش مسيلمة حين هاجمهم المسلمون بقيادة خالد بن الوليد ، وقد قتل فى هذه المعركة وعجل الله به الى النار •

أما ابن النواحة فلعله كان قد أسلم ثم ارتد مع مسيلمة ثم ظل على ولائه لمسيلمة عصبية جاهلية لأنهم كانوا يقولون : كذاب ربيعة خير من صادق مضر •

فلما لم يقتل النبى صلى الله عليه وسلم الرسولين وفيهما ابن النواحة، وبعد حروب الردة « ذهب عبد الله بن مسعود يستطرق لفرسه ذكراً من بنى حنيفة وقد اتفق مع صاحب الفرس الذكر أن يأتيه بغلس فانتهى الى مسجد للقوم وكان الذى بناه عبد الله بن النواحة ، فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حتى اذا استيقن عبد الله من هذه المفاجأة المذهلة واستوضحه فاعترف «وكان

رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر ــ والثؤلول بضم الثاء واسكان الهمزة والثآليل أورام خبيثة تظهر كالدرن فى الجسم ــ قد أطلع رأســـه ويجب أن يحسم » •

قوله (عدى بن حاتم الطائى) كان ممن ثبت على الاسلام فى الردة وحضر فتوح العراق ، وحارب مع على ومات سنة ثمان وستين ، وكان أبوه مضرب المثل فى الكرم •

قوله (جرير بن عبد الله ) هو ابن جابر البجلى صحابى مشهور ويكنى أبا عمرو ، ويقال له : الشليل بن مالك من ولد أنمار بن نزار ، ولم يختلف النسابون أن بجيلة أمهم نسبوا اليها ، وهى بجيلة بنت صعب • وكان جرير سيد قبيلته ، وكان اسلامه فى العام الذى توفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال هو عن نفسه أنه «أسلم قبل موت النبى صلى الله عليه وسلم باربعين يوما » وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اذا أتاكم كريم قوم فأكرموه » وفى جرير قال الشاعر :

#### لولا جرير هلكت بجيلة نعم الفتي وبست القبيلة

فقال عمر بن الخطاب رضى الله: « ما مدح من هجمى قومه » وكان عمر يقول : « جرير بن عبد الله يوسف هذه الأمة » يعنى فى حسنه • وكان جرير رسول على بن أبى طالب الى معاوية فحبسه مدة طويلة روى عنه أنس ابن مالك وقيس بن أبى حازم وهمام بن الحارث والشعبى • وروى عنه بنوه عبيد الله والمنذر وابراهيم •

ونذكر هنا ما قاله الحافظ النووى فى تهذيب الأسماء واللغات قال رضى الله عنه: جرير بن عبد الله الصحابى تكرر فى المختصر والمهذب، هو أبو عمرو جرير بن عبد الله بن حابر بن مالك بن نصر بن تعلبة البجلى الأحمس بالمهملتين الكوفى وبجيلة هى بنت صعب بن سعد العشيرة أم ولد أنمار ابن أراش نسبوا اليها و زل جرير الكوفة ثم تحول الى قرقيسيا وتوفى بها منة احدى وخمسين، روى له عن رسول الله صلى الله عليه والله وسلم

مائة حديث اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخارى بحديث ومسلم بستة ، وروى عنه أنس بن مالك وقيس بن أبى حازم والشعبى وبنوه الثلاثة ، عبيد الله وابراهيم والمنذر ، بنو جرير وآخرون ، قال ابن قتيبة : «قدم جرير على النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى شهر رمضان فبايعه وأسلم » وقال: «وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : جرير يوسف هذه الأمة لحسنه »، قال : وكان طويلا يصل الى سنام البعير ، وكانت نعله ذراعاً ويخضب لحيته بزعفران بالليل ، ويغسلها اذا أصبح ، واعتزل عليا ومعاوية وأقام بالجزيرة ونواحيها حتى توفى سنة أربع وخمسين رضى الله تعالى عنه ،

روينا فى صحيحى البخارى ومسلم عن أنس قال : «خرجت مع جرير فى سفر فكان يخدمنى فقلت له : لا تفعل فقال : انى رأيت الأنصار تصنع برسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء آليت ألا أصحب أحداً منهم الا خدمته » • وكان جرير أكبر من أنس رضى الله تعالى عنهما •

وروينا فى صحيحهما عن جرير قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليب وآله وسلم على اقام الصلاة وايناء الزكاة والنصح لكل مسلم» • وفى صحيحهما عن جرير قال: «ما حجبنى ١١ رسول الله صلى الله عليه وآلهوسلم منذ أسلمت ولا رآنى الا تبسم فى وجهى ، ولقد شكوت اليه أنى لا أثبت على الخيل فضرب بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديكا » وفى صحيحيهما عن جرير قال: قال لى النبى صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع: «استنصت لى الناس» وفى صحيحيهما عن جرير قال (كان فى الجاهلية بيت لخثهم يقال له: ذو الخلصة والكعبة اليمانية فقال لى رسول الله البمانية ، فنفرت اليه فى مائة وخمسين فارسا من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس) وفى رواية قال: (افلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فبرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجالها خمس مرات) ومناقبه كثيرة ، ومن متستكاش كفاتها «أنه اشترى له وكيله فرسا

<sup>(</sup>١) أي رآه بحاجبه وهو كتابة عما يجاور الحاجب وهو العين ٠

بثلاثمائة درهم فرآها جرير فتخيل أنها نساوي أربعمائة درهم فقال لصاحبها التبيعها بأربعمائة درهم قال : أنبيعها بأربعمائة درهم قال : نعم ثم تخيل أنها تساوى حمسمائة فقال : أنبيعها بخمسمائة قال : نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم تمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة رضى الله عنه » •

( أما الأشعث بن قيِّس )فقد قال الحافظ النووي في التهذيب: الأشعث أبن قيس مذكور في كتاب المهذب في كفالة البدن ، وذكره في الوسيط في أول النكاح هو أبو محمد الأشعث بن قيس بن معديكرب جد معاوية بن جبلة ابن عدى بن ربيعة بن الحارث بن معاوية بن الحارث الأصغر بن معاوية بن الحارث الأكبر بن معاوية بن ثور بن مرتع ﴿ بضم الميم وفتح الراء وكسر التاء المثناة فوق المشددة ) بن معاوية بن ثور بن عفير الكندى وثور بن عفير . هو كندة وانما قيل له كندة لأنه كند أباه النعمة أى كفرها • ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ( أن الانسان لربه لكنود ) (١٠) وفد الأشعث الى النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى وفد كندة ، وكانوا ستين راكباً ، فأسلموا ورجع الى اليمن وكان الأشعث ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث أبو بكر رضى الله عنه الجنود الى اليمن فأسروه فأحضروه بين يديه فأسلم وقال : استبقني لحربك وروجني أختك فأطلقه أبو بكر وزوجه أخته ، وهي أم محمد بن الأشخث ، وشهد الأشعث البرموك بالشام ثم بالقادسية بَالْعِرَاقُ وَالْمُدَائِنِ وَجِلُولًا وَنَهَاوَنَد ، وَسَكُنَ الْكُوفَةُ وَشَهَدَ صَفَيْنَ مَعَ عَلَى ۖ رضى الله عنه ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان غثمان استعمله على آزربيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته •

روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أحاديث اتفق البخارى ومسلم على حديث منها • روى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل والشعبى وآخرون • تزل الكوقة وتوفى بها بعد قتل على بن أبى طالب بأربعين ليلة وقيل : يعده ، سنة تنتين وأربعين •

وقد ساق نسبه ابن منده وأبو نعيم هـــكذا: الأشعث بن قيس بن

<sup>(</sup>١) الآية ٦ من سورة. العاديات .

معديكرب بن معاوية بن ثعلبة بن عدى بن ربيعة الكندى وكنيته أو محمد مثم قال :

وفد الى النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى وفد كندة وكانوا ستين راكباً فأسلموا • وقال الأشعث لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنت منا فقال : « نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا ولا نتفى من أبينا » فكان الأشعث يقول : « لا أوتى بأحد ينفى قريشاً من النضر بن كنانة الا جلدته » • ولما أسلم خطب أم فروة أخت أبى بكر الصديق رضى الله عنه تم عاد الى اليمن •

شهد اليرموك وفقت عينه ، ثم سار الى العراق فشهد القادسية والمدائن وجلولاء ونهاوند ، وسكن الكوفة وشهد صفين مع على ، وكان ممن ألزم علياً بالتحكيم ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان عثمان قد استعمله على آذربيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته ، فقيل هى التي دست السم له فمات منه ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث وروى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل .

وأيمانهم ثمناً قليلا » (أ) الآية • لأنه خاصم رجلا في بيّر ، توفى سهد الله وأيمانهم ثمناً قليلا » (أ) الآية • لأنه خاصم رجلا في بيّر ، توفى سهة ثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن على • وقال ابن منده : ههدذا وهم ، لأن الحسن لم يكن بالكوفة ، وانها كان قد سلم الأمر الى معاوية ثم رجع الى المدينة • ولكن أبا نعيم يؤكد أنه توفى بعد على بأربعين ليلة وصلى عليه الحسن •

أما أحكام الفصل فان المنصوص للشافعي رضي الله عنه في أكثر كتبه أن الكفالة بالبدن تصح وقال في الدعوى والبيئات : كفالة الوجه عندي ضعيف واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : تصح الكفالة بالبدن قدولا وأحدا ، وقوله في الدعوى والبيئات ضعيف ، يريد في القياس ، وهو قدوى في الأثر ، وذهب المزنى وأبو اسحاق الى أن المسألة على قولين ( أحدهما )

<sup>(</sup>١) الآية ١٧ من سورة آل عمران ،

لا يصح لأن الكفالة بعين فلم تصح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد ، ولأنه ضمان عين في الذمة بعقد فلم يصح ، كما لو أسلم في ثمرة نخلة بعينها .

فقوله (في الذمة) أحتراز من البائع قانه يضمن العين المبيعة في يده لا في دمته فلو تلفت قبل القبض لم يضمنها في ذمته • وقوله ( بعقد ) احستراز من الغاصب ، فانه يضمن العين المغصوبة في يده وفي ذمته •

(والقول الثانى) أن الكفالة بالبدن صحيحة ، وهو قول شريح والشعبى ومالك وأبى حنيفة والليث بن سعد وعبد الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهم ، وهو الصحيح لقوله تعالى: « فخذ أحدنا مكانه انا نراك من المحسنين » (۱) ولحديث عبد الله بن مسعود الذى استشار فى الذين كانوا بضجون فى مسجدهم بمسيلمة استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عليه جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس أن يستنابوا ويتكفل بهم عشائرهم ، فاستنابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم فدل على أن الكفالة بالبدن بهم عشائرهم أدل على أن الكفالة بالبدن الصحابة ذلك ، وان كان هذا الموضع لم يتوجه عليهم فيسه حتى قلم يكن موضعا تصح فيه الكفالة بالبدن ، الا أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنسه موضعا تصح فيه الكفالة بالبدن ، الا أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنسه وأصحابه الذين معه أرادوا بهذا الاستظهار على هؤلاء المارقين ،

فاذا قلنا : لا تصح الكفالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا تصح ، فانما نصح ببدن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم بدين • لأنه لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين •

فيرع وأما الكفالة ببدن من عليه جلد فان كان لله تعالى كحد الزنا وخد شرب الخمر وما أشبههما بالم يصح لمعنيين :

(أحدهما) أنه لما لم نصح الكفالة بما عليه من الحق لم تصح الكفالة ببدن من عليه ٠

(والثاني) لا ، لأن الكفالة وثيقة وحدود الله لا يستوثق بها لأنها تسقط

<sup>(</sup>١) الآية ٧٨ من سورة ليوسف -

بالشبهات وان كان الحد للآدمى كحد القذف والقصاص ، فهل تصح الكفالة ببدن من عليه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا تصح ، لأنها لا تصح الكفالة بما عليه من الحق ، فلم تصح الكفالة بيدنه • كمن عليه حد الزنا •

(والثاني) تصح الكفالة ببدنه لأن عليه حُقّاً لآدمي فصحت الكفالة ببدنه • كما لو كان له عليه دين •

فرع وان تكفل ببدن مكاتب السيدة لأجل مال الكتابة لم يصح ، لأن الحق الذي عليه غير لازم له فلم تصح الكفالة ، قال ابن الصباغ: وان تكفل ببدن صبى أو مجنون صحت الكفالة لأن الحق يجب عليهما ، وقد يحتاج الى احضارهما للشهادة عليهما للاتلاف ، وان رهن رجل شيئاً ولم يسلمه فتكفل رجل عليه بتسليمه لم يصح ، لأن تسليمه غير لازم له فلم تصح الكفالة به ، وان ادعى على رجل حقاً فأنكره جازت الكفالة ببدنه ، لأن عليه حق الحضور ، والكفالة واقعة على احضاره ،

فرع اذا قال رجل لرجل: تكفيل بفلان لفلان ففعيل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمير • لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والأمر بذلك حث على المعروف • وهكذا في الضمان مثله • والله تعالى الموفق للصواب •

### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) وان كان عليه دين مجهلول ففيه وجهان ، قال ابو العباس : لا تصح الكفالة ببدنه لانه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فأذا كان مجهولا لم تكن المطالبة ( والثاني ) انه تصح ، وهو المذهب ، لأن الكفالة بالبدن لا تطق لها بالدين .

( فصــل ) وتصح الكفالة ببدن الكفيل كمايصح ضمان الدين عن الضمين ).

الشرح الأحكام • اذا تكفل ببدن رجل لرجل له عليه دين فسأتُ الكفول به من الدين • الكفول به من الدين •

وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه • وقال مالك رضى الله عنه وأبو العباس ابن سريج: يلزم الكفيل ما كان على المكفول به من الدين المكفول له ، لأن الكفالة وثيقة بالحق ، فاذا تعذر الحق من جهة من عليه الدين استوفى مسن الوثيقة كالرهن •

دليلنا : أنه تكفل ببدنه لا بدينه فلم يلزمه ما عليه من الدين ، كما لو غاب • ويفارق الرهن لأنه علق به الدين فاستوفى منه وها هنا لم يتكفل الا باحضاره ، وقد تعدر احضاره بموته • فاذا قلنا بالمذهب صحت الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل • وان قلنا بقول أبى العباس لم تصح الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل •

فسرع وان نكفل ببدن رجل وشرط آنه متى لم يحضر فعليه البحق الذى عليه أو قال: على كذا وكذا لم تصح الكفالة ولم يجب عليه المال المضمون به ، وبه قال محمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: ان لم يحضره عليه المال ،

دليلنا: أن هذا حظر فلم يجز تعليق الضمان عليه ، كما لو قال: ان جاء المطر فأنا ضامن ببدنه • وأن قال: تكفلت لك ببدن زيد على ان جئت به ، والا فأنا كفيل لك ببدن عمرو ، لم يصح ، لأنه لم يلتزم باحضار أحدهما فصار كما لو تكفل بأحدهما لا بعينه • وأن تكفل ببدن رجل بشرط الخيار لم تصح الكفالة • وقال أبو حنيفة : يفسد الشرط وتصح الكفالة •

دليلنا :أنه عقد لا يجوز فيه شرط الخيار، فاذا شرط فيه الخيسار أفسده كالصرف ولو أقر رجل فقال: انما تكفلت لك ببدن فلان على أن لى الخيار، ففية قولان :

( أحدهما ) يقبل اقراره فى الجميع فيحكم ببطلان الكفالة ، كما لو قال : له على ألف درهم الا خمسمائة .

( والثاني ) يقبل افراره في الكفالة ولا يقبل في أنه كان بشرط الخيار ،

لأنه وصل اقراره بما يسقط فلم يصح ، كما لو قال : له على ألف درهم الا ألف درهم ه

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فصل ) وتجوز الكفالة حالا ومؤجلا ، كمل يجوز ضمان الدين حالا ومؤجلا ، وهل يجوز الى أجل معلوم ؟ فيه وجهان :

( احدهما ) يجوز ، لانه تبرع من غير عوض فجاز في المجهول كاباحة الطعام .

( والناني ) لا يجوز لانه اثبات حق في الذمة لآدمي فلا يجوز الى أجسل مجهول كالبيع ، ويخالف الاباحة فائه لو أباحه أحد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز ) ،

الأحكام: إذا تكفل ببدن رجل \_ نظرت ، فان شرط احضاره حالا \_ لزمه احضاره فى الحال ، كما لو تكفل ببدنه وأطلق اقتضى ذلك احضاره فى الحال ، كما قلنا فيمن باع بشمن وأطلق فان ذلك يقتضى الحلول ، وان تكفل ببدنه الى أجل معلوم صحت الكفالة ، ولا يلزمه احضاره قبل ذلك ، كما اذا ضمن الدين الى أجل معلوم .

وان تكفل ببدنه الى أجل مجهول فهل يصح ؟ فيه وجهان :

( أحدهما ) يصح ، كما تصح العارية الى أجل مجهول .

( والثانى ) لا يصح وهو الصحيح ، لأنه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلم يصح الى أجل مجهول ، كضمان المال ، ويخالف العارية فانها لا تلزم ، ولهذا لو أعاره الى مدة كان له الرجوع فيها قبل انقضائها ، ولو تكفل له ببدنه الى أجل معلوم لم تكن له المطالبة به قبل حلول الأجل ، ولأن العارية تجوز من غير تعيين ، ولهذا لو قال : أعرتك أحد هذين الكتابين جاز ، ولو قال : تكفلت لك ببدن أحد هذين الرجلين لم يجز والله أعلم ،

### قال المصنف رحه الله تعالى

( فصل ) وتجوز الكفائة به ليسلم في مكان معين ، وتجوز مطلقا ، فان

اطلق وجب التسليم في موضع العقد كما تجوز حالا ومؤجلا ، وإذا أطلق وجب ا التسليم في حال العقد ) .

الأحكام: وتجوز الكفالة ببدن رجل ليسلمه في محكان معين ، كما يصح السلم بشرط أن يسلم المسلم فيه في موضع معين ، وتجوز الكفالة ببدن رجل وان لم يذكر موضع التسليم ، فعلى هذا في موضع العقد ، كما تصح الكفالة بالبدن حالا ومؤجلا ، واذا أطلق اقتضى الحسلول ، فاذا تكفل له ببدن رجل ليسلمه اليه في موضع معين ، فسلمه اليه في غير ذلك البلد نم يلزم المكفول له قبوله لأن عليه مشقة في تسلمه في غير ذلك البلد ، وقد يكون له غرض بتسليمه في ذلك البلد ، وان تكفل له ببدنه ليسلمه في موضع معين من البلد ، بأن يقول في مجلس القاضي أو في مسجده : سسلمه اليه في ذلك البلد في غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه في ذلك البلد في غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه العباس بن سريج :

(أحدهما ) لا يلزمه قبوله ، كما لو سلمه في غير ذلك البلد .

( والثاني ) يلزمه قبوله ، لأن العادة أنه لا مؤنة عليه في نقله من موضع في البلد الى موضع فيه والله الموفق والمعين .

## قال المصنف رحه الله تعالى

( فصلل ) ولا تصح الكفالة بالبدن من غير اذن الكفول به ، لأنه اذا تكفل به من غير اذنه لم يقدر على تسليمه ، ومن اصحابنا من قال : تصح كما تصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين ) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل ببدن رجل باذن المكفول به صحت الكفالة فاذا سأل المكفول له لكفيل احضار المكفول به وجب على الكفيل أن يحضره ووجب على المكفول أن يحضر لأنه يكفل به باذنه ، وإن لم يطالب المكفول له ، فقال الكفيل للمكفول به : احضر معى لأردك الى المكفول له لتبرىء ذمتى من الكفالة ، كان عليه أن يحضر معه ، لأنه قد تعلق عليه احضاره بأمره ، فلزمه تخليصه منه ،

وان تكفل رجل لرجل ببدن رجل بغير اذن المكفول به ، فهل يصح ؟ فيه وجهان : قال عامة أصحابنا : لا يصح ، لأن المقصود بالكفالة بالبدن احضار المكفول به عند المطالبة ، فاذا كان ذلك بغير اذنه لم يلزمه الحضور معه فلا تفيد الكفالة شيئا ، فعلى هذا اذا تكفل ببدن صبى أو مجنون لم يصح ذلك الا باذن وليه ، لأن الصبى والمجنون لا اذن لهما ،

وقال أبو العباس بن سريج: تصح الكفالة بالبدن من غير اذن المكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير اذنه • قال أبو العباس: فعلى هذا اذا قال المكفول له للكفيل أحضر المكفول به ، وجب على الكفيل أن يطالب المكفول به بالحضور ، فاذا طالبه وجب على المكفول به الحضور من غير جهة الكفالة بل لأن صاحب الحق قد وكل الكفيل باحضاره •

وان قال المكفول له للكفيل: أخرج الى من كفالتك ، أو رد على كفالتى، فهل يلزم المكفول به الحضور؟ فيه وجهان (أحدهما) يلزمه ، لأن ذلك يتضمن الاذن فى احضاره ، فهو كما لو كلفه باحضاره (والثانى) لا يلزمه الحضور ، لأنه انما طالبه بما عليه من الاحضار ، فقال آبو العباس: فعلى هذا للمكفول له حبس الكفيل ، قال ابن الصباغ: وهذا يدل عندى على فساد ما قاله ، لأنه يحبس على مالا يقدر عليه ، والله تعالى أعلم ،

### قال المصنف رحمه الله تعالى

- ( فصل ) وان تكفل بعضو منه ففيه ثلاثة أوجه :
- ( احدها ) أنه يصح لأن في تسليمه تسليم جميعه ٠

( والثاني ) لا يجوز ، لأن افراد العضو بالعقب لا يصح ، وتسريته الى الباقي لا تمكن لانه لا سراية له فيطلت .

( والثالث ) ان كان العضو لا يبقى البدن دونه كالراس والقلب جاز لانه لا يمكن تسليمه الا بتسليم البدن ، وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لانه قد يقطع فيبرا مع بقائه ) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل بعضو رجل كيده أو رجله أو رأسبه أو بجزء مشاع منه كنصفه ، أو ثلثه ، أو ربعه ، ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يصح لأنه لا يمكن تسليم نصفه أو ثلثه الا يتسليم جميع البدن ، ولا يسلم اليد والرجل الا على هيئتها عند الكفالة ، وذلك لا يمكن الا بتسليم جميعه .

( والثانى ) وهو قول القاضى أبى الطيب، وحكاه ابن الصباغ عن الشيخ أبى حامد • أنه لا يصح لأن مالا يسرى اذا خص به عضو أو جزء مشاع لم يصح كالبيع منه، والاجارة والوصية، وفيه احتراز من العتق والطلاق •

( والثالث ) ان تكفل بمالا يبقى البدن الا به كالرأس والقلب والكبد ، والنصف والثلث ، فانه يصلح لأنه لا يمكن تسليم ذلك الا بتسليم جميع البدن ، وان تكفل بما يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لأنه قد يقطع منه ويبقى البدن ، ولافائدة فى تسليمه وحده ، والله تعالى أعلم .

### قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان أحضر الكفول به قبل المحل او فى غير الموضع الذى شرط فيه التسليم ، فان كان عليه فى قبوله ضرد ، أو له فى رده غرض ، لم يلزمه قبوله ، وان لم يكن عليه ضرد ولا له فى رده غرض وجب قبسوله ، فان لم يتسلمه احضره عند الحاكم ليتسلم عنه ويبرا كما قلنا فى دين السلم ، وان احضره وهناك يد حائلة لم يبرأ ، لأن التسليم المستحق هو التسليم من غير حائل ، ولهذا لو سلم المبيع مع الحائل لم يصح تسليمه ، وأن سلمه وهو فى حبس الحاكم صح التسليم ولأن حبس الحاكم ليس بحائل ، ويمكن احضاره ومطالبته بما عليه من الحق .

وان حضر الكفول به بتفسه ؛ وسنم نفسه برىء الكفيل كما يبرا الضامن اذا ادى الضمون عنه الدين ، وان غاب الكفول به الى موضع لا يعرف خبره ، لم يطالب به ، وان غاب الى موضع يعلم خبره لم يطالب به حتى يمضى زمان لم يطالب به الذهاب والجيء ، لأن ما لزم تسليمه لم يلزم الا بامكان التسليم .

فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى ان يحضره ، فان ابراه المكفول له من الكفالة برىء كما يبرا الضامن اذا ابراه المضمون له ، فان جاء دجل وقال ابرىء الكفيل وانا كفيل بمن تكفل به ، ففيه وجهان :

قال ابو العباس: يصح ، لانه نقل للضمان الى نفسه فصار كما لو ضمن رجل مالا فاحال الضامن المضمون له على آخس ، وقال السسسيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب الطبرى رحمهما الله لا يصح لأنه تكفل بشرط ان يبسسرا الكفيل ، وذلك شرط فاسد فمنع صحة العقد ،

وان تكفل ببدن رجل لنفسين ، فسلمه الى احدهما لم يبرا من حق الآخر . لانه ضمن تسليمين فلم يبرا بأحدهما ، كما لو ضمن لهمسا دينين فادى دين أحدهما ، وان تكفل اثنان لرجل ببدن رجل فأحضره احدهما ، فقسد قال شيخنا القاضى أبو الطيب رحمه الله : انه لا يبرأ الآخر ، لأنه لو أبرىء أحدهما لم يبرأ الآخر ، وعندى أنه يبرأ ، لان المستحق لم يبرأ الآخر فأذا سلمه أحدهما لم يبرأ الآخر ، وعندى أنه يبرأ ، لان المستحق احضاره وقد حصل فبرنا ، كما لو ضمن رجلا دينا فاداه أحدهما ، ويخالف الدين عوضا ، وان أحاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : الابراء مخالف الأداء ، والدليل عليه أن في ضمان المال لو أبرىء أحد الضامنين برىء ) .

الشعرح الأحكام: اذا تكفل ببدن ليحضره الى أجل، فأحضره الكفيل قبل الأجل فان قبل المكفول له برىء الكفيل وان امتنع المكفول له من القبول في قبوله ضرر، بأن كان حقه مؤجلا، أو كان حقه حالا الا أن له بينة غائبة في قبوله لا يلزمه قبوله لأن عليه ضرراً في قبوله ، فإن امتنع من تسلمه ، قال الشيخ أبو حامد: رفعه الكفيل الى الحاكم وسلمه الى المكفول له ليبرأ ، وإن لم يجد حاكما أحضر شاهدين شهدان بتسليمه أو امتناع المكفول له ه

وذكر القاضى أبو الطيب أنه يشهد على امتناعه رجلين ، قال ابن الصباغ: وهذا أقيس لأنه مع وجود صاحب الحق لا يلزمه دفعه الى من بنوب عنه من حاكم أو غيره • وان أحضره الكفيل وهناك يد سلطان لا يقدر عليه يمنع منه لم يبرأ الكفيل بذلك ، لأن المستحق تسليمه من غير حائل • وان سلمه وهو في حبس الحاكم لزمه تسليمه ، لأن حبس الحاكم لا يمنعه من استيفاء حقه • فان كان حقه قد ثبت عليه بالبينة وطلب احضاره • فان الحاكم يحضره ليحكم بينهما ، فان ثبت عليه وطلب حبسه فان الحاكم يحبسه به وبالحق للحكم بينهما ، فان ثبت عليه وطلب حبسه فان الحاكم يحبسه به وبالحق

فاذا سقط حق أحدهما لم يجز تخليته الا بعد سقوط حق الآخر . واز

جاء المكفول به الى المكفول له وسلم نفسه اليه برىء الكفيــل كمــا يبرأ الضامن اذا دفع المضمون عنه مال الضمانه •

فسرع اذا تكفل ببدن رجل ثم ارتد المكفول به ولحق بدار الحرب ؛ أو حبس بحق لزم الكفيل احضاره فيخرج الى دار الحرب الحضارة، والمحبوس يمكنه أن يقضى عنه الحق ويطلق من الحبس •

فرع معلوم ... فعلى الكفول به ... نظرت ، فان كانت غيبت الى موضع معلوم ... فعلى الكفيل أن يحضره ، فاذا مضت مدة يمكنه فيها الذهاب اليه والمجيء به ،، ولم يأت به حبسه الحاكم ، هذا قولنا ، وقال ابن شبرمه : يحبس فى الحال ، لأن حقه قد توجه عليه ، وهذا ليس بصحيح لان الحق وان كان قد حل ، فانه يعتبر فيه امكان التسليم ، وانما يجب عليم احضار الغائب عند امكان ذلك وان كان غائبا غيبة منقطعة ، لا يعلم مكانه لم يطالب الكفيل باحضاره وان أبرأ المكفول به من الحق برىء المكفول به كما فلنا فى المضمون له اذا أبرأ الضامن ،

فرع اذا تكفل ببدن رجل ثم جاء رجل الى المكفول له وقال تكفلت لك ببدن فلان المكفول به على أن تبرىء فلانا الكفيل ففيه وجهان تا قال أبو العباس: تصح كفالة الثانى ويبرأ الأول ، لأن الثانى قد حول الكفالة الى نفسه فبرىء الأول كما لو كان له حق فاحتال به على آخر ، وقال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب: تصح الكفالة الثانية ، ولا يبرأ الأول لان الكفالة والضمان لا يحول الحق ، فكفالة الثانى لا تبرىء الأول من كفالته ، واذا لم يبرأ الأول فلم يتكفل به الثانى ألا بهذا الشرط ، وإذا لم يصح الشرط لم تصح الكفالة ،

فرع وان تكفل رجل لرجلين بعقد فرد على أحدهما برى، من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى يرد عليه ، لأن العقد مع اثنين بمنزلة العقدين فهو كما لو تكفل لكل واحد منهما بعقد منفرد ، وان تكفل رجلان لرجيل ببدن رجل فأحضره أحدهما الى المكفول له برى، الذى أحضره ، وهل يبرآ الكفيل الآخر ؟ فيه وجان :

( أحدهما ) وهو قول المزنى والشيخ أبى اسحاق هنا فى المهذب أنه يبرأ كما لو ضمن رجلان لرجل دينا على رجل فأداه أحدهما ، فان الآخر يبرأ ٠

(والثانى) وهو قول أبى العباس والشيخ أبى حامد والقاضى أبى الطيب وابن الصباغ أنه لا يبرأ الآخر ، لأن الحق باق لم يسقط ، والكفيلان وثيقتان فلا تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك الأخرى ، كما لو كان الحق مرهونا فانفك احدها مع بقاء الحق فانه لا ينفك الباقى منها ، ويفارق اذا قضى أحد الضامنين المال المضمون به ، فان الحق هناك قد سقط ، فانفكت الوثيقة ، وههنا الحق لم يسقط ،

فرع اذا تكفل رجل لرجل ببدن رجل فقال المكفول له: مالى قبل المكفول به حق • قال أبو العباس: ففيه وجهان:

(أحدهما) يبرأ المكفول به مما عليه • وتبطل الكفالة لأن قوله لا حق لى قبله نفى فى سياق نكرة فاقتضى العموم •

(والشانى) يرجع اليه ، فان قال : أردت به لا شى الى عليه بطلت الكفالة ، وبرى المكفول ، وان قال : أردت به لا حق لى عليه من عارية أو وديعة ، وصدقه الكفيل والمكفول به قبل قوله ، وان كذباه أو أحدهما فالقول قوله مع يمينه لأنه أعلم بنيته ، وان قال لا حق لى فى ذمته ولا فى يده برئا جميعاً ، قبل للشيخ أبى حامد : فاذا كان لرجل على رجمل دين ، فقال : لا حق لى قبله ، فقال : هو على هذين الوجهين ،

# قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان تكفل ببدن رجل فمات الكفول به برىء الكفيسل ، وقال ابو العباس: يلزمه ما على الكفول به من الدين لأنه وثيقة ، فاذا مات من عليه الدين وجب أن يستوفى الدين منها كالرهن ، والمذهب الأول ، لأنه لم يضمن الدين فلا يلزمه ،

( فصل ) وان تكفل بعين - نظرت ، فان كان امائة كالوديعة - لم يصح، لانه اذا لم يجب ضمانها على من هي عنده ، فلأن لا يجب على من يضمن عنه

أولى ، وأن كان عينا مضمونة كالمفصوب والعارية والبيع قبل القبض فغيه وجهان ، بناء على العولين في تعالة البدن ، فأن قلنا أنها تضع فهلكت العبين فقد قال أبو العباس : فيه وجهان ( أحدهما ) يجب عليه ضمانها ، ( والثاني ) لا يجب ، وقال الشيخ أبو حامد : لا يجوز بناء ذلك على كفالة البدن ، فأن البدن لو تلف لم يضمن بدله ، ولى هلكت العين ضمنها ) .

الشرح الأحكام • اذا تكفل رجل ببدن رجل لرجل فأبرأ المكفول له الكفيل ثم رآه ملازماً له فقال له : خل عنه وأنا على ما كنت عليه مسن الكفالة ، أو على مثل ما كنت عليه ، قال أبو العباس بن سريج : صحت كفالته لأنه اما أن يكون هذا اخباراً عن كفالته ، أو اقراراً به ، أو ابتداء كفالة في الحال ، وأنها كانت فوجب أن يصح •

وان تكفل رجل ببدن رجل ، ورابع بالثالث ، فيصح الجميع ، فان أحضر المكفول به الأول نفسه أو أحضره الكفيل برىء جميع الكفلاء ، وان مات المكفول به الذى عليه الدين برىء الكفلاء على المذهب ، فان مات الكفيل الأول برىء جميع الكفلاء وان مات الكفيل الثانى برىء الثالث والرابع وان مات الكفيل الثانى برىء الثالث والرابع وان مات الكفلاء ، وان مات الكفول بوسقطت الكفالة ولم وحده وحكم البراءة حكم الموت ، وان مات المكفول به سقطت الكفالة ولم يلزم الكفيل شىء وبهدا قال شريح والشعبى وحساد بن أبى سليمان وأبو حنيفة وأحمد ،

وقال الحكم ومالك والليث : يجب على الكفيل غرم ما عليه .

وحكى ذلك عن ابن سريج ، لأن الكفيل وثيقة بحق ، فاذا تعدرت من حملة من عليه الدين استوفى من الوثيقة كالرهن ، ولأنه تعذر احضاره فلزم كفيله ما عليه كما لو غاب ،

دليلنا :أن الحضور سقط عن المكفول به فبرىء الكفيل ، كما لو برىء من الدين ولأن ما التزمه من أجله سقط عن الأصل فبرىء الفرع ، كالضامن ادا قضى المضمون عنه الدين أو أبرىء منه ، وفارق ما اذا غاب ، فان الحضور لم يسقط عنه ، ويفارق الرهن فانه علق به المال فاستوفى منه . فسوع اذا ضمن الرجل فى مرض موته عن غيره دينا ، فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه تبرع ، فهو كما لو ذهب لفيره مآلا .

اذا ثبت هذا فاذا ضمن رجل في مرض موته عن غيره تسعين درهما باذنه ومات الضامن ، وخلف تسعين درهما لا غير ومات المضمون عنه ، ولا يملك غير خمسة وأربعين درهما ، فإن طالب المضمون له بحقه من تركة الضامن وقع في هذه المسألة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من التسمين شيء ، ولكنه يرجع اليهم نصف شيء ، لأن ما خلفه المضمون عنـــه مثل نصف تركة الضامن فيعلم أنه ما ذهب عنهم بالضمان الا نصف شيء ، ويجب أن تكون هذه التسوية الا نصف شيء الباقية معهم تعدل شيئا كاملا مثلى ما ذهب عنهم بالضمان فأجبر التسعين بنصف الشيء الناقص عنها ، ثم رده على الشيء الكامل ، فيكون تسعون تعدل شيئًا ونصف شيء ، ثلثاها وهو ستون ، فيأخذ المضمون ستين من تركة الضامن ، ويسمستحق ورثة الضامن الرجوع في تركة المضمون عنه بها ، لأن الضمان باذنه ويبقى للمضمون له من دينه ثلاثون ، فيرجع بها فى تركة المضمون عنه وتركته أقل من ذلك فيقاسم المضمون له ورثة الضامن الخمسة والأربعين على قدر حقهم ، فيكون لورثة الضامن ثلثاها ، وهو ثلاثون، وللمضمون له ثلثها ، وهو خمسة عشر ، فيجتمع لورثة الضامن ستون ، وخرج منهم بالضمان ثلاثون ، فقد بقى معهم مثلاً ما خرج عنهم •

فاذا تقرر هذا ، وعرف ما يستحقه المضمون له من تركة الضامن بالعمل فهو بالخيار ، ان شاء فعل ما ذكرتاه ، وان شاء أخذ من ورثة الضامن خمسة وسبعين ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه ، فان كانت بحالها الا أن المضمون عنه خلف ثلاثين درهما لا غير ، فالعمل فيه يخرج من التسعين شيء بالضمان ، ويرجع اليهم ثلث شيء ، لأن تركة المضمون له ثلث تركة الضامن ، فيبقى مع ورثة الضامن تسعون الا ثلثى شيء يعدل شيئا وثلث شيء .

فاذا أجبرت التسعون عدلت شيئين الشيء نصفها وهو خمسة وأربعون ، فيأخذها من تركة الضامن ويرجم المضمون له وورثة الضمامن في تركة

المضمون عنه بنصفين لاستواء حقهما فيرجع الى ورثه الضامن خمسة عشر فيجتمع لهم ستون ، وخرلج منهم تلاثون ، ويجتمع للمضمون له ستون ، ويسقط من دينه ثلاثون ، فإن شاء فعل ما ذكرناه ، وإن شاء آخذ الستين كلها من تركة الضامن ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه ، وإن شاء المضمون له أخد جميع تركة المضمون عنه وهو تلاثون ، وأخذ من تركة المضمون من ثلثها ، وهو تلاثون ، ويبقى لهم ستون مثلا ما خرج منهم ، فإن خلف المضمون عنه ستين فإن المضمون له لا ينقص شيء من ديسه ههنا ، وانعمل فيه على قياس ما مضى والله تبارك وتعالى المستعان ،

هسسالله اذا ادعى رجل على رجل حاضر أنه ابتاع منه هو ورجل غائب سيارة بألف دينار على كل واحد منهما خمسمائة ، وقبضاها وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه فان أقر الحاضر بذلك لزمه أن يدفع الى المدعى ألفاً وفاذا قدم الغائب فان صدق الحاضر رجع عليه الحاضر بما قضى عنه ، وهو خمسمائة ، وان كذبه فالقول قوله مع يمينه ، فاذا حلف سقط حق الحاضر ، وان أنكر الحاضر المدعى فان لم يكن للمدعى بينة ، فالقول قول الحاضر مع يمينه فاذا حلف سقطت عنه المطالبة ،

فاذا قدم الغالب فادعى عليه البائع \_ فان أنكره \_ حلف له أيضاً ولا كلام وان أقر بما ادعاه عليهما لزم القادم الخمسمائة التي أقر أنه اشترى هو بها وهل يلزمه الخمسمائة التي أقر شريكه أنه اشترى بها وضمن هو عليه ؟ فيه وجهان و قال القاضى أبو الطيب: لا يلزمه لأنا قد حكمنا بستقوطها عن الحاضر بيمينه و

وقال ابن الصباغ: يلزم القادم لأن اليمين لم تبرئه من الثمن ، وانسا سقطت عنه المطالبة في الظاهر ، فاذا أقر أنه الضامن لزمه ، ولهذا لو أقسام ينة عليه بعد يمينه لزمه الثمن ، ولزم الضامن فثبت أن الحق لم يسقط عن الحاضر وعن الغائب .

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بأنهما اشتريا منه السيارة بألف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسمائة فللمدعى أن يطالب الحاضر

بجميع الألف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك ، وهل للحاضر أن يرجع بنصفها على الغائب اذا قدم ؟ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الغائب و واختلف أصحابنا فى ذلك ، فمنهم من قال : لا يرجع عليه بشىء ؛ ولم يذكر ابن الصباغ غيره و لأنه منكر لما شهدت له البينة ، مقر أن المدعى ظالم له فلا يرجع على عين من ظلمه ، ومن قال بهذا تأول ما نقله المزنى أربع تأويلات:

( آحدها ) يحتمل أن يكون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال : وأنا أقيم البينة أيضاً فأقامها ، فيرجع ههنا ، لأنه ليس فيه تكذيب البينة ،

( الثاني ) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت ، فأقام المدعى البينة فليس فيه تكديب .

( الثالث ) أن يكون الحاضر أنكر شراء نفسه ، ولم يعرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة .

(الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شريكه وضمانهما الا أن الحاضر لما قامت البينة وأخذ من المدعى الألف ظلما ثبت على الغائب خمسمائة بالبينة ، وقد أخذ المدعى من الحاضر خمسمائة ظلماً فيكون للحاضر أن يأخذ ما ثبت للمدعى على الغائب •

ومن أصحابنا من وافق المزنى وقال: يرجع الحاضر على الغائب بخمسمائة وان أنكر الشراء والضمان لأنه يقول: كان عندى اشكال فى ذلك ، وقد كشمت هذه البينة هذا الاشكال وأزالته ، فهو كمن اشترى شيئاً وادعاه عليه آخر بأنه له وأنكر المشترى ذلك ، وأقام المدعى بينة وانتزع منه فان له أن يرجع على البائع بالثمن ، ولا يقال: ان باقراره أن المدعى ظالم يسقط حقه من الرجوع .

وقال الشيخ أبو حامد فى التعليق: ينظر فى الحاضر فان تقدم منه تكذيب البينة مثل أن قال من يبيع منك شيئاً ولا يستحق علينا شيئاً ثم قامت البينة بذلك فانه لا يرجع على صاحبه بشىء لأنه قد كذب البينة بما شهدت وأن

هذا المدعى ظالم قيل له: فإن قدم الغائب واعترف بصدق المدعى وقال: لا يرجع عليه بشىء لأنه يقر له بمالا يدعيه وإن لم يتقدم منه تكذيب البينة مثل أن قال: مالك عندى شىء و فإنه يرجع على صاحبه بخمسمائة لأنه ضمن عنه باذنه ودفع عنه (قلت) ولعل صاحب الوجه الأول لا يخالف تفصيل الشيخ أبى حامد فى جواب الحاضر وأن الحكم يختلف باختلاف جوابه كما ذكر والله الموفق والمعين و

### قال المصنف رحه الله تعالى

(فعسل) وان ضمن عنه ديناتم اختلفا فقال الضامن: ضمنت وانا صبى، وقال المضمون له: ضمنت وانت بالغ ، فالقول قول الضامن ، لأن الاصل عدم البلوغ ، وان قال: ضمنت وانا مجنون ، وقال: بل ضمنت وانت عافل ، فان لم يعرف له حالة جنون فالقول قول المضمون له ، لأن الاصل المقسل وصحة الضمان ، وان عرف له حالة جنون فالقول قول الضامن ، لانه يحتمل أن يكون الضمان في حالة الافاقة ، ويحتمل أن يكون في حالة الجنون ، والأصل عدم الضمان وبراءة الذمة ،

وان ضمن عن رجل شيئاً وادى المال ثم ادعى انه ضمن باذنه وادى باذنه ليرجع ، وانكر المضمون عنه الاذن الم يرجع عليه ، لأن الاصل عدم الاذن ، وان تكفل ببدن رجل ثم ادعى انه تكفل به ولا حق عليه فالقول قول المكفول له لان الكفيل قد أقر بالكفالة ، والكفالة لا تكون الا بمن عليه حق فكان القول قيدول المكفول له ، فان طلب الكفيل يمين المكفول له على ذلك ففيه وجهان :

- ( احدهما ) يحلف ، لأن ما يدعيه الكفيل ممكن ، فحلف عليه الخصم .
- ( والثاني ) لا يحلف ، لأن اقراره بالكفالة يقتضى وجوب الحق وما يدعيه يكذب اقراره ، فلم يحلف الخصم . وأن أدعى الضامن أنه قضى الحق عسمن المضمون عنه ، ففيه وجهان :
- (احدهما) أن القول قول المضمون عنه والن الضامن يدعى القضيياء ليرجع فلم يقبل قوله والمضمون له يشهد على فعل نفسه أنه قبض فلم تقبل شهادته وسقط قولهما وحلف المضمون عنه (والثاني) أن القول قييول المضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالاقرار مرة وبالبيئة اخرى ولو ثبت قبضه بالبيئة رجع الضامن و فكلك اذا ثبت بالاقرار) .

الشرح الأحكام ، اذا ضمن عن رجل ديناً ثم اختلفا ، فقال الضامن:

ضمنت وأنا صبى • وقال المضـــمون له: بل ضمنت وأنت بالغ فان آقام المضمون له بينة آنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وان لم تكن بينة فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ • وان قال الضامن : ضمنت وأنا مجنون ، وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت عاقل ، فان أقام المضمون له بينة أنه ضمن له وهو عاقل حكم له بصحة الضمان • وان لم تكن له بينة \_ فان لم يعرف للضامن حال جنون \_ فالقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل صحة الضامن • وان عرف له حال جنون فالقول قول الضامن مع يمينه لأن الأصل صحة الضامن • وان عرف له حال جنون فالقول قول الضامن مع يمينه لأنه يحتمل أنه ضمن فى حال الجنون ، ويحتمل أنه ضمن فى حال الافاقة ، والأصل براءة ذمته •

فرع وان ادعى الضامن أن المضمون له أبرأه عن الضمان وأنكر المضمون له البراءة ، فأحضر الضامن شاهدين أحدهما المضمون عنه . قال الصيمرى : فان لم يأمره بالضمان عنه قبلت شهادته ، وان أمره بالضمان عنه لم تقبل شهادته .

فرع وان ادعى على رجل آنه ضمن له دينا على غائب معين وآنكر الضامن وأحضر المضمون له بينة تشهد بالضمان ، فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البينة بذلك حكم بها ، وان ادعى الضمان بمال معلوم والمضمون مجهول وشهدت له بينة بذلك فهل تسمع بينته ؟ فيله وجهان :

(أحدهما) لا تسمع هذه البينة ولا يحكم له على الضامن بشىء ، لأن الذى عليه الحق اذا كان مجهولاً لم يثبت حقه ، واذا لم يثبت على الأصل لم يثبت على الضامن .

( والثاني ) يحكم له على الضامن لأن البينة قد قامت عليه بذلك ، ألا ترى أنها لو شهدت بأن عليه ألفاً من جهة الضامن سمعت ؛ فكذلك هذا مثله .

ف رع اذا ضمن الرجل لغيره ديناً وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون عنه المضمون المضمون المضمون على المضمون المضمون المضمون المضمون المضمون ا

الآذن ، فان أقام الضامن بينة حكم له بالرجوع على المضمون عنه ، وأن لم يقم بينة فالقول قول المضمون عنه مع يمينه لأن الأصل عدم الاذن .

فسرع قان قال: تكفلت لك ببدن فلان مؤجلا ، وقال المكفول له : تكفلت به معجلا ، وأقام كل وأحد منهما شاهداً واحداً بما قال ، ففيه مولان حكاهما الصيدلاني ( أحدهما ) لا يلزمه الا مؤجلا لأنه لم يقر بغيره ( والثاني ) يحلف كل واحد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقى الضمان معجلا ،

فرع اذا ادعى الكفيل أن المكفول به برىء من الحق ، وأن الكفالة قد سقطت ، وأنكر ذلك المكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قول المكفول له مع يمينه لأن الأصل بقاء الحق ، لأنه لا يبرأ بيمين غيره ، وأن قال الكفيل : تكفلت به ولا حق لك عليه فالقول قول المكفول له لأن الظاهر صحة الكفالة ، وهل يحلف ؟ قال أبو العباس : فيه وجهران (أحدهما) لا يحلف ، لأن دعوى الكفيل تخالف ظاهر قوله ،

(والثانى) يحلف لأن ما يدعيه الكفيل ممكن ، فان حلف فلا كلام ، وان نكل رد اليمين على الكفيل لأنه لا يجوز أن يعلم أنه لا حق للمكفول له بافراره ، والله تعالى أعلم .

## ( فرع ) مذاهب العلماء في أحكام تؤخذ مما مضى

علمنا مما مضى من مذهبنا من أحكام ما هى:

منها: أنه لا يصح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى ، فاذا قال شخص : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة ذمته ، فانه لا يصح، لأن عقد الكفالة يقتضى شغل ذمة المدين والضامن معا ، ومثل ذلك الكفالة ، فاذا كان لشخص كفيل فجاء آخر وقال : اننى أكفله بشرط براءة الكفيل الأول ، فإنه إلا يصح ،

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معلم، أو مطالبة أحدهما برئت ذمة الآخر كما مطالبة أحدهما برئت ذمة الآخر كما تقدم لأن الذمتين قد شفلتا بدين واحد ، فالدين بمنزلة فرض الكفاية يتعلق بذمة المتعدد ، ويسقط بأداء البعض .

ومنها: أن براءة المدين الأصلى تستلزم براءة الضبامن ، فادا برىء الضامن بأن أدى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غير ذلك فان ذمت تبرأ بذلك .

أما براءة الكفيل بغير دفع الدين ، فانها لا تستلزم براءة الأصيل ، أما اذا برئت ذمة الضامن ـ فان كانت البراءة بدفع الدين فانها تستلزم براءة ذمة المديون الأصلى ، أما أذا كانت بغير الدفع كأن أبرا صاحب الدين \_ فان كانت براءته من الضمان فقط فانها لا تستلزم براءة ذمة المدين ، أما أن كانت من المدين فانها تستلزم براءة الأصيل أن قصد صاحب الدين ابراءه أيضا والا فلا ،

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو موت الضامن ، فأن مات المدين الأصلى فلصاحب الدين أخذ دينه من تركته قبل حلول أجل الدين ما فأن تأخر عن أخذ دينه فللضامن الذي أمره المدين بأن يضمنه أن يطالبه بأخذه من تركته أو ابرائه من الضمان أذ يجوز أن تبدد التركة ، فلا يجد ما يرجع عليه أن دفع •

أما الضامن الذى ضمن بدون أمر المدين فليس له أن يحث صاحب الدين على أخذ دينه من التركة ، لأنه لا حق له فى الرجـــوع كما تقدم فى الشروط .

واذا مات الضامن قبل حلول أجل الدين فان لصاحب الدين أن يأخذ دينه من تركته حالا ، وليس لورثته الحق في مطالبة المدين الأصلى الذي أذن بالضمان قبل حلول الأجل .

ومنها : أن الكفيل اذا عقد صلحاً مع صاحب الدين بأن يأخذ أقل مسن

الدين فلا حق له أن يأخذ أكثر مما صالح عليه ، فاذا كان ضامناً لمئة فصالح على سبعين منها رجع على المدين بالسبعين فقط ، وكذا لو كان الدين أثواباً جيدة فصالح على أثواب رديئة نانه لا يستحق الا الأثواب التي دفعها •

واذا كان لصاحب الدين مائة جنيه مثلا فباعه الضامن بها أثوابا فانه يرجع على المدين الأصلى بالمائة التي باع بها لا بقيمة الثوب سواء كان أقل من المائة أو أكثر •

ومنها: أن الحوالة بالدين كأدائه ، فاذا أحال الضامن صاحب الدين بدينه على آخر فان كان الضامن مأذوناً بالضامان من المدين كان له حق مطالبته والرجوع عليه والا فلا .

وأما مذهب الحنابلة فقد مضى تفصيل مذهبه وبالجملة :

فاذا قال شخص لآخر: اضمن عن فلان أو اكفل عنه كان الضمان والكفالة لازمين لنفس الذي ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بشيء ، ومنها غير ذلك مما تقدم في تعريف الضمان وشروطه .

أما المحنفية فان الأحكام العامة التي تناولت الكفالة فكما يلي (١) : يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة :

منها: أن الكفالة تصح بدون أمر المدين ، فاذا كفل شخص آخر بدون أمره كان متبرعاً ، فليس له أن يرجع عليه بما أداه من الدين ، ومشال ذلك ما اذا كفله بأمر أجنبى ، فاذا قال زيد لعمرو : اضمن خالداً فى الدين الذى عليه لبكر ، ففعل ، فانه يكون متبرعاً ، وليس له الرجوع لا على المدين ولا على زيد الأجنبى .

أما اذا كفل المدين بأمره فانه يرجع عليه بشرطين :

<sup>(</sup>١) الفقه على المداهب الأربعة للشيخ عبد الرحين الجزيري ج ٢

(الشرط الأول): أن ينص على أن الحق الذي يضمنه فيه يكون ملزما به ، كأن يقول له: اضمن لفلان مائة جنيه على أن ما تضمن يكون على سداده فهذه الصيغة تجعل للضامن الحق في الرجوع على المدين بلا خلاف وفي حكم ذلك ما اذا قال له: اضمن لفلان مائة جنيه على "، أو عنى ، لأن التصريح بكلمة (على "أو عنى) معناه الالتزام بالدين الذي يدفعه عنه ،

وبعضهم يقول: ان هذه الصيغة مختلف فيها ، ولكن التحقيق أنه لا خلاف في أن للضامن حق الرجوع فيها .

أما الصيغة التى فيها الخلاف فهى أن يقول له: اضمن لفلان مائة جنيه ، ولم يصرح بكلمة (عنى) أو (على ") ولم ينص على أنه يكون ملزماً بها فبعضهم يقول: ان له حق الرجوع مطلقاً ، وبعضهم يقول: ليس له الرجوع الا اذا كان الضامن الذى قال له ذلك خليطه ، كأن يكون والدا أو زوجة أو جيراً أو شريكاً شركة عنان أو نحو ذلك .

( الشرط الثانى ): أن لا يكون الأمر صبيا محجوراً عليه أو رقيقاً فان أمره صبى بأن يضمنه فليس له حق الرجوع فى ماله ، كما تقدم فى مبحث الشروط • أما اذا كان رقيقاً فانه لا يرجع عليه الا اذا أعتق •

ومنها: أنه اذا كان للضامن الدين ، فان ذمة المدين الأصلى تبرأ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحق للكفيل الذي دفع ، وقد يبرأ الضامن ولا يبرأ الأصيل ، وذلك فيما اذا كان للضامن دين عند آخر ، نم أحال الضامن صاحب الدين على مديونه ، وشرط براءة نفسه فقط ، فان ذمة الضامن تبرأ في هذه الحالة ، ولصاحب الدين أن يطالب الأصيل أو المحال عليه ، بشرط أن يكون المحال عليه مفلساً أو منكراً للدين ولا بينة عليه ،

أما اذا كان المحال عليه مقرآ بالدين ، وكان ذا مال فان ذمة الأصيل تبرأ أيضاً ، ويكون المطالب هو المحال عليه فقط .

وكذا اذا دفع الأصيل الدين فان الكفيل يبرأ ببراءة ذمة الأصيل ، ومثل ذلك ما اذا أبرأ صاحب الدين المدين أو مد له فى أجل الدين ، فان الكفيل

يتبعه فى ذلك الا اذا كفله بشرط أن يبرئه ، فلو قال الضامن لصاحب الدين أضمن لك دينك بشرط أن تبسرىء المدين منه وفعل فان ذمه المدين تبسرا وتبقى ذمة الضامن مشلعونة بالدين وحده ، لأنها فى هذه الحالة تكون حواله لا كفالة ، واذا مات صاحب الدين وكان المدين وارثه ، فان ذمة الضامن تبرأ •

واذا أبرأ صاحب الدين المدين فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة المدين لا تبرأ لأنه يشترط قبوله ابراء صاحب الدين ، وهل تبرآ ذمة الكفيل ولا يعود الدين عليه ؟ خلاف مأما اذا أبرأ صاحب الدين الضامن فانه يصبح ولو لم يقبل الضامن ، لأنه ليس مدينا ، وانما هو مطالب ، ولا يشترط في سقوط المطالبة القبول ، كما تقدم في تعريف الكفالة ، ولا يلزم من ابراء الضامن ابراء المدين الأصلى ، ولكن ليس للكفيل أن يرجع عليه بالمال الذي كفله بعد ذلك ، بل لصاحب الدين مطالبة المدين الأصلى .

أما اذا تصدق صاحب الدين على الكفيل فلا يلزم منه تأجيله للأصيل ، فاذا حل أجل الدين فهد صاحبه الأجل للضامن شهراً مثلا فليس له الحق في مطالبته ، ولكن له الحق في مطالبة المدين الأصلى لأنه انما أجل مطالبة الكفيل لا مطالبة المدين •

ومنها: أن الضامن بالمال اذا ضمن بألف ثم صالح صاحب الدين على خمسمائة فانه يرجع بخمسمائة لا بالألف التي ضمنها •

أما اذا ضمن عيناً جيدة ، ثم دفع لصاحبها عيناً رديئة فانه يرجع على المضمون له بالعين الجيدة ، وذلك لأن حكم الكفالة أن الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصفا بالجودة ، فكذلك الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الحيد ، ويملك المطالبة به متصفا بالجودة ، فكذلك الكفيل الذي حل محله ، ولا يضره أنه دفع الدين رديناً ورضى به صاحب الدين مثلا اذا استدان شخص من آخر ثياباً من القماش (۱) الجيد وضمنه فيها آخر ثم دفع الضامن

<sup>(</sup>۱) يطلق العامة على النياب المنسوجة لفظ ( القماش ) وكان الفقهاء قديما كمسط سبرى في مواضع أخرى من هذا الكتاب يطلقون على بقايا الخلفات المتنازة في الدار بعسد اخلائها ، ورفع الامتعة منهافيقال : اشتريت الدار بقماشها أو أخرت الدار بما فيها من الهاش ، أو أشترت قماش الدار وهكذا ( المطيمي ) .

لصاحبها ثياباً من القماش الردى، ورضى بها ، فان للضامن الحق فى أخسف القماش الجيد الذى ضمن فيه لأنه أصبح مالكاً للدين الجيد ، وتنازل صاحب الحق للضامن عن بعض حقه لا يلزم منه تنازله للمدين الأصلى ، ألا ترى أنه يصح لصاحب الدين أن يهدد الكفيل ، فاذا وهب صاحب الدين دينه للكفيل فان الكفيل يملكه ، ويطالب به المدين على أن يدفعه له بعينه ،

أما اذا أمر شخص آخر بأن يدفع عنه السلعة الجيدة التي استدانها من فلان فدفع له سلعة رديئة ورضى بها صاحبها ، فانه لا يرجع على المدين الأصلى الا بالسلعة الرديئة ، وذلك لأن المأمور بسداد الدين لا يملك الدين بالأداء كما يملكه الضامن ، فلا يأخذ الا ما دفعه .

ومنها : أنه ليس للضامن الحق فى مطالبة المدين الأصلى قبل أن يدفع عنه الدين الذي ضمنه فيه ، لأنه لا يملك الدين الا بعد أدائه كما تقدم .

ومثل ذلك ما اذا دفع الدين قبل وجوب دفعه على الأصيل ، فاذا استأجر شخص منزلا بأجرة يدفعها فى آخر الشهر وضمنه فيها شخص ، ثم دفعها الضامن ، فان الضامن لا يرجع بها ، وذلك لأن الأجرة لا تجب على المستأجر بمجرد العقد ، ولا تملك بالعقد أيضاً كما تقدم فى الاجارة ، فالضامن دفع مالا يملكه صاحب الدين أيضاً .

واذا دفع المدين الأصلى الدين ولم يعلم الكفيل بذلك فدفعه الكفيل لصاحب الدين مرة أخرى فانه لا يرجع على المدين الأصلى ، وانما يرجع على صاحب الدين حيث أخذ حقه مرتين •

وهذا بخلاف ما اذا حل الدين على المدين قبل أن يكفله أحد ثم أتى بكفيل يضمنه اذا مدله صاحب الدين الأجل فقبل ، فان التأجيل يكون للأصيل والضامن معاً في هذه الحالة .

والفرق بين الحالتين ظاهر ، لأن الكفالة فى الحالة الأولى كانت مقررة من قبل ، فكان لصاحب الدين الحق فى مطالبة الضامن والكفيل ولا يلزم من مد المطالبة للكفيل تأجيل الدين للأصيل . أما فى الحالة الثانية فان الكفالة لم تكن موجودة ، وليس لصاحب الدين حق يصح تأجيله الا نفس الدين ، ومتى تأجل الدين فقد تأجل بالنسبة للمدين وللضامن .

ومع ذلك فان صاحب الدين اذا اشترط أن يكون التأجيل خاصاً بالضامن لا بالأصيل، فانه يعمل بشرطه ويكون له الحق فى مطالبة الأصيل بسداد دينه متى شاء ، ومثل ذلك ما اذا قال الكفيل أجلنى أنا فأضاف الأجل ألى نفسه خاصة .

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو بموت الضامن ، فاذا مات الضامن وأخذ صاحب الدين حقه من ورثته فليس له الحق فى مطالبة المدين الاعتد حلول أجل الدين ، وكذلك اذا مات المدين وحل دينه فليس لصاحب الدين مطالبة الضامن الاعتد حلول الأجل ، واذا مات اثنان معا كان صاحب الحق مخيراً بين أن يأخذه من تركة أيهما شاء ،

ومنها : أنه اذا صالح الكفيل صاحب الدين على نفسه بأن كان دينـه ألفآ فرض بأن يأخذ خمسمائة ويترك الباقى ، فان الصلح ينفـذ بالنســبة للأصيل والوكيل فى ثلاثة أحوال :

- ﴿ الحِالَةُ الأُولَى ﴾ ؛ أن يشترط الكفيل براءتهما معاً •
- (الحالة الثانية): أن يشترط براءة الأصيل ويسكت عن نفسه ٠
- ( الحالة الثالثة ) أن يسكت ولم يشترط شيئًا ، أما اذا اشترط براءة نفسه فقط فان ذلك يكون فسخًا للكفالة ، ويبقى الدين فى ذمة الأصليل فيأخذ منه صاحب الدين الخمسمائة الباقية له ، ويأخذ الكفيل الخمسمائة التى دفعها لصاحب الدين •

ومنها : أن المدين اذا دفع الدين للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل لصاحب الدين فان ذلك يحتمل ثلاثة أمور :

الأمر الأول: أن يدفعه تعجيلا لقضاء الدين كأن يقول له: خذ ما على من الدين الذى ضمنتنى فيه قبل أن تؤديه ، وفى هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكا للضامن ، فليس للمدين أن يسترده منه ثانياً ، ولو لم يسلمه لصاحبه ، لأنك قد عرفت فى تعريف الكفالة أن الكفالة تقتضى ديناً ومطالبة للدائن فى ذمة المدين مؤجلين الى أن يدفع الدين لصاحبه ، فاذا عجل المدين دفع الدين للضامن فقد ملكه ملكاً صحيحاً ، فاذا اتجر فيه وربح كان له ربحه حلالا طيباً ، واذا هلك فى يده كان ضامناً له ومسئولا عنه .

الأمر الثانى: أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له: خذ دين فلان الذى ضمنتنى فيه وادفعه له ، فان الدين يكون أمانة فى يده ، وللمدين أن يسترده منه ثانيا قبل أن يدفعه لصاحبه على التحقيق ، واذا أتجر فيه وربح لا يحل له أن يأكل ربحه ، بل عليه أن يتصدق به كالغاصب ، واذا هلك الدين فى يده بدون تفريط فانه لا يضمنه ولا يكون مسئولا عنه ، لأنه أمين عليه .

الأمر الثالث: أن يدفعه له بدون أن يذكر أنه على وجه الرسالة أو على وجه تعجيل قضاء الدين ، وفى هذه الحالة يحمل على وجه القضاء ، وعلى أى حال فاذا دفع المدين لصاحبه بعد أن أعطاه للضامن فانه يرجع على الضامن بما أعطاه له .

ومنها: أن الكفالة فى الضرائب ونحوها جائزة سواء كانت عادلة أو ظالمة، فبجوز للشخص أن يضمن غيره فى عوائد الاملاك المقررة سنويا ، وفى الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك [ مما يأخذه الحاكم من مكوس واتاوات ورسوم وغيرها لينفقه فىأوجه حفظ الأمن وانشاء المصالح العامة والمرافق النافعة من شق الأنهار وبناء القناطر وتعبيد الطرق وتعيين الشرط ومطاردة اللصوص واقامة الحدود ] وغير ذلك من المصالح العامة .

وبعضهم يقــول: أن المكوس والاتاوات والضرائب الجائرة والظــالمة لا يصح فيها الضمان، والرأيان مصححان ولكن الأول أرجح، ويرجع الكفيل بما دفعه على المضمون أن كانت الكفالة بأمره.

ومنها: أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا يكون ضماناً ملزماً للمخبر به م مثلا: اذا قال شخص لآخر: اسلك هذه الطريق فانها أمن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله ، فإن المخبر الذي قال له: انها أمن لا يضمن لأن عبارته هذه مبنية على ما يظنه ، وقد يكون مخطئاً أو يكون قد عرض عليها خلل الأمن وهو لا يدرى م

نعم اذا كانهذا القول بأن قال له: اسلك هذا الطريق فان كان مخوفاً ونهب مالك فأنا ضامن ، فقعل ونهب ماله ، فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : ان يضمن ما فقده من المال ، وبعضهم قال : لا يضمن ، وذلك لأنه يسترط لصحة الضمان أن يكون المضمون معلوماً ، وأمن الطريق مجهول ، فكيف يصبح الضمان ؟

وقد أجاب القائلون بصحة الضمان في مثل هذا مع جهل المكفول عنه بطريقة استثنائية زجرا للناس عنه ، فان خطورة هذه الأمور تستدعى احتياما خاصاً ، فاذا عرف الناس عدم المؤاخذة فيما يقولونه من ذلك يقدمون عليه بلا مبالاة وان كان مجهولا ولكن الضمان صحيح لأن فيه تغريراً ، والعسرر يوجب الرجوع على من غرر اذا كان بالشرط ، فانه جواب لا يجدى ، لأن ضمان الغرر هو في الحقيقة ضمان الكفالة ، فيشترط له ما يشترط لها .

ومنها: أنه اذا قال زيد لعمرو: ضمنت لك خالداً بما يقضى لك به عليه القاضى ثم غاب خالد المضمون ، فادعى غمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الغائب وبرهن على ذلك ، فانه لا يقبل منه عودلك لأنه لا يمكن القضاء على الغائب الا اذا ادعى حقا على الحاضر لا يمكن اثباته الا على الغائب ، وليس للمدعى حق على الكفيل ، لأنه انما كفله بما يقضى به القاضى على الغائب ، فاذا أقام البينة على أن القساضى قضى على المضمون عليه بكذا قبل غيامه وبعد الكفالة ، فاذا كانت الكفالة بأمر الغائب ، فانه يقضى له على الكفيل قصداً وعلى الغائب ضمناً ، وان حضر الغائب وأنكر فلا يلتفت لانكاره ، أما اذا كانت الكفالة بغير أمره قضى على الكفيل دون الغائب .

### أما المالكية فقالوا : (١) تتعلق بالكفالة أحكام كثيرة :

منها: أنه يصح الضمان بدون اذن من عليه الدين ، وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن المدين صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول : لا يصح الضمان بدون اذن المدين ، والا فلا يلزمه الدفع ، وكذا يصح لشخص أن يؤدى دين آخر بدون اذنه ، ويجبر صاحب الدين على قبوله بشرط أن يكسون الغرض مسن ذلك الشفقة والرفق بالمدين .

أما اذا كان الفرض سداد دينه ليشهر بمطالبته عند الرجوع عليه أو يؤديه بمداينته اياه لعداوة بينهما فانه لا يصح ، وليس لمن سدد دين غيره بقصد الاضرار به مطالبة عليه مطلقاً .

ومثل ذلك ما اذا اشترى شخص دين آخر ليغيظه بالمطالبة ، ويشهر به لعداوة بينهما فان ذلك الشراء لا يصح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذى باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه \_ فان كان من الأشياء المثلية \_ فعليه رد مثله ، وان كان من الأشياء التى لها قيمة \_ فان مات قبل أن يرد الثمين أو غاب عن البلد \_ فليس للذى اشترى منه الدين أن يطالب المدين ، بل الذى يتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه الملغ ، ويدفعه للمشترى ، ولكن الا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذى قبضه ، الا اذا علم أن غيرض الشيترى هو الاضرار بالمدين والتشهير به ،

أما اذا لم يعلم بذلك ، فان البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن ، وفى هذه الحالة لا يكون للمشترى الحق فى أن يتولى مطالبة المدين ، بل يبيع الدين لغيره ، وبعضهم يقول : يفسخ الدين مطلقاً علم أو لم يعلم ، والأول أظهر .

<sup>(</sup>١) المرجع السابق! •

ومنها: أنه اذا ادعى شخص أن له ديناً على غائب فقال آخر: أنا ضامن لذلك الدين ثم حضر الغائب وأنكر الدين ولم يثبت الدين ببينة ونحوها ، فان الضمان يسقط ، فاذا أقر الغائب بالدين وكان موسراً فان الضمان يلزم • أما اذا كان معسراً فان الضمان يسقط لاحتمال أنه قد تواطأ مع المدعى على أكل مال الضامن •

ومنها : أنه يلزم من براءة المضمون براءة الضامن ، ولا يلزم من براءة المدين .

مثلا: اذا ضمن شخص دينا فى ذمة آخر فتنازل صاحب الدين عن دينه كأن وهبه للمديون أو أبرأه منه أو أحاله على دين ثابت لازم فان دمسة الضامن تبرأ • ومثل ذلك ما اذا مات المدين عن مال ، وصاحب الدين وارثه ، فان ذمته تبرأ ، ودمة الضامن تبعاً ، بخلاف ما اذا مات المدين مفلساً فان ذمة الضامن لا تبرأ بموته ، فهذه أمثلة براءة الضامن ببراءة المضمون •

أما اذا برىء الضامن ؛ فان المضمون قد لا يبرأ ، فالأول كما اذا دفع الضامن الدين فان ذمة كل منهما تبرأ من الدين ، فلا يكون لصاحبه حق فبلهما • والثانى : كما اذا وهب صاحب الدين للضامن الا اذا قبض الدين قبل أن يحصل لصاحب الدين مانع يمنع من الهبة •

وكذا اذا كان الضمان مؤقتاً بمدة كأن يقول الضامن ضمان دين فلان على في مدة شهرين مثلا ، بحيث اذا مات أو أفلس فيهما كنت ملزماً بدينه • فلزمه الضامن تبرأ بعد انقضاء الشهرين ، وتبرأ ذمة المدين الأصلى ـ ومن ذلك تعلم أنه يجوز أن يكون الضمان مؤقتاً بمدة معينة •

ومنها أنه لا يجوز لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا في أوبعة أحوال : الحالة الأولى : أن يكون المضمون الأصلى مقلساً •

الحالة الثانية : أن يكون موسراً ، ولكنه مماطل معروف باللدد في الخصومة والشدة فيها •

الحالة الثالثة: أن يكون المدين الأصلى غائباً ، وليس له مال يمكن سداد الدين منه ، أما اذا كان له مال يستطيع صاحب الدين أن يأخذ منه بدون صعوبة ولا مشقة فليس له في هذه الحالة مطالبة الضامن .

الحالة الرابعة: أن يشترط صاحب الدين أن يأخذ دينه من أيهما جاء ، فان له فى هذه الحالة أن يطالب ، ومثل ذلك أن يشترط مطالبة الضامن فى حالة معينة كعسر المضمون أو موته أو نعدو ذلك هو الراجح ، وبعضهم يقول: ان صاحب الدين مخير بين أن يطالب الضامن أو يطالب المضمون على أى حال ،

ومنها أن الدين المؤجل يصح فى ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى: موت الضامن اذا ترك مالا يكفي لسداد كل الدين أو بعضه ، فاذا ترك كل الدين كان لصاحب الدين الخيار فى أن يأخذ دينه من بركة الضامن أو أن يتبع المضمون الأصلى ، فاذا أخذ دينه من تركة الضامن ، فليس لورثته مطالبة المضمون ، الا بعد حلول أجل الدين ، ولو كان المضمون حاضراً أو موسراً ، لأن الدين فى هذه الحالة يعجل بالنسبة للضامن فقط ، بسبب موته موسرا ، فاذا مات الضامن معسراً فلا حيق لصاحب الدين فى المطالبة الا عند حلول الأجل ، واذا ترك بعض الدين كان له الحق فى أخذه ويصبر بالبعض الآخر الى حلول الأجل ،

الحالة الثانية: أن يفلس الضامن ، وفى هذه الحالة يكون صاحب الدين مخيراً بين أن يدخل مع الدائنين فى تصفية مال الضامن ، ويأخذ الحصة التى يستحقها معهم ، وليس للضامن أن يطالب بها الا بعد أن يحل الأجل .

الحالة الثالثة: أن يموت المدين موسراً وفى هذه الحالة لصاحب الدين أن يأخذ دينه من تركة الميت ولو لم يحل أجل الدين • أما اذا مات معسراً فليس لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا بعد حلول الأجل ، لأنه لا يلزم من حلول الدين على الأصيل حلوله على الضامن •

ومنها أن الضامن آذا دفع الدين يرجع به على المضمون بعد أن يثبت أنه

دفعه ببينة أو اقرار من صاحب الدين بأنه استلم دينه أو نحو ذلك ، فاذا لم يثبت ذلك فليس له الحق فى الرجوع على المضمون ، ثم ان كان الدين من الأشياء التى تقوم كالثياب \_ فان كان الضامن قد دفع الدين ثياباً من جس الثياب التى أخذها المدين \_ فانه يستحق أن يأخذ من المدين ثياباً مثلها .

أما اذا كان قد دفع قيمة الثياب فانه يلزم بالقيمة ان كانت القيمة أقل من الثياب ، فان كانت أكثر فان الذي يلزم المضمون بدفعه هو الثياب لا القيمة • معدا اذا كان الضامن قد دفع الثياب عنده ، أما اذا كان قد اشتراها من الغير فان كان شمن المثل بدون محاباة فان المدين يلزم به بدون خلاف •

أما اذا كان قد اشتراها بغين ومعاياة ، فليس على المديون الا ثمن المثل فقط ، فاذا اشترى ثياياً بعشرة وهي تساوى خمسة كان على المدين خمسة لا عشرة .
لا عشرة .

أما الكفالة بالحياة والكف لة بالتعويض على الحوادث أو الآفات أو المصائب التي قد تقع للانسان أو لسيارته أو لتجارته فسنبحثها في كتاب الشركة أن شاء الله تعالى •

# عقد التأمين واعتباره عقد كفالة وحكم الشرع في هذه العقود والفرق بين التأمين وبين كفالة المعاش الحكومي لمن يبلغ سسن التقاعد

لا شك أن صورة عقد التأمين لم يكن له مثيل فى عصور الاسلام الأولى، الأمر الذى فتح الباب على مصراعيه فى تناول هذه العقود من الفقهاء والباحثين فكانوا بين مؤيد لها باطلاق ، وبين مؤيد لبعضها منكر للبعض الآخر ، وبين منكر لها باطلاق .

وقد كان من شأن المحلين أن يسخروا عقولهم لالتماس الأدلة المبيحـة،

وسنرى من تفصيل هذه العقود بما يمكن تبين مكان الغرر والجهالة والجزالف فيها مما لا يسم المنصف الا الحكم بحرمتها ، لما فيها من عنصر الربا وبيسم المعدوم و

ولهم ادعاء أن التأمين تعاون على البر والتقوى ، وأنه يحقق أهدافا ندب اليها الدين وحث عليها ، ويصبون أدلتهم في هذا القالب : « عقود التأمين المساهمة تحقق التعاون والتضامن ، والتعساون والتضامن مقصودان للشارع ، وما كان من مقاصد الشرع فلا يصادر » ويقول والدكتور حسين حامد حسان : ( ونحن نوافقهم على المقدمة الثانية ونخالفهم في الأولى ، لأن مشروعية العاية والمقصد لا تستلزم بالضرورة مشروعية وسيلة معينة توصل اليها ) •

وبداية صناعة عقود التأمين الذي كان يسمى بالسيكورتاه قام على أيدى اليهود في أوربا وأمريكا ثم انتقل بعد أن اجتاحت الشرق جيوش العــــرب ونظمه وقوانينه وأعرافه بفسادها وشططها وعدم ملاءمتها ، وما فيها مسن مجافاة للاسلام وتعاليمه • ولقد توهم بعض المشتغلين بالفقه ويميلون الى كل شيء عصري حديث أن التأمين لا يوجد دليل شرعي على حرمته باعتبار كونه ظاماً مستحدثاً ليس للشارع نص في حرمته فضلا عن أنه بالنسبة للأفسراد: « انضمام الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس ينعرضون جميعاً للخطر » « وأن ما يدفع الى شركات التأمين من أقساط فمركرها ووضعها بالنسبة اليه مركز المال الذي يوضع تحت وصايتها وولايتها » وأن المعاوضة في عقد التأمين « انما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له ، والأمان الذي يحصل عليه بمقتضى العقد » ﴿ وأن المستأمن يحصل على هذا العوض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر » ويصل بعضهم في الاغراق فى تسويغ عقد التأمين وحله الى القـــول بأن العقـــد الذي يربط بين شركة التأمين والمؤمن له في التأمين على الحياة لحالة البقاء ، هو عقد مضاربة بجانب عقد التأمين ، وأن الأقساط التي يدفعها المؤمن في هذه الحالة هي مال المضاربة وأن الشركة لا تملكها ، بل تتجر له فيها والربح بينها وبين المؤمن له ، وأنَّ مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة للمؤمن له عند بقائه خيا في المدة المتفسق عليها ، هو رأس مال المضاربة مضافاً اليه الربح ، وأنه لا مانع يمنع فى الشرع من أن يسكون الربح فى عقد المفساربة محدداً بنسسبة من رأس المال لا من الربح ، فهذه كلها افتراضات غير قائمة ، وليس لها سند من نصوص القانون ولا آراء الشراح ، ومن ثم يحكم على معاملة غير موجودة فى حين أنه يترك الحكم فى المعاملة القائمة التى طلب منه بيان حكم الشرع فيها •

وقال هؤلاء: ان نظرية التأمين ليست الا تعاوتاً منظماً تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى اذا تحقيق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع فى مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم ، يتلافون بها أخطاراً وأضراراً جسيمة ، تحقيق بمن نزل به الخطر منهم لولا هذا التعاون ، فالتأمين اذن تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى ، يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً ، ويتقون جميعاً شر المخاطر التى تهددهم ،

ويقول هؤلاء أيضاً: انه \_ أى التأمين \_ ليس الا انضماماً الى اتفاق تعاونى منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس الذين يتعرضون جبيعاً الخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون الجميع على رفعــه أو تخفيف ضرره ببذل ميسور لكل منهم يتلافون به ضرراً عظيماً نزل ببعضهم .

ثم يقولون أيضاً: ان المفهوم الماثل فى أذهان علماء القانون لنظام التأمين أنه ظام تعاونى يؤدى الى تفتيت أجزاء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذى يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم ، بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده ، ويقولون : ان الاسلام فى جميع تشريعاته المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية يهدف الى اقامة مجتمع على أساس التعاون والتكافل المطلق فى المحقوق والواجبات ،

وهذا الكلام فيه من التجاوزات والمغالطات ما يدعو الى الغفيلة عن الوسائل المعظورة لغاية ليست مطابقة لغايات الشارع فى تنقيبة الكسب والمعاوضات من الجهالة والضرر والربا • ولكن الذين يصفون التأمين بالصيع

التى سقناها آتفا يقولون: أن التأمين باعتباره فكرة ونظاماً غير منظور الى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه أو تدعو اليه أدلتها الجزئية .

ولو كان عقد التأمين عقد معونة ورفق كما يزعمون لما جاز لهم أن يأكلوا أكثر ما دفعه اذا انقطع عن سداد الأقساط لمرض أو عجز أو عمد ، فأين المعونة وأين الرفق ؟ ••

والأصوليون يقولون: « التصرفات (١) ثلاثة أقسام: طرفان وواسطة • فالطرفان أحدهما: معاوضة صرفة فيتجنب فيها ذلك ــ أى الجهـــالة والغرر ــ لا ما دعت الضرورة اليه •

وثانيهما: ما هو احسان صرف لا يقصد به تنمية المال ، كالصدقة والهبة والابراء ، فان هذه التصرفات لا يقصد بها تنمية المال ، بل ان فات على من أحسن اليه بها فلا ضرر عليه ، فانه لم يبذل شيئاً ، بخلاف القسم الأول اذا فات بالغرر والجهالات ضاع المال المبذول في مقابلته ، فاقتضت حكمة الشرع منع الجهالة فيه ، أما الاحسان الصرف فلا ضرر فيه ، فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الاحسان التوسعة فيه بكل طريق ، بالمعلوم وبالمجهول ، فان ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعاً ، وفي المنع من ذلك الى تقليله ، فاذا وهب له بعير شارد جاز أن يجده فيحصل له ما ينتفع به ولا ضرر عليه ان لم يجده ، لأنه لم يبذل شيئا ، وهذا ـ أى ما قاله مالك \_ فقه جميل ، وأما الواسطة بين الطرفين فهو النكاح » •

وأصحابنا الذين يرفضون عقد التأمين ينكرون أن يكون هذا العقد مقصوداً به التعاون وبذل الاحسان ، بل انه عمل تجارى مقصود به الربح والكسب ، فهو عقد معاوضة وليس عقد تبرع باتفاق فقهاء القانون الوضعي

<sup>(</sup>أ) الغروق للقرافي جا أ مريض يُوه أ

وعلماء الشريعة اذ ليس بين المتصاملين مع الشركة علاقات أو اتفساق على التعاون أو بذل الاحسان ، ولا ذكر لهذا في العقود المسرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين .

# الضمان الاجتماعي ، والتأمين التعاوني

وما يقال فى شركات التأمين وعقودها لا يقال بالضرورة فى الفيا الاجتماعي الذى ترتبه وزارة الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقا تجرى عليهم مقابل نسبة محتبلة تقتطع من رواتيهم ، وهذه من الأمور التي لا يقصد منها الربح أو الكسب التجارى ، وقد تتبرع الحكومة بالفرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعباء النفقات والأرزاق والرواتب التي التزمت بها ، وقد تمنح من تتوفر فيهم صفات العجز أو الشيخوخة أو المرض دون أن يكون منهم اشتراك بأقساط دفعوها .

وقد أصدر المجمع الفقهي برابطة العالم الاسلامي فتواه الآتية :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى جداه ٠٠ أما بعد:

قان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء فيذلك ، وبعد ما اطلع آيضاً على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السحودية في دورته العاشرة المنعقدة بعدينة الرياض بتاريخ ٤-٤-١٣٩٧ هـ من التحريم بأنواعه وبعد الدراسة الوافية وتداول الرآى في ذلك قرر المجلس بالأكثرية تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك من الأموال و

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار

العلماء من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجارى المحرم والمنوه عنه آنها ، وعهد بصياغة القرار الى لجنة خاصة .

## تقرير اللجنة المكلفة باعداد قرار مجلس المجمع حول التامين

بناء على قرار مجلس المجمع المتخذ بجلسة الأربعاء ١٤ شعبان ١٣٩٨ هـ المتضمن تكليف كل من أصحاب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السبيل بعسياغة قسرار المجمع حول التأمين بشتى أنواعه وأشكاله • وعليه فقد حضرت اللجنة المشار المها وبعد المداولة أقرت ما يلى :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصبحابه ومن اهتدى بهداه ٥٠ أما بعد:

فان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ، وبعد ما اطلع أيضت على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة بمدينة الرياض بتاريخ ٤-٤-٤-٧ هـ بقراره رقم (٥٥) من التحريم للتأمين التجاري بأنواعه ه

وبعد الدراسة الوافية وتداول الراى فى ذلك قرر مجلس المجمع الفقهى بالاجماع عدا فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك للأدلة الآتية :

أولا: عقد التأمين التجاري من عقود المعاوضات المالية الاجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش ، لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطى أو يأخذ فقد يدفع قسطا أو قسطين ثم تقبع الكارثة فيستحق ما التزم به المؤمن ، وقد لا تقع الكارثة أصلا فيدفع الأقساط ولا يأخذ شيئاً ، وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطى ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمفرده،

وقد ورد فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم النهى عن بيسح الغرر .

الثانى: عقد التأمين التجارى ضرب من ضروب المقامرة لما فيه من المخاطرة فى معاوضات مالية، ومن العرم بلا جناية أو تسبب فيها ، ومن العنم بلا مقابل آو مقابل غير مكافى ، فان المستأمن قد يدفع قسطا من التأمين ثم يقع الحادث فيعرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الخطر ، ومع ذلك يعنم المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل ، وإذا استحكمت فيه الجهالة كان قماراً ، ودخل فى عموم النهى عن الميسر فى قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا أنما الخمسر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) (١)

الثالث: عقد التأمين التجارى يشتمل على ربا الفضل والنساء ، فان الشركة اذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود نها فهو ربا فضل ، والمؤمن يدفع ذلك للمستأمن بعد مدة ، فيكون ربا نساء ، واذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نساء فقط ، وكلاهما محرم بالنص والاجماع .

الرابع : عقد التأمين التجارى من الرهان المحرم ، لأن كلا منهما فيه خهالة وغرر ومقامرة ، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام ، وظهور لأعلامه بالحجة والسنان ، وقد حصر النبي صلى الله عليه وسلم رخصة الرهان بعوض في ثلاثة بقوله صلى الله عليه وسلم :

« لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل (٣) » وليس التأمين من ذلك ولا شبيها به ، فكان محرما .

الحامس : عقد التأمين التجارى فيه أخذ مال الغير بلا مقابل ، وأخذ الله مقابل في عقود اللعاؤضات التجارية محرم لدخولة في عموم النهي في قوله:

رز (١) الآية ٩٠ بن سورة المالدة بر

<sup>(</sup>۲) رواه ابر داود الطیالسی واحمد فی مسنده وابو داود والترمذی والتسائی وابن ماجه والبیهقی .

تعالى: « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١) .

السادس: فى عقد التأمين التجارى الالزام عا لا يلزم شرعاً ، قان المؤمن لم يحدث الخطر منه ، ولم يتسبب فى حدوثه ، وانما كان منه مجرد التعاقد مع المستأمن على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعه المستأمن له ، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراماً وأما ما استدل به المبيحون للتأمين التجارى مطلقاً أو فى بعض أنواعه فالجواب عنه ما يلى :

(أ) الاستدلال بالاستصلاح غير صحيح ، فان المصالح في الشريعية الاسلامية ثلاثة أقسام:

قسم شهد الشرع باعتباره فهو حجة .

وقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بالفاء ولا اعتبار فهو ( مصلحة مرسلة ) وهذا محل اجتهاد والمجتهدين .

والقسم الثاك ما شهد الشرع بالغائه ، وعقود التأمين التجارى فيها جهالة ، وغرر ، وقمار ، وربا ، فكانت مما شهد الشرع بالفائه لغلبة جانب المصلحة ،

(ب) الاباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التأمين التجارى قامت الأدلة على مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة • والعمل بالاباحة الأصلية مشروط بعدم المنافى بينها أو المنافى لها ، وقد وجد فبطل الاستدلال بها •

(ج) ـ الضرورات تبيح المحظورات ـ لا يسمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضعافاً مضاعفة مما حرمه عليهـم فليس هناك ضرورة معتبرة شرعاً تلجىء الى ما حرمته الشريعة من التأمين .

(د) لا يصح الاستدلال بالعرف فان العرف ليس من أدلة تشريع الأحكام وانما يبنى عليه فى تطبيق الأحكام وفهم المراد من ألفاظ النصــوص ، ومن

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٩ من سورة التبساد .

عبارات الناس في ايمانهم وتداعيهم وأخبارهم وسائر ما يحتاج الى تحديد المقصود المقصود منه من الأفعال والأقوال ، فلا تأثير له فيما تبين أمره ، وتعيين المقصود منه ، وقد دلت الأدلة دلالة واضحة على منع التأمين فلا اعتبار به معها .

(ه) الاستدلال بأن عقود التأمين التجارى من عقود المضاربة أو فى معناها غير صحيح ، فإن رأس المال فى المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه ، وما يدفعه المستأمن يخرج بعقد التأمين من ملكه الى ملك الشركة حسيما يقضى به نظام التأمين ، وإن رأس مال المضاربة يستحقه ورثة مالكه عند موته، وفى التأمين قد يستحق الورثة للماماً عبد معدود ،

(و) قياس عقود التأمين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق و ومن الفروق بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادى المشوب بالغرز والقمار وفاحش الجهالة بخلاف عقد ولاء الموالاة ، فالقصد الأول فيه التآخى في الاسلام والتناصر والتعاون في الشدة والرخاء وسائر الأحوال ، وما يكون من كسب مادى فالقصد اليه بالتبع .

(ز) قياس عقد التأمين التجارى على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قياس مع القارق ، ومن الفروق أن الوعد بقرض أو اعارة أو تحمل خسارة مثلا من باب المعروف المحض ، فكان الوفاء به واجبا أو مسن مكارم الأخلاق ، بخلاف عقود التأمين فانها معاوضة تجارية باعثها الربح المادى ، فلا يفتقر فيها ما يفتقر في التبرعات من الجهالة والغرر ،

(خ) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب ، قياس غير صحيح ، لأنه قياس مع الفارق أيضا ، ومن الفروق أن الضمان نوع من التيرع بقصد به الاحسان المحض ، بخلاف التأمين فانه عقد معاوضة تجارية يقصد منها أولا الكسب المادى فانترتب عليه معروف فهو تابع غير مقصود اليه ، والأحكام يراعى فيها الأصل لا التابع مادام تابعاً غير مقصود اليه .

(ط) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان خطر الطريق لا يصبح ، فانه قياس مع الفارق كما سبق في الدليل قبله و

- (ى) قياس عقود التأمين التجارى على نظام التقاعد غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق أيضاً ، لأن ما يعطى من التقاعد حق الترم به ولى الأمر باعتباره مسئولا عن رعيته ، وراعى فى صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمة ، ووضع له نظاماً يراعى فيه مصلحة أقرب الناس الى الموظف ، ونظر الى مظنة الحاجة بهم ، فليس نظام التقاعد من باب المعاوضة المالية بين الدولة وموظفيها ، وعلى هذا لا شبه بينه وبين التأمين الذى هو من عقود المعاوضات الماليسة التجارية التى يقصد بها استغلال الشركات للمستأمنين والكسب من ورائهم بطرق غير مشروعة ، لأن ما يعطى فى حال التقاعد يعتبر حقا التزم به مسن حكومات مسئولة عن رعيتها ، وتصرفها لمن قام بخدمة الأمة كفاء لمعروفه وتعاوناً معه جزاء تعاونه ببدنه وفكره ، وقطع الكثير من فراغه فى سسبيل النهوض معها بالأمة .
- (ك) قياس ظام التأمين التجارى وعقوده على ظام العاقلة لا يصبح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الأصل فى تحمل العاقلة لدية الخطب وشبه العمد ما يبنهما وبين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحم والقرابة التى تدعو الى النصرة والتواصل والتعاون واسداء المعروف ولو دون مقابل ، وعقود التأمين تجارية استغلالية ، تقوم على معاوضات مالية محضة ، لا تمت الى عاطفة الاحسان وبواعث المعروف بصلة ،
- (ل) قياس عقود التأمين التجارى على عقود الحراسة غير صحيح لأنب قياس مع الفارق أيضاً ومن الفروق أن الأمان ليس محلا للعقد فى المسألتين، وانما محله فى تأمين الأقساط ، ومبلغ التأمين وفى الحراسة الأجرة وعمسل الحارس أما الأمان فغاية ونتيجة والالما استحق الحارس الأجرة عند ضياع المحروس •
- (م) قياس التأمين على الايداع لا يصح لأنه قياس مع الفارق أيضاً فان الأجرة فى الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شيء فى حوزته يحوطه بخلاف التأمين ، فان ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ، ويعود الى المستأمن بمنفعة ، انما هو ضمان الأمن والطمأنينة ، وشرط العوض عسن

الضمان لا يصح ، بل هو مفسد للعقد ، وان جعل مبلغ التأمين في مقابلة الأقساط كان معاوضه تجارية جعل فيها مبلغ التأمين أو رهنه (!) فاختلف على عقد الايداع بأجر .

(ن) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البز مع الحاكة لا يصح، والفرق بينهما أن المقيس عليه من التأمين التعاوني وهو تعاون محض والمقيس تأمين تجاري وهو معاوضات تجارية فلا يصح القياس .

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كسار العلماء فى المملكة العربية السعودية رقم (٥١) وتاريخ ٤-٤-١٣٩٧ هـ من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجارى المحرم، والمنوه عنه آتف

الأول: ان التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المستولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر

الثاني: خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه: ربا الفضل، وربا النساء، فليس عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية .

الثالث: أنه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاونى بتحديد ما يعود عليه من النفع لأنهم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ، ولا مقامرة بخلاف التأمين التجارى فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع مسن الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعساون م سسواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية :

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يأتى دور الدولة الاكمنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به ، وكدور موجمه ورقيب لضمان نجاح هده المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث بشفيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ، ومسئولية ادارة المشروع •

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين التعاوني وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة يجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التسامين التعاوني ، اذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كساأن وقوعها قد يحملهم على أقساط أكبر في المستقبل ،

رابعاً: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم ، باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهدا موقف أكثر ايجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ولا يعفيهم في نفس الوقت مسن المسئولية ،

ويرى المجلس أن يراعى فى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاونى على الأسس الآتية :

# أسس التأمين التعـاوني كما وضعها الفقهـاء

الأول : أن يكون لمنظمة التأمين التعاوني مركز له فرع في كافة المدن ، وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع بحسب الأخطار المراد تعطيتها ، وبحسب مختلف فئات ومن المتعاونين ، كأن يكون هناك قسم للتأمين الصحى ، وثان للتأمين ضد العجز والشيخوخة . . النخ . . .

الثانى: أن تكون منظمة التأمين التعاونى على درجــة كبيرة من المرونة والبعد عن الأساليب المعقدة .

الثالث: أن يكون للمنظمة مجلس أعلى يقرر خطط العمل ، ويقتسر ح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة اذا اتفقت مع قواعد الشريعة .

الرابع: يمثل الحكومة في هذا المجلس من تختاره من الأعضاء ، ويمثل المساهمين من يختارونه ليكونوا أعضاء في المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها واطمئنانها على سلامة سيرها وحفظها من التلاعب والفشل .

الخامس: اذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقسام فتقوم الدولة والمستركون بتحمل هذه الزيادة .

ويؤيد مجلس المجمع الفقهي ما اقترحه مجلس هيئة كبار العلماء في

<sup>(</sup>۱) يراعى أن كافة لم ترد فى الكتاب العزيز الا حالا ، ولم تسبع من العرب مضافة قال تعالى ( وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ) وقال تعالى ( وما أرسلناك الا كافة للنساس بشيرا ونديرا ) وقال تعالى ( وما كان المؤمنين لينفروا كافة ) وعلى هذا كان ينبغى أن يقلسال ( وأن يكون بالمنظمة فروع فى المدن كافة ) والله أعلم ( المطيعى ) ا.

قراره المذكور بأن يتولى وضع المواد التفصيلية لهذه الشركة التعاونية جماعة من الخبراء المتخصصين في هذا الشأن •

والله ولى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد واآله وصحبه ••

نائب الرئيس محمد على الحركان الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي الرئيس عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى

عبد العزيز بن عبد الله بن بازا الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية

#### الأعضـــــاء

صالح بن عثيمين محمد رشيدي محمد بن عبد الله السبيل مصطفى الزرقا أبو بكر جومى

محمد محمود الصواف محمد رشید قبانی عبد القدوس الهاشمی

مخالفة الاستاذ الدكتور مصطفى الزرقا:

اخواني الأساتذة الفضلاء أعضاء المجمع الفقهي :

انى أخالف ما ذهبتم اليه من اعتبار التأمين الذى اسميتموه تجاريا بمختلف أنواعه وصوره حراماً ، وميزتم بينه وبين ما أسميتموه تعاونيا ، وأرى أن التأمين من حيث انه طريق تعاونى منظم لترميم الأضرار التى تقع على رءوس أصحابها من المخاطر التى يتعرضون لها وهو فى ذاته جائز شرعاً بحميع صوره الثلاث ، وهى التأمين على الأشياء ، والتأمين من المسئولية ، المسمى بلتأمين ضد الغير ، والمسمى خطأ بالتأمين على الحياة جائز شرعاً ،

وان أدلتي الشرعية من الكتاب العزيز والسنة النبوية ، وقواعد الشريعة ومقاصدها العامة ، والشواهد الفقهية بالقياس السليم عليها ، ودفع توهم أنه

يدخل فى نطاق القمار أو الرهان المجرمين ، ودفع شبهة أنه ربا ، كل موضح تمام الايضاح فى كتابى المنشور بعنوان (عقد التأمين ، وموقف الشريعة الاسلامية منه ) وأنتم مطلعون عليه مع بيان حاجة الناس فى العالم كله اليه .

وقد بينت لكم فى هذه الجلسة أيضاً أن التمييز بين تأمين تعاونى وتجارى لا سند له ، فكل التأمين قائم على فكرة التعـــاون على تفتيت الأضرار ، وترميمها ونقلها عن رأس المصاب ، وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الرءوس لقاء كلفة بسيطة .

ولكن التأمين البدائي لما كان بين عدد قليل من الأشخاص الذين تجمعهم حرفة صغيرة أو سوق ، ويتعرضون لنوع من الأخطار فيساهمون في تكوين صندوق مشترك حتى اذا أصاب أحدهم الخطر والضرر عوضوه عنه من الصندوق الذي هو أيضاً مساهم فيه ، وهذا النوع الذي يسمى في الاصطلاح تبادليا ، وسميتموه (تعاونيا) لا تحتاج ادارته الى متفرغين لها ولا الى نفقات ادارة وتنظيم حساب الخ ،

فاذا كثرت الرغبات فى التأمين وأصبح يدخل فيه الألوف ب عشراتها أو مئاتها أو آلافها من الراغبين ، وأصبح يتناول عدداً كبيراً من أنواع الأخطار المختلفة في فانه عندئذ يحتاج إلى ادارة متفرغة ، وتنظيم ونفقات كبيرة من أجور محلات وموظفين ووسسائل آلية وغير آلية الخ ٥٠ وعندئذ لابد لمن يتفرغون لادارته وتنظيمه من أن يعيشوا على حساب هذه الادارة الواسعة كما يعيش أى تاجر أو صانع أو محترف أو موظف على حساب عمله ٠

وعندئذ لابد من أن يوجد فرق بين الأقساط التي تجبى من المستأمنين وبين ما يؤدى من نفقات وتعويضات للمصابين عن اضرارهم لتربح الادارة المتفرغة هذا الفرق وتعيش منه كما يعيش التاجر من فرق السعر بين منترى ويبيم .

ولتحقيق هذا الربح يبنى التأمين الذى أسميتموه تجاريا على حساب الحصائى دقيق لتحديد القسط الذى يجب أن يدفعه المستأمن فى أنواع مسن

الأخطار • هذا هو الفرق الحقيقي بين النوعين ، أما المعنى التعاوني فلا فرق ميه بينهما أصلا من حيث الموضوع •

كما أنى أحب أن أضيف الى ذلك أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع الفقهى الميمون الذى لم يجتمع فيه الا نصف أعضائه فقط ، والباقون تخلفوا أو اعتذروا عن العضوية لظروفهم الخاصة لا ينبغى أن يتخذ فيها قرار بهذه السرعة بتحريم موضوع كالتأمين من أكبر الموضوعات المهمة اليوم خطورة وشأنا ، لارتباط مصالح جميع الناس به فى جميع أنحاء المعمورة ، والدول كلها تفرضه الزاميا فى حالات كالتأمين على السيارات ضد الغير ، صيانة لدماء المصابين فى حوادث السيارة من أفئدة تذهب هدراً اذا كان قائد السيارة أو مالكها مفلماً •

فاذا أريد اتخاذ قرار خطير كهذا ، وفى موضوع اختلفت فيه آراء علماء العصر اختلافاً كبيراً فى حله أو حرمته يجب فى نظرى أن يكون فى دورة يجتمع فيها أعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا منهم ، وعلى أن يكتب لغير أعضاء المجمع من علماء العالم الاسلامى الذين لهم وزنهم العلمى ثم يبت فى مشل هذا الموضوع الخطير فى ضوء أجوبتهم على أساس الميل الى التيسير على الناس عند اختلاف آراء العلماء لا الى التعسير عليهم •

ولابد لى ختاماً من القول بأنه اذا كانت شركات التأمين تفرض فى عقودها مع المستأمنين شروطاً لا يقرها الشرع ، أو تفرض أسعاراً للاقساط فى أنواع الأخطار عالية بغية الربح الفاحش ، فهذا يجب أن تتدخيل فيه السلطات المسئولة ، لفرض رقابة وتسعير لمنع الاستغلال ، كما توجب المذاهب الفقهية وجوب التسعير والضرب على أيدى المحتكرين لحاجات الناس الضرورية ، وليس علاجه تحريم التأمين ،

لذلك أرجو تسجيل مخالفتي هذه مع مزيد الاحترام لآرائكم •

دكتور مصطفى الزرقا

#### المملكة العربية السعودية رياسة ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

# ملخص قرار هيئة كبار العلماء في جواز التامين التعاوني

وبعد الدراسة والمناقشة وتداول الرأى قرر المجلس جوازه ، وأمكان الاكتفاء به عن التأمين التجارى فى تحقيق ما تحتاجه الأمة من التعاون على وفق قواعد الشريعة الاسلامية للأمور الآتية :

الأول: ان التأمين التعاوني من عقود التبرع يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر.

الثانى: خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة، فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط فى معاملات ربوية .

الثالث: انه لا يضر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع ، لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غسرر ولا مقامرة بخسلاف التأمين التجارى ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع مسن الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاولية مختلطة للأمور الآتية :

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية به ، ولا يأتى دور الدولة الاكعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسئولية ادارة المشروع •

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين ، وايجاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة تحعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين كلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التأمين التعاوني اذ كلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في المجاح التأمين التعاوني اذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كما أن وقوعها قد يحملهم أقساطاً أكبر في المستقبل .

رابعا: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم ، فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر إيجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ، ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية .

هذا وقد نص القرار على أن يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء المختصين في هذا الشأن تختارهم الدولة ، وبعد انتهائهم من ذلك يعاد ما كتبوء الى مجلس هيئة كبار العلماء لدراسته وتطبيقه على قواعد الشريعة ، وبالله التوفيق ، الخاتم والتوقيع .

# عقسد التامين على الحياة

عرفنا من ثنايا ما أثبتناه آنها أن عقد التأمين هو أن يدفع المستأمن المشركة قسطاً معيناً لمدة مسماة ، فاذا توفى فى أثناء هذه المدة فان الشركة عرفت المقد المتعق عليسه ، بين الميت وبين الشركة ، ويتوقف دفع الأقساط من حين الوفاة ، وتكون الوفاة ايذاناً بحلول دفع المبلغ المؤمن به ، ولو لم يدفع منه الا قسطا واحدا ، وقد ينص فى العقد على أنه اذا توقف عن دفع الأقساط لعدر أو عسرة وهو حى يخسر كل ما دفعه أو بعضه ، ويصمى المقد بخسارة باهظة على المستأمن ، واذا استمر على قيسد الحياة وأدى الأقساط جميعاً حتى الأجل المسمى أخذ القدر المتفق عليه ، أو أخذ ما دفعه مضافاً اليه فوائد تقدر بحسب الشروط المتفق عليها فى العقد .

ولا شك في بطلان هذا العقد وحرمته لما يأتيي :

أولاً : لأنه عقد قمار في حقيقته ومعناه .

ثانياً : لأنه تسليم نقود منجمة في نقود أكثر منها مؤجلة ، قد يتحصل عليها وقد تفوت عليه .

ثالثاً: ليس له ضرورة تلجىء اليه ولا حاجة يسوغ معها مثل هذا العقد ولا تقتضيه مصلحة وحتى لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فائنا نقول بحرمته .

# ادلة الجيزين لمقود التامين قالوا:

أولا : ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي اذ الفكرة الأساسية فيه هي التعاون على رأب آثار الكوارث الواقعة على الانسان في نفسه أو ماله عن طريق تجزئتها وتوزيعها على مجموع المستأمنين بدلا من أن يتحمل أضرارها الشخص المصاب وحده ، تأسيساً على أن التعاون على الخير أمسر تدعو اليه الشريعة .

ثانيا: ان عقد التأمين يمنح الأمان والاطمئنان للمسستامن على ماله ومستقبل حياته ، هذا الأمان من أعظم نعم الله وهو الذي من به على قريش بقوله: ( (١) فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم مسن خوف ) •

ثالثاً: ليست العقود في الشريعة محددة محصورة ، بل يجوز استحداث صور جديدة من العقود كلما دعت الحاجة ، والأصل في العقود الاباحة عند أكثر العلماء ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العامة القطعية ، وعقد التأمين لم يرد نص يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزاً ،

رابعاً: ثم ان فى أحكام الشريعة وأصول فقهها ونصوص الفقهاء ما يصلح أن يكون مستنداً قياسيا واضحاً فى جواز التأمين من ذلك :

(أ) عقد الموالاة فى مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى يتم بين شخص غير عربى مجهول النسب ، وشخص عربى يقول الأول للثانى : (أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت ) فاذا قبل الآخر ، يصبح وليا للأول ، يرثه ادا مات من غير وارث ، وذلك فى مقابل أن يتحمل الدية عن صاحبه ، اذا ارتكب جناية خطأ توجب عليه الدية ، وهذا معنى : (تعقل عنى اذا جنيت) .

قالوا: وعقد الموالاة هذا الذي أجازه الأحناف فيه شبه كبير بعقب التأمين من المسئولية المدنية ، أي الضمان المالي الذي يترتب على المولى نتيجة لجناية الخطأ الصادرة عنه ، وذلك بسبب العقد رغم أن الولى المتعاقد لم يجن شيئاً ، وفي مقابل هذا التحميل بالاحتمالي غير المحقق بيستفيد الولى الارث من المولى اذا مات من غير وارث ، وهو أيضاً عوض غير محقق •

قالوا: والتأمين من المسئولية يشبه عقد الموالاة تماماً ، فمالك السيارة أو سائقها مسئول ماليا عما تلحق السيارة بالغير من الأضرار ، وشركة

<sup>(</sup>۱) سورة الخريش .

التأمين تحل محله فى تجمل هذه المسئولية ، كما يحل الولى محل المولى من الأرث عند وفاة المولى بدون وارث .

## (ب) نظام العاقلة في الاسلام:

وهو نظام وردت به السنة الصحيحة وأخذ به أئمة المذاهب ، وخلاصته أنه اذا جنى أحد جناية قتل غير عمد فوجبت عليه الدية فان الشريعة تفرض الديه على أفراد العاقلة (عاقلة القاتل) الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة وهم الرجال البالغون من عشيرته ، ويسمون العاقلة ، فتقسط عليهم الدية فى ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحداً منهم ما هو فوق طاقته .

ولقد كانت عاقلة القاتل تتجمل عنه قبل الاسلام تبرعاً منها ، فجاء الشرع وجمله لازماً ، ويقول هؤلاء : ان نظام العواقل في الاسلام يهدف الى غايتين:

( الأولى ) تخفيف أثر المصيبة على الجاني المخطىء •

( والثانية ) صيانة دماء ضحايا الخطأ من أن تذهب هدرا ، لأن الجاني المخطىء قد يكون فقيراً لا يستطيع التأدية فتضيع الدية ٠

واذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟!! لكى تخفف آثار الكوارث بتوزيمها على كثيرين ؟!!

وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية بحكم الشرع تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير ؟!! لازلنا ننقل كلام المجيزين •

#### (ج) نظام التقاعد:

وهو يقوم على اقتطاع جزء من الراتب الشهرى للموظفين ، حتى اذا بلغ

أحدهم سن الشيخوخة القانونية وأحيل الى التقاعد أخذ راتباً شهريا يبلغ أضعافاً مضاعفة عن المبلغ الذي كان يقتطع منه شهريا ، ويستمر هذا المرتب التقاعدي مادام حيا ، مهما طالت حياته ، وينتقل الى أسرته التي يعولها من زوجة وأولاد وغيرهم بشروط معينة بعد وفاته ، فما الفرق بين هذا النظام وبين التأمين على الحياة ؟

ان فى كليهما يدفع المرء قسطا ضئيلا دوريا أيضاً فى التقاعد ، وفوريا تى التأمين على الحياة يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط وهذا المبلغ لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق بينما هو محدود معلوم المقدار فى التامين على الحياة.

ان نظام التقاعد يقره علماء الشريعة ، ويعملون به ، ويرونه أساساً ضروريا فى نظام وظائف الدولة وموظفيها ، ولا يجوز نظيره تعاقداً ملزماً بين الناس .

#### (د) قاعدة الوعد الملزم عند المالكية :

وخلاصتها : أن الشخص اذا وعد غيره هـــل يلزم قضــــاء بالوفاء بوعده أم لا ؟

الرأى الراجح فى مذهب المالكية ــ من بين أربعة آراء ــ أن الواعـــد لا يلزم بوعده الا اذا بنى الوعد على سبب ، ودخل الموعود فى ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له المهر ليتزوج فتزوج .

أما عند الشافعية والحنفية فان الوعد لا يكون ملزماً بحال • قالوا : وبناء على الرأى الراجح من مذهب مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أساس أنه التزام من الشركة للمستأمن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد ، بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض عليه خسائره •

#### (ه ) ضمان خطر الطريق عند الأحناف:

 وجب على الضامن آن ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق ــ وهذا دليل فى كلام الأستاذ الشيخ مصطفى الزرقا يعد نصا استثنائيا قويا فى اباحــة النامين على الأموال من الأخطار .

#### (و) عقد الاستئجار على العراسة:

بالمقارنة بين عقد الاستئجار على الحراسة وعقد التأمين يجد الأسستاذ الشيخ مصطفى الزرقا بينهما تشابها كبيرا ، ذلك أن الحارس ــ وان كان يقوم بعمل هو الحراسة ــ الا أن عمله هــذا ليست له أية تتيجة ســوى تحقيق الأمان من تتائج الأخطار التي يخشاها ، ويناقش الشيخ فيصل مولوى هذه الأدلة في صحيفة الأمان فيقول :

أولاً : يقول الأستاذ الزرقاً : ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي وان التعاون على الخير أمر تقره الشريعة وتدعو اليه •

#### ونحن نسجل هنا الملاحظ التالية:

أولا ــ اذا سلمنا أن فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي موجودة في نظام التأمين التجاري فاننا لا نسلم أنها هي الأساس والغاية من هذا التأمين ، وفي رأينا أن الفكرة الأساسية التي دفعت وتدفع لانشاء شركات التأمين النجارية انما هي الأرباح الباهظة الخيالية من أقصر الطرق ، ثم ان جماهير الفقراء ومتوسطي الحال أقبلوا على التعاقد مع هذه الشركات التجارية دون أن تخطر على بالهم فكرة التعاون والتضامن ، بل أن كل واحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى أنه يدفع القليل ليأخذ الكثير عندما يتعرض لحادث معين ، وفي هذا ربح فوق أنه اطمئنان للمستقبل ، وقد قال الله تعالى في الخمر والميسر « قل فيهما اثم كثير ومنافع للناس (١) » .

ولو كانت فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي هي الأساس لدى مجموع المؤمنين ( بتشديد الميم ) لأقدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التأمين التعاوني

<sup>(</sup>١) من الآية ٢١٨ من سودة الليقوة ٠

أو التبادلي حيث لا يتحقق أي ربح لأي واحد منهم على حساب الآخــرين ، بل يتعاونون فعلا وبشكل منظم على ترميم آثار الحوادث التي تنزل بأحدهم

ثانيا: ان التعاون على الخير أمر تتشوف اليه الشريعة وتحض عليه وهذه أمور لا ربب فيها ، ولكن الخير لا يكون فى الغايات والمقاصد وحدها ، ولكن فى الوسائل والوسائط المفضية الى الغايات ، والخلاف حول التأمين ليس خلافا حول (تعاون الناس مع بعضهم لتلافى آثار المصائب والنكبات) ولكنه فى هذه الوسائل المؤدية الى ذلك وكونها وسائل غير مشروعة ، ومسن ذلك التأمين التجارى كوسيلة ، تؤدى الى هذه الغاية ولكن تكتنفها المسبهات وتنتج عنها المنكرات ، وعند هذا يكون من حق المسلمين بل من الواجب عليهم كفائيا ب البحث عن وسائل أخرى تحقق الغاية المقصودة دون الوقوع فى الشبهات أو ارتكاب المنكرات ،

واذا كان هناك أسلوب شرعى يحقق التعاون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة ، وهو مبرأ من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين ، فهل يجوز في هذه الحالة استحداث أسلوب جديد تحوم حدوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن أدلة شرعية تبرره ؟

#### ثم يقول الأستاذ مصطفى الزرقا:

ان الأصل فى العقود الاباحة ما لم يود نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العامة ، وعقد التأمين لم يود نص بخصوصه يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلاعن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزا شرعا ، ونحن مسلمون بأن الأصل فى العقود الاباحة وان خالف فى ذلك كثير من الفقهاء بونسلم بأنه لم يود نص من الشارع بتحريم التأمين بعينه لأنه أصلا لم يكن معروفاً عند نزول الشريعة ، ولكنا نناقش فى مسألتين اثنتين :

( الأولى ) القول أنه لا يوجد في عقد التأمين ما يخالف الشريعة العامة ، وسنأتي على ذلك فيما بعد .

(الثانية) القول أن حاجة الناس تقتضى ايجاه حل لمسكلة الحوادث المفاجئة وما يترتب عليها سواء كان هذا الحل بالتأمين أو بغيره، واذا كان التأمين التجارى هو النظام الشائع فليس ذلك لأن حاجة الناس تقتضيه بل لأن أظمة الحكم الجاهلية متواطئة مع أصحاب شركات التأمين من الرأسماليين المحتكرين حيث أبعدت أسلوب الاسلام الأصيل في معالجة هذه القضية، المحتكرين حيث أبعدت أسلوب الاسلام الأصيل في معالجة هذه القضية، وقيدت وحجمت فكرة التأمين التعاوني، ولم تترك للناس الا التأمين التجارى، فلجأوا اليه ووقعوا فيه لعدم وجود البديل الأفضل م

وقد يمكن اعتبار هذا الوضع دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع فى الشبهات أو المحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ، ولكن لا يمكن أن يصبح دليلا على اباحة نظام التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس ليست اليه بذاته ، وانما حاجتهم الى أسلوب معين يخفف عنهم آثار المصائب المهاجئة ،

#### عقد الموالاة والتأمين

يرى الأستاذ مصطفى الزرقا شبها كبيراً بين عقد الموالاة \_ عند مذهب أبي حنيفة \_ وبين عقد التأمين من المسئولية ففي عقد الموالاة يتحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى وذلك بسبب العقد كما تتحمل الشركة المسئولية المالية عن صاحب السيارة الناتجة أحداثها بسبب العقد أيضاً علما بأن الولى لم يرتكب خطأ كما إن الشركة لم ترتكب خطأ ، وفي مقابل هذا التحمل يكون للولى الحق في أن يرث المولى اذا مات بغير وارث ويكون الحق في أن يرث المولى اذا مات بغير وارث ويكون الحق في العق في القسط الذي يدفع لها •

وهنا يجب أن نقف أمام هذا التصور بالاعتراضات التالية :

أولا: ان عقد الموالاة مختلف فيه ، وان أكثر المداهب يرون عدم جوازه الا فقهاء الأحناف .

ثانياً : \_ ان عقد الموالاة كان بمثابة حل استثنائي لمشكلة انسان غـير

عربى فى الاسلام ويراد التحاقه بالمجتمع الاسلامى وليس له فى هذا المجتمع عاقلة (أى ذوو عصبات من أقربائه يحملون مسئولية الجنايات الخطأ اذا وقعت منه) فكان الحل فيما رآه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه وأصحابه جواز هذا العقد بحيث يتفق هذا الانسان المسلم مع مسلم آخر فى عقد موالاة صيغته أن يقول له: أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت •

وقد اشترطوا أن يكون صاحبه غير عربى وليست له عاقله • فلا يجوز لاثنين من العرب أن يعقد عقد موالاة كما لا يجوز لعربى أن يعقد عقد موالاة مع غير عربى اذا كان لغير العربى هذا عاقله دخلوا معه فى الاسلام •

ان هذه الشروط تجعل عقد الموالاة جاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس فلا يقاس عليه غيره كما هي القاعدة المشهورة ( ما جاء على غير قياس فلا يقاس عليه غيره ) •

وأقول حتى ما جاء مقيسا على غيره فلا يكون هو محل قياس غيره عليه ، وانما القياس يكون على الأصل المقيس عليه ، وليس على الفرع الذى لا نص فيه أصلا فيه واجتمع مع الأصل في علة ، فلا يتخذ هذا الفرع الذى لا نص فيه أصلا يقاس عليه بحال من الأحوال .

ثالثًا : نعم انه يوجد بين عقد الموالاة وعقد التأمين من المسئولية فروق أساسية تعتبر أقوى من وجوه التشابه وهذه الفروق هي :

( أ ) ان عقد التشابه أساسه التناصر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجارى بين طرفين غير متكافئين .

(ب) ان عقد الموالاة يقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الى مجموعة من المجتمع الاسلامي (أنت مولاي) وأن الواجبات المالية تنتج عن هذا الانتماء ، بينما يكون القصد الأول من عقد التأمين المال ، ولا يطلب الانتماء الني الشركة الالتحقيق هذا القصد .

(ج) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمسئولية المالية المترتبة على

جناية الخطأ أمرا احتماليا كما أن اكتساب الارث أمر احتمالي أيضاً فينعدم التعادل بين الطرفين .

بناء على هذه المناقشة نقول: أن عقد الموالاة لا يصلح دليلا قياســيا. ولا أصلا بنيني عليه جواز عقد التأمين •

#### نظام العاقلة في الاسلام

العاقلة هم أقرباء الانسان البالغون الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة \_ كما سيأتى فى الجنايات \_ وهؤلاء يحملون عنه دية الجناية فى القتل الخطأ \_ وهذا النظام يفيد أمرين ، الأول : \_ تخفيف أثر المصيبة على الجانى المخطىء ، الثانية : \_ عدم تضييع الدية على أهل المجنى عليه ان كان القاتل المخطىء فقيراً ، فى حين أنها تجب على العاقلة سواء كان الجانى غنيا أو ققيرا فيكون أداؤها فى حالة فقره عنصر ضمان لأولياء المجنى عليه ألا يهدر دم وليهم .

والأستاذ مصطفى الزرقا يقول:

اذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟ وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطرق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير؟

قال الشيخ فيصل مولوي في الأمان مجيبًا على هذه التساؤلات :

أولا: ان نظام العاقلة نظام تعاوني بحت ، وأنه يجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن يكون أيضاً تعاونيا ، فاذا صار تجاريا فلا يعود مثله ، وأن الاغتماد على نظام العاقلة لاباحة التأمين التعاوني صحيح ، لأنهما متشملهان تماما ولا يختلفان الا من حيث ان نظام العاقلة الزامي بحكم الشرع ونظام التأمين التعاوني لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس ، ويستمد الزامية مسن تعاقدهم .

أما قياس التأمين التجارى على ظام العاقلة فهو قياس مع الفارق فى كل اركانه فى الأصل وفى المقيس وفى المقيس عليه • ثم انه اذا كان نظام العاقلة نظاماً شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه الزاميا فى حدوده الشرعية ، واختياريا فيما تتعاقد عليه ، بدل أن نلجأ الى ظام جديد ليس أفضل منه ولا أيسر فى التطبيق ، وليس له من ميزة الا أنه ظام قائم موجود وفد الينا مع سائر الأظمة الغربية •

ثانيا: ان المصلحة التي قدرها الشارع وجعلها الزامية فلا يمكن أن تتحول الى مفسدة اذا حققها الناس بطريق التعاقد والمعاوضة \_ ويمضى الشسيخ مولوى هنا فيقول: ولكن الناس فى نظام التأمين التجارى لم يستطيعوا أن يحققوا المصلحة المقصودة الا مختلطة مع مضرات أفسدتها ، ومن هنا كان التوقف فى اباحة الوسيلة التي اتبعها الناس لما يترتب عليها من الضرر والظلم الذي سنشرحه قريباً •

أما المصلحة القائمة على التعاون لدرء آثار المصائب فليست موضع خلاف ولا يسكن لأحد أن يعتبرها مفسدة •

# نظام التقاعد

ويرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون أى فرق بينهما ، ففى كلا النظامين يدفع الشخص قسطا ضئيلا دوريا لا يدرى كم يستمر به دفعه ، وكم يبلغ مجموعه عند التقاعد أو الوفاة وفي كليهما يأخذ الشخص أو أسرته مبلغاً كبيراً ــ دوريا في التقاعد وفوريا في التأمين على الحياة ــ يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط .

والفرق بين النظامين \_ كما يرى المجيزون \_ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق ، بينما هو محدد معلوم المقدار في التأمين على الحياة ، فالضرر والجهالة ، في نظام التقاعد أعظم منها في التأمين على الحياة .

ونقول : ان الفرق الوحيد بين النظامين أن ظام التقاعد تقوم به الدولة

بينما التأمين على الحياة تقوم به شركة تجارية • وهذا الفرق فى رآينا ينقض التأمين على الحياة تماماً ، ذلك أن الأساس فى نظام التقاعد شمور الدولة بواجبها فى حماية موظف عمل فى خدمتها حتى بلغ سن الشيخوخة والعجز عن العمل ، وأنه حين يبلغ هذه السن لا يستطيع العمل لكسب رزقه فكيف يعيش ؟ ثم ان مسئولياته العائلية تزداد فكيف يقوم بها ؟

ان واجب الدولة هنا فى ظر الاسلام أن تقدم له كل حاجاته القسردية والعائلية سواء اقتطعت من راتبه أيام عسله أم لم تقتطع ، ولكن عندما لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها هذه خاصة فى هدا العصر ، وبعد ما كثرت وتنوعت هذه الالتزامات هنا فقط أباح لها العلماء أن تقتطع مسن راتب الموظف نسبة ضئيلة لتتمكن من تنفيذ الالتزامات ، ففكرة المعاوضة ليست قائمة هنا ، ولكنها فكرة اسهام الموظف بنسبة مما سيتلقى من الدولة بعد نهاية خدمته ، وفكرة قيام الدولة بواجبها نحو موظفيها وتجاه سسائر رعاياها هو واجب لا يجوز لها التخلى عنه ، كما أنها عندما تقوم به لا تكون غايتها الربح ، بل مجرد أداء الواجب ،

ثم اننا ننتهز الفرصة لنتساءل هنا : اذا كان نظام التقاعد نظاماً مشروعاً فلماذا لا نطالب بتعميمه ليشمل جميع الناس ، وهل الشركات التجارية أقدر على تأمين الناس من الدولة ؟ ثم ألا يكون تبنى الدولة لهذه الضمانات أقل كلفة على الناس من شركات التأمين التجارية ؟ واذا كان الرأسماليون في الدول الغربية منعوا الدولة من القيام بهذا العمل ليظلوا يمتصون دماء الناس ، ويسيطرون بقدرتهم المالية والاقتصادية على مسيرة الدولة ، فهل يجوز لنا كمسلمين أن نتبعهم في كل شيء ؟ (حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلناه) ،

#### قاعدة الوعد اللزم عند مالك

ويرى المجيزون لعقد التأمين أنه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض له خسائره ، فاذا وقع الحادث وجب علينا الوفاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي ، وهو موجود عندنا في الضمان فيما مضى من فضول الضمان

ولا ندرى ما وجه الشبه بين الوعد الملزم وبين عقود التأمين والضمان قائم على المعونة والرفق والتبرر ، وليس فيه استشراف للابتزاز والربح والاثراء من طريق وعود البر والرفق والمعونة ، وهم في هذا أشبه بمن يسلك الصدقة في عقود البيوع .

#### عقد الاستئجار على الحراسة

ويرى المجيزون شبها كبيراً بين عقد التأمين وعقد الاستئجار على الحراسة حيث ان عمل الحارس ليست له أى نتيجة سوى تحقيق الأمان لصاحب الشيء المحروس ، وفى عقد التأمين يحصل المستأمن على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها مقابل القسط الذي يدفعه ونقول:

أولا \_ ان عمل الحارس لا يعطى فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول فى معركة دفاعاً عن الشيء المحروس ، وربما لحقب بسبب هذه المعركة ضرر فادح أو ربما مات .

أما فى عقد التأمين فان الشركة لا تقوم بأى عمل لمنع الخطر من الوقوع ولكنها فقط تنتظر وقوعه لتدفع ما اتفق عليه •

ثانيا \_ ولذلك فان عقد الحراسة يقوم على عمل معين بينما عقد التأمين لا يقوم على أى عمل ، واذا كان الأمان والاطمئنان هـ و النتيجة الأساسية وربما الوحيدة لعقد التأمين ، فانه احدى النتائج لعقد الحراسة .

#### التأمين ليس بعقد تعويض

يقول المغفور له الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا فى الجزء السابع من الوسيط ص ١٤١٣ :

« فالتأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض ، بمعنى أنه لا يقصد به التعويض عن ضرر ، سواء كان تأميناً على الحياة أو تأميناً من المرض أو الاصابات ، بل قد لا يلحق المؤمن له أى ضرر فى بعض صدور التأمين على

الحياة ، كالتأمين لحالة البقاء حيث يؤمن نفسه من حادث لا ضرر منه بل مرغوب فيه ، وهو أن يبقى على قيد الحياة ، ومشل ذلك بعض أنواع التامين على الأشخاص ، كتأمين الزواج وتأمين الأولاد ، ولذلك استقر رأى شراح القانون على أنه لا يشسترط فى التسامين على الأشخاص أن يكون للمؤمن له مصلحة فى التأمين أى مصلحة فى عدم تحقق الحادث المؤمن منه » وهذا الكلام يرد الزعم بأن « المعاوضة فى التأمين بأقساط انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن وبين الأمان الذي يحصل عليه وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد دون توقف على الخطر المؤمس منه بعد ذلك ، لأنه هذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة له قرق بين وقوع الخطر وعدمه ، قانه ان لم يقع الخطر ظلت أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، وان وقع الخطر عليها أحياها التعويض ، فوقوع الخطس وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئان الذي منحه اياها المؤمن نتيجة للعقد في مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية » من بحث للأستاذ مصطفى الزرقا ،

وقد ارتضيت في هذا ما ذهب اليه الدكتور حسين الحامد من أن القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنه محض تصور وخيال يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوفف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص فد يكون مرغوبا فيه و لأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقسلط التأمين التي دفعها رغبة في الحصول على مبلغ تأمين أكبر ، ولا يمكن القول والحال كذلك في أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح لأن الفرض أن وقدوع الخطر وعدم الخطر لا يترتب عليه ضرر بهذه الأموال والحقوق و فوقوع الخطر وعدم

وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط فى مقابلته وأملا فى الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التى دفعها فى مقابلته خسارة محققة ، وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذى حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض نتائج الاغراق فى التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين ،

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هو العوض الذي تمنحه شركة التآمين ويحصل عليه المستأمن ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في ظر هذا المستأمن و بعد حصوله على الأمان وسواء ، ما يصرح به شراح القانون من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكوين رءوس الأموال ، لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر ببدنه وأمواله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساويا للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هو الحال في التأمين على الأسياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمال ، ان وقع كسب مبلغ التأمين وهو مبلغ مبلغ التأمين على حادث احتمال ، ان وقع كسب مبلغ التأمين وهو مبلغ كير بالنسبة لما دفعه من أقساط وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يأمن شيئا أو يطمئن الى شيء ، لأن الفرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمهن منه والطمأنينة على عدم وقوعه ه

## عقد التامين عقد غرر لا عقد لحقه غرر

وقد أورد القانون المدنى المصرى هذا العقد فى الباب الذى خصصه لعقود الغرر بعد المقامرة والرهان والايراد المرتب مدى الحياة ، وكلها عقود احتمالية أو عقود غرر ، ومعنى أن عقد التأمين احتمالي أن كلا من طرفيه المؤمن والمؤمن له لا يعرف وقت ابرام العقد مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، اذ

أن ذلك متوقف على الخطر المؤمن منه أو عدم وقوعه ، وهذا لا يعرفه إلا ألله والغرر حاصل من الجهالة بالخطر الذي قد يقع وقد لا يقع .

واذا قدر وجود التزام المؤمن بوقوع الكارثة ، واستحق المؤمن له مبلغ التأمين فان المؤمن له لا يدرى عند العقد مقدار ما يحصل عليه من تعويض في التأمين من الأضرار ، ولا قدر ما يدفع من الأقساط للمؤمن قبل وقدوع الخطر واستحقاقه لمبلغ التأمين ، فقد يدفع قسطا واحداً ، ثم تقع الكارثة ، فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يدفع أكثر من ذلك .

وبالنسبة للمؤمن فانه لا يدرى وقت ابرام العقد مقدار الأقساط التى يحصل عليها قبل وقوع الحادث الذي علق تعده بدفع مبلغ التأمين عليه ، فقد يقع الحادث بعد أن يدفع المستأمن قسطا واحداً فيغرم المؤمن مبلغ التأمين ، وهذا كله وقد يأخذ الأقساط كلها ولا تقع الحادثة فلا يلتزم بمبلغ التأمين ، وهذا كله غرر واحتمال لا يعرفه العاقدان وقت الدخول في العقد .

وتعريفات الغرر كلها منطبقة على عقد التأمين التجارى بلا مراء .

فقد عرف الحافظ ابن حجر فى الفتح الغرر بأنه (كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك مالا يصح غالباً ) .

وعرف عبد الكريم الرافعى الغرر بأنه ( التردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما ) أو ( ما الذي ملك بازاء ما بذل ) وعرف قليوبي في حاشيته على المحلى على المنهاج : ( أنه ما لا يوثق بحصول العوض فيه ) .

والتأمين انما يجمع الآفات الآتية :

أولا \_ الضمان فيه التزام ما لا يلزم

ثانياً \_ فيه أكل أموال الناس بالباطل .

ثالثا ـ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل رابعا ـ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود خامسا بـ يخالف قواعد الميراث والوصية

سادسا \_ بتضمن ربا

سايعا سـ معظم شروطه

ثامنا ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه

# التأمين التبادلي البديل من التأمين التجاري

يقوم هذا التأمين على اتفاق جماعة على التعاون فيما بينهم لمجابعة الخطر الذي يتعرض له واحد منهم ، فيوزعوا المال اللازم لدرء هذا الخطر وعلاجه على عدد رءوسهم ، ويدفع كل منهم حصته من المال ، واذا كان أكبر من طاقتهم ساهموا بما يطيقون وهو سيخفف العبء على من تصيبه جأئحة أو يلحقه ضرر ، فيعينونه على استئناف حياته من الأقساط التي دفعوها على سبيل التبرر والتبرغ ، وما عساهم يقدمونة له زيادة على ما يأخذ مما تجود به أريحيتهم .

فقد يقوم أهل حرفة واحدة أو أهل نمط واحد من أنماط العيش كأصحاب السيارات الخاصة مثلا ، أو أصحاب السيارات الأجرة أو أهل النقابة حيث تضمن هذه الفئة أو هذه النقابة درء الخطر النازل على أحد المشتركين فيها و وتعريفه أنه اتحاد فيما بين المؤمن لهم أنفسهم يأخذون على عاتقهم دفع الاشتراكات الدورية \_ وفق جدول متفق عليه \_ تستخدم حصيلتها في تغطية الخسائر التي يتعرض لها واحد منهم •

ومعنى أن يكون المستأمن ـ أو المؤمن بالميم المشددة المكسورة ـ فهو يؤمن غيره وتفسه ، وغيره يصنع صنيعه ، ولذلك سمى بالتأمين التبادلى التعاونى ، ويكون جميع المستركين هم أصحاب الجمعية أو الاتحساد أو الشركة فيحافظ كل منهم عليها ، ويعمل على تقويتها ، وقد يتبرع الرجل بعمله فى تنظيم الدفاتر وقيد الحسابات ، وهذا المناخ يمنع التحسايل على الابتزاز وأخذ مال غير مستحق كما يحصل فى شركات التأمين التجارى ،

ان الخط البارز في التأمين التبادلي هو أن المؤمن له تتمثل فيه مصلحة الجهاز التبادلي نفسه ، ولذلك يبذل قصاري جهده لنجاح هــذا الجهاز ، ويستبعد الدماج معدومي الضمير والمتآمرين ، ومفتعلي الكوارث من مجال التأمين التبادلي ، ا هـ

ويمكن أن يقوم هذا التأمين فى كل موقع عمل أو تجمع بين الزراع أو بين مالكنى المصانع أو بين العمال أو التجار أو أصحاب العقارات وهكذا ، بعيث يؤلف كل جماعة فيما بينهم اتحاداً يؤمنهم تأميناً شاملاً ، حسب النظام الذي وتضوفه .

ويمكن أن تقتصر جمعيات أو اتحادات التأمين التبادلي على جمع الأقساط وسداد التعويضات، ويمكن استثمار المال المتجمع في عمليات مشروعة مربحة، وهذا الربح يمكن أن بمد رواقه على جميع آفاق تحتاج الى التأمين، فيغنى غناء كاملا عن التعامل مع شركات التأمين التجارى، وقد رأى العالم من غير المسلمين فوائد التأمين التعاوني فصار يمثل ٧٠ / مسن عمليات التأمين في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة هذا والله تعالى الموفق الى العمواب ومنه نستهذ العون وحسن الثواب و

. .

. .

ويخلص الشيخ فيصل مولوى فيذهب الى ما ذهب اليه الاستاذ يوسف كمال في رسالته أضواء على الاقتصاد الاسلامي فيقول:

# أولاً: مزأيا التأمين الاسلامي:

١ ــ ان الجهة التي ترعى قضية التأمين والامان في الاسلام انما هي بيت مال المسلمين • بيت المال هذا ينظم التكافل فيأخذ من الأغنياء ليعطى الفقراء ، وهو يقوم بواجباته دون قصد الربح والمتاجرة بآلام الناس ومصائبهم •

٢ ـ وان من أهم الفوارق بين التأمين الاسلامي الذي يرعاه بيت المال وبين التأمين التجارية أن التأمين الاسلامي يشبل جميع المواطنين سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين يعيشون في ظل دولة الاسلام، وهو يشمل بالذات الفئة من الناس التي لا تستطيع أن تدفع أقساط التأمين، وهذه بالتأكيد أشد حاجة للتأمين من القادرين على دفع القسط، بينما التأمين التجاري محصور بالمتعاملين مع الشركة دون سواهم ولو كانوا أحوج منهم، لان هدف الشركة الاول انما هو الربح بينما هدف بيت المال الاول انما هو تنظيم التكافل وسد حاجات الناس •

س وإن من أهم الفوارق أيضا أن التأمين الأسلامي يهدف الى رفع الضرر لا ألى تحقيق الارباح والمكاسب و أن مبادى الاسلام ترفض فكرة التأمين على الحياة التي يكسب بها بعض الناس أموالا طائلة لا لرفع ضرر نزل بهم ولكن احتياطا ومحافظة على مستوى معين من البذخ والترف و أن التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر الواقع ، أما جمع الأموال وتحقيق الارباح فهذا له طريق آخر مشروع هو طريق العمل في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو أي عمل مشروع آخر و

٤ \_ وان من مزايا التأمين الاسلامي أنه يضمن حاجات التاس في شيخوختهم،

ويضمن حاجاتهم اذا عجزوا عن العمل والانتاج لاى سبب من الاسباب و فهو أشمل بكثير من تأمين الشركات التجارية الذى ينحصر ببعض الاموال أو ببعض الحوادث و فاذا هلك المال المتفق على تأمينه نال صاحبه التعويض و واذا سلم هذا المال وهلك غيره لم ينل أى تعويض و واذا وقع حادث معين شروط معينة نال الانسان التعويض فاذا وقع حادث لا يخضع للشروط المنفق عليها لم يكن للانسان أى تعويض بينما نجد التأمين الاسلامي الشامل يتناول كل أنواع الحوادث عندما تؤدى الى ضرر لا يستطيع صاحبه أن يتحمله و

وان من مزايا التأمين الاسلامي أنه يشمل ضمان حاجات الاولاد والعيال بعد وفاة معيلهم و وهو يضمنها بدون أن يدفع المعيل أي قسط ، ويضمنها في حدود الحاجات الاساسية فقط ، أما الغني فطريقه المشروع هو المبادرة والعمل المنتج من الانسان .

#### ثانيا : نصوص خالدة :

وحتى لا يتبادر الى الظن أن هذا الكلام الذى سقناه ليس له أصل فى الاسلام فاتنا نقتطف بعض النصوص التى تؤكد كل ما ذكرناه من مزايا التأمين الاسلامى:

ا ـ فالزكاه ـ وهى أحد أركان الاسلام الخمسة ـ انما شرعت لتأمين حاجات الفقراء وقد بين الله تعالى مصارفها فى القرآن الكريم فجعلها (للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ) وهى تشمل اذا:

ــ الفقراء والمساكين بغض النظر عن سبب فقرهم .

ــ تحرير الارقاء ، ومساعدة المنقطعين .

مساعدة الغارمين الذين تكاثرت عليهم الديون لاى سبب كان (مصيبة \_ خسارة \_ حوادث • • • النخ ) •

وفى سبيل الله • • باطلاق وبغير تحديد ، وان كان أكثر العلماء قد جعلوا هذا الباب خاصا بالقتال ونفقاته •

كل ذلك بالاضافة إلى نفقات الموظفين العاملين لجباية الزكاة وتوزيعها • والمؤلفة قلوبهم مما لا يدخل في موضوعنا الخاص عن التأمين •

٢ ــ وحتى تظهر لنا بوضوح مسؤولية بيت مال المسلمين عن كل فرد من أفرادهم نذكر قصة الاعرابية التي جاءت الى عمر بن الخطاب وهو يقيل فى ظل شجرة وهى لا تعرفه فقالت له :

( انی أمرأة مسكينة ، ولی بنون ، وان أمير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعيا ــ أى جابيا وموزعا للزكاة ــ فلم يعطنا ، فلعلك ــ يرحمك الله ــ أن تشفع لنا اليه ) •

انها تعرف حقها فى بيت مال المسلمين ، وتطلب من عمر وهى لا تعسرفه أن يشفع لها عند محمد بن مسلمة ليعطيها حقها ، ولكن عبر صاح بخادمه ( برفأ ) وطلب منه أن يدعو محمد بن مسلمة اليه • والاعرابية حتى الآن لم تعرف شخص عمر فقالت له : انه أنجح لحاجتى أن تقوم معى اليه • •

فقال عمر : انه سيفعل ان شاء الله ه

فلما جاء محمد بن مسلمة قال : السلام عليك يا أمير المؤمنين -

فاستحيت الإعرابية ، وقال عمر :

والله ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيت أوأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة (١) ،

<sup>(</sup>۱) كتاب الأموال لأبي عبيد ،

انها أرملة مسكينة ولها بنون ، مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم نكن ضائمة لأن حقها في بيت المال ثابت ، ولم يكن عذا مجرد اجتهاد مسن عمر ، ولكنه كان تطبيقا صحيحا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( أنا أولى بكل مسلم من نفسه ، من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك دينا أو ضياعا فالى وعلى ) رواه الشيخان ، والضياع : هم الاولاد الضائعون الذين لا مال لهم ،

هل التامين على الحياة لمصلحة الاولادلدي الشركات التجارية المستحدثة يعالج مشكلة هؤلاء الاولاد كما عالجها الاسلام "

٣ ـ وعندما دخل حالد بن الوليد الحيرة بالعراق صالحه أهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم ، فكتب لهم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التأمين يعتبر أول ضمان اجتماعي في التاريخ ، ولا يزال يعتبر أشمل أنواع الضمان والتأمين ، يقول خالد:

(وجعلت لهم : أيمًا شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، آوكان عنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وأعيل من بيت مال السلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ) (٢) .

أى تأمين تجارى يقف أمام هذا التأمين الاسلامى ؟ أنه يضمن شيخوخة الناس عندما يعجزون عن العمل والانتاج وويضمن الحوادث الطارئة التي تصيبهم بآفة تقعدهم عن العمل و

ويضمن الافتقار مهما كان سببه ، ويجعل على بيت مال المسلمين واجب اعالة هذا الانسان مع عياله ، وهو لا يزال على دينه .

أنَّها قَمَةُ شَامَحُةً • • يُتَطلع الانسان اليها • • ثِم يُنظر إلى المسلمين وهم

<sup>(</sup>٢) اكتاب الخراج لابي يوملِف ،٠

يتناقشون فى صور مسوخة من التأمين التجارى وم فلا يكاد ينقضى منه العجب و

ولكنها الهزيمة النفسية غابت علينا .

إلى المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أن زوجت فاطمة دخلت عليه يوما وهو جالس فى مصلاه ، واضعا خده على يسده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : ما لك ؟ قال : ( ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ، ففكرت فى الفقير الجسائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمفلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذى العيال الكثير والمال القليل وأشباههم فى أقطار الأرض وأطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالنى عنهم يوم القيامة ، وان خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم ، فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسى وبكيت ) (١) .

انها اذا مسؤولية ولى الأمر المسلم ، ومسؤولية بيت مال المسلمين فى جعل التأمين شاملا كل محتاج من أبناء الامة جميعا • هكذا شرعها محمد رسول الله عليه وسلم ، وهكذا طبقها من بعده أصحابه رضوان الله عليهم •

#### ثالثا: اسس التكافل الاسلامي

مما تقدم نستطيع أن نستلخص أسس التكافل الاسلامي الذي نسسميه تجاوزا « التأمين الاسلامي » وهي :

١ ــ أن ولى الأمر المسلم أو بيت مال المسلمين هو الجهة التي يجب عليها
 تنظيم التأمين •

٣ ــ وان بيت المال حين يقوم بهذه المهمة انها يهدف الى تنظيم التكافل
 بين الناس على أفضل وجه ممكن لا الى تحقيق الربح .

البداية والنهاية لابن كثين ...

٣ ـ وان التامين الاسلامى يشمل كل الحالات التى تؤدى الى ظهور الحاجة ، فيشمل تأمين الحوادث وتأمين الأموال وما يسمى التأمين على الحياة وفق أصوله الخاصة •

٤ ـــ وان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر اللاحق بالانسان لا الى تحقيق الفنى • فهو وسليلة تكافل وليس وسيلة كسب •

#### رابعا: التامين التعاوني:

واذا كان بيت مال المسلمين غير موجود ، أو أنه موجود ولكنه لا يقوم بواجبه في مجال التأمين كما ذكرنا ، فماذا يفعل المسلم ؟ وهل يظل يعيش تحت ضغط الخوف من كل مفاجأة ؟ وهل كتب على المسلم اذا أراد أن يكون ملتزما بالاسلام أن يظل في قلق دائم حتى اذا حلت به مصيبة لم يستطع التغلب عليها وعاش في ضيق شديد ، وربما شخلته عن عبادته فضلا عن وأجباته الاسلامية الأخرى ٠٠

ولا نريد الاستطراد فى وصف حالة المسلم الذى يعيش فى مجتمع جاهلى فيتحمل كل سيئاته لأنه لا يستطيع التخلص منها ، ولا يستفيد من حسناته لأنها حرام فيعيش فى ضيق كامل ٠٠ ولا نريد أيضا أن نذكر بالأسس التى تحكم حياة المسلم فى مجتمع جاهلى ليعيش مسلماً بدون أعنات وبدون تشنج وبدون تميع ، فان هذا الموضوع له مجال آخر ، ولكننا نريد أن نتحدث فى هذا المجال عن التأمين التعاوني ليس باعتباره حلا بديلا مؤقتا يمكن أن يلجأ اليه المسلمون فى مجتمع غير اسلامى ، ولكن أيضا باعتباره وسيلة من وسائل تنظيم التكافل الاسلامي يمكن أن يلجأ اليها المسلمون حتى فى ظلل حسكم اسلامى لأنها تقوم على أسس تتوافق تماما مع الأسس الشرعية للتكافل والتعاون ه

فالتأمين التعاوني هو اشتراك مجموعة من الناس فى انشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم ، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا أذا أصابه حادث معين ، والفارق بينه وبين التـــأمين التجارى أن الأموال المتجمعة من الأقساط تبقى ملكا للجميع بدل أن تؤولالى أصحاب الشركة ، فهو بهذا الشكل نوع من أنواع التكافل المحض • ولكنه تكافل منظم بدل أن يكون متروكا للظروف •

وتنظيم التكافل ليكون أقدر على مجابهة الحوادث والمصائب والاضرار التى تنزل بالناس أمر مشكور • والزكاة فى حقيقتها تعتبر نوعا من أنواع التنظيم للتكافل • ولكنها تقوم على الاخذ من الغنى لاعطاء الفقير • بينسما التأمين التعاوني ليس مقيدا بهذا المبدأ • ولكنه يشبه نوعا آخر من أنواع تنظيم التكافل فى الاسلام وهو نظام العاقلة ، حيث يشترك أفراد العائسة جميعا فى دفع دية القتل الخطأ عن القاتل المخطىء أو بالاشتراك معه • وهذا نوع من أنواع تنظيم التكافل بين أبناء العائلة الواحدة فرضته الشريعة ، وهو يؤكد جواز اقدام مجموعة من المسلمين على تنظيم التكافل فيما بينهم مع مراعاة أسس التكافل الاسلامي التي ذكرناها سابقا •

فالتأمين التعاوني لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الغنى لأعضائه ، بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم ، واذا لم يمكن أن يكون شاملا لكل الحالات فلا بأس أن يشمل بعضها لأن القاعدة الشرعية أن (الضرر يزال ما أمكن) ، واذا تعذر وجود بيت مال للمسلمين يرعى كل جوانب التكافل فان فكرة التأمين التعاوني يمكن أن تكون بيت مال مصغر لمجموعة من المسلمين ترعى بعض جوانب التكافل الأكثر ضرورة عندهم ، فيمكن أن يتفق بعض أصحاب السيارات على تأمين تعساوني فيما بينهم ، ويمكن أن يتعاقد بعض التجار على نوع من التأمين التعاوني فيما بينهم ، ان هذا التأمين تجيزه القوانين المدنية القائمة ولا يتعارض مع مبادىء الاسلام في التكافل ، فيمكن اللجوء اليه باطمئنان كامل ، بل ان دولة الاسلام يمكن أن تعتمد هذا النوع من تنظيم التكافل فيها اذا لم تف الزكاة في وقت مسن الأوقات بكل نفقات التكافل .

# خامسا: التأمين التجاري:

وإذا لم يظهر الى الوجود هذا النوع من التأمين التعاوني فهل يبسلح للمسلم أن يشترك في التأمين التجاري ؟

# وجوابنا ما يلي:

١ ـــ الاصل فى رأينا أن التأمين التجارى بكل أنواعه حرام ، وان المسلم يجب عليه أن يحرص على الابتعاد عنه ما أمكن .

٢ ــ فادا قررت الدولة الزام الناس على التأمين في مجال من المجالات فهى حالة ضرورة مشروعة ، الا اذا كان يستطيع التهرب من التعامل في ذلك المجال بدون أن يلحق به عنت أو مشقة .

س فاذا بقى التأمين اختياريا ، ولكن المسلم كان فى وضع خاص يتعرض معه الى ضرر كبير لا يستطيع احتماله ، فانه يجوز له عند ذلك الوقوع فى التأمين لأن (الضرورات ترفع المحظورات) • الا أن هذا الرأى ليس حكما عاما لجميع المسلمين بل هو مبدأ مجرد قد ينطبق على انسان ولا ينطبق على آخر ، اذ لا بد من التحقق من الضرر الكبير المحتمل ، ومن عدم قدرة المسلم على احتماله •

٤ ـ وهذه الاباحة لتعاطى التأمين عند الضرورة محصورة بأنواع التأمين على الأموال وعلى المسؤولية من الحوادث • أما التأمين على الحياة فتصور الضرورة فيه مستبعد أصلا ، فضلا عن أنه فى أصله انما يهدف الى الكسب لا الى رفع ضرر حاصل • وهذا بالاضافة الى أنه لا يجوز اطعام الأولاد من مال حرام بناء على احتمال الحاجة والفقر ، اذ ربما لا يتعرضون لها ولا يحتاجون بالتالى الى أكل الحرام •

#### ما قلناه في كتاب الشركات من الطبعة السابقة

#### عقسود التأمين وشركاتها

فعندهم مثلا عقد يسمى عقد المهر وهو عقد على مبلغ معين يعطى للابن إد البنت إذا بلغت أو بلغ سن الزواج فيكون هذا المبلغ من المال معد القبضة لينفق في صلاح حال المؤمن له ، ويؤدى المؤمن عليه نجوما سنوية بغير فوائد، فاذا أراد أن يحولها إلى أقساط شهرية أضيف اليها نسبة مئوية بصفة فوائد ، ويكون التأمين لمدة تسمح حالة المؤمن عليبه الظاهرة في صحته وسلامه اعضائه بحيث تطمئن الشركة إلى أن أقساطها ستؤدى كاملة على غالب الظن، والا فان الآجال بيد الله تعالى فاذا مات المؤمن عليه ولو بعد قسط واحد من كتابة العقد فان الاقساط تحط عن ورثته وتوقف فوراً ويأتى المستحق وهو المؤمن له في موعد القبض ليقبض قيمة البوليصة كاملة ، وإذا أراد أن بسترد ما دفعه فانه لا يحصل الا نحو نصفه أو أقل حسب جدول موضح في العقد ، إن هذه الصورة فيها بعض الخلل الذي ترفضه الشريعة السمحة ولكي يكون عقدا صحيحاً يجب مراعاة ما يأتي :

- ١ ــ أن يخلو من الفوائد الربوية على الأقساط الشهرية •
- ٢ \_ أن يسترد من يريد الفسخ ما بذله من الأقساط حتى ينتفى الغرر .
- ٣ أن يصرف للمؤمن له ما دفعه المؤمن عليه فوراً ، الا اذا أراد أن يستأنف العقد فيتولى بنفسه سداد الأقساط فانه يبنى على ما بذله المؤمن عليه .
- ٤ ــ أن يكون عقد ادخار فالأقساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بغير زيادة أو نقصان •

وبذلك تنتفى الجهالة من حيث عمر المؤمن عليه وينتفى الغرر من حيث اخذ المؤمن عليه أكثر مما بذله ، ويوقف دُفعُ الأقساط بزيادة ربوية مع رد

ما عساه یکون قد دفعه من ذلك ( فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون رلا تظلمون ) (١) .

ومن عقود التأمين ما كان على الحياة ، وصورته أن يعقد عقداً على مبلغ ومن عقود التأمين ما كان على الحياة بعد وفاته اذا مات بحادث أو مات حتف أنفه وفي هذه الضورة من القمار الصريح ما يتضح في جهالة الأجلل لتعلقه بعلم الله تعالى والغرر القائم في العقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على حياته .

ومن صور التأمين أن يؤمن صاحب المصنع أو صاحب السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة من اصابات تنجم أثناء العمل عنه أو من سيارته أثناء سيره بها فائه يعد بمثابة ايجاد ما ينوب عن العاقلة فى أداء ما عليه من الدية ، وذلك نظير مبلغ متعاقد عليه يؤديه منجماً سنوياً أو شهريا ، على ان تتولى الشركة دفع الضمان أو قيمة التأمين وهو بمثابة الدية أو التعويض لمن وقع عليه هذا القضاء وهذه الصورة جائزة من حيث ان المستفيد مسن العقد العقد المؤمن له المخص آخر مشاعاً فى الناس غير متعين ، وفى العسامة نوع من التضامن بين أهل حى أو ربع فى بذل الدية بعد أن يحلفوا أنهم لا يعرفون له قاتلا ، وفى الساب بحث سنوفيه فى العمرى والرقبى ان شاء الله وأعان ،

وقد أفتى ببطلان عقد التأمين على الحياة من فقهاء العصر جدنا فى العلم والأرومة الشيخ محمد نجيب المطيعى مفتى الديار المصرية رحمه الله والشيخ محمد أحمد ابراهيم من كبار فقهاء الشريعة فى عصره وقد أجاز الشسيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى عقد التأمين التعاولي أو الاجتماعي وحرم ما عدا ذلك من صور التأمين ويقول الدكتور محمد سلام مدكور فى بحث له (٢) عن آراء الفقهاء فيقول « ومنهم من أجاز كل أنواع عقود التأمين التي تدعو الحاجة اليها ، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ، ومسن هؤلاء الأساتذة الحجوى و ولما تفست هذه العقود بأنواعها بين النساس

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٨٩ من سورة البقرة .

<sup>. (</sup>٢) مجلة العربي. الكويتية العدد (٢)

وفى مختلف الأوساط وألفها الناس واعتادوها دون أن يترتب عليها بذاتها وبالنسبة لجوهرها أى نزاع ومن هنا ظهرت آراء آخرين يجيزون عقود التأمين بأنواعها ومن هؤلاء الأستاذ مصطفى الزرقا (الأستاذ بجامعة دمشق) وفضيلة الشيخ على الخفيف رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق الذى قال في بحثه المقدم للمؤتمر الثاني بمجمع البحوث الاسلامية « ان حكم التأمين شرعا هو الجواز ، لأنه عقد جديد لم يشمله نص حاضر ، وهو يحقق مصلحة دون أن يكون من ورائه ضرر ، فأصبح بعد أن تفشى وشاع عرفا عاما دعت اليه كل من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وأن المصلحة التي تدعو اليه تقارب الضرورة ومعها لا يكون للاشتباء فيها موضع اذا فرض وكان فيه شهة » •

# الشبه التي يستند اليها الحرمون

تتلخص الشبه التى أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين فى أنها تقوم على الجهالة والغرر وهما يمنعان من صحة التعاقد شرعاً لنهى الشارع عن يبع الغرر ، وقالوا أيضاً : ان الضمان فيه من قبيل البر والخير فلا يجوز أخف العوض عنه ، كما أنه ضمان لشىء معدوم وقت العقد وان كان على خطر الوجود ، كما أن هذه العقود من قبيل المقامرة وهى ممنوعة شرعا فضلا عن أنها أكل الأموال الناس بالباطل – وأنها تتصل بالمعاملات الربوية من ناحية استغلال الشركة الأموالها أو لبعض منها فى القروض الربوية ، ومن ناحيفة رد الأقساط المدخرة مع فائدة ربوية لها فى بعض أنواع العقود و

وقد أخذ فى رد الشبه بأجوبة لا تقوى على دفعها فضلا عن اقرار الكاتب بأن بعض شروط شركات التأمين تقوم على التعسف والاستغلال ، وقد أقر بأن الشركات تتعامل بالربا فى أموال المؤمنين مما يجعل أرباحها من ثمرات ذلك التعامل المحظور •

أعمال شركات التأمين نوعان (١) .

<sup>(</sup>۱) من البحوث المقدمة الأثمر علماء المسلمين السابع الذي مقده مجمع البحوث الاسلامية في القاهرة للدكتور عبد الرحمن تاج رحمه الله تعالى -

الأول: تأمين على الحياة .

الثاني: تأمين على الأموال .

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه ضمان السلامة • ولكن ذلك ليس معناه منع المخاطر والحيلولة دون أسباب التلف والهلاك ، فانه ليس في مقدور أحد أن يصد طارق الموت اذا حل ، أو يمنع النوازل السماوية اذا عرضت ، فيكون من أكبر العبث وأعظم الحماقة أن تضمن السلامة في شيء من ذلك أو يقبل هذا الضمان ممن يزعمه •

ان ضمان السلامة في مثل هذه الحالات ليس الا ضربا من المراهنات على معنى أن شركة التأمين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال على أنه ان وقع عطب أو تلف أو هلاك للشخص أو للشيء المؤمن عليه كان عليها تعويض تلك الخسارة بدفع ما التزمت دفعه من المال .

وصورة التأمين على العياة أن يعقد شخص مع الشركة عقدا على مقدار معين من المال لمدة محدودة من الزمن ، كخمسة آلاف جنيه لمدة عشرين سنة، بلتزم الشخص بهذا العقد للشركة دفع ذلك المقدار على أقساط شهرية مثلا ، وتلتزم الشركة له دفع هذا المال كله ان تمت له السلامة الى نهاية المدة المحددة ، تدفع له هذا المال مع أرباحه الربوية أو من غير أرباح على حسب الشرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف الشرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف المدرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف المدرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف الشرط المال اذا مات في أثناء المدة ، ولو لم يدفع من مال التأمين الا قسطا واحدا ، ويلحق بالتأمين على الحياة التأمين ضد اصابة جزء من أجزاء الحسيم ،

أما التأمين على الأموال فصورته أن يعقد شخص مع الشركة عقدا تضمن له به سلامة داره، أو سيارته، أو أثاث منزله، أو بضاعته التى فى متجره، أو التى يريد نقلها من جهة الى أخرى فى البر أو البحر أو ما الى ذلك من مختلف الأموال، ويلتزم صاحب المال المؤمن عليه أن يدفع للشركة ضريبة معينة من المال كل سنة أو كل شهر على حسب الشرط.

ويختلف مقدار هذه الضريبة على حسب المال المؤمن عليه الذي يتفق الطرفان على مقدار قيمته •

وهذه الضريبة لا يستردها صاحب المال على كل حال ، وانما تكسون خالصة لشركة التأمين على خلاف الحكم فى أقساط التأمين على الحياة ، ثم تلتزم الشركة لصاحب المال المؤمن عليه بأن تدفع له قيمة هذا المال كلها اذا هلك أو تلف بحرق أو غرق أو غير ذلك ما دام عقد التأمين قائماً ، ولو لم يدفع صاحب المال من الضريبة الا دفعة واحدة .

# الحكم الشرعي في نوعي التامين

راجع البحث الموسع في آخر الجزء الثالث عشر

لم يؤثر عن المتقدمين من علماء الاسلام كلام فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ، فلم يعرف لهم فيه قول بالحل أو الحرمة ، لأن هذا الضرب من التعامل لم يكن معروفا فى زمنهم فى المحيط الاسلامى ولا فى المحيطات القريبة منه ولكنه \_ فى ظل قواعد الشريعة ومبادئها وعلى ضوء ما استنبطه العلماء المجتهدون من مصادرها من قيود وشروط \_ يمكن أن يوقف على حكم التأمين بنوعيه ، من وجهة نظر الشريعة الاسلامية ، بعد أن تعرف أوضاع هذا التأمين وآثاره القانونية ، وشروطه وقيوده العرفية التي تسير عليها شركات التأمين ، وبعد أن يوزن ذلك كله بموازين الشريعة فى نصوصها التفصيلية ، وعموماتها الكلية ، وما استقاه الأئمة المجتهدون من مصادر الفقه الاسلامي من ضوابط وقوائين ، فان ذلك اذا أخذ على وجهه الصحيح ، وفهم فهما جيدا عميقا مستوعبا ، أمكن أن يستخرج منه حكم التأمين من كل ما يعرض فى الحياة من شئون الم يكن للفقهاء السابقين عهد بها من قبل ،

وعلى هذا الأساس نقول: ان عقود التأمين على الصورة التى قدمناها \_\_\_ ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية ، حتى فى الحـــالة التى لا يشترط فيها على الشركة \_ فى عقد التأمين على الحياة \_ دفع فوائد ربوية

من أصل مبلغ التأمين المتفق عليه لصاحب العقد على فرض بقائه حيا الى فهاية المدة المعينة ، فان العقد ذاته فاسد مشتمل على شروط فاسدة ، وعلى طريقة يستباح بها أكل أموال الناس بالباطل • ومشل ذلك يقال فى حسكم التأمين على الأموال كما سيأتى بيان ذلك بالتفصيل •

هذا وقد أورد ابن عابدين ب في حاشيته على الدر المختار (۱) بعث قيما استخرج به حكم الشريعة في التأمين على الأموال ، لأنه هو الذي كثر السؤال عنه في زمنه معراً عنه باسم (السوكرة) وقد قال في صدورتها : « انه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربي يدفعون له أجرته ويدفعون أيضاً مالا معلوما لرجل حربي مقيم في بلاده ، يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأمن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الاسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة ، واذا هلك من مالهم في البحر شيء يؤدي ذلك المسيتامن المتجار بدله تماما » ه

قال ابن عابدين : « والذي يظهر لي آنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » •

أى أن ما لا يلزم شرعاً لا يصح التزامه ولا الالزام به ، فلا يحــل لمسلم أخذه ، ولا يجوز التعاقد عليه ، فان العقد حينئذ يكون فاسدا .

واذا كان هذا هو حكم عقد التأمين الذي يجرى بين مسلم ومستأمن ، من حيث ان المستأمن قد التزم أحكام الاسلام في التعامل مدة بقائه في دار الاسلام ، وأنه لذلك قد صارت أمواله كأموال الذميين فلا يجوز أخذ شيء من ماله بغدر أو بعقد فاسد \_ اذا كان الأمر كذلك بين المسلم والمستأمن

<sup>(</sup>١) حاشية « ولا المحتار على المعر المختار » في [ فصل استثمان الكافر ] من يابع الستابن ( الجزء الثالث ص ٣٤٥ \_ ٣٤٦ ) .

وابن عايدين هو من علماء القرن الثالث عشر الهجرى أى أنه لم يكن من المتقلبين الله يه قررنا أنه لم يؤثر عنه كلام في مواضوع التأمين .

فأولى أن يكون العقد (عقد التأمين ) فاسدا ولا يحل أن يؤخذ به شيء من المال اذا جرى بين مسلم وذمى ، أو بين مسلم ومسلم .

وخلاصة القول أن المسلم ممنوع من الغدر ومن الاستيلاء ، على مال أحد بغير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أم مستأمنا • ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستأمنين الا ما يحل أن يعقده مع المسلمين •

هذا \_ وان وضع مسألة التأمين على الأموال على الصورة التى عرضها ( ابن عابدين ) واضح منه أن عنصر المستأمنين قام وسيطا بين التاجر المسلم والحربي الذي هو الطرف الآخر في عقد التأمين • وقد علم أنه لا يجوز للمسلم مباشرة عقد فاسد في دار الاسلام مع أحد من المستأمنين ولا يحل له أن يأخذ بهذا العقد شيئاً من مال حربي أو مستأمن • فاذا لم يكن في المسألة ذلك العنصر الوسيط المستأمن ، وأجرى عقد التأمين في دار الاسلام بين المسلم والحربي مباشرة بطريق المراسلة ، أو أجرى بينهما في دار الحرب بعد دخول المسلم مستأمنا في تلك الدار أو أجرى بين الحربي وبين حسربي تخر شريك للتاجر المسلم فماذا يكون الحكم من حيث صفة العقد ؟ ومسن حيث استيلاء المسلم به على مال التأمين من الحربي ؟ • •

و (الجواب) أنه فى دار الاسلام لا يحل للمسلم أن يعقد عقداً فاسداً مطلقا كما قدمنا ٥٠ وعلى هذا اذا عقد المسلم عقد التأمين وهو فى بلد الاسلام بطريق المراسلة مع الحربى فلا يحل له أن يأخذ مال التأمين ولو كان القبض قد حصل فى بلاد الحرب لأنه انها يأخذه بناء على عقد فاسد وقع فى بلد الاسلام ٠

واذا كان العقد قد أجرى فى دار الحرب بين الحربى والتاجر المسلم الذى دخل تلك الديار مستأمنا فان هذا العقد لا يأخذ أحكام الاسلام هنالك، لأن دار الحرب ليست دار أحكام • فاذا تم قبض المال هناك أيضاً جاز للمسلم أخذه لأنه يكون أخذ مال لحربى برضاه وأخذ مال الحربى برضاه جائز بكل

حال ، وبكل وجه وسبيل ، حتى من طريق الربا والقمار ، مادام ليس في ذلك غدر قان الغدر ممنوع على كل حال .

أما اذا اتفق على أن يكون القبض فى بلد الاسلام بعد تمام العقد فى بلد الحرب فان تم القبض بتراض من غير خصومة جاز للمسلم أخذ المال ، كما جاز ذلك فى بلد الحرب أوه وان كان هناك تناكر وخصومة فلا يسع القاضى المسلم أن يحكم بذلك المال الذى لم يكن التزامه الا لعقد فاسد و ا ه

ومن هذا يعلم أيضاً حكم المسألة اذا كان للتاجر المسلم شريك في التجارة حربي هو الذي أجرى عقد التأمين مع حربي آخر وقبض منه مال التأمين بعد هلاك التجارة وبعث به الى شريك المسلم فانه يحل له أخذه ، لأنه مال حربي أخذ برضاه بناء على عقد أجرى في دار الحرب وتم فيه القبض هنالك .

#### \* \* \*

مما تقدم يعلم أن الأصل فى الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جواز أخذ المال الذى يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف هو أن الشركة التى يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها فى ذلك التلف أو الهلاك ، ولم يكن منها غدر ولا تعرير بالشخص المتعاقد معها فى نفس أو مال ، فيكون الزامها بمال التعويض أكلا لأموال الناس بالباطل وذلك منهى عنه أشد النهى ...

(قد يقال) ان عقود التأمين تجرى دائما مع شركات مساهمة يمكن أن تعتبر شركات تعاونية على الخير والبر، يتعاون أصحاب الأسهم فيها على تعويض الخسارة ـ التى تلحق أحدهم فى نفسه أو ماله ـ مما يدفعونه من أفساط شهرية أو سنوية، تجمع وتستثمر لينفق منها فى مثل هذا الغرض وحينئذ تكون هذه الشركات شبيهة شبها قويا بجمعيات البر التعاونية التى يتكون صندوقها من اكتتابات شهرية مثلا لينفق منها على المحتاجين من أعضاء للجمعية بسبب توقف عن الكسب، أو بسبب المرض أو غيره من الطوارىء التى يحتاج فيها الى المعونة و

والجواب عن هذا آنه لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر التعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس آن يكون فى كلا الطرفين اكتتاب من الأعضاء المشتركين فى المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور ، فان الأمر فى جمعيات البر التعاونية لا يخرج عن نطاق التبرع المحض من جميع المكتتبين ، والانفاق من المال المجموع فى الوجوه المخصوصة هو تبرع أيضاً مبنى على تبرعات أعضاء الجمعية بتلك الأقساط ، فليس هناك الزام بواجب ولا التزام بحق يصبح أن يكون محلا للتقاضى والخصومة والحكم به ممن يحكم بالشريعة الاسلامية ، وليس الأمر كذلك فى التعويض الذى تدفعه شركة التأمين لمن يصاب فى نفسه أو ماله فان عقد التأمين يوجب له بحكم القانون حقا على الشركة يستطيع أن يقاضيها عليه ، ويطلب من أجله ن الحكم عليها بجميع ما التزمت به تعويضا عن الخسارة التي لحقته ، وذلك الزام بشىء لا يلزم شرعا ه

قد يقال أيضاً: اذا كان التأمين غير جائز شرعا للمعنى الذي بين هنا وهو أن فيه التزاما والزاما بشيء لا يلزم شرعا ، وفيه أيضاً استباحة لأكل أموال الناس بالباطل ، فكيف يتفق ذلك مع ما اشتهر عن المرحوم الشيخ (محمد عبده) من أنه أجاز عقد التأمين على الحياة مع اشتماله على ذلك المعنى عينه:

« النزام لما لا يلزم شرعا وأكل للأموال بإلباطل » •• ؟

نعم ، قد اشتهر عن الشيخ محمد عبده ( رحمه الله ) أنه قد أفتى فى موضوع التأمين على الحياة فتوى أصدرها حينما كان مقتيا للديار المصرية ، ولم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شئون الاسلام (١)

وقبل الجواب عن ذلك يحسن أن نورد نص الســؤال الذي تقــدم به

<sup>(</sup>۱) بالرجوع الى السجلات الرسمية لدار الافتاء يعلم أن عده الفتوى صدوت في فسهر صفر من سنة ١٣٢١ بناء على طلب من يدعى الخواجة ( هور روسل ) ويعلم أيضا أن شخصا الخرجة لله مصلحة من رواء هذه الفتوى تقدم الى إدار الافتاء يطلب صورة منها ، وأنه الجيب الى طلبه من غير توقف ، وكان ذلك في شهر ذي القمدة من سنة ١٩٣٤ ( مايو سنة ١٩٣١ ) على عهد مغتى الديار المصرية المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم .

المستفتى الى دار الافتاء ونتبعه بنص الفتوى التى أصدرها الشيخ (محمد عبده) ثم تنظر فى هذه الفتوى ومبلغ ما تدل عليه وما يمكن أن يتمسك به من منطوقها أو مفهومها ، لتقر الأمور فى نصابها ، وليهدأ بال الناس ويطمئنوا الى أحكام الشريعة وما ينبغى أن يقال فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ه

وهذا هو نص ما وراد في صوغ السؤال:

« سأل جناب المسيو هور روسل ، فى رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة إشركة ) مثلا على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقسساط معيشة ليعملوا فيها بالتجارة واشترط عليهم أنه اذا قام بما ذكر وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا فى ذلك المال وكان حيا فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح ، واذا مات فى أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية فى ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح ، فهل مثل هذا التعاقد الذى يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعا ٠٠ ؟ نرجو التكرم بالافادة » ٠٠

وقد أجاب الشيخ محمد عبده عن ذلك بما يلى وهمو نص الفسوى الشهورة :

« لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزاً شرعا ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقسساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ ولو كان حيا ما يكون له من المال مع ما خصه في الربح وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو مسن له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أنتجه من الربح والله أعلم » (١) •

<sup>(</sup>۱) وقد حررت صورة من هذه الفتوى باذن من مغنى الديار المعربة المرحبوم الشبسية عبد المجيد سليم وإعطيت للخواجة ( بحورج قوشيه ) وكيل دوكة التامين على الحياة ( تجافياتا ) بناء على طلبه -

التأمين والتى كإن يستخدمها أصحاب المصالح فى الترويج لشركات التأمين وهى التى يستند اليها من يستشكل عليه الحكم بفساد عقود التأمين من وجهة الشريعة الاسلامية وأن أخذ مال التأمين من قبيل أكل أموال الناس بالباطل •

والمطلع على السؤال وعلى جوابه لا يرى فيهما شيئاً يتعلق بموضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ولا يجد فى السؤال ولا فى جوابه أثراً الأركان الأساسية التى يشتمل عليها كل عقد من عقود التأمين والتى بسببها يكون الحكم على تلك العقود بالفساد .

ان هذا السؤال لا ينطبق الا على نوع من الشركات الشرعية التي يكون المال فيها من جانب والعمل فيه بطرق الاستشمار التجارية أو الصناعية منجانب آخر ، وهو ما يسمى في عرف الفقهاء ( بالمضاربة ) كما يسمى بالقراض •

لم يعرض السؤال للعناصر الجوهرية فى عقود التأمين ، مثل اشتراط أن تدفع شركة التأمين جميع المال المؤمس به ولو كان عشرات آلاف أو مئات آلاف الجنيهات اذا حصل هلاك أو عطب لصاحب التأمين ولو لم يدفع من الأقساط المنجمة على عدة سنوات الا قسطا واحداً ، فان هذا الشرط هو صلب المخاطرة ، وهو الذى يلتزم به ما لا يلزم شرعاً ويستباح به من المال ما ليس بحق ، وتؤكل به أموال الناس بالباطل •

ليس فى سؤال المستر ( هور روسل ) الذى تقدم به الى دار الافتساء تعرض لمثل هذا الشرط الذى يفسد به التعاقد ، ولم يعرض السؤال أيضساً لنوع الربح الذى ينتج من استثمار المال ولا لطريقة هذا الاسستثمار (١) .

<sup>(</sup>۱) ثم لم يعرض السؤال لنوع الربح ولم يبين هل هو جزء نسبى من الأرباح المحاصسةة من عمل المشركة ، كمثرة أو خصسة في المائة مثلا من هذه الأرباح أو جزء نسبى من الملل المدنوع للشركة لتعمل نبه ،كان يشترط لمساحب المال من الأرباح ما يساوى عشرة في المائة مثلا من المال ذفعه للشركة ، وفرق كبير بين الأمرين هو الفرق بين الحلال والحرام ،

عدا ولا شك أن المجارى في عقود التأمين هو النوع الثاني الذي يكون فيه الربع المشروط جزءا نسبيا من رأس المال المدفوع للشركة وهو المحرم باجماع المسلمين لكن المسؤال قد أخلي هذه الحقيقة الواقعة ليلتى بدلك الأبهام ستارا على النقط المحرمة التي توجب فعماد المقسف شرعا .

والمفتى لا يسعه الا أن يجيب عما يعرض عليه من سؤال وليس عليه ذنب ولا تمعة اذا كانت فتواه تستخدم فى غير ما وضعت له الا اذا أعلم بذلك بعد وقوعه فلم ينكره أو كان يعلم من قبل أن فتواه الصريحة فى تجويز شركة المضاربة والقراض مثلا ستتخذ ذريعة للترويج لشركات التأمين •

واجب على المفتى فى هذه الحالة الثانية أن يسد طريق الفساد على من يريده ، فيبين فى نص فتواه الحكم الشرعى ـــ وان لم يكن مسئولا عنه ــــ فى الموضوع الذى يظن استخدام فتواه فيه ، كموضوع التأمين .

قد يقال: ان أبوابا كثيرة فى الفقه الاسلامى - مثل أبواب الوديعة والاجارة والكفالة قد اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها ، وبأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسئلة التأمين على الأموال فيحكم فيها بصحة العقد ووجوب ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك .

فقى باب الوديعة قال الفقهاء: « انه اذا أودع شخص عند آخر وديعة وجعل له أجراً على حفظها فان المودع المشروط له الأجر يضمن هذه الوديعة اذا هلكت و فينبغى أن تكون مسالة التأمين على الأموال كذلك ، فان ما يدفعه صاحب البضاعة مثلا من مال لشركة التأمين يعتبر بمنزلة الأجرة على حفظ الوديعة و فاذا هلكت على حفظ الوديعة و فاذا هلكت البضاعة كلها أو بعضها كان على شركة التأمين ضمان ذلك » و

وفى باب الاجارة قال الفقهاء \_ فى الأجير المسترك، وهو الذى لا يقصر نفسه على العمل \_ لشخص بعينه كالخباز والطحان والكواء والخياط \_ انه مسئول عن سلامة ما فى يده من مال للمستأجر فاذا تلف شىء منه كان عليه ضمانه • وعلى هذا يمكن اجراء هذا الحكم فى مسألة التأمين على الأموال فتكوف شركة التأمين بمنزلة الأجير المشترك الذى يضمن المال لصاحبه ادا تلف أو هلك •

وفى باب الكفالة قال الفقهاء أيضاً : «انه اذا كان رجل معه مال يريد الانتقال به من بلد الى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق ولا يدرى أى الطرق المأمونة وأيها المخوفة فأشار عليه رجل بسلوك طريق معين » وقال له : « اسلك هذا الطريق فانه طريق مأمون ، ولو أخذ مالك فيه فأنا ضامن له ، فانه يجب عليه ضمان ذلك المال اذا أخذ من صاحبه فى ذلك الطريق » .

فهذه مسألة يمكن أن تكون من المسائل أو أقرب المسائل التي ينبغي أن تحمل عليها مسألة التأمين على الأموال التي يراد نقلها بالبر أو البحر أو التي يؤمن عليها في المتاجر أو المصانع أو المنازل خشية الحرائق أو السرقات أو ما شابه ذلك .

هذه هي المسائل التي يمكن أن يتعلق بها من يريد اباحة عقود التأمين على الأموال ممن يأخذون الأمور أخذاً ظاهرياً من نمير بحث ولا تمحيص .

لكن هذه المسائل جميعها لا يصح التمسك بشيء منها لاباحة التأمين اذا أخذت على أصولها وفهم فهما جيداً ما قاله العلماء فيها •

وذلك أن مسألة الوديعة على الصورة التي قدمناها \_ وهي ما تكون بأجر على الحفظ \_ لا يثبت فيها ضمان المال بالتلف أو الهلاك في كل حال • الما ذلك في الأحوال التي يمكن فيها الاحتراز عن أسباب الهلاك أو التلف • فأما اذا كان السبب مما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت والغرق فلا يجب فيها ضمان على المودع • واذا لا يفيد شيئاً حمل عقود التأمين على هذه الوديعة ، فان مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبكل سبب مسن أسباب الهلاك ، من غير فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن • بل ان الغالب في هذه العقود أنها مقتضية للضمان في الأحوال التي لا يمكن فيها الاحتراز من أسباب الهلاك ، كما هو معروف •

على أنه لا يمكن اعتبار المال المؤمن عليه وديعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هذه الشركة أجيرة على حفظه حتى يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة ، فان المال المؤمن عليه ليس فى يهد الشركة ولا تعلق للشركة به ،

فليست المتاجر والمخازن والمصانع التى فيها المال المؤمن عليه أماكن لشركات التأمين ، وليست البضائع المنقولة فى البحر محمولة فى مراكب هذه الشركات، فلا علاقة لهذه الشركات بالمال المؤمن عليه بحال من الأحوال ، واذا لا يكون هناك وجه شرعى لا يجاب الضمان عليها فى حالات العطب أو الهلاك ، فانها ليست جهة مودعة عندها الأموال ، ولا أجيرة على حفظها .

ثم اذا كانت شركة التأمين هي صاحبة المراكب التي تنقل عليها البضائع في البحر مثلا فانه يمكن اعتبارها أجيرة على النقل وعلى الحفظ من قبيل الأجير المشترك الذي تقرر في الفقه الاسلامي حكمه ، وهو أنه لا يجب الضمان عليه في حالات التلف أو الهلاك اذا كان سبب ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه ٠٠ وليس كذلك الحال في عقود التأمين كما علمنا ٠

بعى الكلام فى المسألة الأخيرة التى قلنا انها أقرب المسائل التى قسد يتعلق بها من يريد اباحة التأمين على الأموال، وهى مسألة الكفالة وضمان سلامة الظريق، والحكم الذى قرره الفقهاء فيها هو أن مسن أشار على صاحب مال بسلوك طريق معين ملتزماً ضمان المال اذا هلك من صاحبه فى ذلك الطريق لا يجب عليه ضمان شىء الا اذا كان صاحب المال لا يعلم حقا ما فى الطريق من خطر وكان المرشد لسلوكه ذلك الطريق يعلم جيداً ما في من معاطب ومخاوف فانه اذا كان الأمر كذلك كان المرشد للطريق غاشا غارا صاحب المال، فيغرم ما ضاع منه، أما اذا كان المرشد لا يعلم ما فى الطريق من خطر، بل كان يعتقد آمنه وأنه ليس فيه ما يخاف ويحذر فليس الطريق من خطر، بل كان يعتقد آمنه وأنه ليس فيه ما يخاف ويحذر فليس الملا يعلم ذلك أيضاً فانه لا ضمان على المرشد، لأن صاحب المال فى هذه الحالة يكون هو الذى عرض ماله للضياع، فانه ليس أحد أحرص على المال ولا أحفظ له من صاحبه، فارشاد المرشد في هذه الحالة لم يأت بشى، جذيد ولم يحصل شيئاً كان غير حاصل، فلا يكون موجباً لضمان،

(وبعد) قان استقصاء قواعد الشريعة وأحكامها وما بنيت عليه هذه القواعد والأحكام من نصوص خاصة وعمومات شاملة يثبت أنه لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة الااذا كان قد استولى على هذا

المال بغير حق أو أضاعه على صاحبه ، أو أفسد عليه الانتفاع به بطريق المباشرة أو التسبب ، ولا شيء من ذلك بمتحقق في شركة التأمين التي يقضى التعاقد معها أن تضمن لصاحب المال ما يهلك أو يتلف أو يضيع بغرق أو حرق أو بفعل اللصوص وقطاع الطريق أو ما الى ذلك ، سواء أكان ذلك مما يمكن الاحتراز عنه أم لا ٥٠ وتضمين الأموال بهذه الصورة شيء لا تعرفه الشريعة الاسلامية العادلة التي لا تقر الغبن والحيف ولا تبيع أكل أموال الناس بغير الحق ٠

شركات التأمين لا علاقة لها مطلقا بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من أقساط التأمين ـ التي تجمعها من المتعاقدين معها أصحاب تلك الأموال رأس مال كبير توجه للاسترباح في قروض وغير قروض ثم تدعع من أرباحه العظيمة ما يجب عليها قانونا من تعويضات عن الغسائر التي لحقت الأموال المؤمن عليها ، وليس للشركة دخل في أسباب هذه الخسارة لا بالمباشرة ولا بالتسبب فعطالبتها بتعويض الخسارة ليس لها وجه شرعي ، كما أن الأقساط التي تجمعها من أصحاب الأموال بمقتضي عقد التأمين ليس لها وجه شرعي أيضا ، فهذه اشتراطات والتزامات فاسدة ، والعقد إذا اشتمل على شرط فاسد كان فاسدا .

ان شركات التأمين هي شركات استرباح بارعة ، رأس مالها في أغلب الأمر هو ما تجمعه من أقساط من أصحاب عقود التأمين ، تستفل هذه الأموال وتستثمرها ، والأرباح التي تستفيدها منها أعظم بالضرورة مما تخسره في حالات التعويض لمن تلحقهم خسارات في الأموال المؤمن عليها ، وذلك أن أعمال شركات التأمين مبنية على دراسات دقيقة واحصاءات شاملة لوسائل النقل في البر والبحر وحالات السلامة وحالات العطب في الظروف العادية وأوقات السلم والأمن ، هذه الدراسات والاحصاءات تثبت أن مرات العطب والتلف قليلة جدا ، بل هي نادرة بالنسبة لمرات السلامة ، فلا يضير شركات والتأمين أن تعوض من كسبها الواسع عن خسارة هذه الحالات النادرة ، ثم يكون لها الباقي ربحا خالصا .

هذا شيء واضح ومعهود في شركات التأمين على الأموال • ومثله يقال

ف شركات التلمين على الحياة مهما اختلفت الأساليب وتنوعت الطرائق.

وخلاصة القول أن تعاقد شركات التأمين على الأرواح أو الأصوال لا يمكن أن يدخل فى باب صحيح من (بواب المعاملات الشرعية وفاية ما يمكن تصويره به أنه من قبيل النوع الثالث الذي أشرنا اليه وهو ضمان أمن الطريق فيكون ضمانا لسلامة الأنقس والأموال ، وقد قلنا في ذلك النوع الثالث: « أنه لا يثبت فيه الضمان شرعا الا أذا كان هناك تعرير من هذا الضامن بأن كان يعلم ما في الطريق من مخاوف ومعاطب ، وكان صاحب المال الذي يسلك به الطريق – بناء على ذلك الارشاد – لا يعلم أصلا بهذه المخاوف والمعاطب ، فظامن السلامة حينئند يجب تضمينه المال الهالك ، بسبب التعرير الذي كان منه لا بسبب آخر ، والتعرير منتف في موضوع عقود التأمين و

# التعاون لا الاستفلال أساس عقد التسامين الاسسلامي

قدم أحد الاساتذة المصريين المشتغلين بالشئون الاقتصادية الأكاديميه اسمه الدكتور شوقي الفنجري بحثا بهذا العنوان لهيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية يقول بين يدى بحثه يقول عبد السميع المصرى: أعجبها قوله: « ألا نتعرض لمختلف المسائل الفتهية التي يثيرها عقد التأمين الا بالقدر الذي نراه ضروريا لمجرد الربط وبايتهاز شديد » ثم يقول: « الشرع الأسلامي حاكم وليس محكوما ، فهو الأصل الذي يجب أن نطوع حياننا في ضوء تعاليمه ، لا أن نطوع الشرع لنبرر به الأوضاع القائمة » \_ تم يختتم فمهيده بقوله: « أن الضرورات التي تبيح المحفورات والحاجات يختتم فمهيده بقوله: « أن الضرورات التي تبيح المحفورات والحاجات التي تبيح المشتبهات تقدر بقدرها بعيث لا يصنح استخدام المحظور او المشتبه الا إذا لم نجد سبيلا غيره » •

وهذ القول الما يراد به على الشريعة حاكميتها على شئون المال ختى ليمكن تعطيل الحكم سرعى لمجرد سميمة حاجة تقف بازاء هذا الحكم ، خصوصاً الزعم بأنه ما اعنى التامين ما يس حاجة فقط تدعو الى نسويغه والما الضرورة أيضاً .

### بين أنز كاه والنامين

فسم المعسنف البحث أفسام اربعه أو فصول اربعة أولها بهذا العنوان ( بين الزكاة والتأمين ) يقول :

« الاسلام دين الخافل الاجتماعي بمعنى كفالة الحياة الكريمة لكل فرد ملزم فرد في المجتمع الاسلامي بحيث يعيش حياه آمنة مطمئنة ، فكل فرد ملزم بعول احيه المحتاج ، ودمين حاجنه على أساس من حق القرابة ، وحق الجوار، رحق المفيافة وواجب الصداقة ..

وعلى مستوى الدولة يتمثل التكافل المادى فى الزكاة ، الركن الشانى بعد الصلاة ، وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسلام. وفهى تكفل لكل فرد حد الكفاية لا خد الكفاف .

ويطلق على بيت مال الزكاة اسم ( مؤسسة الزكاة ) ويقول :

سبق الاسلام منذ أربعة عشر قرنا أحدث التشريعات المتقدمة فى التامين والضمان الاجتماعي ، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور أخرى عديدة مثل:

- ١ \_ تأمين الأطفال •
- ٢ \_ تأمين البطالة •
- ٣ ــ تأمين الشيخوخة والمرض •

بل لقد شمل تأمين الزاكاة المنصوص عليه فى القرآن والسنة صوراً أخرى الم تصل اليها أحدث التشريعات ولن تصل اليها أحدثها تقدماً ومن قبيل ذلك

( أ ) تأمين الغارمين لمن تنزل به جائحة أو حريق أو دين فى غير معصية . وكذا كل من يتعرض لاملاق أو فاقة بعد غنى ويسر يأخذ من سهم الغارمين بقدر ما يعوض خسارته ، ويوفى به دينه ويذهب به ضائقته .

وما أروع ما فعله أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، اذ اعتبر من لديه المسكن والأثاث والفرس والخادم غارماً يقضى عنه دينه ، وكأنه ينبه الى أن مسئولية الحاكم فى الاسلام نفرض عليه أن يحقق لكل فرد ما يسمى بالرخاء أو الرفاهية الاقتصادية ، أو ما عرف « بتمام الكفاية » •

(ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطعت موارده بسبب خارج عن ارادته،

ويخلص الباحث الى أن الزكاة لو جمعت بحسب ثروات كل مجتمع اسلامى لبلغت بلايين البلايين من الدنانير أو الجنيهات، باعتبار النسب التى نبلغ ٢٠ / على الركاز وما فى حكمه ٠٠ بحيث ينعدم ــ اذا جمعت ــ وجود

وهل يكون الائتمان يفوائد أو على أساس القرض الحسن ؟ وهل تجميع المدخرات سيكون بفوائد أو بماذا ؟

بل انتقل سريماً بعد هذا الاجمال ليخلص في الفصل الثاني عن التأمين التعاوني ، والتأمين التجاري والتأمين الحكومي:

« الفكرة الأساسية في التأمين التعاوني : هو أن تتولاه جمعيات تعاونية يجمع أعضاءها الأخطار التي يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يلحفه الضرر منهم ، وذلك من الاشتراك الذي يؤديه كل عضو ، وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص بعسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها في خلال السنة ، وقد لا يدفع العضو اشتراكه الا عند وقوع الخطر ، وبقدر نصيبه من التعويض ٠٠ وهي جمعيات لا تستهدف الربح وانما التعاون لجبر الخطر أو الضرر الذي يلحق بأحد الإعضاء بتوزيعه عليهم جميعاً ١٠ هـ

اذن يكون القسط أو الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونية من قبيل التبرع ، وهو عقد تبرع يقره الاسلام ، وهذه الجمعيات هي الصورة الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥م وضرب المثل فيب بصناديق الزمالة التي يقوم بها موظفو شركة أو مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة العضو المتوفى مثلا .

لكن الفنجرى يقفز من هذا التعريف وبلا مقدمات ليقول «كما سمى أيضاً هذا التأمين بالتأمين التبادلى ، لأن الأعضاء أنفسهم مؤمننون ومؤمسن لهم (مستأمنون) فى وقت واحد ، فليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون أرباحاً » وكانت هذه القفرة ليسبغ على التأمين التبادلي المعروف فى أوربا وأمريكا اسم ( التأمين التعماوني ) وليقدم مشروعه بعمد ذلك لهيئمة كبار العلماء على أسس التأمين التبادلي بعمد أن سماه لهيئمة كبار العلماء على أسس التأمين التبادلي بعمد أن سماه ( التأمين التعماوني ) وذلك بعمد أن عمرض للتأمين التجاري وقال عنه : ( انه تتولاه شركات منبتة الصلة عن مجموع المستأمنين اذ تقتصر علاقتها بكل مستأمن على حدة ، فهي ليست الا وسيطاً لتنظيم التعاون بين علاقتها بكل مستأمن على حدة ، فهي ليست الا وسيطاً لتنظيم التعاون بين المستأمنين المشتركين لديها والكسب من وراء ذلك ، أو هي بعبارة صريحة

( تاجر أمين ) يبيع الأمن للناس بقصد الربح ، ويترتب على ذلك ارتفاع نسط التأمين التجارى ، لأنه لا يقصد به مجرد تغطية المخاطر المحسوبة أو كاليف الادارة ، وانما أيضاً وأساساً تحقيق أكبر قدر من الأرباح لمساهمي الشركة .

#### ويؤخذ على التأمين أمران :

- (أولهما) فرض شروط تعسفية على المستأمنين استغلالا لحاجة الناس الى التأمين و فضلا عن مطالبة شركات التأمين وقساط تأمين مبالغ فيها جرياً وراء الكسب ، بالاضافة الى استئثارها وحدها بكافة الأرباح الناجمة عن استثمار مدخرات المستأمنين ، مما يهدر حقوق هؤلاء المستأمنين ويجحف سهم و
  - (ثانيهما) سيطرتها على الاقتصاد القومى بما يتجمع لديها من رءوس أموال ضخمة بلايين من الدولارات به و الموال من الدولارات و و فضلا عن جنوحها الى استغلال أموالها فى الكسب السريع ، مما يضر بصالح المجتمع و و المحتمع و المحتمد و المح

وكم كانت خيبة المستأمنين الذين ظروا للتأمين على أنه وسيلة ادخار على المدى الطويل ، وكم كانت خسارتهم عند قبضهم مبالغ التأمين المتفق عليها عند الاستحفاق أو الوفاة ، اذ يقبضونها بقيمة مخفضة للغاية ، وذلك بسبب التضخم وارتفاع القيمة للسلع ، مع انخفاض قيمة العملة الورقية المتعامل بها ، فوجدوا بدلا من رءوس الأموال المرتقبة سراباً وضياعاً ، في المتعامل بها ، فوجدوا بدلا من رءوس الأموال المرتقبة سراباً وضياعاً ، في المتعامل بها ، فوجدوا بدلا من رءوس الأموال المرتقبة بقيمة حقيقية مرتفعة ،

# توصيات المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي

يرى المؤتمر أن التأمين التجارى في هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن ، لأنه لم تتوافر فيه الشروط الشرعية التي تقتضى حله ، ويقترح المؤتمر تأليف لحنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والفسرر ، وتحقق التعاون المنشود بدلا من التأمين التجارى .

وجاء فى البيان: ان هناك أقلية من علماء الشريعة ترى عقد التأمين جائز مطلقاً ، وأغلبية ترى التفرقة بين أنواع التامين ، فتجير بعضها كالتأمين التعاوني ، والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتأمين التجارى ، لاسيما اذا كان فى صورة التأمين على الحياة ، لأن فيه :

١ معنى القمار والرهان والميسر ، الأنه تعلق على خطر قد يقع وقد
 لا يقنر ٠

٢ - ولأن فيه أيضاً تحديا للقدر الالهي لاسيما عقد التأمين على الحياة .

٣ ــ والأن فيه غرراً وجالة ، اذ لا يدرى أى من طرفى العقد عند انشائه
 ما ستأخذ وما سيعطى •

٤ ــ ولأن فيه غبناً وذلك باعتباره عقدا احتماليا من عقود الغرر .

ه ـ ولأن فيه ربا من جهة أن المستامن قد يبذل قسطاً صئيلا ويأخذ اذا وقع الخطر تعويضاً كبيراً بلا مقابل، ومن جهة اعطاء فوائد فى بعض الواعه، فضلا عن أن شركات التأمين قد تستفل ما تحصله من اقساط فى معاملات يومية محرمة .

لكن الباحث المقدم للتوصيات للمؤتمر المشار اليه يمضى في توضيع

حجج المؤيدين للتأمين ، وقد ركز على أنه عقد معاوضة قد بني على أسس فنية وحسابات دقيقة ، مما تنتفي معه صفات الاحتمال أو الغبن ، علماً أن كون عقد التأمين هو عقد معاوضة يجعله من أكبر مفاسد التأمين بصــورته الراهنة .

لأننا اذا حاولنا تحديد طبيعة هذه العقود وخصائصها الجهوهرية التي تميزها عن غيرها ، بعيدا عن الاغراق في الفروض والتقديرات ، وعلى ضوء واقع المعاملة كما تقع ، لا كما يتوهم بعض الناس من وجهود اتفاقات على التعاون والبر تقوم فيها شركات التأمين بدور الوسيط بين المستأمنين الذين بضمون أموالهم لدى الشركة التي تقوم مقام الشريك المضارب الذي يتجر في أموالهم وينميها وحوجدنا أن عقد التأمين هو (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدى الى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أي عرض مالى آخر في حالة وقوع المحادث ، أو تحقيق الخطر المبين في العقد ، وذلك نظير قسط أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن و وذلك ما جاء بالمادة ٧٤٧ من القانون المدني المصرى و

### **اركان عقد التامين**

وبذلك تكون أركان عقد التأمين هي الخطر المؤمن منه ، ومبلغ التأمين وقسط التأمين ، واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين ، وأصلا للركنين الآخرين – قسط ومبلغ التأمين – كان الغرر ملازما لعقد التأمين لا ينفك عنه ، بل أن ذلك جعل عقد التأمين ذاته غسرراً لأن المستأمن والشركة كلاهما لا يدري شيئاً عن وقوع الحريق مثلا ، لأنه قد لا يقع ، ولا متى تحدث الوفاة في تأمين الحياة ، وبالتالي استحقاق مبلغ التأمين غير معلوم ، وكلاهما جهل فاحش يبطل المعاوضة بإنفاق الفتهاء ه

والتزام المستأمن فى العقد بدفع الأقساط التزام محقق ، أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق ، أى قديكون أو لا يكون ،لانه مقترن بوقوع الحادث، وهذه أعلى درجات العرر فى الشدة والفحش ، لأنه غرر فى حصول العوض . وقدره ، أو فى أجله مه فاذا حرمت الشريعة شيئاً من الغرر لكان هو الفسرر

فى عقد التأمين ، لأنه لا يقل عن الغرر فى المعاوضة على الحمل فى البطن ، أو السمك فى الماء أو ضربة القانص مما أجمع العلماء على تحريمه (١) ويقول عبد السميع المصرى :

واضح مما تقدم أن عقد التأمين بمواصفاته وشروطه الحالية وبنص القانون هو عقد معاوضة بينما الصيغة المقبولة للتعاون المنشود من عمليات التأمين لا تكون الا بعقود التبرع .

لكن الدكتور الفنجرى يزعم فى بحثه أن الخلاف بين مؤيسدى التأمين ومعارضيه من فقهاء الشريعة هو خلاف ظاهرى وليس خلافاً حقيقياً أو جوهرياً • • رغم ما نقلته من توصيات مؤتمر مكة العالمي للاقتصاد لسنة العالمي استنكار للصيغة الحالية للتأمين التجارى •

ويلح الدكتور على فكرة أن التأمين يقوم جنباً الى جنب مع الزكاة محققاً أهدافها ، لأن الزكاة للفقراء والتأمين يؤمن القادرين .

واذا كانوا قادرين فما حاجتهم الى التأمين وما فيه من شبهات ؟

ومع هذا التنافش في أقوال الدكتور نراه يعود ليقرر في صفحة ٣١ من شه :

« لقد سبق أن أوضحنا في الفصل الأول من هذا البحث أن الزكاة هي مفلة التأمين الكبرى في الاسلام ، وأن سندها الشرعي هو النص » كسا ينفق معنا في أن التعاون على البر لا يكون الا في صيغة التبرع ، فيقول في ص ٣٣ « فالتأمين التعاوني هو معاملة أساسها التعاون والتبرع ، فهي خالية من معنى المعاوضة البتة ، وإذا انعدم في هذا النوع من التأمين معنى المعاوضة فقد انتفت عنه مفاسد الجهالة والغرد والغين وشبهة الربا .

وهو نفس الأساس الذي قام عليه نوع التأمين الذي أقره مؤتمر مجمع

<sup>(</sup>۱) من كتاب التامين الاسلامي ص ٣٦ ، ٣٢ لمبيد السبيع المعرى عن المتضامي الاسسساليم، التي المسلوم، التي المسلوم، التي المسلوم، وزارة المحج والاوقاف السبعودية ومنها نقلته عدد رجب ١٤٠١ كلجزء الاوقاف السبعودية ومنها نقلته عدد رجب ١٤٠١ كلجزء الاوقاف

البحوث الاسلامية بالقاهرة عام ١٩٦٥ م أى صناديق الزمالة التى تنشياً بين عمال أى مؤسسة لدفع معونة عاجلة لأسرة من يتوفى من أعضاء الصندوق أو يعجز عن العمل •

# عقد التامين التبادلي

لكنه يتخذ هذا القرار حجة ليهاجم معارضي التأمين التجاري ، ويزعم أن ما يدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية من أجل معاش الشيخوخة هو قسط في عقد معاوضة يساهم فيه رب العمل مثله مثل عقد التأمين التجاري ٥٠ فهل هذا يتفق مع الواقع يا دكتور ؟!

اليس ما يدفعه العامل قسطاً مدخراً له والأولاده ، وما يدفعه رب العمل هو تبرع أو هبة منه يجيزها الشرع ؟ وانصافاً للدكتور الفنجرى فان مسن بقراً بحثه يعسب أنه متعاطف بشدة مع معارضى التأمين التجارى ، لكن يبدو أز هذا التعاطف مظلة يخفى تحتها حقيقة المشروع أو الفكرة التى يتقدم بها الى هيئة كبار علماء المملكة العربية السعودية وقد مهد لهذا المشروع بفوله : ان الفكرة الأساسية فى التأمين النعاونى الحديث ، هى اتباع جميس الأساليب الفنية الحديثة ، التى تتبعها شركات التأمين التجارية ، بما فى ذلك الأقساط الثابتة المحسوبة والعقود الفردية ، ولا تختلف عن التأمين التجارى الا فى استبعاد قصد الربح والا تجار بالتأمين ، ومن ثم كانت اقساطه مخفضة ، ولا يعرف الاستغلال أو الشروط التعسفية ،

والتأمين التماوني الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبي جميع طلبات التأمين من مختلف الأخطار ، وهو يجمع أعداداً غفيرة معرضة لنفس الأخطار دون أن يعرف بعضهم بعضاً .

كسا تتولى الادارة فى التأمين التعاونى، منظمة متفسرغة ومتخصصة بأسلوب علمى وفنى دقيق، وتحصل أقساطاً ثابتة نسبياتدفع مقدماً وبانتظام، وهى فى هذا العمل تنوب عن المستأمنين وتعمل لحسابهم دون استغلال ويدلل على صدق هذه الأقوال أن الاحصاءات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ولما كان الهدف من التأمين التبادلي هو تجقيق الأمن لحملة الوثائق لا توزيع الأرباح ، فإن فوائض هذه الشركات تحتفظ لمواجهة المطالبات المقبلة ، وهي الترامات لا تتحقق الا إذا فيست بمقاييس التجربة والاحتمالات ولذلك منحول هذه القوائض إلى اصول ، تبقى صسن أصول الشركة التبادلية الى ما شاء الله ، مما أدى إلى زيادة تضخم الشركات التبادلية ، مما اضطر الحكومة السويدية إلى التدخل ، واصدار قانون يلزم هذه الشركات بتوزيع المحض فوائض الأرباح على حملة الوثائق التي لا تتمتع بحق المنسساركة في الأرباح ،

كما تدخل هذا القانون لسنة ١٩٤٨ لتحديد رسوم التأمين المختلفة ، حسى لا تزيد عن الحدود المناسبة التي لا تصيب المستأمن أو حامل الوثيقة بالغبن كما تدخل فى تحديد استياطيات الشركة وأنواعها .

وهكذا تحول التأمين التبادلي ــ الذي نشـــ تعاونيا ــ في ظل النظم الرأسمالية الى صورة ممسوخة من شركات التأمين التجاري ، وأصبح خاضعاً للحسابات الاكتوارية وأظمة الفوائد في عملياته .

هذا هو التأمين التبادلي المعروف في العالم الغربي ، والذي يرى الدكتور الفنجرى بعد أن أسماه التأمين التعاوني انه الصيغة المناسبة للتأمين ، والتي لا تتعارض مع الشريعة .

ويعترف الدكتور صراحة فى الصفحة ١٧ من بحث بذلك اذ يقول: (لقد أصبح التأمين التعاونى فى صورته الحديثة المتطورة \_ كما رأينا \_ علما رياضيا يقوم على الاحصاءات الدقيقة والأرقام ، وأصبح قوة اقتصادية مؤثرة من ناحية جمع مدخرات المستأمنين ، ومن ناحية استثمارها ، وأصبح صناعة يتطلب أجهزة متخصصة فنية ومالية وادارية ) .

#### التامين الحـــكومي

ثم ينتقل بعد ذلك فيخطو خطوة آخرى ليعرض فى الفصل الرابع من البحث الشكل الذى يقترحه للمشروع الذى يطالب هيئة كبار علماء السعودية بتبنيه واخراجه الى حيز التنفيذ كشىء لا يتعارض مع أصول المال فى الاسلام •

فيشير بأن يتم التأمين التعاوني على شكل مؤسسة عامة ملك للدولة ، أو شركة تأمينات تعاونية خاصة ، انما تكون معانة أيضاً من الدولة ، وفي كلمًا الحالتين يعمل هذا الجهاز باسم المستأمنين ولحسابهم ، ومعسونة الحسكومة تكون كالآتي:

- ١ ــ بمثابة رأس لمال للصندوق
  - ٣ ــ اعانة مقطوعة أخرى م
    - ٣ ــ قروض عند الجاجة .

 ٤ - وتلزم الدولة في جميع الأحوال بتغطية خسائر الصندوق فيما الا تعرض لذلك في ظروف استثنائية أو غير عادية .

والدكتور يفضل شكل الشركة المختلطة لا المؤسسة العامة ، حتى لا يكون التأمين منحة أو هبة من الدولة للستفيدين ٥٠ ( بل مشاركه منها معهم فقط نحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موفف أكثر ايجابية يشعر معه المستأمنون بدور الدولة ، ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية ) ٥

ويرى قيام مؤسسة أو شركة التأمين التعاونية في المجتمع السعودي لسد حاجة المواطنين الى التأمين بطريقة مقبولة شرعاً ، بل وحاجة الحكومة نفسها التي تلجأ خطوط طيرانها للاستعانة بشركات التأمين التجاري الأجنبية

بل انه يضيف الى ذلك ضرورة أن يكون هذا التأمين التعاوني الزاميا . لاسيما بالنسبة لرجل الأعمال وأصحاب المصانع .

ثم ينطلق ليصور الملامح الرئيسية لمنظمة التأمين التعاوني المقترحة ، كشركة ينقسم العمل فيها الى أقسام ، كل قسم يعطى أحد المحاطر المطلوب التأمين منها كالعجز والتجارة والباعة المتجولين وكل المهن وجميع الأخطار وهذه المنظمة يكون لها مجلس أعلى ، ويتصف عملها بالمرونة والتحرر من الأساليب والروتين الحكومي • كما يجب على هذه المؤسسة أن تكتن الاحتياطيات تحسبا للخسائر المستقبلة، وأن تقوم باستشمار هذه الاحتياطيات .

ويكرر القول بالنسبة لجداول التأمين التعاوني وأنه (ليس هناك ما يمنع الاستعانة بجداول التأمين المتعارف عليها لدى منظمات التأمين التعاوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة الكافية ) •

اذن فهذه الخبرة ستتربى في أحضان جداول التأمين التجارى الذي يعارضه الدكتور الباحث ظاهراً ٥٠ وهو يدعو الى الأصول الفنية الحديثة الني بنيت عليها عقود التأمين ٥٠ فما هي هذه الأصول الفنية ؟ وما هي هذه الجداول ٥٠٠؟

اليست هذه الجداول هي التي تحدد القسط على أسس :

- ١ \_ الاحتمالات ٥
- ٢ \_ جداول الحياة والوفاة ٠
- ٣ \_ نظرية الأعداد الكبيرة •
- ٤ التحميل بمصاريف الشركة والادارة
  - ه ـ فائدة رأس المال ه
  - ٣ ــ نسبة الأرباح المطلوبة •• ٤

وما معنى العقود الفردية ؟ أليس هو قيام المؤسسة بدور الوسيط بين المستأمنين ، ألا تنتفى مع هذه العقود فكرة التعاون الذي يقتضى المشاركة الجماعية ؟

واذا أصبح التأمين فى ظل هذا النظام وسيلة للائتمان وتجميع المدخرات، فما هو الفرق بينه وبين صيعة التأمين التجارى ؟ وأى ائتمان يعنى ؟ أهو الاقراض بالربا ؟ ولمن تجمع المدخرات ؟ وكيف تجمع ؟ وهو يدعو لأن يكون القسط بقدر ما يتحقق من الخسائر ؟ وألا يرى فى ذلك خروجاً عن الهدف الأول للتأمين ، وهو تحقيق الأمن للناس لا تجميع المدخرات وبذل الائتمان . • • ؟

ويماذا تسمى مشاركة الدولة فى مؤسسات التأمين التى يقترحها الدكتور الفنجرى والتى تتمثل فى رأسمال ومعونات وتغطية خسائر ١٠٠٠ أهى منحه من الدولة ١٠٠٠ أم ستكه ن من مصارف الزكاة ٢٠٠٠

# الزكاة . . . وليس التامين

لعل الدكتور الباحث قد نسى فى آخر بحثه ما قاله فى مطلع البحث من أن الزكاة للفقراء ، والتأمين سيكون للقادرين .

واذا كان التأمين للقادرين فلماذا يحمل الباحث الدولة كل هذه الأعباء من أجل القادرين ؟ ٠٠٠

ولماذا لا تنسحب الزَّكاة على الجميع اذن ؟ ٥٠

ولماذا لا نعود الى ظام الزكاة المتكامل وتقدوم الدولة بجمع الزكاة الزاما . . ؟

ولماذا نحفل دائماً من تطبيق النظام الاسلامي في المال ونهرب منه •• ؟

وهل نسى الدكتور أنه قال فى الصفحة الرابعة من بعثه ( وتعتبر الزكاة بيشابة مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسلام ، فهى تكفل لكل فرد حد الكفاية لا حد الكفاف ، بعيث اذا لم تسعفه ظروفه الخاصة كمرض أو شيخوخة أو تعطل عن العمل من تحقيق المستوى اللائق للمعيشة ، والذى يختلف باختلاف ظروف الزمان والمسكان ، تكفلت بذلك الدولة عن طريق صندوق الزكاة ) .

وهو يعنى بيت مال الزكاة •• وهل يريد ابن آدم من الدنيا أكثر مــن ذلك ؟ ••

ولماذا لا نتنادى الى أداء الزكاة كركن من أركان الاسلام الخمسة ، من نم يقمه جحوداً فقد ارتد عن دينه ٥٠ ولقد قاتل أبو بكر رضى الله عنه مسن أجل هذا الركن وقال : « والله لو منعونى عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها » ٠

أما اذا كان الدكتور مشفقاً على أغنياء الأمة أن تتناقص أموالهم، غانى أعرض عليه ظاماً غربيا يلجأ اليه بعض رجال الأعمال في الغرب ، ليتحرروا

من استغلال شركات التأمين لتعطية مخاطر المهنة ، بدلا من استغلال التأمين منها لدى شركات التأمين ، ويعرف بالتأمين الذاتي .

ويلجا اليه المستأمن لأنه يجد من المفيد له ماليا عدم نقل عبء الخطــر الى شركات التأمين التبادلي ــ مثلا ــ حتى لا يضطر الى أن يتحمل مع باقى الأعضاء نصيبه فى الخسائر المالية التى تتحقق بين حين وآخر .

وقد يجد المستأمن أنه من المفيد ، ألا ينقبل عب الخطر الى شركة التأمين التجارى ، حتى لا يضطر الى دفع قسط التأمين المنقبل بالأعباء والفوائد ، بينما التأمين الذاتى لن يكلفه الا تجنيب مبالغ مالية ب انشاء مخصص بد مقابل أقساط التأمين ، توضع فى حساب خاص ويقوم باستثمارها بنفسه ليعوض نفسه منها كلما تحققت له خسارة ،

ألا يرى الباحث أن هذا أولى بالأغنياء بدلا من أن يلجأوا الى الدولة لتعينهم وتتحمل عنهم وهم من غير مستحقى الزكاة .

وبعد فما هو الجديد في مشروع الدكتــور الفنجــرى ، اذا كان هـــذ! المشروع قد بني على :

۱ ــ قسط التأمين وفق الجداول الاكتوارية المثقلة بكل سوءات التأمين النجاري ٠٠

٣ ــ توفير الأمن للقادرين دون الفقراء والمساكين •

٣ ــ تجميع المدخرات وتوجيهها الى الائتمان والاستثمار ••

وهل نسى الباحث أنه قال في مطلع بحثه أن الزكاة لو جمعت لانعـــدم وجود جائم أو محتاج، ولتحققت الحياة الآمنة المطمئنة لكل مواطن •• ؟

# من قرارات المؤتمسر الاسلامي العام المنعقد بمكة الكسرمة (الدورة الثانية ) من ١٥ من ذي الحجة ١٣٨٤ الى ٢٢ من ذي الحجة ١٣٨٤ الشيئون الاقتصادية والاجتماعية

درس المؤتمر البيانات والدراسات التي قدمت اليب حسول الشسئون الاقتصادية والاجتماعية وقرر ما يلي:

الله الأنسانية الله ينظم علاقة الفرد بالمجتمع ويحدد حقوق كل وواجباته الزاء الآخر، في شكل يضمن التكافل ويحفظ على الفرد انسسانيته وحريته ككائن كرمه الله ، وكاساس متين للمجتمع الصحيح ، ويرسم معالم المجتمع الاسلامي بنا يضمن تطوره ونموه وتقدمه في مضمار العلم والحضارة •

٢ ـ يرى المؤتمر أن الدول الاسلامية تقف في الوقت المحاضر على مفترق طرق متعارضة تريد أن تتعدى مرحلة التخلف الاقتصادى فتولى وجها تارة شطر المذاهب الديموقراطيب شطر المذاهب الاستراكية المختلفة وتارة شطر المذاهب الديموقراطيب الرأسمالية ، وواقع الأمر أن هذا الموقف لن يصل بها الى بر الأمان ، فكلا المذهبين لم يعد قادراً على حل المشكلة الانسانية كما أثبتت التجارب قصورهما عن تحقيق السلام العالمي ، ويرى المؤتمر ألا محيص عن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الغرض ،

سيجابه كل باحث فى الاقتصاد الاسلامى بأن يعين المسائل الاقتصادية التى ستجابه كل باحث فى الاقتصاد الاسلامى بأن يعين المؤتمر لجنة دائمة مسن الفقهاء والاقتصاديين تقوم هى أو تعهد الى المتخصصين ببحث موضوعات محددة فى آماد معلومة ، ثم تدعو اللجنة نخبة من الأخصائيين لمنافشة ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا تخساذ ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا تخساد

ما يراه من قرارات بشأنها • ويرى المؤتمر أن هـــذا الأمــر ضرورى بحيث لا يتعمل التأجيل •

٤ ــ ونظراً لأن الاقتصاد الحديث يقوم فى صلبه على الانتاج الكبير ،
 وحيث ان الدول الاسلامية غالبيتها دول صغيرة ، تمنعها ظروفها الخاصة
 وامكانياتها المتفرقة عن أن تحقق وحدها هذا الانتاج الكبير وهو انتاج فى مصلحة الانسانية جمعاء •

لذلك يحث المؤتمر الدول الاسلامية الى اقرار مبدأ وحدة التخطيط الاقتصادى كما يوصى بأن يكون هذا الأمر ضمن برنامج مؤتمر رؤساء الدول الاسلامية المرجو انعقاده فى القريب ان شاء الله ٠

علن المؤتمر أن الملكية الخاصة والحقوق الفردية فى الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء فى حدود ما تقضى به الشريعة الفراء، وأن الأموال فى الأصل هى لله تعالى ، استخلف فيها عباده لينفقوا منها فى الوجوء المشروعة لاقامة الحياة ، ويتصرفوا لمصلحتهم بما لا يضر مصالح الجماعة .

٢ ــ لكل فرد فى المجتمع الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة،
 الخارجة عن ارادته ، والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفى جميع الأحوال
 انتى يفقد فيها المرء وسائل معيشته لأسباب لا دخل لارادته فيها .

# قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من الأربعاء ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ الى الأربعاء ١٦ من صفر سنة ١٣٨٥

والتى حضرها أعضاء المجمع من مصر ومن غيرها من الأقطار ، فقد القيت فيها بقية البحوث ، واستكملت المناقشات ، ووصل أعضاء المؤتمر في بحوثهم ودراساتهم الى القرارات والتوصيات الآتية :

# قرارات المؤتمر وتوصياته في الفترة الثانية الشيئون المالية والاقتصادية

# أولا: التسامين:

قرر المؤتمر بشأن التأمين ما يلي :

١ - التأمين الذي تقوم جمعيات تعاولية يشترك فيها جميع المستأمنين لتؤدي لأعضائها ما يحتاجون اليه من معونات وخدمات ، آمر مشروع وهم من التعاون على البر .

٢ ــ نظام المعاشات الحكومي وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعي المتبع في نعض الدول ونظام التأمينات الاجتماعية المتبع في دول أخرى ، كل هذا من الأعمال الجائزة .

٣ ــ أما أنواع التأمينات التي تقوم بها الشركات أيا كان وضعها ،
 مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غيره والتأمين الخاص بالحوادث التي لا مسئول فيها ، والتأمين على الحياة ، وما في حكمه .

فقد قرر المؤتمر الاستمرار فى دراستها بواسطة لجنة جامعة لعلم، الشريعة وخبراء اقتصاديين وقانونيين واجتماعيين مع الوقوف \_ ببل ابداء

الرأى \_ على آراء علماء المسلمين في جميع الأقطار الاسلامية بالقدر المستطاع .

#### ثانيا: المعاملات المصرفية:

قرر المؤتمر بشأن المعاملات المضرفية مأ يلي :

١ ـــ الفاء الفائدة على أنواع القروض وكلها ربا محرم ، لا فرق فى ذلك
 بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الانتاجي ، لأن نصوص
 الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين •

٢ ــ كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح فى قوله
 تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » •

الاقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجمة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ، ولا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه ضرورة ، وكل امرىء منروك لدينه فى تقدير ضرورته .

٤ ــ أعمال البنوك من الحسابات الجارية ، وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد ، والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا .

الحسابات ذات الأجل ، وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهى محرمة .

٦ أما المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية ، فقد أجمل النظر فيها الى أن يتم بحثها .

٧ ــ ولما كان للنظام المصرف أثر واضح في النشاط الاقتصادى المعاصر ،
 ولما كان الاسلام حريصاً على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقاء

أوزاره وآثامه ؛ قان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل اسلامي للنظام المصرفى الحالى ، ويدعو علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد الى أن يتقدموا اليه بمقترحاتهم فى هذا الصدد .

#### ثالثا: استثمار الأموال:

قرر المؤتمر أن استثمار المال الخاص وما يتبع فيه من الطرق حق خالص الصاحب المال ، على أنه اذا سلك في هذا مسلكاً يؤدي الى ضياع المصلحة العامة ، وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر ، وليصون المصلحة العامة بطريق لا عدوان فيه على الحق المشروع لصاحب المال .

### رابعاً: الزكاة وصدقات التطوع:

قرر المؤتمر بشأن الزكاة ما يلي:

١ ــ ان ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغنى القيام به عن أداء
 الزكاة المفروضة .

٢ ــ يكون تقويم نصاب الزكاة فى نقود التعامل المعدنية ، وأوران النقد ، والأوراق النقدية ، وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهبا ، فسا بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا ذهبيا وجبت فيه الزكاة .

وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره ، ويرجع في معرفة قينه مثقال الذهب بالنسبة الى النقد الحاضر الى ما يقرره الخبراء .

٣ ــ الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهي بايجاب الزكاة فيها
 حكمها كالآتي :

(أ) لا تجب الزكاة فى أعيان العمائر الاستغلالية والمصانع والسنفن والطائرات وما شابهها ، بل تجب الزكاة فى صافى غلتها عند توافر النصاب وحولان الحول ،

- (ب) واذا لم يتحقق فيها نصاب وكان لصاحبها أموال أخرى تضم النها وتجب الزكاة في المجموع اذا توافر شرط النصاب وحولان الحول •
- (ج) مقدار النسبة الواجب اخراجها هو ربع عشر صافى الغلة فى نهساية العول •
- (د) فى الشركات التى يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر فى تطبيق هذه الأحكام الى مجموع أرباح الشركات وانما ينظر الى ما يخص كل شريك على حدة •
- ٤ ــ تجب الزكاة على المكلف في ماله ، وتجب أيضاً في مال غير المكلف،
   ويؤديها عنه من ماله من له الولاية على هذا المال .
- ه ــ تعتبر الزكاة أساساً للتكافل الاجتماعي في البلاد الاسلامية كلها ، وهي مصدر لما تستوجبه الدعوة الى الاسلام، والتعريف بحقائقه ، واعانة المجاهدين في سبيل تحرير الأوطان الاسلامية .
  - ٣ ــ تنرك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل اقليم بما يناسبه ٠

وبشأن صدقات التطوع يبين المؤتمر ما يلي :

١ ــ الاسلام يدعو الى الاتفاق فى سبيل الله ، وينهى عن البخل وقبض
 اليد عن بذل الخير •

٢٠ الاسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة الا في حالان الضرورة •

٣ ــ الاسلام يدعو الى البر بغير المسلمين ، مساواة لهم باخوانهم المواطنين.
 من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد فى المجتمع الاسلامى • ا هـ

#### رأينا في مشكلة الضمان العاصر

### يجب أن يعتمد على الأصول التي سلكها سلف هذه الأمة

ان لهذه الأمة سلفا كانت لهم مناهجهم وضوابطهم فى سد الحاجة لكل فرد تظله حماية الامامة العظمى ويستمتع بوارف خفق راية الاسلام المنيعة ٠

فقد نظروا في حالات الضرورة لكل مسلم فعرفوا من أدب النسوة وأهداف الرسالة ، أن الشريعة تقوم على حفظ المسلم في عقله ودينه وعرضه وباله ونفسه .

هذه هي العناصر الفارهة العظيمة التي هي في حفظها وصياتها غايت الغايات من السريعة الاسلامية ولقد بلغ عصر النبوة من السبو مبلغا جعل الأنصار جديرين بنعت الله تبارك وتعالى لهم أنهم « يؤثرون على أنفسهم وبو كان بهم خصاصة » هذا كان واضحاً زمن الهجرة أولى ثم ظل هسذا الإيثار ينمو حتى تجلى في فيء بني النضير حين قال صلى الله عليه وسلم للأنصار : « ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فان شئتم قسمت للأنصار : « ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم حميعا ، وان شئتم أمسكتم أموالكم وقسمت هذه ويهم خاصة » فقالت الأنصار : « بل تقسم يا رسول الله هذه فيهم ، واقسم لهم ما شئت من أموالنا » وقد، أخذ الصحابة اخذ نبيهم صلى الله عليه وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه الى الجابية وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله بيدون ، فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو الراة ، ثم يأتى من بعدهم قوم بيدون من الاسلام مسداوهم لا يجدون شيئا ، فاظر آمرا يسع أولهم يسدون من الاسلام مسداوهم لا يجدون شيئا ، فاظر آمرا يسع أولهم وآخرهم » .

وكان رضى الله عنه يقول: « لولا أنى أخشى أن يُتشرك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهماناً كما قسمت خيبر سهماناً، ولكنى أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم » .

وقد قرر أبو يوسف القاضي صاحب أبى حنيفة رضى الله عنهما: « بأن ما رآه عمر بن الخطاب من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك ، توفيقاً من الله كان له فيما صبنع ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم »•

ولقد أوصى رضى الله عنه بعد أن أجهز عليه عدو الله أبو لؤلؤة فى المحراب: «أوص الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيراً ، فاتهم جباة المال ، وعيظ العدو ، ورد وم المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيئهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم » •

وقد جاءت فى حد الفقر آراء المذاهب فالفقير عند الشافعى هو الذى يحصل على ما تزول به حاجته من أداة يعمل بها ان كانت به قوة لأنه لا يجد ما يقع موقعاً من كفايته ، فيعطى بضاعة يتجر فيها حتى لو احتاج الى مال (١) كثير للبضاعة التى تصلح له ، وبحسن التجارة فيه ، وجب أن يدفع اليه وشرح النووى هذا النص لأبى اسحاق الشيرازى فقال رضى الله عنه :

« فى حقيقة الفقر الذى يستحق سهما من الزكاة ، قال الشافعى والأصحاب: هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته بمال ولا بكسب، وشرحه الأصحاب فقالوا: هو من لا مال له ولا كسب أصلا، أوله ما لا يقع موقعاً من كفايته ، فإن لم يملك الا شيئاً يسيراً بالنسبة الى حاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعاً من الكفاية ، قال البغوى : ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته اليه ، قال الرافعى : ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج اليه للخدمة ، وهو فى مسائر الأصول ملحق بالمسكن ،

قلت : قد صرح ابن كج ً فى كتابه التجريد بأن العبد الذى يحتاج اليـــه للخدمة كالمسكن ، وأنهما لا يمنعان آخذ الزكاة لأنهما مما يحتاج اليه كثيابه.

<sup>(</sup>١) راجع صفحة ١٦٩ من الجزء السائس من المجبوع في هذه الطبعة -

وقد أطال النووى فى بحث الفقير والفقيرة التي لها زوج غنى فارجع اليه. فانه يروى علتك ويشفى غلتك ان شاء الله وقد خلص بأن الفقير يأخذ من المال بقدر ما يخرجه وكذلك المسكين من الحاجة الى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام .

أما المسكين فانه هو الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايت الآأنه لا يكفيه ، فأما الذي لا يجد موقعاً من كفايته فهو الفقير ، وأما الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته الآأنه لا يكفيه فهو المسكين ، قال أصحابنا : مثاله : يحتاج الى عشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية والله تعالى إعلم •

ويرى مالك رضى الله عنه أن الفقير الذي يعطى ما يعنيه هو الذي لا يملك قوت عامه .

ويرى أبو حنيفة رضى الله عنه أن الفقير الذي يستحق من سهمان الزكاة . هو الذي لا يملك نصاب الزكاة .

ويرى أحمد بن حنبل أن الفقير هو ما وصف به الشافعي رضى الله عنهما المسكين « وهو الذي لو ملك من العروض أو الحبوب أو السائمة أو العقار ما لا تحصل به الكفاية ولو ملك نصاباً ، فاذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة ولو لم يملك شيئاً ، وان كان محتاجاً حلت له الصدقة وان ملك نصاباً ، ونقل ابن قدامة في المعنى عن ميمون قال : ذاكرت أبا عبد الله بعني أحمد بن حنبل رضى الله عنه به فقلت : يكون للرجل الابل والعنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ، ويكون له أربعون شاة وتكون له الضيعة لا تكفيه فيعطى من الصدقة ؟ قال : نعم ،

ويرى ابن حزم الامام الظاهرى رحمه الله تعالى: أن من كان له مال تجب فيه الصدقة كمائتى درهم أو أربعين شاة وهو لا يقوم ما معه بقو الته لكثرة عياله أو لغلا السعر ، فهو مسكين يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجب فيه من ماله لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « اذا أعطيتم فأغنوا » •

وقال أبو عبيد (١): « وقد روى عن عمر بن عبد العزيز: « ان اقضوا عن الفارمين » فكثتب اليه: انا فجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث فكتب عمر:

«أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث فى بيته نعم ، فاقضوا عنه فانه غارم » •

فانظر كيف ان الضمان فى الاسلام أعم من هذه الشركات التى تسمى ( بالتأمين التعاوني ) ذلك لقصوره على أعيان المتعاونين والقائمين بسهمانهم على الشركة ومن عداهم فلأمه الهبل •

والأمر يكون ملهاة كبرى لو نظر اليه من جهة الحل والحسرم كما في بيانات مجامع الفقهاء والبحوث الاسلامية وهيئات كبار العلماء ، وهى نظرة غير ثاقبة لقصرها على الحكم عليها فقط ، دون النظر الى ما فى الاسلام من صور أنبل وأشرف لشموليتها واستيعابها جميع أفراد الأمة وشعوبها مسن عرب وعجم وأبيض وأحمر وأسود وكبير وصغير وذكر وأنثى وحى وميت ، نعم وحى وميت ، فعن أبى هريرة وغيره رضى الله عنهم «أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ عليه وآله وسلم كان يؤتى بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ فان قيل : انه ترك لدينه وفاء ، صلى عليه ، والا قال : صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال : «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » •

# مذهبا ابى بكر وعمر في القسم واختلافهما الراشد

فعن يزيد بن حبيب وغيره (٣) أن أبا بكر كُلِيم فى أن يفضل بين الناس في القدم فقال : فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير » ومن آثاره « ان المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في

<sup>(</sup>١) ألأموال صفحة : ٦٦١

<sup>(</sup>٢) ألاموال مستبعة ١٣٥٠ .

الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والغير » •

ويروى القاضى أبو يوسف فى كتاب الخراج أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما تولى الخلافة خطب فى الناس قائلا: « انما أنا ومالسكم كولى النيم سالى أن قال ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فحدونى بها بالكم أن لا أجتبى شيئاً من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا رقع فى يدى أن لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على أن أريد أعطياتكم وأرزاقكم » (1) •

وفى كتاب الأموال لأبى عبيد أن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه « أمر بجريب من طعام فعجن ثم خبر ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا ، فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم ثم فعل بالعشناء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان \_ وهو نحو اردب من القمع أو نصفه أو يزيد شيئاً \_ كل شهر ، فيكان يرزق الناس ، المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر » (٢) •

« وقد مر أمير المؤمنين رضى الله عنه يتفقد الرعية فسمع الصبى يتضافى من البجوع فسأل أمه أن ترضعه ، فقالت : انى أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصغار في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هاساً : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من ينادى : لا تعجلوا أولادكم على الفطام ، فانا تعرض اكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام »

وفى كتاب الخراج لأبى يوسف : « وقيل : انه كان يعطى الوليد اذا طرحته أمه مائة درهم ، فاذا ترعرع بلغ به مائتين » وفى هذا المرجع أيضاً : إن الخليفة عمر عندما أتاه مال كثير قسم لكل رجل نصف دينار اذا كان عزباً وله مع امرأته ديناراً » وكان رضى الله عنه يرشد عماله الى حقيقة يجب أن

<sup>(</sup>١) الخراج ص ١٢٧ }

<sup>(</sup>٢) الاموال صفحة ٢٣٧ .

تكون ماثلة أمامهم وهي أن الله تعالى بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً . حتى صارت هذه شعاراً لملدولة يؤكد عليها من جاء بعده من صالحي الأمراء والخلفاء ، وكان يكتبها عمر بن عبد العسزيز الى أمسراه الأمصسار ، حتى لا يتمادوا في تحصيل الجزية بعد اسلام من كان ذمياً .

وقد ورد « ان معاذ بن جبل فى أول تأمير أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه له على اليمن بعث الى عمر بثلث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر رضى الله عنه وقال له : لم أبعثك جابيا ، ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على الفقراء ، فقال معاذ : ما بعثت اليك بشيء ، وأنا أجه أحداً فأخذه منى ، فلما كان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها ، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ : ما وجدت أحداً بأخذ منى شيئاً » •

.. وقال عمر أيضباً : « أما والله لئن بقيت لأرامل أهسل العراق لأدعنهستم لا يفتقرون الى أمير بعدى » •

أما فى عهد عثمان رضى الله عنه فقد كانت امرأة تدخل عليه ففقدها يوما فقال لأهله (١): « مالى لا أرى فلانة ؟ فقالت له زوجته انها ولدت غلاماً . فأرسل اليها بخسين درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة » وقال الزبير بن العوام لعثمان رضى الله عنهما بعد ما مات عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه : « أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفاً » (٢)

وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه الى واليه على العسراق « أن أخرج للناس أعطياتهم » فكتب اليسه الوالى : « انى قسد أخرجت للنساس أعطياتهم ، وقد بقى فى بيت المال » فكتب اليه : « أن انظر من ادَّالَ فى غبر سسمكه ولا سرَّف فاقض عنه » فكتب اليه : « انى قد قضيت عنهم وبقى فى

۱۱) الأموال ص ۲۰۳ •

<sup>(</sup>٢) الأموال ص ٣٢٢

بيت مال المسلمين مال » فكتب اليه: «أن اظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه فانا لا زيدهم لعام ولا لعامين» وكان قد كتب له قبل ذلك: «أن اظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه » فكتب اليه: « أنى قد زوجت كل من وجدت وقد بفي في بيت المال مال » فكتب اليه بعد مخرج هذا بخصوص من ضعف على الجزية من أهل الكتاب .

وقد ورد فى صحيح مسلم والسنن مرفوعاً : « من كان له فضل ظهـــر فليعد به على من لا زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا فى فضل » .

بل لقد ورد الضمان فى الماشية والسائمة والغنم ، فقد أوصى والى الحمى بقوله : « اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وأدخل رب الصُّر يَّمَة والفُّنسيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلكت ماشيته ملكت ماشيته ماشيته على نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاءنى ببنيه يصرخ : يا أمير المؤمنين ـ أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب والورق » ،

ويرسل الى عماله يقول لهم : « ألا وانى لم أبعثكم أمراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم أئمة الهدى يهتدى بكم ، فأ در أوا على المسلمين حقوقهم . ولا تضربوهم • • ولا تعلقوا الأبواب دونهم فيأكل قويهم ضعيفهم ، ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم (١) » •

وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هم كل امام عادل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم « اذ دخلت عليه وهو جالس في مصلاه واضعاً خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له مالك ؟ فقال : ويحك فاطمة ، لقد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة

<sup>(</sup>۱) الخراج ص ۱۲۷ .

الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل ، وأشباههم فى أقطار الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجل سيسألنى عنهم يوم القيامة ، وأن خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم فخشيت ألا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى فبكيت »

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه يشرح موقفه من المال:

« انى أنزلت تفسى من مال الله منزلة مال اليتيم ، ان استغنيت استعففت وان افتقرت أكلت بالمعروف ثم أنا باد بأصحابى ـ يعنى المهاجرين ـ أخرجنا من مكة » (١) سنن البيهقى •

ويقول: «والذي لا اله الاهو (ثلاثاً) ما من الناس أحد الاله في هذا المال حق ، أَعْطيه أو منبعه ، وما أحد أحق به من أحد الاعبد مملوك ، وما أنا فيه الاكأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه (٢)» .

ولما رأى ابنة ولده عبد الله تطيش هزالا سأل عنها وهو لا يعرفها ، فقال أبوها : انها ابنتك ، ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك انك لا تنفق عليها ، أو قال له : منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك فى المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بينى وبينكم (٣) » •

ولما حصلت المجاعة عام الرمادة فى المدينة وما حولها رأى فى يد بعض أولاده بطيخة فقال: « بح بخ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى؟» فخرج الصبى هارباً وبكى ، « وما سكت عمر حتى علم أنه اشتراها بكف من نوى » •

<sup>(&</sup>lt;u>ا</u>) جزء ۲ س ۲۹۹ ۰

<sup>(</sup>٢) الطبقات الكبرى لابن سعد والخراج لابى يوسف .

<sup>(</sup>٣) عمر بن الخطاب لابي الفرج بن الجوزى -

« وكان رضى الله عنه قد اسود لونه لشدة ما عانى فى هذا العام مسن النجوع والاستمرار على الأكل بالزيت ففط ، وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن فى هذا العام حتى يحيى الناس » ويقول أسلم مولاه : كنا نقول . لو لم يرقع الله المحال عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر المسلمين » •

### عمر بن الخطاب أول من فرض العطاء وفاضل فيه في الاستلام

لما كان عمر رضى الله أول من أنشأ بيت المال وأول من دون الدواوين وترتب على هذا أن وزع الأموال على المسلمين :

١ حيث جعل العطاء دوريا •
 ٢ ـ فاضل بين الناس وجعلهم درجات
 ٣ ـ قد ر العطاء لكل فئة •

قد حدث أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يفرق بين الناس في قسمة المال وكان صلى الله عليه وسلم يقول : « يا سعد انى الأعشى الرجل وغيره أحب الى النه خشية أن يكبه الله في النار » .

ولكن أبا بكر رضى الله عنه كان يقسم بالسوية ويقول: « أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفنى بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة » •

واتخد الفاروق سياسة جديدة فى تقسيم الأموال العامة (١) حيث فرض العطاء وجعله دوريا ، وقد كان من قبل يصل المال فيقسم فى حينه ، فأعلن عمر رأيه للصحابة فى فرض العطاء دوريا حيث قال : فانى أرى أن أجعل عطاء الناس فى كل سنة ، وأجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رأيت ، فانك \_ ان شاء الله \_ موفق ففرض الأعطيات وانته حجه فهجأ جديداً فى المفاضلة بين الناس أعلن ذلك بقوله : ان أبا بكر \_ رضى الله عنه \_

<sup>(</sup>١) ( أوليات القاروق السياسية ) غالب عبد الباتي القرشي .

رأى فى هذا المال رأيا ولى فيه رأى آخر ، لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » •

وكانت الأقسام على النحو التالي :

( القسم الأول ) : ذووا السوابق الذين حصل المال بسابقتهم •

(القسم الثاني): من يفني عن المسلمين في جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا •

( القسم الثالث ): من يبلى بلاء حسناً فى دفع الضرر عنهم كالمجاهدين في الله من الجنود والعيون من القصاد والناصحين ونحوهم •

﴿ القسم الرابع ﴾ : ذووا الحاجات • ٠

قسم الفاروق الناس الى درجات كما رأينا ولكنه لم يسو بين أصحاب كل درجة فى العطاء ، بل انه فرق بين السابقين الأولين من المهاجرين غير السابقين والمهاجر البدرى غير المهاجر بعد بدر ، والسابقون من المهاجرين غير السابقين من الأنصار وقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استثناهم من القاعدة ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة ، فالعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن بدريا ولا من السابقين الأولين قد جعله فوق مستوى البدريين السابقين في العطاء ، والحسن والحسين لم يكونا بدريتين ولا من السابقين المهاجرين قد ألحقهما بأبيهما ، وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فضلهن فى العطاء على المهاجرين والأنصار لمنزلتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما مقادير العطاء التى فرضها زضى الله عنه ، فقد روى البخارى فى صحيحه عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنه ، فقد روى البخارى فى صحيحه عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنها قال : « كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف وفرض لابن عسر عنهما قال : « كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف وفرض لابن عسر ثلاثة آلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعسة ثلاف وغمن هاجر بنفسه » (۱)

<sup>﴿ ﴿ }</sup> فتع الباري عرج صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٥٣ طيعة السلفية •

وقد ورد عن قيس بن أبي حازم أوهو مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام له رؤية وليست له صحبة \_ قال كان عطاء البدريين خسسة آلاف ، وقال الماوردى : « فرض لكل من شهد بدراً من الأنصار أربعة آلاف درهم ، وقال أبو يوسف : « ففرض لأهل السوابق والقدم خمسة آلاف » ،

وقد ألحق العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبدريّين ، وألحق الحسن والحسين بأهل بدر لمكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم قفرض لهما خمسة آلاف ، وفضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على أهل بدر فقرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم الا عائشة فانه فرض لها اثنى عشر ألف درهم ، وألحق بهن جويرية بنت الحارث وصفية بنت حيى ، وقيل : بل فرض لكل واحدة منهن ستة آلاف درهم ،

أما من تأخرت هجرته وهاجر قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم، وفرض لمن أسلم بعد الفتح ألفى درهم وفرض لأبناء غلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمى الفتح .

ثم فرض للناس على قدر منازلهم وقراءتهم للقرآن وجهادهم ، وفرطى لأهل اليمن وقيس بالشمام والعراق لكل رجمل منهم ألفين الى ألف الى خمسمائة الى ثلاثمائة .

وفرض للنساء ، فرض لصفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ستة آلاف درهم ، ولأسماء بنت عميس زوجة أبي بكر الصديق وأم كلثوم بنت عقب وأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ، وفرض لنساء المساجرين والأنصار ستمائة وأربعمائة ، أربعمائة وثلاثمائة ، ثلاثمائة ومائتين ، مائتين ،

ولما تولى على بعده سوسي بين الناس •

## الفاروق أول من فرض العطاء لكل مولود في الاسسلام

قد سبق أن ذكرنا أن يعض الأمهات كن يعجلن القطام ليستفدن من العطاء وذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجارية فنزلوا المصلى ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق ، فدهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبسر وقال له : هل لك أن ضراسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان

ما كتب الله لهما ، فسبع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه : اتقى الله وأحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحك انى لأراك أم سوء ، مالى أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبر متنى منذ الليلة (أى اضجرتنى) انى أريعه عن الفطام أى أريده أن يفطم أن فيأبى قال : ولم ؟

قالت: لأن عبر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكدا شهراً ، قال: ويَحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته مسن علية البكاء ، فلما سلّم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا تفرض لكل مولود في الاسلام » وبعث بذلك الى الأمصار .

# الفاروق أولَ من جعل نفقة اللقيط في بيت المال

قال ابن سعد : وكان عمر اذا أتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقاً يأخذه وليه كل شهر بما يصلحه ، ثم ينقله من سنة الى سنة وكان يوصى بهم خيراً ويجعل نفقتهم ورضاعتهم من بيت المال •

هذا فالى الذين يتبارون بتقديم البحوث وترصيف الفصول ، وعقد الندوات والمؤتمرات ، ونشر المقالات الضافيات ، أقول لهم : على رسلكم فلقد كان يكفيكم سيرة الصحابة فى منهج الضمان والتأمين بدلا من هذا العناء الذى ناء بكم أو نؤتم بها فما التأمين التعاوني بمنى فتيلا ولايصلح الالمن كان معه فضل مال يبذله ليدخل فى هذه اللعبة ، ولا التأمين التبادلي حتى ولا التأمين الحكومي يؤخذ مقدما من المستركين من العمال والا فإنه يفتقر الى أن يسعى قبل أن تقعده الشيخوخة أو المرض عن اسماع صوته الى من يدهم منحة معاش الشيخوخة ممتنين عليه باسم الزعيم أو الرئيس فيسمى معاش فلان ، وكأن فلانا هذا هو الرازق المانح المانع ، وما سمى السلف معاش فلان ، وكأن فلانا هذا هو الرازق المانح المانع ، وما سمى السلف أو الديوان العمري أو التاريخ العمري ، وليرجع من شاء مرة أخرى لقراءة أو الديوان العمري أو التاريخ العمري ، وليرجع من شاء مرة أخرى لقراءة ما مغي والله جل ثناؤه له المنة وله الحمد على ما أولى وهو أعلم بالصواب واليه المرجع والمات و

### شركات التامين عند عبد الله آل محمود

كان للاخ العلامة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر بحث في مجموعة رسائل أهديت الينا في مؤتمر السيرة الثالث الذي عقد بالدوحة عام ألف وأربعمائة في شهد المحرم فكان مما وقع نظري عليه بعد الانتهاء من بحث التأمين ما جاء في رسالته مما يلفت النظر من تجويز بعض صور التأمين كالتأمين على السيارات وتحريم صور أخرى كتحريم عقد التأمين نفسه وتحريم عقد التأمين على الحياة ويعزو ذلك الى أنه لما كثرت الخيرات واتسعت التجارات وفاض المال على الناس من جميع الجهات ، اخترع الناس لهم فنونا من المعاملات والشركات لم تكن معروفة في سالف السنين ، ولم يقع لها ذكر عند الفقهاء المتقدمين ه

من ذلك شركات التأمين على اختلاف أنواعها ، وهى قضية ذات أهمية وليدة هذا العصر ، وقد راجت بين العالم وصارت حديث القوم فى مسمرهم ومجالسهم ، وأخذ بعض الناس يموج فى بعض فى موضوعها بالتجهيل والتضليل وبالتحريم والتحليل ،

وأسبق من رأيناه طرق موضوع الكلام فيها من علماء المسلمين هــو الشيخ ابن عابدين المتوفى عام ١٢٥٢ هـ فقد ذكــرها فى كتــابه ( الرد على المختار ) ونصه :

« انها جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركباً من حربى يدفعون له أجرته ، ثم يدفعون أيضاً مالا معلوماً لرجل مقيم فى بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك المال الذى فى المركب بغرق أو حرق أو نهب أو غيره ، فذلك الرجل ضامن له بثمنه فى مقابلة ما يأخذه منهم ، فاذا هلك من مالهم شىء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تعاماً ٥٠ قال : والذى يظهر لى أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » اتنهى .

ويظهر أن مبدأ عملية التأمين هو الخبوف من العبوادث والكوازث

الشديدة التي تفاجئهم فتحتف بذهاب القسمهم وأموالهم ، فأراد بعض التحار بهذا التأمين التحفظ على ضمان أموالهم كما أراد الآخرون السامين على بدك حياتهم ، وهذا كله لم يكن معروفا في بلدان المسلمين قبل هبسة انسنين • ثم أخذ علماء هذا العصر يتكلمون في موضوعها ، حيث دعت الحاجة والضرورة التي البحث فيها ، « لأن لكل حادث حديث ، ولكل مقام مقال » •

فمنهم من قال بتحريم عقد التأمين بكل أنواعه، ومنهم من أباحه بكل أنواعه، ومنهم من أباحه بكل أنواعه، ومنهم من توسط فيه فقال باباحة شيء ومنع شيء منه ولسنا مسن المجازفين القائلين باباحته بكل أنواعه ، ولا من الجافين القائلين بتحريمه بكل أنواعه ،

وانما موقفنا منه موقف التفصيل لأحكامه ، ثم التمييز بين حلاله وحرامه، والذي ترجح عندنا هو أن التأمين على حوادث السيارات والطائرات والسفن والمصانع والمتلج أنه مباح لا محظور فيه ، اذ هو من باب ضمان المجهول ومالا يجب ، وقد نص الامام أحمد ومالك وأبو حنيفة على جوازه •

وهذا نوع منه يقاس عليه لالحاق النظير بنظيره ، كما سيأتي بيانه •

أما التأمين على الحياة ، فانه غير صحيح ولا يباح لأننا لم فجد له محملا من الصحة ، لأن وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته ، فهو فوع من القمار ، ويدخل في بيع الغرر ، كبيع الآبق الذي لا يدرى أيقدر على تحصيله أم لا ، ويدخل في مسمى الربا الذي هو شراء درهم بدراهم مؤجلة ، ويدخل في مسمى الربا الذي هو شراء درهم بدراهم مؤجلة ، ويدخل في يبع الدين بالدين ، حيث ان المؤمن يدفع قيمة التأمين مقسطة في سبيل الحصول على دراهم أكثر منها مؤجلة أضف اليه أنها لا تقتضيه الضرورة ولا توجه المصلحة كما سيأتي بيانه اي شاء الله تعالى .

# التأمين على السيارات

ان الله سبحانه وتعالى فى كتابه وعلى لسان نبيه بيئن الحلال والحسرام بياناً واضحاً فقال تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (١) وقال: « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا جلال وهذا جوام لتفتروا على الله الكذب » (٢) وقال: « أرأيتم ما أنزل الله لكم مسن رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل آلله آذن لكم أم على الله تفترون » (٢) .

وفى البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير ، أن النبي صلى الله عليب وسلم قال : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمي يوشك أن يقع فيه ألا وان لكل ملك حمى ألا وان حتى الله محارمه ، آلا وان في الجسد مضعة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » .

فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن الحلال المحض بيئن واضح لا مجال المسك فيه وأن الحرام المحض بيئن لا يختلج في القلب الجهل به ولكن بينهما أمور مشتبهات لا يعلم أكثر الناس حقيقة الحكم فيها ، هل هي من الحلال أو من الحرام • ومفهوم الحديث أن القليل من الناس وهم أهل العلم والمعرفة يعرفون حكم الله في هذه المشتبهات فيلحقون الحلال بنظيره من الحرام .

فَالذَى يَخَافَ عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهم للمستبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ويتجاسرون على الأشياء المستبهات بدون سؤال عن الحلال والحرام ، كما أن العلماء يتبغى أن يتركوا المستبهات معدما يحقى عليهم الحكم فيها لحديث: « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » •

ثم ان همذه المستهات تقع في العقبود والشروط والمبايعات والإنكعة والأطعمة والرضاع ، وقد ترجم البخارى في صحيحه فقال : « باب تفسير المشتبهات » ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث أنه تزوج امسرأة

and the state of t

<sup>(</sup>إِنْ أَسِورة الإنعام : 111.

<sup>(</sup>٢) سُورة النجل في ١٩٩ مَا وَأَنْكُ (٢) سُورة يولس: ١٩٨ مَا

لمى أم يحيى بنت أبى اهاب ، فجاءت اهرأة سوداء فقالت : اني أرضعتكما ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد قبل ؟ ، ففارقها عقب الله وفكحت روجة غيره ثم ذكر جديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وقاص عبث قال رسول الله بن زمعة ، « الولد لك يا عبد الله بن زمعة ، واحتجبى منه يا سودة » فأمر سودة أن تحتجب عنه مع أنه محكوم بكونه أخاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من فأل الشبهات .

فين هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها في وقت الى أن يتصدى له من مخرجه من خين الاشتياء والغموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصبع واضحاً جليا ، لا مجال فيه للاشتباء م

فين هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشتكل على الكثير من الناس حكمها ، من أجل تجدد حدوثها ، وغموض أمرها ، وعدم سبق الحكم من الفقهاء باسمها ، فان لها فى الفقه الاسلامى أشباها وظائر ينبغى أن ترد اليها ، وغوخذ قياسها منها ، كما يرد الفرع الى أصله ، والنظير الني قطيره ومنا

وهذّا يُعِدُ مِن القياسِ الصحيح الذي نزل به الكتاب والسنة وعمل به الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم كأنوا يمثلون الوقائع بنظائرها ويشبهونها بأمثالها ، ويردون بعضها الى بعض في أحكامها ، ففتحوا للعلماء باب الاجتهاد، ونهجون لهم طريقه ، ويبنوا لهم سينة الحقيقة وتطبيقه ، كما سيأتي بيانه . •

# الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الإمام أبور حيفة وحمة الله إلى أن الأصل في العقود والشروط الخطرة الى أن الأصل في العقود والشروط الخطرة الى أن الأعام وعليه تدل بضوص الشاهرية ، وعليه تدل بضوص الشافعي وأصوله ، وذهب الامام مالك الى أن الأصل في العقود الاباحة : الاما دل الدليل على تحريمه وعليه تدل نصوص الإمام أحسب وأصوله ، وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

فقد قال شيخ الاسلام \_ رحمه الله \_ : « أن الأصل في العقود الصحة والجواز ، ولا يحرم ويبطل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه ينص صحيح أو قياس صريح » قال : « وأصول الامام أحمد المنصوصة عنه تجري على هذا القول ، ومالك قريب منه » (١) انتهى وقد نهج العلامة ابن القيم \_ رحمه الله \_ قال في الاعلام :

« الخطأ الرابع: فساد اعتقاد من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملتهم على البطلان حتى يقوم دليل الصحة ، فاذا لم يقم عندهم دليل على صحة عقد أو شرط أو معاملة ، استصحبوا بطلانه فأفسدوا بذلك عقودا كثيرة من معاملات الناس وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل ، وجمهور الفقهاء على خلافه ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة ، حتى يقوم الدليل على البطلان ، وهذا القول هو الصحيح ، فانه لا حرام الا ما حرم الله ورسوله ، ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » و

اذا ثبت هذا فان صنعة عقد التأمين على حوادث السيارات ، وهـو أن يتفق الشخص الذى يريد التأمين على سيارته مع شركات التأمين سـوا، كان التأمين كاملا أو ضد الغير ، فيدفع قدرا يسيرا من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان ، كعام كامل بشروط وقيود والتزامات معروفة عند الجميع، من أهمها :

ويستفيد المؤمن على سيارته حصول الأمان والاطمئنان على نفسه وعلى سيارته التي يسوقها بنفسه أو يسموقها رجل فقمير لا مال له ولا عاقمة ، فيستفيد عدم المطالبة والمخاصمة في سائر الحوادث التي تقع بالسيارة ، متى

<sup>(</sup>۱) ج ۲ من الفتاوى القديمة ص ۲۲۹

كان التأمين كاملا ، وتقوم شركة التأمين باصلاحها عند حدوث شيء مسن الأضرار بها ، ومثل هذا الأمان والإطمئنان يستحق أن يبذل في حصدوله نفيس الأثنيان وليس فيه من المجذور سوى الجهالة بالأضرار التي قد تعظيم في بعض الأحوال ، فتقضى جهلاك بعض النفوس والأموال وقد لا تقع بحال .

وهذه الجهالة لمغتفرة فيه كنظائره من سائر الفيهانات: • يُقد ذكر الفقهاء صحة الضمان عن المجهول ، وعما لا يجب •

قال في المغنى: ويصبح ضمان الجنايات، سواء كانت نقوداً كقيم المتلفات أو نقوساً كالديات، لأن جهل ذلك لا يمنع وجويه بالاتلاف فلم يمنع جوازه بالالتزام وقال: ولا يشترط معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه بالمضمون به لصحة ضمان ما لم يجب الحجود و

وهذه هي نفس قضية التأمين على ضمان حوادث السيارات ، ثم ان هذه الجهالة في عقد التأمين لا تفضى الى نزاع أبداً لتوطين الشركة أمرها في عقدها على التزام الضمال بالغا ما بلغ ، فلا تحس بدفع ما يلزمها من الغرامة في جنب ما تتحصل عليه من الأرباح الهائلة .

وفى هذا التأمين مصلحة كبيرة أيضاً ، وهى أن المتصرفين بقيادة السيارات هم غالباً يكونون من الفقدراء الذين ليس لهم مال ولا عاقلة فمتى ذهبت أرواح بعض الناس بسببهم وبسوء تصرفهم فلن تذهب معها دياتهم لورثتهم ، بل يجب أن تكون مضمونة بهذه الطريقة ، اذ من المعلوم أن حدوادث السيارات تقع دائماً باستمرار ، وأن الحادثة الواحدة تجتاح هلاك العدد الكثير من الناس ، ومن الحزم وفعل أولى الحزم ملاحظة حفظ دماء الناس وأموالهم ،

ن وهذا التأمين وان كان يراه الفقير إنه من الشيء الثقيل في نفسه ، ويعده عرّامة تاليّة عليه ، حلل دفعة ، لكنه يتحمل عنه عبنًا ثقيلا من خطر الحوادث، مها يُدخل تحت رَحثتُه وعهدته ، وهما يتلاشي مفها ما يحس من الفرامة لكون المضار الجزائية تعتقر في ضمن المصالح العمومية ، و والله أعلم و

### ازالة الشبهات اللاجقة لتامين السيارات

ان العقبود والشروط عقبو حتى شبت تجريمها بالنص أو بالقيباس الصلحيح مو والشركم الله المقتضى للترك اقتضاء جازما ، كما حققه أهل الله بيول من وهذه الشركة المتعقدة للقامين ان وات في نفسها من مقاصدها أو راها التناس تجارية استغلالية ، لكن حقيقة الأمر فيها والمواقع منها أخه يتحصل منها اجتماع المنتفعين منفعتها في نفسها في حصول الأرباح لها ومنفعة الناس بها ، فهي شركة تعاونية محلية اجتماعية تشبه شركة الكهرباء والاسمنت وغيرهما ، فكل هذه الشركات تدخل في مسمى التعاون بين النساس ، لأن الشخص عنى باحوانه ، قوى بأغوالة ، ويد الله مع الشريكين ما لم يخس أحدهما صاحبة ، فهي من تجنس المشاركات بالوجوه ، ومشاركة الآبدان ومشاركة المفاوضة ، وقد حصل الخلاف قديما بين الفقهاء في جواز هداة المساركة المفاوضة ، وقد حصل الخلاف قديما بين الفقهاء في جواز هداة المساركة المفاوضة ، وقد حصل الخلاف قديما بين الفقهاء كيا حصل الخلاف في شركة التأميل على حد سواء ، ثم زال الخلاف عن هذه الشركات الخلاف في شركة التأميل على اختلاف أنواعها ،

ووجه الاشكال دعوى دخولها في مسمى الجهالة والغرر الذي تهي عنه

مَ مُكَمَا رُوَى مُسَلَمَ فَي صحيحه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يُنْجَ الغُور : عن يُنْجَ الغُور !

مَا لَيْسَ عِنْدِكُ وَنِحُومُ مُ كَبِيعِ جَبِلُ الْحَبِلَةُ ، وَبِيعٌ مَا فَي بِطُونُ الْأَنْعَامِ ، وَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدِكُ وَنِحُومُ مُ

( الثاني ) بيع المعجوز عن تسليمه ، كبيع الآبق .

﴿ الثالث ) المجهول المطلق، كِبعتك عبداً من عبيدي أو ما في بيتي •

ومنه بيع الحصاة ، وبيع الملامسة ، والمنابذة ، وضربة الفائص ، وبيسع العظ ، والنصيب المسمى باليانصيب ، فكل هذه داخلة فى بيع الغرر المنهى علم شرعاً ، لكونها يقع فيها المنزاع غالباً نظير ما يقع فى القمار ، فان همذا العبد الآبق انعار يبيعه صاحبه بدول ثمن مثله مخاطرة ، فان تحصل عليه قال المبائغ المغبنيني ، فان لم يجده قال المشترى : غبنتنى ود على ثمنى .

وهذا المعنى منتف في هـــذه المشـــاركة التي مبنــاها على التعـــاون الاجتماعي ، الصادر عن طريق الرضاء والاختبار بدون غرر ولا خداع .

فَجَوَّازُ الْشَارِكَةِ هذه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعده عن كل معذور الدُّهَى مُصَلَحَة مَحَضَة لَلنَّأَسَ بلا فساد .

غير أن فيها تسليم شيء من النقود اليسيرة في توطيد تأمين السيارة ، ومن السهل أن يختصرها الشخص من زائد نفقت كذبيحة يذبحها لأدنى سبب أو بلا سبب ، لأن كل عمل كهذا فانه يحتاج بداعى الضرورة الى مال ينظمه ، ويقوم بالتزام لوازمه ، وليس عندنا ما يسم بدل المال في التزام الضمان ، كما قالوا بجواز : اقترض لى ألفاً ولك منه مائة ، وأنه جائز ، ومنه ضمان الجارس بأجره .

فصحة هذا الضمان والتزام لوازمه يتمشى على نصوص الامام أحسد

ما أعطيته فهسو على ، وهذا مسألة الغرقى على ضمان المجهول كقوله : ما أعطيته فهسو على ، وهذا مجهول ، فمتى قال : أنسا ضامن لك ما على فلان ، أو ما يقتضي به عليه ، أو ما تقوم به البينة ، أو ما يقربه لك ، أو ما يخرجه ألجساب ، صح الضمان بهذا كله ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك » :

قال : « وفيه صحة ضمان ما لم يجب ، وصحة الضمان عن كل من وجب

عليه حق نورفي أصحة الضيمان في كل حق من الجقوق المالية الوراجية إو التي 

وقال في المغنى أيضاً :

« ويضح يضعان اللجنايات ع منواء كانت نقودا كقيم المتلفات أو تغويسيا. كالدياث، الأن جهل اذلائة إلا يسم وجويه بالاتلاف فلم يمنع جوازه بإلالتزام» قال : « ولا يُشتِرُط مَعْرَفِة الصَّامِن للمَصْمُونُ عَنْهِ، ولا العلم بِالمُغْبِمِونَ بِهِرِي وهذه هي نفس قضية ضمان التأمين على السيارات ، فان شركة التـــأمين تُلتُّرُمْ صَّلَّمَانِ الَّذِياتُ وَأَزُّوشَ الجُنَايِاتِ وَقَلَّمُ ٱلْمُتَلَقَاتَ مَ كَمَا ذَكُو جَوْ أَزْهُ صاحب المعنى وَالشَّرْخُ الكبير والاقناعُ أَولا يقدح في صحته جهل الضامن المفسنون به يَروِلا المضبون عِنهِ ، فنصوص الامام أحمد وأصوله تتسبع لقهولهــــا كَنْظَائِرِهَا مِنْ الصَّمَانَاتُ، وكذلكُ الامام مالكِ وَأَبُو جَنِيفَةٍ كِمَا ذَكَّرُنَا مِوافقتهما على ذلك

عَيْرِ أَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدٍ أَكْثَرَ تَصَحِيحًا للعقود وأَلْشَرُوطَ مِن سَائَرُ الْأَكْمَةُ ، ويُصوص مُذِهبه تساير التطور في العقودِ المستحدثة م

وَالنَّمَا وَقُعُ اللَّهِ مِنْ عَلَى مِنْ قَالَ بِتَحْرِيْنَهَا مِنْ عَلَمْنَاء هــــذَا الْعَصْرَ ، كَابِنْ عَابِلاَ بْنُ وَعَبْرُهُ مَنَ جَهَةً أَنهُم اعتقدوها قَمَاراً أَوْ جَهَالَةً أَوْ غَرِراً ، أَوْ الترام مالاً يلزم أو كونها على عمل مجهول قد يفضى الى غرَّامَاتُ باهظة 🕯

وَيَتَّمَلُّنَّكُونَ بَمَا اللَّهُمْ مِن الْعَمُومَاتِ اللَّهُظِّيةُ ، والقيناساتُ الفَّقَهْيَةُ التي اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد بظنونها عامة أو مطلقة ، وهي لا تنطبق في الدلالة والمعنى على ما ذكروا • أو يعللون بطلان مثل هذا العقد بكونه لم يرد

وَاللَّهُ سَبُحَالُهُ قَدْ أَمْرُ عَبَادُهُ بِالرَّفَاءُ بِالْعَقُودُ فِي قُولُهُ تَعَالَىٰ : ﴿ إِنَّا أَيْسَنا أَلَدُينَ آمَنُوا أُوقُوا بِالعَقُودِ » (1) وهو شامل لكل عقد يتعاقده النَّـــاسُ فيما بينهم ويلتزمون الوفاء به ، ولم يكن قماراً ولا ربا ولا خديعة .

ر خرون شهراهٔ ا**بالد**ه أداره

اذ الأصل فى العقود الصحة ، والاباحة ، الا ما قام الدليل على تحريبه ، لكون العقود والشروط والمشاركات من باب الأفعال العادية التى يفعلها المسلم مع الكافر ، وليست من العبادات الشرعية التى تفتقر الى دليل التشريع .

فمن أعطى الشركة مالا على حساب التزام ضمان سيارته بطيب نفس منه، والتزمت الشركة لوازمه ، فان مقتضى الشرع يحكم بصحة هذا الضمان ، أخذا من قوله تعالى : «أوفوا بالعقود » ومن قوله : «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (۱) وفى الحديث : «لا يحل مال امرى، مسلم الا عن طيب نفس منه » فثبت بذلك اباحته وفواعد الشرع لا تمنعه ، لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون اليه ، وربمنا يجبرون بطريق النظام عليه ، اذ لولا حاجتهم اليه لما فعلوه ، لأن المال عزيز على النفوس لا تسخر ببذله الا فى سبيل منفعتها ، وفى هدذا المقام هو فى حاجة الى تأمين سيارته لحصول الاطمئنان والأمان ، عما عسى أن ينجم عنها من حواث الزمان .

وبما أن هذه الشركة هي من ضمن العقود التي أمر الله بالوفاء بها ، ومن جنس التجارة الواقعة بين الناس بالتراضي ، ومن جنس المشاركة بالأبدان والوجوه والمفاوضة ، فانها أيضاً من جنس الصلح الجائز بين المسلمين ، لما روى أبو داود والدارقطني من حديث سليمان بن بلال حدثنا كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً أو حرم خلالا ، والمسلمون على شروطهم ، إلا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالا » قال الترمذي : حديث جسن صحيح ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : ان هذا الحديث يترقي الى الصحة بتعدد طرقه ، مع العمل عليه باجماع أهل العلم ،

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد للضمان في تأمين حسوادث انسيارات يعتبر من التعاون المباح ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة

<sup>(</sup>۱) سورة النساء : ۲۹. ب

فيه أشبه بشركات الكهرباء والأسمنت ونحوها ، ويدخل في عموم الصلح الجائز بين المسلمين وأباحته تتمشى على ظاهر نصوص مذهب الإمام أجمد.

قال فى الاقناع (١): ويصح ضمان أروش الجنايات نقودا كانت كقيم المتلفات أو حيوانا كالديات ، لأنها واجبة أو تؤول الى الوجوب وسمسيق قول صاحب المغنى .

وهذه تشبه قضية ضمان التأمين على السيارات ، حيث تلتزم الشركة ضمان الديات وأروش الجنايات وقيم المتلفات ، كأضرار ونحوها من كل ما هو واجب بالضمان أو يؤول إلى الوجوب ولا يشترط معرفة المضمون عنه ولا يقدح في صحة هذا الضمان كون المؤمن على ميارته يدفع شيئاً من المال ، فان هذا لا يقدح في صحة الضمان والحالة هذه ، أذ ليس عندنا ما يمنعه .

ولا يقدح فى صحة هذا الضمان تبرع الشركة بدفع الديات وقيم الأضرار والمتلفات بدون رجوع فيه الى أحد، فان هذا كله جائز على قواعد المذهب، اذ من المعلوم شرعا وعرفا أن الجناية تتعلق بالجانى المباشر لها فى خاصة العمد، وعلى العاقلة فى قتل الخطأ فيما زاد على الثلث من الدية ، غير أن التزام الشركة بضمان هذه الجناية ، وان عظم أمرها وعدم الرجوع منها على أحد فى غرمها أنه صحيح جائز، وهو مما يجعل الجانى الذى لم يتعمد وكذا عاقلته فى راحة عن المطالبة والغرامة ، وهو خير من كونهم يتكففون الناس عاقلته فى راحة عن المطالبة والغرامة ، وهو خير من كونهم يتكففون الناس فى سؤال هذه الغرامة ، أعطوهم أو منعوهم .

وغاية ما يدركون عليها هو الجهالة عن قدر العرامة ، وهي مغتفرة فيها كسائر أمثالها من الضمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة ، فان فيها كلها شيئا من الجهالة ، وقد تسكلم بعض الفقهاء المتقدمين بعدم جوازها من أجله ثم استقر الأمر على أن مشل هذه الجهالة معتفرة ،

<sup>(</sup>١) هو من الكتب المعتمدة عند المنابلة الولفه موسى الحجاوي نماه

قال فى الاقناع: « ويصح ضمان ما لم يجب ، وضمان المجهول كضمان مانسوق ، وهو أن يضمن ما يجب على التاجر للناس من الديون ، وهو جائز عند أكثر أهل العلم كمالك وأبي حنيفة وأحمد » انتهى •

فهذه المشاركات وما يترتب عليها من الالتزامات التي هي بمعنى الضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يجب أن يقاس بعضها على بعض في الإباحة كشركة الأبدان وشركة الوجوه ، وشركة المفاوضة ، ومثله شركة الكهرباء والاسمنت ، ولأن حسل معاملة الناس وعقودهم وشروطهم على الصحة حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان والله أعلم •

# تسامح مذهب العنابلة في تقبل التامين على السيارات وكثير من العقود والشروط والعاملات

إن كل مختص فى فقه الأئمة الأربعة ، فانه سيعرف تمام المعرفة أن نصوص الإمام أحمد وأصوله تستصحب الحكم بصحة عقد التأمين وأن جوازها يتمشى على مذهبه كما يوافقه مذهب الامام مالك وأبي حنيفة .

ولا تعنى بذلك أن الحنابلة ذكروا هذا العقد باسمه وصفته في كتبهم ، بل ولا غيرهم من سائر المذاهب لكونها حديثة الاختسراج ولكل حادث حديث .

وانما نعنى أن نصوص الامام أحمد ، تتسبع لقبولها كسائر تنائرها من الشركات والضمانات وبيع اسهم الشركات •

لكون الامام أجمد أكثر تصحيحاً للمقود للمقود والثيروط من سيائو

الأئمة ، وتصوص مذهبه تساير التطور في العقود المستحدثة و لأن نصوصه وان لم تنص على كل عقد أو شرط باسمه لكنها كافية لحل جميع مشاكل العقود والشروط والشركات بالنص أو الاقتضاء أو التضمن ، غير أنها تحتاج الى فهم ثاقب وتطبيق سليم وتبحر في فقه النصوص والقصود .

وقد اشتهر عند المتأخرين تسامح مذهب الامام أبى حنيفة فى مسايرة التطور فى العقود المستحدثة ، من أجل أن أصحابه نشروا عنه ذلك وهو صحيح ، غير أن مذهب الامام أحمد يمتاز فى كثير من المسائل التى تقتضيها الحاجة وتوجبها المصلحة ، من ذلك أن نصوص الامام أحمد وأصوله عدل على أن الأصل فى العقود والشروط الصحة ، الا ما دل الدليل على التحريم خلاف ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة من أن الأصل فى العقود والشروط الخطر الاما دل الدليل على الاباحة وهو قول الظهاهرية ، وههو مذهب الشافعي م

ومنها عقد المساقاة على النخل والشجر بالثلث أو النصف أو بشيء مسايخرج منها أو من غيرها بالنقود • فقد أنكرها الامام أبو حنيفة والامام الشافعي وقالا: انها بيع ما لم يخلق ، وانها من الاجازة المجهولة وتفضى الى الغرد •

أما الامام أحمد فقد أجازها عملا بعديث خيبر، وكسا أن الضرورة والحاجة وعموم المصلحة تقتضى ذلك وعليه العمل في هذا الزمان ومنها شركة المفاوضة، وهي أن يفوض كل واحد منهما الى شريكه التصرف في ماله مع حضور صاحبه وغيبته، فقد قال الامام الشافعي: لا يجوز واتفق الامام أحمد ومالك وأبل حنيفة على جوازها م

أما الامام أحمد فقد أجازها مع اختلاف الصنعة واتفاقها ، كما أجـــاز الاشتراك على الدابة له تصف وللدابة النصف الثاني . ومنها شركة الوجوه ، فقد قال الامامان مالك والشافعي ببطلانها لكون الاشتراك الصعيح يتعلق على المال وعلى العمل وكلاهما معدومان في هذه المشاركة مع ما فيه من الغرر ، لأن كل واحد منهما عاوض صاحبه بكسب غير محدود ، لا بصناعة ولا بعمل مخصوص ، هذا حجة من قال بمنعها كمالك والشافعي ،

أما الامام أحمد فقال بجوازها لأنها عمل من الأعمال فجاز انعقاد الاشتراك عليها • وهذا هو الظاهر من مذهب الامام أبى حنيفة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية •

ومنها شرط الخيار فى البيع ، فقد قال الأئمة مالك والشاهمي وأبو حنيفة: لا يجوز الخيار فوق ثلاثة أيام ، الا أن الامام مالكاً قال : لا يزاد الخيار على ثلاثة أيام الا بقدر الحاجة ، كأن يصل الى البلد وهو لا يصل اليها الا فسوق ثلاثة أيام •

أما الامام أحمد فانه قال بجواز شرط الخيار على ما يتفقان عليه ، زادت المدة أو قصرت ، حتى ولو زاد على الشهر ، لأنه حق ثابت بالشرع فرجع في تقديره الى مشترطه كالأجل ، ويحكم بالملك في مدة الخيار للمشترى له غيمه وعليه غرمه .

ومنها اذا باع شيئاً واستثنى نفعه المباح مدة معلومة غير الوطء ودواعيه، كما لو باع بيتاً واستثنى سكناه حولاً أو أكثر . فقد قال الامامان أبو حنيفة والشافعي: لا يصح هذا الشرط ، لأنه ينافى مقتضى البيع ، آشبه ما لو اشترط أن لا بسلمه اليه م

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولازم ما يترتب عليه لقصة جابر حين « باع بعيره على النبى صلى الله عليه وسلم واستثنى حملانه الى المدينة » وتأخير تسليم المبيع الى المدة المحدودة لا ينفى صحة البيع كالدار المؤجرة ، فانه يصح البيع فيها مع تأخير تسليمها •

ومنها بيع التلجئة وهي اذا خشى انسان سلطاناً أو ظالماً أن ينتزع ملكه

منه قهراً ، فاتفق مع انسان بأن يظهر للناس أنه اشتراه منه ليحتمى بذلك من هذا الظالم ، ولا يريد بيعه على الحقيقة ، فان هذا يسمى بيع التلجئة .

وقد قال الامامان أبو حنيفة والشافعى : هو بيع صحيح ، تم باركانه وشروطه فلزم العقد فيه .

أما الامام أحمد فقال بعدم لزوم البيع ، لأنهما لم يقصدا البيع الحقيقى الذي هو انتقال المبيع الى المشترى ، فلم يصبح بناء على ما اتفقا عليه قبل العقد ، لكون العقود محمولة على القصود .

ومنها بيع العربون وهو أن يشترى شيئاً فيسلم بعض ثمنه ويقول: ان جئتك ببقية الثمن ، والا فالعربون لك ،

فقد قال مالك والشافعي وأبو حنيفة : هذا لا يصح لأنه بمثابة الخيـــار المجهول .

أما الامام أحمد فقد قال: لا بأس به ، وفعله عمر وأجازه ابن عمر ، وضعّف حديث النهى عن بيع العربون .

ومنها لو اشترطت الزوجة فى صلب العقد بأن لا يتزوج عليها أو أن لا يتسرى عليها أو أن لا يخرجها من دار أهلها أو بلدها أو نحو ذلك • فقد قال أبو حنيفة ومالك والشافعى: هذا شرط باطل لحديث « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط » وحديث « الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » وهذا الشرط يقتضى تحريم الحلال من التزوج بغيرها أو السفر •

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولزومه ، وأنه ان لم يف به فلها الخيار بين البقاء أو فسخ النكاح ، لما روى البخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به القروج » وحديث « المسلمون على شروطهم » •

والقول بصحة هذا الشرط ولزومه يروى عن عمر وسعد بن أبى وقاص ومعاوية وعمرو بن العاص ، ولا يعرف لهم مخالف فى عصرهم فكان اجماعاً •

« وتزوج رجل بامرأة واشترطت عليه دارها فأراد نقلها بغير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال : لها شرطها ، فقال الرجل : اذن يطلق نسكنا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط » •

فهذه العقود والمشاركات والشروط وما يترتب عليها من الالتزامات والضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يقاس بعضها على بعض في الاباحة لملاءمتها للمعاملات المستحدثة في هذا العصر والتي لا توجد عند غيره من الأئمة •

وكل ما يصححه من العقود والشروط فان لديه دليلا خاصاً من أثر أو قياس لكونه يستنبط دِلائل مذهبه من مسنده وقد بلغه في العقود والشروط من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ما لم يبلغ غيره من الأئمة فقال به •

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد لضمان تأمين السيارات والطائرات والسفن ونحوها ، يعتبر من التعاون المباح ، ويدخل فى حدود التعامل الجائز ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة فيه ، أشبه شركة الكهرباء والأسمنت ونحوهما .

لأن حمل معاملة الناس على الصحة ، حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان ، لكون العقد الصحيح عند أهل الأصول هو ما يتعلق به النفوذ من بلوغ المقصود ويعتد به ، والباطل بخلافه وهو ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به ، وهذا الاشتراك وما يترتب عليه مستكمل لشروط الصحة شرعاً .

ومن تأمل هذا تبين له أن جواز هذا الاشتراك واباحة ما يترتب عليــه من الربح أنه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعد عن كل محذور • لكون الأصل

فى العقود والشروط الاباحة الا ما دل الدليل على تحريمه ، وأصول الامام أحمد ونصوصه وقواعد مذهبه تقبل هذا العقد وتنافى تحريمه ، لكن بعض العلماء فى هذا العصر القائلين بمنعه انما أخذوه من العموميات اللفظية والقياسات الفقهية التى اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد ظنا منهم أنه جهالة أو غرر ، وما عارضوا به لم يصح عن الشارع القول بموجبه ، ولم يدخل فى عموم المنهى عنه فى أصل الشرع ، ولا فى نصوص أحمد وأصوله ، لكسون الجهالة فيه معتفرة ، وليست من الغرر المنهى عنه ، بل هى من النوع الجائز كسائر أمثاله من الضمانات والشركات .

وبهذا تندفع الاعتراضات وتبقى الأدلة الشرعية كافية للاقتاع العلمي الذي تزول به الشكوك والشبهات •

لهذا يجوز للقاضى الشرعى أن يحكم بصحة هذا العقد ولزوم ما يترتب عليه من الضمان •

#### ومتى صعر الأمر به من الحكومة يتمحض للحتم والالزام ...

وهو يدخل فى ضمن عقد الضمان الذى ذكره الفقهاء من الحسابلة والمالكية والأحناف ، حيث قالوا بصحة ضمان ما لم يجب ، وضمان أروش الجنايات ، سواء كانت نقوداً أو ديات ، وكونه لا يشترط لصحة مثل هذا الضمان معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا قدر المضمون به ، فمتى قابل العاقل بين هذا الضمان الموصوف بما ذكر وبين ضمان التأمين على السيارات وجده منطبقاً عليه بجميع صفاته ، وان اختلفت مسمياته وقواعد الشرع تعطى الشيء حكم نظيره ، والله أعلم ،

### مناقشة الشبيخ فيما ذهب اليه

نعم مناقشة الشيخ في كل ما استخلصه من مذهب أحمد مدعيا تفرده بما لم يشاركه فيه غيره ونلخص العناصر التي بني عليها حكمه فيما يلي :

أولا : تمهيده لعقد التأمين على السيارات بمقدمة عامة طويلة لا علاقة لها بالموضوع كقوله : ان الله تعالى بيس الحلال والحرام بياناً واضحاً فقال تعالى:

« وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (۱) وقال: « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب» (۲) وقال: « آرايتم ما آنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون » (۲) و وأطال فى المقدمة و آتى بأحاديث شبيهة بالآيات فى عموماتها وعدم مباشرتها للقضية التى محل البحث ( التأمين على السيارات) ويذكر حديث عقبة بن الحارث فى الرضاع ، ويذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وقاص فى ولد زمعة الذى أمر النبى صلى الله عليه وسلم سودة أن تحتجب منه لشبهه بعتبة بن أبى وقاص ، مما لو صرف الى محاجته به لكان ابطال عقد التأمين على السيارات هو الأحوط والأقيس فى أخذ الأحاديث التى ساقها بعين الاعتبار ولكن الشيخ حفظه الله وأثابنا واياه وهدانا واياه للحق قال ـ وذلك عقب قوله: وهو من باب اتقاء الشبهات ـ: « فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير يضحا جليا لا مجال فيه للاشتباه و

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشكل على الكثير من الناس حكمها من أجل تجدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الحكم من الفقهاء فيها باسمها ».

وهذا الكلام يرده أن فقيها كبيراً صنف أكبر حاشية فى فقه أبى حنيفة هو الشيخ محمد بن عابدين فقد سبقنا جميعاً الى الحكم على (السيكورتاه) وكان اليهود حديثى عهد باختراعها ، ولم يتخلف منها شرط من شروط الغرر، بل استفحلت شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت ، فكانت هى الآن بالنسبة لما كانت عليه فى عهد الامام ابن عابدين كقذيفة الصيد الى جانب قنبلة عنقودية ساحقة ماحقة لا تبقى ولا تذر وكان مقتضى التجاوب من الشيخ مع ما ساقه من تشوف الشارع الى ترك الشبهات والتحذير من الوقوع فى

 <sup>(</sup>۱) سُورة الأنعام : 111

<sup>: (</sup>٢) ستورة الشحل : ١٦٦

<sup>(</sup>۲) سورة يونس : ۹۹

المحرمات بسبب الوقوع فيها أن ينسجم منطقه انسجاماً تاما فيقف آمام التأمين على السيارات فلا يحاول تحليله وتسويغه بهذا التكلف الواضح ولي عنق العبارات الواردة هنا وهناك مستدلا بها على الاباحة ، وهي في حقيقتها أجنبية عن موضوع البحث .

ونقل الشيخ أحاديث المستبهات وتوسع فيها ولكنه بدأها بداية خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله : فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفي عليهم غوامض الأحكام ، ويتجاسرون على الأشياء المشتبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغي أن يتركوا المشتبهات عندما يخفي عليهم طريق الحكم فيها لحديث « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » ثم يقول :

فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والعموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصير واضحاً جليا لا مجال فيه للاشتباء . ١ هـ

ولعمرى كيف ينهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرتع فى المستبهات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتخرج من حيز الغموض الى حيز التجلى والظهور ، وكيف وصل الشيخ الى هذه النتيجة الخطيرة أبمخالفته للحديث ؟ فأنعم الله عليه بنعمة تجلى المستبهات وظهورها ، حتى استأنس بها، وتحالف معها ، وصارت عنده مساوية لما هو يين من الحلال لا من الحرام ؟ أم ماذا ؟ ثم يقول : فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات .

ويتكلم الشيخ عن القياس الصحيح ورد الشيء الى نظيره ، ولا ندرى أين الأصول التي هي أحكام من الشارع اعتبرت أصولا في مناط النزاع فقسنا عليها ما هو معلول بعلتها ، ولكن أن يأتي بجمل فقهية في ضمان المجهول وضمان المعلوم ويريد أن يطبقها على التأمين على السيارات ، وكأن هذه القاعدة لم تصغ الا من أجل التأمين على السيارات ، وكأن التأمين على السيارات كان لائحاً في خاطر أحمد وأصحابه كأنهم يرونه من حجب الغيب فجاءت أحكامهم في هذه النازلة ماضية لا شك فيها ، ولا تتزحزح عن مكانها،

فكان الشيخ فى هذا أشبه بمن يتكلم عن شىء مستدير مفرغ من وسطه فوضع له الخاتم بين يديه فقاس على الخاتم حجر الرحى وحجر الطاحون ، أنيس يجمع الجميع الاستدارة وفراغها جميعاً من داخلها ؟؟ !! والا ما العلاقة بين التأمين وشركة المفاوضة وشركة الأبدان وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء؟

على أن القياس الذى يتوسعون فيه أحياناً ومنهم شيخنا هذا مقيد بأن يكون المقيس عليه نصا من الشارع أى من الوحى كتاباً أو سنة أما أن يقاس على مقيس يعنى أن نأتى على أمر أجزناه قياساً على شبيهه بجامع العلم ينهما فنأتى على أمر آخر لا يجتمع مع الأصل المقيس عليه فى علته ، ولكن له شبه من بعض الوجوه بالمقيس فنجعل هذا المقيس أصلا ونقيس عليه مقيساً آخر لوجه شبه بينهما لا يكفى ولا يرقى الى مستوى العلة الجامعة بين المقيس الثانى وبين المقيس عليه الأول .

ومع ذلك فان بحث الشيخ خلا من أصول يقاس عليها وتجتمع مع النازلة التي نحن بصددها من التأمين على السيارات بعلة واحدة •

يقول الشيخ الأصل فى العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ، ونحن ننازعه فى هذا الأصل الذى استعان على تأصيله بكلام العلامة ابن القيم وشيخ الاسلام ابن تيمية .

والأصل الذي اعتمد عليه الشافعي وأبو حنيفة وداود بن على وأبو محمد على بن حزم وغيرهم أن الأصل في الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الشارع ، فالنساء جميعاً محرمات على الرجال الا ما كانت معقوداً عليها عقداً صحيحاً لا فساد فيه ، والأموال جميعها لحائزيها وأربابها الا ما كان مسوقاً الى آخذه بهبة أو هدية أو صدقة أو معاوضة فيتحقق ملكها بالقبض ، والعقود المفضية الى الملك وانتقاله من يد الى يد ينبغي أن تكون صادرة عن اباحة الشارع واجازتها ، فكل عقد ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس

وعقد التأمين على السيارات يشبهه الشيخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الحديد والصلب وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء!! وهكذا يأخذ الشيخ شغفه بتسويغ عقد التأمين على السيارات وكلفه بالتماس كل ما هب ودب من أسماء لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالموضوع ، وليس هناك وجه شبه بحال من الأحوال أن يذهب الى ما ذهب اليه ونقول للشيخ ولمن يذهب مذهبه هدانا الله تعالى جميعاً الى السداد والصواب :

ان الشركات تنقيم الى قسمين شركات انتاج كالحديد والصلب والأسمنت والزراعات والصناعات والى شركات خدمات كشركات النظاف فرشركات النقل والتلفونات وبرامج الاذاعة والرائى (التلفاز) وغيرها، وشركات التأمين ليست من شركات الانتاج الا من حيث كونها شركات ابتزاز وتجميع للمال وتكديس الأرصدة، وامتلاك أكبر العمارات وليست هذه العمارات الفارهة الضخمة بالتى يمتلك فيها أحد المؤمنين قيد أنملة، وانما قد جمعت من أقساطهم ونجومهم التى كبلتهم بها هذه العقود الجائرة، ولو أن الشيخ ذهب الى شركة التأمين ورأى الربا المركب الذى يجتاح المتأخرين فى دفع قسط من الأقساط وكيف يصل هذا الربا الى الانتقاص من قدر التأمين المؤمن به عند القبض مما يجمله يفيق من غفلته، لقد كان يظن أن القسط الذى تأخر فيه سينقص من المبلغ المؤمن به بقدره اذا به يتضاعف ويتضاعف حتى يقتطع مبلغاً يتضح فيه الغبن الفاحش والربا المركب، وتكون هذه المذبحة هى العمل الدائم ليلا ونهاراً لشركات التأمين ، لا تأخذهم شفقة بعمسر، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذى أمن به مع نقص يسير فى احتساب بمعسر، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذى أمن به مع نقص يسير فى احتساب ما اقترضه ه

شركات التأمين ، لهى شركات خلت منها الرحمة التى بثها الله بين عبادة ، شركات التأمين يهودية النسب والنشأة والفكرة والاختراع .

واذا ادعى الشيخ بغير برهان ولا مثل ولا دليل على أن الامام أحسد مذهبه مسنده فليطالع المغنى لابن قدامه عمدة المذهب فانه سيجد أن الأدلة التي يستدل بها على الأحكام ليس من مسند أحمد منها واحد في المائة وكلها من الصحيحين أو من السنن وكثير منها من مسند سعيد بن منصور، فمن أبن أتى الشيخ بأن مذهبه مسنده ، وفي المسند كثير من الأحاديث التي لا علاقة

لها بمذهبه ثم ان الشيخ يقول: ان الامام أحمد بلغه من الأحاديث والآثار والأخبار ما لم يبلغ الأئمة الآخرين لهذا كان يحكم بما وصل اليه منها ، والواقع أنه لا يوجد دليل عند أحمد يجهله غيره من الأئمة ، وانما يكون الاختلاف في فهم الدليل ، وتوجيه المعنى بحسب اجتهاد كل امام ، وكلهم بحمد الله أولوا آفاق رحبة وعقول مدركة ، وعلم بالسنة متقارب ، وفى مسئلتنا هذه لو أخذنا بقاعدة من حفظ حجة على من لم يحفظ ومن كان عنده زيادة فهو حجة على من كان أقل منه ، أقول : لو أعملنا هذه القاعدة فى مسئلتنا هذه لقلنا : ان القائلين بالتحريم أو بعدم الاباحة عندهم زيادة على من قال بالاباحة فقولهم حجة على غيرهم ،

وقول المعنى : ويصح ضمان الجنايات فهذا لا علاقة له بشركات التأمين، لأنه لم يقل يصح ضمان الجنايات بعوض مقبوض •

ان شركات التأمين ، لم تأت لكل سيارة وقعت في جناية فضمنت جنايتها، انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع أقساط سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان أو كان باختيار العاقد فيكون عقد غبن وخداع ، وهذا مجال واسع لفشو الرشاوي ونهب الأموال بالباطل ، فهذا تحدث لسيارته بعض الكدمات فيكون له من يحابيه من القائمين على المعاينة أو تقدير التلف، فيقدر له مبلغاً كبيراً لا يتناسب مع الخدوش الظاهرة في السيارة • وهمكذا تكون شركات التأمين حقلا لغرس المساوىء والأباطيل والنهب، وهنـاك سيارة اذا لم يبلغ عاماً عن حادث لها ينقص قسطه في العام القابل عشرين في المائة ، فيرى أنَّ الحادث اذا بلغ عنه سيكون المقبوض أقل من المقدر له اذا لم يبلغ بمعنى أن التصليح يتكلف عشرين جنيها ، اذا أصلحها بنفسه فاذا لم يبلغ سيأخذ ثلاثين جنيها فهو يفضل اصلاحها بنفسه عن التبليغ لما يعود عليه من الفرق في تخفيض القسط أما عقد التأمين الرسمي الذي لا تصدر رخصة تسبير السيارة الا به ، فهذا ربما يكون في الوقت الراهن ضروريا حتى لا تهدر حقوق المجنى عليهم ، ولا يفلس المخطىء بسبب خطئه . وحبذا لو كانت هذه الأموال التي تجمع من أصحاب السيارات يكون لها صندوق مستقل ، ويشرف على هذا الصندوق فئة لا علاقة لها بصناعة التأمين ولا بشركات التأمين ، ينتخبهم كل عام أصحاب هذه السيارات ويستثمرون هذه الأموال ، ويدفعون منها بدُل الجوائح والديات والتعويضات ، واصلاح الطرق وتعبيدها واصلاح الأشارات وانشباء ورش لاصلاح السيارات ، وحظائر لمبيت السيارات على نمط القائم في السعودية وجميع أنحاء العالم ، فان هذه الهيئة ( هيئة حراس السبيل ) تُعنَى الناس عن العقــود المحــرمة ، وتكون بمثابة جمعية تعاونية حقيقية تسهر على رعاية أعضائها وحفظ كرامتها وليعلم الشبيخ أن كل امام من الأئمة له مسائل تفرد بها عن غيره ، فلا يقال انه عنده من الأدلة ما ليس عند غيره ، لأن الحديث قد يكون واحــدا وهو في الوقت عينه دليل للجميع على اختلاف مذاهبهم مشل حديث: ( ذكاة ً الجنين ذكاة أمه ) فان الثلاثة قالوا بأن الأم أذا ذكيت كانت ذكاتها ذكاة لجنينهما ، وهم يعربون ذكاة في المبتدأ والخبر بالرفع ويقسمول أبو حنيفة رحمه الله : بل يجب تذكية الجنين عملا بهذا الحديث نفسه ولكنه يعرب ذكاة الأولى بالرفع على الابتداء وينصب الثانية على أنها منصوب بحذف الْخَافَض ، وَالْخَافَض المُحَدُّوف هو أداة التشبيه وهو الكاف ، ويعنى (كذكاة أمه ) فيذكي كما تذكي أمه ، والأمر كله يدور على نص واحـــد والحـــكم متباين ، فلماذا اذن نقضي بجهل بعض الأئمة بأدلة البعض الآخر ، وقد خلف من بمدهم من الحفاظ والمحدثين وأهــل الحديث مــن تقصى أدلة شــيخه وصنفوا لها مصنفات فى تخريج هذه الأدلة وبيان طرقها وشواهدها ومتابعاتها كالتلخيص الحبير للحافظ ابن خجر في تخريج أحاديث فتح العزيز للرافعي على الوجيز للغزالي في مذهب الشافعي ، وكتباب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي على مذهب أبي حنيفة ، وكتاب ( منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ) للامام الحافظ أبي البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحنبلي الذي شرحه الشوكاني بكتابه نيل الأوطار •

والخلاصة أنتى لم أر فيما ساقه الشيخ دليلاً واحداً على جواز التأمين على السيارات بواسطة شركات التأمين هذه وأكمل هذا البحث في التسأمين بما كتبه الشيخ وهو عبد الله بن زيد آل محمود أطال الله بقاءه وتقع بعلمه الناس كافة :

# التامين على الحيــاة

ان الله سبحانه فى كتابه وعلى لسان نبيه نصب أعلاماً وحدوداً للحـــلال يعرف بها الحلال ، وأعلاماً وحدوداً للحرام يعرف بها الحرام فقال : « تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (١) وحدود الله محرماته ، وقال : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (٢) •

وقد أنزل الله الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، فالكتاب هو الهادئ الى الحق ، والميزان هو الذي توزن به أعمال الخلق فيعرف عدلها من عائلها ، وصحيحها من فاسدها ، فترد الفروع الى أصولها ، ويلحق النظير بنظيره ، ويعطى حكمه فى الجواز والمنع ، كما فى رسالة عمر بن الخطاب الى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما حيث قال : « ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما لم يكن فى كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمثال والنظائر وقيس الأمور على ذلك ، ثم اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق » انتهى ،

لهذا يعتبر من الجور وعدم العدل الحاق الحرام بالحلال ، وكذا عكسه بحجة رواجه بين الناس أو مسايرته للتطور الجديد ، أو حكم الأنظمة بموجبه « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن » (٦) •

لأن كل تعامل أو اشتراك أو اشتراط ينافيه الشرع مهو باطل ، وان كان مائة شرط .

ان التأمين على اختلاف أنواعه لا ينبغي أن ينظر اليه بنظرات سلبية سطحية ليس لها غرض الا في المادة والحصول على المادة والتشكيع على كسب المادة بشتى الطرق الملتوية والحيل المنحرفة عن المكاسب الصحيحة الى المكاسب الخسشة •

<sup>(</sup>١) سورة الطّلاق : ١

<sup>(</sup>٢) سورة الأنعام : ١١٩

<sup>(</sup>٣) مسورة المؤمنون : ٧١

وربما تحاملوا بالملام والانحاء بالمذام على من قال فى الحرام هو حرام ، كأن همهم توسيع الطرق لكسب المال من حلال أو من حرام ، كما فى البخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يأتى على الناس زمان لا يبالى الرجل من أين أخذ المال أمن حلال أو حرام » .

## صفة عقد التامين على الحياة ،

هو أن يأتى من يريد التأمين على حياته الى شركة التأمين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاماً أو أقل أو أكثر ، فى مقابلة شىء معلوم من النقود، كأربعة آلاف أو أقل أو أكثر ، يدفعها مقسطة بين عشر سنين كل سنة يدفع مثلا أربعمائة ريال ، على أنه ان مات فى خلال هذه المدة المحدودة فأن شركة التأمين ملزمة بدفع أربعين ألفا أو خمسين ألفا على حسب ما يتفقان عليه حتى ولو لم يكمل دفع الأقساط كلها فان دفع بعض الأقساط ثم عجز عن دفع الباقى ذهب عليه كل ما دفعه ، وفيه شروط ومصطلحات بينهما ، منها كون الشركة تشترط على نفسها أن تدفع ربحاً خمسة فى المائة فى حسالة استمرار عقد التأمين .

ولا شك أن هذا العقد بهذه الصفة باطل قطعاً ، ولن تجد له محملا من الصحة ، وان حدلقه من يحتال لاباحته ، فان وسائل البطلان محيطة به من حماته .

منها أنها تسليم دراهم مقسطة فى دراهم أكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقد تفوت عليه فى حالة عجزه عن بعض الأقساط ، فحقيقتها أنها شراء دين بدين ، وشراء دراهم بدراهم أكثر منها ، وتشبه بيع الآبق المنهى عنسه فى حالة حهالة الحصول على العوض المشروط ، وقد يفوت عليه من رأس مائه ومع ما فيه من الربا وسائر وسائل البطلان ، فانها لا تقتضيه الحاجة ، ولا توجبه المصلحة ، ويمجه العقل فضلا عن الشرع ، والحاصل أن قضية التأمين على الحياة هى من المعاملات المستحدثة الفاسدة لمشاجتها لعقد الميسر حقيقة ومعنى ، من باب اجتماع الفرع بالأصل ومساواته له فى المعنى والحكم،

لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يمثلون الوقائع بنظائرها ، ويشبهونها بأمثالها ، ويردون بعضها الى بعض فى أحكامها .

لأنه بمقتضى تحقيق النظر فى حكم هذا العقد ، ثم فى تطبيقه على ما يشاكله من نظائر ، ثم الحكم فيه بالميزان العادل غير العائل على ضوء النصوص الصحيحة ، المبنية على حفظ الدين والنفس والمال ، بدراسة عميقة سليمة من الأهواء النفسية ، والأغراض الشخصية ، دراسة تبين الأحسكام وعللها وشمول مصالحها ، وترد الأشياء الى أصولها بدون الطراد عرف ، ولا اقتضاء عقلى ، فانه حينئذ يتبين بذلك فساد هذا العقد ، وخروجه عن حدود ميزان العدل والحق ، لأن الحلال هو ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (۱) وانما حرم الله الميسر من أجل أنه أكل للمال بغير حق ، مع كونه يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حتق ، والله يقول : يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حتق ، والله يقول : في أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » (۲) ،

والنبى صلى الله عليه وسلم قد فصل ما أجمله الله فى كتابه من شهون الحريم بعض العقود والمعاملات صيانة للأموال عن التلاعب بها بغير حتى ، فنهى عن بيع الغرر ، وهو المجهول العاقبة وغير الموثوق بالحصول عليه كبيع الآبق ، وبيع ما فى بطون الأنعام ، وبيع حبل الحبلة ، وبيع الحصاة والملامسة والمنابذة وضربة العائص ، وبيع ما ليس عندك ، كما حرم الربا والميسر وهو القمار ، وكما حرم الخمر شربه وبيعه وأكل ثمنه كما حسرم الخداع والغش والكذب ،

كل هذه حرمها الشارع من أجل أنها تفضى الى مفسدة الميسر الذي يثير انعداوة والبغضاء بين الناس ، والذي هو أكل أموال الناس بالباطل .

وقد أخذ الناس تتجاري بهم الأهواء في تأمين الحياة حتى أخذوا يؤمنون

<sup>(</sup>١) سورة الأنعام : ١١٩

<sup>(</sup>٢) سورة الليقرزة : ١١٨

على أعضاء الانسان ، فبعضهم يؤمن على يده ، وبعضهم يؤمن على رجله ، وبعضهم يؤمن على رجله ، وبعضهم يؤمن على الحيأة مسن أصله فانه مفض للبطلان في أبعاضه من باب الأولى والأحرى ، كما قلنا بيطلان الميسر بكل أنواعه .

وقضية عقد التأمين على الحياة هي من نوع ذلك بمقتضى المطابقة والتضمن ، فان المؤمن على حياته يدفع نقوداً قليلة مقسطة في نقود كثيرة مؤجلة ، وغير موثوق بالحصول عليها ، فقد تفوت عليه بعجزه عن دفع بقية الأقساط ، وقد يفوت عليه معظمها ببقائه حيا الى نهاية المدة المحدودة .

والفرق بينه وبين التأمين على السيارات والطائرات ونحوهما واضح جداً فان المؤمن على سيارته لا يريد بتأمينها الحصول على نقود أكثر مما دفع ولا أقل ، لا في حياته ولا بعد مماته ، وانما يريد الأمان والاطمئنان عسن الحوادث منها أو عليها ، بحيث تتكفل الشركة بضمان ما وقع عليها فقط ، وهذا الأمان والاطمئنان هو مما يستوعب أن يدفع فيه نفيس الأثمان ، والضامن غارم ، كما ثبت بذلك الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم : « الزعيم غارم والعارية مؤداة » .

فدعوى المبيحين له بأن عقد التأمين على الحياة يقع بالتراضى ، وأن شركة التأمين تدفع العوض المتفق عليه بحالة الاختيار بدون اجبار وأنه لن يثير العداوة والبغضاء كما يثيرها القمار ، وأنه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف الذين قد تحيط بهم الحاجة والفقر بعد موته ، فهذا ليس على اطلاقه ولا يبرر انعقاده ، فدعوى انعقاده بالتراضى يبطله كون العقود المحرمة كلها تقع بالتراضى ولا يحللها رضى المتعاقدين ، وقد سبق حكم الله بتحريمها وبطلانها .

<sup>(</sup>۱) أن شركة التأمين على الحياة في حالة أبرام العقد مع من يريد تأمين حياته تقوم بمطيعة المفحس من صحته وسلامته ، فأن كان جسمه غير سليم امتنبوا من التعاقد معه ، أو هرقولاً أناف سكير يشرب الخمر امتنبوا عن التعاقد معه على تأمين حياته ، لعلمهم أن أدمان السكر يقصم العمر فبل انتهاء العمر المعتاد ، ومن صفة الخمر أنها تقمين الأعمار ، وتولد في المجسم أنها ع المضافي به هابش الهمت وبنه ثقلته ( أبان ) م

وأما دفع الشركة للعوض بمقتضى الرضاء بدون آن يقع فيه عداوة ولا بغضاء فهذا ليس على اطلاقه ، فمتى أردت أن تعرف عدم صحته فافرض أن رجلا اتفق مع شخص آخر على تأمين حياته لكون عقد التأمين على الحياة يصح من الفرد مع الفرد ، كما يصح مع الشركة ، اذ الحكم واحد ، فاتفق معه على أن يدفع المؤمن على حياته قدر أربعة آلاف أو أقل أو أكثر مقسطة، بحيث يدفع فى كل سنة جزءاً منها على حساب تأمين حياته عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم المؤمن لحياته ، فبعد ابرام العقد ودفع أول الأقساط توفى المؤمن لحياته ، أفتراه يدفع هذا القدر الذى التزمه أى أربعين آلفاً أو خمسين ألفاً الى الورثة بطريق الرضى والاختيار ، أم تراه يتهرب عن الدفع ويعمل ألف حياته ، الامتناع وعدم السماح بالدفع ، وعلى أثره يقع النزاع بينه وبين خصمه فى حال امتناعه ، ثم ينعقد بينهما العداوة والبغضاء اعظم مما يقع بين أهل القمار ،

وفي حالة الاصرار على الامتناع تستدعيهما الحاجة والضرورة الى الترافع الى قاضى الشرع ليقطع عنهما النزاع ويريحهما من مشقة الخصام بالحكم بالعدل و أفترى هذا القاضى يحكم بالتزام الملتزم بدفع ما التزم به على نفسه سواء كان أربعين أو خمسين ألفا الى ورثة المؤمن على حياته ؟ أم تراه يرد الأشياء الى أصوصها ، فيحكم بارجاع ما قبض كل واحد منهما ، ثم التحاسب فيهما لكل منهما أو عليه ، لا وكس ولا شطط ،عملا بقوله تعالى : « وان تبتم فلكم روس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (١) وكيف ننسى فى مثل هذه القضية حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاءه فى وجوب رد المال على صاحبه عند تعذر أخذ عوضه كما روى مسلم فى صحيحه عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لو بعت على أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق » •

<sup>(</sup>۱) البقرة : ١٠٠١/

فهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا العقد الواقع صحيحاً فى بداية الأمر ، وبطريق الرضى والاختيار من كل منهما ، ولكنه لما لم يقبض عوض ما اشتراه القبض التام الذى يحصل به الانتفاع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم برد الثمن على صاحبه ، وكونه لا يحل للبائع أن يأكل مال أخيه بغير حتى ، والذى لا يحل هو الحرام لكون الأمسوال محترمة لا يحل أخذها الا عن طريق الحق .

أفترى شرع الاسلام البنى على المصالح للخاص والعام وعلى حفظ الدماء والأموال ، أفتراه يحكم بفساد هذا العقد ووجوب رد الثمن على المشترى كاملا لما لم يتحصل على قبض ما اشتراه ، ثم يبيح أخذ هذا المال الكثير بدون مقابل من العوض ، ما عدا الالتزام على نفسه به ، فلا يقول بصحة هذا العقد وأباحة ما يترتب عليه من العوض ما عدا الالتزام على نفسه به ، فلا يقول بصحة هذا العقد ، وأباحة ما يترتب عليه من العوض الا من يقول بصحة عقد الميسر ، أى القمار ، وأباحة ما يترتب عليه من المان ، أذ هما فى الحكم سواء ، والكل واقع بالتراضى بينهما .

ثم ان العقود المحرمة مقرون بها الشؤم والفشل ، ومحق الرزق والتزاع البركة ، يقود بعضها الى بعض في الشركما قيل من أن المعاصى بريد الكفر •

لهذا يظهر من مساوىء مثل هذا العقد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم ، أى قدر خمسين ألف أو أربعين وخشوا فوات هذا المال بطول حياته وتجاوزه للمدة المحدودة فانهم سيعملون عملهم مباشرة أو بالتسبب بالقضاء على حياته حرصاً على الحصول على هذا المال ، وحذراً من فواته بطول حياته ، لكون المال معناطيس النفوس يسيل لعابها على حبه والتحيل على فنون كسبه ، مع العلم أن الناس قد ساءت طباعهم وفسدت أوضاعهم ، وضعف ايمانهم ، وفاض الغدر والخيانة بيتهم .

وقد قص الله علينا خبر من كان قبلنا ليكون لنا بمثّابة العظة والعبــرة ، وخير الناس من وعظ بغيره ٠ قال تعالى: « واذ قتاتم نفساً فادَّاراًتم فيها ، والله مخسرج ما كنتسم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون » (١) فمعنى ادَّاراًتم ، أى تدافعتم في الخصام •

وذكر ابن كثير فى التفسير عن ابن أبى حاتم ، حدثنا الحسن بن محمد ابن الصباح ، حدثنا يزيد بن هارون ، أنبأنا هشام بن حسان عن محمد ابن سيرين عن عبيدة السكامانى قال : كان رجل من بنى اسرائيل عقيما لا يولد له ، وكان له مال كشيير ، وكان ابن أخييه هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ، ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول : أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بغضيهم على بعض ، فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السيلام فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فخم الله حيا سويا ، فقال : قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ، ورواه ابن جرير بنحوه ،

وتاريخ هذا العصر يحكى عن مثله ، وهو أن رجلا أمَّن حياة والدته لدى شركة التأمين ، فبعد ابرام العقد وتسليم بعض الأقساط صنع له قنبلة ووضعها تحت كرسى ثم أمر والدته أن تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنبلة حتى جعلتها قطعا ، فذهب الى شركة التأمين يطالبهم بعوض حيساة والدته ، فبعد اجراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة أنها خيانة ومكيدة من الولد على والدته حرصاً منه على الحصول على عوض حياتها ، وقد اعترف لهم بذلك بعد تحديده بالأمارات والدلائل .

وأما قولهم: انه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف ، فان حسن المقاصد لا يبيح المحرمات « ان يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » (٢) فكم من غنى خلف أموالا كثيرة فاجتاحتها أيدى الظلمة وأجلسوهم على حصير

<sup>(</sup>١) مسورة البقرة : ٣٣

<sup>(</sup>٢) سورة النساء : ١٣٥

ثم أن القائلين باباحة التأمين على الحياة لما لم يجدوا نصوصاً يعتمدون عليها ، ولا قياساً يستندون اليه ، أخذوا يركبون التعاسيف في الصدر والورد ، ويستدلون بما يعد بعيداً عن المقصود ، شأن العاجز المبهوت ، يتمسك في استدلاله بما هو أوهى من سلك العنكبوت ، أشبه من يحاول اقتباس ضوئه من نار الحباحب ، والتماس ريه من السراب الكاذب ، من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء ، وهو أجنبي عن البحث في الحقيقة ، والمعنى ، فلا يمت اليه بصلة ولا صفة •

وصفته عند الأحناف هو أن يضع الرجل عقاره التي تساوى فيمت الما أو ألفين ، فيضعه عند رجل فى خمسمائة أو أكثر ويكتب عليه بيع وفاء ، يريدون من هذه التسمية أن يستحل المرتهن غلة هذا العقار مادام باقياً فى يده بدون أن يرجع عليه مالكه فى شيء من قيمة غلته فى مقابلة ما ينتف صاحبه بالدراهم ، واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقاره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بأنه باق على ملك صاحبه .

وقد حدث هذا التعامل بهذه الصفة في بلدان فارس وقيل في القرن الخامس، وأفتى الكثير من الفقهاء بكونه رهناً لا ينصرف الى غيره، وان سموه بيعاً لكون الاعتبار في العقود بالمقاصد، وهما لم يقصدا التبايع الحقيقي، وهذا هو الصحيح، لأنهما انما قصدا بهذه التسمية محض التوثقة، واستباحة الغلة فقط، والأسماء لا تغير الأشياء عن حقائقها، ثم أنه على فرض صحة ماذكروا من أنه بيع مستقل بحالته وعلى صفته فانه مخالف للقياس في صيغ البيوع الصحيحة، وما خالف القياس لا يقاس عليه عند أهل

الأصول ، مع كونه بعيداً فى القياس عن مشابهة التأمين على الحياة (۱) ثم استشهدوا أيضاً على جوازه بقضية عقد الموالاة عند الأحناف ، وصفته أن يقول رجل لآخر :أنت مولاى ترثنى اذا مت ، وتعقل عنى ، فيصبح ذلك عندهم ، ويرثه ان لم يوجد من يرثه بفرض أو تعصيب أو ذى رحم ، ويستدلون عليه بما روى عن تميم الدارى قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: الله عليه وسلم عمن أسلم على يد رجل أفقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو أحق الناس به محياه ومماته » وفسروا محياه بالعقل ومماته بالميراث ، هو أحق الناس به محياه ومان عمر وابن مسعود ، وهذا الحديث ضعيف جداً ، قال فى المعنى : انه ضعيف لا يصح ، وقال الشافعى : الموالاة ليست بشيء ،

والامام أبو حنيفة يعترف على نفسه بأنه مزجى البضاعة من الحديث (٢) وقد ظنه صحيحاً ، فبنى على ظنه القول به ، وأخذه عنه أصحابه ، كما فى الهداية وبدائع الصنائع وغيرهما ، وكان أصل الحديث صحيحاً فى بدايــــة الأمر ثم نسخ الحكم به وانقطع العمل بموجبه .

وأصل الموالاة فى بدء الاسلام هو أن النبى صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والأنصار وكانوا تسعين رجلا نصفهم من المهاجرين ونصفهم من الأنصار ، فآخى النبى صلى الله عليه وسلم بينهم على المواساة ، ويتوارثون بعد الموت دون ذوى أرحامهم ، الى حين وقعة بدر ، قال ابن عباس : كان المهاجرى يرث الأنصارى دون قرابته وذوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما

<sup>(</sup>١) نقل مصطفى الزرقا في كتاب ( التأمين ) عن محمد يوسف موسى ص ٢٩ قال : ولا أجفا في تاريخ الفقه الاسلامي وأقمة أشبه بواقمة التأمين من بيع الوفاء في أول ظهوره ، وقال أأيضا ص ٢٢ : أن المتأمين بكل أنواعه ضرب من ضروب التعاون التي تفيد المجتمع ــ قال : والتأمين على الحياة يفيد المؤمن كما يفيد الشركة . قال : وأرى شرعا أنه لا ياس به الذارخلا من الربا ؟ ها واخذ الشيخ مصطفى الزرقا يصوب استجادة هذا الاستنباط ، وكانه رآه عين الصواب والسداد وجمله بمثابة المعدة والمعمدة في القياس والاستناد ولا شبك أن مشابهة التأمين على الحياة ببيع وجمله بمثابة المعدة والمعمدة في القياس والاستناد ولا شبك أن مشابهة التأمين على الحياة الوفاء أنه بعيد جدا ، فلا مداناة فضلا عن المساواة وكيف يقول : أنه لا باس بالتأمين على الحياة الذا خلا من الربا وهو غارق في الربا الى الآذان لكون ومسائل الربا والبطلان محيطة به من جميع جهاته .

 <sup>(</sup>۲) لا أدرى من أين ألى الشيخ بهذا ولا دليل عليه ، بل أن لابي حنيفة سيمة عشر مستدا في الحديث \_ الطيعي.

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهذا يقول الزبير بن العوام: انا معشر قريش لما قدمنا المدينة قدمناها ولا مال لنا ، فوجدنا الأنصار ، نعم الاخوان ، فواخيناهم ووارثناهم ، فآخى أبو بكر خارجه بن زيد ، وآخى عمر فلانا وآخى عثمان رجلا من بنى زريق بن سعد ، قال الزبير : وآخيت أنا كعب ابن مالك ، فوالله يابنى لو مات عن الدنيا ما ورثه غيرى حتى أنزل الله تعالى : ير وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ، الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفا ، كان ذلك فى الكتاب مسطورا » (١) فرجعنا الى مواريثنا ، وبقيت المناصرة الدينية ، ذكره ابن كثير فى التفسير عن أبى حاتم ،

فما ينسب عن عمر وعلى وابن مسعود فمحمول على ذلك فى بداية الاسلام ، والا فقد أجمع الصحابة على نسخه ، فلم يحفظ عن أحد منهم القول به ولا الحكم بموجبه .

والوصية بماله كله ممن لا وارث له جائزة فى ظاهر مذهب الامام أحمد، ولهذا قالوا: وتجوز الوصية بماله كله ممن لا وارث له •

والحكم في الموالاة على العقل هو الحكم في الارث، على حسب ما ذكرنا وأنه منسوخ، وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على العاقلة كما في الضحيحين عن أبي هريرة قال: « اقتتلت امرأتان مسن هذيل فرمت احداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية الجنين غرة عبد ، أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله ، كيف نعرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنما هذا من اخوان الكهان » من أجل سجعه الذي سجعه ، فمضى الأمر على هذا وانعقد عليه الاجماع .

<sup>. (1)</sup> سورة الاحراب بأ إن

فكانت القبيلة تجلس لتوزيع الدية بينهم فيحملون كل شخص مايستحقه على حسب مقدرته وقربه ، وهذا من التعاون الواجب بحكم الشرع •

ومن محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد فى المعاش والمعاد أن أوجب الله دية الخطأ على من عليه موالاة القاتل ونصرته ، فحيث أن هذا القاتل هو قريبهم ورحمهم ، ولم يتعمد القتل ، وانما وقع بغير اختياره وقصده ، فوجب عليه فى خاصة نفسه عتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين منتابعين توبة من الله ، كما أوجب الدية على العاقلة •

ومن المعلوم أن الجناية فى الأصل تتعلق بالجانى ، فلا يجنى جان الا على نفسه ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، أى لا يحمل أحد ذنب الآخر ، وكانت الدية فى الأصل مائة من الابل ، وفى الغالب أن القاتل لا يستطيع حملها بجملتها ، فايجابها مع الكفارة عليه فى ماله فيها ضرر عليه لعدم قدرته عليها ، واهدار دم القتيل من غير ضمان فيه ضرر على ورثته .

فكان من محاسن الشريعة أن أوجب دية الخطأ على أقارب القاتل ، أى عاقلته ، كما أوجب الله النفقة على الأقارب ، فايجاب الدية على العاقلة من حبس ما أوجبه الشرع من النفقة على المضطرين ونحوهم ، والأقربون هم أحق بالمعروف •

لأن المؤمن كثير باخوانه ، غنى بأعوانه « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (١) وهذه هى حقيقة التعاون بين الأرحام الواجبة فى دين الاسلام •

ولا تحمل العاقلة العمد المحض ولا المال من قيمة عبد ونحــــوه، ولا ما دون ثلث الدية .

والحاصل هو أن الأمة التي يبذل أغنياؤها المال ، وتقــوم بغريضـــــة

<sup>(</sup>۱) سپورة المالدة 🗈 ۲

التعاون على الأعمال ، فيكفل أغنياؤهم فقراءهم ، ويعول أقوياؤهم ضعفاءهم، وبعودوا بفضل ما أوتوا الى اخوانهم المعوزين ، ويعطفوا على البائسين والمنكوبين أنها لابد أن تتسع تجارتها وأن تتوفر سعادتها ، وأن تدوم على أفرادها النعمة ما استقاموا على هذه الفضيلة ، ثم يكونون مستحقين لسعادة الدنيا والآخرة .

ثم نزيد البحث هذا التقسيم الذي يستوعب أمر التأمين أتم استيعاب فلا يدع زيادة لمستزيد ونرتضي في صلبه ما ارتضاء أخونا الاستاذ الدكتور حسين الحامد حسان والدكتور مصطفى كمال الصياد فنقول:

# أقسام التأمين من حيث الصيفة التي يتم بها

#### أولا: التسامين الاجتماعي

وهو تأمين تقوم به الدولة لمصلحة طبقة العمال التى تعتمد فى كسب رزقها على العمل ، ويقصد بهذا التأمين تأمين هؤلاء العمال من اصابات العمل ، ومن المرض والعجز والشيخوخة ، ويساهم فى حصيلته العمال وأصحاب الأعمال والدولة ، وقد تستعين الدولة فى تنظيم هذا التأمين وادارته ببعض هيئاتها العامة كالهبئات العامة للتأمينات الاجتماعية فى مصر،

#### ثانيا: التامين التبادلي

وتقوم به جمعيات تعاونية تتكون من أعضاء يجمع بينهم تماثل الأخطار التى يتعرضون لها ويتفقون جميعاً على تعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه منهم فى سنة معينة من الاشتراك الذى يؤديه كل عضو .

ومن ثم يكون الاشتراك متغيراً يزيد وينقص بحسب قيمة التعويضات التى تدفعها الجمعية فى خلال السنة ، ويدفع العضو الاشتراك فى السداية مقداراً معيناً ، وفى نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات التى دفعت لمن تضرر بوقوع الخطر من الأعضاء • فاذا كان المقدار الذى دفعه العضو أقل مسن الواجب لزمه اكماله ، وان كان أكثر رد اليه ما زاد ، ولقد وجد الى جانب هذه الجمعيات جمعيات تأمين ذات شكل تبادلى باشتراكات متغيرة أو ثابتة ويكون لها مال يقدمه المؤسسون ، ويقوم مقام رأس المال فى شركات التأمين المساهمة ، والذى يميز جمعيات التأمين التبادلية سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلي عن الشركات المساهمة أن الأولى لا تعمل الربح ، فليس لها رأس مال ، وليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمها ، ويكونون هم المؤمنين ، ويكون العملاء هم المؤمنين لهم • بل ان أصفاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم

والأصل فى الجمعية التبادلية أن تنغير فيها الأقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعه الجمعية كل سنة لأعضائها من تعويضات ، ومن ثم تكون الأقساط انتى يدفعها الأعضاء اشتراكات متغيرة ، وان كان هناك اتجهاه واضح فى المعهود الأخيرة الى جعل الأقساط اشتراكات ثابتة .

أما شركات التأمين المساهمة ، فانها تسعى للربح ، ويكون لها رأس مأل تضع القوانين عادة حداً أدنى له ، وأقساط التأمين في الشركات المساهمة دائماً أقساط ثابتة ، ولذلك سميت بالشركات ذات الأقساط الثابتة ،

#### 

وتقوم بهذا التأمين شركات التأمين المساهمة ، وهي شركات تنشأ برأسمال يقدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح من ورائه ، وشركة التأمين مستقلة تمام الاستقلال عن المؤمن لهم ، وهي التي تتعاقد معهم ، فالمساهمون في هذه الشركات هم المؤمنيون والعملاء ، الذين يبرمون عقود التأمين مع هذه الشركة هم المؤمنين لهم ، ومصالح الطائفتين في علاقاتهم تختلف وتتعارض ، وواضح مما تقدم أن المؤمن اذا كان شركة فان السبب الدافع لها الى هذا التعاقد هو الحصول على المال الذي يدفع اليها أقساطاً لاستثماره بوسائل الاستثمار المتعددة التي تختارها الشركة ليكون لها في النهاية ما يفضل منها بعد قيامها بأداء جميع التزاماتها للمؤمن لهم ، تعريضاً عما حل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس حل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس المال ،

أما إذا كان المؤمن جمعية تعاوية كونها المشتركون أو كان همئة أقامتها الدولة فان السبب الدافع لهما الى همذا التعاقد هو القصد الى تحقيق التعاون والتضامن بين المشتركين المؤمن لهم ، وذلك بتوزيع عبء الأخطار

والأضرار التي تنزل بأحدهم عليهم جميعاً فيعوض المضرور من الأقساط التي جمعت ، وهي في واقع الأمر مال الجميع بما يدفع عنه سوء الأثر الذي ينوء بحمله •

وفي ذلك تفتيت الضرر أو تجزئته الى درجة تذهب الشعور به ، دون أن يصحب ذلك رغبة فى جمع المال من أجل الربح والثراء ، ولا قصد الى تشمير رأس مال أعده صاحبه للتنمية والاستغلال ، واذا كان شىء من ذلك فمن غير قصد وهدف ، وسنرى أن هذا الفرق فى الغرض والهدف والتأمين الاجتماعى والتبادلي من جهة ، والتأمين الذى تقوم به شركات التأمين المساهمة من جهة أخرى ، يؤثر فى الحكم الشرعى على عمليات التأمين التي تباشرها كل منها ،

ذلك أن عقود التأمين معاملة تقوم على الضرر والخطر دائماً ، ومشل هذا الضرر والخطر يصح فى التبرعات دون المعاوضات ، والعقود التي تبرمها شركات التأمين مع عملائها معاوضة لا تبرع قطعاً ، ومن ثم وجب القول ببطلانها .

أما التأمين الاجتماعي والتبادلي فان يأخذ صفة التبرع لأنه لا مجال فيه للربح ، فكل عضو في الجمعية التبادلية يتبرع بقسط ليكون من مجموع المال المتبرع به رصيد يكفي لتعويض من نزل الضرر به من جراء وقدوع الخطر •

#### نعود الى حكم التامين في الشريعة الاسسلامية

قلنا فى بداية هذا البحث أن عقد التأمين من العقود الحادثة التى لم يكن لها وجود فى عصور الاجتهاد ، فذكرنا أن حداثة هذا العقد كانت سببا لاختلاف علماء هذا العصر فى حكمهم • فرأى بعض هؤلاء العلماء أن عقد التأمين جائز مباح ، لأنه لم يثبت لديهم دليل يفيد التحريم فحملوه على القاعدة الشرعية المعروفة ، وهى أن الأصل فى كل شىء الاباحة • وأن الحظر استثناء يحتاج الى دليل • ورأى فريق آخر من العلماء أن هذا العقد باطل

حرام ، لأن دليل التحريم والبطلان قد ثبت لديهم ، وليس هناك فى ظلسرهم دئيل آخر يمنع من العمل بهذا الدليل ، وهناك فريق ثالث من الباحثين فرق بين أنواع التأمين بدليل اقتضى هذا التطبيق فى ظره ، ولقد رأيت أن أقسم هذا الى مباحث ثلاثة ، أخصص المبحث الأول منها لأهم نقطة يجب التركيز عليها عند بيان حكم الشرع فى مثل هذا النوع من العقود ، وهى تحديد محل النزاع ، أو بيان نقط الوفاق والخلاف بين الباحثين فى عقود التأمين ، فان هذا التحديد كما قلت من قبل يحصر النقاش فى نطاق ضيق ، ويعين الباحثين على الوصول الى وجه الحق فى هذه العقود ،

وأما المبحث الثاني (١) فسوف أعرض فيه الرأى الذي انتهيت اليه في محل الخلاف الذي حددته في المبحث الأول ، وأذكر أدلة هذا الرأى ، ثم أدف ما ما قد يرد في هذه الأدلة من اعتراضات •

وأما المبحث الثالث فقد خصصته لعرض شبه المخالفين ، فيما توصلت اليه من رأى في عقود التأمين ، ثم رد هذه الشبه بالحجة والدليل .

#### أولا: نظـــرية التـــامين

لا نظن أن أحداً من الباحثين فى عقود التأمين يخالف فى شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاماً يسعى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين، ذلك أن كلا من التعاون والتضامن بين أفراد الجماعة الاسلامية أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدعو اليه نصوصها •

وأرى أن هذا الأمر من الظهور بحيث لا نحتاج الى عرض الحجة وبيان الدليل ، ولعله من الأمر البين أيضاً أن شرعية الغاية والمقصد شيء ، وشرعية الوسيلة التي تؤدى الى هذه الغاية وتحقق ذلك المقصد شيء آخر ، فالشريعة الاسلامية اذ حددت الغايات وبينت المقاصد رسمت الطرق التي توصل الى هذه الغايات ، وتحقق تلك المقاصد ، ومن ثم لزم أن يكون المقصد مشروعاً

<sup>(</sup>۱) الدكتور حسين حامد ص ٣٨٤ من بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي .

والوسيلة التى تؤدى اليه مشروعة أيضا ، فليس للمبدأ القائل بأن الغاية نبرر الوسيلة عمل فى الاسلام الا بالنسبة للوسائل المسكوت عنها فى الشرع، أى التى لم يرد فى المنع منها دليل ، وسنرى أن العقود التى تبرمها شركات التأمين قد قام الدليل الشرعى على المنع منها ، فليست من الوسائل المسكوت عنها بيقين ، وأنه لا يجوز فى منهج الاستدلال الصحيح أن يستدل بشرعية الغاية على جواز كل ما يوصل اليها من وسائل مع اهمال الأدلة الشرعية المانعة من بعض هذه الوسائل وسوف نرى عند رد شبهات القائلين بجواز عقود التأمين أن بعض هذه الشبهات ليست الا استدلالا بشرعية التعاون والتضامن والتنمية الاقتصادية على شرعية هذه العقود مع تسليمهم بقيام هذه العقود على الغرر والمخاطرة •

والنهج الصحيح أن يقال: ان عقود التأمين اذا تضمنت الغرر كانت عقوداً باطلة ، وان زعم زاعم أنها تحقق التعاون والتضامن ، واذا لم تتضمن انغرر كانت صحيحة ، دون حاجة فى الحكم بصحتها الى القول بأنها تؤدى الى التعاون والتضامن لأن الأصل فى العقود والتصرفات الحل والجواز • والمنع والحظر هو الاستثناء الذي لا يثبت الا بالدليل •

والخلاصة اذن هي أن الغايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات وأهداف شرعية فالتعاون والتضامن يتفق مع مقاصد الشريعة العامة ، وتدعو اليه أدلتها الجزئية .

فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية اذن ليس داخلا فى محل الخلاف ، وشرعيته بهذا المعنى لا تستلزم بالضرورة شرعية ما تضمن الغرر من العقود التى يقصد بها تحقيق الفكرة وتطبيق النظرية •

## ثانية : التامين الاجتماعي

عرفنا أن التأمين الاجتماعي هو الذي تقوم به الدولة نفسها أو تعهد بادارته الى احدى هيئاتها العامة ، ويقصد به تأمين بعض طبقات الشعب ضد أخطار معينة ، كتأمين العمال ضد البطالة والمرض والعجز والشميخوخة ،

والذى نراه أن هذا النوع من التأمين جائز لا لشىء فيه ويشاركنا فى هذا الرأى جميع الباحثين فى عقود التأمين من علماء الشريعة ، ذلك أن دليل المنع من التأمين هو الغرر وهذا الدليل بقتصر على عقود المعاوضات دون التبرعات على رأى الامام مالك رضى الله عنه ممن نرتضى رأيهم من المجتهدين ، وواضح أن نظام التأمينات الاجتماعية على النحو الذى قدمناه لا يدخل فى عقود المعاوضات ، فليست الدولة فى مركز المعاوض الذى يطلب مقابلا لما بذل ، ويسعى فى تحديد هذا المقابل الى طلب الربح الذى يتمثل فى زيادة ما يأخذ على ما يعطى ، بل على العكس من ذلك ، فان الدولة تساهم مع العمال وأرباب الأعمال بجزء فى مال النظام ، وبهذا النظر يكون التأمين الاجتماعى خارجاً عن محل البحث ، وموضوع النزاع ،

#### ثالثا التأمين التيادلي

اتفق الكاتبون فى التأمين من الوجهة الشرعية الذين اطلعت على أبحاثهم على جواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التعاونية ونحسن نوافق هؤلاء الباحثين فى هذا الحكم ، ودليلنا على الجواز ما تقدمت الاشارة اليه غير مرة من أن أساس المنع فى التأمين هو اشتماله على العسرر الذي نهى الشارع عنه ونهى الشارع عن الغرر كما قدمنا ينطبق على العقود التي يقصد بها المعاوضة لأن النهى عن الغرر ورد فى عقد البيع وهو عقد معاوضة فكأن حكم النهى شاملا لجميع المعاوضات أما التبرعات فقد بقيت على أصل الحل والجواز وان دخلها الغرر عند من يعتد برأيه من الفقهاء ،

وواضح مما قدمناه من بيان طبيعة التأمين الذي تمارسه جمعيات التأمين النبادلي أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة بل أنه بحق تعاوني يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لأخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادى آثاره بدفع مبلغ مما تعاون الجميع في جمعه ، يكفى لجبر ما لحقه من ضرر هذا الخطر فهذه الجمعيات لا تهدف من وراء عملية التأمين الى الربح فليس فيها كما قلنا مؤمن ومستأمن بل جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت ، وما يدفعه

كل عضو في هذه الجمعيات من اشتراك يقصد به التبرع لمن لحقه ضرر من جراء خطر معين من أعضاء جمعيته .

ولا شك أن المتبرع اذا تبرع لجماعة وصفت بصفة معينه فانه يدخل فى الاستحقاق مع هذه الجماعة اذا توافرت فيه هذه الصفة كمن تبرع لطلاب العلم فانه يستحق نصيبا فى هذا التبرع اذا طلب العلم ومن تصدق أو وقف على فقراء مكة دخل فيهم واستحق معهم اذا صار نفيراً وعلى ذلك فياذل القسط أو الاشتراك فى هذه الجمعيات يعد متبرعا • وقد يقال بأن المشتركين فى هذه الجمعيات لا يعرفون على وجه التحديد عند دفع الأقساط مقدار ما يخصهم من مبالغ تلزم لجبر من وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية لأنهم يدفعون اشتراك محدداً فى أول العام ثم تحسب التعويضات التى دفعت لمن وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية فى تقص من قيمة اشتراك العضو عما خصه من هذه التعويضات طولب به وما زاد رد اليه وهذا غرر •

فالجواب على ذلك القول هو ما قدمناه من أن هذه الجمعيات تقوم على مبدأ التعاون والبذل والتبرع وليس بشرط فى جواز التبرع أن يعرف المتبرع عند التبرع مقدار ما يتبرع به على وجه التحديد وهذا هو معنى القول بأن الغرر والجهالة يعتفران فى التبرعات تشجيعا على فعل الخير من جهة ولعدم تضرر المتبرع اليه بالغرر والجهالة من جهة أخرى لأنه لم يبذل عوضاً فى مقابل هذا التبرع •

## رابعاً: التأمين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها في ذلك هي عقد التأمين وهو عقد يتم بين شركة التأمين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ من المال يسمى مبلغ التأمين لهذا المستأمن عند وقوع خطر معين في مقابل التزام المستأمن بدفع مبلغ مالى يسمى بقسط التأمين ٠

وهذه الشركة تسعى من وراء عقود التأمين الى تحقيق ربح هو الفرق بين ما تأخذه من المستأمنين من أقساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من

تعويضات وهى تحاول دائما بواسطة الوسائل العلمية المتاحة لها أن تجعل مجموع هذه الأقساط أكبر مما تتوقع دفعه من تعويضات وانصافه من مصروفات حتى يكون لها فى هذا الفرق ما تريد من ربح توزعه على الشركاء المساهمين •

فالوسيلة الوحيدة في هذه الشركات للوصول الى تحقيق فكرة التأمين هي عقد التأمين الذي يتم بين الشركة وكل مستأمن وهذا العقد ينشىء علاقة ويرتب التزامات وحقوقاً بين الشركة والمستأمن المعين وليست هناك عقود تبرمها شركة التأمين مع جماعة تسمى جماعة المستأمنين كما أنه ليس هناك اتفاق أو عقد ينشىء علاقة بين جميع المستأمنين لدى شركة معينة من شركات التأمين •

ولقد ذهب بعض الباخين فى عقود التأمين الى التدليل على جواز هذه المقود بأنها اتفاق على التعاون والتضامن بين المستأمنين وأن دور المستأمن المعين انما هو فى الانضمام الى هذا الاتفاق التعاوني المنظم ولما كان مثل هذا الاتفاق التعاوني بين جماعة من الناس على ترميم الأخطار التى قد تلحق بعضهم جائز وأن الانضمام اليه مباح ومشروع وهذا مسلم به غير أنه لا يفيد المطلوب لأن عقد التأمين ليس اتفاقا تعاونيا بين جماعة من الناس ، بل هو عقد معاوضة بين الشركة والمستأمن لا ذكر فيه للتعاون والتضامن .

ان مثل هذا الاتفاق التعاوني الذي يتم بين عدد من الناس بقصد تخفيف آثار الأضرار التي قد تلحق بعضهم والذي يبذل فيه كل واحد منهم تضحية مالية يتكون من مجموعها ما يكفي لتعويض هذه الأضرار ، ان متل هذا الاتفاق لا يدخل ضمن نشاطات شركات التأمين المساهمة ولا مكان له فيها بل هو محض تصور وافتراض وما تقوم به شركات التأمين غير ذلك وهو عقود مع الأفراد مقصود بها الربح كما قلنا .

واذًا فرضنا وجود مثل هذا الاتفاق لكان حكمنا عليه بالجواز بل ان هذه الصورة من التعاون هي التي يقصدها الشارع وتدعو لها أدلته اذ يتجلى

فيها التعاون والبذل والتضحية والتبرع فى أوضح صــوره وأبعـــدها عن المحظور •

وشركة التأمين بوضعها الحالى لا تصلح نائباً ولا وسيطا ذلك أن النائب في حكم الشريعة يعمل لمصلحة المنوب عنه وليس له أن يبرم من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه وليس له أن يبسرم مسن التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه ولا شك أنشركة التأمين بوضعها الحالى لا تعمل الا لحساب تفسها ومصالحها تتعارض دائما مع مصالح المستأمن فهى تسعى للحصول على أكبر ربح وتحدد قدر الأقساط على النحو الذى يمكنها من ذلك وتحاول التخلص من تعهداتها بأسباب وعلل تعص بها ساحات القضاء •

وسوف نرى كذلك أن بعض الباحثين فى عقود التأمين يؤسس حكمه لا على العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن له المعين هذه العلاقة التى أنشأها عقد التأمين الذى عقدته الشركة مع هذا المستأمن مسن جهة ومجموع المستأمنين من جهة أخرى وظاهر أن مثل هذه العلاقة غير قائمة والعقد الذى ينشئها غير موجود وسنرى أن هؤلاء الباحثين يقصدون من وراء هذا الغرض والتقدير الى القول بأن شركة التأمين فى علاقتها مع مجموع المستأمنين تستطيع بما أتيح لها من امكانيات هائلة وباستخدام حساب الاحتمالات أن

تعرف على وجه يقرب من الدقة والتحديد مقدار ما تعطى وما تأخذ أى ما تعطى لمن نزل بهم الخطر من المستأمنين في مجموعهم وما تأخذ من أقساط من هذا المجموع •

وسوف نرى عند الكلام فى الرد على شبهات الذين يجوزون التأمين أن هذا المسلك فوق أنه ينافى الواقع ويجنح الى الفرض والتقدير لا يؤدى النتائج التى يقصدها منه أصحابه ذلك أننا لا نسلم بقدرة لشركة على معرفة ما تأخذ وما تعطى فى مدة معينة مهما تقدمت وسب ئل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء فهذه كلها لا تمنع احتمال الربح والخسارة واحتمال تفاوت الأرباح من سنة لأخرى وأكبر دليل على ذلك ما حدث من افلاس بعض الشركات فى أوروبا وفى انجلترا بالذات م

واذا سلمنا بقدرة الشركة على معرفة ما تعطى لمجموع المستأمنين وما تأخد منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الغرر ذلك أن المؤمس له المعين وهو الذي يبرم عقد التأمين مع الشركة ليست لديه الوسائل التي توافرت لشركات التأمين حتى يتمكن بها هو الآخر من تحديد مقدار ما يعطى وما يأخذ وبذلك تبقى المعاملة غرراً ويحكم عليها بالمنع لأن الغرر في أحد جانبي المعاوضة بطلها كما سنراه مفصلا ه

والخلاصة: أن البحث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والمستأمن المعين تلك العلاقة التى أنشأها عقد التأمين الذي عقد بينهما فهذه العلاقة وحدها هي الأمر الواقع وأما العلاقة بين شركة التأمين والمستأمنين في مجموعهم والعلاقة بين مجموع المستأمنين الذين توسطت شركة التأمين بينهم أو نائب عنهم فليست موضوع بحث ولا محل جدال لأن هذه العلاقات فضلا عن عدم وجودها في الواقع فان الحكم عليها بالجواز لا ينطبق على ما تقوم به الآن شركات التأمين •

# أدلة بطلان العقسود التي تبرمها شركات التسامين

والدليل الأول على بطلان عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين مع المستأمن هو أن هذه العقود عقود معاوضات مالية ، تضمنت غرراً كثيراً أو فاحشاً فبطلت ، فهاتان مقدمتان لابد منهما لاثباتهما حتى ينتج الدليل الدعوى ، وهي بطلان عقود التأمين التي تبرمها هذه الشركات .

أما المقدمة الأولى: فهى أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأما المقدمة الثانية: فهى أن هذه العقود تضمنت الغرر الكثير •

#### المقدمة الأولى: عقود التأمين مماوضات مالية:

أما أن عقود التأمين معاوضات مالية فلا نظن أن أحداً يخالمنا فيه ، لا من شراح القانون ولا من علماء الشريعة الذين تصدوا لبيان حكم الشرع فى هذه العقود ، وذلك اذا نظر الى هذه العقود من جانب العلاقات بين المؤمن والمستأمن .

ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التأمين أن المعاوضة فى هذا العقد تتم بين القسط الذى يدفعه المستأمن ومبلغ التأمين الذى تتعهد شركة التأمين بدفعه عند وقوع الخطر المؤمن منه .

وسوف نرى أن بعض علماء الشريعة يجادلون فى هذه الحقيقة ، ويقولون: اذ هذه المعاوضة انما هى بين القسط الذى يدفعه المستأمن من جهة ، والأمان الذى تمنحه له شركة التأمين من جهة أخرى ، ويزيدون على ذلك قولهم بأن هذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه • وسوف نرد على هذه الشبهة مع ردنا على بقية الشبه التى قد ترد على هذا الدليل •

## القدمة الثانية: عقود التامين تتضمن الغرر الكثير

جاء النهى عن بيع الغرر عاما ، واتفق المجتهدون على الحاق المعاوضات الخالصة بالبيع في هذا النهى ، ثم خصوا منه الغرر اليسمير بقيود وشروط حدودها .

وسوف نذكر تعريفات للفقهاء فى الغرر ، لنشبت دخول عقود التأمين تحت هذه التعريفات أولا ، ثم نبين المقصود بالغرر اليسير الذى يغتفر فى المعاوضات المالية ، ونحدد شروطه ، ونذكر أمثلته لنثبت عدم دخول عقود التأمين تحته ثانيا ، ونقدم لذلك بمقدمة فى بيان أهمية الرضا بالمعاوضة فى صحتها ، وأن هذا الرضا لابد أن ينصب على أمر يعرفه الراضى .

### الرضي منساط صسحة التصرف

اتفق المجتهدون على أن الرضى مناط صحة العقود والتصرفات ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما البيع عن تراض » فاذا عدم الرضى بالتصرف كان هذا التصرف باطلا لا يحل به أخذ مال الغير باتفاق الفقهاء •

#### المسلم مثاط صحة الرضي

اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل التصرف شرط فى صحة الرضى ، لأن الرضى بما لا يعلمه الراضى غير متصور والعلم بمحل التصرف يقتضى أن يعرف كل متعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض فى مقابل ما بذل للمتعاقد الآخر وأن يعرف الأجل الذي يحصل فيه على هذا العوض ، وأن يكون للمتعاقد فوق ذلك كله لله واثقاً من حصوله على هذا العوض .

ويقول الرافعي في فتح العزيز شرح الوجيز معللا لوجوب معرفة محل

البيع للحكم بصحته: « لأن الرضى قبل حقيقة المعرفة لا يتصور » الجهزء الثامن من المجموع طبعه المشايخ المصول بينه وبين فتح العهزيز بجهدول صفحة ١٥٣٠ .

ويقول ابن حزم فى المحلى جـ ٩ ص ٣٧٣ : « وبالضرورة يدرى كل أحد أنه لا يمكن ألبتة وجود الرضى على مجهول وهو أكل مال بالباطل » •

واذا انتفى العلم عند التعاقد بمحل المعاوضة لعدم وثوق أحد عاقديها بحصوله على العوض أو لعدم معرفته بقدر هذا العوض ، أو أجل الوفاء به ، فان المعاوضة تبطل لانتفاء الرضى بها ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضة على الجهالة والغرر ، ويعنون بذلك أن الرضى بالمعاوضة لا يترتب عليه حكمه شرعاً ، اذا اشتملت هذه المعاوضة على الجهالة والغرر .

وسوف نرى بعد قليل أن عقود التأمين تنطوى على الغرر بأنواعه الثلاثة السابقة : الغرر فى حصول العوض ، والغرر فى قدره ، والغرر فى أجله ، وكل واحد من هذه الثلاثة يكفى وحده لبطلان المعاوضة ، فما بالك اذا اجتمعت معا وأما الغرر فى حصول العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وهدو العوض الذى بذل أقساط التأمين فى مقابلته .

وأما الغرر في قدر العوض ، فلأن المستأمن في التأمين من الأضرار لا يدرى وقت التعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض اذا قدر حصوله عليه بوقوع الحادث المؤمن منه • وكذا شركة التأمين لا تدرى وقت التعاقد مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وهذه الأقساط هي العوض الذي تعهدت بدفع مبلغ التأمين في مقابلته ، فكانت بذلك غير عارفة بمقدار هذا العوض وقت التعاقد •

وأما الغرر فى الأجل فواضح فى التأمين على الحياة لحالة الموت ، فان المؤ ممّن على حياته لا يدرى عند التعاقد الوقت الذى يحصل ورثته فيه على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، والتأجيل بموت انسان جهالة فاحشة تبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء كما نرى ذلك فيما يلى :

# أولا: دخول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر

نريد هنا أن نعرض أهم تعريفات الفرر عند الفقهاء ثم نثبت دخول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، ويجب أن نلاحظ أن التعريفات التى يذكرها الفقهاء هي تعريفات للغرر الفاحش أو الكثير الذي تبطيل به المعاوضات .

أما الغرر اليسير الذي لا يؤثر في المعاوضة ، فهو استثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطه ، وسوف نشت أن هذا الضابط وتلك الشروط لا تتوافر في عقود التأمين •

# ( فرع ) في مذاهب العلماء في تعريف الغرر

عرف المالكية الغرر بتعريفات كثيرة نذكر أهمها ، ثم نثبت دخول عقود التأمين تحتها .

عرف ابن عرفة المالكي الغرر بأنه: « ما شك في حصول أحد عوضيه ، أو مقصود منه غالباً »  $^{(1)}$  ونقل عن مالك رضي الله عنه أنه عرف الغرر بأنه: « ما لا يدري أيتم أم لا  $^{(7)}$  » وعرف الشيخ الدسوقي الغرر بأنه: « ما يحتمل حصوله وعدم حصوله »  $^{(7)}$  وعرف المازري الغرر بأنه « ما تردد بين السلامة والعطب »  $^{(1)}$  •

وهذه التعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين ، فعقد التأمين يشك فى حصول أحد عوضيه ، وهو مبلغ التأمين ، ذلك أن المستأمن يشك عند

<sup>· (</sup>١) مواهب الجليل ٤ إِنَّ ٣٦٢ ···

<sup>&</sup>quot; (٢). الرجع السابق ؟ 🖟 ٣٦٨ ... "

<sup>(</sup>٣) حاشية اللسوتي على الترح الكبير ٣ : ٢٥

 <sup>(</sup>۱) حاشية الدسوق المرجع السابق في موضعه أيضا وهذا كله من مختارات المؤتمر العالى
 الأول للاقتصاد الاسلامي المركز العالمي لابحاث الانتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبد العزير بجدة .

التعاقد فى حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، لأن حصوله على ذلك يتوقف على خطر احتمال قد يقع وقد لا يقع ، فأن وقع حصل على العوض ، والا فلا •

وبالمثل فان عقد التأمين يرتب التزاماً فى ذمـة شركة التأمين وهو دين احتمالى باتفاق لا يدرى المستأمن عند التعاقد ان كان هذا الدين يتم أم لا ، ذلك أن تمامه وعـدم تمامه يتوقف على حادث احتمالى ان وقع تم التـزام انشركة والا فلا .

وأما أن العوض الذى تتعهد بدفعه شركة التأمين للمستأمن ، يحتمل حصوله له وعدم حصوله ، فأمر ظاهر لا يحتاج الى بيان • وآما التردد بين السلامة ، أى سلامة العوض والعطب أى فوات هذا العوض فظاهر انطباقه على مبلغ التأمين الذى تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر •

ومما مثل به المالكية للغرر الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معه يع الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحيوان بشرط الحمل ، لأن المشترى يدفع الثمن في هذه الأشياء ، وهو لا يدرى عند التعاقد هل تحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فإن المستأمن يدفع أقساط التأمين في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد ، هل يحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فإن المستأمن يدفع الأقساط في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد هل يحصل عليه أم لا ؟ فهو يشك في حصوله وتمامه وسلامته ، ويزيد التأمين على ذلك أنه على فرض حصول المستأمن على العوض فانه لا يدرى عند التعاقد مقدار هذا العوض في التأمين من الأضرار •

وهذه الأمثلة التي قدمناها يحكى فقهاء المالكية الاجماع على بطلافها وهذا يعنى أن المالكية وهم أكثر الناس تساهلا في ابطال العقود بالغرر يرون أز الغرر الواقع في الحصول وعدم الحصول غرر فاحش يبطل المعاوضة اجماعاً .

وقد رأينا أن الغرر في عقد التأمين أشد وأفحش من الغرر في هذه الأمثلة، لأنه غرر في الحصول انضم اليه غرر في المقدار على فرض الحصول •

ومما مثل به المالكية للغرر الفاحش الذي تبطل به المعاوضة عندهم الفاقا شراء الدين على الرجل الغائب أو الحاضر غير المقر ، أو الميت وإن علم الذي تركه ، لأن المشترى لهذا الدين لا يدرى عند الشراء أيتم له الحصول عليه أم لا ؟ وعلى فرض الحصول فانه لا يدرى مقدار ماسيحصل عليه ، فقد يحصل له منه كثير وقد يحصل له منه قليل ، فشراء دين الميت فيه نوعان من الغرر : الغرر في الحصول ، والغرر في مقدار الحاصل ، فان من يشتري دين الميت وان عرف مقدار تركته ، لا يعرف ما يحصل عليه منه ، لأن ذلك يتوقف على عدد دائني الميت ومقدار ديونهم ، وهو لا يعرف ذلك عند التعاقد ، بالتالي لا يعرف مقدار ما يصيبه في قسمة الغرماء .

### تعريف الحنفية للفسرر

جاء فى بدائع الصنائع للكاسانى أن « الغرر هو الخطر الذى استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (١) وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسي وعنصره الجوهرى ومحله الأصلى هو الغرر، كما يقول شراح القانون بحيث لا يتصور لعقد وجود بدون هذا الخطر، وهذا الخطر هذا الخطر هذا الخطر الاحتمالي الذي يستوى فيه طرفا الوجود والعدم كما يقول شراح القانون أيضاً ، وعلى هذا يكون تعريف الحنفية للخطر مطابقاً لتعريف شراح القانون له ، حتى لكأنك تحس أن الكاساني يعرف الخطر في عقد التأمين ،

وانك اذا تتبعت المعاوضات التي اتفق الأحناف على بطلانها للغرر لوجدت فيها هذا المعنى ، وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطر يستوى فيه طرفا الوجود والعدم ، فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد ، وضربة القانص ، وهو أن يقول المشترى : اشتريت منك ما يخرج من القاء هـــنـه

<sup>(</sup>١) ج ٦ ص ٣٠٥٣ طبطة القلعة ( مطبعة الامام ) .

الشبكة مرة بكذا أو ما يسقط برمية السهم بكذا و وكذلك بيع الملامسة والمنابذة والقاء الحجر وكل ما علق فيه ملك المشترى للعوض بالخطر ، فان هذه البيوع في معنى : اذا وقع حجرى على ثوب فقد بعت بكذا ، أو اذا نبذته أو لمسته فقد بعتكه أو بعتنيه بكذا » (٢) فالمعاوضة في هذه الأمشلة علقت أو توقف التزام العوض فيها ، على خطر قد يوجد وقد لا يوجد ، فمن يشترى رمية الصائد ، يعلق حصول العوض له على خروج سمك في شبكة الصائد في الرمية المشتراة ، وهو خطر احتمالي ، قد يكون وقد لا يكون و

واذا كان فان قدر ما يحصل عليه من الملك غير معروف ، وكذا الأمر فى ضربة القانص وغوصة الغائص • وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشترى ضربة الصائد ، فانه يعلق حصوله على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل الأقساط بازائه ، على خطر احتمالي قد يكون وقد لا يكون •

فمن يدفع أقساطاً لشركة التأمين فى مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين فى مقابل هذه الأقساط ، اذا بقى حيا الى سن الخمسين مثلا ، يعلق حصوله على هذا المقابل ، على أمر احتمالى يستوى فيه جانبا الوجود والعدم ، فقد يعيش المؤممن على حياته الى هذه السن فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يموت قبلها فتبرأ ذمة شركة التأمين من هذا المبلغ وتضيع الأقساط عليه تماماً كما يضيع الشمن على من اشترى رمية الصائد اذا لم يخرج فى الشبكة شىء ٠

وبالمثل فان وجه التطابق ظاهر بين من يدفع الأقساط فى مقابل تعهد الشركة باعطائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن فى ثوب اذا وقع عليه بالحجر أو لمسه المشترى ، فكلاهما يبذل مالا فى مقابل عوض ، قد يكون وقد لا يكون ، واذا كان ، فقد يكون قليل القيمة وقد يكون كثيراً ، واذا قيل بوجود الفارق بين الحالين ، وهو أن الخطر فى عقد التأمين حادث يترتب على وقوعه الضرر ، ويقصد بعقد التأمين جبره وترميمه، بخلاف الخطر فى رمية الصائد وضربة القانص والملامسة والمنابذة والقاء الحجر ، وهو خروج السمك ، وموت الصيد ، ووقوع اللمس والنبذ ،

١٠٠١ حاشية أبن عايدين ج ١٠٠٤ .

فان هذه الأخطار ليست كوارث يخشاها المشترى ويلحقه بوقوعها ضرر يقصد بالمعاوضة جبره •

قلنا: هذا الفارق غير مؤثر ، اذ لم يفرق أحد من المجتهدين عند الحكم على بطلان المعاوضة التي علقت بالخطر بين خطر يحبه المتعاقد أو يكرهه ، يخشى وقوعه أو يحبه ، يترتب على ذلك الضرر أم لا اذ مناط البطلان هو العرر ، أى عدم الوثوق بحصول العوض أو عدم معرفة الحاصل منه .

واذا تركنا فتهاء الشريعة وذهبنا الى شراح القانون لوجدناهم يصرحون بعدم تأثير هذا الفارق ، ذلك أن الخطر عندهم ليس هو الكارثة التي يكرهها المؤمن له ويصيبه من جسراء وقوعها الضرر ، وهو معنى الخطر في عسرف الاستعمال الدارج ، بل ان معناه الفنى في مجال التأمين أعم وأشمل ، فيدخل فيه باتفاق شراح القانون الحادث السعيد الذي يحب المؤمن له وقوعه ، ولا يترتب على وقوعه ضرر ، بل قد يكون وقوعه مصدر ثراء للمؤمن له أو لورثته كما تقدم ، وذلك كالتأمين على الحياة لحالة البقاء ، وتأمين الأولاد وتأمين الأزواج ،

#### تعريف الفسرر عند الحنابلة

جاء فى شرح منتهى الارادات ، أن القاضى وجماعة فسروا الغسرر بأنه «ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » ثم مثل له بشراء الجمل الشارد ، والسمك فى الماء ، والطير فى الهواء ، والمغصوب من غير غاصبه ، اذ أن هذه المعاوضات تتردد بين أمرين هما : حصول المشترى على ما بذل فيه العوض وعدم حصوله عليه ، وليس أحد هذين الأمرين أظهر فى الحصول ، ذلك أنه لو كان أظهر كبيع المغصوب من غاصبه لصحت المعاوضة عليه عندهم ،

ولا خفاء فى دخول عقد التأمين فى هذا التعريف ، فان مبلغ التأمين الذى بذل المستأمن بازائه الأقساط ، يتردد بين أمرين : هما الحصول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقوعه ، وليس الحصول على مبلغ

التأمين أظهر ، لأن ذلك يتوقف على الحادث المؤمن منه ، وليس وقوع هذا الحادث بأظهر من عدم وقوعه •

وأما الأمثلة التي مثل بها الحنابلة للغرر الذي يؤثر فهي جميعاً تشارك عقود التأمين في التردد بين حصول العوض فيها وعدم حصوله ، لأن ذلك يتوقف كما رأينا على أمر يحتمل الوجود والعدم ، فقد يتمكن المشترى من العصول على البعير الشارد وقد لا يتمكن ، وقد يستطيع صيد السمك من الماء والطير من الهواء ، وقد لا يستطيع ، وقد يمكنه تخليص المفصوب وقد لا يمكنه ، ويترتب على ذلك كله أنه قد يحصل على المقابل الذي بذل فيه الثمن وقد لا يحصل ، كالشأن في المستأمن تماماً ، فانه قد يحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه العوض ، وقد لا يحصل ، لأن الحصول وعدمه في جميع هذه الحالات يتوقف على أمر لا دخل لارادته في نوعه أو وجوده ، ولا قدرة له على ايجاده ،

### تعريف الفسرر عند الظاهرية

يعرف ابن حزم الفرر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثل له ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول .

والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدرى مقدار العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته عند التعاقد فى التأمين من الأضرار ، لأن هذا العوض يتحدد بقدر ما أصاب المال المؤمن عليه بسبب وقوع الخطر من ضرر ، ولذا فالمعاوضة على مبهول القدر ، وكذلك الحال فالمعاوضة على مبهول القدر ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة التأمين فانها لا تدرى عند ابرامها لعقد التأمين مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر ، وقد تحصل أكثر من ذلك ثم يقع الضرر، وبالمثل فان شركة التأمين فى التأمين على الحياة لحالة الوفاة لا تعرف عدد الأقساط التى تحصلها قبل موت المؤمن على حياته لمدة معينة ، والتزامها بسبب ذلك بدفع مبلغ التأمين ، فقد تحصل قسطا واحداً ثم تحدث الوفاة فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على

حياته خلال المدة المعينة ، فهى لا تدرى عند التعاقد اذن مقدار ما تحصل عليه من عوض فى مقابل التزامها بدفع مبلغ التأمين ، وهذا دون شك جهل بمقدار العوض حين العقد ،

وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الغرر الذي يبطل المعاوضة المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقيناً أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفى كل حالاته وصوره من عقود الغرر ، وأن ما فيه من غرر هو أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأنه غرر فى الوجود والحصول والمقدار والأجل .

ولقد رأينا أكثر من مرة أن شراح القانون وعلماء الشريعة الذين ينازعون في حرمة عقود التأمين يؤكدون أن هذه العقود تنطوى على غرر فاحش تبطل المعاوضة بمثله ، غير أنهم يقولون : أن هذا الحكم قاصر على العلاقة بين شركة التأمين ومؤمن له معين .

أما علاقة هذه الشركة بمجموع المؤمن لهم ، فهى علاقة خالية من الغرر من جانب شركة التأمين التى لجأت الى الوسائل العلمية لتحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم ، وما تأخذ منهم ، ولقد لاحظنا مراراً أن هذا حكم على علاقة ورابطة لا وجود لها ، لأن عقد التأمين لا ينشئها ، فهو لا يفرض التزامات ولا يرتب حقوقاً لغير عاقديه ، شركة التأمين والمؤمس له المعين ، وهمال لرابطة قائمة وعلاقة موجودة ، وهى علاقة شركة التأمين بالمستأمن المعين ، تلك العلاقة التى أنشأها عقد التأمين ورتب آثارها ، وبين ما تمنحه هذه الرابطة من حقوق وما ترتبه من التزامات بالنسبة لطرفيها .

### تعريف الفرر عند أصحابنا الشافعية

عرف أصحابنا الشافعية الغرر الذى يبطل العقود عندهم بعدة تعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين • واليك بعض هذه التعريفات وبيان وجه الطباقها عليه ونحن مع حسين الحامد اذ يقول:

( جاء فى فتح العــزيز شرح الوجيز آن الغــرر هو « التردد بين جانبين

الأغلب منهما أخوفهما » وأنه « الذي تنطوى على الشخص عاقبته » وجاء فيه أيضاً أن الغرر لا ينتفى عن المعاوضة الا اذا عرف المتعاقد فيها « ما الذي ملك بازاء ما بذل » وجاء فى فتح البارى « أن الغرر هـو كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك ما لا يصح غالباً » وجاء فى حاشية « قليويى وعميرة على شرح المنهاج » أن عقد الغرر هو « ما لا يوثق بحصول العوض فيه » •

وواضح أن هذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين ، فتعريف الغرر بأنه ما تردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما ينطبق على عقد التأمين ، فان فى هذا العقد تردداً بين جانبين هما جانب الحصول على العوض ، وجانب عدم الحصول عليه ، فاذا وقع الحادث المؤمن منه حصل المستأمن على العوض ، وهو مبلغ التأمين الذى دفع الأقساط فى مقابلته واذا لم يقع هذا الحدادث نم يحصل عليه ، والمستأمن عند التعاقد لا يدرى أى الجانبين يكون ، وان كان جانب حصوله على مبلغ التأمين أغلب ، لأن التأمين يكون عادة من أخطار الفالب فيها عدم الوقوع ، وعدم الوقوع أخوف الاحتمالين بالنسبة الملمستأمن ، لأنه يفوت مبلغ التأمين عليه فى بعض أنواع التأمين وهو التأمين على الحياة لحالة البقاء ،

وتعريف الغرر بأنه « ما انطوت على الشخص عاقبته » ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فكل من شركة التأمين والمستأمن قد انطوت عليه عاقبة هذا البند عند التعاقد ، فهو لا يدرى عند هذا الوقت مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، لأن هذه العاقبة تتوقف على حادث احتمالي قد يقم وقد لا يقع ، واذا كان الحادث محققاً كالموت في التأمين على الحياة لحالة الموت فان أحداً منهما لا يعرف عند التعاقد وقت الوقوع .

وتعريف الغرر بأنه ما لم يعرف فيه التعاقد « ما الذي ملك بازاء ما بذل » هو تعريف لعقد التأمين ، فان كلا من شركة التأمين ومن تعاقد معها لا يعرف وقت التعاقد « ما الذي ملك بازاء ما بذل » فالمستأمن يبذل الأقساط وهو لا يدرى ما يملك بازائها ، فقد لا يملك شيئاً ما بازاء ما بذل اذا لم يقم الخطر ، وقد يملك القليل ، وقد يملك الكثير ، اذا وقع ، فهو لا يجهل قدر

ما يملكه من العوض فقط ، بل يجهل ان كان سيملك هذا العوض أصلا أم لا ، ولذا كان الغرر في عقود التأمين دائماً من أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأن الضرر الواقع للمستأمن بجهالة قدر العوض لا يقاس بالضرر الواقع عليه بجهالة حصوله على هذا العوض بالكلية ،

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين تحت تعريف الغرر بأنه « ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، أو ما كان عدم وجوده غالباً » لأن التزام المؤمن بمبلغ التأمين الذي بذل المستأمن من الأقساط في مقابلته ، قد يوجد وقد لا يوجد، فهو على حد قول شراح القانون التزام غير محقق الوجود عند التعاقد ، اذا وجد الحادث المؤمن منه وجد ، واذا انتفى هذا الحادث لم يوجد .

أما تعريف الغرر بأنه « ما لا يوثق بحصول العوض فيه » فانه ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فان هناك اجماعاً بين الشراح للقانون الوضعى وعلماء الشرع الحنيف على أن العوض في عقد التأمين لا يوثق بحصوله فالمستأمن لا يثق عند التعاقد مع الشركة للشركة للتأمين لا في حصوله على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذي بذل الأقساط بازائه ، لأن حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذي بذل الأقساط بازائه ، يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه وهو حادث احتمالي قد يحصل وقد لا يحصل ، فان حصل حصل له العوض ، والا فات عليه ، وهذا غيب لا يعلمه المستأمن وقت ابرامه لعقد التأمين .

# أنواع الفرر في عقد التامين

ويمكننا بعد ما قدمنا من تعريفات الغرر والأمثلة التي سقناها لما اتفق المجتهدون على تأثير الغرر فيها ، أن نلخص أنواع الغرر التي تضمنها عقد التأمين ، والتي اتفق المجتهدون على تأثيرها في المعاوضة ، وسوف نركز على الفقه المالكي في هذا الخصوص لأن أكثر القائلين بجواز التأمين يحتجون لرأهم بفقه مالك رضى الله عنه ، فان هذا الفقه قد اشتهر عنه تضييق دائرة البطلان في المعاملات بسبب الجهالة والغرر •

يقول الامام القرافى المالكي: ان الغرر والجهالة يقعان فى سبعة أشياء ، في يذكر منها الغرر فى الوجود كالآبق ، وفى الحصول كالطير فى الهدواء ، وفى المقدار كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة وفى الأجل » الفروق للقراف جب س ص ٣٥٥ والغرر فى هذه الأمور الأربعة التى ذكرها القرافى تبطل عقود المعاوضات لا عند المالكية وحدهم ، بل عند جميع المجتهدين كما رأينا ، وهذا يعنى أن الغرر الواقع فيها من باب الغرر الفاحش أو الكثير ، واذا عرضنا عقد الأمانة على هذه الضوابط الأربعة وأخذنا فى اعتبارنا الأمثلة التى ذكرت بازائها ، ثبت لنا يقيناً أن عقد التأمين يندرج تحت كل واحد منها ، ويزيد على ذلك أن يجمع بينها ، وبيان ذلك :

#### أولا: الفسرر في الوجسود

لا خلاف بين علماء الأمصار أن الفرر فى الوجود هو أشد أنواع الغرر على الاطلاق، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة التى تضمنت هذا النوع من الغرر، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة على المعدوم، بل يلحقون به ما احتمل الوجود والعدم، فالبعير الشارد الذى بشك فى وجوده لا تجوز المعاوضة عليه، لأن حصول المشترى عليه معلق على خطر وجوده، فاذا لم يجده فقد فات عليه العوض الذى بذله فى مقابلته فهو اذن يخاطر على واقعة غير محققة، هى وجود ما بذل العوض فى مقابلته

وهذا ينطبق تماماً على عقد التأمين ، فان مبلغ التأمين وهو دين فى ذمة شركة التأمين غير محقق الوجود • لأن وجوده يتوقف على وجود الخطر المؤمن منه ، ان وجد وجد ، وان انتفى لم يوجد ، ولقد رأينا شراح القانون يسلمون بذلك ويرونه خاصية التأمين التي لا يتصور وجوده بدونها •

#### ثانياً: الفسرر في الحصول

ولقد اتفق الفقهاء على أن الغرر فى الحصول يبطل المعاوضة ، ولقد تواترت عباراتهم فى ذلك المعنى ، ومعنى الغرر فى الحصول أن العاقد \_ فى عقود المعاوضات \_ لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على المقابل الذى بذل فيه العوض أم لا ؟ فيكون دخوله على هذا مخاطرة على الحصول ،

واذا تتبعنا الأمثلة التي ذكرها الفقهاء للغرر فى الحصول ، تبين لنا أن هذه الأمثلة مما أجمع الفقهاء على بطلانها بسبب الغرر فى الحصول ، فدل ذلك عنى أن هذا النوع من الغرر يبطل المعاوضة باتفاق ، ومما مثل به الفقهاء للغرر فى الحصول المعاوضة على الطير فى الهواء والسمك فى الماء ، فان من يدفع الثمن فى هذا يخاطر به على الحصول ، فهو لا يدرى عند التعاقد أن كان سيحصل على ما بذل فيه الثمن أم لا ، وهو ما بذل الثمن الا فى مقابل هذا الحصول ،

واذا طبقنا هذا الضابط على عقد التأمين ظهر لنا بما لا يدع مجالا للشك أن عقد التأمين بنامن لا يدرى عند التعاقد ان عقد التأمين الخطر في الحصول ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه الأقساط أم لا أ لأن حصوله عليه يتوقف على حادث احتمالي قد يكون وقد لا يكون .

واذا كان هذا النوع من الغرر مما أجمع الفقهاء على بطلان العقد به ، وجب القول ببطلان عقد التأمين ، لأن الغرر في الحصول هو ركنه الأساسي، وعنصره الجوهري ، ومحله الذي لا ينفك عنه ، بحيث لا يتصور لعقد التأمين وجود باتفاق شراح القانون بدون وجود عنصر الخطر ، أي احتمال الحصول وعدم الحصول .

ويحكى الامام النووى الشافعي اجماع الفقهاء على بطلان ما تضمن الغرر في الوجود أو الحصول من المعاوضات بيقول: «أجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطير في الهواء» •

ويقول القرافي المالكي في بيان أقسام الجهالة والغرر وحكم كل قسم « الغرر والجهالة ثلاثة أقسام : كثير ممتنع كالطير في الهواء والسمك في الماء » (۱) .

فبيع الأجنة في بطون الأمهات ، والطير في الهواء ، والسمك في الماء باطل

<sup>. (</sup>١) ﴿ أَلْقُرُوكَا ٢ \* أَلْكُرُولُ ٢ أَنْ ٢٠٠٥

باجماع الفقهاء ، لما ينطوى عليه من غرر فى الوجود أو الحصول ، بمعنى أن المبيع قد يوجد وقد لا يوجد ، وقد يحصل للمشترى على فرض وجوده ، وقد لا يحصل ، فالمشترى يبذل العوض فى مقابلة الحصول على المبيع ، غير أن وجوده وحصوله عليه مجرد احتمال ، قد يكون وقد لا يكون .

ومما يدخل تحت الغرر فى الحصول وعدم الحصول المعاوضة على ضربة القانص ، ورمية الصائد ، فهو عقد باطل باجماع المجتهدين ، وعلة هدا البطلان هو الغرر فى الحصول ، فقد يحصل للمشترى شىء وقد لا يحصل وعلى فرض حصول شىء فانه لا يدرى مقداره عند التعاقد ، وما أشبه هذا بعقد التأمين الذى يعقده المستأمن مع احدى شركات التأمين ، فان المستأمن لا يدرى عند ابرامه هل سيحصل على مبلغ التامين أم لا ؟ وعلى فرض حصوله عليه فانه لا يدرى مقداره فى أهم أنواع التأمين ، وهى التأمين من الأضرار ب

#### ثالثاً: الفرر في مقدار العوض

اتفق الفقهاء على أن الغرر فى مقدار العوض كالغرر فى وجوده ، وحصوله يبطل المعاوضة ، ما لم يكن ذلك من الغرر التافه الذى نذكر ضابطه فيما بعد .

ولقد رأينا فقهاء المالكية يصرحون بذلك فى مواضع كثيرة من كتبهم ، فقد نص القرافى كما تقدم على أن الغرر فى مقدار العوض كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة مما نص الفقهاء على تأثيره فى المعاوضة (١) +

ويقول ابن قدامة الحنبلى فى المغنى (٢) « بيع الملامسة والمنابذة باطل لعلتين : احداهما الجهالة • والثانية كونه معلقاً على شرط • وبيع الحصاة باطل لما فيه من الغرر والجهل ، وبيع الحمل فى بطن أمه فاسد لجهالته ، فانه لا تعلم صفته ، ولا حياته ، وعدم القدرة على تسليمه » •

<sup>(</sup>۱) الفروق ج ۳ ص ۲،۲۵ اد

<sup>(</sup>۲) المغنى شرح متن ألخرتى جـ ٤ ص ١٨٦ ٠

ولم يفرق الفقهاء في اشتراط العلم بالعوض بين العوض المعين ، والعوض الذي يثبت في الذمة كالعوض في عقد التأمين .

جاء فى فتح العزيز (1) من كتب الشافعية : « وأما القدر فالجهل به فيما فى الدّمة ثمناً أو مثمنا مبطل » وجاء أيضاً « فما كان فى الدّمة مـن العوضين فلابد وأن يكون معلوم القدر » (٢) •

وجاء فيه أيضا « أن العلم بقدر العوض لابد منه اذا كان في الذمة » (٣)

وجاء فى الحطاب: «أنه متى حصل الجهل بأحد العوضين من المتبايعين أو أحدهما فسد البيع » (٤) وجاء فى بداية المجتهد: «أن الغرر لا ينتفى عن الشيء الا اذا كان معلوم القدر » (٥) وقال مالك فى المدونة (٢): «لا تجوز شراء أشياء بعينها بقيمتها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضاه أو رضى البائع ، أو على حكم غيرهما أو رضاه لأنه غيرر » وقال أيضيا : « من اشترى داراً على أن ينفق على البائع حياته لم يجز لأن أجيل حياته مجهول فهو غرر » •

وجاء فى الفروع: « ان من شروط صحة البيع معرفة الثمن ، فلا يصح برقم مجهول ، أو بما ينقطع سعره ، أو كما يبيع الناس ، وجاء فى منتهى الارادات « أن معرفة العوض حال العقد شرط فى صحة المعاوضة ، سواء كان العوض ثمناً فى بيع أو أجرة فى اجارة ومن ثم فقد حكى بطلان بيع السلعة بما يبيع به الناس ، وبما باع به زيد ولا يعلمان ذلك » (٩) .

وجاء في الفتاوي الهندية (١٠) أن « جهالة البدل تبطل مبادلة المال يالمال

<sup>(</sup>۱) فتح العزيز شرح اللوجيئز ج ٨ ص ١٣٩.

<sup>(</sup>٢) قتح العزيز شرح الوجيّز خ ٨ ص ١٤٠

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز شرح الوجيز جـ ٨ ص ١٤٣

<sup>&#</sup>x27;(٤) مواهب الجليل للحطاب ب ٤ ص ٢٧٦

<sup>(</sup>٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ١٧٢

<sup>(</sup>٦) نقله الحطاب في مواهب الجليل ج ٤ ص ٣٦٢

<sup>(</sup>٧) منتهى الارادات جد ١ أس ١٣٤٥

<sup>(</sup>٨) الفتارى الهندية جـ ٤ إص ٩٢٥

كالبيع والاجارة والقسمة والصلح على مال » وجاء فى بدائع الصنائع: (١) « ولو قال بعت هذا العبد بقيمته فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته ، وأنها تختلف باختلاف تقويم المقومين ، فكان الثمن مجهولا ، وكذا اذا باع بحكم فلان لأن الثمن مجهول » •

وجاء فى حاشية ابن عابدين (٢٠): « أن معرفة قدر الثمن شرط فى صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيمته ، ورأس ماله أو بمثل ما اشتراه هو أو فلان ، وبمثل ما يبع للناس ، كان البيع باطلا » .

فهذه النصوص تفيد أن العوض الذي يلتزم به المعاوض ولو في ذمت به بمقتضى عقد المعاوضة يجب أن يكون معلوم القدر ، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة باتفاق الفقهاء ، ولقد رأينا بعض الفقهاء يعلل ذلك البطلان بالغرر في قدر العوض ، وبعضهم يعلله بجهالة العوض ، والمعنى في العبارتين واحد ، وهو يرجع كما بينا من قبل الى بطلان الرضى شرعاً ، لأن الرضى بالمعاوضة شرط في صحتها ، والرضى بالمجهول لا يتصور ، فكان الجهل بالعوض مؤثراً في صحة الرضى بالمعاوضة ، فلم تصلح سببا شرعيا لجهواز أخذ العوض ، فيكون أخذه أكلا للمال بالباطل ، كما نصت عليه الآيات والأحاديث ،

ولا خلاف بين شراح القانون الوضعى ولا بين علماء الشريعة الذين كتبوا في عقود التأمين أن عقد التأمين ينطوى على الغرر في مقدار العوض الذي فالمستأمن في التأمين من الأضرار ، يجهل وقت التعاقد مقدار العوض الذي تدفعه له شركة التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ذلك أن هذا النوع من التأمين لا يمنح المستأمن الا مقدار ما أصابه من ضرر بسبب وقوع الحادث المؤمن منه ، ولو كان مبلغ التأمين الذي اتفق عليه آكبر من ذلك ،

وبالمثل فان شركة التأمين التي تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذي تحصل عليه من

<sup>(</sup>١) بدائع الصنائع للكلسائي طبعة الامام جد ٦ ص ٣٠٤١

<sup>(</sup>۲) حاشیة این عابدین ج ۶ س ۲۱

المستأمن في مقابل ما تعهدت به ، فقد تحصل على قسط واحد ثم تقع الكارثة فتغرم مبلغ التأمين ، وقد تحصل أكثر من ذلك ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا يقع الخطر ، فتبرأ ذمتها قبل المستأمن مما تعهدت بأدائه له .

وهذا النوع من الغرر في مقدار العوض أو الجهالة من النوع الذي اتفق الفقهاء على تأثير مثله في المعاوضة ، لأنه غرر كثير دون شك ، أما في جانب شركة التأمين فواضح ، لأنها تحصل قسطا واحدا ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التامين كله ، أو مقدار الضرر ، وقد تحصل عدداً كبيراً من الأقساط قبل وقوع الحادث المؤمن منه ، وبين الحالين فرق كبير قد يصل الى بضعة آلاف من الجنيهات ، وأما بالنسبة الى المستأمن فانه يدفع قسطا ثابتاً في مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ معين تحدد القسط على أساسه ، غير أن الشركة قد تدفع هذا المبلغ بتمامه ، وقد تدفع نصفه ، وقد تدفع عشره حسب جسامة ما أصاب المؤمن عليه من ضرر .

وقد يقال: ان شركة التأمين تستطيع بما لديها من وسائل حساب الاحتمالات ، وقواعد الاحصاء ، وقانون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التحديد مقدار العوض الذي تحصل عليه من مجموع المستأمنين في مدة معينة ، كما تستطيع باستعمال هذه الوسائل نفسها أن تعسرف مقدار ما تدفعه لبعضهم من تعويضات عند وقوع الخطر •

ولقد قلنا ردا على ذلك أكثر من مرة ان مثل هذه المعرفة غير ممكنة ، ويبقى معها الاحتمال قائماً ، وذلك ما يفسر التفاوت بين شركات التأمين فى الربح ، بل قد يكون ربح الشركة الواحدة فى سنة معينة أكثر أو أقل منه فى سنة أخرى ، واحتمال الخسارة احتمال غير بعيد ، فقد أعلنت بعض شركات التأمين فى أوربا الافلاس على الرغم من توافر هذه الوسائل العلمية لديها ،

واذا سلمنا ذلك فائه لا يفيد فى محل البحث وموضوع النزاع • لأن البحث والخلاف فى العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع المستأمن المعين ، وفى حدود العلاقة التى ينشئها هذا العقد ، والحقوق والواجبات التى ترتبها بين طرفيه ، شركة التأمين والمستأمن •

أما العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المستأمنين فليست أمرا قائماً ، اذ لا ينشىء عقد التأمين مثل هذه العلاقة ، ولو أن مثل هذه العلاقة موجودة لبحثنا فى طبيعة العقد الذى ينشئها ثم بينا الحكم الشرعى بناء على ذلك .

ومن جهة ثالثة فان التسليم بقدرة شركة التأمين على معرفة مقدار ما تحصل عليه من أقساط، وما تغرفه من تعويضات لا يفيد حل عقد التأمين ، ذلك أن المستأمن لازال عاجزا عن معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض ، لأن قانون الكثرة لا يعمل فى حقه ، ولأن وسلئل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه ، واذا وجد الغرر والجهالة بقدر العوض من أحد طرفى المعاوضة كانت باطلة ، وان كان الطرف الآخر على علم به كما تقدم مثله فيما نقلناه آنفاً من كلام الفقهاء .

### رابعاً: الفسرد في الأجسل

اتفق الفقهاء على أن الجهالة بالأجل فى عقود المعاوضات تبطل المعاوضة ، فاذا كان أحد العوضين فى عقود المعاوضات ديناً مؤجلا وجب أن يكون أجله معلوماً ، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة .

ويقول ابن رشد فى كتابه ( بداية المجتهد ونهاية المقتصد) (١): « والغرر ينتفى عن الشيء آذا كان معلوم الأجل ان كان بيعاً » وجاء فى البدائع للكاسانى الحنفى (٢): « ان من شروط البيع آن يكون هذا الأجل معلوماً ، فان كان مجهولا كقدوم زيد ومجىء المطر فهو فاسد » وجاء فى فتح البارى أن علة النهى عن حبل الحبلة والحكم ببطلانه وهو البيغ الى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التى فى بطنها ، انما هو جهالة الأجل » .

فالذى يؤخذ من هذه النصوص أن جهالة الأجل فى العوض المؤجل تبطل المعاوضة ، ولا أعرف خلافاً بين المجتهدين فى أن التأجيل بموت انسان يعد من الجهالة الفاحشة التى تبطل المعاوضة .

<sup>(</sup>۱) الجزء الثاني من ١٧٢.

<sup>(</sup>٢) الجزء السابع من بدائع المشائع ج. ٧ ص ٣٠٦٣

ولا خلاف فى أن بعض عقود التأمين تتضمن الغرر فى أجمل العوض ، فشراح القانون الوضعى يصرحون بأن مبلغ التأمين وهو التزام فى ذمة المؤمن ، قد يكون مضافاً الى أجل غير معين ، وذلك فى بعض صور التأمين على الحياة وهو التأمين العثمر ى •

ذلك أن شركة التأمين تلتزم فى هذه الصورة من التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له ، وهو أجل مجهول يبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء ، فكان مثل هذا المقد باطلا .

## ثانياً: الفرر في عقود التامين ليس من الفرر اليسير (١١)

قلنا: ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر، وجاء النهى عاما مطلقاً ، وان بعض الفقهاء خصوا منه الغرر اليسير وقد حدد هؤلاء الفقهاء المقصود من الغرر اليسير وبينوا شروطه ، وضربوا له الأمثلة الكاشفة عن حقيقته ، واذا أراد الباحث أن يعرف حكم الشرع فى معاوضة معينة ، فعليه أن يبحث عما اذا كانت هذه المعاوضة تدخل تحت الغرر بالمعنى الذى قدمناه أم لا؟ فاذا لم تكن داخلة تحته أجازها والا فعليه أن يبحث عما اذا كانت تدخل تحت ضابط الغرر اليسير الذى استثناه المجتهدون من حكم النهى أم لا ، فان لم تكن داخلة تحت ضابط الغرر اليسير حكم عليها بالمنع والبطلان ، والا فهى من الغرر اليسير الذى لا يؤثر فى صحة المعاوضات ،

ولقد أثبتنا فيما سبق أن عقود التأمين تدخل تحت معنى الغرر كما عرفه الفقهاء وضربوا له الأمثلة ، ويبقى علينا الآن أن نشت أن الغسرر في هـذه العقود ليس من الغرر اليسير الذي عفى عنه .

#### ( فسرع ) في التمريف بالفرر الذي يفتفر في المعاوضات

لعل المالكية هم أكثر الفقهاء تيسيراً فى موضوع الفرر ، ولذلك رأينا الذين يقولون بجواز التأمين يجنحون الى الاستدلال دائماً برأيهم على هذا الجيواز ، ولذلك كان من المفيد أن نحدد المقصود بالفرر اليسير الذى لا يؤثر فى صحة المعاوضات عند المالكية ، حتى اذا ثبت أن مثل هذا النوع من الغرر لا ينطبق على عقود التأمين ، كان الحكم بذلك عند غير المالكية من المجتهدين أولى .

<sup>(</sup>١) وأنجع أولاً : دخول متود النامين تحت تعريقات القرر . ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

يحدد الشيخ الدردير الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، ويبين شروطه فيقول: « واغتفر في غرر يسير للحاجة ، أى للضرورة لم يقصد ، أى غير المقصود ، فخرج بقيد اليسارة الكثير ، كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يغتفر اجماعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل ، أى فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غرر اذ يحتمل حصوله وعدم حصوله ، وعلى تقدير حصولة فهل تسلم أمه أم لا ؟ » •

ثم يضرب الأمثلة التي توضح هذا النوع من الغرر وتكشف عن طبيعته فيقول: «كأساس الدار فأنها تشتري من غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا متاتبه ، وكاجارتها مشاهرة ، مع احتمال نقصان الشهور ، وكجبة محشوة أو لحاف ، والحشو مغيب ، وشرب من سقاء ودخول الحمام مع اختلاف الشرب والاستعمال «

ويقول الحطاب (١) « واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد • ابن عرفة : زاد المازرى كون متعلق الغرر اليسير غير مقصود ، وضرورة ارتكابه ، وقرره بقوله : منع بيع الأجنة ، وجواز بيع الجبة المجهول قدر حشوها المنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم فيه ، والشرب من السقاء اجماعا ، دليل على الغاء ما هو يسير غير مقصود دعت اليه الضرورة » •

## ( فرع ) في عناصر الغرر المفتفر

والذي يؤخذ من هذين النصين أن عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات عند المالكية ثلاثة ، اذا اجتمعت في الغرر كان معفوا عنه ، وكانت المساملة معه صحيحة ، وان فقد واحد منها كان الغرر مؤثراً وحكم على المعاوضة بالبطلان ، وهذه العناصر الثلاثة هي أن يكون الغرر يسيراً وغير مقصلود ودعت اليه الضرورة ،

<sup>(</sup>۱) مواهب الجليل ج ) مر ١١٥

#### العنصر الأول: يسسسارة الفسيرر

اتفق فقهاء المالكية وغيرهم على أن الغرر الذي يغتفر في المعاوضات يجب أن يكون يسيراً أو تافها ، والذي يؤخذ من عبارات الفقهاء يعنون بيسارة الغرر أن تكون الزيادة أو النقص المحتمل في قيمة العوض عما قدره المتعاقدان قليلة أو تافهة بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة ، وهذا يعرف بمقارنة قيمة الزيادة أو النقص المحتمل فيما يحصل من العوض بالقيمة الكلية لهذا العوض، فأن كانت النسبة بينهما قليلة تافهة كان الغرر في مقدار العوض يسميراً ، ففي مثال بيع الجبة المحشوة مع جهالة نوع حشوتها ، اذا كان الثمن الذي اتفق عليه العاقدان مائة ، وكانت قيمة الجبة على أعلى الاحتمالات ، وهو احتمال أن حشوها من أجود الأنواع تساوى مائة وعشرة ريالات مثلا، فان مثل هذه الزيادة تكون يسيرة يتسامح الناس في ملكها عادة ، وبالمشل فاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن فاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن خشوها من أرداً الأنواع ، تساوى تسمين فان همذا النقص يعد يسميرا بتسامح الناس في مثله عادة ، ونسبة الزيادة أو النقص في الحالين تكون عشرة في المائة ،

ولقد رأينا أن هـذه النسبة بلغت واحداً على ثلاثين زيادة أو نقصاً تقريباً فى ايجار الدار لمدة شهر ، وكذلك الدار مع الأساس والشرب من السقاء ، ودخول الحمام ، فان الفرق فى القيمة فى هذه المعاوضات ، زيادة على أو نقصاً عما توقعه العاقد فرق تافه يسير اذا ما قورن بقيمة العوض فى تقديره .

### الفرر في الحصول ليس يسيراً

واذا كان ما تقدم على معنى يسارة الغرر ، فان الغرر فى الحصول ليس من الغرر اليسير قطعاً ، لأن هذا الغرر غير واقع فى قيمة العوض ، وانما فى حصوله وعدم حصوله بالكلية ، ومما يؤكد أن الغرر فى حصول العــوض لا يدخل البتة فى مفهوم الغرر اليسير أمران : (اولهسما): قول الشيخ الدردير السابق « فخرج بقيد اليسارة الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يغتفر اجماعاً » فهو يحكى الاجماع على أن الغرر الموجود في بيع الطير في الهواء والسمك في الماء مما لا يغتفر ، ولقد رأينا القراف المالكي يدخل هذين المثالين في الغرر في الحصول، وهذا يجعلنا نؤكد أن الغرر في الحصول ليس من الغور الذي يغتفر في المعاوضات ، بل انه أشد صور الغرر وأفحشها مما جعل المجتهدين يجمعون على بطلان ما اشتمل عليه من المعاوضات .

والغرر فى عقود التأمين غرر فى الحصول ، باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ ، وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، فهذا غسرر واحتمال فى حصول العوض ، لا فى قدره فقط ، وهذا لا يكون العرر فى عقد التأمين من الغرر اليسير •

(وثانيهما): أن جميع الأمثلة التي ضربها الفقهاء للغرر اليسير ليس فيها غرر في الحصول على العوض ، فجواز بيع الدار من غير رؤية أساسها ، وجواز بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة حشوها ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء المستعمل ومدة اللبث فيه ، والشرب من السقاء مع اختلاف قدر المشروب ، كل ذلك ليس غرراً في الحصول على العوض ، لأن العوض في هذه المعاملات حاصل على كل حال ، غير أن الحاصل منه قد يريد وقد ينقص قليلا عسا قدره المتعاقدان ،

ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن فوق الغرر فى حصول العوض ، غرراً فى مقدار الحاصل منه ، على فرض الحصول فى أهم أنواع التأمين وهو التأمين من الأضرار ، والغرر فى المقدار فى عقود التأمين غرر كثير فاحش ، لا يقاس ألبتة بالغرر اليسير بالمعنى المفهوم من الأمثلة التى وضح بها المالكية المقصود من هذا الغرر \_ فمن يؤمن على منزله ضد الحريق أو بضاعته ضد الغرق بلزم بدفع أقساط تتناسب مع قيمة ههذا المنزل أو تلك البضاعة ، غير أن

الحريق أو الغرق قد يأتى على الشيء المؤمن عليه كلية ، وهنا تدفع شركة التأمين قيمة المنزل أو البضاعة كاملة ، مادامت هذه القيمة فى حدود مبلغ التأمين ، الذى حددت الأقساط بناء عليه ، وقد تؤدى الكارثة الى تلف جزئى يقدر بالنصف أو بالثلث ، فيستحق المؤمن له من مبلغ التأمين بهده النسبة ، والفرق بين الاحتمالين كبير جدا ، اذ قد يكون العوض الذى تدفعه شركة التأمين فى الحالة الأولى عشرة آلاف ريال ، وفى الحالة الثانية ألف ريال فقط ، وقد تقع الكارثة ولا تدفع شركة التأمين شيئا ، لوجود مسئول عن الحريق أو الغرق ، فقد قدمنا أن المستأمن فى التأمين من الأضرار ، لا يستطيع الجمع بين ما يحصل عليه من المسئول عن الضرر ، ومبلغ التأمين الذى دفع الأقساط فى مقابلته .

وأما في جانب شركة التأمين فان الغرر في مقدار ما تحصل عليه من عوض غرر كثير أيضاً ، لأنها قد تحصل على قسط واحد قدره آلف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر كاملة ، وقد تحصل عشرة أقساط بعشرة آلاف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر الكاملة ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا تقع الكارثة في مدة التأمين فلا تخسر شيئاً ، وواضح أن التفاوت في مقدار ما تحصل عليه شركة من عوض تبعاً لوجود هذه الاحتمالات كبير ، لا يقاس ألبتة بالتفاوت التافه في القيمة الذي يترتب على الاحتمالات الموجودة في الصور التي مثل بها المالكية للغرر اليسير ،

فالفرق فى قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصاً تبعاً لأعلى الاحتمالات وأدناها فى عقود التأمين كبير جداً اذا قيس بنظيره فى الأمشلة التى مثل بها المالكية للغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات ، ومن هذا يبدو أن اختلال التعادل المحتمل بين الالتزامات المتبادلة بسبب الغرر فى عقود التأمين أكبر بكثير من الاختلال المحتمل ، ودخول الحمام والشرب من السقاء مع جهالة قدر الماء المستعمل ومدة اللبث ، فمن يشترى جبة دون معرفة صفة حشوها بمائة ريال ، يتوقع أن يكون الحشو من النوع الممتاز أو النوع الردىء أو من النوع الوسط ، والفرق بين هذه الاحتمالات الثلاثة تافسه القيمة ،

ذلك أن الجبة مع الحشو المتاز قد تساوى مائة ريال وعشرة ، ومع الحشو الردىء قد تساوى المائة ، والفرق الحشو الردىء قد تساوى المائة ، والفرق بين أعلى احتمال وأدناه فرق يتساهل الناس فى مشله عادة ، فكان غرراً يسيراً لا يؤثر ، وكذلك غرر الماء المشروب أو المستعمل فى الاستحمام ، اذ أن قيمة الماء الله تناد تذكر ،

#### العنصر الثاني: أن يكون متعلق الفرر غي مقصود

العنصر الثانى من عناصر الغرر الذى يغتفر فى المعاوضات هو «أن يكون متعلق الغرر اليسير غير مقصود » ومعنى هذا أن لا ينصب الغرر على أصل محل المعاوضة ، أى العوضين أو أحدهما ، ولا على أمر تابع للعوض يقصد من المعاوضة عادة ، بل ينصب فقط على أمر تابع لمحل المعاوضة ، غير مقصود للمتعاقدين غالباً ، وعلى ذلك فالغرر فى بيع الثمار قبل أن تخلق ، وفى بيسع الطائر فى الهواء والسمك فى الماء ليس غرا فى أمر تابع غير مقصود ، لأن الغرر ينصب على محل المعاوضة نفسه ، فهو غرر فى الوجود أو الحصول ، وبالمثل فان الغرر فى بيع الحيوان بشرط الحمل ليس غرراً فى أمر تابع غير مقصود ، بل غرر فى أمر تابع مقصود ، فمحل المعاوضة هنا وان كان هو الحيوان وهو لا غرر فيه ، الا أن الحمل الذى تعلق به الغرر تابع لمحل العاوضة ، وهو مقصود للمعاوض ،

والأمثلة التي يتوافر فيها هذا العصر هي ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهي يع الدار من غير معرفة أساسها ، والجبة من غير معرفة حشوها ، واجارة الدارة لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، والشرب من السبقاء ، ودخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، واللبث ، ذلك أن العسرر في هذه المعاوضات لا ينصب على أصل العوض بحيث يكون هذا العوض محتمل الوجود والعدم ، أو الحصول وعدم الحصول ، ولا آمر تابع يتصل بهذا المحل ويقصده المتعاقدان عادة ، ان الغرر في هذه الأمثلة يتعلق بأمر تابع لا يتجه اليه قصد المتعاقدين عند الدخول في العوض الأصلى تبعاً بأمر تابع لا قصداً ،

فالغرر في بيع الدار مع جهل أساسها لا ينصب على محل المعاوضة ذاته وهو الدار، اذ الدار لا غرر فيها ولكن الغرر في أساسها وهو لا يقصد عادة عند ابرام عقد البيع، بل يدخل فيه تبعاً، والغرر في بيع الجبة مع الجهل بحشوها ليس غرراً في أصل العوض وهو الجبة، بل في أمر تابع لها لا يقصد في المعاوضة أصلا بل يدخل فيها تبعاً، والغرر في دخول الحمام مع الجهل بقدر الماء المستعمل ليس غرراً في أصل العوض وهو دخول الحمام نفسه، وهو ما دفع فيه الأجرة، بل في أمر تابع وهو قدر الماء المستعمل، وهو لا يقصد عند دخول الحمام عادة، وكذلك الغرر في اجارة الدار شهراً فالغرر ليس منصبا على أصل المدة لأن أصل الشهر لا غرر فيه، بل في عدد الأيام وهو أمر لا يقصد عادة ه

والغرر فى عقد التأمين يتعلق بأصل العوض ، لا بأمر تابع غير مقصود ، فلقد تبين لنا مما سبق أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله ، وهذه كلها أمور مقصودة للمتعاقد ، فالمستأمن ما بذل الأقساط الا فى مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وحصوله عليه أمر احتمالي قد يكون وقد لا يكون ، وكذا قدر العوض ، وأجل الوفاء به من الأمور المقصودة باتفاق الفقهاء ،

والخلاصة أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه ، وهو مبلغ التأمين ، ومقدار الأقساط ، فالمستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، والمؤمن لا يدرى مقدار ما يحصله مسن أقساط التأمين قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وبالتالى فان كلا من المؤمن المؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، في حين أن الغرر في الأمثلة المذكورة لا يتعلق بمحل التعاقد أو مقصود المعاوضة الأصلى ، وهو الدار والجبة واللحاف ودخول الحسام والشرب والانتفاع في أجارة الدار شهراً اذ المحل أو المقصود في هدف المعاوضات لا غرر ولا احتمال ، بل الغرر في أمور تابعة للمحل لا تقصد عند التعاقد .

### المنصر الثالث : أن يكون ارتكاب الفسود ضرورياً

العنصر الثالث من عناصر الغرر الذي يعتفر في المعاوضات هو أن تنكون الضرورة داعية الى ارتكاب هـ ذا الغرر فان لم تدع الضرورة الى ارتكاب الغرر لم يكن من الغرر الذي يعتفر في المعاوضة ، وهذا يعنى أن تكون هناك معاوضة مشروعة أصلا ، كالبيع والاجارة وغيرهما مما يحتاج الناس اليه ، وفي منعهم منه كلية حرج شديد ومشقة زائدة ، ويكون هناك غرر يسير في أمر تابع غير مقصود ، لا تنفك عنه المعاوضة غالباً ، يحيث اذا شرطنا نفيه في صحة المعاوضة نكون منعنا الناس منها ، وقد مثل المالكية لذلك ببيع منع الخبر مع الجهل بصفة أساسها ، وبيع الحبة واللحاف المحشو ، فلو شرطنا منع الغرر في مشل ذلك نكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، اليها ، وبيع الدار والحبة لا ينفك عن غرر جهالة الأساس والحشو ، فلو شرطنا منع الغرر في مثل ذلك نكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، شرطنا منع الغرر في مثل ذلك نكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، أو كلفناهم باخراج الحشو والحفر على أساس الدار ، وهذا متعذر لما فيسه من اتلاف المال ،

واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الغرر فيه ليس من الغرر الذي تدعو الضرورة الى ارتكابه لأمرين :

(اولهما): أننا لسنا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعة بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحرج الشديد والمشقة الزائدة ، بل ان موضوع البحث الآن هو مشروعية التأمين ، فان التأمين اذا كان يحقق التعاون والتضامن فليست الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ، وتحقيق ذلك المقصد هي التأمين الذي تقوم به الشركات المساهمة ، بل هناك أخرى بمكن أن يتم بها التأمين .

(وثانيهما): أننا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الغرر فيه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هو نفسه غرر ، فلا يقدال : ان الضرورة قد اقتضت ارتكاب الغرر فيه ، وهذا يؤخذ من الأمثلة ، التي ضربها

المالكية للغرر الذي توافرت فيه عناصر الغرر الذي لا يؤثر في المعاوضات ، فهناك معاوضة محلها الدار اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها ، لأن الحفر يهدم الدار ، وهناك معاوضة محلها الجبة ، اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لأن اخراج الحشو يفسدها ، وهناك اجارة على دخول الحمام اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لمشقة التقدير لمدة اللبث وقدر الماء المستعمل ، المنامين فليس معنا عقد مشروع أصلا ثم اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيه ، بل ان العقد نفسه غرر ،



# الدليل الثاني (1): عقود التأمين تتضمن الرهان والمقامرة

الدليل الثانى على تحريم العقود التي تبرمها شركات التأمين أن هذه العقود تعد قماراً ومراهنة ، والقمار والمراهنة حرام شرعاً باتفاق فقهاء الشريعة ، فيكون التأمين حراماً باتفاق ٠

وكون التأمين قماراً ومراهنة يبدو واضحاً من تعريف كل من القمار والمراهنة وبيان خصائصها الجوهرية ، ثم اثبات دخول عقد التأمين تحت هذا انتعريف وتوافر هذه الخصائص فيه ٠

## أولا : تعريف المقامرة والرهان :

المقامرة أو الرهان عقد يتعهد فيه كل من العاقدين ( المقامرين أو المتراهنين ) أن يدفع الى الآخر مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى آخر يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (خسارة اللعب فى المقامرة ،وعدم صدق قول المراهن فى واقعة غير محققة فى الرهان ) •

والذى يظهر من تعريفهما أن المقامرة توافق الرهان فى أن حق المتعاقد فى كل منهما يتوقف على واقعة محققة ، هى أن يكسب المقامر اللعب فى المقامرة ، أو أن يصدق قول المتراهن فى الرهان .

## ثانية : خصائص المقامرة أو الرهان :

يتفق شراح القانون الوضعى على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هى نفسها خصائص عقود التأمين ، فلأن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة المعينة ، أى خسارة المقامرة أو الرهان .

<sup>(</sup>١) وأجع : أدلة بطلان المقود التي عبرمها اشركات التأمين : الدليل الأول - الخ

وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الغرر فلأن «كلا من المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المتراهنين أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى ، ولا يتحدد ذلك الا في المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق ، هو الكسب ، فيعرف القدر الذي أخذ ، أو الخسارة ، فيعرف القدر الذي أعطى •

وأما أن عقد المقامرة أو الرهان من عقدود المعاوضات ، فلأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فهذا الاحتمال فى الكسب أو الخسارة هو الأساس الذى يقوم عليه العقد ، هكذا أفاده فى الوسيط فى الجزء السابع ص ٩٨٦ ، ٩٨٨ الدكتور عبد الرزاق السنهورى رحمه الله ،

#### ثالثاً : دخول عقد التامين تحت تعريف القمار والراهنة :

وواضح من تعريف عقدى المقامرة والرهان ، وبيان الخصائص التى تحدد طبيعة العقدين ، أن هذا التعريف ينطبق ، وتلك الخصائص توجد فى عقد التأمين تماماً ، ذلك أن عقد التأمين عقد يتعهد بموجبه أحد العاقدين (شركة التأمين) أن يدفع الى المتعاقد الآخر المستأمن مبلغاً من النقود أو أي عوض مالى يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (الخطر المؤمس منه) فى مقابل تعهد العاقد الآخر بدفع مبلغ آخر هو أقساط التأمين مدة عدم وقوع العادث ، فطبيعة عقد التأمين هى طبيعة عقدى القمار والمراهنة ، وان اختلفت أسماء عناصره وأطرافه ه

#### رابعاً : وجود خصائص القمار والمراهنة في عقد التامين :

أما من حيث الخصائص فلا أظن أحداً من شراح القانون أو علماء الشريعة الذين كتبوا فى عقود التأمين يخالف فى أن الخصائص الشلائة السابقة توجد فى عقد التأمين كما جاء ذلك فى عباراتهم ، وان كان بعض علماء الشريعة يرى أن القمار والمراهنة تتضمن عناصر أخرى لا توجد فى عقد التأمين ، ونحن نخالفهم فى ذلك كما سنرى •

وبيان ذلك أن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتقى عليه اذا وقعت الحادثة خسارة المقامرة أو الرهان ، وهذا هـو الحال في عقد التأمين وهي وقوع الخطر المؤمن منه ، في مقابل تعهد المستأمن بدفع أقساط التأمين مدة عدم وقوع هذه الحادثة .

واذا كان كل من المقامر والمتراهن لا يعرف عند عقد المقامرة أو الرهان مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك على أمر غير محقق ، فكذلك كل من شركة التأمين والمستأمن لا يعرف عند ابرام عقد التأمين ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك أيضاً على حدوث أمر غير محقق ، هو الخطر المؤمن منه .

واذا كانت عقود المقامرة والرهان من عقود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك في مقابل احتمال الكسب ، فان هذا المعنى بعينه موجود في عقود التأمين ، فشركة التأمين اذا كسبت الأقساط في حالة عدم وقوع هذا المخطر المؤمن منه فذلك في مقابل تعرضها للخسارة في حالة وقوع هذا الخطر ، واذا خسرت شيئا في حالة وقوع الحادث ، فذلك في مقابل احتمال الكسب في حالة عدم وقوعه ، فهذه العقود كلها في هذا الأمر سواء ،

واذا قيل بأن الاحتمال في الكسب أو الخسارة هو الأساس الذي يقوم عليه عقد المقامرة أو الرهان ، فان هذا الأساس نفسه يوجد في عقود التأمين بلا نزاع •

والواقع أننا لم نكن بحاجة الى بيان أن تعريف عقود القمار والمراهنة ينطبق على عقد التأمين ، ولا الى بيان أن خصائص هذين العقدين موجودة في عقود التأمين ، ذلك أن يخالفوننا في حرمة عقود التأمين من شراح القانون وعلماء الشريعة لا ينكرون أن هذه العقود قمار ومراهنة أذا نظر اليها مسن جانب العلاقة بين التأمين والمستأمن المعين ، وهذا يعنى في نظرهم أن تعريف وخصائص عقود التأمين له دخل في نفى الغرر ، وسلب صفة الرهان والمقامرة عن هذه العقود ه

وسوف نرى أن هذا قول باطل لا يستند الى دليل ، فعقد التأمين الذى نريد الحكم عليه بالحل والحرمة لا ينشىء الا علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين الذى أبرم هذا العقد معها .

أما العلاقة بين شركة التأمين، ومجموع المؤمن لهم فهى علاقة موهومة، اذ العقد لا ينشئها كما ذكرها، وليس هناك عقد أو اتفاق آخر، يطلب الحكم عليه بالمنع أو الجواز، ينشىء مثل هذه العلاقة، وعلى فرض وجود مشل هذا العقد الذي ينشىء علاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم، فانه يجب الحكم عليه وفقاً لما اشتمل عليه من حقوق والتزامات متبادلة تعرف من قصد العاقدين كما يظهر من صيغة العقد وشروطه •

وسوف نرى فوق ذلك أن كثرة العقدود التى تبرمها شركات التأمين لا ترفع الغرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة من عقد التأمين ، بل يبقى كل ذلك معها ، واذا سلمنا انتفاء الغرر فى جانب شركة التأمين لتوافر الوسائل العلمية لحسابات الاحتمالات لديها ، واستفادتها من هذا الحساب من قانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، فقد بقى الغرر والقمار والمراهنة فى جانب المستأمن الذى لم تتوافر لدبه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة وقواعد الاحصاء فى حقه ، وبقاء وصف الغرر والقمار والمراهنة فى أحد جانبى المعاوضة يبطل المعاوضة .

واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة التي تسلم بأن عقد التأمين قمار ومراهنة ، اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن اله المعين ، مع ملاحظة ما سبق أكثر من مرة ، أن هذه العلاقة هي العسلاقة الوحيدة التي ينشئها عقد التأمين ، ولا ينشىء غيرها ، وأنه لا يجوز الحكم على عقد ما بالحل والحرمة بالنظر الى علاقة موهومة لا ينشئها هذا العقد ولا يوجد لها مصدر غيره .

#### ١ - عبارة شراح القانون:

يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسسيط: « فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمن لهم ،

ولو أنها فعلت لكان عقد التأمين مقامرة أو رهاناً ، ولكان عقداً غير مشروع، اذ تكون الشركة قد تعاقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقامل التأمين الذي دفعه المؤمن له حقا خالصا، وهذا هو الرهان بعينه » •

## ٢ - عبارة علماء الشريعة :

ويقول المرحوم الشيخ على الخفيف « اذا اقتصر التعاقد في التأمين على فرد مثلا فانه يكون عقد رهان ومقامرة ، لا يقره قانون ولا شريعة لمسكان الغرر والمقامرة الظاهرين فيه حينئذ لانتهاء الأمر فيه الى خسارة لأحد الطرفين وربيح للطرف الآخر » والذي يؤخذ من عبارة مصطفى الزرقا أن عقد التأمين اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين يكون قمارا ومراهنة أيضاً ، لأنه وضح في بحثه أن مناط الحل في عقد التأمين تعدد عقود التأمين التي تبرمها شركاته فهو يقول : « فالتأمين فيه عنصر احتمالي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدي التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن الى المؤمن فقط حيث يؤدي التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن عنه ، فان لم يقع لا يؤدي شيئاً ، على أن هذا الاحتمال انما هو بالنسبة الى كل عقد تأميني على حدة ، لا بالنسبة الى مجموع العقود التي يجريها المؤمن ، ولا بالنسبة لنظام التأمين في ذاته ، لأن النظام وكذا مجموع العقود يرتكزان على أساس أحصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن غادة » ،

فنحن نراه في هذا النص يسلم بوجود الاحتمال في عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأميني على حدة ، وهذا هو الواقع الموجود كما قلنا ، أما اذا نظرنا الى مجموع المقود ونظام التأمين في ذاته ، فان الاحتمال يزول مع ملاحظة ، قلناها أكثر من مرة ، وهي أننا نحكم على كل عقد على حدة ولا نحكم على نظام التأمين ولا على علاقة الشركة بمجموع المؤمن لهم ، لأننا نحكم على الموجود القائم ولا نحكم على المتصور المفروض ولا على المتصور المفروض ولا على المتصور المفروض ولا على المتصور المفروض ولا على المتحدة ولا نحكم على الموجود القائم ولا نحكم على المتصور المفروض ولا على المتصور المفروض ولا يتحدم على المتحدد المقروض ولا نحكم على المتحدد القروض ولا نحدد القروض ولا نحد القروض ولا نحد القروض ولا نحد المتحدد القروض ولا نحد القروض ولا نحد المتحدد القروض ولا نحد القر

# الدليل الثالث : عقـود التأمين تتضمن الربا بنوعيه

ان عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة ، وذلك لأمور ثلاثة :

(اولها): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن ، بمقتضاه يتعهد المستأمن بأن يدفع مبلغاً من المال ، دفعة واحدة ، أو على أقساط دورية ، في مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر من المال قد يكون مساوياً لما دفعه أو أكثر أو أقل منه ، فان كان مساويا كنا أمام ربا الفضل والنساء معا ، كنا أمام ربا الفضل والنساء معا ، ذلك أن الفقهاء متفقون على أن يبع النقد بالنقد الى أجل هو ربا النساء عند التساوى ، فان كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النساء ربا الفضل أيضا ، وهذا ينطبق على عقد التأمين ، لأن مقتضى هذا العقد \_ كما ذكرنا \_ أن يتعهد المستأمن بدفع مبلغ من المال ، دفعة واحدة عند العقد ، وعلى أقساط دورية تدفع بعده ، في مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى المستفيد الذي يعينه مبلغاً من المال قد يكون مساويا لما دفعه من أقساط أو أكبر أو أقل ، والمستأمن لا يدرى عند التعاقد مقدار ما يأخد ، فيكون جاهلا بالتماثل ، والجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل يحقق الربا باتفاق .

ولقد وجدنا الشارع يشترط قبض العوض فى عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجاً من باب ربا النساء ، لأن تأجيل أحد العوضين فيما يجرى فيه الربا ومنه النقود غير جائز شرعاً ، وان تساوى العوضان واختلف نوع النقد ، ولا شك أن أحد العوضين فى عقد التأمين وهو مبلغ التأمين ، فقد تأخر دفعه عن دفع الأقساط ، وهى العوض النقدى الآخر ، فكان ربا نساء ان تساوى مبلغ التأمين مع الأقساط ، وربا نساء وفضل ان زاد مبلغ التأمين عليها .

واليك من عبارات الفقهاء ما يدل على صحة ما نقسول: جاء فى تحفقة المحتاج (١) فى مذهب الشافعى:

« اذا بيع النقد بالنقد ، ان كان جنساً اشترط الحلول والمماثلة والتقابض فمتى اقترن بأحدهما تأخيل ولو للحظة وهما فى المجلس لم يصح ، والتقابض يعنى القبض الحقيقى قبل التفرق ، أو جنسين كذهب وفضة جاز التفاضل واشترط الحلول والتقابض » وجاء فى حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٢): « ربا النساء يحرم فى النقود مطلقاً » وهو من كتب المالكية وجاء فى المسوط (٢): « ان الزيادة الخالية عن عوض هو مال من الربا الذى لا يخفى على أحد » •

وجاء فى بداية المجتهد لابن رشد المالكى: «أجمع العلماء على أن بيع الذهب بالدهب والفضة بالفضة (أى النقد بالنقد) لا يجوز الا مثلا بمثل ، يدا بيد » •

(وثانيها): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء بتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الى المدة المحددة في العقد ، الأقساط التي دفعها مدة العقد مضافاً اليها فائدة ربوية فيكون هذا العقد حراماً •

(وثالثها): أن أكثر العمليات التي تقوم بها شركات التأمين تقوم على أساس الربا ، فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة وتقرض منها بضلمان وثيقة التأمين بفائدة •

## التأمين بيع دين بدين فيحرم

ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيطل ، لأن بيع الدين بالدين بأطل باتفاق الفقهاء ، ومما يدل على بطلانه ما جاء أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكالىء » وفسره جميع المجتهدين

<sup>(</sup>١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ ٤ ص ٢٧٣

<sup>(</sup>٢) ﴿الجزء الثالث ص هـ ٢

<sup>(</sup>٢) الميسوط للامام السرخسي الحنفي جد ١١ ص ١١٧

بأنه بيع الدين بالدين ، ولذلك تجدهم يشترطون فى عقد السلم أن يتم قبض رأس مال السلم فى مجلس العقد خروجاً من بيع الدين بالدين • لأن المسلم فبه دين مؤجل أيضاً فاذا لم يقبض رأس مال السلم فى مجلس العقد كان العقد باطلا ، لأنه بيع دين فى دين ، وقد نهى الشارع عنه •

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين ، لأن المستأمن فيه يتعهد بدفع أقساط التأمين ، وهي دين في ذمته ، لأنه لا يدفعها في مجلس العقد ، بل يدفعها بعد العقد على أقساط دورية ، في مقابل تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين ، وهو دين في ذمة شركة التأمين أيضاً ، فكان هذا العقد بيع دين في دين فبطل شرعاً .

وشراح القانون الوضعى يسلمون بهذه الحقيقة ، يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط ١١٤٨/٢/٧ : « فمبلغ التأمين وهو التزام فى ذمة المؤمن هو المقابل لقسط التأمين ، وهو التزام فى ذمة المؤمن له ، وهو العوض له » فقسط التأمين هو التزام اذن ، أى دين فى ذمة المؤمن له ، وهو العوض المقابل لمبلغ التأمين الذى هو التزام ، أى دين أيضاً فى ذمة المؤمن •

وجاء فى مواهب الجليل عند بيان البيوع المنهى عنها « وكالكالىء بمثله ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن بيع الكالىء بالكالىء » ابن عرفة : تلقى الأئمة هذا الحديث بالقبول ، يغنى عن طلب الاسناد فيه ، كما قالوا فى : لا وصبه لوارث قال ابن المنذر : أجمعوا على أن بيع الدين لا يجوز ، وحقيقته بيع شىء فى ذمة بشىء فى ذمة أخرى غير سابق تقرر أحدهما على الآخر ، وهو معنى قولهم : ابتداء الدين بالدين ، وما تقدم فيه تقرر الدين ، يسمى فسخ الدين فى الدين ، وفسخ ما فى الناجز على مؤخر » .

وجاء فى مواهب الجليل أيضاً : وان تأجلا ـ أى العِوضان ــ معا ابتداء فهو الدين بالدين ، وهو ممنوع •

وجاء فى مطالب أولى النهى : « واذا لم يقبض رأس مال السلم فى المجلس امتنع لأنه بيع دين بدين » •

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أن معاوضة الدين بالدين لا تجوز ، وان لم يشترك الدينان في علة الربا ، بأن كان أحد الدينين ربويا والآخر ليس كذلك ، أو لم يكن واحد منهما من أموال الربا ، فبيع الدين بالدين باب آخر غير باب ربا النساء الذي تقدم ذكره .

فقد ذكرنا أن عدم قبض رأس المال فى السلم فى مجلس عقده يجعله باطلا، بعلة بيع الدين بالدين ، مع أن أحد العوضين نقد والآخر غير نقد ، عرضاً. أو غيره ، فيدخل فيه عقد التأمين من باب أولى •

## رد شبه المغالفين في حرمة التامين

سبق أن قلنا ان فكرة التأمين باعتبارها نظاماً يسعى الى التعاون والتضامن بين طائفة من الناس لا غبار عليها بيد أن الذى لا نقره فى بعض صوره التطبيقية • فالتعاون بين جمع من الناس وتضامنهم آمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وأصولها الكلية ، ولقد قلنا ان التطبيق العملى والممارسة الفعلية لفكرة التأمين وتحقيق أهدافه قد ظهرت فى صور ثلاث:

(الاولى): التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة ، أو تعهد بادارته وتنظيمه الى احدى هيئاتها العامة .

( الثانية ): التأمين التبادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية •

(الثالثة): التأمين التجارى ذو القسط الثابت ، وهو الذي تقوم به شركات التأمين •

ولقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه ، لأن أساس الحرمة في عقود التأمين ــ كما رأينا ــ هو الغرر ، والغرر يؤثر في ألماوضات دون التبرعات ، عند من يعتد برأيه من الفقهاء ، وهذان النوعان من النامين يقومان على التبرع وعدم قصد الربح ، فارتفع مناط التحريم فيهما .

وأما العقود التي تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا بحرمتها وبطلانها للأدلة التي سقناها في المبحث الثاني من هذا الفصل ، وسنعرض في هذا المبحث الثالث شبه المخالفين في حرمة العقود والتي تبرمها شركات التأمين ثم ندفع هذه الشبهات ، وسوف نقسم هذا المبحث الي مطالب نجمع في كل مطلب منها الشبهات الواردة على كل دليل من الأدلة التي قدمناها للحكم بحرمة عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين .

فقد أقمنا على حرمة هذه العقود أدلة ثلاثة ، ولقد أورد المخالفون فى هذا الحكم بعض الشبهات على كل دليل من هذه الأدلة ، وسوف أذكر الدليل بايجاز ثم أذكر ما ورد عليه من شبهة وأوردها فى كل مطلب .

## المطلب الأول: الشبه الواردة على دليل الفسرر:

أما المقدمة الأولى من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين معاوضات مالية فقد تقدم أن الدليل عليها هو واقع عقود التأمين ، كما ينظمها قانونه وتباشرها شركاته ، ولقد رأينا أن شراح القانون الوضعي وعلماء الشريعة يسلمون بأن عقود التأمين معاوضات مالية ، اذا نظر اليها من جانب العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم ، فهم يرون أن صفة المعاوضة ، تنتفي عن هذه العقود ، وتأخذ صفة البذل والتضحية والتعاون والتضامن ، أي تأخذ صفة البذل والتضحية والتعاون والتضامن ، أي تأخذ صفة التبرع .

ولقد قلنا مراراً ان العلاقة بين المستأمنين محض فرض وتقدير لا يسنده دئيل ، ولا يؤيده واقع ، ذلك أن القول بوجود مثل هذه العلاقة يقتضى أولا وجود عقد أو اتفاق يكون مصدرها ، ثم يقتضى ثانيا أن يكون ظاهرياً من هذا العقد أو الاتفاق قصد المتعاقدين في البذل والتضحية والتعاون والتضامن، وهذا كله محض افتراض لا وجود له ، ومن ثم يتعذر الحكم عليها •

وعقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المؤمثان له المعين ، لا ينشىء علاقة بين جماعة المستأمنين أساسها أو القصد منها التعاون والتضامن والبذل والتضحية ، فكيف يحكم على عقد ، على أساس علاقة لم ينشئها ، وقصد لا وجود له فيه ، وحقوق والتزامات متبادلة لم ينظمها ، ان مثل هذا ان جاز في القانون فانه يتعذر في الشرع •

أما المقدمة الثانية : وهي أن عقود التأمين قد اشتملت على الغرر الفاحش الذي يؤثر في عقود المعاوضات بالخطر والمنع فقد قدمنا عليها دليلين :

(اولهما): دخول الغرر الذي تتضمنه عقود التأمين تحت تعريف الغرر عند جميع المجتهدين، فلقد ذكرنا تعريفات الغرر عند الأثمة أصحاب المذاهب المختلفة، ثم أثبتنا أن كل تعريف من هذه التعريفات ينطبق تمام الانطباق على عقد التأمين، فكان هذا العقد داخلا في الغرر المنهى عنه •

(وثانيهما): عدم دخول الغرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط الغرر المستثنى الذي لا يؤثر في المعاوضات، فلقد ذكرنا حقيقة الغرر الذي يغتفر في المعاوضات، وبينا عناصره، وعرضنا أمثلته، ثم أثبتنا أن هذا الضابط، وتلك العناصر لا توجد في الغرر الذي حواه عقد التأمين •

ومن مجموع هذين الدليلين ، دليل دخول غرر التأمين فى الغرر الذى ورد الشرع بمنعه ، ودليل عدم انطباق ضابط الغرر المعتفر فى المعاوضات عليه ، يتم اثبات المقدمة المشار اليها ، وهى أن عقود التأمين قد تضمنت الغرر الفاحش أو الكثير .

وأما المقدمة الثالثة ، وهي أن ما تضمن الغرر الكثير أو الفاحش مسن المعاوضات يحكم ببطلانه وحرمته ، فلا أظن أن أحداً يجادل فيها ، لأنها من الأصول المسلمة في الشريعة الاسلامية ،ودليلها « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الغرر » واتفاق المجتهدين على الحاق جميع المعاوضات المالية بالبيع في هذا الحكم ، ولما كان النهى عن الغرر في الحديث قد جاء عاما مطلقا ، فانه يكون دليلا على المنع من كل معاوضة تضمنت الغرر ، حتى يثبت بالدليل دخولها تحت ضابط الغرر المغتفر الذي استثناه المجتهدون من هذا العموم والاطلاق •

والشبه التي أثارها القائلون بجواز عقود التأمين واردة على المقدمة الأولى والثانية من هذا الدليل ، وهما أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأن ما اشتملت عليه هذه العقود من الغرر فهو من باب الغرر الكثير ، واليك هذه الشبه والرد عليها .

#### الشميهة الأولى: التامين ليس من عقود المعاوضات:

يحاول بعض الباحثين في عقود التأمين نفى صفة المعاوضة عن هذه العقود وادخالها في دائرة التبرع بمقولة أن هذه العقود تعاون وتضامن وبذل وتضحية ، ويطبقون هذا القول على العقود التي تبرمها شركات التأمين ، وغرضهم من نفى صفة المعاوضة المالية عن العقود وصبغها بصبغة التعاون والبذل والتضحية والتبرع هو الوصول من ذلك الى القول بعدم تأثير الغرر الفاحش في هذه العقود ، لأن الغرر الفاحش يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، ومن جهة أخرى فانهم يرتبون على هذا القول نفى دخول عقود التأمين تحت القمار والمراهنة ، أو الممنوع لأنه لا مجال للقمار والمراهنة ، من الناس على أن يبذل كل واحد منهم ما تجود به نفسه من تضحيات ليكون في مجموع هذه التضحيات ما يفي بجبر الضرر الذي ينزل بأحد أفراد الجماعة من حراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون هذه الشبهة وردنا عليها •

#### أولا : عبارات القائلين بأن عقود التأمين ليست معاوضة بل تعاونا وتبرعا :

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف: ان الوقوف عند أحد جانبي عقد التأمين والنظر اليه وحده ، وهو جانب العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم ، دون نظر الى جانبه الآخر ، وهو العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم ، حيث لا يكون المؤمن حيث لا الوسيطا يجمع أقساطهم وينظم تعاوفهم جميعاً على مواجهة الخسارة التي تحيق بقلة منهم ، هو الذي دعا كثيراً من الذين تصدوا للافتاء في مشروعية التأمين الى القول بعدم جوازه ، لأنه وقف عند هذه النظرة دون تجاوزها ، وبيدو أن عقد التأمين عقد مقامرة أو رهان غيرمشروع في الفقه الاسلامي ، بل وفي الفقه الوضعي ، ولكن النظر الى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التأمين في صورته الحقيقية ، ويبرز طبيعته ويحددها ، وبين أنه ليس الا انضماماً الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقا بين عدد كبير من الناس ، معرضين جميعاً للخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون

الجميع على رفعه أو تخفيف ضرر ببذل ميسور لكل منهم ، يتلافون به ضررا عظيماً نزل ببعضهم » ويقول : «أما ما يدفع اليه ـ أى المؤمن ـ من أقساط النامين فمركزه ووضعه بالنسبة اليه ، مركز المال يوضع تحت وصايته وولايته التى تنظمها القوائين الصادرة في شأن ذلك » •

ويقول: «أما المستأمن فانه لا يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة ، وانما يريد أن يتوقى به مغبة الحظ والمصادفة لهمم جميعاً بحيث لا ينال أيا منهم الأ مقدار يسير منها يستطيع تحمله فى غير عناء ولا مشقة » •

ويقول: « ان كلا منهما \_ أى التأمين التعاوني والتأمين التجارى الذى تقوم به شركات التأمين \_ قائم على التعاون بين المستأمنين والتضامن بينهم جميعا فى دفع ما يصيب أحدهم من ضرر أصابه لخطر معين نزل به ، وذلك بواسطة ما يجمع منهم من مال يقوم على جمعه واستغلاله وحفظه هيئة تنوب عنه فى الحالين » •

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « ان الأسس الفنية للتأمين تستند كلها الى محور واحد تدور عليه ، وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تتهددها مخاطر واحدة ، وهذا التعاون تختلف درجة ظهوره بحسب شكل التأمين » •

ويقول أيضا (١): « وأما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى ـ أذا وقع الخطر المؤمن منه ـ تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذى التزم به ، فهى شبهة فى ظاهرها ، موهمة ، وفى الحقيقة واهية لا تنهض وذلك متى تذكرنا أن موضوع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب ، والأضرار انناشئة من مفاجآت الأخطار ، واذا صح أن يعتبر هذا فيه ربا أو شبهة ربا وجب القول أيضاً بحرمة التأمين التبادلى ، لأن المستأمن فيه أيضاً يدفع

 <sup>(</sup>۱) بحث مقدم للمؤتمر المالى للاقتصاد الاسلامى بمكة المكرمة بعنوان : نظام التأمين ، موقعه في البدان الاقتصادى بوجه عام وموقف الشريعة منه ص ٣٥

قسطا ضئيلا ، ويتلقى فى مقابلة تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة » •

ويقول أيضاً: « فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفاق على تقديم معونة محددة بجبر من يصاب المستأمن بعض الجبر ، فلا فرق أصلا فى الفكرة يبنه وبين سائر النوعين الآخرين ، أعنى التأمين على الأشياء ، والتأمين مسن المسئولية » •

ويقول: « أن الموضوع الأصلى الذي تقوم عليه عقوده \_ أى عقود النائمين الذي تقوم به الشركات \_ هو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به الى رءوس كثيرة جداً هي رءوس بقية المستأمنين عن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل بأحدهم من الأقساط التي يدفعونها، وهذا هو عين التعاون » •

#### ثانية: رد هـنه الشبهة

ان النصوص السابقة التي عرضت بها هذه الشبهة تدل على أن هــــذه الشبهة تقوم على أمور ثلاثة :

الأمر الأول: أن عقد التأمين « ليس الا انضماماً الى عقد تعاونى منظم بين عدد كبير من الناس يتعرضون لخطر معين ، وأن موضوع هذا الاتفاق هو تعاون الجميع على رفع أو تخفيف الضرر الذى ينزل بأحدهم ، من جراء وقوع خطر معين ، وأن هذا التعاون يتحقق ببذل ميسور لكل منهم » •

وهذا التصوير يخالف الواقع من جهتين :

( اولهــما ) : أنه يفترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من الناس على تخفيف آثار الأضرار التي تنزلها بأحدهم المخاطر •

(وثانيهما): أن عقد التأمين يمثل انضماماً من المستأمن لهذا الإتفاق ،

وكلا الاتفاقين غير قائم ، وقصد التعاون مع عدم قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع شرعاً ، بحيث يترتب عليه أثره من جواز الغرر الواقع فيه ، الا اذا وجدت نية التبرع ، وهذه النية تعرف من صيغة العقد وعبارته ، فأين العقد أو الاتفاق حتى نتعرف على قصد العاقدين فبه الا

ان الأحكام الشرعية لا تبنى على مثل هذه الفروض البعيدة ، وانما تبنى على الواقع الذي يدل عليه الدليل •

فعقد التأمين ، وفقاً لنصوص القانون ينظمه ، ولما يجرى عليه العمل ، ليس اتفاقاً بين عدد كبير من الناس على التعاون والتضامن على تفتيت آثار المخاطر وجبر الأضرار ، لأن طرفين اثنين فقط ، هما شركة التأمين والمؤمن له المعين ، فأين اذن ذلك العدد الكثير من الناس الذين اتحدت ارادتهم واتفقت على البذل والتعاون والتضامن ؟ .

ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يعرف الآخر فضلا عن أن يكو "ن معه اتفاقاً تعاونيا على البر والتقوى •

وأما الانضمام الى هذا الاتفاق فغير موجود فى عقود التأمين ، والموجود فبها هو تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر المؤمن منه فى مقابل تعهد المستأمن بدفع الأقساط ، فأين التعاون وقصد التبرع من جانب شركة التأمين والمستأمن المعين .

ولقد قلنا مرارآ: ان عقد التأمين ينشىء علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين ، وأن ما يترتب على هذه العلاقة من أحكام وحقوق والتزامات ، فانما تسرى فى حق طرفى هذه العلاقة فقط ، وفقاً نسبية آثار العقود ، وهى قاعدة مسلمة فى الفقه والقانون ، ولم يقل أحد قط: ان العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع مستأمن معين يرتب حقوقاً أو يفرض التزامات على غيره من المستأمنين .

وتشبيه العقود التي تبرمها شركات التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم

به الجمعيات التعاونية ، أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشبيه للشيء بنقيضه ، اذ التأمين التبادلي ليس فيه مؤمن ومستأمن ، بل فيه تعاون وتبرع من جميع أعضاء الجمعية لغرض معين ، وهو جبر آثار الأضرار التي تقبع لأحدهم من جراء خطر معين ، فاذا وقع هذا الخطر لأحدهم أخذ ما يعوضه عنه من المال المتبرع به ، لأن شرط الاستحقاق أو الصقة التي علق بها هذا الاستحقاق قد وجدت فيه ، وليس ما يأخذه عوضاً عن الاشتراك آو القسط، وكذلك الحال بالنسبة للمعاشات ونظامها ، فانه نظام يقوم على التبرع لمن توافرت شروط معينة ، وليس فيه قصد للربح ، ومع ذلك فاننا نقول بوجوب النص في أنظمة التأمين التعاوني والمعاشات وغيرها على هذه الصفة ، وهي قيامه على التبرع للغرض المعين .

الأمر الثانى: أن دور شركة التامين فى عقود التأمين التى تبرمها مع المستأمنين انما هو (دور الوسيط) الذى يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم وينوب عنهم •

وهذا كما نرى لا يقل اغراقاً فى الفرض والتقدير عن سابقه ، فشركة التأمين طرف أصيل فى عقد التأمين ، وطرفه الآخر هو المستأمن ، وعقد التأمين لا يتم بين عدد من المستأمين تتوسط شركة التأمين بينهم حتى بسرموا العقد ، وتكون العلاقة التى ينشئها العقد قائمة بينهم ، وما ترتبه هذه العلاقة من حقوق والتزامات بين شركة التأمين ومن تعاقدت معه وهو المستأمن ، ولا تنفذ آثار هذا العقد فى حق غيره من المستأمنين .

الأمر الثالث: أن مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقساط التي تجمعها من المستأمنين هو مركز الوصى أو الولى الذي يوضع المال تحت وصايته وولايته، فشركة التأمين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين ، بل يكون أمانة تحت يدها باعتبارها وصياً أو وليا يتصرف لمصلحة القاصر أو المولى عليه .

ولا شنك أن هذا نوع بعيد من الفرض والتقدير ، اذ المعروف أن الولاية أو الوصاية تفرض على ناقص الأهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها ،

ويبين أحكامها ثم ان الولى والوصى لا يثبت من التصرفات ما تتعارض فيسه مصلحته مع مصلحة المولى عليه ، فأين هذه الأحكام فى عقد التأمين ؟ ان عقد التأمين لا فكر فيه لولاية أو وصاية ، وانما تعهد من جانب الشركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعهد يقابله من جهة المستأمن بدفع أقساط التأمين فى مدة عدم وقوعه ، ثم ان مصالح شركة التأمين متعارضة تماماً مع مصالح المؤمن لهم ، فهى تسعى الى أكبر ربح ، وتحاول الافلات من التزاماتها بكل طريق ، والمستأمن يعمل من جانبه على حماية نفسه ، وحفظ حقوقه قبل هذه الشركة ، فكيف يقال : ان الشركة وصى وولى ؟ وهل يعمل الوصى أو الولى لمصلحة نفسه ضد مصلحة القاصر أو المولى عليه ؟

وأما القول بأن شركة التأمين لا تملك ما يدفع لها من أقساط ، بل تضعه أمانة تحت يدها بوصفها وليا أو وصيا على المستأمنين فقول ينافى أبسط القواعد الشرعية ، ويتجاهل واقع المعاملة وما يرتبه عليها القانون من أحكام، فهناك اجماع بين شراح القانون ، على أن شركة التأمين تتمتع على هذه الأقساط بحق ملكية كاملة تمنح الشركة جميع حقوق المالك ، فاذا كانت هذه هى حقيقة المعادلة كما قصدها العاقدان ، وكما نظمها القانون ، فكيف يحق لمالم الشريعة أن يتجاهل كل ذلك ويؤسس حكمه على أحكام وهمية للمعاملة وآثار غريبة لم يرتبها القانون عليها ؟

وهناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها فى هـذا الوضع، وهى أن بعض الباحثين كما بدا من عبارته ، يرى اجتماع التعاون مع الربح فهو يرى أن عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعاون والتضامن مع وجود قصد الحصول على الربح فيها •

وهذا فهم غريب للفقه الاسلامى ، أن التعاون الذى يعد تبرعاً ولا يضر فيه الغرر ، ولا يدخل فيه الربا ، أى لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا ، هو التبرع بالمعنى الذى بينه فقهاء الاسلام ، وهو بعنى أن باذل المال لا ينتظر عوضاً مقابلا ، ولا يبغى ربحاً من وراء تبرعه ، فاذا دفع المتعاقد العوض فى مقابل عوض آخر ، وقصد من المعاملة الحصول على الربح فليست

تبرعاً ولا تعاوناً ، لأن القول بذلك جمع بين النقيضين ، اللهم الا اذا فهم التعاون بمعنى آخر غير معنى التبرع فى الاصطلاح الشرعى ، وفى هذه الحال لا يفيد هذا الباحث القول بوجود التعاون فى عقود التأمين ، لأن الفرر يفتقر فى التعاون بالمعنى الشرعى دون غيره ، ولأن اعطاء القليل وأخذ الكثير لا يعد ربا فى التعاون بمعنى التبرع الشرعى ، لا التعاون الذى يجتمع مع القصد للربح وطلب العوض •

### الشبهة الثانية : يسارة الفرر في عقود التأمين لعدم أدائه الى نزاع وخصومة :

يرى بعض الباحثين فى عقود التأمين أن الغرر الذى تتضمنه هذه العقود هو من نوع الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية ، وقد أسس هؤلاء الباحثون القول بيسارة الغرر على ضابط غريب للغرر اليسير ليس له دليل فى الشرع ، ولا سند فى أقوال أحد المجتهدين ، واليك عرض هذه الشبهة ثم ردنا عليها :

#### 

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف: « وما فى عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع ، بدليل كثرة تعامل الناس به ، وشسيوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى ، وعليه فهو غرر يسير لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد اتفق الفقهاء على أن اليسير من الغرر لا يترتب عليه منع ولا حظر » •

#### ثانية .: الرد على هذه الشبهة

تقوم هذه الشبهة على مقدمتين ، احداهما أن الغرر فى عقب ود التأمين لا يؤدى الى نزاع ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقسدمة « بكثرة تعامل الناس به التأمين و شيوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى » اذ « ما يظن أنهم يتعارفون عقداً يحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه ، بل المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » •

وهذه المقدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، آما عدم تسليمها فدليله ما تغص به المحاكم من قضايا تتعلق بمنازعات فى عقود التأمين، أما القول بأن «هذه المنازعات لا ترجع الى الخلاف فى عنصر من عناصره المجوهرية التى تقوم عليها هذه العقود ، وانما ترجع الى خلاف فى قينام المستأمن بما اشترطه عليه المؤمن من شروط تضمنتها هذه العقود » فهو قول يخالف الواقع ، فالمنازعات التى ترجع الى عدم قيام شركة التأمين بما اشترط عنيها القيام به ، وتعسفها فى تفسير بنود العقد ، ومحاولاتها التهرب بأسباب واهية من دفع مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المنازعات التى ترجع الى عدم قيام المستأمن بما اشترط عليه من شروط .

وأما عدم صحة ما استدل به على هذه المقدمة ، فلأنه استدلال غريب يخالف الواقع من أحوال الناس • فأداء المعاملة الى النزاع لا يلزم منه حتماً ترك الناس لها حتى يستدل بكثرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم ، وانتشارها فى كل مجال نشاطهم على أنها لا تثير خلافاً ولا تؤدى الى نزاع ، فأن بيوع الغرر المجمع على تحريمها قد كثر تعامل الناس فى الجاهلية بها ، وشاعت فيهم وانتشرت بينهم ، مع أن الفرر فى هذه المعاملات يؤدى الى النزاع حتماً حتى فى رأى هؤلاء الباحثين .

واذا كان لا يظن بالناس فى حياتهم «أنهم يتعارفون عقداً ــ يحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم يسيع بينهم ولا يتركونه » وأن «المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » فلماذا جاءت الشريعة بنصوص آمرة تمنع ما حدوى غرراً من المعاملات ؟ ان الحاجة الى هذه النصوص لا تكون قائمة مادام الناس لا يقلون الا على ما لا يؤدى الى نزاع منها •

# المقدمة الثانية : ما لا يؤدى الى النزاع من الفرر فهو يسي :

المقدمة الثانية التى تقوم عليها هذه الشبهة هى أن ما لا يؤدى الى النزاع من الغرر فهو يسير ، لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقدمة بما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قال :

«كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار فاذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع: انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده هذه الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » وقالوا في وجه دلالة هذا الحديث على المقدمة التي ادعوها « فقد ثبت أن سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما أفضت اليه من الخصام » وأخذوا من ذلك قاعدة عامة مضمونها أن « ما يؤدى الى نزاع من الغرر يمنع ، وما لا يؤدى الى نزاع من الأمور يمنع » وهذه المقدمة بدورها غير صحيحة ، وعدم صحتها تظهر من الأمور الأربعة الآتية:

الامر الأول: أن جميع تعريفات الغرر المؤثر التي قدمناها عن الفقهاء لم تجعل لوقوع النزاع بسببه دخلا في التعريف فليس أداء الغرر الى النزاع جزءاً من ماهية الغرر ، الذي نهى الشرع عنه ، ولا شرطاً في وجوده •

فالغرر عند أهل اللعة « هو الخطر الذي لا يسدري أيكون أم لا يكون » (۱) وعند فقهاء الشريعة هو « ما لا يدري هل يحصل أم لا » (۲) أو « ما طوى عنك وخفي عليك باطنه وسره » (۲) أو « ما تردد بين السلامة والعطب » أو « ما شك في حصول أحد عوضيه » (٤) أو « ما لا يدري أيتم أم لا يتم » (٥) أو « الذي استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (١) أو « الذي قد يحصل وقد لا يحصل » (٧) أو « التردد بين جانبين الأغلب منهما » (٨) أو « الذي ينطوى عن الشخص عاقبته » (٩) أو « الذي لا يعرف كل طرف

<sup>(</sup>۱) معجم مقاییس لابن فارس جه ۶ ص ۳۸۰

<sup>(</sup>٢) الفروق للقرافي جـ ٣ ص ٣٦٥

<sup>(</sup>٣) شرح مختصر سنن أبي إذاود ج ٥ ص ٤٧٠٠

<sup>(</sup>٤) مواهب الجليل جـ ٤ ص ٣٦٢

 <sup>(</sup>a) مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٦٨
 (٦) مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٦٨

<sup>(</sup>۷) مطالب أولى النهي جـ ۲ ص ۳۰۵

<sup>(</sup>٨) التلخيص الحبير في تخريج احاديث الشرح الكبير جد ٣ ص ٦ طبعة عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المنورة .

<sup>(</sup>٩) التلخيص الحبير في تفريج أحاديث الشرح الكبير ج ٣ ص ٢ طبعة عبد الله هاشم اليماني بالدينة المتورة ٠

فيه ما الذي ملك بازاء مَا بذل » (١) أو « ما لا يوثق بحصــول العــوض فيه » (٢) أو « ما تردد بين أمرين نيس أحدهما أظهر » (٣) .

فالذى يؤخذ من هذه التعريفات أن أداء الغرر الى النزاع ليس جـزءاً من حقيقة الغرر الذى ورد النهى عنه ، ولا عنصراً جوهريا فيه ، ولا شرطاً فى تحقيقه ، فيكون القول بأن عدم أداء الغرر الى المنازعة يجعله من باب الغرر اليسير الذى لا يؤثر قولا غير صحيح ، لأن هـذه التعريفات كما قدمنا تعريفات للغرر الذى يؤثر فى عقود المعاوضات ما لم يثبت أن الغـرر الذى اشتملت عليه المعاوضة من الغرر المعتفر ، وهو ما لا ينطبق كما سنرى على عقد التأمين .

الأهو الثانى: أن الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر باتفاق الفقهاء هو ما توافرت فيه العناصر الثلاثة التى قدمناها ، يسارة الغرر ، وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه • فمناط تحقق الغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات هو اجتماع هذه العناصر الثلاثة فيه ، وليس عدم ترتب النزاع عليه ، كما يدعى هؤلاء الباحثون •

ولقد أثبتنا عند ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، أن هذا النصابط لا ينطبق يقيناً على ما في عقود التأمين من غرر ، ذلك أن الغرر في عقود التأمين غرر في الحصول على العوض نفسه ، ولا يمكن القول بأن مثل هذا الغرر يسير غير مقصود ، دعت الضرورة الى ارتكابه ، ولقد رأينا فقهاء المالكية الذين وضعوا ضابط الغرر المغتفر وبينوا عناصره يخرجون منه ما انطوى على غرر في الحصول من المعاوضات ، كبيسع الطير في الهسواء ، والحيوان بشرط الحمل .

ولقد رأينا أن ما انطوى عليه عقد التأمين من غرر فى مقدار العوض وأجل الوفاء به ، لا يدخل كذلك تحت ضابط الغرر المفتفر ، لأنه غرر فاحش

<sup>(</sup>١) فتح العزيز طبعة المشايخ مع المجموع جـ ٨ ص ١٣٤

<sup>(</sup>۲) حاشية قليوبي وعميرة على شرح المنهاج ج ۲ ص ١٨٥

<sup>(</sup>۱) شرح منتهی الارادات چ ۲ ص ۱۹۵

فى القيمة والأجل ، فلا يوجد فيه شرط اليسارة ، ويتعلق بأمر مقصود ، فلايقال والحال كذلك أن متعلقه غير مقصود ، وفوق ذلك كله ، فان مشل هذا الغرر لا تدعو ضرورة المعاوضة الى ارتكابه ، لأن مثل هذا القول لا يصح كما سبق البيان ، الا اذا كنا أمام عقد مشروع فى الأصل يترتب عليه من المصالح ثم عرضت ضرورة تقتضى ارتكاب غرر يسير غير مقصود فيه ، وعقد التأمين ليس كذلك ، لأنه غرر فى تفسه ، فالخطر ركنه الأساسى وعنصره الجوهرى ومحله الذى لا يوجد بدونه ،

الأمر الثالث: أن كثرة النزاع والخصومات الواردة فى الحديث الذى احتجوا به ليس هو العلة فى منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن أحداً منهم لا يقول بجواز بيع الثمار قبل بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا البيع الى خصومة أو نزاع ، بل انهم متفقون على المنع فى كل حال ، ومن جهة أخرى فان أحداً من المجتهدين لا يقول بمنع المعاملة التي لا تنطوى على غرر أو جهالة اذا كثر بشأنها الخصام والنزاع ، فثبت أن وقوع النزاع والخصام ليس علة المنع ولا مناط الحظر فى المعاوضات .

فالمعاوضة تجوز إذا خلت من الغرر ، وأن أدت الى نزاع ، وتمنع أذا انظوت على غرر وأن لم يشر بشأنها نزاع ولا خصام .

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه أصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيع الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته ، فعلة المنع التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً ، وهي ما يتضمنه بيع الثمار قبل بدو الصلاح من غرر، وهو غرر يؤثر في المعاوضة ، لأنه من باب الغرر في الحصول ، أما حكمة هذا المنع فهي ما قد يترتب على هذه المعاملة من نزاع وخصام ، ومن المقرر في أصول الفقه أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً ، فاذا وجدت العلة ترتب عليها الحكم ، وان انتفت الحكمة ،

واذا انعدمت العلة لم يترتب الحكم ، وان وجدت الحكمة ، فترتب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة فى جعل الغرر الذى تضمنه هذا البيع علة المنع ، وعلة العلة هى الحكمة ،

ولا يجادل أحد أن البيوع التى وردت كالسنة بمنعها واتفق المجتهدون على أن علة المنع فيها هى الغرر ، هى بيوع يحكم بمنعها وبطلانها سواء وقع نزاع بشأنها أم لم يقع ، وذلك كبيم الطير فى الهواء ، والمسمك فى الماء ، والحمل فى الفطن ، وبيع الثمار قبل أن يخلق ، وبيع الملامسة والمنابذة وغيرها ، فهذه البيوع باطلة باجماع المجتهدين ، ولا خلاف بينهم فى أن علة البطلان هى الغرر ، ومع ذلك فانها تبطل يقينا ، ولو لم يترتب عليها نزاع ، ولم تشر بشأنها خصومة بين المتعاملين بها ، ولو كان لوقوع النزاع دخل فى العلية لدار الحكم معه وجوداً وعدما .

الامر الرابع: أننا اذا سلمنا التعليل بالحكمة فليس أداء الغرر الى النزاع والخصام هو الحكمة ، أى العلة الوحيدة للنهى عن بيع الغرر ، بل ان هناك حكمة أخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء ، وهى تحصين الأموال من الضياع ، وبذلك يكون وقوع النزاع بشأن بيوع الغرر جزء علة وليس علة كاملة .

والحكم يدور مع العلة الكاملة ، لا مع جزئها ، وجوداً وعدماً ، وعلى ذلك فان المنع من بيع الغرر لا يرتفع بارتفاع النزاع بشأنه فقط لبقاء ضياع الأموال بسببه ، فقد جاء في بعض روايات حديث النهى عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح « أرأيت ان منع الله الثمرة فبم يستحل أحدكم مال صاحبه ؟ » فهذه الرواية تدل على أن الحكمة في النهى عن بيع الثمر قبل بدو الصلاح هي أنه أكل لمال أخيه بالباطل ، على تقدير عدم حصول الثمر للمشترى بصفة الصلاح التي تم الشراء على أساسها .

يقول الخطابى: «أصل الغرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره، وكل بيع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزاً عنه غير مقدور عليه فهو غرر، وذلك مثل أن يبيعه سمكاً فى الماء أو طيراً فى الهواء أو لؤلؤا فى البحر أو جملا شارداً أو ولد بهيمة لم يولد، أو ثمر شجرة لم تثمر ونحوها من الأمور التي لا يسلم ولا يدرى هل تكون أم لا • فان البيل يكون مفسوخاً فيها، وانما نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن هذه البيوع تحصيناً

للأموال من أن تضيع ومنعا للخصومة والنزاع أن يقعا بين الناس فيهـــا ، وأبواب الغرر كثيرة ، وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل » .

والنتيجة التى انتهينا اليها فى الرد على هذه الشبهة أن الغرر فى عقدود التأمين ليس من الغرر اليسير بل من الغرر الكثير الذى يترتب عليه الحظر والمنع فى المعاوضات ، لأنه يدخل فى تعريف الغرر الذى ورد النهى بمنعه من جهة ، ولعدم انطباق ضابط الغرر اليسير عليه ، من جهة أخرى ، ذلك أن ضابط هذا النوع من الغرر هو يسارته وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ، والغرر فى عقد التأمين لا توجد فيه هذه العناصر ، والقول بأن ضابط الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر فى المعاوضات هو عدم أدائه الى اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر فى المعاوضات هو عدم أدائه الى وقد ظهر فساده بالدليل .

# الشبهة الثالثة: يسارة الغرر في جانب الشركة لكثرة العقود

### اولا : عرض هذه الشبهة

ذكر بعض القائلين بجواز العقود التى تبرمها شركات التأمين أن لعقد التامين جانبين (أحدهما) جانب العلاقة بين الشركة ومؤمن له معين (وثانيهما) جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم ، وأن الحكم على عقد التأمين شرعاً يجب أن ينظر فيه الى الجانب الثانى دون الأول •

ثم أضاف قوله: « اذا نظرنا الى عقد التأمين من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان هذا العقد غرراً ، بل قماراً ومراهنة • أما اذا نظرنا اليهمن جانب العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الغرر فيه يسيراً ، ان لم يكن منتفيا ، وقد بنى ذلك على أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين والوسائل العلمية التى تلجأ اليها لحساب الاحتمالات تمكنها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم من تعويضات ، وما تأخذه منهم من أقساط فى مدة معينة ، تحديداً يقرب من الدقة ، فينتفى بذلك الغرر أو يقل في جانب الشركة •

#### ثانياً: الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وجوه ثلاثة :

(اولها): أن عقد التأمين الذي تبرمه الشركة مع مؤمن له بالذات ، لا ينشىء علاقة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم ، بل انه ينشىء فقط علاقة بين هذه الشركة والمؤمن له المعين ، وفقاً لقاعدة نسبية آثار العقود ، فالعلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم علاقة مفترضة لا وجود لها فى الواقع ،

واذا فرضنا أن مثل هذه العلاقة موجودة لوجب علينا البحث عن مصدرها أو العقد الذي ينشئها ، ثم الحكم على هذا العقد أساس هذه العسلاقة وما ترتبه من حقوق ، وما تفرضه من واجبات على طرفيها ، فعقود التأمين اذن ليس لها الا جانب واحد هو جانب العلاقة التي تنشئها هذه العقود بين شركة التأمين والمؤمن له المعين ، واذا كان الأمر كذلك وجب على الفقيه أن ينظر عند الحكم على عقد التأمين بالجواز أو المنع الى ما ينشئه هذا العقد من علاقة بين طرفيه ، وما يترتب على هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة وليس في أصول الاجتهاد الاسلامي ما يجيز لهذا الفقيه أن يؤسس هذا الحكم على علاقة وهمية لم ينشئها عقد التأمين ، وبالتالي يتعذر عليه معرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها ، هذه المعرفة التي تعد لازمة لمثل هذا الحكم ،

(ثانيها): اذا سلمنا وجود مثل هذه العسلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكثرة، وقواعد الاحصاء، تمكن هذه الشركات من تحديد ما تعطى لجماعة المؤمن لهم ، وما تأخذه منهم في مدة معينة ، تحديداً يمنع الغرر والاحتمال ، فقد تحدث كوارث لا تتوقعها شركات التأمين كالحروب والفيضانات والأوبئة وغيرها مما يعرض شركات التأمين للافلاس كما حدث في حالات كثيرة ،

(ثالثها): اذا سلمنا أن الغرر في عقد التأمين غرر يسسير في جانب شركة التأمين بسبب كثرة العقود التي تبرمها ، وبفضل ما توافر لدها مسن وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن فهم وما تأخذه منهم ، فإن هذا لا يفيد جواز عقد التأمين لخلوه من الغرر ، بل يجب أن يبقى هذا العقد غرراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن ، كماكان ، ذلك أن الوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والغرر ، أو خففت منه في جانب الشركة ، لم تتوافر للمستأمن المعين ، فلم يقدر والحال كذلك على تحديد ما يعطى هو للشركة وما يأخذ ، فلم يتغير موقفه ، وبقى العقد في حقه قماراً ومراهنة كما كان : ذلك أن الغرر في عقود المعاوضات يبطل في حقه قماراً ومراهنة كما كان : ذلك أن الغرر في عقود المعاوضات يبطل المعاوضة ، ولو كان في جانب واحد ، فإن المستأمن اذا حرم عليه بذل العوض في هذه الحالة حرم على الشركة أخذه ،

واذا حرم عليه أخذ العوض حرم على الشركة بذله له ، وفقياً لقاعدة : « أن ما حرم أخذه حرم اعطاؤه وبالعكس .

والخلاصة أن أصحاب هذه الشبهة اذا سلموا أن العقد يعد غرراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن فى علاقته بشركة التأمين ، فان الحكم يجب أن يبقى كذلك فى حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لمجموع المستأمنين ه

وما تأخذه منهم باستعمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات ، واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، لأن مثل هذه الوسائل لم تتوافر في جانب المستأمن وبقى بالتالى على حكم علاقته الأصلية مع شركة التأمين ، وقد كانت باتفاق هؤلاء الباحثين غررا وقماراً ومراهنة .

## الشبهة الرابعة : يسارة الغرر ، لأنه متوقع غير مفاجىء : اولا : عرض هذه الشبهة

يرى بعض القائلين أن الغرر في عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ، فلا يؤثر في العقد بالبطلان والمنع ، واستدل هؤلاء الباحثون على

يسارة الغرر بأن شركة التأمين تنوقع هذا الغرر وتقدره ، وتحسب حسابه ، وتعد له ما يكفى لازالة آثاره ، ورفع ضرره عنسد وقوعه ، فلم يكن مسن العرر المربك المفاجىء •

وظاهر من عرض هذه الشبهة أنها تقوم على أساس التفرقة بين الغسرر المفاجىء والغرر المتوقع ، واعتبار الأول من الغرر الفاحش الذى يترتب عليه المنع والحظر بخلاف الثانى ، فانه لا يؤثر فى صحة المعاملة .

#### ثانياً: رد هــنه الشــبهة

وردنا على هذه الشبهة من وجهين :

(اولهما): أن اعتبار المفاجأة أو التوقع مناطأ للتفرقة بين الغـــرر الفاحش والغرر اليسير أمر لا دليل عليه في الشّرع ولا سند له في أقــوال المجتهدين ، فهو قول غريب على الفقه الاسلامي • فلقد ذكرنا تعريفات الفقهاء للغرر الكثير الذي يؤثر في المعاوضات ، ثم بينا ضابط الغرر اليسير الذي يغتفر فيها ، ولم نجد أحداً مــن المجتهدين يجعــل المفاجأة والتوقع منــاطاً للتفرقة بينهما ، فقد قدمنا عن فقهاء المالكية وغيرهم أن ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، هو اليسارة وعدم القصد ، وضرورة ارتكابه • فما وجدت فيه هذه العناصر الثلاثة من الغرر ، كان غرراً يســــيراً ، لا يؤثر في صحة المعاوضة وان كان مفاجئًا مربكاً • أما ما لا توجد فيه هذه العناصر من الغرر فهو الغرر الفاحش الذي يترتب عليـــه المنع والحظـــر ، وان ثبت أن المتعاقد قد توقع هذا الغرر وحسب حسابه ، وأعد له مايكفي لازالة ضرره، ودفع آثاره ، فبيوت القمار ومحلات الرهان تتوقع الأخطار التي تقدم عليها، وتحسب حسابها ، وتعد لها ما يفي بجبر الخسارة المترتبة على وقوعها بوسائل تشبه تلك الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين في حسباب الاحتمالات ، ولا يقول أحد بجواز عقد المراهنة والقمار ، ثم ان قصد الدخول فى عقد يعلم المتعاقد ما فيه من غرر وجهالة بحجة أنه قد حسب حساب هذا الغرر وأعد العدة لتلافى آثاره قصد مناقض لقصد الشارع فيبطل ولايترتب عليه أي أثر • (وثانيهما): على فرض تسليم أن الغرر في عقد التأمين غرر يسير في جانب الشركة ، لأنها تتوقع هذا الغرر وتحسب حسابه وتعد له ما يفي بجبر ضرره ومحو آثاره ، اعتماداً على حساب الاحتمالات ، والاستعانة في هذا بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، اذا سلمنا ذلك في جانب الشركة لهذا السبب ، فانه يبقى الغرر الفاحش في عقد التأمين في جانب المستأمن الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة ، ولا تفيده الوسائل العلميسة لحسساب الاحتمالات ، وبالتالي لا يدري عند التعاقد مع شركة التأمين مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، ومن المعلوم أن الغرر في أحد جانبي المعاوضة يبطلها كما قدمناه عند جميع الفقهاء •

واذا كان أصحاب هذا القول يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن المعين في علاقته بشركة التأمين ، لأنه لا يدرى مقددام ما يعطى وما يأخذ ، فان هذا الحكم يبقى لعقد التأمين بالنسبة للمستأمن ، حتى بعد التسليم بقدرة شركات التأمين على توقع الغرر وحسابه ، واعداد ما يفي بمفاجآته ويذهب بضرره ، ذلك أن الوسائل العلمية لتقدير التوقعات وحساب الاحتمالات التي استعانت بها شركة التأمين ، وهي سبب نفي الغرر وعلة تقليله ، لا تعمل في حق المستأمن ، وليست متوفرة لديه ، فلم تكن علة وفي الغرر في حق الشركة موجودة في حق المستأمن المعين ، والحكم لا يوجد بدون وجود علته ،

# الشبهة الخامسة : عقد التأمين لا غرد فيه بالنسبة للمستأمن لحصوله على الأمان مقابل الأقساط :

#### أولاً: عرض هذه التبسيهة

يقول بعض المجيزين للتأمين: ان عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ، ويفسرون ذلك بقولهم: ان المعاوضة في التأمين بأقساط ، انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه بعد العقد ودون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق

الوجود عند التعاقد ، وليس احتماليا يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، ثم يستدلون على جواز بذل المال بطريق التعاقد فى مقابل الحصول على الأمان بقياس عقد التأمين عقد الاجارة للحراسة ، فان المستأجر يبذل الأجرة فى مقابل الحصول على الأمان ، فكذلك المستأمن يبذل الأقساط فى مقابل الحصول على الأمان ،

يقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « ان الغرر المنهى عنه هو نوع فاحش ، بحيث يجعل العقد كالقمار المحض، اعتماداً على الحظر المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل » ثم يستطرد قائلا « فاذا طبقنا هذا المقياس على نظام وعقده ، وجدنا الفرق كبيرا ، أما بالنسبة الى المستأمن فان الاحتمال فيه معدوم ، ذلك لأن المعاضة الحقيقية في التأمين بأقساط انسا هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه ، وهذا الأمان حأصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على الخطر المؤمن منه بعد ذلك، لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة اليه فرق بين وقوع الخطر وعدمه ، فانه ان لم يقع الخطر ظلت أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة ، وان وقع الخطر أحياها التعويض ، فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والآطمئنان الذي منحه اياهما المؤمن تتيجة للعقد في مقابل القسط » ثم يستدل سيادته على جواز بذل المال في مقابل الأمان فيقول : « اننا نجد في بعض النقود القديمة المتفق بين جميع المذاهب الفقهية على شرعيتها ما يشهد لجواز بذل المال بطريق التعاقد بغية الأمان والاطمئنان على الأموال ، ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة، فالأجير الحارس هنا ، وان كان مستأجرًا على عمل يؤديه هو التيام بالحراسة، نجد أن عمله المستأجر عليه ليس له أي أثر أو نتيجة سوى تحقيق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس ، واطمئنانه الى استمرار سلامته من عدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه ، فالحارس ليس لعمله أية نتيجــة سوى هذا الأمان الذي بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقد التأمين يبذل فيه المستأمن جزءاً من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها » •

### ثانياً: الرد على هذه الشبهة

#### وهذه الشبهة باطلة من وجوه تسعة:

الوجه الاول: لا نسلم أن الغرر المنهى عنه هو الذى يجعل العقد كالقمار المحض يعتمد على الخطر المجرد ، فى خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ، فإن هذا نوع من الغرر الذى ورد فيه النهى ، وهو الغرر فى الحصول، أى فى حصول أصل العوض ، وقد تقدم أن الغرر المنهى عنه كما يقع فى حصول أصل العوض ، يقع كذلك فى قدره ، وفى أجله ، وأن الكل مؤثر فى بطلان المعاوضة باتفاق الفقهاء ، وعلى ذلك فإننا إذا سلمنا جدلا خلو عقد التأمين من الغرر فى حصول أصل العوض ، فإننا لا نسلم خلوه من الغرر فى مقداره وأجله كما سنبينه .

الوجه الثانى: القول بأن المعاوضة فى التأمين تحصل بين القسط الذى يدفعه المستأمن والأمان الذى يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول يخالف الواقع من جهتين:

(اولهـما): أن الذي يظهر من نص القانون وقصد العاقدين ، أن العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط همو مبلغ التأمين ، عند وقوع الخطر ، وليس الأمان المدعى ، وعلى هذا اتفقت كلمة شراح القانون الوضعى ، وجرى العمل في شركات التأمين .

ومن القواعد المسلمة فى مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا العقد وحقيقته وما قصد العاقدان ترتيبه عليه من حقوق والتزامات متبادلة ، لا على أمور مفروضة لا سند لها من نصوص القانون ، ولا دئيل عليها من قصد العاقدين .

واذا كان للفقيه أن يفترض ما ينافى قصد العاقدين فى عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الغرض ، فانه يكون قد حكم فى عقد غير قائم ، موهما أن هذا الحكم ينطبق على العقد الموجود .

ثانيهما: ان نصوص القانون صريحة فى أن التزام المؤمن بدفع مبلخ التأمين التزام احتمالى غيرمحقق ، بمعنى أن تحققه يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، وهذا ما اتفق عليه شراح القانون وجرت عليه شركات التأمين فى عقودها مع المستأمنين فكيف يحق للفقيه وهو يتصدى لبيان حكم الشرع فى عقد التأمين أن يفترض أن تعهد الشركة تعهد محقق لا احتمال فيه، وأن المستأمن قد حصل على العوض بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر ، أليس محض تصور وافتراض يناقض نص القانون وعبارة العقد ، وفصد العاقدين ؟

الوجه الثالث: القول بأن العوض الذي منحته الشركة للمستأمن في مقابل الأقساط هو الأمان والطمأنينة قول يجانب الصواب. ذلك أن قواعد الشريعة ومبادىء القانون تؤكد أن العوض الذي يجوز أخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتعاقدين ، ودخل قي ذمة الآخر ، أو عملا قام به أحد العاقدين لنفع الآخر ، كالحراسة والبناء والتعليم والرعى ونقل البضائع مثلا ، وواضح أن الأمان الذي قيل بأن شركة التأمين قد تعهدت ببذله للمستأمنين ليس مالا خرج من ذمة الشركة ودخل في ذمسة المستأمن ، وليس عملا قامت به الشركة لمصلحة المستأمن ، ترتب عليه نفع المناه ، كالحراسة للأموال المؤمن عليها ، أو الرعاية الطبية للمؤمن على حياتهم مثلا ، ذلك أن المتعاقد اذا لم يخرج من ذمته مالا ولم يكلف نفسه عملا ، لا يستحق مقابلا ماليا من المتعاقد الآخر لأنه لم يخسر شيئاً يستحق أخذ العوض عنه ،

الوجه الرابع: القول بأن شركه التأمين هي التي تمنح الأمان والطمأنينة للمستأمن في مقابل الأقساط قول غير صحيح لأن الأمان والطمأنينة كالثقة والأمل والرجاء ، احساس وشعور لا يستطيع أحد من البشر منحه لغيره ، فيكون التعهد بمنحه تعهدا بما لا يقدر المتعهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء كالتعهد باسعاد شخص أو بمنحه الثقة أو الرجا أو الأمل .

واذا قيل بأن شركة التأمين تقدر على منح الأمان بقدرتها على فعل سببه،

وهو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر قلنا: نسلم ذلك ولكنا نقول: ان المقابل للأقساط اذن هو ذلك السبب المقدور، وهو دفع مبلغ التأمين اذا وقع الخطر •

الوجه الخامس: القول بأن الأمان هو العوض الذي منحته شركة التأمين للمستأجر في مقابل الأقساط التي يدفعها ، وان الترام الشركة بدفع مبلغ التآمين عند وقوع الخطر نتيجة هذا الأمان وثمرته ، قلب للحقائق ، فالواقع أن شركة التأمين قد تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر ، في مقابل تعهده بدفع الأقساط ، وهذا التعهد من جانب شركة التأمين وان كان احتماليا غير محقق هو الذي منح الأمان للمستأمن ، وجعله يحس بالطمأنية على عالم وقوع الضرر ، لأن هذا الضرر لو وقع لعوضت شركة التأمين عند ، فانحقيقة هي أن تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر هو سبب الأمان ، وليس نتيجة لمنحه ولا ثمرة للحصول عليه فكان مبلغ التأمين هو مقابل الأقساط ، وكان الأمان ثمرته وغايته ،

الوجه السادس: أن قياس عقد التأمين على عقد الحراسة ، فى أن الأمان فى كل منهما يقابل بمال هو الأجرة فى عقد الحراسة ، والأقساط فى عقد التأمين ، قياس فاسد لسبين :

(السبب الاول): أن الأجرة التي بذلها المستأجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة العمل الذي قام به الحارس ، وليس في مقابل الذي أحس به المستأجر في مدة الأجارة .

والحراسة عمل له قيمة مالية يبذلها الحارس وتفوت عليه كسباً كان مكنه الحصول عليه ولو لم يحبس نفسه لحراسة مال المستأجر مدة الحراسة فاستحق عوضاً عن ذلك •

ومما يدل على أن الأجرة في مقابلة العمل لا الأمان أمور ثلاثة :

(اولها): أن الحارس يستحق الأجرة المتفق عليها اجماعاً ، ولو فات

الأمان بسرقة المال المحروس أو هلاكه ، لأن العوض المقابل للأجـرة هو الحراسة وقد قام بها دون تقصير .

(وثانيها): أن الحارس يستحق هذه الأجرة اذا قام بالحراسة ، ولو ادعى المستأجر أنه لم يحس قط بالأمان في مدة حراسته لأن الأجسرة في مقابل الحراسة لا الأمان •

(وثالثها) أن الحارس لا يستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وجد الأمان فى جانب المستأجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأجرة فى مقابلة عمل الحراسة ولم يقم به ، لا فى مقابلة الأمان .

وبذلك ثبت يقينا أن مناط استحقاق الأجرة هو العمل لا الأمان ، فلم يكن مبذولا فيه ، فاذا طبقنا هذا على شركة التأمين ، تأكد لنا ما قلناه من أن القياس على عقد الحراسة قياس مع الفارق ، فشركة التأمين لم تقم بالعمل قط في سبيل منح الأمان كما فعل الحارس ، واذا قيل بأنها قامت بعمل هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، قلنا : اذن يكون مبلغ التأمين الذي تعهدت به هو المقابل للأقساط التي تعهد بها المستأمن ، فهناك تعهدان متقابلان في عقد التأمين : تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، وتعهد المستأمن بدفع الأقساط ، فاذا كان مبلغ الأقساط وهو محل التزام المستأمن حد هو العوض من جانبه ، كان مبلغ التأمين – وهو محل التزام شركة التأمين – هو العوض المقابل من جانبها ،

أما الأمان فهو غاية المستأمن من عقد التأمين والشمرة التي يحصل عليها من ورائه ، غير أن ثمرة العقد وغايته ليست هي العوض الذي يقابل بالمال فيه ، بل ترتب عليه الأمان وكان سبباً فيه كما تقدم .

السبب الثانى: أن أصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ، ذلك أن موجبه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه فى مدة العقد ، بسبب لا يد لها فيه ، قياساً على الحارس

فانه لا يضمن المال المحروس عند هلاكه فى هذه الحالة ، مادام الأمان هـو العوض الذى تعهد ببذله كل منهما ، وقد وفى بالتزاماته من وقت العقد ، ولا خلاف فى ذلك بالنسبة لشركة التأمين عند أصحاب هذه الشبهة ، فانهم يقولون : ان المستأمن قد حصل على الأمان الذى منحته له شركة التأمين من وقت العقد دون توقف على وقوع الخطر ، وأن وقوع الخطر ليس بسبب من جانب الشركة ، غير أنهم لم يقولوا بموجب القياس ، بل ألزموا شركة التأمين بتعويض المستأمن عما لحق المال المؤمن عليه من ضرر تتيجة وقوع الحادث مع أن وقوعه لم يكن بسبب من جانبه ، لأنه وفى بما التزم به مسن حين العقد ، وهو منح الأمان للمستأمن كما قلنا ،

الوجه السابع: اذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التأمين وأن هذا الأمان حاصل للمستأمن فى الحالين: حال وقوع الخطر وحال عدم وقوعه ، فانه لا يلزم منه نفى الغرر والاحتمال ، بل لازال الاحتمال قائماً والغرر موجوداً ، لأن غاية ما يفيد، هو القول بأن المستأمن يعرف عند التعاقد مقدار ما يأخذه فى الحالين ، لأنه يأخذ الأمان فيهما •

أما في حالة عدم وقوع الخطر فالأمان حاصل له بسلامة أمواله وحقوقه ومصالحه ، واما في حالة وقوعه فالأمان حاصل له بقيام مبلغ التأمين باحيائها، ويبقى بعد ذلك أن هذا المستأمن لا يعرف عند التعاقد مقدار ما يبدل عوضاً لهذا الأمان ، لأن معرفة هذا المقدار تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه، فان وقع كان ما بذله من الأقساط في مقابل الأمان قليلا ، وان لم يقع كان ما بذله منها في مقابل الأمان قليلا ، وان لم يقع كان بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين باحياء الأموال والحقوق والمصالح بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين باحياء الأموال والحقوق والمصالح التي أضيرت من جراء وقوعه ، ويكون المستأمن قد دفع في هذه الحالة مقابل للأمان قليلا ، واذا لم يقع الحادث المؤمن منه ، فانه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل هذا الأمان ، والنتيجة هي أن المستأمن وان استطاع أن يعرف مقدار ما يأخذ من شركة التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم وقوعه ، وأن ما يأخذ من شركة التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد والموحدة والمناف التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم والناف المناف الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد والمناف العائد المناف الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد والمناف العائد المناف الحقوق على العاقد المناف المناف الحافد المناف الحافد المناف الحافد العاقد المناف العافد المناف المناف الحافد العافد المناف العافد المناف الحافد العافد العافد العافد العافد المناف الحاف التأمين في عند التعاقد العافد العافد

مقدار ما يبذل من أقساط فى مقابلة هذا الأمان ، وهو غرر من المقدار يمنع صحة المعاوضة باتفاق المجتهدين كما تقدم .

ولقد قال بعض هؤلاء الباحثين: ان المستأمن يعرف مقدار كل قسط فينتفى بذلك الغرر، ويندفع الاحتمال، وهذا غير صحيح، فان المقابلة للأمان ليس قسطا واحداً، بل عدة أقساط، والمستأمن وان عرف عند التعاقد مقدار القسط، الا أنه لا يعرف عدد الأقساط التي سيدفعها في مقابل الأمان، لأن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه •

الوجه الثامن : القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنــه محض تصور وخيالُ ، يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوقف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين ، في التأمين على الأشخاص قد يكون مرغوبًا فيه ، لأنه يعطى المستأمّن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دونَ أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلَّنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقساط التأمين التي دفعها رغبة في الحصــول على مبلغ تأمين أكبر منها ، ولا يمكن القول والحال كذلك أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن ، لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح ، لأن القرض أن وقوع الخطر لا بترتب عليه ضرر بهــــذه الأموال والحقوق ، فوقوع الخطر وعدم وقوعه سواء بالنسبة لهذه الأمــوال والحقوق والمصالح ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للمؤمن له ، لأن وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته ، وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة •

وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك ، قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض تتائج الاغراق فى التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين الذي تبرمه شركات التأمين مع الأفراد •

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هـ و العوض الذى تمنحه شركة التأمين ويحصل عليه المستأمن، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه فى ظر هذا المستأمن بعد حصوله على الأمان سواء ، ما يصرح به شراح القانون الوضعى من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هى الادخار وتكوين رءوس الأمدوال لأن المستأمن فى هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر بيدنه أو ماله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساوياً للضرر الذى أصابه دون زيادة ، كما هو الحال فى التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا الى تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن فى هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمالى ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مبلغ مبلغ التأمين على حادث احتمالى ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مبلغ كبير بالنسبة لما دفعه من أقساط ، وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يأمن شـيئا أو يطمئن على شىء ، لأن القرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط فى مقابل الحصول على الأمن منه والطمأنينة على عدم وقوعه هوالطمأنينة على عدم وقوعه هوالمؤنينة على عدم وقوعه هوالمؤنية على عدم وقوعه هوالمؤنية على عدم وقوعه هوالمؤنينة على عدم وقوعه هوالمؤنية وللمؤنية وللمؤنية والمؤنية والمؤنية والمؤنية والمؤنية والمؤنية والمؤنية والمؤنية ولية ولمؤنية والمؤنية والمؤني

الوجه التاسع: أن الأمان لو كان هو العوض الذي التزمت شركة انتأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط لاستحال على شركة التأمين الوقاء بهذا الالتزام، عند وقوع الخطر المؤمن منه، وهلاك المال المؤمن عليه واستحالة الوفاء بمحل الالتزام التعاقدي، يترتب عليه فسخ العقد باتفاق شراح القانون الوضعى وفقهاء الشريعة و

ويترتب على هذا الفسخ عدم استحقاق شركة الثامين للأقساط فيسما يستقبل من الزمان ، دون التزامها بتعويض المستأمن عما لحقه من خسمارة يسبب هلاك المال المؤمن عليه ، لأن فوات الأمان بوقوع الخطر الذي ترتب

عليه هلاك المال المؤمن عليه كان بسبب لا يد للشركة فيه ، فلم تكن مقصرة في عدم الوفاء بالتزامها الناشىء من العقد ، وعلى ذلك يكون الزام شركة النأمين بتعويض المستأمن عما هلك من ماله بسبب وقوع الخطر لاسند له لا فى الفقه ولا فى القانون ، اذا جرينا على أن محل التزام شركة التأمين هو منح الأمان فقط ، لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ، ولم يكن فوات الأمان بسبب وقوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض .

# الشبهة السادسة : عقد التامين لا غرد فيه بالنسبة للمستامن لرضاه بالفرد الشبهة

يذكر بعض القائلين بجواز التأمين أن عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن عملية التأمين بالنسبة له نفع محض ، ان نزل به الخطر ، لأنه يأخذ من شركة التأمين أكثر مما أعطى من الأقساط ، وأما اذا لم ينزل به الخطر فى مدة التأمين فانه يكون قد حصل على الأمن فى مقابل ما دفعه من أقساط يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختياراً ، وبرضا ومسرة بالسلامة التى كان ينشدها طوال مدة التأمين ، وذلك ما لا يجتمع معه غبن ولا غرر •

#### ثانية: رد هسده الشبهة

ويجاب عن هذه الشبهة بأجوبة ثلاثة :

الجواب الأول: ان القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل أقساط التأمين ، فوق أنه محض تصور وافتراض يناف ما ظهر من قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالا يخرج من ذهة شركة التأمين ، ويدخل في ذمة المستأمن فيزيد من عناصرها الايجابية ، وليس عملا تقوم به شركة التأمين لمصلحة المستأمن كالحراسة مثلا ، وهو فوق ذلك احساس وشعور لا تملكه شركة التأمين ، ولا تستطيع بثه في نفس المستأمن ، وقد تكلمنا في ذلك مفصلا فيما تقدم .

الجواب الثانى: ان الاستدلال على نفى الغرر فى عقد التأمين بالقول بأن المستأمن يأخذ أكثر مما أعطى فى حالة وقوع الخطر ، ويأخذ الأمان فى مقابل

الأقساط في حالة عدم وقوع الخطر ، مع التسليم بأن الأمان يصلح عوضاً مانيا في عقد التأمين ، وأنه يقابل الأقساط ويساويها ، استدلال ينتج نقيض المقصود ، ذلك أن المستأمن على هذا القسول لا يدرى عند التعاقد أن كان سيأخذ أكثر مما أعطى أم لا يأخذ الا مقدار ما أعطى فقط ، وهو الأمان من وقوع الضرر ، اذ أن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه ، فان وقع الخطر أخذ المستأمن أكثر مما أعطى ، وان لم يقع أخذ مقدار ما أعطى الغرر ، وبعبارة أوضح : اذا وقع الخطر بعد أن دفع المستأمن قسطاً وأحداً مثلا فانه يأخذ مبلغ التأمين وهو أكثر من القسط قطعاً ، وأما اذا لم يقـــع الخطر فانه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل الأمان من وقوع الضرر بأمواله وحقوقه ومصالحه ، فهو يحصل على الأمان في الحالين ، في حالة عدم وقوع الخطر ، وذلك ببقاء أمواله ومصالحه سليمة ، وفي حالة وقــوعه ، بقيام التَّأمين باحياء ما هلك من هذه الأموال والحقوق والمصالح ، غير أن ثمن الأمان أو مقابله ليس واحداً في الحالين ، فهو في حالة عدم وقوع الحادث المؤمن منه أكثر منه في حالة وقوعه ، لأن المستأمن يدفع جميع الأقســـاط فى مقابل الأمان فى حالة عدم الوقوع ، ويدفع قسطاً واحداً أو أكثر فى مقابله في حالة الوقوع • فيكون مقدار العوض الذّي يبذله في الحصول على الأمان غير معروف عند التعاقد ، وهو غرر في المقدار يبطل المعاوضة كالغــرر في الحصول على ما قدمناً •

الجواب الثالث: لا نسلم أن الغبن والغرر لا يجتمعسان مع الرضى والطواعية والاختيار والمسرة ، فمن المبادىء المسلمة عند جميع المجتهدين أن الرضا بالغرر فى المعاوضة لا يصححها بدليل أن المقامر والمرهن ومن يشترى الحمل فى بطن أمه ، وضربة القانص ، راض بالمعاوضة مختار للغرر والجهالة، ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة باجماع ، والصحيح أن صحة المعاوضة تناط بالأمرين معا الرضا بالمعاوضة وخلوها عن الغرر والجهالة ، فاذا انتفى واحد منهما فى المعاوضة بطلت ، وان وجد الآخر ، ولقد تقدم القول بأن العلم بمحل التعاقد شرط فى صحة الرضا به ، وأن الرضى بما لا يعرفه الراضى الذى يعتد به فى نظر الشرع وان سمى رضى فى الظاهر ،

# المطلب الثاني: الشبهة الواردة على دليل القمار والمراهنة

قدمنا أن الدليل الثاني على تحريم العقود التي تبرمها شركات التأمين هو أن هذه العقود تنضمن القمار ، والمراهنة ، ولما كان كل من القمار والمراهنة حراماً باتفاق الفقهاء كانت عقود التأمين كذلك .

ولما كانت المقدمة الثانية من هذا الدليل وهي أن عقود القمار والمراهنة حرام مسلمة بالاتفاق عند الفقهاء ، فاننا لم نشغل أتفسنا بالاستدلال عليها • أما المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تتضمن القمار والمراهنة فقد أثبتناها بأمرين :

( اولهــما ) : دخول عقود التأمين تحت تعريف كل من القمار والمراهنة، وهذا يعنى أن حقيقة هذه العقود واحدة ٠

(وتانيهما): توافر الخصائص الجوهرية لعقود المامرة والرهان في عقود التأمين ، وقد اعترض القائلون بجواز عقود التأمين على المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تعد قمارا ومراهنة ، بعدة شبه تقوم كلها على أساس واحد ، وهو وجود الفارق المؤثر بين عقود التأمين من جهة، وعقود القمار والمراهنة من جهة أخرى ، وسوف نذكر هذه الشبه ثم نجيب عليها واحدة واحدة :

# الشبهة الأولى

#### اولا: عرض هذه الشسبهة

حاصل هذه الشبهة هي أن المراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضميع في التلهي به أوقات المقامر والمتراهن ، فيقتل بذلك فاعليته ونشاطه .

#### ثانيا : رد هـــده الشـــبهة

والرد على هذه الشبهة هو أن اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هـو الوصف المؤثر في الحكم • فتحريم الشارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت ، فهذه كلها حكم النهى ، أما سبب التحـزيم وعلته فهو أن كلا من المتراهنين أو المقامرين لا يعرف عند التعاقد مقـدار ما يعطى وما يأخذ ، لأن ذلك يتوقف على حادث احتمالي فنتيجة العقد اذن خسارة في جانب وكسب في جأنب آخر •

ومما يدل على أن العلة فى تحريم القمار والمراهنة هي الاحتمال والعرر ، وليس اللعب والتلهي وضياع الوقت أمران :

(اولهما): أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات على أنها قمار ومراهنة وليس فيها مجال للعب والتلهى وتضييع الوقت ، بل لما فيها من احتمال الربح فى جانب والخسارة فى جانب آخر ، أى لما فيها من الفسرر والاحتمال ، فلو كان اللعب والتلهى وضياع الوقت هو العلة أو جزء العلة لما حكموا ببطلان هذه المعاوضات وعللوا البطلان بما فيها من قمار ومراهنة ، واليك بعض هذه العبارات :

يقول ابن عابدين صاحب الحاشية على مذهب أبي حنيفة رضى الله عنه: « وفى الفتح أن البيع بالرقم فاسد ، لأن الجهالة تمكنت منه فى صلب العقد ، وهى جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذى فيه أنه سيظهر كذا وكذا ، وجوازه فيما اذا علم فى المجلس بعقد آخر هو التعاطى كما قاله الحلوانى » •

ويقول أيضاً عند ذكر البيوع الفاسدة: « وضربة الغائص والملامسة والمنابذة ، والقاء الحجر ومعنى النهى ما فى كل من الجهالة وتعليق التمليك بالخطر ، فانه فى معنى : إذا وقم حجرى على ثوب فقد بعنه منك أو بعتنيه بكذا ، أو اذا لمسته أو نبدته ، وهى بيوع الجاهلية ، فكانت قماراً بسبب تعليق التمليك بأحد هذه الأفعال » •

وجاء فى فتح البارى بعد ذكر الصور المختلفة لبيوع الجاهلية من الملامسة والمنابذة : فهذا من أبواب القمار •

ويقول ابن رشد المالكى: « وأما بيع الحصاة فكانت صورته عندهم أن يقول المشترى: أى ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار » ثم يقول بعد ذكر بقية بيوع الجاهلية كالملامسية والمنابذة والمضامين والملاقيح ، « فهذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها ، وهى محرمة من تلك الأوجه التى ذكرناها ، أى القمار وجهالة الأجل .

وجاء فى الفروع: « وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالا ان كان فى ملكه قال: وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: لا تبع ما ليس عندك و فلو لم يجز السلم حالا لقال: لا تبع هذا سواء كان عنده أو لا ، وأما اذا لم يكن عنده ، فانما يفعله لقصد التجارة والربح ، فيبيعه بسعر ، ويشتريه بأرخص ويلزمه تسليمه فى الحال ، وقد يقدر عليه وقد لا وقد لا تحصل له تلك السلعة الا بشمن أعلى مما تسلف فيندم وان حصلت بسعر أرخص من ذلك ندم المسلف ، اذ كان يمكنه أن يشستريه هو بذلك الثمن فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة ، كبيع الآبق والبعير الشارد يباع بدون ثمنه ، فان حصل ندم البائع وان لم يحصل ندم المشترى، وأما مخاطرة التجارة فيشترى السلعة بقصد أن يبيعها بربح ويتوكل على الله تعالى فى ذلك ، فهذا الذي أحله الله » •

فهذه النصوص جميعها تدل على أن المقامرة تدخل في البيوع ، وهى جد لا لعب فيه ، لأن مناط التحريم في المقامرة هو الاحتمال والخطر الذي يجعل أحد المتعاقدين كاسباً والآخر خاسراً ، لا اللعب والتلهى وضياع الوقت، وان كانت هذه مفسدة تترتب على القمار غالباً •

(وثانى الامرين): اللذين يدلان على اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو مناط النهى فى القمار والمراهنة أن أحداً من المجتهدين لا يقول بأن ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التى لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمة القمار والمراهنة لاشتراكها فى

علة الحكم ، وهى اللعب والتلهى وضياع الوقت ، فالعلة التى يدور معها الحكم فى الرهان والمقامرة وجودا وعدما هى ما فيهما من الاحتمال فى كسب أحد العاقدين ، وخسارة المتعاقد الآخر .

الشبهة الثانية : أن القمار والمراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشال للقدرة المنتجة في الانسان :

#### اولا: عرض هذه الشبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان القرآن الكريم وصف القمار بأنه حبالة من حبائل الشيطان ووسيلة من وسائله ، يوقع بها بين الناس العسلداوة والبغضاء ويلهيهم بها عن ذكر الله وعن الصلاة « وهذه آفات خلقية وأدواء اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان » وليس في عقد التأمين شيء مسن ذلك •

#### ثانياً: الرد على هذه الشبهة

والرد على هذه الشبهة هو أن ايقاع العداوة والبغضاء بين الناس والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وشلل القدرة المنتجة في الانسان بضياع أوقاته في القمار ، وغير ذلك من الآفات الخلقية والأدواء الاجتماعية ، كل هذه حكم للنهى عن القمار والمراهنات ، وبيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما ، وليست علة التحريم أو الوصف الذي يناط به النهى ، فالوصف المؤثر في التحريم والنهى هو الغرر ، والاجتماع ، الذي يترتب عليبه كسب أحد العاقدين وخسارة الآخر ، فهذا هو الوصف الذي يدور معه الحكم وجودا وعدما ، فاذا وجد احتمال الكسب في جانب والخسارة في جانب آخر في المعاملة حرمت ، ولن يترتب عليها عداوة ولا بغضاء ، واذا وجدت العداوة والبغضاء مع معاملة لا غرر فيها ولا احتمال فانها لا تكون قماراً ولا يطبق في شأنها حكم القمار .

والدليل على ذلك أن المجتهدين متفقون على أن القسار حرام وان لم يصد المقامرين عن ذكر الله وأداء الصلاة ، وهل يجوز القمار اذا ظمت بيوته بطريقة لا تضيع وقت المقامرين كما هو واقع الآن ، بحيث يستطيع المقامر

أو المتراهن أن يدخل فى المقامرة أو الرهان بمكالمة تليفونية (هاتفية) لا تأخذ أكثر من دقيقة واحدة ، فليس على المتراهن الا أن يقول : أراهن على الحصان فلان مثلا بعشرة جنيهات اذا أراد المراهنة فى سباق الخيل ان هذا المراهن لا يضيع فى ذلك وقته ، ولا يتلهى به عن أداء عمله أو أعماله ، ولا تصده هذه الكلمة عن ذكر الله وأداء الصلاة ، ومع ذلك فان هذه المراهنة حرام بلا ريب ولا مراء •

ان هذه المفاسد تحصل غالباً فى عقود الرهان والمقامرة ، ولكن التحريم يثبت لهما فى الحالات التى تتخلف فيها هذه المفاسد لوجود احتمال الكسب لأحد العاقدين والخسارة للآخر ، وهو أكل لمال الغير بالباطل ، فالنهى عن الزنا وتوقيع العقاب على الزانى لصيانة الأنساب ، لأن الزنا يؤدى الى مفسدة اختلاطها ، ولم يقل فقيه قط بقصر التحريم فى الزنا على الحالات التى يؤدى فيها الى ذلك ، بخلاف الحالات التى يثبت فيها يقينا عدم اختلاط النسب كأن تكون المزنى بها صغيرة أو كبيرة لا تنجب أو استعملت مانعا من موانع الانجاب .

والربا حرام لما يؤدى اليه من قعود المرابى عن العمل والانتاج ، واستغلال حاجة الفقير والمحتاج ، ولم يقل أحد: ان الحكم يدور مع هذه الحكم وجوداً وعدماً ، بل يدور مع العلة للربا المعروفة المحددة عند جميع الفقهاء ، فاذا كان الله عز وجل يقول: « انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » (١) فهل يقول مجتهد: ان الخمر تحل اذا انتقت العداوة والبغضاء ، ولم يحصل بها صد عن ذكر الله وعن الصلاة ؟ ان الخمر تحرم على كل حال ، لما فيها من اسكار يفسد العقول ، سواء ترتب على الاسكار العداوة والبغضاء أم لا ، وسواء صد الاسكار عن ذكر الله وعن الصلاة أم لا ؟ وكذلك الحال فى الميسر فانه يحرم لما فيه من أكل آموال الناس بالباطل دون مقابل مسن مال يخرج من ذمة ويدخل فى ذمة أخرى ، أو عمل جهد يبذله المقامر أو

<sup>(1)</sup> سورة المائدة 🖰 📉

المتراهن، ولو ظمت صالات القمار وبيوت الرهان، واستعملت في هذا التنظيم وسائل العلم الحديث، بحيث لا يضيع في الرهان والقسار وقت، ولا توجد بين المتراهنين أو المقامرين عداوة ولا بغضاء لأنه (لا يعرف بعضهم بعضاً حتى يكن له هذه العداوة وتلك البغضاء) فان التحسريم يبقى والنهى يستمر لأن علة التحريم علة اقتصادية وهى الدخول في المعاوضة على أساس الغرر والاحتمال، بحيث تكون نتيجتها ربحاً في جانب، وخسارة في جانب آخر، يترتب عليه عداوة وبعضاء، وكون الاشتعال بها يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويضيع الوقت بدلا من التوجه الى الانتاج أمر غالب، لكنه فيس المناط الذي يناط به الحل والحرمة، لأنه ليس وصفاً ظاهراً منضبطاً تدور معه الأحكام.

ان أحدا من المجتهدين لا يقول بأن من شرب الخمس أو لعب الميسر لا يترتب على فعله حرمة ، ولا نحكم عليه بالعقاب في شرب الخمر ولا بالبطلان في عقد الميسر الا اذا ثبت أن هناك عداوة وقعت ، أو صلاة تركت أو ذكراً واجاً فات .

والخلاصة أن أداء الميسر الى العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت فى التلهى به ، وعدم أداء التأمين الى ذلك ليس فارقا مؤثراً فى الحكم ، لأنه ليس علة التحريم فى عقود الرهان والمقامرة ، وانسا العلة ما فى هذه العقود من غرر واحتمال وخسارة فى جانب وكسب فى الجانب الآخر ، وهذه العلة موجودة فى عقود التأمين كما قدمنا ، ولا يغير من هذا الحكم أن القمار والمراهنة تترتب عليهما مسن المفاسد والآفات والأضرار ما لا يترتب على عقود التأمين ، لأن الاشتراك فى العلة يكفى ، ولا يضر الاختلاف فى الحكمة المترتبة على الحكم ،

الشبهة الثالثة: عقد التأمين يقوم على اساس ترميم آثار الكوارث أولا: عرض هذه الشسبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان عقد التأمين يقوم على أساس ترميم الكوارث التي تصيب الانسان في نفسه أو ماله في مجال نشاطه العملي،

ومن ثم فان التأمين يمنح المستأمن الأمان من أضرار هذه الكوارث قبل وقوعها ، بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس فيهما ترميم لآثار المخاطر بعد وقوعها ولا أمان من أضرارها بعد الوقوع •

وهذا الفارق يرجع الى أن الخطر الذى يتوقف عليه حصول المستأمن على ملغ التأمين كارثة يترتب عليها ضرر ببدن المستأمن أو ماله ، ومن ثم يكون مبلغ التأمين لازماً لترميم آثارها ، أما الخطر الذى يتوقف عليه حصول المقامر أو المتراهن على مبلغ القمار والمراهنة ، فانه لا يترتب على وقوعه ضرر بمال المقامر أو المتراهن أو بدنه ، ومن ثم لم يكن مبلغ القمار أو المراهنة لازماً ثترميم آثاره ، فهذا فارق مؤثر يمنع من قياس عقد التأمين على عقدى القمار والمراهنة عند أصحاب هذه الشبهة ٠

#### ثانياً: رد هـنه الشبهة

وردنا على هذه الشبهه هو أن الأمان من أضرار الكوارث قبل وقوعها وترميم آثارها بعد الوقوع أمر لا يؤثر في المعاوضة بالحل والتحريم لأمور:

(اولها): أن توقع الضرر من حادث معين لا يجيز لمن توقع هذا الضرر أن يعقد معاوضة محرمة لما تنظوى عليه من ربا أو غرر أو قمار ، بغية اصلاح هذا الضرر ، لأن الشارع وان أوجب عليه أن يتوقى المخاطر ، وأن يعد العدة لتلافى آثار ما يتوقعه منها ، الا أنه بين الوسائل التي تؤدى الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية محرمة ، كالمعاوضات التي تنظوى على الغرر والقمار •

ان من الأصول المسلمة فى الشريعة الاسلامية ، أن الغايات والمقاصد المشروعة لا يجوز الوصول اليها وتحصيلها بالطرق الحرام ، بل يجب أن يحقق المقصد الشرعى بالوسيلة الشرعية ، دون الوسيلة المحرمة ، فترميم آثار الأخطار وجبر ما تجره على الناس من أضرار أمر يتفق مع مقاصد الشارع العامة ، ولكن هذا الترميم ، وذلك الحبر يجب أن يكون بالوسائل

المشروعة ، وليس عقد التأمين واحداً منها لما ينطوى عليه من غرر وخطر كما بينا آتهاً •

ان سلوك الوسيلة المحرمة لتحقيق المقصد المشروع يفوت مقصداً شرعيا آخر ، والشارع قاصد تحقيق جميع مقاصده ، ولقد شرع سبحانه مسن المعاملات وسن من الأحكام والطرق ما يكفى لتحقيق جميع مقاصده ، بحيث اذا منع طريقاً أو سد سبيلا لمقصد شرعى فتح لتحقيق هذا المقصد طرقاً ووسائل أخرى جائزة ، وتكون النتيجة اذن هى أن الوسائل المشروعة تكفى لتحقيق جميع المقاصد الشرعية دون تفويت واحد منها .

فجميع المدخرات واستثمارها مثلا مقصد مباح وهدف حلال ، ولكن لا يجوز تحقيق هذا المقصد ، والوصول الى ذلك الهدف عن طريق المصارف التي تقوم على أساس نظرية الفائدة ، بل على أساس شركات المساهمة ، أو عقود القراض مثلا ، وتبادل الأموال مقصد مشروع ، ولكن هذا التبادل يجب أن يتم بمعاوضات لا تنطوى على ربا أو غرر ، وبقاء النسل ، واشباع العريزة مقصد مشروع ، ولكن تحقيقه يجب أن يتم بطريق الزواج ، واذا فرض أن مقصداً شرعيا لا يتحقق في بعض الظروف والأحوال الطارئة غير العادية الا بوسيلة غير جائزة ، قان باب الرخص وقاعدة الضرورة تعمل في مثل هذه الأحوال ، على أن الضرورة تقدر بقدرها ، والرخصة ترتفع بارتفاع أسبابها وهي الظروف والأحوال التي أباحتها .

ومن المقطوع به أن أهداف التأمين ومقاصده من التعاون والتضامن بين الناس على تفتيت آثار المخاطر التي قد تحل بأحدهم وتوزيع الأضرار التي تنتج هذه المخاطر بين عدد كبير من الناس ، يمكن تحقيقها بوسائل مشروعة، كالتأمين التبادلي والاجتماعي ، اذا وسعت دائرة هذين النوعين من التأمين ، واتجهت الوسائل العلمية والعملية الى تنظيمهما على شكل يحقق هذه المقاصد .

ثم ان الشريعة جاءت بنظام محكم وأحكام عادلة فى مجال التضــــامن والتكافل والتعاون • فالدولة فى ظر الاسلام تلتزم بتأمين القادر على العمل

بتوفير فرص العمل الكريمة له ، وبتأمين العاجز عنه باعطائه ما يكفيه مأكلا ومشرباً وملبساً ومركبا ومسكنا ، كما يقول بعض المجتهدين ، فليس التأمين الذي تقوم به الشركات في نظرنا هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مقاصد الشرع من التعاون والتضامن ، كما أن هؤلاء الذين يلجأون الى هذه العقود ليسوا في حالة ضرورة تلجئهم الى ارتكاب الغرم الحرام ،

(ثانيها): أن الوصف وهو ترميم آثار المخاطر قد يوجد فى المعاوضة ويتخلف الحكم بالجواز عنه ، فالمقامرة والرهان يمنعان شرعاً ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر ، واصلاح ما تجره هذه المخاطر على المقامر أو المتراهن من أضرار ، فاذا كان الحادث الذى يتوقف عليه استحقاق المقامر أو المتراهن لمبلغ القمار أو المراهنة كارثة تصيب كلا منهما بضرر فى بدنه أو ماله ، كالحرق والغرق مثلا ، فان المراهنة على وقوعها وعدم وقوعها تكون حراماً بدون نزاع ، فلو أن شخصاً قال لآخر : اذا غرقت بضاعتك دفعت لك عشرة آلاف ريال ، وان سلمت دفعت لى مثل هذا المبلغ أو أقل ، لكان هذا الاتفاق رهاناً محرماً باتفاق ، مع أن مبلغ التأمين قد قصد به ترميم آثار كارثة الغرق فى هذه الحالة ، فهنا يتخلف الحكم ، وهو جواز المعاوضة مع وجود الوصف وهو ترميم آثار الكوارث ،

(ثالثها): ان أصحاب هذه الشبهة من علماء الشريعة وشراح القانون انوضعى يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة ، اذا عقد مع مستأمن واحد أو عدد قليل منهم ، مع أن انعقد في هذه الحالة يقصد به ترميم آثار الكارثة التي علق عليها استحقاق مبلغ التأمين وهذا يعني أن ترميسم آثار الكوارث ليس وصفاً مؤثراً في جواز المعاملة اذا وجدت علة التحريم بأن تضمنت الغرر أو دخلت تحت القمار والمراهنة ، فالوصف \_ وهو ترميسم آثار الكوارث \_ موجود في هذه المعاملة ، غير أن الحكم وهو جواز المعاملة قد تخلف عنه ، فدل وجوده وتخلف الحكم عنه على أنه وصف غير مؤثسر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع نبوت حكم الأصل في الفرع •

( رابعها ) : أن أصحاب هذه الشبهة يسلمون بجواز عقود التأمين في حالات

لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث ، بل لا يقصد به فيها الا الادخار، وتكوين رءوس الأموال ، كالتأمين على الأشخاص فى كثير من حالاته ، فالمستأمن أو ورثته يستحق مبلغ التأمين كاملا فى حالات التأمين على الحياة، فى جميع الحالات ، أى سواء أصابه ضرر يكون مبلغ التأمين لازما لاصلاحه أم لا ؟ • بل ان المستأمن يستحق هذا المبلغ ولو كان الخطر المؤمن منه من الحوادث السعيدة التى يحبها الانسان ويتمنى وقوعها ، كالتأمين على الحياة لحالة البقاء وتأمين الزواج والأولاد •

ففي التأمين على الحيَّاة لحالة البقاء مثلا ، يستحق المستأمن مبلغ التأمين اذا بقى حيا في مدة معينة } وبقاؤه حيا الى هذه المدة أمر يحبه ولا يختساه ك لأنه لا يترتب على وقوعه ضرر ، بل ان هذا الوقوع يفيده ، لأنه يحصل به على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر • فليس للتأمين هنا شأن بترميه آثار الكوارث ، اذ الأضرار بعد الوقوع ، ففي هذه الحالات من التأمين ينتفي وصف ترميـــم آثار الكوارث بعد وقوعها ، والأمن من ضررها قبل الوقوع ، ويبقى الحكم وهو جواز التأمين على رأى أصحاب هذه الشبهة ، ولذلك وجـــدنا شراح القانون الوضعى يصرحونُ بأن شرط المصلحة في هذه الأنواع من التأمين ليسَ لازماً ، ويعنون بذلك أنه ليس بشرط في صحة عقصد التأمين أن تكون للمستأمن مصلحة في عدم وقوع الخطر ، بل ان عقد التأمين يصح ولو كانت له مصلحة في هذا الوقوع ، لأن هذا الوقوع فوق أنه لا يصيبه بضرر ما بل قد يجر له نفعًا ، فانه يمكُّنه من الحصول على مبلغ التأمين ، وهذا هو القمار والرهان بعينه ، فالحادث الذي يتوقف عليه استحقاق مسلغ التأمين حادث سعيد ، لا يترتب عليه ضرر بالمستأمن بحيث يحتاج لمبلغ التأمين في إصلاحه وترميم آثاره ، فالمستأمن هنا كالمقامر والمراهن يتمنى وقوع الحادث ولا يخشاه ، لأن وقوعه يسبب له ربحاً خالصاً دون خسارة وعدم وقوعه يسبب له خسارة خالصة دون ربح .

(خامسها): ما تقدم من أن الأمان الذي يمنحه عقد التأمين للمستأمن

وصف غير معتبر في افادة الحل ، لأنه لم ينف عن عقد التأمين وصف الغرر ، فهو وصف غير مؤثر لأن تأثيره يتوقف على اعتباره عوضاً يقابل بالمال ، حتى بيسح دفع الأقساط في مقابلته عند عدم وقوع الحادث المؤمن منه في مدة العقد ، ولقد تقدم أن الأمان الذي يدعى أن شركات التأمين تمنحمه للمستأمنين ليس عوضاً ماليا يقابل بالمال ، لأنه ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ويدخل في ذمة المستأمن ، حتى تعوض عنه بالأقساط ، وليس عملا وجهدا تبذله الشركة حتى تكون الأقساط أجراً لهذا العمل ، بل ان الأمان والطمأنينة شعور واحساس لا يقدر على منحه للناس الا خالق الناس ، وكل ما تستطيع شركة التأمين فعله هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الكارثة في مقابل الأقساط ، وقد تقدم أن هذا هو الغرر والاحتمال والقمار بعينه ،

واذا كان مثل هذا الشعور والاحساس يصلح عوضاً يقابل بالمال ، وله تأثير في الحل والتحريم ، فاننا نقول : ان عقود المراهنة والقمار تبعث في نفس المقامر والمتراهن الأمل في الحل والتحريم ، فاننا نقول : ان عقود المراهنة والقمار تبعث في نفس المقامر والمتراهن الأمل في الحصول على ربح دون خسارة ، فهذا الأمل في الربح هو الباعث الدافع له على الدخول في الرهان أو المقامرة نقد عاش في هذا الأمل ، ونعم به وقتا من الزمن ، وأن من يشترى القمار قبل بدو الصلاح ، ومسن ونعم به وقتا من الزمن ، وأن من يشترى القمار قبل بدو الصلاح ، ومسن يشترى ضربة القانص ، ورمية الصائد يدفع الثمن في مقابل الأمل في أن يحصل على أكثر مما دفع ، لأنه يدفع ثمناً بخساً عادة في مثل هذه المعاوضات، أفلا يكون هذا الأمل عوضاً ماليا ، يقابل بالمال ثم يقال : اذا اجتاحت الثمار آفة أو لم يخرج في الشبكة صيد فقد نعم بالأمل الذي منحه له البائع ،



# المطلب الثالث: الشبهات الواردة على دليل الربا

قلنا في الدليل الثالث على حرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين : ان هذه العقود تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة من وجوه ثلاثة :

(الوجه الأول): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن على أن يدفع المستأمن مبلغاً من المال فى مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر ، فكان بيع النقد بالنقد الى أجل ، وهو النشاء عند التساوى ، فان كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النسّاء ربا الفضل أيضاً ،

المدار المستأمن على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الى المدة المحدد في العقد الأقساط التي دفعها مدة العقد ، مضافاً اليها فائدة ربوية فيكون رباً •

(ثالثها): أن أكثر العمليات التي تمارسها شركات التأمين تقوم على أساس الربا فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة ، وتقرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة ، وتشترط على تأخير دفع الأقساط فائدة ، والعقد اذا تضمن شرط الربا بطل .

وقد أورد القائلون بجواز التأمين بعض الشبهات على هذا الدليل ، ونحن نوردها كما ذكروها ثم تتولى الاجابة عليها :

# الشبهة الأولى

## اولا: عرض هذه الشبهة

« اننا نتكلم فى التأمين من حيث هو نظام قانونى ، ولا نتكلم فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى مشروعة أو ممنوعة ، واذا وجدنا

أن فواعد الشريعة ونصوصها لا تقتضى منع التأمين ، فانما فحكم بصحته من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، وحكمنا بالمشروعية على النظام ذاته ليس معناه اقرار جميسع الأساليب التعاملية والاقتصادية التى تلجأ اليها شركات التأمين » •

فصاحب هذه الشبهة يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتمالها على الربا لكنه يرى أن هذا الدليل فى غير محل النزاع ، ذلك أن النزاع فى نظره انما هو فى التأمين من حيث هو نظام قانونى ، وليس فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى ممنوعة أو مشروعة .

#### ثانيا: رد هـنه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين : `

(اولهمه): ما تقدم غير مرة من أن الفقيه انما يحكم على التامين باعتباره عقداً أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ، على أساس ما أنشأه هذا العقد من علاقة وما رتبه من حقوق وواجبات متبادلة بين طرفيه ، ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، فالتأمين من حيث كونه نظرية ونظاماً يقصد به التعاون والتضامن لا غبار عليه من الوجهة الشرعية ، غير أن هذا لا يستلزم جواز تحقيق هذه النظرية أو تطبيق هذا النظام بعقود ووسائل محرمة لاشتمالها على الربا المحرم شرعاً ، فالمصلحة المشروعة لا ينبغى أن تحصل بطريق غير مشروع ، وهل يمكن للفقيه أن يحكم على عقود الربا التي تبرمها المصارف التي تقوم على الفائدة الربوية بالجواز ، لأن النظام المصرفي يؤدى الى تجميع المدخرات واستثمارها فيما يعود على الأمة الاسلامية بالرخاء بحجة أن هذه مصالح مشروعة ، وهل القول بأن تبادل الأموال مصلحة شرعية ، يعني جواز تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الثمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الشمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الشمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن يولد وضربة القانص ورمية الصائد ؟ •

ان صاحب هذه الشبهة يسلم بحرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين

لاشتمال هذه العقود على الربا ، وهذا يفيدنا فيما نحن فيه ، وهو بيان حكم الشرع فى هذه العقود باعتبارها فعلا من أفعال المكلفين يراد به حكم الشرع فيه ، وأما أن الأهداف التي يقصد بالنظام تحقيقها وهي التعساون والتضامن بين طائفة من الناس ، فنحن نقول باتفاقه مع مقاصد الشرع على أن تكون وسائل تحقيقه مشروعة خالية عن الربا والفرر ، وهو ما لا يتوافر في عقود التأمين كما يجرى عليه العمل في هذه الشركات .

(وثانيهما): أن مع التسليم بامكان وجود عقد تأمين لا تقترن به شروط ربوية ، وأن شركات التأمين قبلت ان تخلص عقودها من هذه الشروط، فردت قيمة الأقساط للمستأمن في التأمين لحالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تشرط فوائد ربوية ، ولم تقرض بفائدة على وثائق التأمين ، خلصت جميع العقود من مثل هذه الشروط ، وهو ما يتعذر عليها فعله في نظام اقتصادي يقوم كله على الربا ، وتقوم فيه الفائدة بجانب العسل بدور كبير في توزيع الاتتاج ، فانه يبقى بعد ذلك كله الربا كامنا في طبيعة هذه العقود ، بحيث لا تتصور هذه العقود بدون الربا ، لأن مقتضى هذه العقود كما قدمنا هو اعطاء المستأمن لشركة التأمين مبلغاً من النقود قد يدفع مرة واحدة ، أو على أفساط دورية في مقابل تعهد الشركة بأن تدفع له مبلغاً من النقود دفعية أفساط دورية في مقابل تعهد الشركة بأن تدفع له مبلغاً من النقود دفعية واحدة ، أو مرتبا دوريا عند وقوع الخطر ، أي بعد أجل غير معين ، هي المذة التي تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا التي تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا لا ينفك عنه عقد التأمين ، لأنه جزء من حقيقته ،

# الشببهة الثانية

#### أولاً: عرض هذه الشسبهة

ان القول بحرمة عقد التأمين بناء على ما تضمنه من الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى اذا وقع الحطر المؤمن منه، تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذى التزم به شبهة فى ظاهرها موهمة، وفى الحقيقة واهية لا تنهض ذلك أن موضوع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على حبر المصائب والأضرار الناشئة من مفاجآت

الأخطار ، واذا صح أن يعتبر فى هذا ربا أو شبهة ربا وجب القـول عندئذ بحرمة التأمين التبادلى ، لأن المستأمن فيه يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى فى مقابله تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شـبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة ، لأن الموظف يقتطع من راتبه نسبة صغيرة ، ويتلقى عند تقاعده ، أو تتلقى أسرته عند وفاته راتباً شهريا يكون حتماً بمجموعه فى النهاية أقل أو أكثر مما اقتطع من مرتبه مدة الوظيفة (١) .

وحاصل هذه الشبهة هو أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ أكبر منه بعد مدة يعد ربا فى غير عقود التأمين ، أما فى عقود التأمين فانه لا يعهد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التأمين التعاقدى تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار ، كالتأمين التبادلى ونظام معاشات الموظفين سواء بسواء .

#### ثانياً : الرد على هذه الشسبهة

لا نسلم أن العقود التي تبرمها شركات التأمين مع المؤمن لهم تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار المؤمن منها لأن التعاون تبرع لا يقصد المتبرع من ورائه ربحاً ولا ينتظر عوضاً ماليا ، وعقود التأمين التي تبرمها شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائها الربح باتفاق ، فشركة التأمين تتعهد بأن تدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهد المستأمن بدفع الأقساط ، والمستأمن يتعهد بدفع أقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين ، ولا قصد فيه للتبرع لا من جانب شركة التأمين ولا من جانب المستأمن ، والحكم على العقد بأنه معاوضة أو تبرع تجب على قصد العاقدين كما يظهر من نصوص العقد ، ولا يمكن فرض نية التبرع فرضا وذلك لما تقرر كما يظهر من نصوص العقد ، ولا يمكن فرض نية التبرع فرضا وذلك لما تقرر العبادات والعادات والمعاملات ،

والتبرع المدعى في التأمين يقوم على افتراض أن هناك اتفاقاً أو عقداً

 <sup>(</sup>۱) نظام ألتأمين موقعه في النظام الاقتصادي وموقف الثيريعة الاسسلامية منه للاسستاذ مصطفى الزرقا صفحة هـ»

بين جميع المستأمنين ، وأن هذا الاتفاق أنشأ علاقة بينهم ، وأن هذه العلاقة تقوم على نية البذل والتضحية والتبرع بما يدفعون من أقساط لغرض جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار التي تصيب واحداً منهم ، وأن من يستحق التعويض منهم لا يأخذه من المال المتبرع به عوضاً عما دفع من أقساط أو اشتراكات ، وانما يأخذ ذلك بوصفه أحد المستحقين في المال المتبرع به ، على قاعدة أن من تبرع لجهة أو جماعة تجمعهم صفة ، فان له سهما في المال المتبرع به ، اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الصفة ، كمن وقف على أهل مكة ، أو أوصى لطلاب العلم ، فانه يستحق سهماً في الوقف أو الوصية اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الوصية ، فلا يقال في هذه الحالة ، انه يأخذ مقابلاً أو عوضاً للبدل ، وانما يقال : انه يستحق نصيباً في المال المتبرع به لتوافر صفة الاستحقاق فيه ، فهو يدفع متبرعاً ، ويأخذ من مال التبرع ، فانتفت المعاوضة تماماً في مثل هذه الحالة وهذا موجود في التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، وكذا نظام المعاشات الذي تتولاه الدولة ، فان ما يدفعه المُشترك أو المستأمن من قسط أو اشتراك في جمعيات التأمين التبادلي يقصد به التبرع ، وما يأخذه من مال يكفي لجبر الضرر عند وقوع الخطر ، فانه لا يأخذه عوضاً أو مقابلا للأقساط التي بذلها ، وانما يأخــذ تبرعاً بوصــفه أحد الذين وجدت فيهم صفة الاستحقاق التي بينت في ظام الجمعية .

واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع مسن أفساط ، فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تعويضات فانما يعطى تبرعاً لمن وجدت فيه صفة الاستحقاق ، وبالتالى فان نية التبرع لا تكون قائمة فى مثل هذه الجمعيات ، قلنا : اننا لا نحكم بجواز هذا النوع مسن التأمين الا اذا كان قصد التبرع واضحاً فى نظام هذه الجمعيات ، والا قلنا بعدم الجواز .

وكذلك الحال فى نظام المعاشات التى نقوم الدولة به ، فانه لا يقصد من ورائه الربح ، وما يتنازل عنه الموظف من أقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت فيه صفة معينة ، أو وجد فى ظروف خاصة ، وما يأخذه هو أو ورئته من معاش بعد ترك العمل أو موته ، فانما يأخذه لتوافر شرط الاستحقاق

فيه ، واذا لم يكن قصد التبرع واضحاً فى نظام المعاشات فينبغى أن ينص فيه على ذلك ، واذا قيل بأن الموظف يدفع القسط جبراً قلنا : بل اختياراً ان أراد أن تتوافر فيه صفة الاستحقاق التى نص عليها فى هذا النظام لأنه اذا نم يدفع لم يدخل فى أهل الاستحقاق كما نص عليهم فى النظام .

ولقد ذكرنا أكثر من مرة أن عقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المستأمنين ، لا ينشىء الا علاقة واحدة هي العلاقة بين هذا المستأمن والشركة المؤمنة ، وأن هذه العلاقة تقوم على المعاوضة وقصد الربح باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، وأن القول بوجود اتفاق تعاوني ينشىء عسلاقة أساسها التعاون والتضامن بين جميع المستأمنين الذين يتعاملون مع شركة تأمين معينة ، مجرد فرض لا تبنى على مثله الأحكام الشرعية ، لأن نية التبرع لا تظهر الا من عقد أو اتفاق يقرره ، ولا وجود لمثل هذا العقد أو الاتفاق الذي يقرر التعاون وينظمه بين المستأمنين والعقد القائم بين شركة التأمين والمستأمن لا ينشىء مثل هذه العلاقة بحال ، فهذا مجرد فرض لا تقره قواعد ولن واقع وحقيقة ؟

وعلى هذا فعقد التأمين معاوضة خالصة لا أثر فيها للبذل والتضحية والتعاون والتضامن ، كما يقول أنصار التأمين لدى هذه الشركات واذكان الأمركذلك فاذ الرما فيه يكون مؤثرا بدون نزاع .

# ونخلص بعد هذا الى هذه الخلاصة التى تحتوى على منطق موصل الى تتائج قطعية واستعمال الأرقام الرياضية لعالم الاحصاء الدكتور جلال مصطفى الصياد

لقد شاع التأمين وأصبح يرافق حياة الانسان ويتدخل فى كثير من شئونه، وتنوع وتفرع حتى أصبح الآن أسلوباً تعامليا فى اقتصاديات معظم دول العالم ، وبدأ ينتشر كذلك فى غالبية الدول الاسلامية ويعرف التأمين كالآتى:

التأمين عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤمن ( بكسر الميم المشمدة والثانى المؤمن له ( بفتح الميم المشددة ) ويلتزم فيه المؤمن بأن يؤدى مبلغا من المال الى المؤمن له ( مبلغ التأمين ) فى حالة وقوع حادث ، أو تحقق خطر مبين فى العقد ، وذلك فى مقابل قسط يؤديه المؤمن له الى المؤمن .

وينقسم التأمين من حيث الشكل الى نوعين أساسيين وهما :

- (أ) التأمين التبادلي أو التعاوني
  - ( ب ) التأمين بقسط .

وسوف تكون دراستنا حول الشكل الثانى ، لأنه هو الذى يدور حوله الخلاف ، وهذا النوع من التأمين تقوم به الشركات على أساس تجارى ، وتقوم الشركة بدور المؤمن ، وتنفق مع عملائها (كل على حدة) المؤمن الهم على تعويضهم ، وذلك بدفع مبلغ التأمين عن الأضرار التى تلحق بهم عند تحقيق خطر معين نظير دفع قسط معين .

وهذا الشكل من التأمين يضم أنواعاً كثيرة تبعاً للأخطار التي يتعرض لها الانسان • ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية •

- (أ) التأمين الشخصي (ومنه التأمين على الحياة)
  - (ب) تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء) •
- (ج) تأمين المسئولية المدنية (التأمين من المسئولية) •

ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة اتجاهات حول الحكم على التأمين بأنواعه.

#### الاتجاه الأول:

تحريم التأمين على أساس:

- ١ \_ الضمان فيه التزام مالا يلزم .
- ٢ \_ فيه أكل أموال الناس بالباطل .

- ٣ ــ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل
  - ٤ \_ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود
    - ه ـ بخالف قواعد الميراث والوصية
      - ٦ \_ يتضمن الربا ٠
      - ٧ ــ معظم شروطه فاسده ٠
    - ٨ ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجيه ٠

#### الاتجاه الثاني:

اباحة التأمين على أساس:

- ١ \_ الأصل في العقود الاباحة .
- ٣ \_ التعاون على دفع الضرر •
- ٣ ــ هو تجارة تتم عن تراض ٠
  - ٤ \_ الأخذ بأسباب الحذر
    - ه ــ هو ضرورة وعرف ه
      - ٣ ـ يقاس على :
    - (أ) ضمان خطر الحريق .
- ( ب ) الاستئجار على الحراسة •
- ( ج ) نظام العواقل في الجنايات
  - (د) عقد الموالاة •

#### الاتجاه الثالث:

#### اباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر

والآن لن نتدخل فى تفاصيل جميع الشبهات التى تدور حول التأمين والتى سبق مناقشتها هنا ـ قال : ولكنى سوف أركز على الشبهات التى تتعلق

بالمخاطرة والحظوظ والصدف والتي لها علاقة وثيقة بنظرية الاحتمالات ، وعلم الاحصاء ، وسوف تدور الدراسة حول بيان كيفية حساب القسط الذي يدفعه المؤمن له الى المؤمن ، ومن ثم نستطيع مناقشة وجمسود رهان (أو قمار) ـ ربا ـ غرر في التأمين •

#### الرهان أو القمار

أول ما نبدأ به هو تعريف الرهان المنهى عنه أو القمار • مع العلم أنه أصبح من المتعذر التفرقة بين الرهان والقمار الأنهاما أصبحا متداخلين في بعضهما البعض ، ولكن نستطيع أن نقول: إن أنواع الرهان والقمار الموجودة في عصرنا هذا يمكن حصرها في التعريف الآتي:

الرهان أو القمار اتفاق بين طرفين أحدهما يسمى ( المراهن ) والشانى ( اللاعب ) ويلتزم فيه المراهن بأن يدفع الى اللاعب مبلغاً من المال ( مبلغ الرهان ) في حالة وقوع حادث معين ، وذلك مقابل اشتراك يؤديه اللاعب الى المراهن •

#### المقارنة بين عقد التأمين واتفاق الرهان

يلاحظ من التعريف الشبه التام بين عقد التأمين واتفاق الرهان كما هـو موضح بالجدول الآتى:

( تعریف )		:		( تعریف )
الرهان المراهن اللاعب مبلغ الرهان اشتراك الرهان يؤخذ مبلغ الرهان عند تحقيق حدث معين	یناظره یناظره یناظره یناظره یناظره یناظره	تحقق.	J	التأمين المؤمن له مبلغ التأمين قسط التأمين يؤخذ مبلغ التأمير حدث معين

#### حساب الاشتراك في حالة الرهان ( أو القمار ) :

حتى لا يخسر المراهن فهو يأخذ اشتراكا من اللاعبين ( كل على حدة ) بعدده حسب المعادلة :

الاشتراك = القيمة المتوقع أن يكسبها اللاعب •

= مبلغ الرهان × احتمال وقوع الحادث المعين •

فيما يلى يعطى مثالا بسيطا يوضح للقارىء كيفية استخدام المعـــادلة انسابقة •

#### ( مثــال ) :

اتفق مراهن مع لاعب على أن يدفع له عشرة دنانير ادا رمى قطعة نقود وظهرت الصورة الى أعلى ، فما هي قيمة الاشتراك الذي يحدده المراهن ؟

#### ( الحـــلُ ) :

يلاحظ أنه فى حساب قيمة الاشتراك يستخدم المراهن احتمال وقدوع الحدث المتفق عليه ، وكيفية تحديد مقدارهذا الاحتمال يمكن معرفتها بعدة طرق. •

فى هذا المثال أخذنا قطعة النقود كأداة أو آلة • أما فى الحياة العملية ، فأدوات المقامرة كثيرة ومختلفة منها الورقية والرولية والكعاب ( الزهـ.. ) وغيرها •

#### (الاحتمالات)

السبب من تعریف الاحتمالات فی هذا المجال آن بعض العلماء الذین ناقشوا موضوع التأمین ذکروا أن نظام التأمین یرتکز علی أساس احصائی

ينفى عنصر الاحتمال ، والحقيقة غير ذلك ، لأن علم الاحصـــاء مبنى على أساس ظرية الاحتمالات وبدونها ما كان لهذا العلم وجود .

ولقد ظهرت الاحتمالات على موائد القمار فى القرن السابع عشر الميلادى وهى تلعب اليوم دوراً أساسياً فى معظم العلوم وخاصة التأمين ، حيث انب بواسطتها يمكن معرفة:

(أ) احتمالات الحياة والوفاة والمدة المتوقع أن يعيشها المؤمثن له فى حالة التأمين على الحياة ، وتستخدم هذه الاحتمالات في حساب القسط .

(ب) التوزيعات الاحتمالية لقيم موضوع الخطر فى الأنواع الأخسرى للتأمين ، فمثلا ، فى حالة التأمين على حوادث السيارات فبواسطة الاحتمالات تعرف شركات التأمين التوزيع الاحتمالي لعدد حوادث السيارات وهو عبارة عن جدول أو صيغة رياضية تبين عدد الحوادث ، واحتمالات وقوعها •

وفيما يلي تعريفان للاحتمالات :

#### (التمريف الأول)

اذا كان عدد الطرق التي يمكن أن تقع بهـا نتائج تجربة ما هو (ن) وكانت هذه الطرق جليعها متساوية في امكانية وقوعها ، وكان من بينهـا (س) طريقة يمكن أن تقع بها حادثة ما (أ ــ مثلاً) فانه يقال : ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو = س/ن •

#### انتفريف الثاني ( التعريف التجريبي )

اذا كان عدد المرات التي أجريت فيها تجربة ما تحت نفس الظروف هي (ن) وكان عدد المرات (من بينها) التي لوحظ فيها حدث (أ ـ مثلا) هي (س) فيقال: ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن/س عندما يزداد عدد مرات اجراء التجربة زيادة كبيرة • من هـذا التعريف يتضح أن التكرار النسبي للحدث (أ) هو س/ن • وقد لوحظ

أنه عندما يزداد عدد المحاولات ( ن ) فان هذه النسبة تستقر الى قيمة معينة هي احتمال وقوع هذا الحادث •

لبيان الفرق بين التعريفين نعود الى مثال قطعة النقود السابق •

#### (١) باستخدام التعريف الأول:

اذا ألقيت قطعة النقود مرة واحدة ، فسوف يظهر وجه واحد لها على أعلى ، وبفرض أنها مصنوعة من مادة متجانسة تماماً فان كل وجه من وجهيها يمكن أن يظهر الى أعلى ، وعلى ذلك فان الوجهين متساويان فى امكانية ظهورهما • أى أن عدد الطرق التى يمكن أن يظهر بها السطح العلوى :ن=٢

أى أن عدد الطرق التى يمكن أن يظهر بها السطح العلوى صورة :س=١ ... احتمال ظهوره = د

#### (ب) باستخدام التعريف الثاني:

اذا ألقيت قطعة نقود (ن) مرة وظهرت الصورة (س) مرة فان نسبة ظهور الصورة = ن/س • وهذه النسبة ليست من الضرورة أن تساوى لم ولكننا نلاحظ أنه عندما يزداد عدد مرات القاء قطعة النقود فان هذه النسبة تستقر عند في فيكون احتمال ظهور الصورة في أي رمية يساوى لم •

نلاحظ من هذا المثال أن النتيجة واحدة ، ولكن النظرة الى الموضوع هي التي تختلف •

التعريف الأول يستخدمه المقامر لحساب احتمال وقوع الحادث المتفق عليه ، بينما تستخدم شركات التأمين التعريف الثاني .

فمثلا في التأمين على الحياة اذا أرادت شركة التأمين أن تعرف ما هـو احتمال أن شخصاً عمره الآن (م) سنة يعيش (ل) سنة أخــدى ، تأخــذ شركة التأمين مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يبلغون العمر (م) وليكن

( ن ) ثم نرى كم منهم قد بلغ السن ( م + ل ) وليكن س • وبذلك يكون الاحتمال المطلوب هو تقريباً :

#### جداول الحياة (٢)

التأمين من أهم التطبيقات العملية لنظرية الاحتمالات ، فمثلا التأمين على الحياة مبنى على احتمالات الحياة والوفاة ، والتى يمكن حسابها عن طريق تتبع (أو احصاء) مجموعة كبيرة من المواليد الذين يعيشون في بيئة واحدة ، وتحت ظروف واحدة من يوم ميلادهم الى أن يتوفى آخر شخص منهم مع حساب احتمالات الحياة والوفاة ، وتوقع الحياة (أى المدة المتوقع أن يعيشها الشخص) ثم وضع هذه المعلومات التى تستخدمها شركات التأمين في جداول الحياة ،

#### قاعدة الأعسداد الكبيرة

لقد ذكر العلماء الذين ناقشوا موضوع التأمين أن الأساس الفنى للتأمين مبنى على قانون الأعداد الكبيرة ، وقالوا : انه يتلخص فى أن التقلب والتغير الاحتمالي فى حوادث المجموع الكبيرة ، أقل منه فى الأفراد ، وأن عدد الحوادث فى المجموع الكبير أكثر ثباتاً منه فى الأفراد ، فرأيت من واجبى أن أذكر هذا القانون (فى أسط صورة) حتى لا نحمله أكثر من حقه م

هذا القانون له علاقة كبيرة بالتعريف التجريبي للاحتمالات ، فاذا كانت (س) هي عدد مرات ظهور حادث معين في عدد (ن) من المحساولات أو التجارب المستقلة ، وكان احتمال ظهور الحادث في أي محاولة هو (ح) والتكرار النسبي للظهور = س/ن • فقانون الأعداد الكبرة ينص على :

« احتمال أن يكون الفرق بين ن/س ، ح أقل من أى قمة صغيرة يؤول الى الواجد كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى مالا نهاية » •

بمعنى آخر كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى ما لا نهاية فان التكرار النسبى س/ن يؤول الى الاحتبال الحقيقى (ح) لظهور الحادث فى أى محاولة ، وعلى ذلك لتعيين القيمة المجهولة لاحتمال ظهور الحادث (ح) فاننا نستخدم التكرار النسبى س/ن كتقدير الاحتمال ، وأن هذا التقدير يكون صحيحاً تماما كلما زاد عدد المحاولات (ن) زيادة لا نهائية ،

ونظراً لأن عدد المحاولات فى الحياة العملية يكون محدوداً فانه يمكن حد أدنى لعدد المحاولات ، بحيث يكون الفرق بين التكرار النسبى والاحتمال الحقيقى لظهور الحادث فى أى محاولة صغيرة جداً .

فيما يلى نعطى مثالا يبين أن عدد الحوادث فى المجموع الكبير ليس أكثر ثباتاً منه فى الأفراد كما ذكر بعض العلماء •

#### ( مثال ) :

#### ( الحـــل) :

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (أ) هو :

ي عدد السيارات imes الاحتمال = ۲۰۰۰ imes ۱۰ره = ۲۰ حادثة

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (ب) هو :

= ۱۰۰۰ × ۱۰۰۰ = ۱ حادثة ٠

نلاحظ أن نسبة الحوادث في الشركتين = نسبة السيارات في الشركتين.

#### قسسط التامين

لكى تحدد شركة التأمين قيمة القسط الذى يدفعه المؤمَّن له ، تراعى أن تكون الأقساط واستثمارها بسعر فائدة مركبة كافية للأمور الآتية :

- ١ ـ تعويض الحسائر (أو دفع مبلغ التأمين) في المستقبل •
   ٢ ـ لافع المصاريف الإدارية •
- ٣ \_ تكوين احتياطى لمقابلة الطوارى، اذا حدثت خسائر أكثر من المتوقع ٤ \_ ترك فائض معقول من الربح ٠

ويلاحظ أن القسط الذي يكفى لسد هذه المصاريف هو القسط الفعلى ( القسط التجاري ) الذي يدفعه العميل • أما القسط الذي يكفى فقط لدفع مبلغ التأمين دون أن يعطى أي مصاريف أخرى يسمى القسط الصاف •

ولحساب القسط التجاري يحسب أولا القسط الصافي ثم يضاف اليه. نسب معينة بما يقابل المصروفات أعلاه •

#### حساب القسط الساق:

لحساب القسط الصافى فان شركة التأمين تستخدم نفس المعادلة التي يستخدمها المراهن حتى لا تخسر وهي:

القسط الوحيد الصافى \_ القيمة الحالية لمبلغ التأمين x احتمال وقوع الحادث المؤمن ضمده

ويمكن تجزئة القسط الوحيد الصافى على أقساط دورية متساوية بحيث تكون:

#### القيمة الحالية لجميع الأقساط \_ القسط الوحيد الصافي

الفرق الوحيد بين المعادلة التي يستخدمها المراهن والمؤمن ـ هـ و أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة عند وقوع الحدث المتفق عليه ( بالطبع اذا تأخر عن دفع مبلغ الرهان ، فانه يدفع نظير ذلك فوائد تأخير ) ولكن المؤمن يدفع مبلغ التأمين عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده ، وعادة يـ كون بعد مرور مدة زمنية من توقيع عقد التأمين والقيمة الحالية لمبلغ التأمين هي مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة ( بنفق عليها بين المؤمن والمؤمن له ) حتى مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة ( بنفق عليها بين المؤمن والمؤمن له ) حتى

تكون جملتها فى نهاية مدة التأمين مساوية لمبلغ التأمين ، أى بمعنى آخِر فان المراهن لا يستعمل فائدة ولكن يستعملها المؤمِّن •

كما يجب ملاحظة أن المؤمن له اذا تأخر عن دفع قسط من الأقساط فأنه يدفع عنه فوائد تأخير بمعدل يزيد عن المعدل المحسوب به هذا القسط اذن لا يجاد قيمة القسط :

- ١ ـ تحسب القيمة الحالية لمبلغ التأمين باستخدام جداول الفائدة المركبة
   ٢ ـ يحسب وقوع الخطر باستخدام:
- (أ) جداول الحياة لايجاد احتمالات الحياة أو الوفاة في حالة التأمين على الحياة •
- (ب) التوزيع الاحتمالي لقيم الخطر المؤمن ضـــده في حالات التأمين الأخرى •

وعلى ذلك فاننا نلاط أن:

- . ( أ ) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين •
- (ب) الاحتمالات تلعب دوراً أساسيا في التأمين •
- وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها .

#### (تطبيـــق)

نطبق المعادلة السابقة على مثالين من أمثلة التأمين على الحياة وهما :

#### المثال الأول: عقد الوقفية البحتة:

« وفيه تتعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين الى المؤمسَّن له اذا عاش حتى بلوغه سنًا معينة وفي هذه الحالة:

القسط الوحيّد الصافى  $_{\pm}$  القيمة الحالية لمبلغ التأمين  $_{\rm X}$  احتمال أن يعيش المؤمن له حتى بلوغه السن المعينة

الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة • أما الجزء الثاني فنحصل عليه من جداول الحياة •

#### الثال الثاني: عقد التأمين لدى الحياة

« وفيه تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له » وفي هذه الحالة :

#### القسط الوحيد الصافي = القيمة الحالية لمبلغ التامين عن عام:

- الموت المؤمن له خلال العام الأول.
  - القيمة الحالية لبلغ التأمين عن عامين •
- احتمال أن يموت المؤميّن له خلال العام الثاني ·
- القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة عوام •
   احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام الثالث
  - ﴾ احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام الثالث ﴿ وَهَكُذَا ..

#### بعض الملاحظات

#### التامين والريا

ان استعمال الفائدة الربوية ضرورة مـن ضروريات التــأمين ولوازمه وبيست شرطاً يشترط في العقد وذلك للاتي :

- (أ) فى حساب أى قسط تستخدم شركات التأمين سعر الفائدة ، وبدونه لا يتم حساب القسط .
- (ب) مبلغ التأمين وهو من ضروريات ولوازم ومحل عقد التأمين ، عبارة عن الأقساط مضافاً اليها فائدتها الربوية ، أى أن الفائدة ليست شرطاً يشترط فى العقد ، ولكنها من صميم نظام التأمين ذاته .
  - (ج) شركات التأمين تستثمر احتياطي أموالها بسعر فائدة ،وهذا ربا •
- (د) فى معظم حالات التأمين (فى حالة تحقق أو عدم تحقق الخطر المؤمن ضده) نجد أن أحد الطرفين يدفع قليلا ويأخذ كثيراً ، وهذا ربا .
- (ه) اذا تأخر المؤمَّن له عن دفع قسط من الأقساط كان ملزماً بدفـــع فوائد تأخير ، وهذا شرط مقتـــرن بالتأمين ويجـــرى العمـــل به ، وهذا ربا النسيئة وهو حرام .

#### التأمين والرهان والقمسار:

من تعریف کل من التأمین والرهان ، أو القمار والمقارنة بینهما وكذلك من طریقة ایجاد القسط والاشنراك لكل منهما ، فاننی أعتقد أن التأمین فیله رهان وقمار ، وذلك للاتی :

١ ــ نلاحظ أن كلا من التأمين والرهان (أو القمار) فيه مخاطرة تعتمد على الحظ والمصادفة والمخاطرة فيهما تعتمد أساساً على نظرية الاحتمالات والمؤمن والمراهن في توقعه للخطر يبنى كل منهما حساباته على أساس احتمال وقوع الخطر المؤمن ضده و

٢ - « ربما يقال أن المخاطرة فى الرهان هدفها اللعب وكسب الربح الموهوم ، أما المخاطرة فى التأمين فهدفها ترميم الأضرار الناشئة عن الخطر المؤمن ضده » •

ولكن الحقيقة أن المخاطرة في الرهان هدفها كسب مبلغ الرهان كالمخاطرة تماماً في حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، هدفها الحصول على مبلغ التأمين •

٣ ــ « ربما يقال : إن المؤمنّ والمؤمنّ له لا يتراهنان على وقوع الخطر، فكلاهما لا يرغب فى وقوع واقعــة فكلاهما لا يرغب فى وقوع واقعــة الرهان ولا يرغب الآخر فى ذلك فاختلف التأمين عن الرهان » •

وهذا غير صحيح ، لأن فى حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، فان المؤمسن يسره ويسعده أن يموت المؤمن له قبل انتهاء مدة التأمين أى قبلل بلوغ المؤمن له المدة التي يأخذ بعدها مبلغ التأمين ، وكذلك للمؤمسن له ، فهسو يسمنى أن يعيش حتى يأخذ مبلغ التأمين ولا يموت حزينا عليه .

٤ - « ربما يقال : ان القمار ينطوى على عمل غير مشروع هو ايقاع المتعاقد الآخر فى خطر ليخسر فيربح الآخر وبغير هذا العمل غير المشروع لا يتم القمار » •

والتأمين يخلو من ذلك ، حيث لا يسعى كل من المؤمنِّن والمؤمنَّن له الى أن يخسر الآخر ليربح هو فافترق التأمين عن القمار » •

وتعتقد أن هذه الحجة داحضة مع ايماننا بأن القمار عمل غير مشروع ، لأن لعبة القمار لها قواعدها وعلى المقامر أن يستعمل ذكاءه وخبرته وحساباته

المبنية على قواعد اللعبة ، وظرية الاحتمالات كما يفعل بالضبط المؤمن، فهو يعمل حساباته بطرق تعتمد على احتمالات وقوع الحدث المؤمن ضده .

ه ـ لقد اتضح أن فى كل من التأمين والقمار مخاطرة ناتجة عن عـدم التأكد من تحقق الخطر المؤمن ضده ، وعلى ذلك فان المكسب لا يتناسب مع الخسارة ( فى حالة تحقق الخطر قبل المدة المتفق عليها ) أى أن أحد الطرفين يفرم بينما يغنم الطرف الآخر •

#### التامين والفسرر:

يلاحظ أن مبلغ التأمين (فى كثير من حالات التأمين لا يستحق) الاعند وفوع الخطر، فاذا لم يقع الخطر دفع المؤمن له الأقساط دون أن يقبض شيئاً من مبلغ التأمين •

كما أنه أصبح واضحاً أن عقد التأمين من العقود الاحتمالية ، وعلى ذلك فهو من عقود الغرر ، ولقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن العرر فى المعاملات أما كون هذا الغرر فاحشا أم يسيراً فقد تبين مما بحثه تفصيلا ونقلا وعقلا وفقها وعرفاً الدكتور حسين حامد أنه غبن وغرر فاحشان ••

ونسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يوفق المسلمين الى البدائل الصالحة حتى تتطهر المجتمعات المسلمة من مثل هذه المؤسسات التى استقر الحق على حرمة معاملاتها وله مقاليد كل شيء سبحانه ••

هـــذا وبالله التوفيـــق ٥٠٠

تم الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر واوله: كتــاب الشركة

泰 泰 泰

## فهارس الجزء الثالث عشر من الجموع شرح الهذب

اولا: فهرس الآيات القرآنية

ثانية: فهرس الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً: فهرس الأشعار الاستشهادية

رابعاً: فهرس الأعـــلام

خامساً: فهرس الأحسكام

# اولا \_ فهرس الآيات القرانية حرف الألف

704-484	• •	• •	• •		ون	تفتر	على الله	لكم أم	له اذن	ijΤ
-447-8-4 04- 04- 48								•		
٠ ٤							، الطور نا			
10-18	واما	ذلك قر	، بین ذ	وكان	روا ،	يقتر	سرقوا ولم	المي	ا انفقو	اذ
7-11-1-1	••		• •	• •			∵ ≿	ا النكا	ا بلغو	اذ
01-10	• •		لتبوه	ے فاک	مسمو	جل	ين الى أ	نتم بد	ا تدار	اذ
	راما	نه ح	للتم م	نجه	رزق	من	، الله لكم	با أنزز	إيتم •	ار
737_407	* *	• •	٠. د	ىترور	الله تنا	على	ن لكم أم	i1 41T	، قل	وحلالا
3-41	• •	• •	• •	• •	• •	روا	1 آن يکبر	وبدار	سرافا	ا،
70	• •	• •	• •		• •	• •		لهم خ	سلاح	1
٣٧٢	•• .	• •	• •	•• '	مرو فأ	کم ما	لى أولياتًا	فعلوا ا	' أن ت	λl
41 -001-63A										
10-11-11-7-7	• •	• •	• •		• •	* *	أحسن	ر هي	ا بالتم	וע
01-11										
۲٦.										
<b>٣٦٥_٣٦٢_٣٥٧</b> _٣										
۲.0							أو يزيد			
<b>£1</b>							ف أو تسم			
TOY_TET										
11-10									-	
417							ربه لكنوا			
77.							لحسنين			
							ر <b>ن<sup>.</sup> اموال</b>			
										•
719							نرون بعه			
							ليسر والأا			
708							ه لملکم ۲			
14.10		1		2.1		. 1 .1	i si da	å	Kľ. L.	:1

Yo} FF FF FF7 13 A37—F37	انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما الله يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير الله يصلحا بينهما الله أولى بهما الله أولى بهما الله تسريح باحسان الله أولى بهما الوفوا بالعقود الوفوا بالعقود الله من الومنين والمهاجرين الله من الومنين والمهاجرين
	حرف البساء
19-8	بدارا ان یکبروا
. 77.	بدارا آن یکبروا می در
770	بالأثم وأنتم تطلمون المستعدد المستعدد
	بالباطل وتدلوا بها ألى الحكام لثاكلوا فريقاً من أموال
470	الناس بالاثم وأنتم تعلمون معمد معمد والتماس
TYT	بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	بعلها نشورا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا
77	بينهما ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	بفت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى
77	تفيء الى إمر الله
11-17-37-33	بلغ الأطفال منكم الحلم
	بلغوا النكاح بالساب بالمهادين
10	
770	بينكم بالباطل بينكم بالباطل
•	بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم
11-10	عن ذكر الله وعن الصلاة في السلام
. 77	بينهما صلحا والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	حرف التساء
377-777	تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظامون ولا تظلمون و تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظامون ولا تظلمون وتبيع الله الله الله
77	تبغى حتى تغيء اللي أمر الله
717-700-1A	تجارة عن تراض منكم
T17-100-1A	الراض سنكم به بي بي بي بي بي
	تسريح باحسان المسان الم
•	تصف السنتكم الكذب هذا جلال وهذا حرام لتفتروا

-777-407-487	للي الله الكذب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
770	,
. 777	تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه
1.7	توصون بها أو دين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	حرف الجيم
174-174	جاء به حمل بعیر وانا به زعیم ··· ·· ··
401-464	جعلتم منه حراماً وحلالا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
777	جُوع وآمنهم من خوف
	حرف العاء
1	حتى اذا بلغوا النكاح قان آنستم منهم رشدا فادفعو
117-19-8	حتى الدا بلغوا التحاج قال السنم منهم وصدر فالحو
	اليهم أموالهم المده المراد الم
	حتى يبلغ السدة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ حجراً محجوراً ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
•	حجرا محجورا المحجورا
A A A17	حمل بعير وأنابه زعيم
	•
	حرف الخاء
ن	خافت من بعلها تشورًا أو أعراضًا قلا جناح عليهما أ
	يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير على ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	خذ أحدثا مكانه انا نراك من المحسنين من
ن ،	خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما م
77 -	اهلها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ب ۲۲	خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والتراثه
₹ -	خلق الوت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا ٠٠
ل	الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عما
708	
£0V	الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة
	حرف الدال
۲٦٩ ٠٠	اداراتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون ٠٠
۲۲ ۰۰۰	دافق يخرج من بين الصلب والتراثب ٠٠٠٠٠٠
YA-1A ·	دافق يحرج من بين الطلب والدرائب ادفعوا اليهم أموالهم عند الناسات المسادن
11-11-11	دقعتم اليهم أموالهم من من من سند

# حرف الراء

						1
10	307_Ye	فلحون	ملکم ت	تنبوه ل	طان فاج	رجس من عمل الشب
•	787		١	ע	اما وحلا	رزق فحملتم منه حر
YA_	11-11-1					رشدا فادفعوا اليهم
	-0778	•			11. 3	,
0(-0)	797			نظلمه ن	بهڻ ولا∹ت	رءوس أموالكم لا تظلم
	, , , ,			UJ		
- 1			سبن	ف إل	حرا	1
•	YAE			, .	بيل ٠	سبيل الله وابن السل
:		فلتملل	مل هو	م أن د	لأ تستط	سفيها او ضعيفا او
. 1	<b>٣٩_٣٨_</b> 8			4		وليه بالعدل إ
	,	بم ألتي.	ر. قىلتە	الاهماء	لتّاس ما	سيقول السفهاء من
	79	م سي		.,		كانوا عليها
	1					,
			سين	، إلث	[حرف	1
					,	شاء الله
	10			••	•	1
	77	••				شقاق بينهما فابعثوا
,	Yes	• • •		· .	نکم نده	الشيطان أن يوقع بيا
	101	• • •	• ••	حون	ملكم تفك	الشيطان فاجتنبوه أ
			ساد	ف الف	حرا	
1 4	.77	• • •				الصلب والترائب انه غ
		• • • •	• • • •	• • •	• • • • •	صلحا والصلح خير
•				•40 ·	Ł	!
•	•		ساد	ك الف	حرو	1 !
	u w.u					اضطررتم اليه ٠٠٠
- , τ	70-401		_	- 11	ial .	
		ایاته	, ويريكم	ه ۱ المو تي	يحيى الا	اضربوه ببعضها كذلك ملكم تعقلون
•	411	** *	• • • •		•• ••,	علم طعنون
		•	ياء	ف الد	حرا	· :
					_	ing the wear west
<b>)</b>	*77	410 1	• • •	• •	ن ٠٠	طائفة ليتفقهوا في الدي
	77	**			• • • • •	طائفتان من الومنين
	6.1	حب ان	ب تیم بار	د اه تہ	المعرورف	الطلاق مرتان فامساك

## حرف الظاء

. 11-10		• •	• •	• •		• •			انما يا		
777	• •	• •	• •	• •	* *	• •	• •	• •	تفسه	ظلم	
			بين	بالم	ئرف	•	·				
¥0¥			• •	سر	والميد	لخمر	في ا	مفضاء	اوة وال	العد	7
									الحق		
01-0 47- 47	ξ.										ھو
rr -	• •	• •	• •		لحا	لما ص	ا بینه	بصلحا	ما ان	عليه	•
100-11		• •		• •	• •		• • •	۔ مثکم	نراض نراض	≖۔ عوض	
Ye}	• •		• •	• •		سلاة	ے الم	ا آئه وعر	د دکر ان	عون	
717	• •	• •	• •	• •					الله وأيا		
			. •		1			,			
			مين	ال	عر و						
444.		• •			يما	1. u	الله أله	li fui	ار فة	1:	
14-17		ِ و <b>ف</b>	بالمور	ليأكل	ب. نيرا ف	. ہی۔ کان ف	بد. ومرد	ىر. مفف	،و ت. فليست	غنيا	
							-	,	**	-	
			فاء	ك 11	حرا		•				
	یدا	ان پر	هلهصا	سن 1د	کما م	، وحک	lab	نما من	شوا حکا	فابم	
77	• •	• •	* *	• •	• •	• •	lag	الله بين	يو فق ا	للحا	اص
307		• •							تنبوه ا		
	الله	شاء	ح و لو	المصل	. من	لمفسد	ملم ا	والله ي	واتكم	فاخ	
10	• •										لاع
444	• •	• •	نمون	نم تکت	ما كنا	فرج ا	لله مـ	يها وا	ارأتم ف	فاد	
	ٔ ان	وبدارا	رافا	ها أب	تأكلو	ا ولا	والهم	يهم 1.	قعواً ال	فاد	
7-19-19-7-	• •	* *	• •	• •	• •		• •		• • •	بروا	یک
-07-78-71-71											
٥٣					•		,				
18	• •	* *	• •						لهدوا		
	اتلوا	ِي فق	، الأحر	ما على	حداه	فت ا	فان ب	ينهما	بلحوا إ	فأص	
77	• •	• •	• •	• •	الله	ي أمر	ء الح	ى تقى	نی حتر	ئى تبا	ปไ
									ساك ب		
									، بغت ا		
77	• •	• •	• •	• •	• •	• •	•••	· 4	، أمر الأ	ىء الو	تة

797	فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون
	فان كان الذي عليه الحق سهيها أو ضهيفا أو
3-1-0-19-10	لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل .
	فجعلتم منه حراماً وحلالا قل آلله اذن لكم أم على الله
737_787	تقترون إلى المراجع إلى المراجع المراجع المراجع
* ***	فخذ أحدنا مكانه أنا تراك من الحسنين
470	قريقاً من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون .
137_YOY_TTY_	فصل لكم ما حرم عليكم الاما اضطررتم اليه
770	
77	فقد ظلم نفسه الما الما الما الما الما الما الما الم
	فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله المرتي ويريكم
777	ایاته لملکم تعقلون
771	فقيراً فالله أولى بهما المناب والمناب والمناب
11-14	فقيراً فليأكل بالمروف المعالم المعالم المعالم
	فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير
777_717	فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ٠٠٠٠٠٠
· 171	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة .٠٠٠٠٠
18	فلياكل بالمعروف والمستعدد المستعدد المستعدد
11-37-33	فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم .٠٠٠٠
14-17	فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل بالمعزوف ممس
	فليعبدوا رب هـ ذا البيت الذي أطعمهم من جوع
Y7Y	وآمنهم من خوف به بديري به بديري به
01-0 49 74-10	فليملل وليه بالعدل
11/-10	في بطونِهم ثاراً وسيصلون سعيراً من من من من
Yoy ·	- في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة
·	في ذلك قسم لذي حجر
3AY	في الرقاب والفارمين المناء منا الما الما الما الما
: YYE	في سبيل الله وابن السبيل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٠,	في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى
777	أوليائكم معروفا من المستعدد ال
777	في الكتاب مسطوراً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	2.4444
	حرف القاف
	قالوا تُفقد صواع الملك ولن جاء به حمل بعير وانابه
147-12171	
<b>Y</b>	زعيم سن من

70V_TET	قل آلله اذن لكم أم على الله تفترون عبر المناه
	قلُّ اصلاح لهم خيرٌ ، وان تخالطوهم فاخواتكم والله
10	يعلم المفسيد من المصلح ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
۲٧.	قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس ٢٠ ٢٠ ٠٠ ٠٠
	قلوبهم ، وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن
3.47	السبيل الماد ده ده ده ده ده ده ده
	حرف الكاف
77.	كافة كما يقاتلونكم كافة و كافة كما يقاتلونكم
477	کان بهم خصاصة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
777	كان ذلك في الكتاب مسلطوراً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
10-18	كان بين ذلك قواما كان بين ذلك
411	كذلك يخيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون ٠٠
۲٦.	كما يقاتلونكم كافة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	· حرف اللام
	a second second
10	الأعثتكم بـ
770	لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون
<b>70V</b>	لتفتروا على الله الكذب
٣	للني حجر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
717	لربه لکنود ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
414	لملكم تمقلون من مد
70E 777	
1 11	لفسدت السموات والأرض ومن فيهن الله اذن لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آلله اذن
70V_787	لكم أم على الله تفترون
117	لكنود وانه على ذلك لشهيد
, , , ,	للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي
347	الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠٠٠٠
10-18	لَمْ يَسْرَفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذُلِكَ تَوَامًا ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ لَا لَا يَالُمُ الْمُ الْمُ
	لمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم من من من
	ليبلوكم أيكم أحسن عملا من مد مد مد
۲٦.	
	حرف اليم
. 77	ماء دافق بخرج من بين الصلب والترائب ١٠٠٠٠٠

•	ما أنزل الله لكم من رزق فجملتم منه حراما وحلالا
737_Y67	قل آلله أذَّن لكم أم على الله تقترون .
774_YOY_YE1	ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
. 470	- 1- 13
779	ما كنتم تكتمون الله الله الله الله الله الله
10-18-11-4-1	مال اليتيم الا بالتي هي أحسن
40	S S S S S S S S S S S S S S S S S S S
4.0	مائة الف أو يزيدون أن من من من من من
. 479	مخرج ما كنتم تكتمون ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان
	المساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
3 <b>\7</b>	والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠٠٠٠
61	مسمى فاكتبوه
. *************************************	معروفًا كان ذلك في الكتاب مسطورًا ١٠٠٠٠٠
10	المفسيد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم ٠٠ ٠٠٠
47.	مكانه أنا نراك من المحسنين ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
· <b>۲۷</b> •	منافع للناس ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	من أهله وحكماً من أهلها أن يريدا أصلاحًا يوفق الله
77	بينهما آ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، آ
:	من بعلها نشوزا او اعراضاً فلا جناح عليهـــما أن
77	يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير
. 77	من بين الصلب والترائب ١٠ ١٠ ٠٠ ١٠
777	من جوع وآمثهم من حوف ۱۰۰ ، ۱۰۰ ، ۱۰۰ ، ۱۰۰
:	من رزقٌ فجملتم منه حراماً وحلالا ، قل آله أذن لكم
707-727	ام على الله تفترون ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
108	من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ٠٠٠٠٠٠
11-1-131-33	منكم الحلم فليستأذنوا
	من كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل
11-14	بالمعروف منايه الإسامة المسامة المسامة
1.	من كان فقيرًا فلياكل بالمعروف ٢٠ ٢٠ ٠٠
10	من المصلح ولو شاء الله لاعنتكم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
. 77	من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ١٠٠٠٠٠
	من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	معروقاً الله المالية المالية المالية المالية
	منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها اسرافا

7-3-11-17-17	***	• • •	وبدارا أن يكبروا ١٠٠ ٥٠ ١٠٠ ٠٠	
04-01-48-4.				
777	• • • •	• •	ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه	
		نون	حرف الن	
11-10			نارا وسیصلون سعیرا ۱۰۰ ۰۰	
۲۲.	• • • • •	• •	نراك من المحسنين ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
۲٦.	• • • • •		تفر من كل فرقة منهم طائفة	
17179	به زعیم	ير وأنا	نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل به	
74-719-8	أموالهم	اليهم	النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا	
-{7-4{-41-4.				
07-0	7			
		عاء	حرف ال	
401-451	.ب	لله الكذ	هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على ا	
٣	••		هل في ذلك قسم لذي حجر ٠٠٠٠٠٠	
<b>ξ</b>	ــن عملا	يكم أحم	هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أ	
		واو	حرف ال	
	(	زائدة }	( الأصلية وال	
777			و?منهم من خوف ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰	
10"			والله يعلم المفسد من المصلح	
			وابتلوا أليتامي حتى اذا بلغوا النكاح	
7-17-17-17		• •	تهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم	م
11-17-37-33		ذنوا	رادًا بِنْغ الأطفال منكم الحلم فليستأ	
	ا کنتے	فسرج •	واذ ختلتم نفسا فاداراتم فيها والله مخ	
771	**	* * .	کشمون ۱۰ نو ۱۰ نو ۱۰ نو ۱۰ نو	ڗؙ
۲.٥	Alle S	٠٠	وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون	
4 - 4'6	بین دلک	۱ و کان	والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقترو	
10_18			واما در در در در در در در در در	ۇ
. 77			وأن امرأة خافت من بعلها تشوزاً أو أه	
***			ليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خر وأن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً	2
77			وان خفتم ضفاق بيسهما فابعثوا خدما ن أهلها ان يريدا اصلاحاً يوفق الله بينهما	
			ن اهلها آن بریدا اصلاحا یوفق آنه بینهه وان تخالطوهم فاخوانکم ۲۰۰۰۰۰	,00
			وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأ	

18171	والمابه زعيم المالية والمالية
	واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من
۳۷۲ -	الوُ نين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معسروفا
713	وايمانهم ثمنا قليلا من من من من
<b>*Y</b> \$	وتماونوا على البر والتعوى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
11-10	مسيضلول معيرا
77.	ر . طوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة
-474-404-461	وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه
, it . 770	
144-141	ولمن جاء به حمل بعير وأثابه زغيم
	ولو أتبع الحق أهواءهم لقسدت السموات والأرض
<b>ም</b> ግም	ومن فيهن ١٠٠٠ - ا
10	ولو شاء الله لاعنتكم
777	رار کان بهم خصاصة ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
3-47-47	وليه بالفتال ١٠٠٠ و ١٠٠٠ و ١٠٠٠
77.	وما أرسلناك الأكافة اللناس بشيرا ونذيرا ومناك
77.	وما كان المؤمنون لينفروا كافة من من من
: <b>۲۷.</b>	ومنافع للناس المالي المالي المالي المالي
14-14	و كان فقيراً فلياكل بالمعروف و كان من
14-14	و الله الله الله الله الله الله الله الل
.: ٣٦٣	ومن يتعد حدود الله أفقد ظلم تفسمه ٢٠٠٠٠٠٠
	ولا ، كلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام
. 770	لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالأثم وأنتم تعلمون
- *	ولا تأكلوها أسرافا وأبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا
١٨	اليساتلعققك والأفراد والمحالة المحالية المحالمة أممال
1.0	ولا تظع منهم أثما إو كفورا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
<b>{Y</b> {}	ولا تعاونوا على الالم والعدوان
10-18-11-4-7	ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن
04	
	ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا خلال وهذا
70V-787	حرام لتفتروا على الله الكذب
	ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما
771	ويريكم آياته لعلكم تعقلون
	و سرئلانك عن البنامل قال اصلاح لهم خـــ وان
10	تخالطوهم فاخوانكم وإنه إيعلم المسد من المصلح

#### حبرف ((لا))

#### حرف الياء

# ثانياً ــ الأحاديث والآثار والأخبار حرف الألف

· i		
		آفة من الآفات أصابته أو كان غنيا فافتقر وصار أهل
		دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته واعيل من بيت مال
		السلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام
		فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسسلام فليس
. ,	777	على المسلمين النفقة على عيالهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	117	اليت ألا أصحب أحداً منهم الا خدمته
٠ ، ،	,	آمنت بالله ورسوله ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما
•	110	قال عبد الله : قمضت السنة أن الرسل لا تقتل
۹٦-1٩.		الله الله المحمد
	<del>-</del> 1833	الآن بردت جلده وفي رواية ( قبره ) ٠٠٠٠٠٠
	٨٨	اتوا نبي الله موسى فدكروا له ذلك فأمرهم أن يذبحوا
,	ΛΛ	س وان بصر ہو ، تحصی اس
		اتى بجنازة ليصلى عليها فقال : هل على صاحبكم من
		دين ؟ فقالوا: نعم ، ديناران فقال ابو قتادة : هما على
	19.	يا رسول الله ، قال : قصلي عليه صلى الله عليه وسلم
		اتى رجل النبى صلى الله عليه وسلم فقال: أنى فقير
		ليس لى شيء ولى يتيم فقال : كل من مال يتيمك غير
:	17	مسرف ولا مبذر ولا متأثل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
·		يأتى على الناس زمان لا يبالى الرجل من اين اخد المال
	377	من حُلال أو حرام ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠
		يأتي من بعدهم قوم يسندون من الاسلام مسدآ ، وهم
•	217	لا يجدون شيئًا فانظر أمراً يسبع أولهم وآخرهم 🕟 🖖
•	414	اتبنا رسول الله ملية فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس
		اتبنا النبي عليه ليصلى عليه فخطا خطوة ثم قال :
		أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
		ذلك بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس ثم
	١٨٩	أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما قال : الآن بردت جلده
, 1	•	اتى عَرَادُ بَعِنَازَةً فقالوا: صل عليها فقال: اليس عليه
1		دين ؟ فقالوا : بلى ، فقال : ما ينفعكم صلاتى عليها ، وهو
	Yel	مرتهن في قبره فان ضمنه احدكم قمت وصليت عليه

	أتينا به النبي مايسه ووضعناه حيث توضع الجنائز عند
1.41	مقام جبريل عليه السلام ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠
	اتينا به النبي عُلِيًّا فقلنا : تصلى عليه ؟ فخطا خطوة
	ثم قال : أعليه دين ؟ فقلنا : ديناران ، فقال أبو قتادة :
	الديناران على " فقال النبي عَلِيُّهُ : قد اوفي الله حق الفريم
	وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك
	بيوم : ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس، قال : فماد
	اليه من الغد فقال : قد قضيتهما فقال النبي عليه : الآن
1.41	ردت عليه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ م
	أتى عُرِينًا عَلَيْهُ بميت فسأل هل عليه دين أ قالوا: نعسم
107	دیناران قال : صلوا علی صاحبکم .٠٠ ٠٠ ٠٠٠
	يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هــل خلف لدينــه
	قضاء ؛ وروى : وفاء ؛ فاذا قيل له : لم يخلف وفاء قال
	المسلمين: صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال: من
107	خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دینا فعلی تضاوه ، ، ، ،
	اتى برجل ليصلى عليه ؛ فقال : هل عليه دين ؟ قالوا :
	نعم ديناران ، قال : هل ترك لهما وفاء ؟ قالوا : لا ، فتأخر
	فقيل: لم لا تصلى عليه ؟ فقال: ما تنفعه صلاتي وذمته
	مرهونة الا أن قام احدكم فضمنه فقام أبو قلابة فقال:
1 £ Y	هما على با رسول الله ، فصلى عليه النبي عُرِيْتُ
	أتى النبي ﷺ النسباء فوعظهن وقال : تصدقن ولو
. 4.8	من حليكن فتصدقن بحليهن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ادروا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم ، ولا
	تفلقوا الأبواب دونهم فياكل قويهم ضعيفهم ولا تستأثروا
777	عليهم فتظلموهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
717	اذا أتاكم كريم قوم فأكرموه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اذا استأذن احدكم أخاه أن يدعم جدوعه على حائطه
W	فلا يمنعه ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	اذا بلغت المراة المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا
71-7•	وهذا واشار الى وجهه وكفيه
	أذا بايمت فقل : لا خلابة ولك الخيار ثلاثا
7-1-711-111	اذا اتبع على ملىء فليتبع ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع : انه
	أصاب التمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول
	الله عُرِيْنَ حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا
373	حتى يبدو صلاح الثمر ووراده والمراد وال

110	-11£	اذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل من المناه
	۸V	اذا اختلفتم في الطريق فأجعلوه سبعة أذرع
	3.7	اذا رأت ذلك بيعني ماء الاحتلام بـ فلتفتسل ٠٠٠
н		اذا سأل احدكم جاره أن يدعم جدوعه على حائطه
•	٨٨	فلا يمنعه المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية
	***	اذا اعطيتم فأغنوا المستحدد والمستحدد
		اذا قيل له : لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا
		عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته ،
	104	ومن خلف ديناً فعلى" قضاؤه الناس الناسا
1		اذا كان ولى البتيم نقيراً نزلت « ومن كان غنيا
•	17	فليستمفف ومن كان فقيرا فلياكل بالعروف » .
		اذا استكمل الفلام خمس عشرة سنة كتب ما له
	40	وما عليه وأخذت منه الحدود .٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
: 7	77.7	اذا مرت به سنة رفعه إلى مائة
		اذن يطلقننا يا أمر الومنين فقال عمر : مقاطع الحقوق
	400	عند الشروط و و و و و و و و و و و و و و و و و و
		اذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله
		فحرء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة فقسال - سمعت
		رسول الله مُنْتِينًا يقول: لولا أنك رسول لضربت عنقك 6
		فأنت اليوم لسبت بوسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب
		عنقه في السوق ثم قال: من اراد أن ينظر الى ابن النواحه
	410	قتيلاً في السوق ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
		اراد الضحاك أن يجرى خليجاً في أرض محمد
		ابن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله
	Yξ	عنه فقال : والله لأمرنه ولو على بطنك
	g#	بريد أن يسأل عثمان الحجر على عبد الله بن جعفر
	1	فقال الزبير : أنا شريكك فجاء على ألى عثمان وسأله أن
F *	10	يحجر عليه نقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير ٠٠
		أسلم جرير بن عبد الله قبل موت النبي عظم بأربعين
*	117	يوماً به نوم نوم الما الما الما الما الما الما الما ال
1		اللهم بك أصول وبك أجول وبك أحول .
,	<b>117</b>	اللهم ثبته واحمله هاديا مهديا
		الا تأخذ على بد ابن أخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر
		وتحجر عليه ، اشترى سيخه _ أي أرضاً لا تنبت _
	. TV	بستين الف درهم ، ما يسرني أنها لي يبغلي ٠٠٠٠٠٠
		الا ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية

ij

	•
184	لوارث ، ولا تنفق امراة شيئا من بيتها الا باذن زوجها والمارية مؤداة ، والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم
CA.	الينيم ال السلطيت السلطينية وال السرات المارات
17)	فاذا أيسرت قضيت
*** * **	الا وان في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد
. 417	كله ، وإذا فسيدت فسيد الجسيد كله ألا وهي القلب .
	الا وأن لكل ملك حمى ، ألا وأن حمى الله محارمه .
787	الا وان في الجسيد مضفة الحديث
	الا واني لم أبعثكم أمراء ولا جبارين لكن بعثتكم أئمة
	الهدى مهتدى بكم ، فأدروا على السلمين حقوقهـــم ،
	ولا تضربوهم ولا تفلقوا الأبواب دولهم فياكل قويهسسم
778	
115	ضعيفهم 6 ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم ١٠٠٠٠٠٠٠
A 1 . A MI	الا أن قام أحدكم فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال :
	هما على " يا رسول الله ، فصلى عليه النبي عَلَيْكُ
444	والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم
40{-4{d-1{	
VY-YI-77-70	الا صلحا أحلُّ حزاما أو حرم حلالا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	الا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه الواسى ٠٠
	الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكني
۸۲۳	اخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم
19178	الا فك الله رهانه يوم القيامة
1	والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عائتي لم تنبت فجعلوني
19	فاللدية ولم أقتل ١٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠٠٠٠٠
	امن الذرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عليه:
	انظروا فان كان قد انبث والا فلا تقتلوه فنظروا فاذا عانتي
19	لم تنبت فجعلوني في الدرية ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني
	بدلك وانما ذلك شيء توابه على الله جل ثناؤه وهذا معاش
***	
	فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	اما والله لئن بقيت لأرامل أهسل العراق لأدعنهم
	لا يفتقرون الى أمير بعدى ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
191	أم للمسلمين عامة ؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
, 771	أما هذا المعاش فالتسوية فيه خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	امر امير الومنين بجريب من طعام فمجن ثم خبر ثم
0.1	

	ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى
	أصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان
	وهو نحو أردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ؟
777	فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر
	امر الوصى جائز في كل شيء الا في الابتباع ، واذا باع
7.1	بيعًا لم يقبل ١٠٠ أ - ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	أمر عمر بقلع ميزاب العباس رضي الله عنه فقال له :
	خلعت ميزابا ركبه رسول الله صلى الله عليه وسللم
	فقال عمر : والله لا يصعد من ينصبه الا على ظهــرى ،
٧٨	فصعد العباس على ظهره ونصبه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	امرها أن تلحق به الى خيسر حيث أعطاها جملين
	آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها
የለ٥	من الزكاة المناسب المناسبات المناسب
	امر النبي عُرِسَةُ أن يكشف عن مؤتزريهم ، فمن انبت
	منهم فهو من المقاتلين ومن لم ينبت فهو من الدراري ،
	فبلغ ذلك النبي عليه فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من
77	فوق سبعة أرقعة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	أن أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما الا يفرز خشما
	في جداره فلقيا مجمع بن يزيد الانصاري ورجالا كثيرين
,	فقالوا: نشهد أن رسول الله عَيْظَة قال: لا يمنع جار حاره
	أن يفرز خشبا في جداره فقال الحالف أي أخى قد علمت
	أنك مقضى لك على وقد حلفت فاجمل اسطوانا دون
٨٧	جدارى ففعل ففرز في الاسطوانة الخشبة
	وأنا أبن أربع عشرة أسنة عرضت على رسول الله علي
	عام أحد فردوني ، وعرضت وأنا أبن خمس عشرة سنة
40	فأجازوني في المقاتلة
•	ان ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيسامة وان
	خصمی دونهم محمد عرب فخشیت آن لا بثبت لی حجة
7.87	عند خصومته فرحمت نفسی ویکیت
	انا شریکك فجاء علی الی عثمان رضی الله عنهما وساله
TV_T0	
	انا أحيلك على على وأحلني انت على قبلان ففعل
	فانتصف المسيب مسن على ، وتلف مال الذي أحساله
	المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب فقال له على : العده الله من العدد الله الله الله الله الله الله الله ال
	فقاليك على مانعاده الله و و و و و و و و و

	انا أولى بكل مؤمن من نفسه ، قمن ترك دينا قملي "
731-171-17	قضاؤه ٤ ومن ترك مالا فلورثته
771	
179	انا زعيم ببيت في ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق
	انا ضامن _ قالها على _ من ثم دعا له الرسول عليه
	ثم قال : ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه
157	سم القيامة بين بن بي بي بي بي بي بي بي
14.	انا اقضيهما عنه من من من من الله
	أنا لهما ضامن وهما على" فقام فصلى عليه ثم أقبل على
	على وقال جزاك الله عن الاسلام خيراً وقك رهانك كما
19.	فككت رهان أخيك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انا اولى بكل مسلم من نفسه . من ترك مالا فلورثته ،
٢٨٢	ومن ترك دينا أو ضياعاً فالى وعلى " ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انا ومالكم كولى البتيم ــ ولكم على أيها الناس خصال
	اذكرها لكم فخلوني بها ، لكم أن لا أجتبى شبيئًا من
	خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على
	اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على"
777	أن ازيد أعطياتكم وأرزاقكم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انا لا أجد أحدا بأخده منى _ يمنى مال الصدقة _
	فلما كان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعها
	بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلهسا
	فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك ، فقال معاذ :
777	ما وجدت احداً ياخذ منى شيئاً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠٠٠٠
	أن آخرج للناس أعطياتهم فكتب اليه : أنى قد أخرجت
	للناس أعطياتهم وقد بقى في بيت المال فكتب اليه : أن
	انظر من اداًن في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب
•	اليه : اني قد قضيت عنهم وبقى في بيت المال فكتب اليه :
777	ان انظر من كانت عليه جزية فاسلفه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم بعضا
	فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا ؟
	وهدا نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله
	موسى عليه السملام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة
	وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا
	فقال: قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله
**4 4	4113

انت منا نقال : يُجْن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا: ولا ننتفي من أبينا . فكان الاشعث يقول : لا أوتى باجد ينفى قريشا من النظر بن كنانة الا جلدته ..... انْ شَنْتُمْ قَسْمَتْ هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميما وان شئتم امسكتم الموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة فقالت الأنصار : بل تقسم هذه فيهم وأقسم لهم ما شئت 7.7% إن استفنيت استعففت ، وإن افتقرت اكلت بالمروف ثم أنا باد باصحابي لل يعني المهاجرين لـ أخرجنا من مكة أن كان له عمل صالح أخد منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات أخل من سيئات صاحبه قحملل عليسه ٦٦ ان كان قد أخضر مبرزه فاقطعوه من من ١٠٠٠ ٢٦٠٠٠٠ ان كنت غير تارك البيم فقل : هاء وهاء ولا خلابة ١٠٠٠ ٥١ ان انظر كل بكر اليس له مال قشاء ان تزوجه فزوجه واصدق عنه فكتب البه : اني قد زوجت كل من وجدت 445 المسكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيه يصرخ: يا أمير المؤمنين . افتاركهم أنا لا أبالك ؟ قالكلا أيسر على مسن الذهب والورق أن لابد المرء المسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وقرأس بجاهداً عليه عنسبدوة ومن أن نكون له الأثاث في بيته ٤ ثعم فاقضوا عنه فانه غارم ٠٠٠٠٠٠٠ 221 أنَّ أَبَا بِكُرِّ رَضِّي اللَّهِ عَنْهُ رَأَى فِي هَذَا المَالَ رَأَيًّا وَلَى فَيْهُ رأى آخر 6 لا أجمل من قاتل رسول الله علي كمن قاتل معه ١٣٣٧ أن أبا بكر كلم في أن يفضل بين الناس في القسيم فقال: فضائلهم عند الله ، قاما هذا المعاش فالتسوية فيه خير 441 أن أحق الشروطة أن توقوا ما استحللتم به الفروج ٢٥٤ ٣ أن الحوالكم من المهاجرين ليسنت لهم أموال فان ششتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبيئهم جميعا وان شسئتم أمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصية ، فقالت ما شبيت من أمو الناء أو من أوه البناء أو بأن من أو بالأراب أو بأن المعرب الموالية ان حبان بن منقد كان يستاع وفي عقله ضعف فقيل يا رسول الله : احجر عليه فانه ببناع وفي عقله ضعف فاستدعاه رسول الله عظي فقال ؛ لا تبع ، قال ؛ لا أصبر ،

~ 79	فقال : اذا بايعت فقل : لا خالابه ، ولك الخيسار ثلاثا
	ان رجلا كان في عقدته ضعف فجاءوا به الى النبي ميالية
*	فقالوا : يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا
	قحجر عليه فقال يا رسول الله أني لا أصسبر عن البيع
- 01	فقال النبي علي : اذا بمت فقل : لا خلابة ١٠٠٠٠٠٠
110	ان الرسل لا تقتل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	ان عليا يريد أن يسسال عثمان رضى الله عنهسما أن
	يحجر عليه فقال ألزبير : إنا شريكك ، فجاء على الى عثمان
	رَضَى الله عنهما وسأله أن يحجر عليه نقال ﴿ كيف أحجر
40	على من شريكه الزبير بي بي بي بي بي بي
	ان عقبة بن الحارث. تزوج أمرأة هي أم يحيي بنت
	ابي اهاب فجاءت امرأة سوداء فقالت : اني أرضعتكما ،
•	فسال النبي عَلَيْكُ فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها مقبة
787	ونكحت زوجًا غيره ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠
	ان غلاماً من الأنصار شبب بامرأة في شعره فرقع الى
	عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال : لو أنبت الشعر
۲.	لحددتك بر به مد ده د.
	أن فاطمة رُوجة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز دخلت
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه وأضعا خده على يده ،
•	هليه يوما وهو جالس في مصلاه وأضعا خده على يده 6 ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك 1 قال : ويحك
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؛ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ،
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من امر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ،
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغرب الاسير ، والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ،
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من امر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ، والمال القليل وأشباههم في اقطار الأرض ، واطراف البلاد ،
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من امر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الاسير ، والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الأرض ، واطراف البلاد ، فعلمت ان ربي عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن
VAV	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من امر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الاسير ، والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الارض ، واطراف البلاد ، فعلمت ان ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد علي فخشيت ان لا يثبت لي حجة
YAY	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعاً خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من أمر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الأرض ، واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد عليه فخشيت أن لا يثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت
YAY	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من امر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الاسير ، والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الارض ، واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد علي فخشيت أن لا يثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعاً خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من أمر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأربلة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير وذى العيال الكثير ، والمال القليل وأشباههم في اقطار الأرض ، وأطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسألني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمى دونهم محمد عليه فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى وبكيت
	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من امر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والارجلة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير وذى العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الأرض ، واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد علي فخشيت أن لا يثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت
<b>**</b>	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من أمر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير وذى العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الأرض ، واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت
<b>**</b>	هليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعاً خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة قد وليت من أمر هله الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، والبتيم المكسور ، والإربلة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير وذى العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الأرض ، واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسألني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمى دونهم محمد عليه فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى وبكيت

	انما مات أمس قال فعاد اليه من الغد فقال : قد
1.1.1	قضيتهما ، فقال النبي عليه : الآن بردت عليه جلده
777	انما هذا من اخوان الكهان
•	انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش
447	فالأسوة فيه خير من الأثرة من من من من من
<b>TTV</b>	انما هاجر به أبواه يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه
	ان المرأة أذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها الا
71-T-	هذا وهذا المناسب المناسب المناسب
	ان المسلمين اثما هم ينو الاسسلام كاخسوة ، ورثوا
	اباهم فهم شركاء في المراث تتساوى فيه سهامهم وان كان
441	بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدبن والخير
ė	انها ولدت غلاما فأرسل البها بخمسين درهما
444	وكسوته ، وذكر لها بانه أذا مرت به سنة رفَّعه الى مائة
	أنه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال
1	رسول الله عليه حين كثرت عنده هذه الخصيومات :
<b>٤٣</b> ٤	لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر ن ين م
	انها ابنتك هكذا قال عبد ألله لابيه ، ولما ساله ما بها ؟
•	قال له : عملك الله لا تنفيق عليها ، أو قال له : منعك
	ما عندك . قال : ومنعى ما عندى ، منعك أن تطلب
440	لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم لله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أنه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك
440	او عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
188	انه ضمن عن الميت _ يعنى أبا قتادة
	انه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رأيت فانك ان
77 7	شِاء الله موفق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انه كان لأبيه المسيب دين على انسان الف درهم ،
	ولرجل آخر على على بن أبي طالب ألف درهم فقال ذلك
	الرجل للمسيب : أنا أحيلك على على ، وأحلني أنت على
	قلان ففعل ، فانتصف المسيب من على وتلف مال الذي
	أحاله المسيب عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب
117	فقال له على : أبعده الله من الله الله الله الله الله الله الله الل
•	انهم جباة المال وغيظ العدو وردء المسلمين ، وأن
	يقسم بينهم فيتهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم فضل
779	
. 408	أن توقوا ما استحللتم به الفروج ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ال وور ت استسلم په امروج ده

:

į

•

:

	ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفســـه
	هامسا ويح عمر ، هلك عمر ثم عاد الى دار الحلاقة ،
	ثم بمث في الامصار وفي سكك المدينة من ينادى : لا تعجلوا
	اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ،
. ""	وكتب بذلك الى الأفاق بالفرض لكل مولود في الاسسلام
77	اني لاراكم عنها معرضين ، والله لارمينها بين أظهركم
	اني ارى أن اجعل عطاء الناس في كل سنة ، وأجمع
	المال فانه اعظم للبركة قالوا: اصنع ما رايت فانك
777	ان شاء الله موفق ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰
	اني رأيت الانصار تصنع برسول الله عَلَيْكُ أشياء آليت
717	الا أصحب احدا منهم الا خدمت و ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	انى ارضعتكما فسال النبي ﷺ فقال : كيف وقد
787	قيل ؟ ففارقها ونكحت زوجاً غيره ١٠ ٠٠٠٠٠٠
	ائى لاعطى الرجل وغيره أحب الى منه خشية أن يكبه
777	الله في النار ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انى فقير ليس لى شيء ولى يتيم فقال: كل من مال
17	يتيمك غير مسرف ولا مبدر ولا متأثل ١٠٠٠٠٠
	انى انزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم إن
	استفنيت استعففت وإن افتقرت اكلت بالمعروف ، ثم أنا
770	باد باصحابی ـ يعني المهاجرين ـ اخرجنا من مكة ٠٠٠٠٠٠
	انی لا اثبت علی الخیل ، فضرب بیده علی صدری
717	وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	انى لا أصبر ، فقال عَلَيْكُ : من بايعته فقل : لا خلابة
<b>79</b>	ولك الخيار ثلاثا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اى أخى قد علمت انك مقضى لك على وقد حلفت
144	فاجعل اسطوانا دون جداری فقعه الآخه فقهرز فی
٨٧	الاسطوانة الخشبة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصبابته آفة من
	الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون
	عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير
	•
<b>FA7</b>	دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
17/1	ايها الناس خصال أذكرها لكم فخلوني بها ، لكم على *
	أن لا أجتبى شيئًا من خواجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا
	ان د اجبهی سینا من حراجهم ، ود مما افاء الله علیهم او
<b>777</b>	יו א א פשר די פועה שאט יוט יוניבר ושמטיניה פיונויניה יי

# حرف الساء

		بخ بخ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد
1		هزلي ؟ فخرج الصبي هاربا وبكي ، وما سكت عمر حتى
		علم أنه اشتراها بكف من نوى ، وكان رضي الله عنه قد
		استود لونه لشندة ما عالى في هندا العام من الجنوع
1		والاستمرار على الأكل بالزيت فقط وحرم على نفسه اللحم
. !	447	والسمن واللبن في هذا العام حتى يحيى الناس
197219	-114	بردت ملية جلده بيا بالمناسبة بالمساب
	19.	برّيء الميت القال م نعم ، فضلي عليه
<u>:</u> -		برك رسول الله علي على خيل احمس ورجالها خمس
1.	* KIV"	ا <b>مرات ا</b> من المعالية المعالكية ومثل إستار من المعار المعار
, '		استبطا موت عمه ثم حميله فوضيعه ليلا على باب
- · ·	479	رجل منهم ، ثم اصبح يدعيه فركب بعضهم على بعض
		بعث النبي عظم الى سعد بن معاذ فجاء على حمار ،
		فبلغ قريبا من المسجد قال عُلِي : قوموا الى سسيدكم
٠.	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	أو قَالَ أُخْيِرِكُمُ \ الله الله الله الله الله الله الله ال
:	- '.	بعث الى عمر بثلث صدقة الناس فأنكر ذلك عمر
- ' "		رضى الله عنه وقال له : لم ابعثك جابيا ولا آخــ جزية،
		ولكن بعثتك لتأخد من أغنياء الناس فتردها على الفقراء ،
		فقال معاذ : ما بعثت اليك بشيء وأنا أجد أحدا يأخله
		منى ؛ فلماكان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا
, ,		بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها ،
		فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقيال مصاد :
	<i>.</i> ምም	ما وجدت أحدا ياخذ مني شيئاً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
:		بمث جریر الی رسول الله علیه رجیلا ببشره فبرك
	71.V	رسول الله عَلَيْنِهُ على خيل أحمس ورجالها خمس مسرات
•	-	بعثه الله حيا فقال : قتلني ابن أخي قلان ، فلم يورث
	474	قاتل من قاتله بعد ذلك تسبيب بياب
٠		بعد ذلك بيوم قال: ما فعل الديناران ؟ قال: ائما مات
-	•	المس ، ثم أعاد عليه من المعالم من المعالم
	*	بعد ما مات عبد الله بن مسعود قال الزبير لعثمان :
. :		أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق من بيت المال ،
	444	فأعطاه خمسة عشر الفآ ووادو ووادو ووادو
•		بقى فى بيت المال شيء ، فكتب اليه أن انظر من ادان
		في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه : التي قد.

	قضيت وقد بقى في بيت المال مال ، فكتب اليه أن انظر من
•	كانت عليه جزية فضعف من ارضه فأسلفه ما يقوى على
778	عمل أرضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين
	بلغ ذلك النبي رَقِي فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله
77	من فوق سبعة أرقعة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	بلغ ذلك عليا وعزم أن يسال عثمان الحجر عليه فجاء
	عبد الله الى الزبير وذكر أن عليها يريد أن يسمال عثمان
	ان يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فجاء على الى
	عثمان ، وسأله الحجر عليه ، فقال : كيف أحجر على من
80	شریکه الزبیر ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ سه ۱۰۰
	بلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم أو
77	قال : خيركم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	بلغت المراة الحيض به اذا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	بل تقسم يا رسول الله هــذه فيهم ، واقسم لهــم
٣٢٨	ما شئت من أموالنا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
. 177	بم تاخذ مال اخیك بغیر حق ، ، ، ، ، ، ، ،
Y73	
. 78	بم يشبهها ولدها ثم قال عَلِيُّهُ : اذا رأت ذلك فلتفتسل
	بيت لخثم يقال له ذو الخلصة والكعبة اليمانية فقال
	عُرِيعًا لَجرير : هُلُ انت مريحي من ذي الخلصة والكعبة
	البمانية فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من احمس
	فكسرناه وقتلنا من وجُدنا عنده فاتيناه فأخبرناه فدعا لنا
717	ولأحمس ١٠ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ولأحمس
177	ببيت في ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق
	ابتاع عبد الله بن جعفر ارضا سبخة بستين الفا ،
	فقال عثمان : ما يسرني أن تكون لى بنعلى معا قبلغ ذلك
•	عليا كرم الله وجهه ، وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه ،
	فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبير وذكر له أن عليا يريد أن
	سال عثمان رضى الله عنهما أن يحجر عليه فقال الزبير :
•••	انا شریکك فجاء على الى عشمان وساله أن يحجر عليه
. 70	فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير
	ابتاع حبان بن منقلة وفي عقله ضعف ، فقيل :
,	يا رسول الله احجر عليه فانه يستاع وفي عقبله ضعف
	فاستدعاه رسول الله عُرِيتُهُ فقيال : لا تبيع قال : لا أصد 6 فقال : اذا بابعت فقال : لا خلابة ولك الخياد

.

.

19 ועלו باع جابر رضي الله عنه بعيره على النبي عراض واستثنى 202 بات عمر وعبد الرحمن رضى الله عنهما بحرسان قافلة الشجارة ويصليان حتى سمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه : أتقى الله وأحسسنى الى صسيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحسك اني لأراك ام سميوء ، مالي أرى ابنك لا يقرر منه الليالة ؟ قالت يا عبد الله قد ابرمتني منذ الليلة اني اريعه عن الفطام فيابي . قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم قال : وكم له : قالت: كذا وكذا شهرا قال: وبحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ **TT** بايمت رسول الله على على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم 717 بايع جرير بن عبد الله رسول الله عليه سنة عشر من الهجرة في شهر ومضان وأسلم ١٠٠ ١٠ ١٠٠ ٠٠ ١٠٠ 717 220 يتبايعون الثمار على عهد رسول الله عليه فاذا جدها الناس وحل تعاطيهم قال المتاع: أنه أصاب الثمر عاهات بذكرونها ويحتجون بها فقال رسول الله ﷺ حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا حتى يبدو الصلاح 343 بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في المراث تتساوى فيه سهامهم وأن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرحات الدس والخيز 771

#### حرف التساء

731--11-587 177

أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر على من الذهب

***1-/\7-377	والورق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ترك مالا فلورثته ، ومن ترك دينا أو ضياعا فالي ا
<b>// // // // // // // // // // // // // </b>	وعلی ، ۱۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
117-1-7	اتبع على ملىء فليتبع ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	تلف مال الذي أحاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب
117	بذلك على بن أبي طالب فقال على : أبعده الله ١٠٠٠٠٠
	تب هكذا امر ابن مسمود لابن النواحة فابي فامر به
	فأخرج الى السوق فجز رأسه ثم شاور أصحاب محمد
317	صلى الله عليه وسلم في بقية القوم ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا
317	وكفلهم عشبائرهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

# حرف الثاء

	ئۇلول كفر تد أطلع رأسه فاحسىمە ، وقال جريو
	ابن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم قان تابوا كفلهم
111	عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم مم
404	وأستثنى حملانه إلى المدينة في بيعه على النبي مراكب الله مراكب
	ثم بعث جرير الى رسول الله علي رجلا يبشره فبرك
<b>Y1Y</b>	رسول الله على على خيل احمس ورجالها خمس مرات
	ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى
317	ابن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع رأسه فاحسمه ٠٠٠٠٠٠
	ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: أتبيعهسا
	بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة
	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم ، فاشتراها
717	بشمانمائة رضي الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثم أعاد عليه بالفد قال: قهد قضيتهما قال: الآن
1/1	ېردت عليه جلاه ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ مليه
	ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك ، مما
	لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمشال
	والنظائر وقس الأمور عليها ثم أعمد فيما ترى الى أحبها
777	الى الله وأشبهها بالحق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثرد بزیت ثم دعا علیه ثلاثین رجلا فاکلوا منه غداءهم
441	حتى أصدرهم الها المالية المالية المالية المالية المالية
	ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان
	وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئاً كل
	شهر ، فكان يرزق الناس المرأة والرجل والمملوك جريبين

222	كل شهر المعادمة المعادمة المعادمة المعادمة المعادمة المعادمة
	ثم أقبل على على" وقال جزاك الله عن الاسلام خيراً ،
19.	و فك رهانك كما فككت رهان أخيك من من من
	ثم دعا لها بجمل فاعطاها دقيقا وزينا وامرها أن تلحق
	به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ديشما يصل اليها
710	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
	ثم قال علي الله على على الله على الله على الله
131	رهانه يوم القيامة ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ين ابنا ١٠٠٠٠
	ثم قال بعد ذلك : ما فعل الديناران؟ قال : انما مات
	امس ، ثم اعاد عليه بالغد قال : قد قضييتهما ، قال :
173	الآن بردت عليه جلده
,	ثلاثون رجلا دعاهم فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم
	ثم فعل بالمشاء ذلك وقال: يكفى الرجل حريبان وهو
777	نحو إردب من القمح أو نصفه
	ثمرا بعته على أخيك أصابته حائحة ، فلا يحل لك
٧٢٣	ان تأخذ منه شيئاً . بم تأخذ مال أخيك بغير حق
	ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالاسوة فيه
777	خير من الأثرة الاثرة
	ثوب جرير جعلنا للمسه ولتعجب منه كافقال النبي
	عليه : والذي نفسى بيده لمناديل سعد في الجنة أحسن من
. 77	الله المنابع ا
	حرف الجيم
	Il le la case el se de del se del se de de
707	جابر بن عبد الله رضى الله عنه باع بعيره على النبي ملي النبي ملية واستثنى حملاته الى المدينة
	حائجة أصابت ثمراً يعته على أخيك ، فلا يحل لك أن
۲٦٧ .	تاخد منه شيئاً ، بم تأخد مال اخيك بغير حق ٠٠٠٠٠٠
' ';	جاءتي هذا السكين أن هلكت ماشيته ببنيه يصرخ
	يا أمر المؤمنين . افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على "
377	من الذهب والورق بي من من من من من من
40	اجازني في المقاتلة وأنا ابن خمس عشرة سنة .٠٠٠٠٠٠
	جائز أمر الوصى في كل شيء الافي الابتياع ، وإذا باع
17	البعا لم نقبل درية المدادة المدادة المدادة المدادة
;	جاء سعد بن معاذ على حمار فبلغ قريباً من السبجاد 6.
. ۲۴	قال ﷺ : قوموا الى سيدكم أو قال : خيركم .
	فجاءوا برجل في عقسدته ضمف الى النبي ما

	فقالوا: يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفًا ،
	فحجر عليه فقال : يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع
١٥	فقال النبي عَلَيْكُ : اذا بعت فقل لا خلابة
	جاء عبد الله بن جعفر الى الزبير فدكـــر له ذلك ،
	فقال الزبير: أنا شريكك ، فلما سأل على عثمان الحجر
TY_T0	عليه قال : كيف أحجر على من شريكه الزبير ١١٤٠٠٠٠٠
	جاءت امرأة سوداء الى عقبة بن الحارث فقالت :
	اني أرضعتكما ، فسأل النبي عَلَيْكُ فقال : كيف وقد قيل
737	ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	جاد لا يمنع جاره أن يفرس خشباً في جداره ، وقال
VA	الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت
	جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، اوصى ان
au a	يقسم بينهم فيؤهم بالمدل ، والا يحصل من عنسدهم
777	فضل الا بطيب نفس منهم منهم منهم منهم منهم
	جدها الناس وحل تعاطيهم 6 قال المبتاع: انه أصاب
	الثمر عاهات يذكرونها ، ويحتجون بها فقال الرسول عَلَيْكُمْ عَيْنَ عَلَيْمُ عَلَيْهُ عَلَيْمِ عَلَيْمُ عَلِيمُ عَلَيْمُ عَلِيمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلِيمُ عَلَيْمُ عَلِيمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلِيمُ عَلَيْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْمُ عَلَيْمُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُمُ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِي عَ
373	صلاح الثمر ١٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	جدوع جاره اذا ساله دعمها على حائطه فلا يمنمه
111-1	جریب من طعام عجن ثم خبر ثم ثرد ثم دعا علیه ثلاثین
	رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء
	ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من
777	القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	جرير بن عبد الله بعث الى الرسول عليه ببشره فبرك
717	رسول الله عَلَيْظُم على خيل احمس ورجالها خمس مرأت
,	جرير بن عبد الله قال : قال لى النبي عُرَيْتُكُم في حجة
414.	الوداع ، استنصت لى الناس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
117-117	
	جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وقك رهانك كما فككت
19.	رهان آخيك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	جز عبد الله بن مسعود راس عبد الله بن النواحة في
	السوق ، ثم شاور اصحاب محمد علي في بقية القوم
	فقال عدى بن حاتم: ثؤلول كفر قد اطلع رأسه فاحسمه ،
*16	وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان الله الله الله عشائه هم فال الله الله الله الله الله الله الله
112	تابوا كفلهم عشبائرهم فاستتابهم فتابوا وكقلهم عشبأئرهم

	جزية كانت عليه فضعف على حمل أرضه فأسلفه
377	ما يقوى على عمل أرضه ، فانا لا نريدهم لمام ولا لعامين
:	اجعل اسطوانا دون جداري فعمل الآخر فعسرز في
-47	الاسطوان الخشبة
	وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته
	آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينسه
	يتصدقون عليه ، طرحت جزيته واعيل من بيت مال
	المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ،
	فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ، فليس
<b>FA7</b> -	the second to the first that the second the second that the second the second that the second the second that
.11	على المسلمين النفقة على عيالهم في المسلمين النفقة على عيالهم في المدرية ولم أقتل
AY	اجعلوا الطريق ـ اذا اختلفتم فيه - سبعة أدرع
	جعلنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي عَلَيْنَهُ ، والذي
77	نفسى بيده لناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هـــلا
	نفسى بيده بمناديل سفد بن معاد ي البيد المال فانه الجمل عطاء الناس في كل سنة ، وأجمع المال فانه
	اعظم للبركة ٤ قالوا : أصنع ما رأيت قانك أن شياء الله
777	•
• • •	موفق جلس عمر بن عبد العزيز في مصلاه ، واضعا خده
	على يده ، ودموعه تسيل على خديه ، فقالت له : مالك ؟
	على يده ، ودموعه تسين على حديد ، قلامة قال : ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ما وليت ، ففكرت في الفقير الجانع ، والمريض الضائع
	ما وليك ، فقدل في القبير البات والأرملة الوحيدة ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ،
	والطارى المجهود ، والغريب والأسير ، وذوى العيال الكثير
	والمال القليل ، والعرب والعطار الأرض واطراف البلاد ،
	فعلمت أن ربى سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمي
٠.	دونهم محمد على فخشيت أن لا يشت لى حجة عند
YAY	خصومته ، فرحمت نفسی وبکیت
	حصومته ، فرحمت نصبی وبیت برا معاش جل ثناؤه ، ذلك شیء ثوابه علیه ، وهــــــــــــــــــــــــــــــــــ
**7	فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠ ١١٥٠ ١١٥ ١١٥ ١١٥٠ ١١٥
- ,-	فالاسوة فيه خير من الافراد المنع ما رأيت المنع ما رأيت المنع ما رأيت
777	فانك أن شاء الله موفق . •
	فانك أن شاء الله موقق

# حرف الحاء

حيان بن منقذ كان يبتاع وفى عقله ضعف ، فقيل : يا رسول الله احجر عليه ، فانه يبتاع وفى عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله عَلَيْكُم فقال : لا تبع ، قال : لا أصبر ،

17 -P7 -P7	TeMe J. 248 att. 2 Z.Ma M. P. 198 at 1 and 1 new
1 1- 11- 17	فقال: اذا بايمت فقل: لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا .
	احب الى غيره منه ، فأعطيه خشية أن يكبه الله في
777	المتسان ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۱۰ ۱۰
184	حتى يؤديها _ أى الحمالة _ ثم يمسك ٠٠٠٠٠
	حتى أصدرهم ثم فعل بالعشماء ذلك وقال: يكفى
	الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو
	يزيد شيئًا كل شهر فسكان يرزق الناس المرأة والرجل
777	والمملوك جريبين كل شهر ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حتى تسملحوا وركب بعضمهم على بعض ، فقمال
	عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضاً ؟
	وهذا نبى الله موسى فيكم فأسألوه ، فأتوا نبى ألله موسى
	فَذَكُرُواْ ذَلِكَ لَهُ ، فَأَمْرُهُمُ أَنْ يَذْبَحُواْ بَقُرَةً ، وَأَنْ يَضْرِبُوهُ
	بيعضها ، فبعثه الله حيا سويا ، فقال : قتلني أبن أخي
418	فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠
	احتجبي منه يا سودة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	احجر عليه فأنه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه
	رسو لالله عَيْنَ فقال لا تبع ، قال : لا أصبر ، فقال :
79-79	ادًا بايمت فقّل : لا خلابة ؛ ولك الخيار ثلاثًا
	حجة لا تثبت لي عند خصسومته ، فرحمت نفسي
YA7	وبكيت ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠
717	
	نحرسهم الليلة من السرق أ فباتا يحرسانهم ويصليان
	ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه ،
777	فقال لأمه : اتقى الله واحسنني الى صبيك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• • • •	حرم على نفسه اللحم والسمن واللبن في هذا العام
	حتى يحيى الناس ، ويقول أسلم مولاه : كنا نقول : لو لم
	يرفع الله المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأس
. 777	المسلمين والمراجع المسلمين والمسلمين
	حرير جعلنا نلمسه ونتعجب منه فقال النبي عليه :
77	والذى نفسى بيده لمناديل سعد في الجنة احسن من هذا
	احسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من
	آخر الليل سمع بكاءه ، فأتى أمه فقال : ويحك أني لأراك
	آم سوء 4 مالي اري ابنك لا يقر منذ الليلة 6 قالت :
	يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة ، انى أريغه عن الفطام
	ي عبد الله على الفطام _ فيابى ، قال : ولم ؟ قالت : لأن _
	عمر لا يفرض الإ للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا.
•	عمر لا يقرض الإستقطيم في قال: ولم قاب الفحر ،
	ه (لـ تربيه الاله والحال لا تفاتليه تفسر المحسر -

وما يستبين الناس قرأءته من غلبة البكاء ، فلمـــا سلم قال : يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى : أن لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ ٣٣٨ حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولهما ، ك راى في يد بعض اولاده بطيخت فقتسسال : بخ بخ يا ابن امير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمسه هزلي ؟ فخرج الصبي هاربا وأبكي 4 وما سكت عمر حتى علم أنه اشتراها بكف من نوي: ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ 770 حضر عبد الله بن النواحة واعترف فقال له عبد الله ابن مسمود: أين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت اتقيكم به فقال له : تب فابي ، فأمر به فأخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور أصحاب محمد عليه في بقية القوم فقالوا : استتبهم فأن تابوا اكفلهم عشائرهم ... 317 أحق الشروط أن توفوا ما استخللتم به الفروج ٠٠٠ 307 حق حقه ٤ فلا وضية لوارث ٤ ولا تنفق المرأة شيئًا من بيتها الا باذن زواجُها ، والعـــارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم ٠٠٠٠٠٠ ١٤٣ حق أعطيه أو أمتُّعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك 6 وما أنا فيه الا كأحدهم 6 ولكنا على منازلنا ﴿ من كتاب الله ، وقسمنًا من رسول الله ﷺ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله المن بقيت ليأتين الراعي بجيل صنعاء خطه من هذا المال وهو مكانه ---\*\*\*\*O--YAY حق الفريم عليك 6 والميت منه برىء 3 قال : نصم 111 حكم فينا سعد بن معاذ 4 فشكوا في امن الذرية انا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عالية انظروا فان كان كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل من من من الدرية ولم أقتل الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقله استستبرأ للينسه وغرضه ، ومن وقع في الشنسيهات وقسع في الحسرام كالراعي يرعى حسسول الحمي يوشك أن يقع قيه ، ألا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى الله محارمه } الا وأن في الجسد مضغة أذا صلحت صلح الحسد كله ، وإذا فسدت فسد الحسد كله ألا وهي 337 حلت له المسألة جتى يؤديها ثم يمسك 184

حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدارى ، ففعــل الآخر 6 ففرز في الاسطوانة الخشية ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ۸Y الحالف قال: أي أخي ، قد علمت أنك مقضي لك على: ، وقد حلفت ، فاجعل اسمطوانا دون جدارى ، ففعل الآخر ، ففرز في الإسطوانة الخشية ٢٠٠٠٠٠ AV حل تعاطيهم ، قال المبتاع: انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها ، فقال ﷺ حين كثرت عنده الخصومات : لا تتبايعوا حتى يبدو ضلاح الثمر .. .. 373 تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ١٤٣ حمل بن النابغة الهذلي قال: ما رسيول ألله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ؛ ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل فقال رسول الله عرفي : انما هذا من اخوان الكهان ٢٧٢ حمله فوضعه على باب رجل منهم ، ثم اصبح يدعيه ويقول: أنتم فتلتم عمى 6 حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ تحملهما \_ أي الدينارين \_ أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على فقال رسول الله عليه قد اوفى 174 حمي الله فيأرضه محارمه ١٠٠٠٠٠ من ٢٤٢ حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى الله محارمه ، ألا وأن في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب ١٠٠٠٠ .. .. .. .. 737 حين بعث رسول الله عليه الى سعد بن معاذ فجاء على حماد فبلغ قريبا من المسجد قال: قوموا الى سيدكم أو قال خــركم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ أو قال خــركم

## حرف الخاء

أخبر عمر عبد الرحمن بن عوف وقال له: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ قباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه أتقى الله وأحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال : ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالى أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة ، انى أريفه عن الفطام فيابى قال : ولم ؟ قالت : لأن همسر لا يفرض الا

للفطيم قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شمهر ؟ قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراتمه من غلبة البكاء فلما سلم قال : يا بؤسا لعمركم قتل من أولاد المسلمين ثم أمر مناديا فناذي أن لا تعجلوا صبيانكم عن القطام ؛ فأنا نقرض لكل مولود في الاسلام 777 حبر جربب من طعام ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو تحو أردب مسن القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمعلوك جريبين كل شهر من و ٣٣٢ خادم بكفيه مهنته وفرس بجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته نعم فاقضوا عشم فاته غارم 441 خده على بده ، ودموعه تسبيل على خديه ، فقالت له : مالك ؟ قال : ويحك با فاطمة ، قد وليت من أمر هــده الامة ما وليت ، ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، والبتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الاسير ، والشيخ الكبير ، وذي العيال الكثير ، والمال القليل ، وأشباههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربي عز وجل سیسالنی یوم القیامة ، وأن خصمی دونهم محمد مراجع فخشيت أن لا يشبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ **\*\*\*\*** اخرجنا من مكة وأنا باد بأصحابي - يعنى الماجرين -وائى انزلت نفسى من مال الله منسزلة مال البتيسم ، أن 447-440 استفنيت استعفقت ﴾ وأن افتقرت أكلت بالمعروف ... اخرج الى الناس اعطياتهم فكتب اليه الوالى: انى قد اخرجت للناس اعطياتهم ، وقد بقى شيء في بيت المال ، فكتب اليه : أن انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه : اني قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت مال المسلمين مال ، فكتب اليه أن انظر من كانت عليه جزية ، فضعف عن ارضه فاسلفه ما يقوى على عمل أرضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن يتنزوج فزوجه ، واصدق عنه ، فكتب اليه أن قد زوجت كل من وجدت. وقد بقى في بيت المال مال نسب 377 خرجت مع جرير بن عبد الله في سفر فكان يخدمني

	فقلت له : لا تفعل ، فقال : اني رأبت الأنصار تصنع
	برسول الله على اشياء آليت الا اصحب أحدا منهم
414	וע خدمته וע خدمته
	خرج اليه العباس فقال له : خلعت ميزابا ركبـــه
	رسول الله عَلِيَّةِ بيده ، فقال عمر : والله لا يصلحد من
٧X	ينصبه الاعلى ظهرى ، قصعد العباس على ظهره ونصبه
	خرجوا إلى غير دار الهجرة ، ودار الاسلام فليس
<b>FX7</b>	على المسلمين النفقة على عيالهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	خرج الصبی هارباً وبکی 4 وما سکت عمر حتی علم
	انه اشتراها بكف من نوى 4 وكان رضى الله عنه قد أسود
	لونه لشدة ما عانى من الجوع والاسستمرار على الأكل
	بالزيت فقط ، وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن
	حتى يحيى الناس، ويقول مولاه : كنا نقول : لو لم يرفع الله
777_770	المحل عام الرمادة لظننا أن عمر بموت هنا بأمر المسلمين
	خشباً يفرزه أحدهما في جداره ، فلقب مجمع
	ابن بزید الانصاری ورجالا کثیرا فقالوا: نشهد آن رسول
	الله عَيْسَةً قال : لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبا في
	جداره ، فقال الحالف : أى أخى قد علمت أنك مقضى
	لك على " ، وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدارى ،
٧V	ففعل الآخر ففرز في الاسطوانة الخشبة ٠٠٠٠٠٠
	خشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت
444	نفسی وبکیت ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
٢٣٦	خشية أن يكبه الله في النار ` ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	خصال الذكرها لكم أيها الناس ، فخلوني بهـــا .
	لكم أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله
	عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن
	لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على ً أن أزيد أعطياتكم
444	وارزاتکم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	اختصموا الى رسول الله عليه فقضى أن دية الجنين
	غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة ،
	وورثها ولدها ومن معهم ، نقام حمل بن النابغة الهدلي
	فقال : يا رسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا
A110 814	نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يظل ! فقال ﷺ : انسا
474	هذا من اخوان الكهان من من من المراد ما من
	خصمی دونهم محمد ملط فخشیت آن لا یثبت لی
477	حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت ٠٠٠٠٠٠

	خاصموه الى عمر رضي الله عنه فقال . لها شرطها ،
,	فقال الرجل: اذن يطلقننا با امير المؤمنين ، فقال عمر:
700	بقاطع الحقوق عند الشنروط معمد معمد مسمود
	الخصومات كثرت عنده عليه قال: لا تتبايعوا حتى
373	ببدو صلاح الثمر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	اخضر مبرزه ، فاقطعوه ، قالها عشمان في غلام سرق
	خطب النبي عَلِيُّ يوم فتح مكة فعال : الا ان الله قد
	اعطى كل ذي حقّ حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق
	امراة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة ،
188	والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم
-	خطب عليه في العيد فلما فرغ من خطبته أتى النساء
	فوعظهن وقال : تصدقن ولو من حليكن ، فتصملة تن
78	بحليهن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	خطب عمر رضي الله عنه في الناس قائلا: انما أنا
	ومالكم كولى اليتيم _ الى أن قال : _ ولكم على أيها
	الناس خصال اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبي
	شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم ألا من وجهه ،
	ولكم على " اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ،
۲۳۲	ولكم على ً أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
•	خطا رسول الله عَلِي خطوة ثم قال: أعليه دين ؟
	قلتا: ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة فأتيناه 6
	فقال ابو قتادة : الديناران على فقال النبي على الله على الله
:	اوفى الله حق الغريم وبرىء منه الميت ؟. قال : نعم . فصلى
1/1	عليه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ عليه
	اختلفا في خليج اراد الضحاك أن يجربه في أرض
	محمد بن مسلمة فامتنع ، فترافعا الى أمير المؤمنين عمر
λŧ	رضى الله عنه فقال : والله لأمرته ولو على بطنك 🕟 🕟
40	خمس عشرة سنة بلفتها فاجازني عَرَالِكُ في المقاتلة
	خاف عمر رضي الله عنه على القافلة السرق ، فذهب
	الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبير وقال له
	هل لك أن تحرسهم الليلة من السرق ؟ قباتا يحرسانهم
	ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه
	نحوه فقال لامه: اتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد
	الى مكانه ، قلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه
	فقال: وبحك انى لأراك ام سوء ، مالى ارى ابنك لا يقر
	منا الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتني منا الليسلة

# حرف الدال

دار الهجرة ودار الاسمملام ، أعيل من بيت مال السلمين ما أقام بهما فأن خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النعقة على عيالهم ٢٨٦٠٠ دخلت عليه زوجته بوما وهو في مصلاه ، واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ما ولبت ففكرت في الفقسير الجائع ، والريش الضائع ، والعاري المجهود ، واليتيم الكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الأسير ، والشيخ الكم ، وذي العيال الكثير والمال القليل ، وأشباههم في أقطار الأرض ، وأطراف البلاد فعلمت أن ربي عز وجل سيسألني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد والله المناسبة الله المناسبة الله عند خصير منه ، فرحمت نفسي وبكيت ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٨٧ ـ٥٣٣ دخلت اسماء على النبي ﷺ وعليها ثباب رقاق ، فاعرض عنها وقال لها: يا اسماء أن الراة أذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا ، وأشار الى وجهه وكفيه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١ ٢١ دعنى من نعم أبن عقان وأبن عوف فانهما أن هلكت ماشيتهما رجعا الى نخل وزع ، وان هذا المسكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيه بصرخ با أمير المؤمنين أفتاركهم أَمَّا لا أَيَالِكُ ؟ فَالْكُلُّ أَيْسَرُ عَلَى "مَنَ اللَّهِ وَالْوَرِقُ ١٠٠٠٠٠ 377 درجات الدين والخير بعضهم فيها أعلى من بعض 771 

		استدعى رسول الله عليه حبان بن منقب فقال:
	i	لا تبع ، قال : لا أصبر ، فقال : اذا بايمت فقيل :
	47-47	لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا ، ، ،، ،، ،، ،،
		يدعيه عليهم ويقول: أنتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا
	:	وركب بعضهم على بعض فقال عقب الأؤهم وذوو الرأى
	479	منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	<u>.</u>	دعا عليــــه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى
	•	اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء مشل ذلك ، وقال : يكفى
	444	الرجل حريبان وهو لحو اردب من القمح أو نصفه
	797	دعا لنا رسول الله طلطة ولاحمس
		دعا لها بحمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق
	•	به الى خبير حيث اعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها
	. 440	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
	414	دعا رسول الله عليه النا وبرك لخيل الحمس ٠٠٠٠٠٠
	ı	دمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك
	•	فاد اليها صدقة المـــام ، وعام أول وما أدرى لعلى
2	YAO	لا أبعثك ٠٠٠ د د د د د د د د د د ۲۰۰۰ كالم
		دموعه تسيل على خديه ، فقالت له : مالك ؟ قال :
	<b>440-444</b>	ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ماوليت .
	· ·	ديناران دين عليه ، فانصرف عليناً فتحملهما أبو قتادة
		فاتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على فقال النبي عليه الم
	1	قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ،
		فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟
	-178-10V	قال انما مات أمس ، قال : فعاد اليه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبي عليه الآن بردت عليه جلده
101	19.	سيبهه ٧ مال النبي الله ١٠١٨ بردت عليه جدوه
	114	والدين مقضى ، والمارية مؤداة ، والمنحة سردودة ،
	188	والزعيم غارم
		ادان في غير سفه ، ولا سرف ، فاقض عنه دينه ،
	778	فكتب اليه : إنى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت المال مال
	111	دية الجنين غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على
		عاقلة القاتلة وورئها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابغة
	•	الهدلى فقال: يا رسول الله ، كيف نفرم من لا شرب ولا
		اكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل فقال عليه
	777	انما هذا من الحوان الكهان
	• • •	ديوان الأرزاق لا يسجل من كان دون الفطام فقال
	•	

## حرف الذال -

ذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجارية ، فنزلوا المصلي ، ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق فذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبر ، وقال له: هـل لك أن تحرسهم اللبلة من السرق ؟ فباتا يحرساتهم ، وبصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه الى أن قال : يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد السلمين أكم أمر مناديا فنادى أن لا تعجسلوا صبياتكم عن الفطام فأنا نفرض لكل مولود في الاسسلام ٣٣٨ ذكاة الجنين ذكاة أمه ١٠٠ مه ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ . 477 ذكر عليه من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا في فضل ١٠٠٠٠ به ١٠٠٠٠ ٢٣٤ ١٠٠ ذو الخلصة والكعبة اليمانية كان في الجاهلية بيتاً لخنم فقال لي رسول الله عليه : هل أنت مريحي من ذي الخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارساً من أحمس فكسرناه ، وقتلنا من وجدنا عنده ، فاتيناه فاخبرناه فدعا لنا ولأحمس نه ٢١٧ ٠٠ ٠٠ ٢١٧ اذكرها لكم فخذوئي بها ، لكم أن لا أجتبي شيئًا من خراجكم ، ولا مما أقاء الله عليكم ألا من وجهه ولكم على أذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم 444 بذكرون عاهات أصابت الثمر ويحتجون بها ، فقال رسول الله عليه حين كشرت عنسده هسده الخصومات لا تتبايعوا حتى بيدو صلاح الثمر ١٠ ٥٠ ٠٠ ٠٠ 343 ذكر لها عثمان بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة درهم ۱۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ : **٣**٣٣ ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه وهذا مماش فالأسوة فيه خير من الاثرة من الله ١٠٠٠٠٠ ٣٣٦ ذكر عبد الله بن جعفر للزبير أن عليًا يريد أن يسأل عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزيم : أنا شريكك فجاء على

الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه ؛ فقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير 47-40 ذكروا ذلك لنبى الله موسى فأمرهم أن يدبحوا بقرة وأن بضربوه بمعضها ففعلوا ذلك فيعثه الله حيا سيوبا فقال قتلنى ابن اخى فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد 479 والمارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم المارات المارات 124 ذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الحبر وقال له : هل لك أن تحرسهم الليلة من السرق قباتا يحرسانهم و يصليان ما كتب الله لهما ١٠٠٠٠٠ 777 ذو الميال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد عليه فخشيت الا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسي وبكيت ٣٣٥ ذوو الرأى منهم وعقلاؤهم قالوا : علام يقتل بعضكم بعضاً ؟ وهذا نبي الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فاتواً 479

# حرف الراء

رآها جرير أنها تساوى أربعمائة درهم فقتال لصاحبها : البيمها باربهمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة درهم ، فقال : أتبيعها بخمسمائة درهم ؟ قال : نعم ٤ ثم تخيل انها تسنساوي ستمائة درهم ، فقال : أتبيعها بسمستمائة درهم ؟ قال نعم ثم سبعمالة درهم ثم ثمانمالة دوهم فاشستراها شمائمائة درهم **71V** أراك أم سوء مالي أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : با عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة « أي أضجرتني » أني اريفه عن الفطام - اى اريده ان يفطم - فيابى ، قال: ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يقرض الا للقطيم ، قال : وكم له أ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، قصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من قلبة البكاء ، قلما سلم قال : يا بؤساً لعمر ، كم قتــــل من أولاد السلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام ، قانا تقرض لكل مولود في الاسلام . . . ٣٣٨

	ارايت ان منع الله الشمرة ؟ فيم يستحل أحدكم مال
<b>177</b>	صاحبه ؛ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	رَاي أبو بكر في هذا المال رأيا ولى فيه رأى آخر ،
۲۳۷	لا أجمل من قاتل رسول الله مُرْكِنَا كمن قاتل معه
	رايت الانصار تصنع برسول له مَرْفِيَّةُ أشياء آليت
414	الا أصحب أحداً منهم الأخدمته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠١
// // // // // // // // // // // // //	اراكم عنها معرضين والله لأرمينها بين أظهرهم
•	راي عمر في يد بعض أولاده بطيخه ، فقال : بخ بخ
	يا ابن أمير المؤمنين ، تأكل الفاكهة وامة محمد هزلى ؟
	نُخرج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى علم أنه
777	اشتراها بکف من نوی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰
	ترى المراة في منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة
	رضى الله عنها فضحت النساء ، أو يكون ذلك أ فقال
	مَنْ : فيم يشبهها ولدها ؟ ثم قال عَنْ اذا وأت الماء
7 {	فلتفتسل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
179	ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق
	ربى عز وجل سيسألنى يوم القيسامة عنهسم ، وأن
440-14A	خصمي دونهم محمد عَيْنَ فَحَسْيت أَن لا يشبت لي حجة
1,021,77	عند خصومته ، فرحمت نفسى فبكيت ، ، ، ، و فتراجما بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه
444	بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك من من
	رجل أتوا به النبي عَلَيْكَ كان في عقدته ضعف فقالوا:
	يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا فحجر
	عليه ، فقال : يا رسول الله اني لا أصبر عن البيع فقال
01- 79- 79	النبي عَنْ : اذا بعث فقل : لا خلابة
	رجل توفى ففسلناه وحنطناه وكفناه ، ثم أتينا به
	النبي عَلَيْنَ فَقَلنا : تصلى عليه ؟ فخطا خطوة ثم قال :
	أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فانصرف فتحملهما أبو فتادة ،
	فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على . فقال النبي مُؤسِّكُم
	قد أوفى الله حق الفريم ؛ وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم ،
	فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟
	انميا مات أمس قال : فعاد اليه من الفسد فقال : قد
1911	قضيتهما فقال النبي عَيْنَهُ : الآن بردت عليه جلده .٠٠
	الرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله
	لئن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال
770	وهو مکانه ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰

	·
11111	رجل قام من القوم فقال: أنا اقضيهما عنه ٠٠٠
	رجالا كثيرًا لقيا فقالوا : نشهد أن رسول الله عَلَيْكُ
	قال : لا يمنع جار جاره أن يفرز خشسسباً في جداره
t }	نقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على ،
· ·	وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدوى قفعل الآخو
ΑV	ففرز في الاسطوانة خشبة المعادد والمعادد
• .	رجل تحمل بحمالة فحلت له السالة حتى يؤديها
187	الم يمسك الماد الم
	الرجل يكفيه جريبان وهو نحو اردب من القمح أو
	نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة
777	والرجل والملوك جريبين كل شهر بعد مدر دور دور
777	يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر
	الرسول ﷺ قال : انظروا فان كان قــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني
13	في الذرية ولم أقتل
. 110	الرسل لا تقتيل بدا مضت السنة
•	الراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع قيمه الا
	وأن لكل ملك حمى ، ألا وأن حمى الله محادمه ، ألا وأن
	في الحسد مضغة اذا صلحت صلح الحسد كله ، واذا
4,84	فسندت فسند الجسد كله ، الا وهي القلب
	الراعى بحبل صنعاء يأتيه حظه من هذا المال وهو في
. 770	مكانه
	رفع القلم عن ثلاثة عن الصبى حتى بحتلم ، وعن
1-33	النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
	رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ، وعن
188-78-76	المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يحتلم
	فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه في خليج
	اراد الضحاك أن يجريه في ارض محمد بن مسلمة 6
34	
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	رفقة من النجار قدمت بقافلة فنزلوا الصلى ، ولما
	عرف عنهم عمر خاف عليهمم السرق فلهب الى
	عبد الرحمن بن عوف واخبره 6 وقال له شهل لك أن تحرسهم الليلة فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب لهما 6
	فسمع بكاء صبى فتوجه نحوه فقسال لأمه اتقى الله
TTA	واحسنى الى صبيك والماد و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·

والله لايصعد من ينصبه الاعلى ظهرى ، قصعد العباس على ظهره ونصبه ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ رمت امراة من هديل امراة أخرى من قبيلتها بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله عَلَيْكُمْ فقضى أن دية الجنين غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية الم اة على عاقلة القاتلة ، وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن الثابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفسرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ، 777 فقال عَلَيْتُهُ : انما هذا من الحوان الكهان ٢٠٠٠٠٠ رهانك فكه الله كما فككت رهان اخيك ، ما من مسلم فك رهان أخيه إلا فك الله رهانه يوم القيامة ١٠٠٠٠٠٠ 178 مريحي أنت من ذي الخلصية والكعبة اليمانية ؟ فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من أحمس فكسرناه و قتلنا من وجدنا عنده ٤ فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس ٢١٧ اريقه عن القطام - اي اريده أن يقطم - فيابي قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليك فصلى الفجر ، وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا يؤماً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ؟ ثم امر مناديا فنادى ان لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام قاتا تقرض لكل، مولوف في الاسلام ١٠٠٠ ١٠٠٠ ٠٠٠ و٠٠ **ፖ**ፖሊ ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها 140 .. .. .. .. من الزكاة ١٠٠٠٠

#### حرف الزاي

زاد ، فليعد به على من لا زاد له ، ومن كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، قال : فلكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا فى فضل ناله عنه قال : أنا شريكك ، فجاء على ألى الزبير رضى الله عنه قال : أنا شريكك ، فجاء على ألى عثمان رضى الله عنهما وسأله أن يحجر عليه فقسال : كيف أحجر على من شريكه الزبير نند المراء وهو محق ١٣٩ زعيم ببيت فى ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق ١٣٩ الزعيم غارم ، ولا تنفق أمرأة شيئاً من بيتهما ألا باذن زوجها ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، وقد أعطى الله لكل ذى حق حقه فلا وصية لوارث نال قارمن قدر نظة عرضنا على رسول الله على قمن كان

محتلما او نبتت عانته قبل ٠٠٠٠٠ 17-17 زوجة عثمان رضى الله عنهما قالت له: أن فلانة ولدت غلاما ، فأرسل اليها يخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا مرت سنة رفعه الى مائة بربر وو وو 277 تزوج عقبة بن الحارث امرأة هي أم يحيي بنت أبي اهاب فحاءت امرأة سوداء فقالت : إنى ارضعتكما فسأل النبي عَيْدُ فقال : كيف وقد قيل أ ففارقها عقبة ونكحت زوحاً غم ه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ زوحاً 737 زوج كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه ، فزوجه ، وأصدق عنه ٤ فكتب اليه : أنى قد زوجت كل من وجدت 377 تزوج رجل بامرأة واشترطت عليه دارها ، فاراد زيت ثرد به الطعام ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدراهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان ، وأهو نحو اردب من القمح أو نصفه ٣٣٢ ازيد أعطياتكم وارزأقكم ، ولكم على الله اجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على أذا وقع في يدي أن لا يخسرج منى الا في حقب ٣٣٢ يزيد كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والملوك جربيين كل شهر من منه منه منه منه TTT

## حرف السين

حيث أعطاها جملين آخرين 4 ربثما يصل اليها محمد ابن مسلمة وبعطيها حقها من الزكاة ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ 440 سألت رسول الله علي عمن أسلم على يد رجل ؟ فقال رسول الله ﷺ هو أحق الناس محياه ومماته ۲۷۱ اسمالوا نبى الله موسى قال: فأتوا نبى الله موسى عليه السلام ، فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن تضربوه بمعضها ، فقعلوا ذلك قبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني أبن أخى فلان أن فلم يورث قاتل من قاتله بمد ذلك ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 411 سألك الله عز وجل عن هـذه ، كيف انت قائل ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمسر: أن بعثتك فأد اليها صدقة المام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزبتا وأمرها أبن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جماين آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ١٠٠٠٠٠ ٢٨٥ سأل عمر أم الصبى أن ترضعه فقالت : انى أربد أن افطمه ، لأن عمر لا يسجل الصفار في دوان الأرزاق الذين هم دون الفطام فقال في نفسه هامسا : ويح عمر هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من يد دى : لا تعجاوا أولادكم على الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق سأل عمر ولده عبد الله عن ابنته التي رآها تطيش هزالاً ، وهو لا يعرفها أبنته فقال أبوها : أنها أنتك ، ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك أنك لا تنفق عليها أو قال له مندك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك ان تطلب لبناك ما يطاب القوم لبناتهم ، انه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك أو عجز عنك ، هذا 220 ساله جاره أن يدعم جلوعه على حائطه فلا يمنعه ٨٨٠٨٨ السالة لا تحل الالشاشة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة فحات له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك .. .. ١٤٣ سال على عثمان أن يحجر على عبد ألله بن جعفسر حيث الاع أدخا بدئة بسدين ألفا فقيال عثمان:

ما يسرنى أن تكون لى بنعلى معا فبلغ ذلك عليا كوم الله وجهه وعزم أن يسأل عثمان أن يحجم الله وغواء

عبد الله بن جعفر الى الزبير ، وذكر أن عليا يربسد أن يسأل عثمان ان يحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان وسأله الحجر عليه 6 فقال : كيف : TV\_T0 احجر على من شريكه الزير سبخة من الأرض اشتراها عبد الله بن جعفر ، قال عثمان لعلى: الا تأخذ على يد ابن أخيك \_ يعنى عبد الله ابن جعفر ـ وتحجر عليه ، اشترى سبخة ، أي أرضا لا تنبت بستين الف درهم ما يسرني أنها لي ببغلي . . . السوابق والقدم والفضل ما أعرفني بدلك ، وأنما ذلك شيء توابه على الله جل تناؤه وهذا مَعَاش ، فالأسوة 277 فيه خير من الأثرة 🕟 ستون راكبا اسلموا في وقد كندة سينة عشر من الهجرة ؛ وقال الاشعث لرسول الله عُلِيِّنَا : انت منا ؛ فقال : نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوآ أمنا ولا ننتغى من أبينًا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشا 119 يسدون من الاسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً 6 فانظر امرآ يسمع أولهم وآخرهم 277 سعد بن معاذ كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا في أمن الذرية أنا ؟ أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْظًا : انظروا فان كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فأذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ، ولم أقبل ... 11 سعد بن معاذ لناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا أو قال : والذي نفسي بيده لمناديل سعد في الجنة 27 احسن من هذا 🕟 🖖 سعد بن معاذ بعث له النبي على فجاء على حمار فبلغ قريبا من المسجد قال رسول الله عَيْدُ: قوموا الى سيدكم 4.4 او قال: خيركم٠٠ سعد بن معاذ حكمه رسول الله عَلَيْتُهُ في بني قريظة ، فحكم بسبى ذراريهم ونسائهم ، وقسم أموالهم ، وقتل من جرت عليه الموسى ، فأمر أن يكشف عن مؤترديهم ، فمن انبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ينبت فهو من الذراري فبلغ ذلك النبي عليه فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 77 سعد بن معاد حكم على كل من أنبت قتله ، ومن لم ينبت منهم استحياه فكنت فيمن لم ينبت فتركني · 44

المسكن والخادم والفرس والأثاث نجدها عند الرجل ، فكتب عمر بن عبد العزيز : أن لابد للمرء المسلم من سكن سبكته ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس بجاهد عليه عدوه ، ومن أن تكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٣٣١ تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم ، وذوو الراي منهم علام يقتل بمضكم بعضاً ، وهذا نبي الله ﴿ موسى فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقسرة ، وأن يضربوه بعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن اخى فلان ، فلم يرث قاتل من قاتله بعد ذلك ١٠٠٠٠٠ أسلفه ما تقوى على عمل أرضه ٤ قانا لا تريدهم لمام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن يتزوج فزوجه وأصدق عنه ، فكتب اليه أنى قد زوجت كل من وجدت ، وقد بقى في بيت المال **مال ۱۰۰ به به ۱۰۰ به به ۱۰۰ به ۱۰۰ به** 377 سمع عمر رضى الله عنه بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه: اتقى الله وأحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل ، سمع بكاءه فأتى أمه فقال: ویحك انی لاراك ام سوء ، ما لی اری ابنك لا بقر مند الليلة ؟ قالت : يا عيد الله قد أبرمتني منذ الليلة (أي اضجرتنى ) أنى أريفه عن الفطام ... أي أريده أن يفطم ... فيأبي الله ا ولم ؟ قالت ا لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك ، لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فإنا نفرض لكل مولود في الاسلام ٣٣٨ سمعت رسول الله عليه يقول: لولا أنك رسيول اضربت عنقك 4 فأنت اليوم لست برسول فامر قرظة ابن كمب فضرب عنقه في السوق ، ثم قال : من اراد ان ينظ الى ابن النواحة قتيلا في السوق ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ سمعت أهل المسجد في بني حنيفة تواطاوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود : على " بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ سمع أمير المؤمنين الصبى يتضاغي من الجوع فسال . . أمه أن ترضعه ، فقالت : إني أربد أن أفطمه ، لأن عمر -

لا يستجل في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نقسه هامسا : ويع عمر ، هلك عمر ثم عاد الي دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من ينادى: لا تعجلوا أولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك إلى الآفاق بالفرض لكل مولود في 222 110 السنة مضت أن الرسل لا تقتل .٠٠ سنة عشر من الهجرة وفد الأشعث الى النبي ﷺ في وفد كندة وكانوا ستين راكبا فاسلموا ، وقال الاشعث لرسول الله عَلَيْلُم : انت منا فقال النبي عَلَيْلَم : نحسن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتفى من أبينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشاً من النضر ابن كنائة الاحلدته 🖟 117 سنة عشر من الهجرة قدم جسرير على النبي عليه ف شهر رمضان فبايعه واسلم YIV. سهمك في المسلمين ، ليس عندى غيره وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم ، ، ، ، ، 240 سوقنا ، من لم يتفقه لا يتجر فيه ، ٠٠ -٠٠ 41 التسوية في الماش خير من التفضيل بين الناس ، ان السلمين انما هم بنو الاسلام كاخبوة ورثوا أباهم ، فهم شركاء في المراث 🖟 441 تتساوى فيه سهامهم ، وأن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدبن والخير ٠٠٠٠٠٠ 441 سيئات صاحبه آخذ منها فحمل عليه ... .. 77. تساوى اربعمائة درهم فقال لصاحبها أتبيعهسسا باربعمائة درهم قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: أتبيعها بخمسمالة قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى سستماثة درهم ثم سلممائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمائمائة درهم 71Ý

## حرف الشين

الأشباه قسما بالنظائر والأمثال ، وقس الأمور على ذلك ، ثم اعمد الى احبها الى الله ورسوله فيما ترى ، واشبهها بالحق من من من من الناس ، فمن اتقى من الناس ، فمن اتقى

	الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات
	وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن
	يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى، ألا وأن حمى الله محارمه،
	الآوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ،
727	واذا فسندت فسند الجسند كله الا وهي القلب ٠٠٠٠٠٠
	شبب غلام من الانصار في شعره فرفع الى عمر رضى
۲.	الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشمر لحددتك
	اشترى لجرير وكيله فرسأ بثلاثمائة درهم فرآها أنها
	تساوى أربعمائة درهم ، فقال لصاحبها أتبيعها بأربعمائة
	درهم ، قال : نعم ، ثم تخیل انها تساوی خمسهائة
	درهم ، نقال : اتبيمها بخمسمائة درهم ؟ قال : نعم ،.
	ثم تخیل انها تساوی ستمائة درهم ، ثم سیعمائة درهم
414	ثم تمانمائة درهم ، فاشتراها بثمانمائة
	اشترى عبد الله بن جعفر أرضاً سبخة ، فبلغ ذلك
	عليا فعزم على أن يسال عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله
	الى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما
٤Y	سأل على عثمان الحجر عليه 6 قال : كيف أحجر على من
ζY	شريكه الزبير ؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
<b>**</b>	اشتری ارضا سبخة ـ أی لا تنبت ـ بسستين الف
٤٧	درهم ما سرئی آنها لی بیفلی ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	اشترى عبد الله بن جعفر أرضاً سبخة بستين الفا
	فقال عثمان : ما يسرنى أن تكون لى بنعلى معا قبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه
	عيب قرم الله وجهه وقرم ال يستان سعان ال يعجر عيب فجاء عبد الله الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسأل عثمان
	الحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فجاء على الى
	عثمان ، وسأله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر على
80	من شريكه الزبير ألى من من من من من من
	، شرط ليس في كتاب الله فهدو باطل ، ولو كان مائة
<b>40</b> 8	شرط ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
•	اشترطت عليه حين تزوجها دارها ، فاراد ان ينقلها
	بغير اختيارها فخاصموه آلى عمر فقال : لها شرطها ،
	فقال الرجل: اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر:
400	مقاطع الحقوق عند الشروط ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وأن كان
	بعضهم أعلى من بعض فى الفضائل ودرجات الدين والخير
	شريكك أنا فجاء على إلى عثمان وسأله أن يحج على

	عبد الله بن جعفر ، فقال : كيف احجر على من شريكه
EY- TY- TO	الزبير
1	شــنكوا في أمـن اللربة أنا أم من المقـاتلة ؟ قال
	رسول الله عَلِيُّ ؛ انظروا والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا
13	عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل.
	شكوت اليه على الله البت على الخيل ، فضرب
- 117	بيده على صدرى وقال أ اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا
	اتشهدان أني رسول الله ٤ قالا : تشهدا أن مسيلمة
	رسول الله ، فقال رسول الله عليه : آمنت بالله ورسوله ،
f	ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ، قال عبد الله : فمضت
. 110	السنة أن الرسل لا تقتل ١٠٠١ ١٠٠٠ ١٠٠٠ بعد ١٠٠٠
	شهدت النبي عليه وقد اتى بجنازة فقالوا: صل
!	عليها ، فقال : أليس عليه دين أ فقالوا : بلي ، فقال :
i	ما ينفعكم صلاتي عليها ، وهو مرتهن في قبره ، فان ضمنه
Yet	أحدكم قمت وصليت عليه المناسب المناسب
	شهر رمضان فيه قدم جرير على النبي علي الله سنة
717	عشر من الهجرة قبايعه وأسلم
	يشهد أن لا أله الا الله ، وأن مسيلمة رسول الله ،
	فكذبت سمعي ، وكففت فرسي ، حتى سمعت أهل المسجد
	تواطاوا على ذلك ، فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله
	ابن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له عبد الله : أين
	ما كنت تقرأ من القرآن اقال : كنت اتقيكم به ، فقال له :
	تب ، فابي فامر به فاخرج الى السوق فجر راسه ، ثم
	شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى
	ابن حاتم : توءلول كفر قد أطلع رأسه فاحسمه ) وقال
	جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا
410-418	كفلهم عشائرهم ٤ فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم
	يشهد لمسيلمة الكذاب بالرسالة حتى اذا استيقن
•	من سماع هذه الفاجاة اللهلة ، واستوضحه فاعترف
	وكان رأى الصحابة الذين شاورهم أن تؤلول كفر قد
410	أطلع ، ويحب حسمه وطالع ، ويحب
•	شاور عبد الله بن مسعود اصحاب محمد عليه في بقية
	القوم 6 فقال عدى بن حاتم : الولول كفر قد اطلع راسه
	فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس :
	استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا
1110-118	وكفلهم عشمائرهم مراج بمستعد وكفلهم

شيئًا ويد عن نصف الأردب كل شهر ، فكان يرزق 277 الناس ، المراة والرجل والملوك جريبين كل شهر ٠٠٠٠٠٠ شيء ثوابه على الله خِل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ 777 شيء من مظلمة لأخيه عنده فليتحلل منه اليوم ، قبل ألا يكون دينار ولا درهم ، أن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه . ۲۰۰۰، ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ 77 شيئًا تأخذه منه ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق 417 شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات 4 أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهمل دينه بتصدقون عليسه طرحت جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام فان خرجوا ألى غير دار الهجرة ودار الاسلام ؛ فليس على المسلمين النفقة على عيالهم

# حرف الصاد

اصبح يدعيه عليهم ويقول : ائتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم وذوو الراي منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه قال : فأتوا نبي الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه سعضها ففعلوا ذلك ، فسعته الله حيا سوبا فقال : قتلني ابن أخي فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٢٦٩ ٠٠ الصبي سمعه عمر يتضاغي من الجوع ، فسأل أمه أن ترضعه فقالت : ائي أريد أن أفطمه لأن عمر لا يستجل الصغار في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في تفسيه هامسا : ويح عمر ، هلك غمسير ، ثم عاد الي دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار ، وفي سكك المدينة من ينادي لا تعجلوا أولادكم على الفطام فانا نقرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود 777 في الاسلام ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ صبى سمع بكاءه. فتوجه نحوه ٤ . فقال لأمه أتقى. الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال: ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالي أرى ابنك لا يقر منذ الليسلة أ قالت :

يا عبد الله قد ابرمتني منذ الليلة ( أي أضجرتني ) أني ا اريفه عن الفطام \_ أى اريد أن يفطم \_ فيابى قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم -له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسًا لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر منادياً فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام 6 فانًا نَفْرَضَ لَكُلُّ مُولُولًا فِي ٱلاسلامُ 🖖 777 الصبى حتى يحتلم ، ورفع القالم عن النائم حتى 37-33 اصحابی باد بهم \_ بعنی المهاجرین \_ آخر جنا من مکة ٣٣٥ صاحبها قال له جرير: اتبيعها باربعمائة درهم قال: نعم 6 ثم أنها تساوى أكثر من هـــذا فقال: أتبيعهــا بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخييل انهيا تسياوي ستمائة درهم ، ثم سيبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بشمانمائة درهم رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠ YIY صاحبكم عليه من دين ؟ قالوا: ديناران ، قال: . صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال: جزاك الله عن الاسلام خيرًا وفك رهانك كما فككت رهان ! 19 صاحب الذكر الغرس أن يأتيه بفلس ، فانتهى الى مسجد للقوم ، وكان ألذى بناه عبد الله بن النواحة فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حتى اذا استيقن من هذه المفاجأة واستوضحه فاعترف ، ، ، ، ، ، ، ، 110 صاحب الفرس باعها لوكيل جرير بثلاثمائة درهم ، فراها جرير فتخيل أنها تساوي اربعمائة درهم ، فقال لصاحبها : اتبيمها باربعمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال : اتبيعها بخمسمائة ؟ قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم أثم تمانمائة درهم ، فاشتراها بشمالمائة درهم - ٢١٧ الصحابة الذين استشارهم عبد الله أن تؤلول كفر قد صدرى ضرب عليه رسول الله عليه بيده وقال : اللهم ثبته واجعله هاذبا مهديا ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢١٧١٠٠ يتصدقون عليه أهل دينه ، طرحت جزيته وأعيل من

	بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار
	الاسلام ، قان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام
<i>F</i> \( \tag{7}	فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
	أصدق كل بكر ليس له مال فشياء أن تزوجه فزوجه ،
	فكتب اليه ائي قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت
778	المال مال ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
,	يصرخ هذا المسلكين ان هلكت ماشسسيته: يا أمير
	المؤمنين ، افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على مسن
	المذهب والورق ١٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
<b>£</b> A	تتصرف المرأة باثن زوجها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠
***	يصعد من ينصب الميزاب على ظهرى ، قصعد العباس
YΑ	على ظهره ونصبه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
,,,	الصفار لا يسجلون في ديوان الأرزاق الذين هم دون
	الفطام فقال في نفسه هامساً : ويح عمر ثم عاد الى دار
747	الغلافة وبعث من ينادى : لا تعجلوا اولادكم على الفطام
, , ,	العلاقة وبعث من ينادى ، و تعجبوا أورونام على المسامن الا صلحا حرم حلالا أو أحل
VI77-70-78	حراما من
T08_T89_YY	حراما ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ عراما
1 - 4 - 1 4 4 - 1 1	صلح الحسد كله ، وإذا فسيدت فسيد الجسيد كله
454	الا وهي القلب من من من من من من من من
17	ويصلح ماله أن كان فقيرًا أكل منه بالمعروف
,,	ويصبح مان النبي والله عليه عليه المخطا خطوة ثم قال: أعليه
	دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
	ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : انها مات أمس ثم أعاد
	عليه بالفد قال: قد قضيتهما ، قال: الآن بردت عليه
1/1-171	حلده
	صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : هما على"
19104	يا رسول الله فصلي عليه رسول الله مين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	ليصلي على الرجل الذي أتى به فقال : هـل عليه
	دين ؟ قالوا : نعم ديناران ٤ قال : هل ترك لهما وفاء ؟
	قالوا: لا ، فتاخر فقيل: لم لا تصلى عليه ؟ فقال:
	ما تنفعه صلاتي و ذمته مرهونة الا أن قام أحدكم فضمته
	فقام أبو قتادة فقال : هما على ً با رسول الله فصلى عليه
754	النبي الله الله الله الله الله الله الله الل
- '	سليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى
	فتوجه نحوه وقال لأمه: اتقى الله وأحسنى الى صبيك

	لِم عاد الى مدالة قلما كان من أحر الليل سمع بداءة قاتي
·	أمه فقال : ويحك ، أني لأراك أم سوء ، مالي أرى أبنك
•	لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتني منه في
	الليلة ، اني أريفه عن الفطام فيابي ، قال : ولم أ قالت :
•	لأن عمس لا يفسرض الا للفطيسم قال ؛ وكم له ؟ قالت :
	كذا وكذا شهراً ، قال : ويحك لا تعجليه فصلى الفجر
	وما يستبين الناس قراءته من البكاء ، فلما سلم قال :
	يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ؟ ثم أمر مناديا
	فَنَادَى : لا تُعجلوا صبيانكم على الفطبيام ، فانا نفرض
	لكل مولود في الاسلام
••	صلوا على صاحبكم ، قُلما فتح الله عليه الفتوح قال :
	انا أولى بالمؤمنين من انفسلم ، فمن توفي وعليه دين فعلي ا
TT1-10Y	قضاؤه ٤ ومن ترك مالا فلورتنه من ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : صل عليه
17111-178	
,	صلى الفجر وما يستلين الناس قراءته من غليــة
	البكاء، علما سلم قال أيا أوسا لعمر ، كم قتل من أولاد
•	المسلمين ؟ ثم أمر مناديا فنادى : لا تعجلوا صبيانكم على
٨٣٣	الفطام قانا نفرض لكل موأود في الاسلام
777	أصنع ما رأيت فانك أن شاء الله موفق
•	أصناف المال يعددها حتى ظننا أنه لاحق لاحد منا في
377	فضل ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰
	أصابته جائحة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ، بم
. 477	تأخذ مال أخيك بفير حق
•	أصابته أفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار
¥ pr	اهل دينه يتصدقون عليه 4 طرحت جزيته واعيل من بيت
•	مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجيرة ، ودار
	الاسلام ، قان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام
7A7	فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
1.0	أصول بك ، وبك أحول من من من من
	وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل
	من بيت مال المسامين هو وغياله ما أقام بدار الهجرة وذار
•	الاسلام ، قان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ،
777 <u>~</u> 777	فليس على السلمين النفقة على عيالهم
	صاد الربع العظيم في أيدي القوم ثم يبيدون فيصير
	ذلك الى الرجل الواحد او المراة ثم ياتي من بعدهم قوم

. .

	أمرآ	فانظر	سيئا	وڻ' ش	يجد	K	مسدا	الإسلام	من	يسدون
778	• •		• •	• •	• •		• •	آخرهم	هم و	يستع أولا

# حرف الضاد

	الضحاك ومحمد بن مسلمة أختلفا في أرض محمد
	ابن مسلمة بجرى الضحاك فيها خليجا فامتنع فترافعا
	الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال: والله الأمرنه
λŧ	ولو على بطنك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اضجرتني منذ الليلة يا عبد الله ، اني أريغـــه عن
	الفطام ـ اى اريده أن يفطم ـ فيأبى قال : ولم أ قالت :
	الفظام ــ الى الريدة ال ينظم ــ سيابي كان الوم له أ قالت :
	كذا وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر
	وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ١٠ فلما سلم
	قال: يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر
	مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن القطام فانا نفرض
<b>Y</b> YA	
. , , , ,	لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لضربت عنقك لولا أنك رسول ، فأنت اليوم لست
	برسول ، فأمر قرظةً بن كعب فضرب عنقه في السوق
410	ثم قال: من أراد أن ينظير إلى أبن النواحة قتيلاً في
, 10	السوق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
۳۳۳	اضربوه ببعضها ففعلوا، فبعثه الله حيا فقسال :
111	قتلنی ابن آخی ۱۰۰ میلید در ۱۰ میلید در ۱۰۰ میلید در ۱۰ میلید
	فضربوه ببعضها فبعثه الله حبا سويا فقال قتلني
773	ابن أخى فلان ، علم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك
	ضرب النبي ﷺ بيده على صدري وقال: اللهم تبته
YIY	واجعله هاديا مهديا ١٠٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ضرب قرظة بن كعب عشــق عبد الله بن النواحة في
	السوق بامر عبد الله بن مستعود ثم قال : من أراد أن
110	ينظر الى ابن النواحة قتيلاً في السوق " أ ١٠٠ ١٠٠ عند المنا
44	اضربوا الجزية على من جرت عليه المواسى
	ضعيفهم ياكله قويهسم اذا ضربتموهم ، فلا تغلقوا
	الابواب دونهم ، نياكل تويهم ضعيفهم ولا تســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
377	عليهم فتظلموهم منسن بنسب والمستعلية
	ضعف كان في عقدة رجل فجاءوا به الى النبي عليه

	فقالوا ، يارسول الله احجر على هذا فأن في عقدته ضعفا
	فحجر عليه فقال: يا رسول الله أنى لا أصبر عن البيع
01	فقال عَيْسَةُ اذا بعت فقل : لا خلابة
	ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان
	غنيا فافتقر ، وضار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت
	جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام
	بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجــوا الى غير دار
	الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على
<b>7</b>	عيالهم
:	ضعف عن ارضيه 4 وكانت عليه حيزية فاسلفه
	ما يقوى على عمل ارضب ، فانا لا نريدهم لعسام ولا
	لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن أنظر كل بكر ليس
	له مال فشاء أن تروجه فزوجه وأصدق عنه ، فكتب اليه
	اني قد زوجت كل من وجدت ي وقد بقي في بيت المال
377	مال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فالها
	مجابة ، وادخل رب الصريمة والغنيمة ودعني من نعم
	أبن عفان وابن عوف ، فالهما أن هلكت ماشيتهما رجعا
	الى نحل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشـــيته
	جاءنى ببنيه يصرخ يا أمير المؤمنين ، أفتاركهم أنا لا أبالك ؟
377	فالكلأ أيسر على" من الله هب والورق
	ضمنه أحدكم ، فقام أبو قتادة فقال : هما على
731	يا رسول الله فصلى عليه النبي عَلِيلُهُ
	ضامن لدينه أنا يا رسول الله ، من ثم دعا له رسول
	الله عَيْكُ ثم قال: ما من مسلم فك رهان أخيه الافك الله
731	رهانه يوم القيامة (الضامن هنا على)
	ضامن أنا وهما على يا رسول الله فقام ﷺ فصلى
	عليه ، ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الإسلام
11.	خيراً وفك رهانك كما فككت رهان الحيك
731	ضمن أبو قتادة عن الميت ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ضياعاً تركها أو ديناً فالى وعلى ، ومن ترك مالا
۲۸۲	فلوراتته فانا اولى بكل من نفسه
	يتضاغى الصبى من الجوع فسأل امه أن ترضيعه
	فقالت : انى أريد أن أقطمه ، لأن عمر لا يسجل الصفار
	في ديوان الأرزاق الذين هم دون القطام ، فقال في نفسه
	هامساً ؛ ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة
	ثم بعث في الأمصار ، وفي سكك المدينة من ينسادي :

:

	مولود	لكل	نفرض	ام فانا	, القطا	کم علی	أولاد	تمجاوا	Ä
	مولود	لكل	الفرض	لآفاق با	ك الى ا	ب بدلا	، وكت	الاسلام	فی
777	••	* *	••		• • • •	• •	م	الاسسلا	في

### حرف الطاء

7A <b>7</b>	طرحت جزيته وأعيل من بيت المال هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ، ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ، ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
179 1	استطرقت رجلا من بنى حنيفة وكان أمرنى أن آتيه
	بفلس ٤ فانتهيت ألى مسجد بني جنيفة مسجد عبد الله
	ابن النواحة فسمعت مؤذنهم يشهد أن مسيلمة وسول الله
	فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت أهل السجد
	قد تواطأوا على ذلك فقال ابن مسمود على بعبد الله بن
	النواحــة فحضر واعترف فقال : اين ما كنت تقـــرا من
	القران ؟ قال : كنت أتقيكم به ؟ فقال له : تب فأبي فأمر
317	به فأخرج الى السوق فجز راسه من من من
	يستطرق لفرسه ذكراً من بنى حنيفة ، وقد اتفق
	مع صَاحبُ الذكر الفرسُ أن يأتيسه بفلس فأنتهى الى
	مسجد للقوم بناه ابن النواحة فسمع المؤذن يشهد أن
	مسيلمة رسول الله حتى أذا استيقن واستستوضحه
	فاعترف ، وكان رأى الصحابة الذين استشارهم أن ثؤلول
110	كفر قد أطلع ويجب أن يحسم
٨٧	الطريق اذا اختلفتم فيه اجعلوه سبعة أذرع ٠٠
	تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك
	غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب
700	الله بینی وبینکم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	اطلع تُؤلول الكفر رأسه فاحسمه ، وقال جمرين
	ابن عبد الله استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم
317-017	فتابوا وكفلهم عشبائرهم ٢٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق
400	عند الشروط ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	انطلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله
	رجلاً يبشره ، فبرك رسول الله عَلَيْكُ على خيل احمس
717	ورحالها خمس مرات ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

#### حرف الظاء

المظلوم له دغوة مجابة فاتق دعوة المظلوم ، وأدخل رب الصريمة والفنيمة ، ودعنى مبن نعبم ابن عفيان وابن عوف فانهما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى نخيل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاءنى ببنيه يصرخ با أمير المؤمنين ، افتاركهيم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ ايسر على من الذهب وألورق من عرضه او شيء فليتحلل منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه من سيئات صاحبه فحمل عليه من المظلمة عنده من مال أو عرض ( لفظ البخارى ) ٢٠٠٠ كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له قال : فذكر من اصناف المال حتى ظننا انه لا حق لاحد منا في فضل من اصناف المال حتى ظننا انه لا حق لاحد منا في فضل

#### حرف العين

	مجمع بن يزيد الانصاري ورجالا كثيرًا ، فقالوا ، نشهد
	ان رسول الله علي قال : لا يمنع جار جاره أن يفرز
	خشبا في جداره فقال الحالف: قبد علمت انك مقضى
٨٧	لك على وقد حلفت فاجعل أسطوانا دون جدارى
**	عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ رضي الله عنه
	عرض رسول الله ﷺ بنى قريظة ، فكل من أنبت
	منهم فتله بحكم سعد بن معاذ ومن لم ينبت استحياه
**	فكنت فيمن لم ينبت فتركني ، ١٠ ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠
	عرضت على النبي عَلِي وانا ابن اربع عشرة سنة
41	فردنی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	عرضنا على رسول الله علي ومن قريظة فمن كان
19	محتلماً أو نبتت عانته قتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عرضت على رسيول الله عَلِيْكُم يوم أحمد وأنا ابن
	اربع عشرة سنة فلم يجزئي ولم يرني بلفت ، وعرضت
12	عليه وانا ابن خمس عشرة سنة فراني بلفت فأجازني · · ·
	اعترف عبد الله بن النواحة ، وكان رأى الصحابة
	الذين استشارهم أن ثؤلول كفر قد اطلع رأسه ويجب
317-017	ان يحسم من من من من من من من
•	اعرف الاشبياه والامثال والنظائر ، وقس الامور على
777	
	عرف عنهم عمير خاف عليهم السرق فذهب الى
	عبد الرحمن بن عوف واخبره الخبر وقال له : هل لك أن
۲۳۸	نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ··
	عطاء الناس أجعله في كل سنة ، وأجمع المال فانه
	أعظم للبركة ، قالوا : أصنع ما رأيت فانك أن شاء الله
777	موفق أن من أن أن أن أن الله الله الله الله الله
	أعطى الله كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا
	تنفق امرأة شيئًا من بيتهما ألا باذن زوجها ، والعارية
184	مؤداة والمنحة مردودة ﴾ والدين مقضى والزعيم غارم ٠٠٠
	لأعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية أن يكبه
441	الله في النار أن الماني الله الله الله الله الله الله الله الل
	أعطني عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت
***	المال فأعطاه عثمان خمسة عشر الغا
	عطية القرظي رضي الله عنــه قال : كنت فيمن حكم

فيهم سعد بن معاذ فشمكوا في أمسن الذرية أنا أم مسن المقاتلة ؛ فقال عَرْضَ : انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عائمي لنم تنبت فجعلوني في اللرية 12 اعطاها دقيقا وزيتا ١٤ وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها محمد أبن مسلمة وبعطيها حقها من الزكاة مسلمة وبعطيها حقها 110 أعطى حقه أو منعه وما أحد أحق به من أحد الاعبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله عليه فالرجل وبلاؤه في الاسلام ) والرجل وحاجته ) والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه 440 اعطيات الناس اخرجها لهم ، فكتب اليه الوالى : أنى قد أجريت للناس أعطياتهم ، وقد بقى في بيت ألمال . فكتب اليه : أن انظر من ادأن في غير سفه ولا سرف فاقض عنه . فكتب اليه : الى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت مال المسلمين مال ما فكتب اليه : أن انظر من كانت عليسه حزية افضعف عن أرضه فأسلفه ما يقيوي على عمييل أرضه ، فأنا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك : أن أنظر كل بكر ليس له مال فشساء أن تزوجه فزوجه واصدق عُليه فكتب اليه أئي قد زوجت كل من قد وجدت ، وقد أبقى في بيت المال مال ٠٠٠٠٠ 377 استعففت ان استغنيت ، وان افتقرت أكلت بالمعروف ، ثم انا باد بأطحابي ــ يعني المـــاجرين ــ اخر حنا من مكة ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ TT0- 11 عقال بعير كانوا يؤدونهـــا الى رســـول الله ﷺ لو منعونيها لقاتلتهم عليها ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 37. عقبة بن الحارث تزوج امـــراة هي أم يحيى بنت أبي أهاب ٤ فجاءت أمرأة سوداء فقالت : أني أرضعتكما فسال النبي عَلَيْكُم فقال : أكيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره 737 عقدته فيها ضعف فجاءوا به الى النبي عليه فقالوا : با رسول الله احجر على هذا ، قان في عقدته ضعفا ، نحجر عليه ، فقال : يارسول الله أنى لا أصبر عن البيع ، مقال النبي عَرِيلًا : اذا بعث فقل : لا خلابة . . . . . 01-17-11 عقله فيه ضعف ، وكان ستاع فقيل : ما رسول الله

	احجر عليه ، فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه
	رسول الله علي فقال له: لا تبع قال: لا أصبر فقال:
<b>٣1</b> _ <b>٢1</b>	أَذَا بَايِمَتَ فَقُلُّ: لا خَلَابَةُ وَلَكَ الْخَيَارُ ثَلَاثًا ﴿ ٢٠ ٠٠ ٠٠
	عُقيـــما لا يولد له ولد ، وكان له مال كثير ، وكان
	ابن أخيه هو وارئه ، فاستبطأ موته فقتله ثم حمسله
	فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم
	ويقول : أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضسهم
	على بعض ، فقــال عقـــلاؤهم وذوو الرأى منهــم :
	عسلام يقتسل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى
	فيكم فاسالوه فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة
	وان يضربوه ببعضها ففعلوا فبعثه الله حيا سويا فقال:
414	قتلني أبن أخي فلان ، فلم يرث قاتل من قاتله بعد ذلك
	علمت ائك مقضى لك على وقد حلفت فاجعـــــــل
	اسطوانا دون جداري ففعل الآخر ، ففرز في الاسطوانة
. ^\	الخشب المناسب المناسب المناسب المناسب
	أعلم يا بلال أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً
٧١	حرم حلالاً او احل حزاماً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	علام يقتل بمضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم
	فاسألوه ، قال : فاتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا
	ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ،
	ففعلوا ذلك ، قبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخي
771	فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك من الما
	لعلى هذا خاصة ٢ أم للمسلمين عامة ، فقسال
111	المسلمين عامة د د د
	على أقام الصلاة وأيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم
717	( بایعت ) ۲۰۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰
	على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين ، الا شرطا
37-P37-397	
	على الله توابه جل تناؤه ، وهذا معاش فالأســوة
777	فيه خير من الأثرة ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠،
	على لكم أيها الناس خصال أذكرها لكم ، فخذوني
	بها ، لكم أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء
	الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن
	لا يحرج منى الا في حقه ، ولكم على أن أزيد في أعطياتكم
777 -	وارزاقكم
	على صاحبكم من دين أ قالوا : نعم ديثاران فقال

191X9-10V	ابو قتادة هما على يا رسول الله قال : فصلي عليه عَيْظُ ﴿
	على عاقلة القاتلة دية المرأة وورثها ولدها ومن معهم
,	فقام حمل بن النابقة الهذلي فقال ، يا رسول الله كيف
	نفي م من لا شرب ولاأكل ولا نطق ولا استهل ومثل هسدا
TVY	يطل ؟ فقال رسول الله علي : انما هذا من اخوان الكهان
111/-1-7-1-8	على مليء احيل فليحتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
, ,	على الناس يأتي زمان لا يبالي الرجل من أين أخذ المال
778	من حلال او من حرام د د د د د د د د د د د د د د د د
:	عليك حق الفريم وبرىء الميت ؟ قال : ثعم ، فصلى
19.	عليه أراب أأب أبرأ وأبران أبارا والمار والمرابع والمرابع
	على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان ، قال :
	صاوا على صاحبكم فقال على يا رسول الله هما على"
•	وأنا لهما ضامن ، فقام عُرِي فصلى عليه ، ثم اقبل على
f .	على وقال : جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهائك كما
19%	فككت رهان أخيك المن المناسبة المناسبة
' 1	عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : هل ترك
	الهما وقاء ؟ قالوا : إلا فتأخر فقيل : الم لا تصلى عليه ؟
1	فقال : ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهونة الا أن قام احدكم
,	فضمنه فقام أبو قتادة ، فقال : هما على با رسول الله
1 184	فصلى عليه النبي عَلِيَّة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	على من جرت عليه الواسى اضربوا عليه الجزية ٠٠
1 ,	على كرم الله وجهة عزم أن يسال عثمان أن يخجر عليه
	فجاء عبدالله بن جعفر الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسال.
	عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك فجاء على
	الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال :
701	كيف أحجر على من شريكه الزبير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما أبو قنادة ثم قال :
	بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس
	ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت
171-178	عليه جلده المان
	على على " بن أبي طالب الف درهم لرجل فقال ذلك
	الرجل للمسيب بن حزن ؛ أمّا أحيلك على على" ، وأحلني
	انت على فلان ففعل ٤ فانتصف المسيب من على ٤ وتلف
	مال الذي أحاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على
ΠŢV	ابن أبي طالب فقال له على : أبعده الله
	عليه دين ؟ وهل الراك الدينه وفاء ؟ صلى عليه والا
•	

•	قال : صلوا على صاحبكم ٤ فلما فته الله عليه الفتوح
	قال: أنا أولى بالوهنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين
441	فعلی ً قضاؤه ٤ ومن ترك مالا فلورثته ٢٠٠٠٠
	على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله عليه
	فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن
	بقيت لياتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو
440	مكانه مكانه
	على صدرى ضرب بيده وقال: اللهم تبته واجعله
117	هادیا مهدیا ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
197	عند شروطهم ( المؤمنون ) ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
11-81.	عن بيع الكالىء بالكالىء ( النهى ) ١٠ ١٠٠ ٠٠٠
307	عن بيع الفرر ( النهي ) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى
37	يبرأ ، وعن الصبي حتى يحتلم ( رفع القلم ) ٠٠٠٠٠٠
£ £_ ₹ £	عن الصبي حتى يحتلم نسب و والسبي حتى وحتى
188	وعلى الولاة من بعدي من بيت مال المسلمين
474	اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق
	عيال عبد الله بن مسمود أحق بعطاء عبد الله من بيت
444	المال ، فاعطاه عثمان خمسة عشر الفا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	أعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار
	الهجرة ودار الاسلام ، فإن خرجوا الى غير دار الهجرة.
۳۸۲	ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
	عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاء
	الصبي فأتى أمه وقال أ ويحك أنى لأراك أم سوء ٤ مالي :
	أرى أبنك لا يقر منذ الليلة أ قالت : يا عبد الله قد أبرمتني
	منذ الليلة ، أنى أريفه عن الفطام (أي أريده أن يفطم ) فيابي
	قال : ولم \$ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم } قال :
	وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شنهرا قال : ويحك لا تعجليه ،
44	فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ٨

#### حرف الفين

غداءهم اكلوه حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء مثل ذلك اذ امر بجريب من طعام فعجن ثم خبز ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم ثم عشاءهم وقال : يكفى الرجل جريبان ، وهو نحو اردب من القمح أو نصغه أو بزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس

	المرأة والرجل والمملولةِ جِربِبين كل شهرٍ ﴿ * * * * * * * * * * * * * * * * * *
· •	عُرة عبد هي دية الجنين أو وليسبدة ، وقضي بدية ﴿
	المراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقسام
	حمل بن النابقة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفرم
	من لا شرب ولا أكل ﴾ ولا نطق ولا اســـتهل ومثل ذلك
777	يطل ؟ فقال رسول الله عَيْثَةَ : انما هذا من الحوان الكهان
	يغرز خشبا في جداره ، فقال الحالف - أي أخي قد
	علمت أنك مقضى لك على ، وقد حلفت فاجعل أسطوانا
	دون جداري قفعل الآخر فغرز في الاسطوانة الخشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	غارم ( الزعيم ) والعارية مؤداة
	الفارمين (اقضوا عن) فكتب اليه أنا نجد الرجل
1	له المسكن والخيادم والفيرس والأثاث فكتب عمير
•	ابن عبد العزيز : أن الابد المرء المسلم من سكن يسكنه
<u>i</u> - t	وخادم يكفيه مهنته ﴾ وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن
771	أن يكون له الأثاث في بيته نعم فاقضوا عنسه فانه غارم
	نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ،
	ومثل ذلك يطل م فقال رسول الله عَلَيْكُ : انما هذا من
777	اخوان الكهان الكهان الكهان الكهان الكهان
111	الفريم حقه عليك والميت منه برىء ؟ قال : نعم
	غلام سرق قال فيه عثمان رضى الله عنه : انظـروا
	ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه ب من من
;	غلام من الأنصار شبب بامراة في شعره فرفع الى
	عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال : أو أنبت الشعر
1.	لحددتك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	الغلام أذا أستكمل حمس عشرة سنة كتب ماله وما
.70	عليه وأخذت منه الحدود .٠٠ ٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
e ·	غلاما ولدت فلانة ، فأرسل عثمان اليها بخمسين
	درهما وكسوته ، وذكر لها بانه اذا مرت به سنة رفعه
***	الى مائة
	استفنيت استعففت ، وان افتقرت أكلت بالمعروف ،
**.	فاذا أسرت قضيت أقال تعالى : « ومن كان غنيساً
TT0-1A-1Y	فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمروف »
	بفير اختيارها أراد نقلها فخاصموه الى عمر فقال :
<b>.</b>	لها شرطها فقال الرجل: اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال
700	عمر أ مقاطع الحقوق عند الشروط المراد
حادم سم	وغيره أحب الى منه ( أنى لأعطى الرجل ) خشية أن
* 777	

غير مسرف ولا مبدر ولا متائل (كل من مال يتيمك) 10 غير تارك البيع (ان كنت) فقل هاء وهاء ولا خلابة 10 غيرنا (اخترت علينا) أبعدك الله من من النواحة له يسمستنبه ، قال : سمعت غير ابن النواحة له يقول : لولا انك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ثم قال : من اراد أن ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق ؟ من اراد أن ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق ؟ من من الله ودء المسلمين ، وأن غير عليهم فيؤهم بالعدل والا يحصل من عندهم فضل يقسم بينهم فيؤهم بالعدل والا يحصل من عندهم فضل

#### حرف الفاء

فانهم جياة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيؤهم بالعدل وألا يحصل من عندهم 444 فتح الله على المسلمين أي قرية الا قسمتها سهمانا كما تسمت خيبر سهمانا ، ولكني اخشى أن يبقى اخسر الناس لا شيء لهم ٠٠ 444 الفرس الذكري اتفق عبد الله مع صاحبه أن يأتيه يغلس ، فانتهى الى مستجد للقوم ، وكان الذي بناه عبد الله ابن النواحة ، فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسسالة حتى اذا استيقن من هذه المفاجاة المذهلة واستوضحه فاعترف ، وكان رأى الصحابة الذبن استشـــارهم أن ثۇلول كفر قد اطلع راسة ويجب أن يحسم ١٠٠٠٠٠٠ ٢١٥ الفرس والأثاث نجد الرجل هذه عنده والمسكن والخادم فكتب عمر: أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه ٤ ومن أن لكون له الأثاث في بيته 6 نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٢٣١٠٠٠ فرض عمر رضى الله عنه للمهاجرين الاولين أربعة آلاف ، و فرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين الأولين ، فلم نقصته من أزبعة آلاف ؟ فقال : الما هاجر به أبواه يقول : ليس هو كمن هاجر ىنفسىه 444 فرغ من خطبة العيد ، اتى ﷺ النساء فوعظهن وقال: تصدقن ولو من حليكن فتصدقن بحليمن ٣٤ ٠٠٠

	فقیر کیس کی شیء ولی بتیم ٤ ففسال ۱۰ کل من مال
17	يتيمك غيير مسرف ولا مسافر ولا متاثل المسافر والمسافر
	فلما فتح الله الفتوح ، قال : من خلف مالا فلورثته ،
771-104	ومن خلف دينا فعلى أقضاؤه
1 1	فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين
	من انفسهم فمن توفي أرعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك
	مالا فلورثته به المارين به به به به به
. , '	فضل ظهر له فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان
	عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر
377	من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل
	يفضل بين الناس في القسم ، فقال : فضائلهم عند الله
<b>771</b>	فاما هذا المعاش فالتسوية فيه خير
	فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك ، ما من مسلم
141-14178	فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة
;	فلما سلم من صلاته قام رجل فحمد الله واثنى عليه
đ	وقال : أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسي على
	أحد أحنة ، وأنى كنب استطرقت رجلاً مِن بني جنيفة
	وكان أمسرتي أن آتيبه بفلس 4 فانتهيت الى مسسجد
	بنى حنيفة مسجد عبد الله بن النواجة وسمعت مؤذنهم
t .	يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول إلله ، فكذبت
,	سمعى ، وكففت قرسى حتى سمعت أهل المسجد قد
•	تواطاوا على ذلك فقال عبد الله بن مسمود إعلى بعبد الله
•	ابن النواحة ، فحضر واعترف فقال له عبد الله : أين
D	ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال ؛ كنت اتقيكم به ، فقال
	له : تب فأبى فأمر به فأخرج الى السوق فجز راسه ،
	ثم شاور أصحاب محمد عليه في بقية القوم فقسال عدى
b E	ابن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع فاحسمه ، وقال جرير
	والأشبعث بن قيس : استشهم فان تابوا كفلهم عشائرهم
317	فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم فللمستابهم فتابوا
	فوق سبعة أرقة ( لقد حكمت فيهم بحكم الله من
77	فوق سبعة أرقعة ) المناسبة المعادة المع
. !	في كل سنة أرى أن أجعل عطاء الناس 4 وأحميع
	المال ، فانه أعظم البركة ، قالوا: اصنع ما رأيت قائك
777	ان شاء الله موقق الله الله موقق
	في كل شيء أمر إله صي حائز فيه الأفي الإنساع ؟
71	واذا باع بيعا لم يقبل من من من من من من

### حرف القاف

717	قبل موت النبي عليه باربعين يوما اسسلم جرير
	اقبل بجنازة على عهد رسول الله عليه فقال : هل على
	صاحبكم من دين ؟ فقالوا : عليه دينسادان قال عيك :
	صله ا على صاحبكم فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله
104	فصلي عليه رسول الله علي ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قَتْلَنَى أَبِنَ أَخَى فُــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	ىعد ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	وقتل من جرت عليه الواسى ، فامر أن يكشف عن
	مهُ تن ربهم قمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ومن لم ينبت
	فهو من الذراري فبلغ ذلك النبي عَرِيْكُ فقال : لقد حكمت
77	فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة ٢٠٠٠٠٠٠
	اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الأخرى
	بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله
	مُرْتُكُمُ أَن دية الجنين غرة عبد أو وليسدة ، وقضى بدية
•	الراة على عاقلة القاتلة وورئها ولدها ومن معهم فقسام
	حمَّل بن النابغة الهذلي فقال : يا رسول الله كيف نفرم
	من لا شرب ولا اكل ، ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك
277	بطل ؟ فقال رسول الله والله عالمية : إنما هذا من أخوان الكهان
	قدم جرير على النبي عليه سنة عشر من الهجرة في
117	شهر رمضان فبايعه واسلم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قدم امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الي
	الجابية ، وأراد قسمة الأرض بين المسلمين فقال له معاد
-	ابن جبل رضى الله عنه : والله آذن ليكونن ما تكره ، انك
	ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون ،
	فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو المراة ، ثم يأتى من
	بعدهم أقوم يسندون أمن الاسلام مسدأ وهم لا يجدون
<b>XYX</b>	شَيئًا ۗ ﴾ فَانْظُر أمراً ينسَع أولهم وَالْخَرَهُم ﴿ ٢٠٠٠٠٠
	قد اعطى الله كُلُّ ذَيُّ حق حقه ، فلا وصية لوارث ،
	ولا تنفق امرأة شيئًا من بيتهما الا باذن زُوجها ، والعارية
128	مؤداة ، والنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم
•	قد أخرجت الناس أعطياتهم وقد بقي في بيت ألمال .
	فكتب اليه : أن أنظر من أدان في غير سنفه ولا سرف
	فاقض عنه . فكتب اليه : إنى قد قضيت عنهم وبقى في
•	بيت مال المسلمين مال ، فكتب اليه : أن انظر من كانت

	عليه جزية نضعف عن ارضه فاسلفه ما يقوى على عمل
	أرضه ، قانا لا نريدهم لغام ولا لعامين ، وكان قد كتب
	له قبل ذلك : أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه
	فزوجه واصدق عنه . فكتب اليه : اني قد زوجت كل من
377	وجدت وقد بقي في بيت المال مال ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قد قضيت عنهم دينهم وبقى في بيت مال المسلمين
377	مال
1-10	قرض درهم خير من صدقة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قرية الا قسمتها سلهمانا ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر
<b>77</b> 7	الناس لا شيء لهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قسمت هذه أن شئتم وأموالكم بينكم وبينهم جميما ،
	وان شئتم أمسكتم أموالكم وتسمت هده فيهم خاصة
	فقالت الأنصار : بل تُقسم با رسول الله هذه فيهم ،
۸۲۳	واقسم لهم ما شئت من أموالنا من من من من
	يقسم بينهم فيؤهم بالمدل ، وألا يحصل من عندهم.
۳۲۹	فضل الا بطيب نفس منهم
	قسمة الأرض بين المسلمين هم عمر بها فقال له معاد
	ابن جبل: والله اذن أبيكونن ما تكره ، أنك أن قسمتها
	صار الربع المظيم في أيدى القوم ثم ببيدون فيصير ذلك
	الى الرجل الواحد أو المراة ثم ياتى من بعدهم قــوم
	يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر
<b>X77</b>	امرا يسبع أولهم وأخرأهم إ
•	قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكني
<b>TYX</b>	أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم ٢٠٠٠٠٠
	اقض عمن ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه .
	فكتب اليه : انى قد قضيت عنهسم وبقى في بيت مال
377	المسلمين مال ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
777	وقضى بدبة المسراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها
	اقضوا عن الغارمين ، فكتب اليه : أنا نجد الرجل له
	المسكن والخادم والفرس والاثاث فكتب عمر أن لابد للمرء
	المسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيسه مهنشه ، وفرس
	يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الآثاث في بيته ، نعم
441	فاقضوا عنه فانه غارم الم الم الم الم الم
400	مقاطع الحقــوق عتد الشروط
	قال النبي عليه السماء بنت أبي بكر الصديق : أن
	المراة اذا بلفت المحيض 6 لا تصلح أن يرى منها الا هذا

۲. فقال لصاحب الفرس وقد تخيل أنها تساوى أربعمائة: السيمها باربعمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل انها تساوى خمسمائة فقال: اتبيعها بخمسمائة ؟ قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة ٠٠٠٠٠٠ 117 قال عثمان : ما سرني أن تكون لي بنعلي معا قبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه ، وعسرم ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ قال ابن سيرين : قال عثمان لعلى : الا تأخذ على يد أبن أخيك \_ يعنى عبد الله بن جعفر \_ وتحجر عليه ، اشترى سبخة اى ارضا لا تنبت بستين الفا ما يسرنى انها بىقلى مىسىمى دە مىسىمىسى دە دىسىمى دىسىمى 44 01 قل: هاه وهاه ٤ ولا خلابة ٢٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٠٠ قال الزبير لعثمان بعد ما مات عبد الله بن مسعود : أعطني عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، 222 قام رجل من القوم فقال: إنا أقضيهما عنه .٠٠ 19. قام حمل بن النابقة الهدلي فقال : بارسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولانطق ولا استهل، ومثل ذلك بطل ؟ فقال رسول الله عليه : انما هذا من اخوان الكهان ٣٧٢ قوموا الى سيدكم أو قال خيركم - يعنى سعد بن معاذ 27

#### حرف الكاف

كتب عمر الى امراء الأجناد: الا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى من حرت عليه المواسى كتب عمر بن عبد العزيز الى واليه على العراق: ان اخسرج للناس اعطياتهم وقد بقى فى بيت المال مال ، فكتب اليه ان انظر من ادان فى غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه أن انظر من ادان فى غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه أن انظر من كانت عليه جزية المسلمين مال ، فكتب اليه أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فاسلفه ما يقوى على عمل أرضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قسد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشساء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه ، فكتب اليه : انى قد زوجت كل من وجلت وقد بقى فى بيت المال مال من وجلت

	كتب على من استكمل خمس عشرة ستة ماله
40	وما عليه ، وأخذت منه الحدود
,	كذبت سيمعى وكففت فرسى حتى سيمعت أهيل
377	المسجد قد تواطاوا على ذلك
,	كسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتينا رسول لله عَيْضًا
<b>117</b>	فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس والمسادون
	يكشف عن مؤتزريهم 4 فمن أنبت منهم فهو من القاتلة
	ومن لم ينبت فهر من الذرارى فبلغ ذلك النبي عَلَيْكُم
77	فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة
	يكفى الرجل حريبان وهو نحو اردب من القمع أو
	نصفه أو يزيد شيئاً كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة
444	والرجل والمملوك جريبين كل شهر من من من من
	كلم أبو بكر أن يفضل بين الناس في القسيم فقال :
	فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير . ان
	المسلمين أنما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهسم
	شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم
TT1 .	أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخي
	استكمل الفلام خمس عشرة سينة كتب ماله وما
. 40	عليه 6 وأخذت منه الحدود
	كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة
TOE.	شرط به
	كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن
<b></b>	لم ينبت فهو من الذراري استحياه ، فكنت فيمن لم
44	ینیت فترکنی در ده در
	کان عمر يقول: لولا أنى اخشى ان يترك آخر الناس
:	لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكني اخشى أن يبقى آخر
***	آخر الناس لا شيء لهم المناس ال
717	
	كان عمر يقول أجرايل يوسف هذه الأمة للصينه كان دأى الصحابة بالنبي المدد الدائمة المدارية
<b>310</b>	كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب أن يحسم:
110	كان فرض المهاجرين الأولين أربعة آلاف ، وفرض
	لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة ، فقيل له : همو من
	الماجرين ، فلم نقصته من أربعة آلاف؟ و نقال : أنما
777	
1	كان النبي مُنْ الله يُوتى بالميت وعليه دين فيقول : هل

خلف لدينه قضاء ؟ وروى : وقاء ؟ فاذا قبل له : لم -بخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى " TT1-10Y \*\* \*\* \*\* \*\* \*\* \*\* كان رجل من بني اسرائيل عقيما لا يولك له ، وكان له مال كثير ، وكأن ابن اخيه هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلاعلى باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول: أنثم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال عقلاؤهم ودُوو الراي منهم : علام بقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسالوه قال : فأتوا نبي الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة 4 وأن بضربوه ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سمسونا ، فقال : 'قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله يعد ذلك ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، 414 كان لأبي سعيد بن المسيب دين على انسان الف درهم ، ولرجل آخر على على بن أبي طالب الف درهم فقال ذلك الرجل للمسميب: أنا أحيلك على على" ، واحلني الت على فلان؟ ففعل ؛ فالتصف المسبيب من على ، وتلف مال الذي أحاله المسيب عليه ، فأخبر السبب بذلك على بن ابي طالب فقال على : ابعده الله ١١٧ كان حبان بن منقل ببتاع وفي عقله ضعف فقيل : با رسول الله احجر عليه فائه يبتاع وفي عقب له ضعف فاستدعاه رسول الله علي فقسسال: لا تبع ، قال: لا أصبر ، فقال : اذا بايعت فقل : لا خلابة ولك الخيار 01-49-19 ثلاثا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ كانوا مستين راكسا فأسسلموا وقال الأشعث لرسول الله عليه أنت منا فقال: نحسن بنو النضر أبن كنائة لا نقفوا أمنا ولا ننتفي من أبينا. فكان الأشعث يقول: لا اوتى باحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة ٧ حلدته ب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢١٩ كان في الجاهلية بيت لخثمم بقال له: ذو الخلصة والكعبة اليمانية ، فقال لى رسول الله عليه : هل أنت مريحي من ذي الخلصة والكمية اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارساً من أحمس فكسرناه 6 وقتلنا من وحدنا عنده ، فأتيناه فأخبرناه ، فدعا لنا ولأحمس. ٢١٧

كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته واعيل من بيت مال السلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة 777 على عيالهم ٠٠٠ كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاد فشكوا في أمن الذرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله مُراتِكُ : انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أفتل 19 .. .. كنا مع رسول الله عُرْضَةً في جنازة ، فلما وضعت قال على الله على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على" وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على" وقال : جزاك الله عن الألسلام خبر1 ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك المناسب والمراسو والمراسو والمراسو كنت استطرقت رجلاً من بني حنيفة ، وكان أمرني أن آتيه بفلس ، فانتهيت الى مسجد بني حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعي وكففت فرسى حتى سمعت أهل السجد قد تواطاوا على ذلك فقال عبد الله بن مسمود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال له عبد الله ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتَ تَقُرَّا مَنَ القَرَّآنَ } قال : كنت اتقيكم به فقال له : تب فابي فامر به فاخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور اصحاب محمد عليها في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : تؤلول كفر قد اطلع رأسه فاحسمه ، وقال جرير بن عسد الله والأشعث . ابن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم عشنائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم والمستران والمستران 317 كيف أحجر على من شريكه الزبير ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ '47 كيف وقد قيل ؟ هـــكذا أجاب رســول الله عليه عقبة بن الحارث ، فغارقها عقبة وتكحت زوجا غيره ... 737 فدمعت عينا محمد ثم قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقاً وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها

### حرف اللام

	لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا
440	المال وهو مكانه ۱۰ مه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	لئن بقيت لارامل العراق ، لادعنهم لا يغتقرون الى
٣٣٣	أمير بعدى ١٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	لملي لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا
	وامرها أن تلحق به ألى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين
۲۸٥	ريثما يصل اليها محمد بن منتلمة ويعطيها حقها من الزكاة
	لقيا مجمع بن يزيد الانصاري ورجالا كثيرا ، فقالوا:
	نشمه أن رسول الله عليه قال . لا يمنع جار جاره أن
	بفرز خشبا في جداره ، فقال الحالف : أي أخي قد
	علمت انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا
ΛY	دون جدارى ففعل الآخر ، ففرز في الاسطرانة الخشسة
۲.	لم يجده أنبت فقال : أو أنبت الشعر لحددتك
	لكُم عَلَى الله الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ،
	لكم أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم
	الأمن وجهه 6 ولكم على؛ أذا وقع في يدى أن لا يخسرج
222	منى آلا في حقه ولكم على أن ازيد أعطياتكم وارزاقكم
	لم نقصته من أربع آلاف ؟ وهو من المهاجرين .
	فقال : انما هاجر به أبواه يقول : ليس هو كمن هاجر
۳۳۷	بتقسيه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	لم يخلف لدينه وفاءب اذا قيل ذلك ــ قال: صلوا
	عليه فلما فتح الله عليه الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته
Yaf	ومن خلف دَيْناً. فعلى ُ قضاؤه ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	لو بعت على أخيك ثمرا فأصابته جائحة ، فلا يحل
777	لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخيذ مال أخيك بفير حق
**	او جرت عليه المواسى لحددته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
479	لم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك عند من من
140	لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما قال عبد الله 3 فمضت
410	السنة أن الرسل لا تقتل
۲.	او أنبت الشعر لحددتك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لولا أني أخشى أن يترك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح

	الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت
	خيبر سمهمانا ، ولكنى أخشى أن يبقى آخمر النساس
***	لا شيء لهم
11	لَمْ تَنْبُتُ عَانْتَي فَجَعَلُونِي فِي الدِّريَّةِ وَلَمْ أَقْتُلِّ
	لم ابعثكم امراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم أئمة يهتدى
	بكم فأدروا على المسلمين حقوقهم ولا تضربوهم ولا تفلقوا
	الأبواب دونهم ، فيأكل قويهم ضعيفهم ولا تستأثروا عليهم
<b>7.7</b> E	فتظلمو هم
	ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه ، وأصدق عنه ،
	فكتبُ اليَّهُ : اني قد زوجتُ كُلُّ مِن وجدتُ وقد بقي في
377	بيت المال شال من من المناس من المناس من المناس المن
	ليس لى شيء ولى يتيم فقال : كل من مال يتيمك
ľΥ	غير مسرف ولا مبذر ولا مِتَاثَل
<b>F X Y</b>	ليس على المسلمين النفقة على عيالهم
117	ليس عن مسلم. تو
Ϋ٣٧	ليس هو كمن هاجر بنفسه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
177	ليّ الواجد ظلم ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿

### حرف اليم

فيه الا كاحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتساب الله ، ولكنا على منازلنا من كتساب الله ، وقسمنا من رسول الله عليه فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت لياتين الراغى بحبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه

	لضربت عنفك 6 قانت اليوم لست يرسول 6 قامر فرطه -
	ابن كعب فضرب عقه في السبوق ثم قال: من أداد أن
710	ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السسوق . من و و و
	ما حجبني رسول الله على منذ اسلمت ، ولا داني
	الا تبسم في وجهي ، ولقد شكوت اليه أني لا أثبت على
•	النخيل ، فضرب على صدرى وقال : اللهم ثبته واجعله
Y17	هادیا مهدیا سی در
	ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني
	بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٣٣٦	معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠٠٠٠٠٠٠٠
	ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد
	عليه بالفد قال ؛ قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه
144	حلده
	مالي لا ارى فلانة ؟ فقالت له زوجته : انها ولدت غلاماً
	فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا
٣٣٣	مرت به سنة رفعه آلي مائة ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
	ما من مسلم فك رهان اخيه الا فك الله رهانه يوم
731-37111	القيامة
	ما تنفعه صلاتي وذمته مرهونة ، الا أن قام أحدكم
	فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على يا رسول الله ،
. 1.88	فصلی علیه النبی علیه
	مالك عندي غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز
	ما ينفعكم ضلاتي عليه ، وهو مرتهن في قبسسره ،
10V	فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه ٠٠٠٠٠٠
•	مررت بمسجد لبنی حنیفة _ ما بینی وبین أحد من
	العرب احنة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	مر أمير الومنين رضى ألله عنه يتفقد الرعية 6 فسمع
	الصبى يتضاغى من الجوع ، فسال أمه أن ترضعه ،
	فقالت: اني أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصغار
	في ديوان الأرزاق الذين هم دون القطام ، فقال في نفسه
	هامساً : ويع عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة
	ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينية من ينسادى :
	لا تمجلوا أولادكم على الفطام ، فأنا نفرض لكل مولود في
	الاسلام . وكتب بدلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود
777	في الإسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
<b>Αξ</b> '	لأمرنه ولو على بطنك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

	مر عمر بن الخطاب بميراب للعباس رضي الله عنهما
'	فقطر عليه 6 فأمر بقلعه 6 فخرج اليه العباس دخي الله
	عنه فقال له : خلعت ميزابا ركبه رسول الله علي فقال
	عمر : والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى فصــعد
<b>V</b> A	العبَّاس على ظهره ونصبُّه بن ١٠٠ ٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠
3.5	المسلمون على شروظهم ، والصلح جائز بين المسلمين
	المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا ، أو أحل
35-737-307	<b>جراما</b> بنا به بیان به به نام دوری به
111	المؤمنون عند شروطهم معمد معمد والمراجع المعمد
	مضت السنة أن الرسل لا تقتل من من من
1114-114-1-8	مطل الغنى ظلم ، فاذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع
3-1-5-1-11	مطل العني ظلم ، ومن أحيل على مليء فليحتل
188	من ترك دينا فعلى ؟ ومن ترك مالا فلورثته .
1	من ترك مالا فلورثته ١٠ ومن ترك دينا أو ضياعا فالي "
7,47	وعلى "
<b>* **Y</b>	من أحب أن يحفظ في عقبه وعقب عقبه فليتق الله ٠٠٠
1.0	من أحال دخل الجنة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1.4	من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره
Yol	من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى قضاؤه
۸۸	من سأله جاره أن بدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه
	امتنع محمد بن مسلمة أن يجرى خليجا للضحاك
•	في أرضه فترافعا الى أمر الومنين عمر بن الخطاب رضي الله
34	عنه فقال : والله لامر ته ولو على بطنك ، ، ، ،
\$ 2 2	منعك ما عندك ، قال : منعى ما عنددى منعك ان
•	نطلب لبناتك ما يطلب القــوم لبناتهم ؟ أنه والله مالك
!	عندى غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجيز عنك
740	هدا کتاب الله بینی وبینکم و و و و و و و و و و و و و و و و و
	من كان له فضل ظهر فليعد به على مسن لا ظهر له
	ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له قال :
	فذكر من أصناف ألمال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا
377	في فضل ١٠٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠
	« ومن كان غنيا فليستعفف ، ومسن كان فقسير
	فليأكل بالمعروف » نزلت في ولى الينيم اذا كان فقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
. 17	أنه يأكل بالمعروف مكان قيامه: عليه بالمعروف
•	من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرض أو شيء فليتحلل
1	منه اليوم ، قبل أن لا بكون دينار ولا درهم ، أن كان

.

له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه ٠٠٠٠٠٠ من كان محتلماً أو نبتت عائته قتل ١٠ ١٠ ١٠ ٢١-٢١-٢٢ من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا ١٠ ١٠ ١٠ ٢٩ من لم ينبت فهو من اللواري فبلغ ذلك النبي مَا الله عَلَيْهُ فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة ٢٦ من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعي حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، الا وأن لكل ملك حمى ، الا وان خمى الله محارمه ، ألا وأن في الجسد مضيفة اذا صلحت صلح المجسد ، واذا فسد فسد الجسد كله ، الا وهي القلب TET .. .. .. .. .. .. .. من ولى يتيما له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة ... ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠٧٧ من توفى وعليه دين فعلى " قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته ٣٣١

#### حرف النون

نادى مناد أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام 6 فانا نعرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠ ٢٣٨ ١٠٠٠٠٠ انبت منهم قتله بحكم صعد بن معلد ، ومن لم ينبت منهم استحیاه ، فکنت فیمن لم ینبت فترکنی ۲۲ ۰۰ ۲۰ نبى الله موسى فيكم فاسألوه ؛ قال : فاتوا نبى الله موسى عليه السيلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يلبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سويا ، فقال تقلني ابن أخى فــــلان فلم يورث قاتل من ناتله بعد ذلك ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ 411 نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ، ولا ننتقى من أبينًا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشاً 7 \$ 7 نحو اردب من القمع او نصغه او يزيد شيئا كل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة والرجل والمطوك جربين لل شهر ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۳۲ أنزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم ان استفنيت استعففت ، وإن افتقرت أكلت بالمسروف ثم أنا باد باصحابي - يعني المهاجرين - اخرجنا من مكة . ٠٠٠٠٠٠ ٣٣٥ أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولي من مال اليتيم

	أن استغنيث استعففت وأن أفتقرت أكلت بالمعروف فاذا
1A	أيسرت قضيت ١٠٠٠٠٠ من ١٠٠٠٠٠ وما ١٠٠٠٠٠
411	استنصت لي الناش ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
XIX.	النصح لكل مسلم المناه ا
	انتصف السيب من على وتلف مال الذي احساله
	المسنيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب ،
117	فقال له ابعده الله ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ نقال له ابعده الله ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
**	النظروا ان كان قد اخضر ميرزه فاقطعوه العلم الم
	انظر من أدان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه فكتب
	اليه : انى قد قضيت عنهم وبقى فى بيت مال المسلمين
445	مال ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	انظر من كانت عليه جزية فضعف عن ارضه
	فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه قانا لا تريدهم لعام ولا
377	لعامين ا
	انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه ،
,	وأصدق عنه ، فكتب اليه أنى قد زوجت كلِّ من وجدت ،
377	وقد بقى فى بيت المال مال من من من من من
	انظررا فان كان قد أنبت ، والا فلا تقتلوه ، فنظروا
19	فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الدرية ولم أقتل
	نم درهمان . قال صلوا على صاحبكم ، فقال على :
•	يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقسام فصلى
·	عليه ، ثم اقبل على على وقال : حزاك الله عن الاسلام :
14.	خيراً وقك رهانك كما فككت رهان أخيك ٠٠٠٠٠٠
	نمم دیناران فقال آبو قتادة هما علی یا رسول الله
19.	قال: فصلی علیه ﷺ
19.	نمم 6 فصلی غلیه
	نعم ، فصلى عليه ثم قال بعبد ذلك بيوم ما فعيل .
	الديناران ؟ قال انما مات أمس قال : فعاد اليه من الفد
185	فقال قد قضيتهما فقال النبي عُلِي الآن بردت عليه جلده
	نمم 4 ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: أتبيعها
;	بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة
	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها
414	بثماثماثة درهم
771	نمم فاقضوا عنه فانه غارم
	نعم ابن عقان وابن عوف ، فانهما أن هلكت ماشيتهما
•	رجعا الى نخل وزرع ؛ وأن هذا المسكين أن هلكت مأشيته

;

,\*

i r

جاءني ببنيه يصرخ يا امير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا السر على من الذهب والورق ١٠٠٠٠٠ 377 نفرت اليه في مائة وخمسين فارسما ممن أحمس ، فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعآ لنا ولأحمس منت منامن منام والمستواد والمستود والمستود والمستواد والمستواد والمستواد والمستود والمستواد والمستو 717 النفقة على عيالهم لا تلزم المسلمين ١٠٠٠٠٠ TA7 نقصته من اربعة الافع ؟ نقال : انما هاجسسر به ابواه 6 يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه ٢٠٠٠٠٠٠٠ 777 737 نهى ﷺ عن بيع الفرر ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٥١-٢٤٣ــ٥٢٤ نهي عَيْنِ عن بيع الكاليء بالكاليء ١٠٠٠٠٠ ٢١-٢١ انتهیت الی مسجد بنی حنیفة ، مسجد عبد الله ابن النواحة فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وان مسيلمة رسول الله ، فكلبت سمعى ، وكففت فرسى حتى سمعت أهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسمود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف ، فقال له عبد الله : أين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال: كنت القيكم به فقال له: تب فأبى فأمر به فأخرج الى السوق فجز راسه لم شاور اصحاب محمد ﷺ في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع راسه فاحسمه وقال جرير والأشعث : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ١١٠-٢١٥

#### حرف الهاء

440	هذا كتاب الله بيني وبينكم ٢٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠،
	هذه أن شئتم قسمتها وأموالكم بينكم وبينهم جميعا
	وان شئتم أمسكتم أموالكم ، وقسمت هذه فيهم خاصة ،
	فقالت الانصار: بل تقسم يا رسول الله هذه فيهم واقسم
۳۲۸ .	لهم ما شئت من أموالنا ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ١٠
	هذا نبي الله موسى فيكم فاسالوه فاتوا نبي الله موسى
	فذكروا ذلك له فأمرهم أن يلبحوا بقسسرة وأن يضربوه
	ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال: قتلنى
779	ابن أخي فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك .
444	هذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة
	هذا المعاش التسنوية فيه خير ، أن المسلمين أنما هم
	بنو الاسلام كاحوة ورثوا أباهم فهمه شركاء في المراث
	تتساوى سهامهم ، وأن كان بعضهم أعلى من بعض في
441	الفضائل ودرجات الدين والخير
44	اهتز عرش الرحبين لموت سعد بن معاذ ١٠٠٠٠٠
	هزال طاش بابنة عبد الله بن عمر ، ولما سأله ، ما بها
,	قال له : عملك ، انك لا تنفق عليها ، أو قال له منعك
	ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك
,	ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك
	في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني
240	وبينكم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٠.	هل أنت مريحي من ذي الخلصة والكعبة اليمانية ،
	فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسيسا من احمس ،
+	فكسرناه ، وقتلنا من وجدنا عنده ، فأتيناه فأخبرناه
KIA	فدعا لنا ولأحمس ١٠ ٠٠٠ ، ١٠ ٢٠ ٢٠
	هل ترك لدينه وفاء أ صلى عليه والا قال : صلوا على
	صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتــوح قال: اثا أولى
	بالوَّمنين من انفسهم ، فمن توفي وعليه دين فعلي قضاؤه
777	ومن ترك مالا فلورثته مسمس مساسية مسابه مسا
	هل خلف لدينه قضاء ؟ فاذا قيــل : لم يخلف وفاء
	قال للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال :
104	من خلف مالا فلورثته 4 ومن خلف ديناً قعلى " قضـــاؤه
	هل على صاحبكم من دين أ قالوا : نعم درهمان ،
-	قال صلوا على صاحبكم فقال على عنوارسول ألله هما على الله
	وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال:
	جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كميا فككت

19. هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم ديساران فقال أبو قتادة : هما على يا رسول ألله قال : فصلى عليه المرابع ١٩٠٠ ١٥٧ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٩٠٠ ١٩٠٠ هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران ، قال: هل ترك لهما وفاء ؟ قالوا : لا ، فتاخر فقيل : لم لا تصلي عليه ؟ فقال : ما تنفعه صلاتي، و ودمته مرهونة الا أن قام أحسدكم ... فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على "يا رسول الله فصلی علیه النبی ﷺ ۲۰۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۲۳ ۱۲۳ هما عليك حق الفريم وبرىء الميت ؟ قال : نعم 4. فصلی علیه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ 11. هو من المهاجرين فلم تقصته من أربعة الاف ؟ فقال : انما هاجر به أبواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه ٣٣٧ هو نحو اردب من القمح او نصفه أو يزيد شيئا كل شهر ، فكان يرزق الناس آلراة والرجل والملوك جربيين 777 هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسماليم ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام بليس على السلمين النفقة على عيالهم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ TX7 هو أحق النَّاس به محياه ومماته ... . . . . . . . . TYI هو وارثه فاستبطأ موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول : انتم قتلتم عمى 4 حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا أ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، فذكروا ذلك له فامرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فيعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخي فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بمد ذلك ٠٠٠٠٠٠ قاتل من ٣٦٩

#### حرف الواو

والذي لا أله الا هو ( ثلاثا ) ما من الناس أحد ألا له في هذا ألمال حق أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كاحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله علي فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله ألتن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ٣٣٥

	•	والله ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل أذا
		سالك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمسد ثم
		قال عمر : أن بعثتك فإد اليها صدقة العام وعام أول ؟
	:	وما ادرى لعلى لا ابعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا
	;	وزيتاً وأمرها أن تلحق به إلى خيبر حيث أعطاها جملين.
		آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها
-	440	من الركاة الله المالية
	۲۸	والله لارمينها بين اظهركم ، اني لاراكم عنها معرضين
	t .	والله او منعوني عقب ال بعير كانوا يؤدونها الى
	<b>TT</b> .	رسول الله عَرَاكِ لقاتلتهم عليها من من من من
		والذي تُغسى بيده لمناديل سعد بن معاد في الجنة
	77	أحسن من هذا من من من من من من
		وَاللهُ آذَن ليكونن ما تكره الك أن قسمتها صار الربع
		العظيم في ابدى القوم ثم ببيدون فيصير ذلك الى الرجل
		الواحد أو المراة ثم ياتي من بعدهم قوم يستدون من الاسلام
	TTA	مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر أمرا يسنع أولهم وآخرهم
		والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهري قصعد العباس
	٧٨	على ظهره وتصبه من من من من من من
	λt	والله لامرئه ولو على بطنك على به به به
	•	والله لئن بقيت لأرامل أهل العراق لأدعنهم لا يفتقرون
	777	الی آمیر بعدی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
۲	737_10	دع ما يريبك الى ما لا يريبك
		دعنى من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما أن هلكت
		ماشيتهما رجعا إلى أنخل وزرع ، وأن هذا السكين أن
		هلكت ماشيته جاءني ببنيه يصرخ : يا امير الومنين ،
		افتاركهم أنا لا أبالك أ قالكلا أيسر عنسدى من الذهب
	778	والورق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
		نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والاثاث ،
		فكتب عمر : أن لا بد للمرء المسلم من سيسكن يسسكنه
		وخادم يكفيه مهنته ﴾ وقرس يجاهد عليه عدوه ، ومن
	<b>441</b> -	أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم
		ورد عليك مما لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف
		الاشباه والامثال والنظائر ، وقس الامور على ذلك ثم
	M. Jak	أعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق
~		أوصى الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيرا فانهم حباة
	' '	المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين وأن يقسم م بينهم

	am arī a	فيوهم بالمدل ، والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب
	779	نقس متهم ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
		استوضحه فاعتبرف ، وكان رأى الصبحابة الذين
	710	استشارهم أن تؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب أن يحسم
		وضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل عليه
	174	السلام ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
		تواطأ أهل السجد على ذلك فقال عبد الله بن مسعود:
		على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف، ، فقال له
		عبد الله : اين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت أتقيكم
		به فقال له : تب فابي ، فامر به فاخرج الى السوق فجز
		راسه، ثم شاور اصحاب محمد عَلَيْكُ في بقية القوم فقال عدى
		ابن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع رأسه فاحسمه ، وقال
		جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا
	41.5	كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم
		وعظهن رسول الله عَيْظُ وقال : تصدقن ولو مسن
	4.8	حليكن ٤ فتصدقن بحليهن ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	•	تُوفى رجل وعليه دبن فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا
	441	فلورثته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		توفى رجل ففسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبي
		عَلِينًا فَقَلْنَا : تصلى عليه ؟ فخطا خطوة ثم قال : اعليه دين ؟
		قلنا : ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة ، فاليناه ،
		فقال ابو قتادة الديناران على ، فقال النبي عليه : قد
		أوفى الله حق الفريم ، وبرىء منه الميت ؛ قال : تعسم ،
	,	قصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران اقال
	4:1.5	انما مات أمس قال: فعاد اليه من الغد ، فقال: قــد
	174	تضيتهما . فقال النبي ﷺ : الآن بردت عليه جلده
	808	توفون ما استحللتم به الفروج ٢٠٠٠٠ و
		اتقى الله واحسنى ألى صبيك ثم عاد الى مكانه فلما
		كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال: ويحك أتى
·		لأراك أم سوء مالى أزى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت :
		يا عبد الله قد أبرمتنى أنى أريقه عن القطام قيأبي قال :
		ولم ؟ قالت لأن عمر لا يفرض الا للفطيم الى قوله: إنا نفرض
	<b>44</b> %	لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•		واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وأدخل رب الصريمة
		والغنيمة ٤ ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ٤ فانهما ان
•		هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع، وأن هذا المسكن

.

•

أن هلكت ماشيته جاءني ببنيه يصرخ يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك ، فالكلا أيسر على؛ من الذهب والورق 377 الولد لك يا عبد الله بن زمعة ، واحتجبي منه يا سودة 737 ولى يتيما وله مال فليتجر له يماله ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة 7\_V .. .. .. .. .. .. .. الولى من مال اليتيم ، أن استغنيت استعففت ، وان افتقرت أكلت بالمعروف ، فاذا أيسرت قضيت .٠٠ 14 . 184 الولاة من بعدى عليهم من بيت مال المسلمين .٠٠ ٠٠ ويحك اني لأراك ام سوء مالي اري ابنك لا يقر مند الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة انى اريفه عن الفطام فيابي قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفوض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهراً ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ٤ فلما سلم قال : يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن القطام 4 قاناً نقرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠ **X**77

#### حرف ((لا))

117	
	لا أثبت على الخيل يا رسول الله فضرب بيده على
Y17	صدرى وقال : اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا
17	٧ مبدر ولا متاثل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	لا تبع قال: لا أصبر ، فقال: اذا بايعت فقيل:
49	لا خلابة ولك الخيار ثلاثاً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
. (00	لا تبع ما ليس عندك نيانين عندك
377	لا يُبالَى الرجل من ابن أخذ المال من حلال أو حرام
	لا أجتبي شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم
	الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخسرج
444	منى الا في حقه ولكم على ان أزيد أعطياتكم وارزاقكم 🔐
	لا تحل المسالة الا لثلائة فذكر رجلا تحمل بحمالة
188	فحلت له المسالة حتى يؤديها ثم يمسك ٠٠٠٠٠٠
TAPA-	لا يحل مال امرىء مسلم الاعن طيب تقس منه
	لا يحل لك أن تأخذ من ثُمر بعته على أخيك فأصابته
YFY	جائحة ، بم تاخل مال اخيك بغير حق
117	لا يرجع على صاحبه الا أن يقلس أو يموت
367	لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل ١٠٠٠٠٠

11-11	لا يشمنري الوصى من مال اليتيم .٠٠٠٠٠٠
	لا يصلى على رجل مات عليه دين 6 فاتى بميت فسأل
	هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : صلوا على
107	صاحبكم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
A3	لا تتصرف المراة الا باذن زوجها ١٠٠ ١٠٠ ٠٠٠
	لا يصلح أن يرى منها أذا بلغت المحيض الا هذا وهذا
	لا ضرر ولا ضرار مند مند مند مند مند المساور
	لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يضع خشبة في حائط
۸٧	جاره ، واذا اختلفتم في الطريق فأجعلوه سبعة أذرع
	لا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى
77	
	لا يقبل الله صلاة امرأة تحيض الا بخمار ٠٠٠٠٠
PA	لا يمنع أحدكم جاره أن يضع على جداره ٠٠٠٠٠٠
	لا يمنعن احدكم جاره أن يضع خشبة على جداره
	_ قال ابو هريرة رضى الله عنسه _ : انى لأراكم عنها
r <sub>A</sub>	معرضين ، والله لارمينها بين اظهركم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	لا يفرز خشبا في جداره فلقيا مجمع بن يزيد الانصاري
	رضي الله عنه ، ورجالا كثيرًا فقالوا : نُشْهَدُ أَنْ رَسُولُ اللهِ
	على قال : لا يمنع جار جاره أن يفرر خشبا في جداره
	فقال الحالف: أي اخى قد علمت أنك مقضى لك على" ،
	وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جداري ففعل الآخر
ΑV	ففرز في الاسطوان الخشبة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠
	لا نقفو تحسن بنو النضر بن كنانة امنسا ، ولا تنتفى
	من أبينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشاً
711	من النضر بن كنانة الا جلدته ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	لا وصية لوارث ، ولا تنفق امراة شيئًا من بيتهما الا
	باذن زوجها والمارية مؤداة والمنحقة مردودة ، والدين
188	مقضى والزعيم غارم ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
<b>£</b>	لا يتم بعد احتلام
	ا ينم بعد العدا

#### حرف الياء

-	يا امير المؤمنين أذن يطلقننا فقال عمر: مقاطع الحقوق
400	عند الشروط معتمل المعارب والمعاربين
	يا بلال ، اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا
٧١.	خرم حلالا أو احل حزامًا ﴿ مَنْ مِنْ مِنْ مِنْ الْمُنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ
	يا سعد ، اني لأعطى الرجل وغيره احب الى منسه
777	خبَسية أنْ يكبه الله في البّار ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠
. '	استيقن من هذه المفاجأة واستوضحه فاعترف ،
	وكان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر قد
410	اطلع راسه ويجب ان يحسم
<u>-۲17</u>	يوسف هذه الأمة حرير بن عبد الله (الحسنه)

۲۲

:

#### ثالثاً ـ الأشعار الاستشهادية

الصفحة بغاث الطسبي اكثرها فراخا وام البساز مقسلات نسزور وما اهتز عرش الله من موت هالك ... سمعنا به الا لسعد ابي عمرو ٢٤ كان رحلى وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مستأنس وحد 44 1.7 . كان صاباً آل حتى أمطلاً فلست بآمر فيها بسلم ولكئى على نفسى زعيسم 144 وانی زعیم ان رجعت مملکا بسیر تری منه الفرانق ازورا ۱٤٠ لو جرير هلكت بجيله نعم الفتي وبنست القبيله 717

#### رابعاً ـ الأعـــلام

# حرف الألف

ابراهیم بن جریر بن عبد الله البجلی ۱۰۰،۰۰۰ ۲۱۲ ؛ ۲۱۷
ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی ۲۸ ، ۲۸
ابن آثال $\equiv$ ثمامة $\sim$
احمد ابراهيم ( الشيخ ) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٩٧
أحمد بن حنبل (أحمد بن محمد بن حنبل الشبيباني رضي الله عنهم) ٦ ٥
VI . VY . XX . XX . 30 . EX . X4 . XX . XX . XX . XX
6 1.A 6 1.0 6 1.E 6 27 6 20 6 21 6 4. 6 A4 6 AA 6 AV 6 A0 6 AT
6 184 6 188 6 188 6 188 6 188 6 189 6 119 6 118 6 118 6 118 6 118
« TET « TET « TT. « TOE « TT. « TT. « TIO « 177 « 170 « 17.
4 TOA ( TOT ( TOE ( TOT ( TOT ( TO) ( TO. ( TEA ( TEV ( TEE
٠٠٠ ١٧٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ،
الأزهرى أبو منصور صاحب الزاهر في غريب مختصر المزني ٢٨ ، ١١.٤ ،
1.0
الاسبيجاني _ على محمد الاسبيجاني
اسحاق بن ابراهيم الحنصلي المعروف بابن راهوية ۲۲ ، ۲۹ ، ۸۸ ، ۸۸
أبو اسحاق السبيعي : ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ من ١٠٠٠ ١٠٠٠ ٢١٤
ابو اسحاق الشیرازی بے الشیرازی مصنف المهذب
ابو اسحاق المروزي ٠٠٠٠ ١١، ١٢، ١٥، ٢٩، ٣٥، ٣٨ ، ٧٧ ،
11 · 11 · 11 · 11 · 11 · 11 · 11 · 11
أبو أسحاق المرودي القاضي ١٣٩ ، ١٤٠
اسلم مولی عمر بن الخطاب رضی الله عنه ۲۲ ، ۳۲۹
اسماعيل بن ثوبة (صدوق)
أسماء بنت أبى بكر الصديق ذات النطاقين رضى الله عنهما ٢٠ ، ٢١ ، ٢١
اسماء بنت عميس رضي الله عنها
الاستوى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
الأشعث بن قيس بن معديكرب الكندى ١٤٢ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠
الأشعرى أبو موسى عبد الله بن قيس رضى الله ١٠٠٠٠ ٦٦، ٦٦، ٣٦٣
أصبغ بن الفرج ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

#### حرف البساء

بجیلة بنت صعب بن اسماعیل بن ابراهیم بن المفیرة بن بردزبه الجعفی )
البخاری (محمد بن اسماعیل بن ابراهیم بن المفیرة بن بردزبه الجعفی )
۱۹ ، ۲۱ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۱ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۱۳ ، ۱۲۳ ، ۲۱۷ ، ۲۱۷ ، ۲۱۰ ، ۲۱۰ ، ۲۱۰ ، ۲۱۰ ، ۲۱۰ ، ۲۱۰ ، ۲۱۰ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۸ ، ۲۳۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۰ ، ۲۳۰ ، ۲۰۰ ،

#### حرف التساء

## حرف الثساء

	i
a 🎎 ta katika k	ثابت بن رفاعة
ظی ابو یحیی له رؤیة ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	ثعلبة بن أبي مالك القرّ
Y1	الثعلبي ــ أبو اسحاق
، عنه الحنفى اليمامى لم يرتد مع من ارتد من	ثمامة بن أثال رضى الأ
Yie and the second of the second	قؤمه المحاجبة
YIA	ثور بن عفير هوكندة
107 6 70 6 79 ·· '·· ·· ·· ·· ··	الثورى بے سفیان بن
بن خالد بن ابي اليمان ۲۲ ، ۲۹ ، ۹۲ ، ۱۰۱ ،	أبو ثور الامام أبرأهيم
The state of the s	111 (11)
حرف الجيم	
1	
ترام رضى الله عنهما ٢٣ ، ١٨٧ ، ١٥٧ ، ١٨٩ ،	: حاد بی عبد الله بی خ
	1116111
رير بن عبد الله عبد الله	حام البحلي والدح
11	ابن جبير سعيد
سلام ۱۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۸۹ سلام	جبريل الأمين عليه ال
ي د ۱۰۱۰ د ۱۰۰ د ۲۱۹ ۲۱۹ ۲۱۹	ابن جرير محمد الطبر
لي. ٢١١ ، ١٤٢ ، ٢١٧ ، ٢١٧ ، ٨١٢ ، ٢٢٠	حريرين عبدالله البخ
الرحمن صاحب الفقه على المذاهب الأربعة ١٢٨ ،	الجزيرى الشيخ عبد
، علی الرازی . ه ، ه ه ، ۷ه ، ۸ه ، ۹ه ، ۲۲ ، ۳۳	الحصاص أبو بكر بر
م الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين )	
المواجع الممارية المحاربة المحاربة	··. · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	الجلال البلقيني ٠٠
از الدكتور ) ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠	
7.74	. الجمال ( الدكتور.)
<b>*</b>	جوړج خوشيه ٠٠
<b>Ea</b>	الجورى
<b>80</b>	ابن الجوزي أبو الفرج
لمصطلفية أم المؤمنين رضي الله عنها	جويريه بنت الخارت ا
<b>مین</b>	الحويثي _ امام الحر
حمد والدامام الحرمين ١٠٠ ٣٧ ، ١٧٧ ، ٢١٨	الجويني الشيخ أبو ما

حرف الحاء
ابو حاتم الرازى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن آبی حاتم الرازی ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الحارث بن بكر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري ٢٤ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٧ ،
ابن حامد صاحب احمد بن حنبل ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۹۱
ابو حامد الاسفرايني الشبيخ ٢٧ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٧ ،
£ 1. V ( 1. T ( 1. T ( 1. 1 ( ) ) ( ) 1 (
6 1AE 6 17E 6 107 6 177 6 17E 6 177 6 17. 6 110 6 111 6 11.
··· ·· · · · · · · · · · · · · · · · ·
ابو حامد المروذي القاضي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
إبن حبان الأمام الحافظ ٢٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٨ ، ١٤٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠
حبان بن منقذ المستعدد
ابن حبيب المالين المالي
ابن حجر المسقلاني الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد ١٧ ، ٣٧ ،
ابن حربوية بي أبو عبيد بن حربوية
الحركان = محمد على الحركان
ابن حزم آبو محمد على بن حزم الظاهرى الأندلسي ٣٧ ، ٦٥ ، ١١٧ ،
** ** ** ** ** ** ** ** ** ** ** ** **
الحسن بن على رضي الله عنهما ١٠٠٠ ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢١٩ ، ٣٣٨
الحسن البصرى بن أبي الحسن ١١٧، ٢٩ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ١١٧،
الحسن اللؤلؤى ( الحسن بن زياد اللؤلؤى ) ٠٠٠٠٠٠
الحسن بن على رضي الله عنهما ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١
الحسن بن محمد الصباح ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحسين بن على رضى الله عنهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حسين حامد حسان ( الدكتور ) ٢٤٩ ، ٢٧٨ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٤ ، ٣٨٨
الحسين بن منضور نے البقوی
حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضى الله عنها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحكم بن عثيبه
حکیم بن حزام ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۵۶
البطوائي من ما من الم
ا کا حماد بن زید بن درهم است به است به است است است ۱۳۷ می ۱۳۷ می در در ۱۳۷ می ۱۳۷ می در در ۱۳۷ می ۱۳۷ می در ۱۳۷
حماد بن آیی سلیمان ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۸

#### حرف الغاء

#### حرف الدال

## حرف الذال

70	• •	أحمد	محمد بن	عيد الله	الدين أبو	شمس	الحافظ	الذهبى
----	-----	------	---------	----------	-----------	-----	--------	--------

# حرف الراء

	<b>ξ</b> !	Ę		٠.		٠.		• •		جی	خزر	J١	ری	ما	لألد	14	عا	à١,	رضى	نديج و	ن خ	فع بر	را
4	1	0	۲	4	ξ.	٨	4	٣٧	٤	22	ريم ُ	الك	ہد	ع	یں	مد	ميد	ين	ريم.	لد آلک	ے عب	إأنعر	11
		•			• •				•	•	•	٠.	•	*	•	٠	• •	٣٨	7 6	777	6 1	411	۲۲ ،
																				مليما			
۲	1	0		• •		• •				••	٠.		٠.	-	•			٠.	õ	عنفو	بن	ِجال	الر
٤	۲.	•	6	ξ.	٣	6	1	41		• •	٠,	J	حفيا	J1	ید	الول	بو	کی ا	ΊЦΊ	لفقيه	الما	ن رث	ايز
	٨	4				• •		• •		• •	• •		• •	•	•	••	•	•	• •	رج ِ	ä١,	ے بن	رو

## حرف الزاى

منين	المؤ	1م	L	اخر	ن ا	ابر	ی	لمز	بدا	2	بن	سد	ڻ 1	د ب	غو يل	١,	بر	وام	الم	ڻ	ير ا	الزب	
6 40																							خدي
		••																					
ن	_	دم_	ر-	И.	ىبد	٠,		القا	ابو	٥,	تلميذ	یه ۱	31 4	<b>,</b>	j J	وق	_	قاد	ر ۱۱	1بر	عاج	الزء	
1.5																							
13																							
70																							
188	4	11	7	6 1	4		4			,		ä	نية	, ح	ا أبو	حب	سا۔	ل ہ	هذيا	11	بڻ	زفو	
118																							
118																							
• •				4.8	•	• •				•		•		برة	زه	أبو	مد	~	• =	ē,	زهر	ابو :	
27	•						• •		<b>b</b> 0		• •	• •			(	دتح	11	ضى	القا	i ,	مر ي	الزه	
٨٨		• •		•		• •		• •		,	• •	•	•	• •			• •		• •		زيد	أبو	
١٨																							
277	٤	ξ	ξ	•				•	. ,	تی	فزر	1	دی	بخا	JI (	اري	نصا	וצ׳	ہت	ป	بڻ	زيد	
777			(	فی	حد	JI.	ف	وس	ن يو	، ز	د الله	عيا	ئما	•	أبو	ين	الد	ال	جم	)	لمى	الزيا	

## حرف السين

*	۲		• •	-			• •		. ·	• •	•	عمر ٠	، بن	عبد الله	سالم بن	
<b>{</b> o	6		37	• •		•	• •	الكافي	عبد	بڻ	علی	الدين	تقى	الوالد	السبكي	
41	4	1			كافي	۵ì	عبد	ىلى بن	، برخ ۽	ماب	، الود	ين عبد	ج الد	لولد تاء	. السبكى ا	

السدى (السماعيل بن عبد الرحمن) وهو البكيير ومحمد بن مسروان ( الصغير ) و الأن الذي الذي المنافقة من المنافقية المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة ابن سريح = أبو العباس من من يون مناه من من سعد بن معاذ رضي الله عنه الانصاري 🐪 ۱۹ ، ۲۲ ، ۲۳ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ابن سعد صاحب الطبقات الكبرى يستعيد بن بشيل الله المراجع ال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ٢٣ ، ٨٧ ، ١٩٠ ، ١٦٤ ، ١٩٠ سعيد بن المسيب المسيب المسيب المسيب المسيب المسيب المسيب المسيب المسيب المسيد بن المسيب المسيد بن المسيد ب سفیان بن سعید الثوری الله عنه ۱۵۷٬۷۰٬۲۹ سلمان الفارسی رضی الله عنه ۱۵۳٬۰۰۰ ۱۱۳۳ سَلَمة بِنَ الأَكُوعِ رَضَيَّ الله عنه من الله عنه الله ١٩٠٠ الما ١٩٠٠ أ شماك بن حرب ١٠٠ م م م م المعالم السنهوري الدكتور عبد الرزاق ٥ ، ١٠٧ ، ٢٧٧ ، ١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٧ ، ٢١ ، ٢١١ ، سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضى الله عنها من المناسبة ١٤٣٠٠ ابن سیرین محمد مولی آنس رضی الله عنه ۱۰۰ ۲۰۰ ۳۷۹ ۳۲۹ ۳۲۹

### حرف الشين

Add the state of the

#### حرف الصاد

### حرف الضاد

الضحاك بن سفيان بن عسوف بن كعب بن أبى بكر بن كلاب السكلابى أبن سعيد صحابى معروف كان من عمال النبي عليه على الصدقات ٢٩ 6 ٨٤ 6

### حرف الطاء

الطبراني ابو القاسم الحافظ صاحب المباجم الثلاثة ١٤٣ ، ٨٧ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣٠ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٠ ، ١٠٣٠ ، ١٣٠ ، ١٣٠٠ ،

# حرف الظاء

## حرف المين

عائشة (أم المؤمنين الصديقة رضي الله عنها) ١٧٠٧ ، ١٧١ ، ٢١ ، ٢٤ ،
عاصم الاحول = عاصم بن سليمان الاحول ابو عبد الرحمن البصرى ١٨
أبن عابدين الشيخ محمد صاحب الحاشية الحنفي ٢٩٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٨ ،
10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 1
أبو العالية الرياحي من من من من من المالية الرياحي
عامر بن شراحیل = الشمبی ۱۸ ، ۲۹ ، ۱۱۷ ، ۲۱۲ ، ۲۱۷ ، ۲۲۸ ، ۲۳۰
العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي عَلِيَّةً ٧٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨
أبو العباس بن سريج ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٥ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١١ ،
٠١٨٦ ، ١٨٤ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٥٥ ، ١٥٣ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢١ ، ١٢.
6 77X 6 77Y 6 770 6 77E 6 77Y 6 771 6 7.Y 6 7.E 6 7.Y 6 191
المياس بن مرداس
عبادة بن الصامت الانصاري العقبي رضي الله عنه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد البر أبو عمر المالكي الاندلسي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الحق المحق الما المحق الما المحق الما المحق الما المحق الما الما الما الما الما الما الما الم
عبد الرحمن تاج الدكتور شيخ الازهر ١٠ ١٠ ٢٩٣
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أحد العشرة ٢٣٤ ٠٠ ٣٣٨ ٥
عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف ١١٧ ، ٨٧ ، ١١٧
عبد السميع المصرى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٣١٢٥
عبدالله بن زمعة ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٣٥٧ ، ٣٥٧
عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٢٥ ، ٢٥
عبد الله بن الزبير برين به به به به به به به به به ۲۹ ۲۹ ۳۹
عبد الله بن زید آل محمود ، ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۴۲۰ ۳۲۴ ۴۳۲۲
عبد الله بن الحسن ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٢٠
عبد الله بن الحسين المصيصي
عبد الله بن حميد عبد الله بن حميد
عبد الله بن سعيد الانصاري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أ عبلا الله بن عباس و ضم الله عنهما   AV 6 V9 6 7 6 7 6 7 6 6 2 4 AV 6

عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما 🕟 🕟 🗠 1
عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ١٤ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
·- ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٢٤ ، ٢٨ ، ١٤٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ،
··· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
ام عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما ١٠٠٠٠٠ ٣٣٨
عبد الله بن المبارك الله بن المبارك
عبد الله بن النواحة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٥ ٢١٥ ٢١٥
عبد العزيز بن عبد الله بن باز سماحة شيخ الاسلام ٢٦١ ، ٢٥٣ ،
عبد الفنی بن سعید ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸
عبد القدوس الهاشمي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦١
عبد الكريم الرافعي ے الرافعي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
عبد المجيد سليم شيخ الاسلام والجامع الأزهر ب ٢٩٩٠٠٠٠٠
عبد الملك الجويني أبو المعالي ــ امام الحرمين ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الملك بن الماجشون ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبده هاشم اليماني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو عبيد بن سلام صاحب كتاب الأبدال ٢٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو غبید بن حربویة ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۰
غبيد الله بن جرير ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٧
ابو غبيدة بن
عبيدة السلماني ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦٩ ٢٦٩
عتبة بن أبي وقاص ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ متبة بن أبي وقاص
عدی بن حاتم ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
أبن العربي القاضي أبو بكر المالكي ٢٠٠٠٠٠ ٢١، ٢٢، ١١٠، ٢٢
ابن عرفة المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠ ٢٨٨ ، ٣٨٨ ، ٢١
عطاء بن ابی رباح ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عطية العوفي ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦
عطية القرظى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عفان بن مسلم ۱۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰
عقبة بن الحارث ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن عقیل ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۳ ۱۹۲۵
عکرمة مولی ابن عباس ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، ۸۸ م
عكرمة بن سلمة بن ربيعة بين بين بين بين بين ما
أبو العلاء المعرى شاعر معرة التعمان ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٣
الملاء عور اليه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

معلى الخفيف
ابو على السنجي
على بن أبي طالب كرم الله وجهه ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠٠
6 197 6 191 6 19. 6 17E 6 1ET. 5 119 6.11A. 6 1AV 6.45 & 07
*** ** *** *** *** *** *** * *** * *** *
ابو على الطبري من من من ١٠١ ١٠١ ١ ١٢١ ١ ١٨٨ ١ ١٦٤ ١
على بن عبد الكافي _ السبكي من مناهد من مناهد الكافي _
على بن عبيد الله
على بن محمد الاسبيجاني و المعالم المعا
ابو على ابن أبي هريرة ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠١ ١٩٥ ١٩٥ ٢٠١٠ ٢٠١٠
العمراني القاضي يحيى بن إبي ألخير سالم صاحب البيان ١٦ ، ١٩ ٠.
\$ 1 \ 1 \ 1 \ 1 \ 1 \ 1 \ 1 \ 1 \ 1 \ 1
TT - 17A - 17A - 17A - 17A - 17A
عمر بن الخطاب أمير المؤمنين الفاروق رضي الله عنه ٦ ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ،
· 7 · 6 · 7 · 7 · 7 · 7 · 7 · 7 · 7 · 7
• TTA « TTV « TTT « TTO « TTT « TTT « TT. « TTA « TTA « TAX
TVY 6 777 6 700 6 708
عمر بن ابي ربيعة المخرومي
ابو عمر بن عبد البر = عبد البر
عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد أمير المؤمنين ٢١ ، ٢٢ ؛ ٢٨٧ ،
TYPE & TY
عمرو بن شميب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ١٠٠٠٠٠٠
عمرو بن عوف رب من بدر بدر بدر بدر بدر این مارد با
عمرو بن الماص ١٠٠٠
عمرة صاحب الحاشية على المنهاج مع قليوبي ١٠ ٢٥، ٣٩٥ ، ٣٩٥
ابو العوام البصري
عياض التحصيي القاضي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عيسى الثقفي هو ابن عبر النجوى المراب المراب المراب المراب
ابو عیسی محمد بن عیسی بن سورة الترمذی صاحب السنن = الترمذی
حرف الغين
القرالي أبو حامد مجمد بن محمد بن محمد الطوسي صاحب الوجيسين والأحياء وغيرهما ١٥٥٠، ١٥١٠، ١٥١٠، ٣٦٢، ٣٦٢، ١٥٥،
حرف الفاء

المرابق فارتش المناسبة
المَّ فَرِحَاتَ رَبِادَةً ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿
الم فروة المنابع بالمنابع المنابع
الفرازي التاج الفراري المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الفنجري الدكتور شوقي الفنجري ۳۰۷، ۳۱۱، ۳۱۵، ۳۱۵، ۳۱۷،
المناه فوشيه جورج. فوشيه المناه المنا
فيصل مولوي الشيخ ١٠٠٠٠٠٠٠ و ٢٧٠ ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣
حرف القاف
ابن القاسم المالكي ١٠ ٠٠ ،٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٢
أبن القاصُ أبو المباس بن القاض ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ي قييصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه ١٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
قتادة بن دعامة السيدوسي الأكمه بين من ١١٨ ، ٢١ ، ٢٩ ، ١١٧
ابد قتادة رضي الله عنه ١٤٢ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٦٣ ، ١٦٣ ،
197 6 191 6 19. 6 149 6 170
ابن قتیبة الدینوری و مو در
ابن قدامة المقدسي مو فق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ٩١ ،
799.6 PT-16 118 6 90
القرافي المالكي ٠٠٠ ١٠٠٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٨٠٨
القرطبي أبو عبد الله محمد بن أجمد الأنصاري ٠٠ ١٨ ، ٢٩ ، ٨٨ ،
The state of the s
قرظة بن كبي بروري بروي بروي بروي بروي بروي بروي
القفال محمد بن على بن اسماعيل الشاشي ١٥٦٠٠٠٠٠٠
قليوبي صاحب الحاشية على المنهاج مع عميرة ٢٨٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٥
ر القمولي المراجع أن مراجع المراجع الم
قیس بن آبی حازم تابعی مخضرم ۱۰۰ ۲۱۲ ، ۲۱۸ ، ۲۱۸ ، ۲۲۹ ، ۳۳۸
ابن قيم الجوزية الامام شمس الدين الزرعي الحنبلي ٢٥٠٠ ﴾ ٣٥٦ ﴾ ٣٥٩
حرف الكاف
الكاشاني الامام الحنفي صاحب بدائع الصنائع وهو علاء الدين أبو بكر
اين مسعود ١٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١١٥٠ ١١٦ ٥ ١١٦ ٥ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠
الله الكبشة بنت رافع رضي الله عنها الله عنه الله الله الله الله الله عنها ال
<ul> <li>ابن كثير الخافظ عماد الدين أبو الفداء استماعيل ٥٦٥ ٢٨٧ ٢٩٩٠٥ ٢٧٢٠ ٢٧٢٠</li> </ul>
ا دا کشیراً بن رید د د د د د د د د د د د د د د د د
كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف. ١٠٠٠ تو ده ده ١٠٠٠ تو

این کچ ۱۰۰۰ د د د د د د د د د د د د د د د د د
الكرماني صاحب شرح البخاري ١٠٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ام كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الكيا الطبرى المالي الطبرى المالية الطبرى المالية الما
AMM A
حرف اللام
ابو لؤلؤة (لحاه الله ) ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٢٩
اللؤلوي الحسن بن محمد الصباح بين من من من ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الليث بن سعد الفهمي المصري ١٠٠٠٠٠ ١١٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠
ابن ابي ليلي ١٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٩١١
حرف الميم
الماجشون عبد اللك المالكي
ابن ماجه القرويتي أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي الحافظ ٢١ ، ٦٥ ،
10 11. FIET 6 1. E 6 AV 6 VY
المازري المالكي المحمد ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مالك بن أنس الأصبحي أمام دار الهجرة ٢ ٢، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٤ ،
£ 17. 6 11A 6 11V 6 11T 6 77 6 AA 6 AT 6 VA 6 V. 6 EA 6 TA 6 TV
6 TT. 6 TTT 6 TT. 6 197 6 191 6 17. 6 10V 6 180 6 18. 6 144
« YOY « YOY « YOI « YEX « YEV « YEI « YY. « YYZ « YZI « YOI
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
الماوردي اقضى قضاة العراق صاحب الحاوى والأحكام السلطانية وغيرهما
77 7 73 3 0 . 7 3 A 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7
المتولى أبق سعيد صاحب التتمة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٥
مجد الدين أبو البركات عبد السلام ابن تيمية = ابن تيمية
مجمع بن بزید الاتصاری ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
المحاملي احمد بن محمد بن القاسم صاحب المجموع (غير هذا )
٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١
محمد بن ادریس الشافعی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
محمد بن اسحاق
محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن الغيرة بن بردزية الجمفى البخارى
البخاري ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
ام محمد بن الأشعث
محمد بخيت الطبعي الشيخ الفقيه المفتى الأكبر بالدبار المصرية المعربة
$\mathbf{v}$ محمد بن آبی بکر $\mathbf{v}$ محمد بن آبی بکر $\mathbf{v}$ الجویتی $\mathbf{v}$ محمد الجویتی آبو محمد الجویتی محمد الحویتی محمد الحویتی محمد الحویتی محمد الحویتی محمد الحویتی الحویتی الحمد الحویتی الحمد
ابر مست البويي = البويي

محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٧ ،
! AT 4 VA 6 71 67. 609 600 607 600 607 60. 68. 6 TA
··· ·· ***
محمد رشید قبانی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲۱ محمد رشیدی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۲۲۱
محمد رشیدی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۹۲
محمد أبو زهرة (الشبيخ) ٢٩٢ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
محمد سلام مدكور ( الدكتور ) ۲۹۲، ۲۹۲، ۲۹۲، ۲۹۲،
محمد بن عبد الله السبيل ( الشيخ ) ٠٠ ٠٠ ٢٥٣ ٠٠ ٢٦١
محمد عبده ( الشيخ )
محمد على الحركان ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ محمد
محمد بن المبارك ١٦
محمد بن مسلمة رضي الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد محمود الصواف ( الشيخ ) ۱۰ ۱۰ ۲۵۳ ۲۵۱ ۲۲۱
محمد نجيب المطيعي ابن الشبيخ ابراهيم بن عبد الرحمين بن أحميد
ابن بخیت ۱۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۲، ۲۲، ۲۲، ۲۲، ۲۲۱
محمد بن یحیی بن حبان ۱۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۰۰۰ ۲۱ ۲۱
محمد يوسف موسى ( الدكتور ) ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۳۷۱
المديني على بن عبد الله المديني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المراوذي الشيخ أبو نصر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المر ُوذي القاضي أبو اسحاق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٣٠ ١٠٠ ١٤٠
المروزي أبو اسحاق ۲۹٬۲۹۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الزني صاحب الشافعي وصاحب المختصر اسماعيل بن يحيى ١١٢ ،
المسعودي ( ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مستعود المروزي ) ٢٤ ،
6 4 - 6 144 6 148 6 148 6 148 6 140 6 88 6 74 6 74 6 74 6 87 6 88
··· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الجامع الصحيح ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ،
TTY : TET : TTE : TIX : TIV : 1.E : AV : TT
المسيب بن حزن رضى الله عنه والد سميد ٢٠٠٠٠٠ ١١٨ ١١٨٠
مسيلمة الكذاب لحاه الله ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١٥ ٢١٥ ٢١٥
مصعب بن عمير رضي الله عنه ٢٣ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٢٣
مصطفى الزرقا ( الدُّكتور الفقيه ) ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ،
·· ·· ٤٦٧ : ٤٤٣ : ٤٢٧ : ٤١٨ : ٣٧١ : ٢٩٣ : ٢٧٨ : ٢٧٢
مصطفی کمال الصیاد ( الدکتور ) ۲۷۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۱
مماذ أن حيا ، في الله عنه ، ، ، ، ، ، ، ، ٢٣٨ ، ٣٣٣

117	1		• • .	• •	•	*** . * *	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	• • •	ملبة ٠	معاوية بن ث
417		٠٠.	• •	• •		الأصفر	الحارث	رتع بن	ور بن م	معاوية بن أث
400	,6	11	161	HY 4	- 417		الله عنه،	ن رضی ا	ی. سفیار	معاوية بن أب
14			• • .	• • •		** **			و الملاء:	المعرى ــ أبر
117	:			• •	4.6				به ۱	معمر بن راث
• •	, :		- •	1414			* * *	4.	يحيي	ابن معین 🕳
17	! '	• •	* *	• •		** **	* *	عبد الله	ام <i>نی</i> أبو	مكحول الشب
111	16	144	<b>X</b> []						•••••	ابن مندة
173	1.	* 1	**.		4.0		4 - 4 - 4	• ••	• • • • •	ابن المندر
YIY	6	141	۲.,	• •			البجلى	سد الله	ير بن د	المنذر بن جر
14		* * *	1	***	• •	المرب	الساق	صاحب	الأفريقي	ابن منظور ا
474	6	77	6-7	۰۰ م	، عنه	رضي الله	بن أقيسر	عيد الله	'شبعر <i>ی</i>	أبو موسى إلا
۳0:	. ·				• •				رى	موسى الحجا
41	:			1,00				انی .	سل الحر	مؤمل بن الفض
44.	<u>;</u>		- 0 4	;	* *					ميمون -

### حرف النون

### حرف الهاء

• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	444 .4 8.	۱ ، ۳۳۱ ، ۱۹۰
1.1	٠٢	6 19	ه د	171	• •		• •		بي هريرة	أبو على أبن أ
779	· 44	• •	٠.	• •	• •	• •		• •	سان ۰۰	هشام بن حا
TY	• •	* *	• •	4.6	• •	• •	العوام	بن	ة بن الزبير	هشام بن عرو
1.0	• •	• •	• •	* *	• •	• •	* *	• •	**	هشیم ۰۰
111	* *	• •	4 "	<b>*</b> 4	6 d	* *	* *	٠.	يارث ب	همام بن الح
4-1	٠	6 44	1		• •	* *	• • • •			هور روسل

### حرف الواو

# حرف الياء

222	• • •	• •			4	• •	ه ابی اهاب	ام يحيى بند
17	• •	• •					يوة	يحيى بن حد
70		• •	2.5				ى	یدی بن مع
440		• •						یات بات یرفا مول <i>ی ع</i>
441		. • •						یر دی یزید بن حبی
479								يزيد بن هارو
11								یرید بن کرد
۲۸۳								يوسف كمال
<b>117</b>								یوسف بن ب
1 47								يوست بن ي . ابو نوسف ا
								٠، ١٤١ ( ١٠٥)
								6 178 6 10V
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •								•
	• •							*** * *** ·
W	*,*							يونس بن عبا
1.0	• •	• •	• •	••		• • •	12 m 44	يونس ٻڻ ع

## خامسياً: الأحكام

الإحكام	الصفحة	رقم	الأحكام	قم الصفحة	,
ع الايناس موضيع	کما وض		<b>ي</b>	باب الح	۲
في قوله تعالى « آئس			الصبي او المجنون مالا	• •	۲
نب الطور ناراً »			ه لقوله ثمالی « وابتلوا		•
ية اليتيسم في ثابت ابن		ξ	حتى اذا بلفوا النكاح		
۔ رفی عمه لما توفی رفاعة		•	تم منهم رشــــدا	_	
نه صفرا			اليهم أموالهم » .		
الله على الله الله الله الله الله الله الله ال		ξ'	اللفة المنع والتضيق		٣
فع المال الى اليتينام		٠	ى الحرام حجراً لقوله	. * -	
وأيناس الرشد علم أنه		,	« ويقولون حجـــرآ		
لوغ ممنوع	قبل آلم		» أي حراماً محرماً	محجورا	
جاهل بالأحكام وان كان		ξ	العقل حجسسرا قال	ويستمى	۲
جور عليه لتنميته لماله			هل في ذلك قسم لذي	تمال <i>ی</i> : «	•
لبيره	وعدم تا		سمى حجرا لنعسسه	حجر »،	
) في أهلية الأداء : أن	(فائدة	٥	ىن ارتكاب المقابح	صاحبه	
هى صلاحية الشخص	الأهلية		يعة منع الانسان من	وفي الشر	۲
لصدور الفعل عنه على	الكلف		في ماله بسبب خاص،	التصرف	
تبلديه شرعاً وتشم به			نة الفير ، ومنه حجر		
	العقود		مسق الفسرماء ،	المقلس الـ	
حوم الدكتور السنهوري	•	٥	للمستشراتهن والمريض	والراهن	
المادة ٦٦ مدني	<del>-</del> .		واما لمصلحة النفس	للورثة،	
) وينظر في ماله الاب		. •	مود الباب	_	
لائها ولاية في حســق	,		كام) فالمحجور عليهم		۲
فقدم الاب والجد فيها			ثة حجر عليهم لحـق		
هما كولاية النكاح		•	وخمسة حجر عليهم		
: اذا ملك الصبي مالا	,	٥	•	لحق غير،	
ى ينظر في ماله أبوه			ن ما <i>ت</i> أبوه وهو دون		ξ
عدلا ، فان لم يوجـد			قوله «إلا يتم بعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	_	
كان ممن لا يصلح للنظر				احتلام »	
لر الى الجد أبي الأب أذا	كان النظ	,	نناس موضيع العيلم	وضع الاي	1

١.

11

٧

٧

كان عدلا

٣ ( فصل ) ولا يتصرف الناظر في ٨ ماله الا على النظر والاحتياط، ولا يتصرف الا ما فيه حظ واغتياط .

۳ ویجوز آن پتجر فی ماله لحدیث ۹ عبد الله بن عمسرو مرفوعا:
« من ولی پتیسسما وله مال ۹ فلیتجر له بماله ولا پتسسرکه حتی تأکله الصدقة »

۷ قال الشافعی : واحب ان یتجر
 الوصی باموال من یلی علیه ۹
 ولا ضمان

(قلت) ولأن ذلك احظ للمولى عليه لتكون نفقته من الربح قال الصيمرى : لا يتجر له فى هذا الزمان لفساده وجسور الساطان على التجار بل يشترى له الارض أو ما فيه منفعسة . اقال الصيمرى : ولا يبيع له الا بالحال أو بالدين على ملىء

۷ ويبتاع له العقار لأنه يبقى
 وينتفع بغلته

ثقة احد

γ ولا يبيع له بالمقار في موضعين
 ( أحدهما ) أن تدعو اليــــه ضرورة بأن يفتقر الى نفقــة ،
 وليس له مأل غير»

٨ (والثانى) أن يكون له فى بيعه غيطة ، وهبو أن يطلب منه باكثر من ثمنه فيبساع له ويشترى ببعض الثمن مثله
 ٨ (الاحكام) يجوز أن يبتاع له المقار لأنه أقل غرراً ، لانه

ينتفع بفلته مع بقاء أصله ( قلت ) فاذا كان الناظر في مال الصبي عدلا ذا مهارة ، ورأى أن يبنى بالخرسانة المسلحة كان له ذلك بل كان هو الأفضل ( فرغ ) وان ملك الصبي عقارة لم يبع عليه الافي موضعين ( احدهما ) أن يكون في بيعه غيطة كأن يكون له شركة مسن غره او مجاورة لغيره فيبسدل الفير فيه بذلك أكثر من قيمته ( الثاني ) أن يكون له عقال قد أشرف على الهلاك بالفرق او الخراب فيجوز له بيعيه عليه لأن النظبر له في ذلك البيع

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟

( فسرع) وان بيع شقص فى شركة الصبى فان كان للصبى حظ فى الأخذ بأن كان له مال يريد أن يشترى له به عقداد اخذ له بالشفعة

قال على بن عبد الكافى السبكى فى فتاويه: ومن مصالح الصبى ان الولى يصونه على أكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به ويحرص على اطعامه الحلال الحض

( فصل ) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين تسيئة فباعها بمائة نسيئة ، فالبيع باطل لاته باع

على المسافرة به جاز أن يودعه		يدون الثمن	
أويقرضه		بدون الثمن ولا يكاتب عبــــده ولو كان	11
وان فدر على الاقراض فعيسه	3.8	بأضعاف القيمة لأنه يأخسسه	
و چهان		العوض من كسبه وهو مال له	
( احدهما ) بجوز لأن كل واحد		فيصير كالعتق من غير عوض	
منهما يجوز فيميز بينهما		( الشرح ) ينبغي أن لا يبيغ	.11
( والثاني ) لا يجسبور لأن	118	ماله بنسيئة من غير غبطة اى	
الاقراض احظ له فاذا تــرك		راحة نفس	
الأحظ ضعن		( فصل ) ولا يسأفر بمالة من	11
فأما الأقراض له فيجنوز اذا	18	غير ضرورة لأن فيه تعسربرا	
دعته الى ذلك حاجة النفسية		بالمال	
عليه والكسوة او النفقيه على	-	ويروى « ان السافر وماله	11
عقاره المتهدم		علٰی قلت »	
( فصل ) وينفق عليه بالمروف	118	بیت العباس بن مزداس ومعناه	17
من غير اسراف ولا اقتار لعوله		واقحامه في القصل من المصنف	
تعالى : « والذين أدًا الفقيوا		دون أن يكون مسوغ وأضبح	
لم يسرفوا ولم يعتروا وكان بين		للاستشهاد به	
ذلك قواما »	•	(أما الأحكام) فانه لا يجــون	15
وأن رأى أن يخلط مالة يماله	18	ان بسافر بماله من غسسير	e.
في النفعة جاز لقوله تعسالي :		ضرورة ، لأن في ذلك تُفسريرا	
« ويسمئلونك عن اليتامي مل		بالمال وتعريضا له للهلاك	- (
اصلاح لهمم خمير ، وان		الخبر اخرجه السلفي من اخبار	18
تحالطوهم فاخوانكم والله يعلم		ابي العلاء المسلوي وكذلك	
المفسد من المصلح »		الديلمي في مستد الفردوس من	
وان كانت الفائدة في افراده	10	هذأ الوجه ايضا	
لم تجز الخلطة لقوله تعسالي		والصواب ما رواه ابن منظور	15
« ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي	٠,	صاحب لسان العرب في مادتها	,
هی احسن ۵		وقال أعرابي: إن المسافر وماله	
( فصل ) وأن أراد أن يبيع	17	لملى قلت	
ماله بماله فان كان أبا أو جدا		( فصلل ) ولا أودع ماله ولا	:15
جاز ذلك لأنهام لا يتهمان في	•	، يقرضه من غير حاجة ، لأنه	
ذلك لكمال شفقتهما		. يخرجه من يده فلم يجز	٠
اذا ثبت هذا فانه يجوز للأب	17	اذا خاف على ماله من نهب	18
والجد أن يبيما ما لهما مين		او غرق أو حرق ولم يقدر الولى	

الم المستشلفان بعاد الاحتلام المستشلفان المستشلفان المستشلفان المستشلفان المستشلفان المستسلم المستشلفان المستفان المستسلمان المستفد المستفان المستفدان المستفدان المستفان المستفدان المستفا

-11

الخشن الذي سبت على العانة والضنئ ويشترنا ماله لأنفسهما وهو بلوغ في حَق الكافر، "أذا رأيا الخط في ذلك لأنهسما كنت فيمن حكم فيهم سلعد ۲. لا يتهمان في ذلك ابن معاذ رضي الله عنه ، فشكوا وأما أغير الأب والجسسة مسن 17 في أمسن الذرية أنا أم مسن الأولياء كالوصى وأمين ألحاكم القاتلة ؟ فلا يجوز أن يبيع ماله مــن قال ﷺ : « انظروا ان كان ۲. الصبى ويتولى هو وحده طرقي قد انبت والا فلا تقتيلوه » المقد فنظروا فاذا غانتي لم تنبت ( فصل ) وإن أراد أن يأكل من ٦Ý فجملوني في الذرية ولم يقتلوني ماله نظرت ٤٠ فان كان غنيسا وحال النكاح والبلوغ يكون ۲. لم نجز لقوله تعالى « ومن كان بخمسة أشياء ثلاثة بشترك غنيا 'فليستعفف » فيها الرحال والنساء ، وأثنان وان كان فقسيرا جاز أن يأكل ۲Y بختصان بالنساء القوله. تعالى: « ومن كان فقيراً أما حديث أبن عمر : « عرضت 11 قليباكل بالمروف » · على النبي والله وأنا ابن أربع واختلف الجمه وذفي الأكل 1A عشرة سنة الحديث فقد أخرجه 🗀 بالمروف ما هو 🐔 البخاري ومسلم وغيرهما . قال عمر ١٠ الا اني انزلت نفسي 1.4 وأما حديث عطية القسسرظي . 11 من مال الله منزلة الولى من مال فسيأتي اليتينيم 6 أن اسمستغنيت وأما حسديث إذا بلفت المسراة الستمففت ، وأن افتقرت أكلت 11 المحيض فقد أخرجه أبو داود عن بالمروف خالدا بن دريك قال ابورداود : أُعُ ( قصل ) ولا يَفْكُ الْحَجِرِ عَنِ هذا مرسئل خالد بن دريك لم الصبى حتى ببلغ ويؤنس منه ى**درك** عائشة بيري الرشد لقوله تعالَى « حتى أذا واختلفوا في الشمسلات ، فأما 17-بلغوا النكاح ، فان السيستم الانبات والسن فقال الأوزاعي منهم رشدا فادفوا اليهسم والشافعي وابن حنبل: خمس أمو الهم " عشرة سئة بلوغ لن لم يحتلم قاما الانزال فهسو انزال المنى اقال ابن عبد البراد عدا فيمن الله القا الزل صار بالقا القوله - 14 عرف مولده 4 وأما من جهسل تمالى: « فادًا بلغ الأظفسال 1 40 1 مولده وعدم سنه أو جحده منكم الحلم فليستأذنوا » فأمرهم -- -

وأما الالبسات فهنو الشنسيس والسيلم عن عمس فأن تضربوا

أم فالعمل فيه يما روي باقع عن

البلوغ في حق المسلم والكافر دليلنا تحكيم الوسسول عليها

لسعد بن معاذ في بني قريظسة

فقال النبي مُرْيِّكُ : والذي نفسي

الحنة خير من هذأ والعن » •

بيده لمناديل سمد بن معاذ في ٢٥

YY

27

19

17

17

فحكم بسبى ذراريهم ونسائهم وقسم أموالهم وقتل من جرت عليه الموسى

۲۲ واما الحيض فهو بلوغ لقوله
 ۱۷ يقبل الله صلاة امراة
 تحيض الا بخمار » فجعلها مكلمة
 بوجود الحيض ، فدل على انه
 بلوغ

٢٦ وأما الحمل فانه ليس ببلوغ في نفسه وانما هو دلالة على البلوغ
 ٢٢ خالت المراة علمنا أنه قد خرج منها المنى لقوله تعالى :
 ٣ خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب »

فاذا وضعت المرأة الحميل حكمنا بأنها بلغت قبل الوضع ٢٨ بستة أشهر

واما الفلام الذي شبب في شعره فهو عمر بن أبي ربيعة ، وكانت له جولات في الفزل على عهد عمر ومن بعده

والتشبيب اشتقاقه من وجهين: ٢٧ (أحدهما) من الشبيبة وأصلها الارتفاع عن الطفولية

۲۷ ( والآخر ) أن يكون من الجلاء يقال شب وجه الجارية اذا جلاه وابدى ما يخفى مسسن محاسنه

۲۷ ( فرع ) وأما الخنثى المشكل فاذا استكمل خمس عشرة سئة أو نبت له الشمر الخشن على عانته حكم ببلوغه

۲۷ قال الشافعی : وإن حاض او امنی لم يبلغ واختلف اصحابنا

قیه فقال الصبیمری: اذا حاض من فرج النساء وامنی من فرج الرجال لم یحسینم ببلوغه

و مال الشيح ابو حامد وعامة اسحابنا ، يحكم ببلوغه لاسه ان كان رجلا فعد احتلم ، وان كانت امراة فقسد حاضت وما ذكره الشسافعي فله تأويلان : (احدهسما) انه أراد امنى وحاض من فرج واحد

( والثاني ) أراد حاض وامنى، فان قبل ، هلا جعلتم خروج المنى منه من احسد الفرجين دليلا على ذكوريت وانوثيت فهو اصلاح الدين واصلاح المال أن يكون حافظا غير مسلم من تجارة ان كان تاجرا في تاويل

( رشدا ) فقال الحسن وقنادة وغيرهما صلاحاً فى الدين والعقل وقال الضحاك : لا يعطى اليتيم ماله أن بلغ مائة سسسنة حتى يعلم منه صلاح ماله

وقال أبو حنيفة : لا يحجر على الحر البالغ اذا بلغ مبلغ الرجال ولو كان أفسق الناس واشدهم تبذيراً أذا كان عاقلا

37

- ( اجنيدهما ) يأمين الولى أن 41 يساوم في السلع ويقدر الثمسن وليس يعقد ، ولأن عقب الصبي و سر اللا يصبح الله ( فرع ) فيمن قامت بينسسة 17. بوشده ثم قامت ببيئة أخبرى الاسالية و الايام و اجابة الشمسيخ بقى الدين 44 السيكي على سيوال ولده عبد الوهاب في امراة سنفيهة قامت بينسة برشنسيدها وهي تحت الحجر ، وأخرى بسفهها فهل تسمع بيئته ويستدام عليها الحجر فقال « أما كون بيئة السقه لا تقبل . 47 الا مفسرة فينبغى نذلك ١٤ لأن الناس مختلفون في اسسباب السفه والرشد ومن السفه ما يكون طارثا ومنه 77 ما يكون مستداما كا والشاهد قد يكون عاميا ؛ وقد يكون فقيها ويرى سفها ما ليسن بسفه وقال ابن أبي الدم: اللَّذِي تلقيته. في كلام المراوزة وفهمته من مدارج مباحثاتهم المذهبية أن الشـــاهد ليس له أن يرتب الاحكام على أسبابها بل وظيفته تقل ما سمعه أو القناهده قهو سفيره الى الحاكم فيما ينقسله من قول سمعه او فعل رآه اما اطلاق الرشد من غير بسان الدنن والمال فلا يكفى 

من الادراك والتصون تجعلها

مُقل : لا خلابة ﴿ وَلِكَ الْحَيار . - . ثلاثة ايام ». - . ثلاثة ايام ٢٩ قال الشيافعي : ( أن كان مفسدا لماله ودينسه أو كان مفسدا لماله دون دينه حجس عليه). 🕟 🖫 وان كان مقسدا لدينه مصلحا الماله فعلى وجهين :( احدهما.) وهو اختيار ابن 79 سريج : يحجر عليه ( والثاني ) لا حجر عليه ، وهو 19 اختيار أبى اسمحاق الروزي والأظهر من مدهب الشافعي . الله الله وأبو حتيفة : اذا بلغ الرجل مصلحاً لماله دفع اليه ماله وأن كان مفسدا لدينه ٣٠ : دليلنا قول الله رتعمالي : ( فان آنستم منهم رشدآ) . ثال ابن عباس : الرشد الحلم والمقل والوقار ، والحلم والوقار لأ يكونان الا لن كان مصلحا الله ودينه ولأن انساده لدينه يمنع رشده ، والثقة في حفظ ٣٢ اذا ثبت هذا فبلغ غير مصلح لماله ولدينه فانه يستدام عليه الحجر وان صار شيخا ٣٠. وقال أبو حنيفية : ١٤١ بلغ ر الخمسة وعشرين سنة انفك عنه الحجر أودقع اليه ماله ، وأن كان مفسدآ للينسه وماله لأنه قد آن له أن يصير جداً وكيف يختبر بالبيع والشراء أ

... فينه ثلاثة أوجه

وان غصب مالا واتلفيه وجب عليه ضيماته قصة عبد الله بن جعفر رواها ٣V الشافعي في مستده عن محمد ابن الحسين عن أبي يوسف القاضى عن هشام بن عسروة عن أبيه ما في القصية من التصحيف ٣٧ وخطأ النساخ ( أما أحكام الفصل ) فقسد ٣٧ استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سيء التصرف قال الشافعي : والسُفّيه هـو المفسد لماله ودينه ، والضعيف هُو الصبي والشبيح الفياني 6 والذي لا يسمستطيع أن يمل المجنون ، والسفيه اسمم ذم يتناول المبذر قول عمر : من لم يتفقه فلا يتجر 71 في سوقنا 14.56 عدم أنحجر على المتسبر دلي Ł نفسه رغم يساره 6 فاذا تحول الى ميذر فلا يقيم الحجر عليه الا الحاكم كاعادة الحجر عمن فك عنه ألحجر فاذا باع أو أشترى بعد الحجر ξ. كان ذك باطلا ، ويسترجع الحاكم ما حصل في يد غيره من ماله ان كان باقيا ( فرع ) وان طلق السبفيه أو Ĺ خالع صح طلاقه وخلعه الا ان المراة لا تسلم المال أليه ، بل

تسلم الى وليه

اذا سلمت المرأة غوض الخلع

مصلحة لمالها ودينها فك عنها ٣٦ الحجر ودفع اليها مالها سواء تزوجت أو لم تتزوج دليلنا أن النبي علية خطب العيد 37 فلما فرغ اتى ألنساء فوعطهن وقال: « تصدقن ولو مـنن حليكن فتصدقن بحليهن » فلو كان لا ينفد تصرفهن بفير اذن ازواجهن لما امرهن النبي عُرَيْتُهُ بالصدقة ( فصل ) وأن بلغ مصلحاً للدين 48 والمال فك عنسه الحجر لقسونه تعالى: « فان آنستم منهسم ٣٩ رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » وهل يفتقر فك الحجسر الي 78 البحاكم لأفيه وجهان ( أحدهما )لا يفتقن الى الحاكم لأنه ججر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم ٣٤ .. ( والثاني ) انه يفتقر الى الحاكم لأنه يحتاج الى نظر واختبار فافتقر الى الجاكم كفك المنجر عن السفيه ٣٥ . هذا هو المشهور وقال الصيمري ان كان الناظر في ماله هو الاب أو الجد لم يفتعر الى الحال ( قصل ) وأن فك عنه الحجر ر 30 صار مبلرا حجر علیه لما روی أن عبد الله بن جعفر ابتسب أرضا سبخة بستين الفا نقال عثمان : ما يسرني ان تكسرن . ئى بنعلى مما ويستحب أن يشهر على الحجر 80 ليعلم الناس بحاله - (1

رقم الصفحة

للسفيه فتلف في يده أو اتلفه للشك في الولاية عند العقب وجب عليها الضمان وهي شرط وهو لايد من تحققه وقال ابن ابی لیالی والنخمی ۳۶ والبلوغ في الذكر والأنثى الما 13 وأبو يوسف الايصح طبلاقه 🤚 بتحقق في أخد شيئين: ا وخلمه دليلنا قوله تعسالي : }} ( أجدهما ) يسمى بلوغة بالسن « الطلاق مرتان فامســـــاك باستكمال خمس عشرة سنة قمرية تحديدا من انفصال جميم بمعروف أو تسريع باخسان !» الولد بشمهادة مدلين خبرين ، ولم يقرق بين السفيه وغيره وشلم من قال بخلاف ذلك ا ( فرع ) ولا يصبح نكاحه بغير ا ٤١ ادَّن الولى 6 لأن النكاح يتضمن - 33 ( ثانيهما ) ويسمسمي بلوغة بالاحتلام وهو خروج المني وجوب المال فلم يصح بغير اذن ووقت امكانه فيهما تسمع سنين 11 قمرية تقريبا نظمير ما مرابي ( مرع ) وأن أذن الولى في البيع 27 والشراء فباع أو اشترى فهل الحيض \$0 ولوحاض الخنثى يفرجه وأمنى يصح ؟ فيه وجهان ( أحدهما ) يصح كما يصلح بذكره حكم ببلوغه فان وجند 24 النكاح اذا أذن له فيه أحدهما فلاعتد الحمهور والرشد صلاح الذبن والمال معا ( والثاني ) لا يصح لأن البيسع ٥٤ 22 والشراء بختلف حكمه سياعة كما فسر أبن عياس وفيره قوله تعالى ( واذا بلغ الاطفال منبكم ( فرع ) وأن حلف انعقدت يمينه الحلم) 27 قال ابن الصلح : ولا يلزم فان حنث كفر بالصوم ، ولا ٦ بكفر بالمال لانه محجور عليه في شاهد الرشب ممرفة عبدالة الشسهود له باطنها: فلا يكفى JUI معرفتها ظاهرا ( فرع ) وان أقر بنسب بلحقه 13 في الظاهر ثبت النسب ، لأن ٦ ذلك لا يتضمن اللاف المال والسرف بأن الأول الجهسسل بمواقع الحقوق ، والتساني ( فرع ) المرتد اذا قلنسا : أن ٤٣ الجهل بمقاديرها ملكيته باقيدة على ماله ، فانه ويشتوط تكرو الاختيار مرتين محجور عليه 13 (فرع) ذكر أبن حجر في التحفة: او اكثر حتى يغلب على الظسن 24 رشده 6 لأنه قد يصيب مسرة غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده لم يجز اوليه النظيير. في ماله أالاعن قصدا ووقت الاختبار فيسبل البلوغ معتمدا استنصحاب الحجر الم

10

01

OY

أمر الوصى علية في شيء وتجوز وصاياه فيما يتقرب به إلى الله تمالى من قبل أن الذي أوجب عليه الحجر كوثه مفسدأ للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مقلساً ٤ فيحتاج أن يسال الناس ( فصل ) لو طلق وقع الطلاق

على أمرأته ؟ لأن هذا مكلف لم يزل عنه التكليف بالججر

( قصل ) قال الخصاف : ولو حنث في يمين أجزأه المسوم ، ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ولو ظاهر كان عليه الصوم قبال الخصاف إوالمرأة المفسدة في هذا كالرجل - "

قال الجمسياس : لأن المنز الذي يوجب الحجر على الرجل موجود في المراة ، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما

( مسألة ) قال شحمد \_ يعنى أبن الحسن الشسيباني - الأا بلغ مبلغ الرجال وهو مقسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضي عليه أو لم يحجر قال الجصاص ؛ قول أبي يوسف وعبد أبي يوسف لا يكسسون محجورا ختى يخجر عليسسه القاضي

والأصل في هذا أن أبا يوسف ومحمد قـــد اتفقا جميعا أن المقلس لا يعد محجورا عليسه بنفس الافلاس والمريض يكون محجورا بالرض عند الجميع

لاناطة الاختبار في الآية باليتيم ٨) ... ( افرع )، ليس اللوالي أخذ شيء ٥٤ من مال أن كان كان غنيا مطلقاً وبأخد أن كان فقيرا أو انقطب . كيسه بسبيه أو يأخذ أجسرة مثله في قول الصنفه ...

٤٠. نعم للى المال أن يحلف بقيسة الورثة على أن أباه أنفق عليه 01 . . ما كان له يُحت يده :

ه كلام ابي حبيقة واصحابه في حجر الفيساد قال الخصاف قال 80 أبو حنيفة : ( الحجر على الحر باطل) وهذا صحيح من مذهب أبئ حنيفة سواء كان الحجسر لاجل البشقة أو التبسيدير أو 00 يَ إِلاَ فَلاَسَ ﴿ ﴿ رَا لَا يَا اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

ترجمة الامامين الخصياف 00 والجصاص الحنفيين

> ولا يجوز الولى أن يتسولي مع لا تكون الا محجوراً عليه

> وقال أبو حنيف سة : وأن كان والرجل غير وشنسيد ولم يبلغ خمسا وعشرين سنة

قان باع هذا المحجور. عليسه 08 او اشترى نظر النحاكم في ذلك ا ـ فان كانت اجازته خسرا له أجاز ذلك أذا كان في أجازته توفير لماله وزيادة له ، وأن كان رد ذلك خيراً له رده

قال الخصاف : والمفسد لماله 0.4 والذي لم يبلغ سواء الافي أشياء الما الذي بلغ فائه يخسرج مسي 04 ولاية الوضى عليه ، ولا يجهد

وأما فرق محمد بين مسئلتنسا وبين مسئلة الإفلاس أن الإفلاس · الما هو، حكم من الحاكم ، الا ترى أنه يأمره بأداء حق الطالب فان امتنع من ذلك حجر عليه ، ر ويمنعه من التضراف في ماله قال الخصاف : ولو أن القاضي أمن هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من ماله ويشترى فباع واشترى وقبض التمسن جاز جميع ما صنع من ذلك ٥٧ - قال التحصاص تعقيب : اما اطلاقه عن الحجر يأمر بالشراء والبيع كان اذنا في التصرف في التجارة ، ولم يُوجب جـواز الهبة والصدقة قال الخصاف : والو قال له : قاد أذنت لك في التجارة بمحضر من أهل سواقه أل ولا أجيسين عليك من ذلك الا ما كان بمعاينة من الشهولا 🛴 📜 ٧٥ - وقال الجصيساس تعقيب : فلا يجوز اقراره ، ولا مايتصرف م 🧸 🕟 ٠ به من غير: مُعالِثة الشِيهود No : قال الخضاف : ولو أن غلاما

 أدرك وهو مصلح لماله فاتجيز في ماله واقسسر بنديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعيد ذلك وصار الى خال مِنْ يستحق الحجر جاز ما صفيع من ذلك وقال الحصاص تعليقا: وأما

ما صنع في حال الصلاح ويبطل ما صنعه في حال الفساد ٨ ٥ الخصاف : والفسساد الذي يستحق الحجر كل مسن كان مقسيدا لماله مضيما لا يبالي بما ٥٨ فأما من كان فاسدا في دسيه فاجرا في نفسه الا أنه حيافظ لماله لم يستحق الحجر ٨٥ ألجصاص: لأن الحجر هنا وجب لأجل تلف المال لا لغير ا ذلك فلا يحجر على غيير متلف لماله على وجه السنقه والتبذير الخصاف : ولو أن قاضيا حجر ·0 Å على رجل مشلم مقسطه لالله فجاء قاض آخــر فأطلقه عن حجره وأجاز ما صينع في ماله

قبل الاطلاق فهو جائن ٨٥ الحصاص : وذلك لأن ما لم يبطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفا لم يجز الحكم عليه بالجواز

وأما ما أبطله الأول قائمًا لم يجز للثاني انفاذه ، لأن القاضي الأول قد حكم بابطاله في موضـــــع يسوغ الاحتهاد فيسه أذ كانت مسألة الحجر مما يسوغ فيه الاحتهاد

٥٩ - الخصاف: قان باع هذا المفسد المحور عليه شمسينًا من ماله وقبض ثمنه لم يكن للذي دفع اليه المال أن يرجع عليه بماله الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن البيع هو في يسد

ما فعله في حال الفساد يعني أن وه القاضي اذا رقع اليه امره أجاز

OA

في حال الصلاح

41

ونفستك يما يقسبك به البيع من 38 الشروط الفاسدة قان صالحه من دين على عين 37. وتفرقا قبل القبض ففيسسه وجهان ٿي ۽ ايسيا داود والحاكم من طنويق كثير ابن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة. كثير بن عبد الله بن عوف عسن 70 ابيه ضعيف جداً . قال فيه الشافعي وأبو داود ؛ هو ركن من اركان الكذب . وقيد توقش التسرمذي في تصحيحه لهذا الحدث وقال: لأ تعتمل العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير في ارشاده: قد 30 نوفش أبو عيسى الترمادي في تصحيحه هسدا الحسديث وما شاكلة وقد اعتدر له ابن حجر في باوغ 70 الرام: وكانه اعتبره بكثرة طرقه وكثير بن زيد قال أبو زرعسة 70 صدوق ووثقة ابن معين وقال في التلخيص الحبير: 70 حديث ابي هريزة « الصلح 77 جائز بين المسلمين الا مسلحاً احل حراماً أو حرم خلالا » و وقفه على عمر أشهر في كتابه 77 . لابي موسى : والصلح جائز الخ أما اللفات: فالصلح هو التوفيق 77 ومنه صلح الحديبية ، والصلاح هو الخير والصواب في قسلان صالح للأمر أي له أهلية القياميه

المسترى أو في يد البائع المفسد ب : أن يعن قائم أو هالك لا وأن الثمن المسافق يدى الهائع أولا أ ملا ي الواملة الذا الم المنفقه على الوجنه الذي بينا والكته استملكه على و المجاه الافتشاد فاله: قال: ينبغي ٦٤ حديث أبي هريرة اخرجه أبو . المن يبطل القاضي بيعبه وأن لم يريكن فيه مخاباة المشتري ير ٦ المقال: لأنه إلوا أجاز له البيع جاز أأرار القبضة الثمن أفالا بلزمه مسن و الله الشمن شيء المراد و المر بمجضرامن الشكسهودالم يلزمه الله من قال : وإن كان الثمن ١٥٠ . ر رقائما بعینه ١٨ ٠ أواقا استهلكه بأمره من غسير الحاب قول يوجب الضنمان عليه لم يلزمه شيء 🖖 ٦٢ . من لا يملك ولاية نفسسه في د التصرف لا يلي على غيره بدلالة المجنون والصبى الما لم يليسا التصرف في الماليهما لم يليسا عقد التكاخ على غيرهما ٢٢ : كتاب الضبلح ٩٤ : الله كان عند رجل مين في يده أو الم المربق في ذمته جاز أن يصالح منه لقوله عليه قد « المسلمون 🕟 🕙 أغلى شروطهم 👀 وألضلح جسائر . ' بين السلمين » ٦٢ فان صنالح عن المال على مال 

في البيع من الخيار ويحسرم

ي" ... فيه ما ينحرم في البيغ من الفرو

والجهالة والوبا

77

۱۳ وفي الدين اقسام : صلح المسلم مع الكافر ، والصسلح بين ۱۷ الزوجين والصسلح بين الفئتين الباغية والعادلة ، والصلح بين المتقاضيين ، والصلح في الجر والصلح لقطع الخصسومة اذا وقعت المزاحمة اما في الاملاك

۲۲ أما الاحكام: فالاصل في جوأزه
 الكتاب والسئة والاجماع

اما الكتاب فقوله تعالى: (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) وقوله تعالى: (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وقوله تعالى: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا من أهلها حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا أصلحا يوفق الله بينهما)

اما السنة : فقد روى البخاري واحمد والترملي وصححه عن والمي هريرة رضى الله عنيه قال المنية : « من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضييية أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا والمنية يكون دينار ولا درهم أن كان له عمل صالح أخذ منه بقييد مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه »

وأما الاجماع فان الأمة اجمعت

على جوازه
اذا ثبت هذا فان الصلح فسرع
على غيره وهو خمسة اقسام
( قسم ) هو فرع على البيسع
فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع
من الربا ويبطل بما يبطل فيه
البيع من الغرر ؛ ولبت فيه
ما ثبت في البيع من الغرر ؛ ولبت فيه

( القسم الثانی ) صلح هو قرع علیه علی الاجارة وهو آن یدعی علیه عیدا فی دمت فیتا فی دمت فیقر له به ثم یصالحه من ذلك علی سكنی داره شهرا

(القسم الثائث) صلح هو فرع على الإبراء والحطيطة وهبو المسلطة وهبو أن يدعى عليه الفا في دمته على معتمها

(القسم الرابع) صلح هو فرع على الهبة وهو أن يدعى عليه دارا فيقر بها

( القسم الخامس ) صلح هـو فرع على العارية

( قرع ) قال الشساقعي : فان صالح آخاه مسن مورثه ، فان عرفا ما صالحه عليسه بشيء يجوز في البيع جاز

( فرع ) وان صحصالحه عن الدراهم على الدراهم على الدراهم الدرامم الدراهم الدرامم الدرامم الدرامم الدرامم الدرامم الدرامم الدرام

( قرع ) اذا اتلف عليه توبا او حيوانا قيمته ديناز قاقر له به

ثم صالحه من ذلك على أكثسر منه لم يصم الصلح

۲۹ دلیلنا أن الواجب فی ذمته قیمة ۷۳ المتلف فلم یصح الصاح علی
 اکثر منه کما لا یصح تأجیل الموض خلافا لایی حنیفة

۲۹ دلیلنا آنه دین حال فی ذمتیه
 فاذا کان الموض عنه مؤجلا کان ۷۲
 بیع الدین بالدین وذلك لا یجوز
 ۲۹ وان ادعی علیه مالا مجهولا

فاقر له به وصالحه عليه بموض لم يصبح الصلح

٦٩ وقال أبو حنيفة : يصح

٧.

٧.

۷۰ قال الشافعی : اذا ادعی علی ۷۳ رحل شیئا مجملا فاقر له به ثم صالحه منه علی شیء صبح الصلح

قال آلشیخ ابو حامد : اذا کان المعقود علیه معلوماً فیسما بین ۷۶ المتعاقدین فیصح وان لم یسمیاه وان ادعی علیه عیناً فی یده او دیناً فی ذمته فانکر المدعی علیه فصالحه منسه علی عوض لم

والصلح على الانسكار من أكل
 المال بالباطل لقوله عليه لبلال γ
 أبن الحارث رضى الله عنه :
 « يا بلال اعلم أن الصلح جائز
 بين المسلمين الا صلحاً حسرم
 حلالا أو أحل حراماً »

۷۲ والذي جمل المالكية والحنفية
 والحنابلة يجيزون الصلح مع
 الانكار ولا يفرقون بين الاسراء
 والشرط قاعدتهم في أن الصلح

يبيع لكل واحد منهما ما كان محرماً عليه قبله قال الشافعي فيمن ادعي على آخر الفا في ذمته فانكره عنها ثم صالحه على بعضها وقبض ذلك وابراه عن الحق الذي عليه قال:

فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فاما الصلح فيبطل لانه صلح على انكار وعلى المصالح رد ما اخده ، وأما البراءة قلا تلزمه لانه انمسا أبراه براءة قبض واستيفاء

(فرع) وإذا ادعى عينا فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى النما صالحت منها على الانكار فالصحصلح باطل ولى الرجوع الى اصل الخصومة وقال اصحاب احمد : وإن

صائح عند المنكر احنبی صحة سواء اعترف المدعی بصحة دعواه او لم يعترف ، وسواء كان باذنه او بغير اذنه لأن عليا وابا قتادة قضيا عن الميت فاجازه النبي ماسية

قلت ؛ وان كان المدعى عليه لم يوكل الأجنبى في الصلح فهل يملك المين ؛ فيه وجهلات المنصوص انه لا يملكها

۷۱ اذا اشتری رجل ارضا وبناها مسجدا وجاء رجل فادعاها ، فان صدقه لزمه قیمتها ، وان کلبه فجاء رجل من جسیران السجد فصالحه صح الصلح . ٧٨

۸.

٧٤

لأنه بذل مال على وجه البر قال العمرائي أ وهسادا ليس بصحيح لأبه لا يجوز أن يملك غيره بغير ولاية والأوكالة ، فعلى هذا يكون الصلح باطلا في الباطن . صحيحاً في الظاهر

٧٤ ( قلت ) وأما المسألة المذكورة ٧٧ ﴿ قولهِ أَ جِيَاحًا فَعَمِلُهُ جَنَّحُ أَي في المسجد فلا تشبه هــده ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، و يجوز الصلح عما في ذمة غيره بفسير

> (قرع) أذا صالح الأجنبي عن ٧٧ المدعى عليه بعوض بعينه و فوجسد المدعى بالعوض الذي قبضه من الأجنبي عيباً كان له الرد بالعيب

٧٥ ﴿ فرع ﴾ وأن أدعى عينا في يسد رجل فانكره المدعى عليه فقال المدعى : أعطيك الف درهم على أن تقرلي بها فقمل لم يكن صلحا اذا أقر المدعى عليه بالحق ثم ۲V أنكر جاز الصلح ، فإن أنكس فصولح ثم أقر كان الصللح باطلا

فلو أنكر الحق فقامت عليه 77 البيئة جاز الصلح عليه للزوم ٧٩. الحق بالبيئة كلزومه بالاقب ار لفظا ويقاس عليه ما أو نــكل المدعى عليه فحلف المدعى منن طريق الأولى

> وان ادعى عليه مالا فانكره ثم قال: صالحتی عنه لم یکن ذلك اقرارا له بالمال

٧٧ ( فصل ) وإن أخرج جناحا الى طريق لم يخل إما أن يكلون الطريق نافذا أو غير نافذ ، فإن الطريق للفذا الطريق عافدا النظر ، قان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز « أولِم يعترض عليه المال المال

🖟 مال ، وبابه خضع ولأخسال ، . والجنوابح الأضيلاع التي تحت والترائب وجناح الطجائو بدهرب وقد شبه به المناء النائي البارز من جدار البيت معلقا في الهواء (أما الأحكام) قاله اذا أخسرج جناحا أو روشنا وهو نافهاه. تشبه الشرفة إلى شارع نافذ إفان كان لا يضر بالمسلمين جازا دليلنا ما روى ارت اسير الومنين عمر بن الخطاب رضى الله عنسه ﴿ مَنْ بِمَيْرَاتِ لِلْعَبَاسِ رَضَّىٰ اللهِ إ عنه فقطر عليه فأمر بقلمه فبخرج إليه العباس رضى الله عنده : فقال له : خلعت ميزابا ركيمه رسول الله عليه بيده فقسال عمر : والله لا يضعد من ينصبه:

( فِصل ) قان ضائحه الامام عن . الجناح على شيء لم يصح الصلح ٧٩٠ - ( أما الأحكام:) قائة أذا صالحه الامام على همذا الجناح الذي لا يضر بعوض أو برسم من المال. يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع ( فرغ ) وأن أراد أخراج روش

الا على ظهرى قصحه السياس.

على ظهره وتصيه

ولايد أن تكون الأخشاب معلومة

أما بالمشاهدة أو بالضفة

ا فان أقر صاحب الحائط لصاحب

۸۲

1 . . .

٨ï٣

الخشب أن له حق الوضع على او جناح الي شيارع نافذ يضر - بالمان منت لم يجز أ فان فعل جداره لزم ذلك في الحكم ، فان تقدمه صلح لزم ظاهرا وباطنا · ذلك أزيل للحديث « لا ضرر وان لم يتقدمه صماح لزم في ولا ضرار » ٨٠٠ ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر المال الظاهر دون الباطن الى حال الطريق ( فرع) في مداهب العلماء . - **.** ۸۳ قلنا: أن ملاهينا أنه يجسوز ٨٠ اما كيفية الضرر فان ذلك معتبر الوضع على جدار جاره اذا لم بالمادة في ذلك الشارع ، فان يضم بالمسمارة ويه قال مالك كان شارعاً لا تمر فيه القوافل والأوزاعى وأبو يوسق ومحمد والجيوش والركبان أو التروللي وقد اشترطوا عدم الضرر بالمازة أو الترام فيشترط أن يكون ويه قلنا فكان جائزا كالمشي في الجناح عاليا وقال أبو عبيسلد بن خربويه : الطريق والجلوس فيها ۸. وقال أصحاب أحمد: لا بجوز يشترط أن يمر الفارس تحته ۸۳ ورمحه منصــــوب بيده لأن ان يشرع الى طريق نافذ جناحا وهو الروشن سنواء كان ذلك القرسيان قييد ودحمون يضر بالمارة أو لا يضر وسمواء فيحتاجون الى نصب الرماح قال المصنف : وهذا غير صحيح اذن الامام أو لم ياذن ۸., لأن القارس يمكننه أن يحط ولا يجوز أن يقتح كوة ولا يسمر 3 A -مسماراً في حائط حاره الا باذنه أدرمجه على كتفه ( فصل ) وأن أخرج جناحا الى ( فرع ) ولا يجوز أن يجسري ۸١ A٤ الماء في أرض غيره ولا على سطحه دار جاره من غير اذنه لم يجنز وان صالحه على ذلك بعوض لم يقير اذنه **A1** وقال في القديم : اذا ساق رجل يصح لأن الهواء تابع فلا يفسرد ٠٨٤٠ بالمقد عينا أو بشرا فلزمته مؤنة ودعته وان أخسيرج جناحا الى درب الضرورة التي اجسرائه في ملك ٨1 غيره ولم يكن على المجرى في ملكه غير نافل نظرت ، فان لم يكن ضرر بین فقسد قال بعض له في الدرب طريق لم يجز ؟ اصحابنا: يجبر عليه .. لما ـ ذكر تاه في دار الجار وأن أراد أن يعمل ساباطا وهو ( قلت ) فاذا صالح رجلا على \* AY λĚ سقيفة بين حائطين تحتها طريق موضع قناة من أرضنه بجسري 

فيها ماء وبيئا موضعهاوعرضها

( فرع ) اذا كانت الأرض في يد

وطولها جاز

A0

رجل باجارة جاز أن يصالح رجلا على أجراء الماء فيها في ساقية محفورة مدة لا تتجاوز جداره » مدة احارته

٨٥ فأقر له به ثم قال : صالحني فيه على أن اعطيك مسيل ماء في ملكي \_ قال الشافعي : \_ فان بينا الموضع وقدر الطنول والعرض صبح

و قال ابن الصباغ : وان صالحه على أن يجرى الماء في ساقية في ارض للمصالح - قال في الأم : ے فان هذا اجارة يفتقر الى ٨٨ تقدير المدة

قال الممسرائي : وان كانت ٨٦ الأرض في يد المقر باجارة جاز له أن يصالحه على أجراء الماء في ساقية. فيها محفورة مسلمة لا تجاوز مدة اجارته

وقال أبن الصباغ : ولا يحتاج X الى ذكر المدة ويكون ذلك فرعا للاجارة ، لأن ذلك لا يستوفي به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفي منفعتها ، فكانت مدتها مقدرة ن

( فصل ) وفي وضع الجدوع على 77 حائط الجار والحائط الذي بينه ٨٩ وبين شريكه قولان

> قال في القديم : يجوز ، فاذا  $r_{\lambda}$ امتنع الجار أو الشريك أجبو عايه اذا كان الجسندع خفيفا لا يضر بالحائط ولا يقدر على التسقيف الا به

٨٦ دليل القديم ما رواه أبو هربرة مرقوعا الألا يمتمن أحسيدكم ا جاره أن يضع خشسسية على

( قرع ) أذا أدعى على رجل مالا ٨٦ . وقال في الجديد : لا يجوزا يغير .. اذن وهو الصحيح لقوله عليها . « لا يجل مال التريء مسلم الا بطیب نفس منه »

٨٦ ﴿ وَلَانُهُ النَّفَاعُ بِمِلْكُ غِيرِهُ مِنْ غَيرٍ ۗ .، ضرورة ، فلا يجنوز بفير اذنه كالحمل على بهيمته 6 والنساء في أرضه 6 وحديث أبي هريرة تحمله على الاستحباب إ

والمذهب أنه أذا أراد رجل أن يضع أجداعه على حائط جاره او حائط مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه

(قلت) قد ذهب السلف الي . 11 أن للخبر تأويلين :

( احدهما ) محمسيول على 11 الاستحباب

J٩

٩.

( والثاني ) أن معنساه اذا: أراد وضع خشبة على جـــدار له لاخراج روشيين أورشرفة أو جناح الى شارع ثافيد فليس لجاره المحاذي له أن يمنعه مر ذلك

فاما اذا أراد أن سنى على حائط أو يضع عليه خشسبا يضر به ضررا بيئا أو جدارا آخر بمكنه أن يسقف عليه لم يجبر الجار قولا وأحدا

قان صالحه بمال ليضع اجداعه على جداره في أوله الجديد أق

94

98

94.

94

94

44

قلنا بجير الجار على تمكينه من وضعها على القديم فصالح مالك الجدار مالك الخشب مسسح ٩١ الصلح

وأن كان في ملكه شجرة فاستعلب ٩. وانتشرت أغصانها وحصلت في دار حاره حاز للجار مطالبتــه بازالة ما حصل في ملكه ، فأن لم يزله جاز للجار ازالته عن ملکه ، کما لو دخل رجل الی دار غیرہ ہفیر اذبه 🔍

. ٩ : وقال اصحاب أحمد : إذا امتنع من الملك له من ازالته لم يجير، لان ذلك ليس من فعله 🐇

قال العمراني : ينظر فيه فان 9. كان ما انتشر لينسسا يمكنه أن يزيل ڏنك عن ملكه من غير قطع لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه رارش ما نقصت الشجرة بذلك لأثه متهم بالقطع

وان كان بايسا لا يمكنه أزالة 94 ذلك عن ملكه الا بقطمه فله ذلك ولا ضمان عليه

وقال أصحاب أحمد كابن حامد 11 وابن عقيل وابن قدامة ؛ يجوز ذلك رطبة كان الفصيييين أو بابساً لأن الجهالة ٩٣ في المصالح عنه لا تمنسع الصحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف الموض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه

٩١ . ١ ( قرع ) اذا كان سطح داره اعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة

وقال أحمد : يجسبور من علا - 9:3 سطحه على بناء سترة

( فرع ) قال الشيخ أبو حامد : يجوز للانسان أن يفتح في ملكه كوة مشرفة على جارة ، وعلى جسر علية

( فصل ) وان كان لرجيل في رزقاق لا ينفذ دار ، وظهرها الى الشمارع ، ففتح باباً من الدار الى الشارع چاز

وان كان باب إلدار الى الشارع وظهرها الى الزقاق ففتح بابآ من الدار الى الزقاق نظرت فان فتحه ليستطرق الزقاق لم يجزا

وقالت الجنابلة : بجوز له ذلك قولا واحدا

( فرع ) اذا إراد أن يفتسح الى الدرب كوة أو شباكا لم يمنسع منيه ، لانه يتصرف في ملكه

( فرع ) اذا كان لرجـل داران وباب كل واحدة منهسما الي زقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الاخرى فان اراد رفع الحائط بينهما وجعلهما دارآ واحدة جاز

وان اراد أن يفتح ابن احداهما باباً الى الآخري ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى إ نفيه وجهان

( فصل ) اذا كان لداره باب في وسط درب لا ينفذ فأراد أن ينقل الباب نظرت

فان اراد نقله الى اول الدرب

فیه ، وقال مالك وابو تور وهوي حاز له ؛ وإن أراد أن ينقسله أحد قولينا : يجبر إلى آخر الدرب فغيه وجهان : نقل الطين لحفر النهر أثر الاعين ( اجدهما ) لا يجوز ، لأنه يريد . 97 48 بخلاف الحائط ان يجمل لنفسه حق الاستطراق وان يناه بالة له فهو ملك الذي ر في موضع لم يكن له ﴿ 17 يناه وله أن يمنغ شريكه مسن ( والثاني ) يجور لأن حقه ثابت 98 في جيع الدرب ولهذا أو أرادوا الارتفاق به فان أراد الذي يناه أن ينقضه « قبيمته كان له حق في جميعه 97 كان له ذلك لأنه ملك له يتفرد وقال أصحاب أحمد أواذًا كان لرجل بايان في زقاق غير نافــد J. فان طالب الشريك المتنسبع 1حدهما قريب من باب الزقاق ٩٧ لم يكن له ذلك الا أن يكون له والآخر في داخله فللقرايب منن خشب فيقول له: اما أن تأخذ: الياب نقل بايه إلى ما يلى باب منى ما يخصني من النفقسسة 🗦 : الزقاق وتمكنني من وضع خشبي أو ( فصل ) اذا كان إن حايل حائط تقلم حائطك لنبئيه جميعسا مشنترك فانهدم افدعا الجدهمنا فيكون له ذلك ، لأنه ليسى للذي صاحبه الى العمارة وامتسم بناه ابطال رسوم شريكه الآخر ففيه قولان 🕯 ( فرع ) وأن كان الحائط بينهما قال في القديم ؟ يجبيل ، الأنه 31 نصفين فهيندماه راو انهدم ثم اتفاق على مشترك يزول به اصطلحا على أن ببنياه وبنفقا الضرر :عنه. وعن شريكه فأجبر عليه بالسوبة وبكون لأحدهها عليه كالانفاق على ألعبد ثلث الحائط وللآخر ثلثاه ويحمل وقال في الجديد إلا يجبر ، لأنه 90 عليه كل منهما ما شاء فلا نصح انفاق على ملك لو انفرد به لم هذا الصلح ( قصل ) وإن كان لأجدهما علو . 99 وقال أبو حنيفة الإيجير المتنع 17 وللآخن سفل والسقف بينهما على بناء الحائط ويجبر على - فانهدم حيطان السفل لم يكس كسح الثهر والبش الصناحب السنقل أن يجير صاحب وقال أحمد : لا يجبر على البناء . 17 العلو على البتأء لأنه اذا كان الممتنع المالككة لم وهل لصاحب الملؤ الطالبة 99 يجبر على البناء في ملكه المختص! باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في الحائط وان كان الممتنع الآخر لم يجبر 97 فان قلنا بالقديم أجير الحساكر علىٰ بناء ملك غيره ولا المساعدة ٩٩

1.1

والمناعل السغل على البناء و الله الله يكن له مال اقترض عليه من صباحث الفلو ومن غيره وبئي له سقفه ، وكان ذلك دينا في . أن دمته الى ميسرته

١٠٠ عناذا آراد صاحب العلو أن يبنى . من غير اذن الجاكم وأذن صاحب السفل لم يمنيع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطسان السفل ، ولا يرجع بما انفست والأنه متطوع

١٠٠ ( مُسألة ) قال الشافعي : ولو ١٠٢ ادعى على رجل بيتا في يده فاصطلحا بعد الاقسرار على أن بكون لأحدهما سطخه والبشاء على جدرانه بناء معلوما فجائز ١٠١ ( مسألة ثانية ) اذا ادغى رجل · دارا في يد رجلين فأقسر له احدهما بنصفها وانكر الآخسر ورحلف له ٤ فصالح المقر اللمدعى: .. على بُصف الدار على عنوض وصار ذلك النصف للمقر

١٠١ فهل لشريكه المنكر أن يأخسة ذلك بالشفعة ؟

قال الشبيخ أبو حامد : أن كان الملك بجهتين مختلفتين فللشريك المنكر الشبقعة

١٠١ ﴿ وَإِنَّ اتَّفَقَّتَ جَهَةَ اللَّكُ لَهُ السَّمَا وجهان

1.1 ( أحدهما ) ليس. للمنكن الأخذ بالشفعة لانه يقر بأن أخاه أقر أ بنصف الدار بغير حق ولم يملكه ي الملح الشارع المارية المارية

( والثاني ) لو الطالبة بالشسفعة 1.1 ·· وهو. الصحيح

وأما ترتيب أبن الصباغ فيها 1.4 فقال : ان كان انكار المنكسر . . . مطلقاً \_ كان أنكر ما أدعاه فله الأخذ بالشبقعة

١٠١ ( مسالة ثالثة ) قال الشافعي : - اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح ء فحائزة

( مسألة رابعة ) قال الشافعي : ولو ادعى رجل على رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز

١٠٢ قان قيسل نرقبلا كان للمدعى اجباره على القطع لأن له عوضا في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته الحائمة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك ا

قال ابن الصباغ: فالجواب أن ذلك انما يكسون اذا لم يشرط القطع فأما مع شرط القطيع فلا يضمن البائع الجوائح

١٠٢ وان صالحه من غير شرط القطع \_ فان كانت الأرض لفير المقر \_ لم يصح الصلح

بالارث مثلا أو الابتياع ففيسه ١٠٣ ( فرع ) قال أبن الصباغ : وأن ادعى على رجل زرعاً في أرضه فأقر له بنصفه ثم ضالحه منه على نصفه على نصف الأرض ٤ لم يجز لأن من شرط بيع الزرع تطمه وذلك لا يمكن في المشاع

1.8

1.0

1.7

1.7

1.4

1.7

1.7

1.7

١٠٤ كتاب الحسوالة

الحوالة في عين الفقه التقال القانون الوضعي : هي انتقال الحق من ذمة الى ذمة اخرى مشغولة بمثل ذلك ؛ نقلا تبرا به الذمة الاولى

1.5 وهذا التمريف هو الذي اتفق عليه جمهور العلماء من اصحابنا وبه قالت المالكية والحنابلة واهل الظاهر

وقال اصحاب الرأي هي نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة أخرى ، وهو المحال عليه

ا ويعرف الشيعة بأن الحوالة هو عقد شرع لانتقال الحق من ذمة الى أخرى

تجوز الحوالة بالدين لل روي

أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى على الله عنه أن النبى على ملىء فليتبع » فاذا أتبع على ملىء فليتبع » الحول: الحول: الحيلة أو القسوة أو السمة ، وحال الفسلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحال اللون الفرس أعوجت ، وحال اللون

الفرس اعوجت ، وحال اللون تغير ، والتحول اللين ، والتحول التنقل ، والاسم الحول ومنه قوله تعالى : ( لا يبغون عنها حولا )

۱۰۱ اما حدیث ابی هریرة فسرواه البخاری ومسلم الغ ورواه احمد بلفظ : « مطل الفنی ظلم » ومن احیل علی ملیء فلیحتل »

١٠١ (أما الاحكام): فالحوالة لا تتم الا بثلاثة أنفس ٤ محيل وهـو

من يحيل بما عليه ، ومحتال وهو من يحتال بما له من الحق، ومحال عليه وهو من ينتقل حق المحتال اليه

واختلفوا هل هي بيع دين بدين ورخص فيه فاستثنى عن بيع الدين بالدين ؟ او هي استيفاء اوجه ، وقيل هي عقبد ارفاق مستقل

( اما الأحكام ) فان حديثى ابى هريرة وابن عمر يدلان على انه يجب على من أحيل بحقه على ملىء أن يحتال

وقد اختلف في المطل من الفني هو كبيرة ؟ أم لا ؟ وقعد ذهب الجمهــــور الى أنه موجب للفسق

تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية

بالتامل يظهر أن ما على المورث من الترامات يبقى بعد مسوته معلقا بدمته ، وكان لصساحب الحق أن يستوفى حقسمه من التركة أذ حق الورثة لا يتعاق الا بثلثى الباتى بعد سسداد الدين

ولذا وجدت في الفقه الاسلامي قامدة وهي لا تركة الا بعسد سداد الدين

( فصل ) ولا يجوز الا على دين يجوز بيعه كعوض القرض ، وبدل المتلف

فأما ما لا يجوز بيمه كدين السلم ومال الكتابة فلا يجوز الحوالة

•	h. 0	•	V
خمسمائة وكل واحد منهسما ضامن عن صاحبه ( فصل ) ولا تجوز الحوالة الا على من عليه دين ، لانا بينا أن الحوالة بيع ما في الدّمة بما في اللّمة	117	( فرع ) لا تجوز الحوالة بدين السلم ولا عليه لأن دين السلم غير مستقر ، لانه يعرضه للفسخ انقطاع المسلم فيه لقوله مُنْ السلم في شيء فلا يصرفه الى غيره »	·
(الشرح): اذا كان لرجل على رجل حق رجل حق من لاحق عليه ، فان لم يقبل المحال عليه الحوالة لم تصبح الحوالة ، ولم	1117	( فرع ) اذا احالت المسراة على زوجها يصداقها قبل الدخسول لم يصح لانه دين غير مستقر وان احالها الزوج به صح	
ببرا المحيل لانه لا يستحق شيئا على المحال عليه		( فصل ) واختلف أصحابنا في جنس المال يجوز به الحوالة ( فصل ) ولا تجوز الا بمسال	1.9
وان قبض المحتال الحق مسن المحال عليه باذن المحيل ثم وهبه المحتال للمحال عليه ، فهسل	117	معلوم ، لانا بينا انه بيع فلا تجوز في مجهول	
يرجع المحال عليه على المحيل بشيء أ فيه وجهان: (أحدهما) لا يرجع عليه بشيء،	117	واختلف أصحابنا في أبل الدية فمنهم من قال: لا تجوز وهو الصحيح لأنه مجهول الصفة	1.9
النه لم يغرم شيئا لأن ما دنــع البه رجع اليه	***	( الأحكام ): تجوز الحسوالة بالدراهم والدنانير وبما له مثل	1.3
( الثانى ) يرجع عليه وهـــو المذهب ، لا أنه قد غرم ، وأنما يرجع عليه بسبب آخر	117	كالطعام والأدهان ؛ وما استحدث في عصرنا هذا من صبيناعات بخارية وكهربية	
( فصل ) ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال ، لانه نقل حق من ذهة الى غيرها فلم يجز	117	وقال أصحاب احمد: لا تصح المحوالة فيما لا يصح المسلم	11.
من غير رضا صاحب الحق (الشرح) الاحكام: اعتبار رضى المحتال هو مذهبنسا ومذهب	jur	( فصل ) ولا تجوز الا أن يكون الحقان متسساويين في الصسفة والحلول والتاجيل ، فان اختلفا في شيء من ذلك لم تصبح الحوالة	11.
مالك وقال أصحاب ابى حنيفة: اذا لزم المحال عليه بالحـــق بغير التزام منه كان مكـرها ،		ولا تصع الحسوالة الا ان كان الحقان من جنس واحد	113
فاذًا قبلها مع الاكراه فسيدت الحوالة	4	( فسرع ) وأن كان لرجسل على دچلين الف درهم كل واحسد	

رجلشيئا بألف وأحال المشترى

البائع على رجل بالالف لم وجها

رفم ا**لصفحة**.

حقه لقوله والله عن الله علم العني الله المنابي الله 118 قال أحمد: الليء عنسدي أن ظلم ، واذا اتبسع على ملى يكون مليئا بماله فليتبع ٥ ١١٥ وقال أبو حنيفة وأصحابه: أن ١١٧ وقد حمل ابن حيزم على راي الحوالة تصرف على المحسال الأئمة الثلاثة ورماه بالفسساد : . عليه ينقل الحق الى ذمته 6 فلا والتطلان يتم الا بقبوله ورأهناه ١١٨ واذا اختلف السلف فلينس الذي ١١٥ ( فصل ) اذا أحال بالدين انتقل : الحق الى المحال علية 4 وبرئت ر بعض ما روى عنهـــــــــم بأولى من بعض باتفاقكم معنا في ذلك ذمة المحمل ١١٥ ( فصل ) ولا يجونُ شرط الخيار ١١٨ . وقال اصحاب احمد : لانسه فيه ، لأنه لم يبن على المفابسة ، شرط ما فيه المصلحة للمقد في فلا يثبت فيه خيار الشرط عقد معاوضة ، فيثبت الفسخ ١١٥ وفي خيار المجلس وجهان : بفواته وبرجع على المحيل وعثمان قال: يرجع ضاحيه ١١١٠ ( فصل ) وأن أجاله على مليء 118 لا توى على مسلم ، وهو في أصل والأفلس أواجحه الحق وحلف قوله يبطل من وجهين ، ولو عليه لم يرجع الى المحيل كان ثابتاً عن عشمان لم يكن ولنا أن إلحوالة منستقة مين فيه حجة انما شك فيه عثمان التحويل وهو النقل فكان معثى ( فرع ). اذا كان عليه دين لرجل الانتقال لازما فيها 17. ١١٧ قلت : أن الحوالة مشتقة من فأحاله على من له عليه دن 6 ثم ان الحيل قضى المحتال صلح تحويل البحق والضمان مشتق من ضم ذمة الى ذبة فيجب أن القضاء يعطى كل لفظ ما يقتضيه ١٢٠ ( فرع ) قان أحاله على رجل ولم ويشرط أنه ملىء أو معسر قبان ١٠١٧ وقال أبو حنيفة : يرجع اليه انه ممسر لم يرجع المجتال على في حالين : اذا مات المحال عليه المحيل سواء علم باعشتاره أو مقلساً ، واذا جحد الحسق الم يعلم رحلف دليلنا أن الاعسار أو خدف بعد 11. 11٧ وقال أبو يوسف ومحمد: يرجع الحوالة وقبل القبض لم يثبت اليه في هذن الحالين ، وفي حالة للمحتال الخيار ، فكذلك اذا اللثة اذا أفلس المحال عليه ثبت أنه مفسر حال العقد : وحجر عليه ۱۲۱ ( قصل ) وان اشتری رجل من وقال الحكم : يرجع اليه في حالة

واحدة ، إذا مات المحال عليه

مقلسة وأيس من الوصول الى

317

بالمبيع عيبا فرده فقد اختلف اصحابنا نيه

فقال أبو على الطبرى : لا تبطل 171 إلحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع المسترى على إلبائع بالثمن

وقال أبو اسحاق: تبطـــل 171 الحوالة 4 وهو الذي ذكره المزئي في المختصر ، فلا بجوز للبانع مطالبة المحال عليه

۱۲۱ الأحكام: اذا اشترى رجل من رحل سيارة بألف ثم احال المشترى البائع بالألف على رجل المشترى ألف ثم وجد المشترى بالسيارة عيبا فردها ـ فان ردها بعد قبض البائع مسال الحوالة انفسخ البيسع ، ولم تبطل الحسوالة على المذهب ١٢٦ . بلا خلاف

> ١٢٣ ( فرع) وان أحسسال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قبل الدخول أو وجد أحدهما بالآخر عيبا ففسخ النكاح

۱۲۲ فان كان ذلك بعد أن قبضت المراة مال الحوالة لم تبطـــل الخوالة ، وأن كأن ذلك قبل القبض فملى الخلاف المدكور ( فرع ) وان أحال البائع رجلا 177

بالثمن على الشنتري ثم وجد المشترى بالمبيع عيبا فرده ، لم ١٢٧ تنفسخ الحوالة وجها واحدآ ( فصل ) وأن أحال البائع على

المشترى رجلا بألف ثم اتفقا على أن العبسسة كان جرا فان ١٢٧ (فرع) اذا كان لرجِل على رجِل

117

كذيهما المحتال لم تبطل الحوالة ( فصل ) اذا اجال رجل رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ثم اختلفا ، فقال المحيل : وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتمال: بل أحلتني ، بلفظ الحوالة ، فالقول قول المحيل وان كان لزيد على عمرو الف 110 درهم ولعمرو على جاند الف ... فاختلف زيد وعمرو 6 فقال زيد: أحلتني بالألف التي عليك لى بالألف ألتى لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو: بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلفظ الوكالة ، فالقول قرل عمرو ، لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو اعلم بلفظه

فان قال عمرو لزيد: أحلتك على خالد بالألف التي لي عليه فقبل زيد ثم اختلفا فقال عمرو: وكلتك لتقبضها لي منه ، ومعنى قولى : احلتك اى سلطنك عليه اذا كان لزيد على عمسرو الف درهم ولخسسالك على زيد ألف درهم فجاء خالد الى عمسرو وقال: أحالني زيد بالألف التي عليك له ، فان صدقه فلا كلام وان كلبه كان القول قوله ممع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة وأن كذب عمرو خالداً ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا حلف سقطت دعوى خالد

ألف درهم فطالبه بها فقال من ١٢٩ أما أذا وهيه اللنين فأن له أين عليه الدين : أحلت إلهـــا على فلان الفائب فانكر المحسل ، يرد هيته 6. لأن الهية مقصورة فالقول قوله مع يمينه على الكفيل ، فهو صاحب الحق ( فرع ) في مذهب الحنفية في في قبولها أو ردها 114 تمريف الحوالة ( ومنها ) أن ضاحب الدين وهو 179 المحال اذا أبرأ المحال عليه فان واما المعنى الشرعي فهو نقل 117 الدين من ذمة الى إذمة اخبرى ذمه المدين الأصلى تبرأ وليش بدين مماثل له فتبرأ بدك النقل للمحال الحق في مطالبته ثانيا الذمة الأولى ( ومنها ) أن صيحاحب الدين 179 في تعريف الحوالة رايان: 114 المحال، اذاوكل المدين الأصلى وهو ( احدهما ) أنها نقل المطالبـــة الحيل على أن يقبض الدين من 111 المحال عليه فانه لا يصبح فقط من ذمه المدون الى ذمـة الملتزم ٤ فاذا كان أشخص دين ١٢٩ (ومنها) أنه يصح فسخ الحوالة عند آخر فأحاله على آخر وقبل فلو انتقل الدين من ذمـة الي ذمة لكانت الحوالة '، لازمالة المحال عليه ذلك الدين والتزم به ، فان مطالبة الدائن بدينه فلا يصح لأحدهما فسخها ( ومنها ) اذا اشترى سيلعة تنتقل من ذمة المانون الأصلي ١٢٩] الى دمة المحال عليه . ولم يدفع ثمنها وأحال البائع ( ثانيهما ) انها نقل المطالبة ونقل بالثمن على شخص آخر ، فأن 179 البائع يحبس السلعة عسين الدين معا بمعنى أنَّ دُمة المدين المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا الأصلى تبرأ بحوالة الدائن الي أعطاه ثمنها الشخص الملتزم بدؤح الدين ١٣٠ وقد اتفنوا على هذه الأحكام. وقد يوجد من يقول : انها نقل 111 فكيف التوفيق بينهما وبين المطالبة نقط بأموران التعريف لأعلى القولين: ( منها ) أن المدين الأصلى وهو 111 المحيل اذا أراد أن أيشدد الدين ( والجواب ) أن الحوالة تارة 17. بنفسه ، فان طباحب الدين تعتبر تأجيلا للدين فتكون نقلا بلزم على قبوله للمطالبة كما في الأحسكام التي تفيد أنها تقل المطالبة فقط ( ومنها ) أن صاحبُ الدين وهو المحال ، لو برأ المحال عليه ١٣٠ ( قرع ) في مذاهب العلماء في بالدين فانه لا يصح له أن سرد تمريف الضمان ذلك بخلاف ما أذاً وهنه ذلك ١٣٠ مذهبنا أن أركان الحوالة ستة،

وأن شم وطها سيتة

رقم الصفحة

زيداً على خالد ، فان الحوالة تصنيح وكذا أذا احال الزوج زوجه 177 الصداق على آخير ورضيت بذلك ، فانه لا يكون لها حيق منع نفسها عنه أما اذا اشترط الرهين أو 144 الكفيل على المحال عليه ، فان الجوالة تصح ، ولا يلزم المال عليه بتنفيذ الشرط (السادس) أن يكون دين المحيل ودين المحال عليسه من الديون التى يصح بيعها واستبدالها بغيرها ٤ فلا تصح الحوالة بدين السلم أما أركان الحبوالة عند مالك 144 واصحابه فهى محيل ومحال عليه وصبيغة ، ولا تنحصر صيفة الحوالة في لفظ مشبتق من الأحالة ، فتدل بكل ما بدل على نقل الدين وأما شروطها فسيتة اذا اعتبرنا 188 الصيفة ركنا واذا اعتبرنا الصيفة شرطا فسبعه أما السنة فهي: 177 ( أولا ) رضا المحيل والمحال ، 177 أما المحال عليه فلا يشترط رضاه على المشهور كما لا بشبسترط حضوره واتراره ( ثانيا ) أن بكون للمحال دين 177

فأما اركانها الستة فمحيسل ، ومحال عليه ، ودينان ، دين للمحمال على المحيسل 4 ودين للمحيل على المحال عليسه ؟ وصيفه ، وهي الايجاب والقبول وأما الشروط الستة فهي : 14. (الأول) رضا المحيل الذي عليه 14. الدين فان لم يرض فلا تصبح الحوالة ( الثاني ) رضا المحال وهــو 171 صاحب الدين فاذا لم يقب ل ١٣٢ الحوالة لم يجبر عليها ، ولا تصح بدون رضاه ( الثالث ) أن يكون الدين المحال 171 به معلوماً قدراً أو صيفة قلو كان الدين مجهولا عند العاقدين أو أحدهما فأن الحوالة تكون باطلة ( الرابع ) أن يكون الدين المحال 171 به لازما في الحال أو في المآل ، فالدين اللازم هو الذي لا يسقط عن المدين في وقت من الأوقات -كصداق المرأة بمد الدخول بها ( الخامس ) أن يساوى الدين 144 الذي على المحيل بالدين الذي على المحال عليسه في الحنس والقدر والحلول والتأجيل والصحة والتكسير ولا يشترط التسماوي في 177 التوثيق ، فاذا كان لزيد دين على ممروة وكان عند زيد رهن على دينه ، أو كان له كفيل به، وكان لعمرو دين على خالد يدون 148 رهن وكفيل ثم أحال عمسرو

على المحيل ، وأن تكون للمحيل

اذا افلس المحال عليه أو مات

فان للمحال أن يرجع على المحيل

دين على المحال عليه

رقم الصفحة

141

177

121

حتى ولو شرط عليه البراءة ، ثم انه دفع المحال علينه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل لياخده منه ا

( والحسواب ) إنه اذا قامت قرينة على أنه متبرع به لم يكن له حق الرجوع ، والا فله حق الراجوع لجواز أن يكون قد دفعه بطريق القرض للمحيل

( ثالثاً ) أن يكون:أجد الدينين 188 حالا ، قان كان الذي على المحيل مؤجلا مثله فان الجوالة لا تصح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين

( رابعاً ) أن يكون الذين لازما 148 فلا تصم الحوالة بدين غير لازم كما اذا أحال السيد دائنة على عبده الكاتب ..

( خامساً ) أن يسلباوي الدين 148 الذي على المحيل الدين الذي على المحال عليه في القدر والصفة ( ومعنى التساوي في القيادر ) أنه لا يجوز أن يأخذ من المحال ١٣٦ عليه أكثر مما يستحقه عنسك المحل

> ( سادساً ) أن لا يكون الدينان ( دين المحيل ودين اللحال عليه ) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب رتحوها 👙

١٣٥ أما أركان الحوالة عند أحمد وأصحابه فهي ما تتحقق به من ١٣٧ نعم ادًا أتكر الدين قبل الحوالة محیل ومحال به وعلیه وصیعة · الخ .

١٣٥ .وشروط الحوالة خمسة :

١٣٦ . ( أحدها ). أن يتفق الدين المحال به مع دين الحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأجل

187. ( ثانيها ): أن يكون تدر كل إمن الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلومًا قدره ؟ قادًا إكان مجهولا فلا تصح الحوالة

( ثالثها ) أن يكون الدين المحال ابه مستقرأ فلا تصح أن تحييل المراة المدينة دائنها على صداقها . تبل الدخول لأنه غير مستقر ١٣٦ . ( رابعها ) أن تكون الدين المحال

عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد اأو يقدر بالذراع

( خامسها ) رضا المحيل ، أما المحال فلا يشترط رضاه اذا كان الحال عليه قادرا على السنداد وغيرا مماطل لخسديث النبي عُرِيْكُ « لي الواحد ظلم » وكذلك المحال علينسمه ، قاله شترط رضاه

( قرع ) في مداهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

مدهبنا انه يترتب على الحوالة و براءة لحمة المحيل من دين المحال عليه ، وبراءة ذمة المحال عليب من دين المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل الى ذمة المحال · علية للمحال

وحلف ثم أحاله بعسسد ذلك فللمحال أن يُحلف المحيل بأنه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال

18.

12.

قال ابن عباس: الزعيم الكفيل، ومنه قوله عُرِيَّة « أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق »

وثمة ست مسائل:

(الأولى) قال علمساؤنا: أية يوسف نص في جواز الكفاله . وقال القاضى أبو اسسسحاق المروذى: ليس هذا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن أنسان ، وأنما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لفة لازم شرعا فلست بآمر فيها بأمر

ولكنى على نفسي زعيم

(الثالثة) اذا قال: انا زعيسم لك بوجه فسلان . قال مالك يلزمه ، وقال الشسسافعى ، لا يلزمه لانه غرر ، اذ لا يدرى ايجحده أم لا أ والدليل على جوازه ان المقصود بالزعامسة تنزيل الزعيم مقام الاصل

عليه بيمينه ، فان حلف المحيل ١٣٩ فلا حق المحال في الرجوع ، وان لم يحلف حلف المحسال وبطلت المحوالة

۱۳۷ (أما الحنفية) فانهم يبرئون ١٣٩ المدين باحسالة الدائن براءة ١٣٩ مؤقتة ، ومعناه أن المحسسال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حسالة أن يفلس المحال عليه أو يموت

۱۳۸ ( اما المالكية ) فقد قالوا: يتجول حق المحال على المحيل عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين

(اما الحنابلة) فمندهم انه متى توفرت شروط الحبوالة التى اشرنا اليها آيفا واتينا عليها تفصيلا ، فان المحيل يبرا من الدين بمجرد الحوالة ، سواء افلس المحال عليه او مات أو اتكر الدين

## ١٣٩ كتساب الفسسمان

۱۳۹ اللغة : الضمان مشتق من ضم ۱٤٠ ذمة الى ذمة وقال فى البسيط : هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين فى ذمة من لا دين عليه

۱۳۹ واصطلاحاً : هو التزام مكلف ١٤٠ عاقل غير محجور عليه اسفه ١٣٩ ( أما الاحكام ) فالاصلل في جوازه الكتاب والسنة والاجماع ( اما الكتاب ) فقوله تصالى : ( نفقد صواع الملك ولن جاء به حمل بعير وانابه زعيم )

181

131

181

137

188 .

الرابعة ) كما أن لفظ الآية نص في الزعامة فمعناها نص في الجعالة ، وهي نوع من الإجارة والفرق بين الجعبالة والاجارة أن الإجارة يتقدر فيها العوض من الجهنين ، والجعالة يتقدر فيها العوض يتقدر فيها العوض عن الجهنين ، والجعالة يتقدر فيها الجعل والعمل غير

۱۱ (الخامسة) فاذا ثبت هذا نقد يمكن تقدير العمل بالزمسان كقوله: تخدمنى اليوم ، وقد يقول: تخيط لى هذا الشوب فيقدر العمل بالوجهين ، وقد يتعدر تقدير العمل

181 (السادسة) في حقيقة القبول في الآية أن المنادي لم يكن مالكا ولكن كان نائيب عن يوسف ورسولا له فشرط حمل البعي على يوسف لمن جاء بالصواع، وتحمل هو عن يوسف فصارت فيه ثلاث قواعد "

۱٤۱ تحمل عن يوسف فصارت فيه ثلاث فوائد

۱٤۱ ( الأولى ) الجعالة . وهي عقد يتقدر فيه الثمن فلا يتقدر فيه الثمن فيه المثمن

1( الثانية ) الكفالة ، وهي ههنسا مضافة الى سبب موجب على وجه التعليق بالشرط ) وقد اختلف الناس فيه اختسلافا متباينا تقرير في المسائل

١٤١ (الثالثة) جهالة الضمون له .
 فقالت المالكية : هي جائزة ،

ولجوز عندهم أيضاً مع جهالة الشيء المضمون أو كليه ما ، وهذا يخالف ما ذهب اليه أسسحابنا الشهية ووافقنا العنفيون من أنه مع جهالة الكفول له

قانا: ان معرفة المضمون عنه والمضمون له فيه ثلاثة اقوال:
( أحدها ) أنه لابد من معرفتهما أما معرفة المضمون عنه فليعلم هل هو أهل للاحسان أم لا أواما معرفة المضمون له فليعلم هل يصلح للمعاملة أم لا أ

( الثاني ) أنه افتقر الى معرفة المضمون له خاصة المعاملة المعه خاصة

(الثالث) أنه لا يفتقر الى معزفة واحد منهما وهو الصنحيح في حديث أبى قتادة (انه ضنعن عن الميت ) والآية نص في جهالة المضمون له ) وحمل جهالة المضمون عليه أخف

وشد ابو بوسف ومحمد فأجازا الكفالة فى الحدود والقصاص ، وقال : اذا قال القدوف أو المدعى القصاص بينتى حاضرة كفله أيام ، واحتج الطحاوى لهم بما رواه حمزة بن عمروعن عمر وابن مسعود

وجرير بن عبدالله والاشعثالهم « حكموا بالكفسسالة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عنهم

عين مضمونة أو احضار بدن ٢٤٣ وأما السئة ففي حسديث ستحق حضوره ابي هريرة عنسسخ ابي داود ( فرع ) في مذاهب العلماء في والترمدي وقال: حديث حسن 188 تعريف الضمان مذهبنا أن وان النبي عَرِينَ خطب يوم مكة الضمان شرعا عقسسا يقنضى فقال : « الا أن الله تعالى قد التزام حق ثابت في ذمة الفير اعطی کل ذی حق حقیه فلا او احضار عين مضيمونة أو وصية لوارث ، ولا تنفق امراة احضار بدن من يسسستحق شيئًا من بيتها الا باذن زوجها، والعاربة مؤداة والمنحة مردودة حضوره ومعنى المتعريف أن الضمان ثلاثة والدين مقضى والزعيم غارم » 331 أقسام: ١٤٣ والحكمية في ترك رسول الله ( القسم الأول ) ضمان الدين 118 مالية الصيلاة على من عليه دبن ومعناه أن الضامن يلتزم ما في تحريض الناس على قضياء ذمة المديون من حق ، بحيث الديون في حياتهم و التوصل الي تشفل به ذمته كما شغلت ذمة ألم أوة المديون ٤ واذا دفع احدهما برئت ( وأما الاجماع ) فأن أحداً من 111 ذمة الآخر ، وهذا معنى قوله العلماء لم يخالف في صححة ( التزام حق ثابت ) الضمان وأن اختلفوا في فروع (القسم الثاني) ضمان رد العين 188 منه المضمونة كالعين المفصوبة ، ( اذا ثبت هذا ) فانه يقال : 111 والعين المستعارة ضمين وكفيل وقبيل وحميل ( القسم الثالث ) التزام احضار وزعيم وصبير كلها بمعنى وأحد 180 شخص صمنه في ذلك ، فان ولابد في الضمان من ضلامن 111 كان الزيد عند عمرو دين فانه ومضمون عنه ومضمون له يصح لخالد أن يضمن احضار ( فرع ) في مداهب العلماء في 111 نفس المدين عند الحاجة تعريف الضمان ( وقال مالك وأصحابه ) الضمان مدهنا أن الضمان شرعاً عقبد ١٤٥ 111 والكفالة والحماية بمعنى واحد يقتضى التزام حق ثابت في ذمة وهو أن يشغل صاحب الحق الفير ، أو احضار عين مضمونة ذمة الضامن مع ذمة المضمون او احضار بلين من يسسمتحق سواء حضوره وبيان ذلك أن الضمان عندهم وممنى التعريف أن الضمان ١٤٥ 111 ينقسم ثلاثة أقسام: شرعا عقد يقتضى التزام حق ثابت في دّمة الفير أو احضار ١٤٥ ( القسم الأول ) ضمان المال

١٤٧ ( الأول ) الأعيان المستسلمونة	. فاذا ضمن شخص آخر في دين	
بنفشها	فقد شغلت ذمته بذلك الدين	
١٤٧ (الثاني) الأعيان المضيامونة	كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل	
بفيرها	الدين من ذمة المضمون الى ذمة	
١٤٧ ( الثالث ) الاعيان غير المضمونة	الضامن	
١٤٨ قاما الأعيان المضمونة بنفسها	١١ (القسم الثاني) ضمان ما يؤول	٢3
فهي التي يجب على من اخذها	الى:الوجوب وان لم يكن واجبا	
أن يردها بعينها أن كانت	- بالفعل وذلك كالأعيان المفصوبة	
موجودة ، فان هلكت كان عليه	والمستعارة	
ان یاتی بمثلها ان کان لها مثل 6	١١ ومثل الأعيان المقصيب وبة	73
والا فعايه قيمتها	والمسنتعارة الأعيان المقبوضة على	•
١٤٨ أما الأعيان المضمونة بفسيرها	سوم الشراء	
فهي الأعيان التي يجب تسليمها	١١ . ( القسم الثالث ) ضمأن الديون	٤Ť
مادامت موجودة ، فاذا هلكت.	التي تجب في المسلمتقبل بأن	
لا يجب تسليم مثلها ولا قيمتها	ما يلزمه من دين مثلا اذا كان	
قائه مضمون بغيره وهو الثمن	شخص يعامل تاجراً فان له أن	
١٤٨ أما الأعيان غير المضمونة	يأتى بضامن يضمنه	
لا بنفسها ولا بغيرها فانهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		<b>Y</b> 3
لا يجب تسليمها ولا تصــــح	احضار من عليه حق مالي عند	
كفالتهـــا ، وهي الامانات ،	الحاجة وهي الكفالة	1,
كالوديعة ، ومال المضاربة ،	J. J.	۲3
والشركة ونحوها	لهم في تمريف الكفالة رايين مع	
١٤٩ أما من قال : انها ضم في نفس	أنهم لا يقرقون بين الكفــــالة	
الدين مع المطالبة أيضا فقسب	والضمان	
استدل بأدلة مثها:	G , , ,	٤¥
١٤٩ أن صاحب الدين أذا وهسه	ذمة في المطالبة بنفس أو دين أو	
للكفيل فانه يصح ، ويكسون،	مين فأقسامها ثلاثة كفالة بالنفس	
للكفيل الحق في أن يرجع به على	وكفالة بالدين وكفالة بالعين	-
الأصيل	<ul> <li>ا ثانى الرأيين ) أنها ضم ذمة الى</li> </ul>	٤٧
١٤٩ وأيضاً قان الكفينسل اذا مات	ذمة في أصل الدين	
يؤخذ الدين من تركته ولو كانت	<u> </u>	۲¥
دَمته غير مشمولة بالدين فان	يطالبه باحضار الشخص المدين	
المطالبة تسقط عنه بموته	بذاته ومثل ذلك الكفالة بالاعيان	
١٤٦ ( والجواب ) ان من قال ، ان	وهى ثلاثة أقسام :	,

101

101

101

101

105

104

الكفالة هى الضم فى المطالبة ١٥١ لا ينفى انها قد تكون ضمان فى اصل الدين ، وتعريفها بذلك نقص لانه لا يشمل الاقسسام الثلاثة التى ذكرناها

( اذا ثبت هذا ) فان الكفسالة لا تصع الا اذا أمر بها الدين واذا كانت الكفالة بالأمر فانها توجب دينا ومطالبة للكفيل على المدين بعد أن يدفع دينه على كفيسل فقط لصاحب الدين على كفيسل فهى توجب دينين وثلاث مطالبات

## ١٥٠ فسرع في اركان الضمان

أركان الضمان عندنا خمسة
 قال في الروضة:

۱۵۰ (الركن الأول) ؛ المضمون عنه كولا يشترط رضاه بالاتفاق ،
لان قضاء دينه بغير اذنه جائز (الركن الثائي) المضمون له ،
ويشترط معرفته على الأصح وقول الأكثرين فان شرطناه لم يشترط قبوله لفظ على الأصح ، وان لم نشرطه جاز ان يتقدم الرضا على الضمان

ا الله المسلم المراكب المسلم المسلم

101 (الركن الثالث) الفسسامن وشروطه: صحة العبارة وأهلية التبرع

اما صحة العبارة فيخرج منه الصحفير والمجنون والمبرسم اللي بهذي فلا يصح ضمانهم

وأما الأخسرس فان لم يكن له أشارة مفهومة ، ولا كتسابة لم نعرف ضمن حتى الصسحح أو نبطل -

۱۵۱ وان كانت له اشارة مفهـــومة صح ضمانه

وأما أهلية التبرع فلا يصـــح ضمان المحجور عليه لســفه ، وان اذن الولى لانه تبرع وتبرعه لا يصح باذن الولى

(قلت) الذي قاله الامام هـو الصواب، وقد صرح الاصحاب بانه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه

وقول الرافعي انه ليس تبرعاً فاسد

( فرع) ضمان المرأة صحيح مزوجة أو غير مزوجة ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها

( الركن الرابع) الحق المضمون وشرطه ثلاث صفات ، كونه ثابتا لازما معلوما

الصفة الأولى : الثبوت وفيها مسائل

(احداها) اذا ضمن ما لم يجب وسيجب بقرض أو بيع وشبههما فطريقان (احدهما) القطع بالبطلان لانها وثيقة فلا تسبق وجوب الحق كالشميهادة (واشهرهما) على قولين الجديد البطلان ) والقسديم الصحة ، لأن الحاجة قد تدعو اليه

الذي يهذي: قلا يصبح ضمانهم ١٥٣ ) ونقل الامام قروعاً على القديم

الغير		( احدها ) اذا قال : ضمنت	104
(١ السألة الثالثة ) باع شيئا	301	لك ثمن ما تبيع فلانا فباع	
فخرج مستحقا لزمه رد الثمن		شيئًا بعد شيء كان ضــامنا	
ولا حاجة فيه الى شرط والتزام		للحميع ، لأن ما مسين أدوات	
قال القفال : ومن الحمــاقة		الشرط فتقتضى التعميم	
اشتراط ذلك في القبالات		( الثاني ) ان شرطنا معمرفة	108
( الركن الخامس) الصيفة وفيه	108	المضمون له عند ثب وت الدين	
مسائل:	•	فهنا أولى والا فوجهان	
﴿ الأولَى ) لابد من صيفة دالة	108	( الثالث ) لا يطالب الضامن	108
على التزام كقوله ضمنت لك		ما لم يجب الدين على الأصيل،	
مالك على فلان		وليس له الرجوع بعد لزومه ،	•
ولو قال : اؤدى المال أو احضر	101	وأما قبله ـ فعن أبن سريج أنه	
الشخص نهدا ليس بالتسرام		له الرجوع	
وائما هو وعد		( المسألة الثانية ) ضمان نفقة	104
(الثانية) لو شرط الضامن أو	108	المدة الماضية للزوجة صنحيح	
الكفيل الخيار لنفسه لم يصح		سواء كانت نفقة الموسرين أو	
الضمان ، قلو شرط للمضمون		المعسرين ، وكذا ضمان الأدم	
له لم يضر لأن الخيار والابراء		ونفقة الخادم وسائرا المؤن	
له أبداً		فأن جوزنا ضمان نفقة المستقبل	104
( الثالثة ) لو علق الضمان	100	فله شرطان :	
بوقت أو غيره فقال : إذا جاء		(أحدهما) أن يقدر مدة ، فأن	104
رأس الشهر فقد ضمنت أو ان		أطلق لم يصح فيما بعد الفد	
لم أود مالك غدا فأنا ضامن		( الشرط الثاني ) أن يكنون	108
لم يصح على المذهب		المضمون نفقة المسر ، وأن كان	
(الرابعة) لو وقت كفالة اليدن	100	المضمون عنه موسرا لأنه ربمسا	
فقال: آنا كفيل به الى شهر ،	,	أعسر ، وفي التتمسيَّة وجه انه	
فاذا مضى برئت فوجهان وقيل		يجوز ضــــمان تُفقة الموسر	
قولان (أصحهما) البطسيلان		والمتوسط ؛ لأن الظاهر استمرار	
كضمان المال		حاله	
( الخامسة ) لو ضمه الدين	100	( قرع ) لا يجور ضهان نفقة	108
الحال حالا أو أطلق لزمه حالا،		القريب لمدة مستقبلة رفى نفقة	
وان ضمن الوُجل بأجل او اطلق		يومه وجهان ، لأن سلسبيلها	
لزمه لأجله		سبيل البر والصلة 6 ولهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
(السادسة) لو تكفل سيدن	107	تسقط بمضى الزمان وبضيافة	

رقم الصفحة

الوحهين خلافا لأبي حنيفة 4 رجل أو نفسه أو حسسمه أو لأن القبيل بمعنى قابل روحه صبح وان تكفل بعضو منه (قاعدة) ما صح الرهن به صح فاربعة اوجه : 101 ضمانه ومالا فلأ ( احدهما ) : انه باطل كالبيع والاجارة يخلاف العتق والطلاق ويستثنى من الثاني ضــمان Not لأن لهما توة وسراية المهدة ورد الأعيان المفصوبة ويصع ضمائها الا الرهن بها ( والثاني ) ؛ يصح 107 (ضابط) ليس لنا ضمان دين ( والثالث ) أن كان عضوا 101 لا يبقى البيان دونه كالرأس بعقد في عين لا يتعدى الى غيرها والكبد والدماغ صح الا فيما أعاره شيئاً ليرهنه ( والرابع ) ما عبر عنه عن جميع ١٥٨ ( قاعدة ) من ضمن بالاذن رجع 107 البدن كالرأس والرقبة يصبح وأن أدى بلا أذن ومن لا فلا 4 ومالا كالبد والرجل فلا وان ادی باذن ویستثنی مسن ( قلت ) : قطع صاحب الحاوي 107 ذلك صور: بصـــحة الكفالة فيما لو كفل احداها: أن يكون الضــمان 101 براسه او وجهه أو عينــــه بالاذن قد ثبت بالبيئة وهسو او قليه منكر ، كما اذا ادعى على زيد يصح ضمان الدين عن الميت 104 وعلى غائب الفا ، وأن كلا منهما لما روى ابو تتسادة قال : ضمن ما على الآخر فأنكر زيد ، ه أقبل بجنازة على عهد رسول فأقام المدعى بينة بذلك الله عَرَيْتُهُ فقال : هـــل على ( فصل ) ويصح ذلك من كل 109 صاحبكم من دين ؟ فقالوا عليه جائز التصرف في ماله ، فأما من ديناران قال على : صلوا على يحجر عليه لصفر أو جنون أو صاحبكم فقال أبو قتادة : هما سفه فلا يصح ضمانه ، لأنه على يا رسول الله فصلى عليه ايجاب مال بعقد فلم يصسح رسول الله من » من الصبى والمجنون والسفية ويصح عن ألحى لأنه دين لازم 104 گاليع 🕆 فصع ضمانه كالدين على الميت فان قال له ألولى : أقضه مسن 109 ( أما الأحكام ) فانه يصح ضمان 104 كسبك قضاه منه ، وأن قال : الدين عن الميت سواء خَلَف وفاء اقضه مما في بدك للتجارة قضاه او لم يخلف منه ، لأن المال له ، وقد أذن ( فرع ) قال أبو على الطبرى : 10% له فيه لو قال : تكفلت لك بمالك على وان لم يذكر القضاء ففيه وجهان 109 فلان صح ، وان قال : أنا به قبيل لم يكن صريحا في أحد ( احدهما ) يتبع به اذا أعتق 109

175

175

178

177

175

174

175

175

لانه اذن في الضمان دون الاداء ۱۵۹ (والثاني) أنه لا يشارك به لان المال تعلق به الفرماء فلا يشارك بمال الضمان كالرهن

الصبى والمجنون والسفيه فلا يصع ضمان احد منهم لانه الحاب مال بعقد فلم يصبح كالبيع

١٦٠ أما الرآة فانه يصح الضمان منها
 ١٤١ كانت جائزة التصرف

١٦٠ وقال مالك : لا يصلح ألا أن يكون باذن زوجها

البرسم وهى عصل الضمان من البرسم وهى عصلة تصيب الاعصاب ، فهو لا يعقل فلا حكم لكلامه

۱۱۰ فأما الأخرس فان لم يكسن له اشارة مفهمة أو كتابة معقسولة مقروءة لم يصح ضمانه

۱۹۲ ( فرع ) وان كان في ذمة العبد فضمن عنه ضامن صح الضمان لان الدين في ذمته لازم ، وانما لا يطالب به في حال رقه لمجن فصح الضمان عنه كالدين على العبر

۱٦٢ ( فرع ) وأما المكاتب فائه الذا ضمن دينا على سيده فان كان يفير اذنه فهل يصح ؟ فيسه وجهان كما قلنا في غير المكاتب

وجهان بما قلبا في عير المالب القانون أفرع) في رأى فقهاء القانون الوضعى ــوهم يزعمون اقتباسه من الشريعة الاسمسلامية ــوسنمون هذا ينظرية الالتسزام وهو ينقسم الى ايجابي وسلبي

ويقولون : إذا كان الاداء قيميا فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين وللدائن أن يرفض التنفيذ الحاصل من غير المدين المسادة ٢٠٨ مسن القانون المدني

والالتزام ينقسسه الى عينى وشخصى ، ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة وتنص المادة ٣٥٩ من التقنين المصرى على ما ياتى : الدين المدين المادن الماد

على رضاء الدائن بشخص اجتبى يلتزم بوفاء الدين مكان المدين

وهذه المادة تقتضى اشتراك ثلاثة اشتخاص المنيب والناب والناب لذيه وهسلا المقد يعد بنص المسادة ٢٥٩ تصرفا واحدا متعدد الاطراف: فصل) ويصح الضمان مس غير رضى المضمون عنه لانه لما جاز ضمان ما عليه من غير رضاه

( فصل ) وهل يفتقر الى معرفة المضمون له والمضمون عنه أ فيه ثلائة أوجه:

(أحدها) أنه يفتقر ألى معرفة المضمون عنه ليعلم أنه هسل هو مين يسدى أليه الجميل ، ويفتقر ألى معرفة المضمون له ليعلم هسل يصلح لماملته أم لا يصلح

ضمانه يصح		حديث وفاء ابى قتادة أخرجه	178
١ ( ثانيها ) أن يكون بالفا فلا	70	البخاري والنسائي من حديث	
يصح ضمان الصبى		سلمة بن الأكسسوع وأورده	
١ ( ثالثها ) الا يكون محجوراً عليه	70	الترمذي وأبو داود	
لسفه ، فلا يصح ضــــمان		( أما الأحكام ) فانه يصح الضمان	178
المحور عليه بسبب السفه		من غير رضى المضمون عنه ،	
١ أما المحجور عليسه بسبب	70	ٍ لأن علياً رضى الله عنه وأبا قتادة	
الافلاس فان ضمائه يصح وكذا		ضمنا عن الميت بحضرة النبي	
ضمان السفيه الذي لم يحجر		عَلَيْكُ والميت لا يمكن رضاه	
عليه		وأما معرفة الضامن للمضمون	178
١ ( رابعها ) أن لا يكون مريضا	70	له والمضمون عنه فهل يفتقر الي	
مرض الوت وهو لا يصـــــح		ذلك ؟	
ضمانه بشرطين		فيه ثلاثة أوجه:	178
١ ﴿ إِلَّاوِلُ ﴾ أن يكون عليــــه دين	70	( أحدها ) أنه لا يفتقر إلى ممرفة	170
يستفرق كل ماله ، فان لم يكن		واحد منهما وانما يضمن بالاسم	
عليه دين مستفرق فانه يصح		والنسب	
ضمانه	•	( والثاني ) أنه حتى يعسرف	170
١ (الثاني) أن لا يطــرأ له مال	77	الضامن عينهما ، لأن معاملته	,
جدید بعد الموت		المضمون له فلابد من معرفتــه	
	77	بمينه ليعلم هل هو أهسل لأن	
المضمون له وهو صاحب الحق		يسدى اليه الجميل أم لا ؟	
ويشترط أن يكون معسرونا		( والثالث ) أنه يفتقر الى معرفة	170
للضامن بشـــخصه فلأ تكفى		غير المضمون له لأن معاملته معه	
معرفة اسمه لتفاوت فى المطالبة		ولا يفتقر الى معرفة المضمون	
شدة ولينا		عنه لاته لا معاملة بينه وبينه	
	77 ,	( فرع ) في مذاهب العلماء في	170
لأن الصمان لا يضره وكذا لا		شروط الضمان	
يشترط معرفة المضمون عليسه		مدهبنا ان شروط الضمان	170
وهو الذي عليه الحق		تنقسم الى اربعة أقسام :	
,	٦٦ ,	( القسم الأول ) يرجبه الى	170
الصيفة فيشترط شرطان	;	الضامن فيشترط فيه شروط:	
		احدها: أن يكون عاقلا فلا يصح	170
بالالتزام كأن يقول : ضمنت	(	ضمان المجنون بخلاف الذي	
دینے الذی لك على أو تكفلت	Ç	غاب عقله بسبب السكر فان	

179

179

179

179

لك ببدن فلان ونحو لذلك ممسا يدل على أنه قد التزم بالشيء الذي ضمن به :

اما اذا أتى بصيغة لا تشميع بالالتزام كما اذا قال : أودى المال الذى لك عند فليلان او أحضر الشخص الذى لك عنده كذا فمثل هذه الصيغة لا تكون ضماناً وإنما تكون وعدا

۱۹۲ ثانيهما : أن لا تكون معلقة أو مؤقته ، فاذا قال : أن جاء الفد ضمنتك أو قال : أنا ضامن من مال فلان شهرا أو كافيل بدنه إسبوعا فانه لا يصح

القسم الرابع) يرجسع الى المضمون به سواء كان دينا او عينا أو نفساً ، فيشترط في المحال الدين أن يكون لازماً في المحال أو المال

177 أما الأعيان فانها تنقبلسم الى قسمين مضمونة كما تقدم في التعريف

۱۹۷ أما ضمان قيمتها أذا تُلفت فيه لا يصح لانهسا لم تتلف وقت ١٦٩ الضمان لتثبيت قيمتها في اللمة

۱٦٨ لا يجب رد المصوب على واضع اليد ولكن يجب عليه أن يذي بينها وبين مالكها

۱۱۸ واما كفالة النفس فيشترط لصحتها أن يكون على المكفول بيدنه حق لآدمى مالا كان أو عقوبة

١٦٨ ( أما مذهب المالكية ) أ فانهم ١٦٩
 قالوا : يشترط للكفالة شروط

بعضها يتعلق بالكفول عنب و ويعضها ويعضها يتعلق بالكفيل ، ويعضها يتعلق بالمال الكفول به

۱۱۸ وذلك لأن تصرف السفيه ينقسم الى قسمين :
( احدهما ) أن يشترى أو يبيع أو ينفق شيئاً لازماً له لابدمنه في ضروربات أموره

( ثانیههما ) آن یتصرف کذلك فیما لیس بلازم له ، بل یمکنه الاستفناء عنه

۱۹۸ وهل يلزم الكفيل أن بدفع مان الدي الدين الدي

ولا يشترط فى المكفول عنه (المدون) أن يكون قادراً على تسليم المكفول به فيصح كفالة الميت المفلس بمعنى حمل الدين عنه ويشترط فى الكفيل أمور الولا : أن يكون بالغا فلا يصح الم

للصبى أن يضمن غيره ثانيا ، أن يكون عاقلا فلا يصبح. كفالة المحنون

۱۲۹ ثالثا: أن يكون محجوراً عليه للسنة فلا يصح للسنبية أن يضمن غيره

رابعا أن لا تكون امراة متزوجة أذا أرادت أن تضمن في مقدار يزيد على ثلث مالها بغير أذن أوجها كفاذا تكفلت المراة باكثر من ثلث مالها فلزوجها الحيق في رد الكفالة

خامساً : أن يكون مريضــــا أَ خَامِساً خَارِهُ وَاللَّمُ عَلَيْهُ اللَّمُ عَلَيْهُ اللَّمُ اللَّمُلِّ اللَّمُ اللَّالِمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللَّمُ اللّ

رقم الصفحة

رقم الصفحة

141

177

177

170

مير للث ماله فلا ينفذ ضمائه واعسسلم أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفاذ لأ من شروط المستحة ، فإن الكفيالة بدونهما تصح ولكين لا تنفله الا باذن الزوج والورثة أما الأول والثاني والثالث فهي شروط صحة سادسا : أن لا يكون الضامن 17. عليه دين يستفرق جميع ماله فان كفالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ، ويشترط في المال المكفول أن يكون ديناً ، فلا تصح الكفالة في الأمانات ١٧٠ ويشترط في الدين أن يكون لازماً او يؤول الى اللزوم ويصح 371 ضمان الدين الحال مؤجلا كما اذا كان لزيد عشرة جنيهات عند عمرو وحل موعد سيستشادهن فانه يجوز الخالد أن يقول لزيد: أجل له الدفع شهرا او نحسو ذلك وأنا ضامن لك ذلك الدين

١٧٢ وأما الصيفة فانه بشترط فيها أن تدل على الحفظ والحياطة 14.6 مرفا مثل قوله : أنا حميسل بفلان او زمیم او رکیل او قبیل أو هو لك عندي أو الِّي أو قبلي ولاستعمال الصييفة ثلاثة

> أحوال و ( الحالة الأولى ) أن يذكر لفظ الضمان مطلقا غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عين المال أو النفس

IYY

(الحالة الثانية) أن يذكر لفظ ١٧٦

الضمان مقيداً بما يدل على . المضمون به لفظا كأن تقول له: أنا ضامن لما على فلان ( الحالة الثالثة ) إن بذكر لفظ الضمان مقيدا بما يسدل على المضمون به فيه

(أما مذهب الحنابلة) فانهيم قالوا : يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكبون للتصرف ، فلا يصح ضمأن المجنون والصفير والسفيه ويصح ضمان المفلس وبصح الضممان بلفظ معلق

ومنجز كقوله : أن أعطيت فلانا كذا فأنا ضامنه

( أما مذهب إبي حثيفة ) فان شروط الكفالة عندهم تنقسم الى خمسة اقسام:

١٧٤ . ( القسم الأول ). يرجم الي الكفيل ، فيشترط في الكفيل أن يكون عاقلا بالغا فلا تنعقب كفالة المجنون ولا الصبي اصلا الا في حالة وأحدة

( القسم الثاني ) يرجسع الي الأصيل وهو المدين ، فيشترط فيه أن يكون قادراً على تسليم الكفول به ينفسه أو نائبه ، فاذا كفل ميتا مفلساً لا تصح كفالته ( القسم الثالث ) يرجم الي المكفول له وهو صاحب الدين فيشترط أن يكون معلوما فلا

لن بجهله ( القسم الرابع ) يرجب الي

يصح للشخص أن يكفل شخصا

والتعذور الاضتيقاء للغاين وبسب ويصبح أن يكفله فيه 🐇 💰 🖟 ١٧٩ - وحاصل هذا القام أن تعليق الكفالة الي أجل مجهول جهالة شديدة كيا اذا قال له الما اكفل اللهِ نفس زيد عند هيوب الربح المالة المراء وفي هذه الحالة تثبت الكفالة ويبطل الإجل

١٨٧٨ "أما إذا أجل السكفالة التي وقت معين كما اذا قال ؛ اكفل لك ... ي تزيدا إو ما على زيد من هــده السياعة إلى شهر قائه يكون · كفيلا ميدة شهر بلا خلاف

١٨٠ والتحقيق في هذا أن صيع أ الكفالة مبنية على العرف ، فادا - كان المرف جاريا على أن هذه الصيغ لا يقصد منها الإ تأجيل الكفالة باجل معلوم فانها تحمل

١٨٠ وكما أن الكفالة نفسها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم فكذلك البراءة منها لا تصح اذا 100 علقت على شرط غير ملائم :

١٨٠ فاذا قال صاحب الدين للكفيل: ان جاء فانت برىء من الدين لا تصح البراءة أويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان مٰن قبل

١٨٠ ( قصل ) وأن جاعه يشرط أن يضمن الثمن ضامن لم يجسر حتى بمين الضامن ، لأن الغرض يختلف باختلاف من يفسمن ٤ كما بختلف باختلاف مأ يرهن من الرهون 🦠

« الكفول به يسواء كان دينياً او رعينا أو نفسا فيشسسترط لصحة الكفالة في الدين شرطان: ( الشرط الأول ) أن يكون دينا صحيحا ، والدين الصحيح هو الذي لا إستقط الا بأدانه صاحبه أو بالبراء منه

١٧٧ (الشرط الثاني) أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً ان . بكون ياقيا غير ساقط

( الفسم الخامس ) يرجنع الي AVI الصيغه ، فيشمسترط لها أن لا تكون مملقة على شرط غـــير موافق للكفالة ، كان يقول له : أكفل لك مالك على فلان من دين ان نزل المطلب أو نفيت الربح ونحو ذلك من مثل هذه لا تصح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والفراض وبكون الشرط موافقا للكفالة بواحد من أمور ثلاثة:

( الأول ) أن يكون الشرط سببا للزوم الحق ، كأن يقول له : اكفل لك هذه السلعة المبيعة ان ظهر أنها ملك لفير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا البائع سببا للزوم الحق المكفول به 6 أوهو أوجوب الثمن للبائع على المشترى

( الأمر الشاني ) أن يكون سببا لسهولة تمكن الكفيل من استيعاء المال من الأصيل كقيوله: ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين ( الأمر الثالث ) أن يكون سيباً

الجمالة لا يلزم بحال

وأما المال المشروط في السميق ١٨١٠٠ ( الأحكام ) اذا باع رجل من 141 والرمى فقيه قولان غيره شيئا بثين في ذمته بشرط ( احدهما ) أنه كالاجارة فيصبح أن يضمن له بالثمن ضــامن 181 معين صح البيع والشرط ( والثاني ) أنه كالجماله فيكون ( فوع ) وان باعه سلعة بشرط IAT 181 أن يشهد له شاهدين جاز من في ضمانه وجهان ( الأحكام ) الحقوق على اربعه غير تعيين 181 ١٨١. وان كان عليسه أن يشسهد له أضرب: شاهدين عدلين غير المعينين فهل ( أحدها ) حق لازم كالثمن في 141 يسقط خيار الآخر فيه وجهان: اللمة بعد قيض المبيع ، والاجرة ( أحدهما ) لا يلزم الآخر قبول في الذمة بعد انقضاء الإحارة ، ذلك ، بل يثبت له الخيار في ومال الجمالة بمدالممل والمهر فسخ البيع كما قلنا في الضمين يعد الدخول أو تصفه يعد العمد المعين رعوض القرض وقيم المتلفات ٤ ( والثاني ) يلزم قبول ذلك ولا 181 مهذا يصح ضـــمانه لانه دين خيار له في فسخ البيع لازم مستقر ١٨١ . ( فصل ) ويصبح ضمان كل دين ( الضرب الثاني ) دين لازم غير 7.6.1 مستقر كالمهر فبل الدخسول لازم كالثمن والأجرة وعسوض وثمن المبيع قبل قبض المبيسع القرض ودين السسلم وارش والأجرة قبل القضاء الاجاره الجناية وغرامة المتلف لأنسي وثيقة يستوفى منها الحق فصح ودين السلم ، فهذا يصح ضمانه في كل دين لازم كالرهن أنضأ وفي مال الجعالة والثمسين في وقال أحمد في أحدى الروابتين: 181 171 مدة الخيار ثلاثة اوجه لا يصبح ضمان المسلم فيسه ، ( أحدها ) لا يصح ضمانه لانه لأنه يؤدى إلى استيفاء المسلم 171 دين غير لازم فلم يصح ضمانه فيه من غير المسلم عليه فهسو كدين الكتابة كالحوالة ودليلنا أنه دين لازم. فصيح ( والثاني ) يصح لأنه يؤول الي ۱À۲ 171 اللزوم فصح ضمانه ضمائه كالمهر بعد الدخول ( الضرب الثالث ) دين ليس ( والثالث ) يضح ضمان الثمن 141 101 بلازم ولا يئول الى اللزوم وهو في مدة الخيار ولا يصح ضمان مال الجعالة لأن عقد البيسع دين الكتابة فلا يصع ضـــمانه لأن المكاتب يملك استقاطه بتعجيز يؤول الى اللزوم ، وعقبيد

نفسه فلأممني لضمانه

رقم الصفحة

رقم الصفحة

لك منين درهيم الي عشر ي ( الضرب الرابع ) دين غير لازم وقلنا : لا يصح ضمان المجهول؛ الا أنه يتول الى اللزوم وهو مال فهل يصح هذا ؟ فيه قولان الجعالة قبل العمل بأن تقول: (أحدهما) قال: وهو الأشهر: من رد ضالتی فله دینار 140 يصح لأن جملة ما ضمن معلومة وأما ضمان ثمن المبيع في مسدة 1ለኛ ( والثاني ) وهو الاقيس : النه الخيار فاختلف اصحابنا فيه 110 فمنهم من قال: فيه وجهان لا يصح لأن مقدار الحق مجهول كمال الجعالة قبل العمل ، ومنهم ( فرع ) فأما أذا قال الرحسل 140 من قال : يصح ضمانه وجها لفره ضمنت لك ما تعطى وكيلي واحدا لأنه يئول الى اللزوم وما بأخذ منك فانه بلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن من أ ( فرغ ) وأما أرش الجنساية -188 حهة التوكيل وذلك أن يسبد والديسة سه فان كان دراهم او دناني مثل أن جنى على عبد الوكيل بد الوكل 🖖 أو كانت إلايل معدومه أو قلنا ، ( فصل ) ولا يجوز تعليقه على 100 بجب الف مثقال أو أثنا عشر الف شرط ، لأنه ايجاب مال لادمى العا مثقال أو أثنيا عشر الك بعقد فلم يجر تغليقه بشرط درهم صح ضماتها لأنه دين لازم كالبيع مستقر فهي كالمهر أيعد الدخول وان قال: الق متاعك في البحر 110 وأما ضمان نفقة الزوجة \_ فان وعلى ضمانه صح فاذا القاء وحب ما ضمته ، لأنه استدعاء ضنمن عنه نفقية ميدة قيد مضت ـ صح ضمانها لاته دس ا اتلاف بعوض لفرض صحيح فأشبه اذا قال : طلق امراتك لازم مستقر فهي كالمهر بعسد أعلى الف الدخول ١٨٥ ( الأحكام ) لا يصــــح تعليق ١٨٤ ( فصل ) ولا يجوز في مان الضمان على شرط بأن بقول : المجهول لأنه أثبات مال في الدمة اذا جاء رأس الشهر فقسد بمقد لآدمي فلم يجل مع الجهالة كالثمن في البيع وفي أبل الدية ضمنت لك دينك على فلان . . ١٨٥ وحكى المسفودي أن إبا حنيقة ( فصل ) ولا يصبح ضمان ما لم قال 🖫 يصح يجب وهو أن يقول أ ما تداين ١٨٥ : دليلنا أنه أبحاب مال لآدمي فلانة فأنا ضامن له ﴿ لانه وثيقه بمقد فلم يصح تعليقه على شرط بحق فلا يسبق الجق كالشهادة كالبيع وقسوله: لادمى احتسراز مسن ( فرع) قَالَ فِي الآيَالَةِ : فَلُو جَهُلُ 1٨٦ مقدار الذين إلا أنه قال: ضمنت الندر وقولنا ؛ بعقد اجتراز من

١٨٦ واذا قال: بع سيارتك من فلان

بالف على" إن أذن منه خمسمائة

، جاز وينظر فان ضمن قيــل

المبيع لم الزمه لائه ضامن قبل

الوجوب وأن ضمنه بعده لزمه

وجوب النفقة للقريب والزوجة ١٨٦ ( فصل ) ويجوز أن يضمن الدين فانه معلق بشرط الحال الى اجمعل لانه رفق اذا قال لغره عند هيجان النحر ومعييروف فكان على حسب 171 ما يدخل فيه ، وهل يجـــوز وخوف الفنسرق : الق متاعك ان يضمن المؤجل حالا أ فيــه في البحر وعلى ضمانه فألقاه وجهان : وجب على المنتدعى ضمائه وقال أبو تور: لا يصح ضمان ( أحدهما ) يجوز كما يجوز أن 177 111 بضيمن المال مؤجلا ما لم يجب (والثاني) لا يجوز لأن الضمان دليلنا أنه استدعاء ملك لفرض 77.1 فرع لما على المضمون عنسسه صحيح فصع ٤ كما لو قال : فلا يجوز أن يكون الفرع معجلا طلق أمسراتك بمائة درهم على والأصل مؤحلا وكان الفرض صحيحا لحسم ( الأحكام ) اذا كان لرجل على YAY تراع أو لدرء مضارة صيح غيره دين حال فضمنه عنه الضمان ضامن الى اخل معلوم صيح وكذا لو قال ؛ اعتق غبدك بمائة 177 الضييمان وكان معجلا على روعلى خمسمائة فيساعه ، قال الصيدلاني: وقاله في العقب المضمون فهل يصح العقد ؟ فان قيل: فعندكم الدين الحال 147 لا يتأجل فكيف تأجل على هذا فيه وجهاد لابي العباس بن سريج 177 (احدهما) يصح البيع ويستحق الضامن البائع على المسترى خمسمائة ( فالجواب ) أن الدين لم يثبت 144 على الضامن حالا ، وأنما ثبت وعلى المستدعى خمسمائة ، لأنه مال بدله في مقابلة ازالة ملكه عليه مؤجلا 6 فضمته ضامن حالا أو كان مؤجلا على من هو فيصح عليه الى شهرين فضمنه عنه ( والثاني ) لا يصح ولا يستحق 177 ضامن الى شهر ففيه ثلاثة على الباذل شيئا لأن الثمين يجب أن يكون جميمسه على أوجه ( أحدها ) يصح الضمان ويلزم المشترى فاذا شرط بعضه على ١٨٧ الضمان تعجيسل الدين دون غرہ لہ، بصح

IAV

المضمون عنه لأنه ضمن له ديناً

بمقد فكان على حسب ما ضمنه

( والثاني ) لا يصح الضمان لأن

الضامن قرع للمضمون عنه قلا

كما لو ضمن المعجل مؤجلا

-144

1.1

بجوز أن يستحق مطاليسية الضامن دون المضمون عنه ( والثالث ) يصح الضيمان ولا TAY يلزمه التعجيل كأصله

( اذا ثبت هذا ) فبضمن الحال ١٨٨ مؤجلا فمات الضامل حل عليه الدين ووجب دفع ذلك مئسن تركته ، وأو لم يكن أورثتـــه الرجوع على المضمون عنه حتى يحل الاجل

وقال زفر: يرجمون عليه في IAY الحال ، لأنه أدخله في ذلك مع علمه أله بحل يموتة

دليلنا: أن المضمون عنه لم 1AY يأذن في الضمان عنه الا الى أحل فلا يستحق الرجوع عليه في الحال وهذا مذهب احمنيد وأصحابه

( فصل ) ولا يثبت في الضمان 188 خيار ، لأن الخيار : لذفع الغبن وطلب الحظ ، والضامن يدخل في المقد على بصيرة انه مفيون

الكفالة أولها ندامة وأوسطها 111 ملامة وآخرها غرامة

(أما أحكام القصل) قالييه 144 لا يجوز شرط الخيار في الضمان فاذا شرط فيه ابطب له لأن الضامن يعلم أنه مغيسون فاذا دخله خيار الشرط ابطيسله كالصرف والسلم

( قرع ) في مداهب العلماء: 144 يتضح مما سبق أنه لا بدخيل الضمان والكفالة خيار ، لأن الخيار جعل ليعرف ما فسه

الحظ ، والضَّمين والكفيل على بصيرة انه لاحظ لهما ، وبهذا قال أبو حنيفة وأجمد قال أن قدامة : ولا تعلم عن إحد خلافهم ( قصل ) ويبطيه بالشروط الفاسدة لاته عقد سطل بحمالة المال قبطل بالشرط القاسسيد كالبيع

( الأحكام ) يبطل الضنسمان بالشروط الفاسدة لاته عقيسد يبطل بجهالة المال فبطسسل بالشروط الفاسدة كالبيع

( قصل ) وتجب بالشمان الدين في ذمة الضامن ، ولا نسقط عن الضمون عنه . والدلسيل علیه ما روی جابر رضی الله عنه « توفى رجل منا فالينا النبي والله ليصلى عليه فخطا خطوة ثم قال : اعليه دين 1 قلنها : ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما قعل الديثاران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد عليه بالقد قال : قيد قضيتهما قال أ الآن بردت عليه طدته » رواه احمد وابو داود والنسائي والدارقطني ومبحجه أبن حنان

١٩٠ قال الحسائظ في التلخيص: حديث أن النبي عليها أتي بجنازة ليصلى عليها فقال : هـل على صاحبكم من دين 1 فقيسالوا: نعم ديناران فقال أبو فتادة : هما على ما رسول الله قال : فصلى عليه والله وواء البخاري

• •

111

141

111

111

111

111

الضامن والمضمون عنه ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يطالب الضامن الا اذا تعدرت مطالبة المضمون عنه

دلیلنا: أن ألحق متعلق بذمة كل واحد منهما ، فــكان له مطالبة كل واحد منهـــــما كالضامنين

( قرع ) قال العمسرائي : قان ضمن عن الضامن اجتبى مسم الضمان لانه دين لازم عليسه كالضمان الأول

وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم يصح ضـــمانه ، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة ( فصل ) وان ضمن عن رجـل دينا بغير اذنه لم يجز له مطالبة المضمون عنه بتخليصـه ، لأنه لم يدخل فيه باذنه فلم يلزمه تخليصه

فان دفع المضمون عنه مالا الى الضامن وقال : خد هذا بدلا عما يجب لك بالقضاء ففيسه وجهان :

(احدهما) يملكه الأن الرجوع يتعلق بسببين الضمان والفرم وقد وجد اخدهما فجاز تقديمه على الآخر كاخراج الزكاة قبل الحلول واخراج الكفارة قبل الحنث كما يجب رد ما عجل من الزكاة اذا هلك النصاب قبل الحلول

۱۹۲ ( والثاني ) لا يملك لانه أخاره بدلا عما يجب في النساس فلا من حديث سيسلمة بن الاكوع مطولا و فيسه : ان الدين كان ثلاثة دنائي

ام قال: ثم نقل العلماء أن هذا كان أول الاسسلام ثم فتح الله الفتوح قال: أنا أولى بالمؤمنين من انفسهم

، ١٩ قلت أنوفي حديث إلى سبعيد

الخدري ما يعضب حديث أبي قتادة ويشهد له: «هيل على صاحبكم من دين أ قالوا: نعم درهمان . قال : صاوا على صاحبكم فقيال على: يا رسول الله هما على وانا لهما ضامن ، فقام فصلى عليه ثم اقبل على على وقال : جيزاك الله خيرا عن الاسلام ، وفك رهان كما فككت رهان أخيك رهان أخيك رهان أخيك رهان أخيك رهان أخيك رهان أخيت الا فك الله رهانه

عامة ؟ فقال للمسلمين عامة (أما الأحكام) فانه اذا ضمم عن غيره دينا تعلق الدين بلمسة الضامن ، ولا يبرأ المضمون عنه بالضمسمان ، وبه قال مالك وأبو حتيفة وأهل العلم

يوم القيامة ، فقال بعضهم :

هذا لعلى خاصة أم للمسلمين

۱۹۱ وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمة وداود وأبو لور \* لبسرا ذمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى ذمة الضامن

۱۹۱ (اذا ثبت هذا) فيجـــوز للمضمون له مطالبة من شاء من

يملكه كما لو دفع اليه شيئًا عن بيع لم يعقده فعلى هذا يجب قبضه على وجه البدل فضمته كالمقبوض يسوم البيع ولهذا خمس قوائلًا:

114

( احداهن ) هذه المبيالة المتقدمة : 198 ( الثانية ) اذا دفع المضمون عنه 125 الى الضامن مال الضمان عوضا عما سيغرم فهل يملكه الضامر فيه وحهان

١٩٣ ( أحدهما ) يملكة لأن الرجوع يتعلق بسبين بالضمان والفرم وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر كإخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول

( الثاني ) لا سلك ما قيض لأنه أخده بدلا عما يجب في الثاني فلا يملكه كما لو دفع اليه شيئا عن بيغ لم يعقد

١٩٣ ( الفيائدة الثالثية ) لو أبرأ الضامن المضمون عنه عمييا سيغرم هل يصبح أأعلى الوجهين 117

( الفائدة الرابعة ) لو ضــمن \_ الضامن ضامن عن المسمون. عنه هل يصبح ؟ فيه وجهان

( الفائدة الخامسة ) لو . ضيعن 125 في الابتداء بشرط إن يعطيه المضمون عنه ضامنا معينا بما ضمن هل يصح ؟ على الوجهين

117 قال الامام أبو جعفر الطحاوي في مختصرة : ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب

في قول أبي حنيفة الا بعد قبول الكفول له والمضمون له رده ، قان هلك ضمته ، لأنه ١٩٤ وأما أبو يوسف ومحمد قسكاتا المنازيجيزان الضمان والكفسسالة والحمالة بغير قبول من الكفول له ومن المضمون له ومن التحمل له قال الطحاوى : وبه ناخذ ١٩٤ ( فصل ) وأن قبض المضمون له الحق من الضمون عنه بريء الضامن لأته وثيقة بحق فانحلت بقبض الحق كالرهن

١٩٤٤ ( الأحكام ) اذا قبض المضمون له حقه من المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الضمان وثيقية بالحق فانحلت باستيفاء الحق

١٩٤ أوأن أبرأ ألضامن برىء الضامن .. ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن اذا اسقط حقه من الرهن فان - الراهن لا يبرأ -

( قرع ) وأن ضمن عن الضامن 190 ثم ضمن عن الثاني ثالث ثم رابع عن الثالث صبح ذلك ، فاذا قيض المضمون له الحق حقه من أحدهم برىء الجنيسة أأ لأنسه قد استوفى حقه

( فصل ) وان قضى الضامن الدين ـ نظرت ، فان ضمن باذن المضمون عنة وقضى باذنه رجع عليه ، لأنه أذن له في الضحمان . والقضاء

190

( قرع ) في مداهب العلماء . ١٩٥ وقال أبو اسحاق : أن أمكنه أن يستأذنه لم يرجع لأنه قضاه باختياره ، وأن أحاله الضامن على رجل له عليه دين برأت دمة

117

137

197

114

194

المضمون عنه

190 ( فصل ) وان دفع الضامن الى المضمون له توباً عن الدين فى موضع يثبت له الرجوع رجع بأقل الأمرين من قيمة الشوب أو قدر الدين

197 (الأحكام) اذا قضى الضامن الحق فهل يرجع على المضمون عنه ؟

١٩٦ فيه أربع مسائل:

۱۹۲ (الأولى) ان قال: اضمن عنى هدا الدين أو انفذ عنى رجمع عليه وان قال: اضمن هدا الدين أو انفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا أن يكون بينهما خلطة

۱۹۹ ( الثانية ) أن يضمن عنه بغير أمسره ، ويقضى عنسه بغير اذنه فانه لا يرجع عليه

197 وقال أبو حنيفة بهذا وقال مالك وأحمد : له أن يرجع

ا ۱۹۹ دلیلنا ان النبی عَلَیْتَ لَم یکسن یصلی علی من علیه دین ، وقد ضمن علی وابو قتادة عن المیتن بحضرة النبی عَلِیّهٔ بغیر اذبهما فصلی علیهما النبی عَلِیّهٔ

۱۹۳ ( الثالثة ) اذا ضمن بغير اذنه ثم قضى باذنه فهل يرجع عليه؟ فيه وجهان :

الحدهما) لا يرجع عليه وهو المدهب لانه لزمه بفسير اذنه وامره بالقضياء انصرف الى ما وجب عليه بالضمان

۱۹۳ (والثاني) برجع عليه لأنه أدى عنه بامره فرجع عليه كما لو ضمن عنه باذنه

وان قسال : اقض عنى دينى لترجع على فقضى عنه رجسع على فقضى عنه رجسع عليه وجها واحدا لأنه لا غرض عليه في ذلك

(الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بغير أمره فهــــل له ان يرجع عليه 1 فيه ثلاثة أوجه:

( احدها) يرجع عليه وهسو المذهب لأنه دين لازم باذنه فرجع عليه كما لو ضمن باذنه وقضى باذنه

( والثانى ) لا يرجع عليه لأنه السقط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه كما لو ضسمن بغير اذنه

( فرع ) اذا كان لرجسل على رجلين الف دينار على كل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فان قبض مسن الحدهما الفا برئا جميعا

وان دفعها اليه واطلق فاختلف الدافع والقابض فقال الدافع وهيئتها عن التي ضمنها أو نويتها عنها وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عن التي هي أصل عليك ، فالقول قول الدافع مع يمينه لأنه أعلم بقوله ونيته

١٩٨ وان اتفقا أنه لم يعينهما عمين

199

أحدهما ولا تواها ثم اختلف في جهة صرفها ففيه وجهان : ( أحدهما ) يصرف اليهما نصفين

( والثائي ) للداقع أنَّ يصرفها الى أيهما شاء ، وقد مضى دليل الوجهين في الرهن.

١٩٨ ( فرع ) اذا ضمن عن غيره الف درهم - قال العمنيسرائي في البيان : وكانت هنده الألف مكسرة فدفع اليه القا صحاحا في موضع يثبت له الرجـــوع على المضمون عنه ، فانه لا يرجع عليه بالصحاح لأنه تطـــوع بتسليمها وانما يوجلج بالمسرة وأن صالح الضامن: عن الألف 199

على ثوب نقيه وجهان ; ( أحدهما ) وهو المسلمور أنه 199 برجع على المضمون عنه باقلل الأمرين من تيمية الثوب أو

( والوجه الثائي ) حــــكاه 199 المسعودي والشسسيخ ابو نصر المروزي: أنه برجــم بالالف ، وهو قول أبي حنيقة برحمه الله کما لو اشتری رجل شنسقصا بالف ثم أعطاه عسن الألف ثوبا يساوى خمسمائة فان المشترى يرجع على الشقيع بالف

الألف

( قرع ) أذا كان على مسلم للمي ٢٠٠ ان لم يشهد نظرت في المضمون ألف درهم فضمن عنه ذمي ثم أن الضامن صالح المضمون له عن الدين الذي ضيئمته على

المسلم على خمر او خنزير فهل يصح الصلح أ قيه وجهان (أحدهما) لا يضيح ولأ يبرأ واجد منهما عن حق المسمون له ، لأنه متصل بحق السلم ( والثاني ) يصح لأن العاملة بين دمتين 4 فاذا قلنا بهذا فيهادا يرجع الضامن على المسلم؟ ان قلنا: انه اذا صالحه على ثوب يرجع عليه باقل الأمرين لم يرجع هاهنا بشيء

199 ( فرع ) اذا ضمن غيره دينا مؤجلا باذنه ثم أن الضامن عجل إ الدين المضمون له قبل أجله لم يرجع على المضمون عنه قبال حلول الأجل لتطوعه بالتأجيل ۲۰۰ فاذا ادی رجل صداق امراه كان قد ضمنه فارتدت قيل الدخول سقط مهرها ، قال السعودى : وتزد المنتشراة ما قبضت من الصحياق الي الزوج ثم ترده الى الضامن

۲۰۰ ( فرع ) اذا ضمن رجل عــن غيره ألف درهم باذنه ثم أدعى الضامن أنه دفعها الى المضمون: له وأنكر المضمون له ذلك ، ولم يكن هناك بيئة فالقول قيول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل عدم القبض

عنه ، فإن صدق الضامن أنه دفع فهل له الرجوع عليه ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ: 7.4

7.7

1.4

۲. ٤

۲.۰ ( احدهما ) وهو قول أبي على
 ابن أبي هريرة : أنه يرجع عليه
 لائه قد صدقه أنه أبرا ذمته
 بدفع الألف فكان له الرجوع
 عليه كما لو كان دفع بحضرته

۲۰۰ (والثاني) رهو قول ابي اسحاق
 انه لا يرجع عليه بشيء وهـــو
 آلشهور

۲.۰ قال صاحب البيان : ويخالف الذا كان بحضرته ، فان المفرط هو للمضمون عنه ، وان كذبه ٢.٣ المضمون عنه فهل عليه البعين ؟ ان قلنا : لو صحدقه كان له الرجوع ، كان على المضحمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وأن قلنا : لو صحدقه لا رجوع له عليه فلا يمين عليه ٢.٣ وأن الختاد المضمون له أن يرجع

على الضامن فيرجع عليه برئت دمة المضمون عنه والضامن مان أشمد شاهدي ظاهرهما

۲.۲ وان أشهد شاهدين ظاهرهما المدالة ثم بأن أنهما كانا فاسقين ففيه وجهان :

۲.۲ ( احدهما ) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لانه لم يفسرط في الاشهاد ، وليس عليه المعرفة في الباطن ، فعلى هذا حكسمه حكم ما لو اشهد عدلين ثم ماتا

حكم ما لو اشهد عدلين ثم ماتا ٢٠٢ (والثاني) حكمه حكم ما لو نم يشهد لانه اشهد من لا يشت الحقوق بشهادته ، وأن أشهد شاهدا واحداً عدلا حرا ، الن كان موجوداً حلف معه

وان كان مينا أو غائبا أو طرأ الفسق عليه ففيه وجهان : ( احدهما ) حكمه حكم ما لو اشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجتسسه ، وانمسا عدمت كالشاهدين

( والثاني ) حكمه حكم ما لو لم يشهد ، لانه فرط حيث اقتصر على بينة مختلف في قبولها فهو كما لو لم يشهد

۲.۳ وان ادعى الضامن انه دفع الحق الى المضمون له فانكر ذلك المضمون له والمضمون عنه ، ولم تكن هناك بينة فالقول قسول المضمون له مع يمينه ، فان لم يحلف ردت اليمين على الضامن يحلف ردت اليمين على الضامن على المنصوص ، وخسسرج على المنصوص ، وخسسرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح وذلك مجهول ، والصحيح أنه يصح قولا واحدا

ويخالف ضمان المجهول ، لأنه لا يمكنه أن يعام قدر الدين أم يضمنه ، وفي وقت ضـــانه وجهان :

(احدهما) لا يصح حتى يغيض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ) وضلمان ما لم يجب لا يصح

۲۰۲ ( والثاني ) يصبح قبل قبض الثمن ، لأن الحاجة داعية الى هذا الضمان في عقد البيع فجاز

1.0

قبل قبض الثمن

۲۰۶ وهل يرجع عليه بثمن الباقى ؟فيه وجهان :

٢٠٤ (أحدهما) يرجع لأنه بطـــل البيع فيه لأجل الاســتحقاق فضمن كالمستحق

الا ما يستحق فلم يضمن ماسواه الا ما يستحق فلم يضمن ماسواه وان ضمن الدرك فوجد بالميع على عيباً فرده 6 فهيل يرجع على الضامن بالثمن ٤ فيه وجهان ٤٠٤ ( احدهما ) لا يرجع وهو قبول المان في واني العالم لانه ذال

المرنى وابى العباس لانه زال ملكه عنه بامر حادث فلم يرجع عليه بالشمن كما لو كان شقصا فاخذه الشفيع

۲۰۶ (والثانى) برجع لاته رجع اليه الثمن بمعنى فان العقد ، فثبت له الرجوع على الضامن ، كما لو خرج مستحقا ، وان وجد به العيب وقد حدث عنده عيب فهل يرجع بارش العيب على ما ذكرناه من الوجهين

الف أو يزيدون) وقال تعالى الراء والدرك ) التبعة بفتح الله أو يزيدون) وقال تعالى الراء والمسلكونها أن قال في الوثائق الصحاح : يقال : ما لحقك من ٢٠٥ وإما (ما) فتكتب في الوثائق ادرك فعلى خلاصه

۲۰۶ (اما الأحكام) فائه يصع ضمان العقد على المنصوص في الأم ، وهو أن يشترى رجل عينا بشمن في ذمته فيضمن رجل علينا البائع الثمن أن خرج المبيل

العهد كان ضامنا لنكسسات العهد كان ضامنا لنكسسات الابتياع، قال الماوردى: وهذا ليس بصحيح لأن العرف قد صاد في العهد عبارة عن الدرك وضمان الشمسسن فانصرف الاطلاق اليه

۲۰۵ قال ابن الصباغ : والفاظه ان يقول : ضمنت عهدته أو ثمنه وادركه أو يقول للمشترى : ضمنت خلاصك مبه ، أو يقول متى خرج المبيع مستحقا نقد ضمنت لك الثمن

٢٠٥ ( اذا ثبت هذا ) قائه اذا ضمن له عهدة دار اشببتراها او خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن ان شاء الخلاص الحال يسلم اليه

فتأول أصحابنا ذلك تأويلين ( احدهما ) أنه أراد خلاصك به ( والثانى ) أنه أراد وخلاصها وقد جاءت ( أو ) بمعنى الواو ، قال تعالى : ( وارسلناه الى مئة الف أو يزيدون ) وقال تعالى : ( ولا تطع منهم آثما أو كفورا ) وأما ( ما ) فتكتب في الوثائق : ضمن فلان البائع لغلان ابن فلان البائع لغلان ابن فلان البائع لغلان ابن فلان البائع لغلان ابن فلان البائع

المسترى قيمة ما أحسدت في

المبيع من غراس أو بناء أو غير

ذلك أذا خرج مستحقا ٢٠٥ قال أصحابنا : فإن هذا ضمان باطـــل بلا خــلاف على اللهب ، لاته ضمان ما لم بجب Y-3

T.Y

Y-Y

1.4

1.1

1.7

وضمان مجهول

٢٠٦ وقال أبو حنيفة رحمه الله : يصح ضمان همذا ، وقال أبو جعفر الطحاوي في المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة في دار ابتاعها فان أيا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال : ضمان المهدة عندى أنه ضــــمان . الصحيفة.

الأحكام

وقال أبو يوسف ومحمسد: الضمان في ذلك جائز وهسسو ضمان الدرك في الدار المبيعة ، فان استحقت كان لبتاعها أن يرجع بثمنها على بائعها

قال محمسد نجيب المطيعى الرحمن بن أحميه بن بخيت غفر الله له ولآبائه : وضــــمان العهدة في كلام الطحاوي هـــو ضمان الصحيفة يعنى ضمان الصك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به

( فرع ) إذا ضمن رجل لرجل العهدة واستحق جميع المبيع على المضمون له ٤ وقد دفسة الثمن الى البائع فالمشسسترى بالخيار أن شاء طالب البائع بالثمن ٤ وان شيساء طالب يه الضامن

٢٠٦ وان خرج بعضه مستحقا بطل البيع فيما خرج منه مستحقا وكان للمشمسترى أن يطالب الضامن بشمن القدر الذي خرج منه مستحقا ، وهل ببطسل

البيع في الباقي ؟

فان قلنا: لا يبط لل الا أن المشترى اختار فبسخ البيسع فيه فهل للمشترى ان يرجمع يشمن ذلك القدر على الضامن ؟ . نيه وجهان :

(أحدهما) يرجع عليه لأنه ثبت له بسيب الاستحقاق

( والثاني ) لا يرجع عليه لأنه لم يضمن الا ثمن ما استحق ، وأنما بطل البيع فيه لأنه لا يفرق الصفقة وبفسخه المسترى وان وجد بالمبيع عيبسا فسرده ي فهل له أن يطالب الضـــامن يالثمن لأب

ابن الشيخ ابراهيم بن عبد ٢٠٧ قال أصحابنا ؛ أن قال الضامن ضمنت لك درك ما بلحقك في المبيع او ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجــد فيـه ، فهل له أن يرجع بالثمن على الضامن اذا وجد به عيباً ؟ أو بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وحهان:

( أحدهما ) يرجع عليه بالثمن ، لأن الثمن رجع اليسه بمعنى قارن المقد بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع

( والثاني ) لا يرجع به عليمه ، بل يرجع به على البائع وهـو قول المزنى وأبى العبـــاس ابن سريج ، لأنه زال ملكه عن المبيع بفير الاستحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن كما لو كان

المبيع شقصاً فاخذه الشعيع المرابع في فان ضمن العهدة فبان أن البيع كان باطلا بفسسيم الاستحعاق فهل للمشترى ان يرجع بالثمن على الضامن إ فيه وجهان :

۲۰۸ ( احدهما ) يرجع به عليسه 6
لأنه رجع اليه الثمن لمعنى قارن
عقد البيع فصار كما أو استحق
۲۰۷ ( والثانى ) لا يرجع عليه به لأنه
يمكنه أن يمسك العين المبيعسة
الا أن يسترجع ما دفع من الثمن
فلم يرجع به على الضامن

۲۰۸ ( قرع ) قال المستعودی : لو اشتری رجل شیئا پثمن وسلمه وضعن رجل البائع نقصسان الوزن او رداءة الثمن فخرج الثمن ناقصا أو ودیثا أو معیبا فله آن یطالب الضامن بما نقص من التمسن وله آن پرد الردی، والمعیب علی المستری ویطالب الضامن بالثمن

السبيجاني في مدهب ابن حنيفة فال الامام على بن محمسد الاسسبيجاني في شرح مختصر الطحاوى ولو ان المسترى بني في الدار ثم استحقها رجل بالبينة ونقض عليه بنسساءه فللمشترى أن برجع على البائع بالثمن وبقيمة بنانه مبنيا اذا سلم النقص الى البائع

٢٠٩ ( فرع ) في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

الضمان أن يقول للمتسترى ضحصت لك عهددته أو دركه أو خلاصك منه ولو قال له : ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه إذا استحق

۲۰۹ ( الثانية ) يشترط أن يكون قدر الثمن معلوما للضام وأن لم يكن قدر الثمان ف المرابحة معلوما

٢٠٩ ( الثالثة ) يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج راس المال مستحقا بعد تسليم المسلم فيه مستحقا لان المسلم فيه في اللمة

۲.۹ (الرابعة) اذا ظبر الاستحقاق فالمسترى يطالب من شاء من البائع والضامن ، ولا فسرق في الاستحقاق بين أن يخسرج مستحقا أو كان شعصا ثبت فيه شفعة ببيع سابق فاخذه الشفيع بذلك البيع

۱۰۹ اما اذا حدث في يد البائع بعد العقد ففي النتمة أنه لا يطالب الضامن بالثمن وجها واحدا ، لانه لم يكن سبب رد التمسين مفرونا بالعقد

القبض بعد قبض الثمن واتفسع القبض بعد قبض الثمن واتفسع العقد هل يطالب الضسساس بالثمن 1

ان قلنا : ينفسخ من اصله فهو كظهور الغساد بغير الاستحقاق وان قلنا مسن حينسه فكالرد

117

بالعيب

وان قلنا: لا يصح ففي مطالبته المائية ا

ر أحدهما) أنه كما لو بان فساد المقد بشرط ونحوه .

روالثاني) القطع بتوجيه المطالبة لاستخال الفساد الى الاستحقاق هذا كله اذا كانت صيفة الضمان كما ذكرنا في المسألة الأولى

( الخامسة ) اشترى أرضياً ٢١١

وبنى فيها أو غرس ثم خرجت مستحقة فقطع المستحق البناء والفراس ، فهسسل يجب أرش النقص على البائع وهو ما بين ٢١١ قيمته قائها ومقلوعا أ وجهان ٢١٠ ( الاصح ) المنصوص وجوبه ، فعلى هذا لو ضمنه ضامن نظر أن كان قبل ظهور الاستحقاق ٢١١ أو بعده وقبل القلع لم يصح ، وأن كان بعدهما صح ان كان ٢١١

٢١١ الصفة الثانية : اللزوم ، والديون \_
 الثابتة ضربان :

قدره معلوما

۲۱۱ (احدهما): مالا يصيي الى اللزوم بحال ، وهيو نجيوم الكتابة ، فلا يصح ضمانها على الصحيح

۲۱۱ ( الضرب الثاني ) ماله مصير الى اللزوم ، فان كلن لازماً في ۲۱۲ حال الضامن صبح ضمانه سواء كان يستقر أم لا كالمهن قبل الدخول

١١٢١ وان لم يكن لازما حال الضمان (٢١٢) نهو نوعان :

(11). (أحدهما) الأصل في وضيع الازوم كالثمن في مدة الخيار، وفي ضمانه وجهان (أصحهما) الصحة

قال في التتمة : هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشترى أولهما . أما اذا كان للبائع نقط فيصح قطماً ، لأن الدين لازم في حق من عليه

وأشار الامام إلى أن تصمحيح الضمان مفرع على أن الخيسار لا يمنع نقل الملك في التمسسين الى البائع

( النوع الثاني ) ما الأصل في وضعه الجواز كالجعل في الجعالة وفيه وجهان كما سيتق في الرهن به

الصفة الثالثة : العلم وفيـــه صور :

( احداها ) ضمان المجهول فيه طريقان كضيمان ما لم يجب فان صححناه به فشرطه بأن يمكن الاحاطة به بأن يقبول : أنا ضامن ثمن ما يعته فلانا وهو جاهل به ، لأن معرفته متيسرة

اما اذا قال: ضمنت لك شيئا مما لك على فلان فباطل قطعا ( فرع) لو اغتابه فقـــال: اغتبتك فاجعانى فى حل ففعل وهو لا يدرى ما اغتـــابه به فوجهان

( احدهما ) تبرأ لانه استقاط محض 6 كمن قطع عضيوا

من عبد ثم عقا سيده عسسن القصاص وهو لا يعلم عسين : القطوع قاله يُضنح الله ا

٢١٣ ( والثاني ) لا 4 لأن المقصدود رضاه 6 ولا يمكن الرضيا بالمجهول ، ويخالف القصاص فائه مبئى على التغليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم

( الصورة الثانية ) ضـــمان 717 أروش الجنايات صحيح أن كان دراهم أو دناني ، وفي ضــمان ابل الدية - اذا لم نجوز ضمان : الجهول \_ وجهان ويقسال: . قولان

٢١٣ ﴿ [ الصورة الثالثة ) إذا منعنا ضمان المجهول فقال فرضامنت ممالك على فلان من درهم الى عشرة نوجهان وقيل تولان

فعلى هسللا يلزمه عشرة على الأصح ، وقيل : ثمانية

( قلت ) الأصح تسميعة 717 وسنوضحه في الاقرار ان شاء

٢١٣ ( فرع ) وإن قال : ضمنت لك ما بين درهم وعشرة فان عرف أن دينه لا ينقص عن عشرة ، صح وكان ضامنا لشمانية والا ففي صحته في الثمانية القولان : أو الوجهان .

٢١٣٠ ( أفرع ) يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصنحيح وقيل: لا ، لأنها حق الله تمالي ككفالة بدن الشاهد

٢١٤ ( فرع ) يجود ضمان المساقع

الثابتة في الذمة كالأموال ( فصل ) وتجوز كفالة السدن على المنصوص في الكتب 4 وفي الدعاوي والبينات : أن كفالة البدن ضعيفة

٢١٤ روى أبو اسحاق السبيعي عن حارثة بن مضرب قال : صليت مع عبد الله بن أسبعود الفداة فلم سلم قام رجل فحمد الله وأثنى عليه وقال: ( أما بعد ) فوالله لقد بت البارجة وما في نفسى على أحد اجنة واني كنت استطرفت رجلا من بني حنيفة وكان امرنى أن أتيسه بعلس ، فانتهيت الى مسجد بني حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة ؛ فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا أله الا الله وأن مسيلمة رسول الله، فكذبت سمم وكففت فرسي حتى سمعت أهل السيجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله ابن مسعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال عبد الله : أين ماكنت تقرأ من القرآن قال : كنت اتقيكم به ، فقال له : تب فابي فامسر به فأخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد طَيْكَا في بقية القوم فقال عدى بن

٢١٤ وقال جسسريو بن عبد الله والأشعث بن قيس : « استتبهم فان تابوا كفلهم عشسائرهم ،

حاتم : ثؤلول كفر قـــد اطلع

اراتيه أقاحشته ا

417

TIV

717

فاستتابهم فتابوا ، وكفلهـــم عشائرهم 🕉

وان کان علیه حد \_ فان کان 111 لله تعالى ــ لم تصح الكفيالة ، ٢١٥ لأن الكفالة للاستيثاق ، وحق ألله تمسسالي مبنى على الدرء والاسقاط ، فلم يجز الاستيثاق ٢١٦ يمن عليه

وان كان قصاصاً أو حد قذف 118 نفيه وحهان:

(احدهما) لا تصبح ، لانبه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به كمن عليه حد لله تعالى

( والثاني ) تصح لأنه حق لآدمي ٢١٦ 317 فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين

حديث أبي اسحاق أخرحه 118 أبو داود من طريق حارثة بن مضرب العبدى الكوفى وهو ثقة من الثانية

٢١٥ وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبي طَيْنَةُ حين أرسله مسيلمة مع آخسر هو ثمامة ابن أثال فقال لهما رسول الله ٢١٧ عُنْ : « تشهدان انی رسول الله ٤ قالا : تشهد أن مسيلمة رسول الله ٤٠ فقال رسول الله مَنْ الله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسلا لقتلتكما ، قال عيد الله فمضت السينة ان الرسل لا تقتل »

> الرجال بن عنفوة الفقيه الخوان وقد كان على مقسدمة حيش

مسيلمة ، وقد هاجمهم خالد وقتل الخائن وعجل الله به الى النار

كانوا يقولون عصبية جاهلية : كذاب ربيعة خير من صيادق مضر

عدى بن حاتم الطائي أبــوه مضرب المثل في الكرم وكان ممن ثبت على الاسلام في بني طيء جرير بن عبد الله البجلي لم ىختلف النسابون أن بجيسلة أمهم وهي بجيلة بنت صعب وقد أسلم قبل وفاة النبي عَلَيْكِم بأربعين يومأ

قال عمسر رضى الله عنسه: « ما مدح من هجي قومه » روى له عن رسول الله عَرَيْكُ مائة حديث اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخاري بحديث ومسلم بستة

قال ابن قتيبة : قدم جرير على النبي عُرضية سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان ، فبايعه وأسلم .

وكان عمر يقول : جرير يوسف هذه الأمة لحسنه وكان طيو للا يصل الى سنام البعير ، وكانت ثمله ذراعا ويخضب لحيته بزعفران الليل وتقسيلها اذا أصيح

وكان لخثم بيت في الجاهلية يقال له : ذو الخلصة والكمسة اليمانية فقال لي رسيول الله علاقة : هل انت مريحي من ذي

419

449

119

119

44.

44.

TIA

الخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسيا من احمس فكسرناه وتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس

ومن مستطرفاته أن وكياله استرى له فرسا بثلاثماناتة درهم ، فرآها جرير فتخيسل انها تساوى اربعمائة درها فقال نعيم باربعمائة درهم ؟ قال : نعيم ثم تخيسل انها تساوى اتبيعها بخمسمائة درهم فقيال نعم ثم تخيل أنها تساوى نعم ثم تخيل أنها تساوى متمائة درهم فاستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم شمانمائة درهم فاشتراها شمانمائة درهم

ارتد في اليمن فارسل اليه البو بكر رضى الله عنه الجنود فاسروه فأحضروه بين يديه فأسلم ، وقال : اسهتيقي فأسلم ، وقال : اسهتيقي لحربك وزوجني اختك فأطلقه أبو بكر وزوجه اخته وهي ام محمد بن الاشعث ، وشهه القادسية بالعهراق والمدائن القادسية بالعهراق والمدائن وشهد صفين مع على رضى الله

۲۱۸ وشهد الأشعث الحكمين بدومة الجندل وكان عثمان استعمله على آذربيجان وكان الحسين

ابن على تزوج ابنته وقد نزل فى الأشعث بن قيس: « أن الذبن يشترون بعهد الله وايمانهم ثمناً قليلا » الآية لأنه خاصم رجلا فى بئر

(اما أحكام الفصيصيل) فان المنصوص للشافعي في أكتسر كتبه أن الكفالة بالبدن تصح وقال في الدعوى والبينات : كفالة الوجه عنصدى ضعيف واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : تصح الكفالة بالبدن قولا واحدا ، وقوله في الدعوى والبينات ضعيف يريسك في القياس ، وهو قوى في الاتسر وذهب المزنى وأبو اسحاق الى

ان المسألة على قولين ( احدهما ) لا يصبح لأن الكفالة بمين فلم تصبح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد

( والقول الثانى ) أن الكفسالة بالبدن صحيحه ، وهو قسول شريح والشسعبى ومالك وأبى حنيفة والليث وعبسد الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهسم وهو الصحيح لقوله تفسالى « فخذ أحدنا مكانه أنا تراك من المحسنين »

فاذا قلنا : لا تصح الكفسالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا : تصح ، تصح ببدن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم بدين ، لأنه لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين

٢٢١ ( فصل ) وتصح الكفالة عــن

فلم يلزمه ما عليه من الدين كما الو غاب

۲۲۲ ( فرع ) وان تكفل ببدن رجــل وشرط أنه متى لم بحضر فعليه الحق الذي عليه أو قال: على كذا وكذا لم تصبح الكفالة ، ولم يجب عليه المال المضمون به

دليلنا: أن هذا حظر فلم يجز تعليق الضمان عليه كما لو قال: أن جاء المطر فأنا ضـــامن ببدئه

777

وقال أبو حنيفة : يفسد الشرط وتصح الكفالة

دليلنا : أنه عقد لا يجوز فيــه شرط الخيار ، فاذا شرط فيه الخيار أفسده كالصرف

ولو أقر رجل فقال: انما تكفلت لك ببدن فلان على أن لى الخيار ففيه قولان

الكفيل كما تصح الضمانة عن ٢٢٢ ( أحدهما ) يقيل اقسراره في

رحم الصفحة

الجميع فيحكم ببطلان الكفالة ، المارية الى أجل مجهول كما لو قال أله على ألف درهم ( والثاني ) لا يصح وهو الصحيح الا خمسمائة لانه إثبات حق في اللمة لآدمي ( والثاني ) يقبل اقسراره في فلم يصح الى أجل مجهــول 777 . الكفالة ، ولا يقبل في أنه كان كضمان المال بشرط الخيار ، لأنه وصلل ٢٢٣ ( فصل ) وتجوز الكفالة به اقراره بما يستقط فلم يصبح ليسلم في مكان معين ، وتجوز مطلقا فان اطلق وجب التسليم ( فصل ) وتجوز الكفالة حالا 777 في موضع العقد كما تجوز حالاً ومؤجلا كما يجوز ضمان الدين ومؤجلا حالا ومؤجلا ، وهل يجسوز الى أجل معلوم ؟ فيه وجهان : ٢٢٤ ( فصل ) ولا تصع الكف الة بالبدن من غير اذن المكفول به 6 ( احدهما) يجوز لأنه تبرع 777 لأنه اذا تكفل به من غير اذلبه من غير عوض فجاز في المجهول لم يقدر على تسليمه ، ومين كاباحة الطمام اصحابا من قال : تصح كما ( والثاني ) لا يجوز لانه اثبات 777 تصح الكفالة بالدين من غير اذن حق في الذمة الآدمي فلم أيجيز من عليه الدين

۲۲۵ وان تکفل رجل بیدن رجل بغیر اذن الکفول به فهل یصنح ؟ فیه وجهان :

۲۲۵ قال عامة اصحابنا : لا يصيح ، لأن القصود بالكفالة بالبدن احضار الكفول به عند المطالبة ، فاذا كان بغير اذئه لم يلزميه الحضور معه فلا تغيد الكفالة شيئا

۲۲۰ وقال أبو العباس بن سريج تصح الكفالة بالبدن من غير أذن الكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير أذنه ٢٢٥ ( قصل ) وأن تكفل بعضو منه ففيه ثلاثة أوجه :

( أحدها ) أنه يصبح لأن في تسليمه تسليم حميعه

الى أجل مجهول كالبيسيع ، ويخالف الإباحة فانه لو أباحه أحد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز بدن أحد الرجلين لم يجز لاحكام ) أذا تكفل ببدن رجل لا نظرت فان شرط أحضاره في الحال، حالا له تكفل ببدنه وأطلق اقتضى كما لو تكفل ببدنه وأطلق اقتضى

ذلك احضاره في الحال كما قلنا فيمن باع بثمن وأطلق فان ذلك يقتضى الحلول وان تكفل ببدنه الى أجل معلوم صحت الكفالة، ولا يلزمه احضاره قبل ذلك ، كما أذا ضمن الدين الى أجل معلوم

۲۲۳ وان تكفل ببدنه الى أجل مجهول فهل يصح أ فيه وجهان :

٢٢٣ (أخدهما) يصح كما تصييح

۲۲۹ ( فصل ) وان احضر الكفول به قبل المحل او في غير الموضع الذي شرط فيه التسليم ٢٢٦ وان حضر الكفول بنفسه وسلم نفسه برىء الكفيل كمسا يبرأ الضامن اذا ادى المضمون عنه الدين على قان مضى زمان الامكان ولم

فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى أن يحضره فان أبرأه المكفول له من الكفالة برىء كما يبرأ الضامن اذا أبرأه المضمون له

( الاحكام ) اذا تكفل بيدن ليحضره الى اجسل فاحضره الكفيل قبل الاجل \_ فان قبل المكفول له \_ برىء الكفيل وذكر القاضى أبو الطيب انه

یشهد علی امتناعه رجلین (فرع) اذا تکفل ببدن رجیل ثم ارتد الکفول به ولحق بدار الحرب او حبس بحیق لزم الکفیل احضاره فیخرج الی دار الحرب لاحضاره

( فرع ) اذا غاب المكفول به سنظرت فان كانت غيبتسمه الى موضع معلوم سد فعلى الكفيل أن يحضره ، فاذا مضت مدة يمكنه فيها الذهاب اليسسم والمجيء به ، ولم يأت به حبسه الحاكم ، هذا قولنسا ، وقال أبن شبرمة : يحبس في الحال، الأن حقه قد توجه عليه

( فرع ) اذا تكفل بيدن رجـل ثم جاء رجــل الى المكفول له

777

۲۲۵ (والثانى) لا يجوز لأن افسراد المضو بالمقد لا يصح وتسريته الى الباقى لا تمكن لأنه لا سراية له فبطلت

۲۲۵ ( والثالث ) ان كان المضيو
 لا يبقى البيدن دونه كالرأس
 والقلب جاز لأنه لا يمكن تسليمه
 الا بتسليم البدن

۲۲۵ وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح لانه قد يقطع قيبرا مع بقائه

۲۲۲ ( الأحكام ) اذا تكفل بعضو رجل كيده أو رجله أو رأسه ۲۲۷ أو بجزء مشاع منه كنصفه أو يلثه أو ربعه فثلاثة أوجه :

۲۲۲ ( احدها ) يصح لأنه لا يمكن تسليم نصفه أو الله الا بتسليم ۲۲۷ جميع البدن ولا يسلم اليبد والرجل الاعلى هيئتها عنسد ۲۲۸ الكفالة وذلك لا يمكن الا بتسليم حميعه

۲۲۲ (والثانی) وهو قول أبی الطیب انه لا یصلح لأن مالا یسری اذا خص به عضو أو جزء مشاع ۲۲۸ لم یصلح کالبیم منه

۲۲۲ (والثالث) أن تكفل بما لا يبقى الا به كالرأس والقلب والكبد والنصف والثلث فانه يصمح لانه لا يمكن تسمليم ذلك الا بتسليم حميع البدن

۲۲۹ وان تكفل بما يبقى البدن دونه
 كاليد والرجل لم يصح لانه
 قد يقطع منه ويبقى البددن
 ولا فائدة في تسليمه وحده

720

الأخرى

ببدن رجل فقال المكفولله: مالي قبل المكفـــول به حق ، قال أبو العباس: ففيه وجهان: (أحدهما) يبرأ المكفول به منما عليه ، وتبطل الكفالة ، لأن قوله

لا حق لى قبله نفى في سياق نكره فاقتضى العموم

( والثاني ) يرجع اليه ، فان قال : اردت به لا شيء لي عليه بطلت الكفالة ، وبرىء المكفول وان قال : أردت به لاحق لي عليه من عاربة أو وديمة وصدقه الكفيل والكفول به قبل قوله ( فصل ) وأن تكفل بيدن رجل فمات المكفول به برىء الكفيل وقال أبو العباس : يازمه ما على المكفول به من الدين الأبه وثيقة ( قصل ) وأن تكفل بندن رحل فمات المكفول به برىء الكفيل أ ا وقال أبو العباس ، يلزمه ما على المكفول به من الدين لأنه وثيقة (أحدهما) وهو قلول المزنى ٢٢٩ ( فصل) وان تكفل بعين نظرت فان كان أمانة كالوديعة لم يصح لأنه اذا لم يجب ضمانها على من هي عنده ٤ فلأن لا يجب على

من يضمن عنه أولى ٢٣٠ ( الأحكام ) اذا تكفل رجل ببدن رجل فأبرأ المكفول له الكفيسل ثم رآه ملازما له فقال له : خل عنه وأنا على ما كنت عليه من الكفالة أو على مثل ما كنت عليه قال أبو العباس: ضحت كفالته

وقال: تكفلت لك ببدن فلان المكفول به على أن تبرىء فلانا ٢٢٩ ( قرع ) اذا تكفل رجل لرجل الكفيل ففيه وحهان

قال أبو العباس: تصح كفالة 777 الثاني ويبرأ الأول ، لأن الثاني قد حول الكفالة الى نفسه فيرىء ٢٢٩ الأول كما لو كان له حق فاحتال به على آخر

وقال الشبيح أبو حامد والقاضي أبو الطيب: تطح الكفالة الثانية ، ولا يبسرا الأول لأن الكفالة والضمان لا بحول الحق فكفالة الشاني لا تبريء الأول 444 من . كفالته

( فرع ) وان تكفل رجل لرجاين AYY بعقد فرد على أحدهما برىء ٢٢٩ من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى برد عليه

وان تكفل رجلان لرجل ببــدن 777 رجل فاحضره احدهمنا الى ٢٢٩ المكفول له برىء الذي احضره ، وهل ببرأ الكفيل الآخر ١ فيه وجهان:

والشنيخ أبي استحاق هنا في المهذب أنه يبرا. كما او ضيمن رجلان لرجل دينا على رجـــل فأداه أحدهما فان الآخر سرا

( والثاني ) وهو قول أبي العباس 779 والشبيخ أبي حامد والقساضي ابى الطيب وابن الصباغ انه لا سرا الآخر ، لأنّ الحقّ باد لم يسقط والكفيلان وثيقتان فلأ تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك

777

277

777

۲۳۰ وان تكفل رجل ببدن رحسل ورابع بالثالث فيصح الجميسع ٢٣٢ دان مات الكفيسل الأول برىء جميع الكفلاء ، وان مات الثانى برىء الثالث والرابع ، وان مات الثالث برىء الرابع ولم يبسوا الأولون

۲۳۰ وان مات الرابع بطلت كفالته ۲۳۰ وحده وحكم البراءة حكم الموت ۲۳۰ دليلنا أن الحضور سقط عن ۲۳۰ الكفول به فبرىء الكفيل كما لو برىء من الدين

۲۳۱ ( فرع ) اذا ضمن الرجل فى مرض موته عن غيره ديناً فان ذلك معتبر من ثلث ماله لانه تبرع

( اذا ثبت هذا ) فاذا ضمن رجل في مرض موته عن غير تسمين درهما باذنه ومات الضمامن وخلف تسمين درهما لا غمير ومات المضمون عنه ولا يملك غير خمسة واربعين درهما فان طالب المضمون له بحقه من تركة الضامن وقع في هذه المسالة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من التسمين ينه،

۲۳۲ (مسالة ) اذا ادعی رجل علی رجل حاضر انه ابتاع منه هـو ورجل غائب سیارة بالف دینار علی کل واحد منهما خمسمائة وقبضاها وکل واحد منهما فان اقـر ضامن عن صاحبه ، فان اقـر الحاضر بلالك لزمه أن بدفـم

الى المدعى الفا فاذا قدم الفائب فادعى عليه البائع \_ فان أنكره \_ حلف له ايضاً ولا كلام ، وان أقر بما ادعاه عليهما لزم القـــــادم الخمسمائة التي أقــر أنــه

اشتری هو بها

شهدت عليه بذلك

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بانهما اشتريا منه السيارة بالف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسائة فللمدعى أن يطالب الحساضر بجميع الآلف ، لأن البيئة قد

وهل للحاضر أن يرجع بنصفها على الفائب اذا قدم \$ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الفائب ومنهم من تأول نقل المسزنى أربع تأويلات :

( أحدها ) يحتمل أن يكسون الحاضر صدق المدعى فيما أدعى غير أن المدعى قال : وأنا أقيسم البيئة أيضاً فأقامها ، فيرجسع ههنا ، لأنه ليس فيسه تكذيب البيئة

( الثانى ) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت فاقام المدعى عليه البينة

(الثالث) أن يكون الحساضر الكر شراء نفسه ولم يعسرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة (الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شريكه وضسمائها الا أن الحاضر لل قامت البينة

148

448

377

377

377

377

377

واخد من المدعى الألف ظلما ثبت على الفائب خمسمائة بالبينة ، وقد اخد المدعى من الحساضر خمسمائة ظلماً فيكون للحاضر أن يأخد ما ثبت للمسدعى على الفائب

ومن أصحابنا من وافق المرنى وقال: يرجع الحساضر على الفائب بخمسمائة وان انكسر الشراء والضمان ، لانه يقول: كان عندى اشكال في ذلك وقد كشفت هذه البينة هذا الأشكال وقال الشيخ أبو حامسد في التعليق: ينظر في الحاضر فان تقدم منه تكذيب البينة مشل أن قال: من يبيع منك شيئا ثم قامت البينة بذلك فانه لا يرجع على صاحبه بشيء لانه قد كدب البينة بما شهدت ، وان هدا البينة بما شهدت ، وان هدا المدى ظالم ، قيل له:

المدعى وقال: لا يرجع عليه بشيء لأنه يقر له بما لا يدعيه ( فصل ) وان ضمن عنه دينا ٢٣٤ ثم اختلفا فقال الضامن: ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له: ضمنت وأثت بالغ ، فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم اللوغ

فان قدم الفائب واعترف بصدق

۲۳۶ وان ضمن عن رجل شیئا وادی المال ثم ادعی انه ضمن باذنه و انکسر وادی باذنه لیرجع ، وانکسر المضمون عنه الاذن لم پرجسم

عليه ، لأن الأصل عدم الاذن فان طلب الكفيل يمين المكفول له على ذلك ففيه وجهان : (أحدهما) يطف ، لأن ما يدعيه الكفيل ممكن فحلف عليه الخصم

(والثانى) لا يحلف ، لأن اقراره بالكفالة يقتضى وجوب الحق ، وما يدعيه مكذب اقبراره فلم يحلف الخصم

وان ادعى الضيامن أنه قضى الحق عن المضمون عنه واقر المضمون له ، وانكر المضمون عنه ففيه وجهان :

۱۳۶ (احدهما) ان القول قسول المضمون عنه الن الضسامن يدعى القضاء ليرجع قلم يقبل قوله المضمون له يشسهد على فعل نفسه أنه قبض فام تقبل شهادته فسقط قولها وحلف المضمون عنه

( والثانى ) أن القول قسول الضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالاقرار مرة والبينسسة اخرى

( الأحكام ) اذا ضمن رجل عن رحل عن رحل دينا ثم اختلفا فقيسال الضامن : ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له : بل ضمنت وأنت بالغ ، فأن أقام المضمون له بينة أنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وأن لم تكن بينة فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ

٣٣٥ ( قرع ) وأن ادعى أن المضمون

777

777

777

777

177

له ابراه عن الضمان وانكـــر المضمون له البراءة ، فأحضر الضامن شاهدين أحدهمييا المضمون عنه 6 فان لم يأمسره بالضمان قبلت شهادته وأن أمره لم يقبل شهادته

( فرع ) وان ادعی علی رجــل انه ضمن له دينيسا على غائب معين وانكر الضبامن وأحضر المضمون له بينة تشهد بالضمان فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البيئة بذلك حكم

وان ادعى الضمان بمال معلوم والمضمون منجهول وشهدت له البيئة بذلك فهل تسمم بينته؟ فيه وحهان

(احدهما) لا تسمع هذه البيئة 240 ولا يحكم له على الضامن بشيء لأن الذي عليه الحق اذا كان مجهولا لم يثبت حقه .

( والثائي ) يحكم له على الضامن 220 لأن البيئة قد قامت عليه بذلك ( فرع ) اذا ضمن الرجل لغيره 240 دينا وقضاه ، وأدعى الضامن على المضمون منه باذنه وقضى باذنه فليرجع عليه ، وانكسسر المضمون عنه الاذن

فان اقـــام الضـــامن 227 بينة حكم له بالرجـــوع على ٢٣٧ المضمون عنه ) وأن لم يقسم بينه فالقول قول المضمون عنه مع يمينه

( فرع ) فان قال : تكفلت لك ٢٣٧ ومنها : أن براءة المدين الأصلى

سدين فلان مؤجلا وقال المكفول له: تكفلت به معجلا ، وأقسام كل واحد منهما شاهدا واحدأ بما قال ففيه قولان :

( أحدهما ) لا يلزمه الا مؤجلا لأنه لم يقر بغيره

( والثاني ) بحلف كل واحسد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطأن ويبقى الضمان معجلا ( فرع ) اذا ادعى الكفيسل أن المكفول به بريء من الحق وأن الكفالة قد سقطت وأنكر ذلك المكفول له ولم تكن بيئة ، فالقول قول المكفول مع يمينه ، لأن الأصل بقاء الحق لأنه لا سرا بيمين غيره

فرع في مداهب العلماء في أحكام تؤخذ مما مضي

علمنا مما مضى من مدهبنا من أحكام ما هي :

منها انه لا يصح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص : ضمئت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى أو اذا قال : ضمنت الدين الذي على فسلان بشرط براءة ذمته قائه لا يصبح ، لأن عقد الكفالة يقتضى شغل ذمة الدين والضامن معا

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معا أو مطالبة أحدهما بسكل الدين أو ينعضه

تستلزم براءة الضامن ، فاذا برىء الضامن بأن أدى الدين الداه من الدين الما أو أبرأه صاحب الدين أو غير ٢٣٨ - أما أذا كفل المدنن يأمره قائسه ذلك فان ذمته تيرا بذلك يرجع عليه بشرطين ∹ ٢٣٩ ( الشرط الأول ) أن ينص على أما براءة الكفيل بغير دفع الدين 777 فانها لا تستلزم براءة الأصيل أن الحــــق الذي يضمنه فيه بكون ملزما به كان ومنها : أن الدين المؤجل يحل ۲۳۷ يقول له : اضمن لفلان مائية يموت المدين أو موت الضامن ، جنيه على أن ما تضمنه بكون فاذا ماك المدين الأصفيلي ا على سداده فلصاحب الدين أخذ دينه من ٢٣٩ فهذه الصيفة: تجعل النصامن تركته قبل حلول الأجل الحق في الرجـــوع على المدين ومنها: أن الكفيل أذا عقيد 777 بلأخلاف صلحاً مع صاحب الدين بان ( الشرط الثاني ) أن لا يكون 413 يأخذ أقل من الدين فلا حق له أن بأخذ أكثر مما صالح عليه الآمر صبيا محجورا عليه او. رقيقاً فإن أمره صبى بأن يضمنه ومنها : أن الحوالة بالدين كأدائه **ለ**۳۲ فاذا أحال الضامن صياحب فليس له حق الرجوع في ماله الدين بدينه على آخر ، قان كان ٢٣٩ ومنها: أنه اذا كان للضامن الدين فان دَّمة المدين الأصلى الضامن مأذونا بالضنمان من المدين كان له حق مطالبتيه تبرأ ، ولا يكون لصاحب الدين والرجوع عليه والا فلا حق عنده ، بل ينتقل الحق ٢٣٨ وأما مذهب الحنابلة ، فقد مضى الكفيل الذي دفع ، وقد يبرا تفصيل مدهيه وبالجملة : فاذا الضامن ولا بيراً الأصيل! واذا أبرأ صاحب الدين المدين قال شخص لآخر ؛ اضمن عن X8. قلان أو أكفل غنه كان الضمان فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة والكفالة لازمين لنفس الذي المدين لاتبرأ لانه يشترط قبوله ضمن أو كفل ، أما الآمر فائه ابراء صاحب الدن لا يلزم بشيء منها غير ذلك . ومنها : أن الضيامن بالمال اذا 18. أما الحنفية فان الأحكام العامة ضمن بالف ثم صالح صاحب **۲**٣٨ التي تناولت الكفالة فكما يلي : الدين على خمسمائة قائه يرجع بخمسمائة لا بالالف التي ضمنها يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة: 227 منها: أن الكفالة تصنح بـدون ٢٤١ ومنها: أنه ليس للضامن الحق 777 في مطالبة المدين الأصلي قبسل أمر المدين ، فاذا كفل شيخص آخر بدون أمره كان متبرعاً ، أن يدفع عنه الدين الذي ضمنه

فيه ، لانه لا يملك الدين الا بعد ٣٤٣ ( الأمر الثاني ) أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له : خد دین فلان الذی ضیمنتنی فيه وادفعه له ، فان الدين يكون أمانة في يده وللمدين أن سيترده منه ثانيا قبل أن يدفعه لصاحبه على التحقيق (الأمر الثالث) أن يدفعه له 737 بدون أن يذكر أنه على وجسه الرسالة أو على وجه تعجيل قضاء الدين ، وفي هذه الحالة يحمل على وجه القضاء ومنها: أن الكفالة في الضرائب ونحوها جائزة سيواء كانت عادلة أو ظالمة ، فيجوز الشخص ان يضمن غيره في عوائد الأملاك المقررة سنويا وفي الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك وهذا أرجح الوجهين ومنها أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا يكون ضماناً ملزماً للمخبر به . مثلا : اذا قال شخص لآخر : اسلك هذه الطريق فانها أمسن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله فان المخبر الذي قال له: انها

ومنها: أن الدين المؤجل يحل 737 بموت المدين أو بموت الضامن فاذا مات الضامن وأخذ صاحب الدين حقه من ورثته فليس له الحق في مطالبة المدين الاعند حلول أجل الدين ٢٤٢ ومنها : أنه اذا صالح الكفيسل صاحب الدين على نقسمه بأن كان دىنه انما فرض بأن يأخذ خمسمائة ويترك الباقى ، فان الصلح ينفذ بالنسبة للأصيل ٢٤٣ والوكَّيل في ثلاثة أحوال : ( الحالة الأولى ) أن يشترط 727 الكفيل براءتهما معآ ( الحالة الثانية ) أن يشسترط 737 براءة الأصيل ويسكت عن نفسه ( الحالة الثالثة ) أن سبكت ولم 784 شيترط شيئاً ، اما اذا اشترط ٢٤٤ ر اءة نفسه فقط فان ذلك يكون فسخا للكفالة ومنها: أن المدين أذا دفع الدين ٢٤٤ 727 للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل الصياحب الدين ، فان ذلك يحتمل ثلاثة أمور: ( الأمر الأول ) أن يدفعه تعجيلا لقضاء الدين كأن يقسول له : ٢٤٤ . نعم اذا كان هذا القول بأن قال خيية ما على من الدين الذي ضمنتنى قيه قبل أن تؤديه ، وفي هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكة للضامن ، فليس للمدين ان سيتراده ثانيا منه ، وأو لم سلمه لصاحبه

امن لا يضمن لأن عبارته مبنية

له : اسلك هـذه الطريق فان

كان مخموفا ونهب مالك فأنا

ضامن فقعل ونهب ماله ، فقد

اختلف فيه فقال بمضهم: أنه

مضمن ما فقده م المال وبعضهم

على ما يظنه

رقم الصفحة

750

قال : لا يضمن ، لانه يشبترط لصحة الضمان أن يك ون المضمون معلوماً ٤ وأمن الطريق ٢٤٥ مجهول فكيف يصح الضمان ؟ . : ٢٤٤ ومنها: أنه أذا قال زيد لعسمرو ضمنت لك خالدا بما يقضى به عليك القساضى ثم غاب خالد المضمون فادعى عمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الغسسائب وبرهن على ذلك فائه لا يقبل

> ٥ ٢٤ أما المالكية فقيالوا: تتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

٢٤٥ منها: أنه يصح الضمان بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فأما اذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون أدَّن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دین علی آخر فضمن الدين اللث بدون اذن المدرم صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول : لا يصح الضمان بدون اذن المدين ٤ والا قلا يلزمه الدفع ٢٤٥ وكذا يصح لشمخص أن يؤدي دين آخر بدون اذنه ويجنير صاحب الدين على قبوله بشرط أن يكون الفيسرض من ذلك الشفقة والرفق بالمدين

٢٤٥ . أما أذا كان الفرض سداد ديته ليشهر بمطالبته عند الرجوع عليه أو يؤديه بمداينتيه أناه لعداوة بينهما فانه لا يصبح

وليس لن سدد دين غيره بقصاد الاضرار به مطالبةعليه مطلقها ومثل ذلك ما اذا اشـــتري دين شخص ليفيظه بالطالبة وشبهر به لعداوة بينهاما ، قان ذلك الشراء لا يصبح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذي باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه ... فأن كأن من الأشبياء المثلية ـ فعليه رد مثله:

٢٤٥ وأن كان من الأشياء التي لها قيمة \_ فان مات قبل أن يرد الثمن أو غاب عن البلد ... فليس للذى اشترى منهه الدين أن يطالب المدين ، بل الذي يتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه الملغ ويدفعه للمششري

٣٤٥ . ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذي قبضه الا اذا علم أن غرض المسترى هو الاضرار بالمدين والتشمير به أما أذا لم يعلم بذلك فأن البيع ينفذ ، ولا نجب عليه رد الثمن وفي هذه الحالة لا يكــــون للمشتري الحق في أن يتولى مطالبة المدين بل يبيسع الدين لفيره ، وبعضهم يقول : يفسخ الدين مطلقاً علم أو لم يعلم

٢٤٦ ومنها: أنه اذا ادعى شخص أن له دينا على غائب فقال آخر: إنا و ضامن لذلك الدين ثم حضر الفائب وانكر الدين ولم يثبت الدين ببيئة ونحـــوها قان: الضمان بسقط

فلان على في مدة شهرين مثلا ،

بحيث اذا مات أو أفلس فيهما

كنت ملزماً بدينه ، فلزمه وذمة فاذا أقر الفائب بالدين وكان الضامن تبرأ بعد انقضباء موسرة فان الضمان يلزم أما اذا الشهرين كان معسرا فإن الضمان يسقط وتبرأ ذمة المدين الأصلى ومن لاحتمال أنه تواطأ مع المدعى على ٢٤٦ ذلك تعلم أنه يجوز الضمان أكل مال الضامن ٢٤٦ ومنها: أنه يلزم مسمن براءه مؤقتا بمدة معينة ومنها: أنه لا يجلوز لصاحب المضمون براءة الضامن ، ولا ٢٤٦ يلزم من براءة الضامن براءة الدين أن بطالب الضامن الا في أربعة أحوال: الحالة الأولى: أن يكون المضمون مثلاً : اذا ضمن شخص دینا ۲٤٦ 111 في ذمة آخر فتنسازل صاحب الأصلى مفلسا الحالة الثانية: أن يكون موسراً الدس عن دينه ، كأن وهيسنه ٢٤٦ للمديون أو أبرأه منه أو أحاله ولكنه مماطل ممروف باللدد في على دين ثابت لازم فان ذمــة الخصومة والشدة فيها الضامن تبرأ الحالة الثالثة: أن يكون المدين 787 الأصلى غائباً ، وليس له مال ٢٤٦ ومشل ذلك ما اذا مات المدين يمكن سهداد الدين منه 6 أما عن مال ، وصاحب الدين وارثه اذا كان له مال يستطيع صاحب فان ذمته تبرأ وذمة الضامن الدين أن بأخذ منييه بدون تبعاً ، بخلاف ما أذا مات المدن صعوبة ولا مشقة فليس له في مفلسة فان ذمة الضامن لا تبرأ يهذه الحالة مطالبة الضيامن يموله الحالة الرابعة: أن شـــترط 787 أما اذا يرىء الضـــامن فان المضمون قد لا يبرأ فالأول كما صاحب الدين أن يأخذ دينيه من أيهما جاء 6 فان له في هذه اذا دفع الضامن الدين 'فان ذمة الحالة أن يطالب ، ومثل ذلك كل منهما تبرأ من الدين فلا يكون أن يشترط مطالبة الضامن في لصاحبه حق قبلهما حالة معينة كعسر المضمون والثاني : كما أذا وهب صاحب 137 أو موته أو نحو ذلك الدين للضامن الااذا قبض الدين ٢٤٧ ومنها: أن الدين يصح في ثلاثة قبل أن يحصل لصاحب الدين مانع يمنع من الهبة أحوال: الحالة الأولى: موت الضامن وكذلك أذا كان الضمان مؤقتا 437 717 اذا ترك مالا يكفى لسيداد كل بمدة كان بقول: ضيمان دين

الدين أو بعضيه ، فاذا تيرك

كل الدين كان لصاحب الدين

« وأن المستأمن يحصل على هذا

الخيار من تركة الضِّــامن أو يثبت أنه دفعه ببيئة أو أقرأر من صاحب الدين بأن استلم ان يتبع المضمون الأصلى دينه أو نحسو ذلك ، فاذا لم فاذا أخذ دينه من تركة الضامن TEV شبت ذلك فليس له الحسق في .. فليسى لورثته مطالبة المضمون ألا بعد حلول أجل ألدين ، ولو الرجوع على المضمون 🖖 كان المضمون حاضراً أو موسراً، عقد التنامين واعتباره عقد كفالة **N37** وحكم الشرع في هذه العقود الأن الدين في هذه الحالة بعجل بالنسبة للضامن فقط بسيب والفرق بين التأمين وبين كفالة 137· المماش الحكومي لمن يبلغ سين موته موسرا التقاعد فاذا مات الضامن معسر أفلاحق 4.5.4 بداية صناعة عقود التأمين الذي 189 لصاحب الدين في الطالبة الاعند كان يسنمي بالسبكورتاه قام على حلول الأحل ، واذا ترك بعض أيدى اليهود في أوربا وأمرسكا الدين كان له الحق في اخده ثم انتقل الى الشرق مع أجتياح 111 ويصير بالبعض الآخر الى حلول جيوش الفرب ونظمه وقوائينه الأحل وأعرافه بفسادها نظمنا وتعاليم ٧٤٧. الحالة الثانيـــة : أن نقلس الضامن وفي هذه الحالة بكون وقد توهم بعض المستقلين بالفقه 137 صاحب الدين مخيرا بين أن ليلهم الى كل مستحدث عصرى يدخل مع الدائنين في تصفية أن التأمين: محمول على أصل مال الضامن ويأخذ الحصة التي الاياحة وهو بالنسبة للأفراد: يستحقها معهم ، وليس الضامن « انضمام الى اتفاق تعاوني نظم أن يطالب بها الا يعلد حلول 789 تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الأحل الناس بتعرضون جميعا للخطر الحالة الثالثة: أن يموت المدين « وأن ما يُدف ع الى شركات موسرا وفي هذه الحالة لصاحب 489 التأمين من أقساط فمركزها الدين أن يأخذ دينه مسن تركة ووضعها بالنسنة اليه مركسوا الميت ولو لم يحل أجل الدين المال الذئ يوضع تحت وصايتها أم\_\_\_\_ا أذا مات معسراً فليس 414 وولايتها ». لصاحب الدين أن يطـــالب وأن المعاوضة في عقد التأمين 789 الضامن الا بعد حلول الأجل ، « أنما هي بين القسيط الذي لأنه لا يلزم من حلول الدين على يدفعه المؤمن له والأمان الذي الأصيل حلوله على الضامن تحصل عليه بمقتضى العقد » ومنها أن الضامن اذا دفع الدين

789

يرجع به على المضمون بعد أن

707

707

الموض بمجرد عقد التأمين دون · توقف على وقوع الخطر »

٢٤٩ ويفرق بعضهم في تسبويفه فيعتبر عقد التأمين عقد مضاربة وأن الأقساط هي مال المضاربة وأن الشركة لا تملكها بل تنجر فيها والربح بينها وبين المؤمن له ٢٥٠ روقالوا فيأن نظيرية التأمين ليست الا تعاونا منظما تنظيما دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد ، ٢٥١ حتى اذا تحقق الخطر بالنسية الى بعضهم تعاون الجميع في موأجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أخطارا وأضرارا جسيمة

> ٢٥٠ ثم يقولون : ان المفهوم المائسل في أذهان علماء القانون لنظام التأمين أنه نظام تعاوني يؤدي الى تفتيت اجزاء المخـــاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة اقساطهم؛ بدلا من بقساء الضرر على عاتق المصاب وحده

٢٥١ ولكن الذين يصفون التسامين بالصيغ التي سقناها يقولون: أن التأمين باعتباره فكرة ونظاما غير منظور الى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه أو تدعو اليه أدلتها الجزئية

ولو كان المتأمين عقد معيونة 101 ورفق لما جاز لهم أن يأكلوا أكثر ما دفعه اذا انقطم عن ســـداد الأقساط لمرض أو عجز أو عمد التصرفات عن الأصوليين ثلاثة 107 أقسام:

عرفان وواسطة ، فالطير فان أحدهما معاوضة فيتجنب فيها الجهالة والغيرر ، لا ما دعت الضرورة اليه

وثانيهما: ما هو احسان صرف لا يقصد به تنمية المال كالصدقة التصرفات لا يقصد بها تنمية المال ، بل ان قاتت على مين أحسن إليه بها فلا ضرر عليه

ا ٢٥١ وأصحابنا الذين يرفضون عقد التأمين ينكرون أن يكون هــذا المقد مقصودا به التماون وبذل . الاحسان بل انه عمل تجارى مقصود به الربح والكسب فهو عقد معاوضة وليس عقد تبرع باتفاق فقهاء القائون الوضعى وعلماء الشريعة

وليس بين المتعاملين مع الشركات علاقات او اتفاق على التعاون أو بذل الاحسان ولا ذكر لهذا في العقود المبرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين

#### الضمان الاجتسماعي والتأمس TOT التعاوني

وما يقال في الشركات التأمينية وعقودها لا يقال بالضرورة في الضمان الاجتماعي بوزارة

YOL

100

الأحكام

الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجز أو الشبيخوخة أو المرض أرزاقا تجرى عليهسم مقابل نسبة محتملة تقتطع من رواتيهم ، وهذه أمور لا يقصد منها الربح أو الكسب التحارى وقد تتبرع الحكومة بالفسرق 707 حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعياء النفق ....ات والأرزاق والرواتب التي التزمت

فتوى المجمع الفقهي برابطسة 101 المالم الاسلام

701

صدور الفتوى في دورته المنعقدة في ١٠ شعبان سنة ١٣٩٨ بمكة المكرمة بمقر رابطة المسسالم الاسلامي

تقرير اللجئة المكلفة باعداد قرار 404 المجلس حول التأمين التعاوني

بناء على قرار مجلس المجمسع المتخذ بجلسة الأربعاء ١٤ مسن شــــمان ســنة ۱۳۹۸ المتضمين تكليف كل مسمنين اصحاب الفضيلة الشمسيخ عبد العزيز بن باز والشسيخ محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السنسييل بصياغة قرار المجمع حسول التأمين بشنتي الواعه وأشكاله (أولا): عقد التأمين التجاري

من عقود المعاوضات الماليـــة الاجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش ، لأن المسسستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد

مقدار ما بعطى أو بأخذ نقيد بدفع قسطا أو قسطين ثم تقع ألكارئة فيستحق ما الترم به المؤمن ، ٤ وقد لا تقع فيسدفع الاقسماط ولا بأخذ شيئا

( الثاني ) : عقد التأمين ضرب : من ضروب المقامرة لما فيه منسوراً المخاطرة في معاوضات مالية ومن الفرم بلا جنابة أو تسبب افيها، ومن الفنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافيء

( الثالث ) : عقب د التأمين يشتمل على الربا القضنيل والنساء ، لانها اذا دفعت له أو لورثته أكثر مما دفعه أنهين ربا الفضل

(الرابع): عقد التأمين التخاري من الزهان المحرم 6 لأن كسلا منهما فيه جهالة وغرر ومقامرة ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه تصرة للاسلام

٢٥٤ ( الخامس ) : عقد السامين التجارئ فيه أخد مال الفي بلا مقابل وأخذ بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية يحسرم لدخوله في عموم النهي في قسوله تعالى . « يا أيها الذين المنسوا . لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل: الا أن تكون تجارة عن تراض مثکم »

( السادس ) : في عقد التامين التجاري الالزام بما لا يسلزم شرعاً ، قان المؤمن لم يحدث الخطر منهاولم يتسبب فيحدوثه 108

وانما كان منه مجرد التعاقد على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعسه المستأمن له والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراما

۲ والجواب عما استدل به المبيحون للتأمين جميعه او بعضه :

(١) الاستدلال بالاستصلاح
 غير صحيح فان المصالح في
 الشريعة الاسلامية ثلاثة اقسام: ٢٥٦

٢٥٥ قسيم شهد الشرع باعتباره فهو حجة

رقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بالغاء ولا اعتبار وهذا محل اجتهاد المجتهدين والقسم الثالث ما شهد الشرع بالغائه وعقود التأمين التجارى فيها جهالة وغرر وقمار وربا فكانت مما شهد الشرع بالفائه

(ب) الاباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التامين التجامين التجامين مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة والممل بالاباحة الاصسطية مشروط بعدم المنافي

المحظورات لا سمح الاستدلال المحظورات لا سمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضعافا مضاعفة مما حرمه عليهم فليس ٢٥٧ هنساك ضرورة معتبرة شرعا للجيء إلى مل حرمته الشريعة

ه ۲۵۵ (د) لا يصح الاستدلال بالعرف

فان العرف ليس مسسن أدلة تشريع الاحسكام ، وانما يبنى عليه في تطبيق الاحكام وفهسم المراد من الفاظ النصوص ومن عبارات الناس

(ه) الاستدلال بأن عقسود التأمين من عقود المضاربة أو في معناها غير صحيح ، فأن رأس المال في المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه

(و) قياس عقود التأمين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادى المشوب بالفرر والقمار وفاحش الجهالة ، بخلاف عقد ولاء الموالاة

۲۰۱ (ز) قياس عقد التامين التجارى على الوعد اللزم عند من يقول به لا يصح ، لانه قيساس مع الفارق

(ح) قياس عقىسود التامين التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب قياس غير صحيح ، لانه قياس مع الفارق (ط) قياس عقسود التأمين التجلدى على ضمان خطسس الطريق لا يصح فانه قياس مع الفارق

(ى) قياس عقود التهامين التجارى على نظام التقاعد غير صحيح فانه قياس مع الفارق أيضاً 4 لأن ما بعطى من التقاعد

YOV

حق التزم به ولى الامر باعتباره مستولا عن زعيته ، وراعى في صرفه ما قام به الموظف مــن خدمة الأمة ووضــــع له نظاماً يراعى فيه مصلحة القرب الناس الى الموظف ، وتظر الى مظنة الحاجة بهم فليس نظام التقاعد من باب الماوضة الماليسة بين الدولة وموظفيها وعلى هسندا لا شبه بينسه وبين التأمين الذي هو من عقود المعاوضات Carlo Carlo المالية 🕟

(اله) اقياس نظاما التأمين ٢٥٧ التجارى على نظام المساقلة لا يصح فائه قياس مع انفارف ومن الفروق أن الأصــل في تحمل العاقلة لدية الخطأ وشبه الممد ما بينها ربين القاتل خطأ أو شبه الممد من الرحموالقرابة التي تدعو الى النصرة والتواصل والتعاون واسداء المعروف ولو ٢٥٨ دون مقابل

وعقود التامين تجارية استفلالية تقوم على معاوضات ماليسية محضة لا تمت ألى عاطف ـــة الاحسان وبواعث المطسروف بصلة

( ل ) قياس عقود التمسأمين التجارى على عقود الحراسة ٢٥٨ غير صحيح لأته فيسساس مع الفارق أيضًا ، ومن الفروق أن الأمان ليس مخلا للمقسد في المسالتين ، وانما محله في تأمين الأقساط ومبلغ التأمين ، وفي

الخراسة الأجرة وعمل الحارس أما الأمان ففاية ونتنيجة والإلما استحق الحارس الأجرة عسد ضياع المحروس

۲۵۷ (م) قياس التامين على الايداع لا يصح لأنه قياس مع الفارق أيضا فان الأجرة في الايتداع عوض عن قيــام الامين بحفظ شيء في حوزته يحوطه بخلاف التأمين ، فإن ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ويعود الى المستأمن بمنفعة

انما هو ضمان الأمن والطمانينة وشرط العوض عن الضمان لا يصلح 6 أل هو مفسعد العقد وان جعل مبلغ التأمين في مقابلة الأقساط كان معاوضة تجاربة جعل فيها مباغ التأمين أو رهنه فاختلف على عقد الايداع

( ن ) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البر مع الحاكة لا يصح ، والفرق بينهما ان القيس عليه من التـــامين التماوني وهو تمساون محض والمقيس تأمين تجارى وهسو معاوضات تجاربة فلا يصلح القياس

كما قرر مجلس الجمسع بالإجماع الوافقة على قسراد مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السنفودية رقم ١٥ وتاريخ ٤ ـ ٤ ـ ١٣٩٧ هـ من حواز التأمين التعاوني بدلا

409

47.

من التجاري المحسسرم للأدلة الآئية:

٢٥٨ الأول: أن التعاون من عقدود التبرع التي يقصد بها أصالة التماون على تفتيت الأخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث

٢٥٨ الثاني : خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه رباً الفضل 6 وربا النساء ، فليس عقبود المساهمين ربوية ، ولا يستغلون ما جمع من الأقسسسساط في معاملات ربوية

۲۵۸ الثالث: أنه لا يضر جهـــل المساهمين في التأمين التعساوني بتحديد ما يعود عليه من النفع لأنهب متبرعون 4 فلا مخاطرة ولا غور ولا مقامرة بخسلاف ٢٥٩ التأمين التجارى فانه عقييد معاوضة مالية تجاربة

> الرابع : قيام جماعة مـــن المساهمين أو من يمثلهمم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الفرض الذي من أجله انشيء هذا التعاون ، سيهاء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أأجر مغين

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوئي على شكل شركة تامين تماونية مختلطة للأمور الآتية : أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يترك للأفسراد مسئولية القيمسمام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا بأتي

دور الدولة الاكعنصر مكميل لما عجز الأفراد عن القيام به . ثانيا: الالتزام بالفكر التصاوني التأميني الذي بمقتضاة يستقل المتعاونون بالمشروع كله ميهن حيث تشفيله ومنحيث الجهاز التنفيدي ومسيئولية ادارة المشروع

تالثا : تدريب الأهــالي على مباشرة التأمين التعاوني وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشــــخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة يجعلهم اكثر حرصيا ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التى يدفعون مجتمعين تكلفية تعو بضها

رابعاً: أن صـــورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو. كان هية أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهمم ومسائدتهم

ويسسري المجلس أن يراعي في 409 وضع المواد التقصيلية للعمل . بالتأمين التعاوني على الأسس الآتية:

### أسس التأمين التعاوني كمسا ۲٦. وضعها الفقهاء

الأول: أن يكون لمنظمة التأمين التماوني مركز له فرع في المدن كافسسة ، وان يكسسون بالمنظمة اقسام تتوزع حسب الأخطار المراد تفطيتها

رقم الصفحة

177

177

777

777

474

177

٢٦٠ الثاني : أن تكون منظمة التأمين التعاوني على درجة كبيرة من الرونة والبعسد عن الاساليب المقدة

الثالث: أن يكون للمنظم\_\_\_ة 17. مجلس أعلى يقرر خطط العمل ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافلة أذا اتفقت مع قواعد الشريعة

الرابع : يمثل الحكومة في هذا 17. المجلس من تختاره من الأعضاء ويمثل الساهمين من بختارونه ليكونوا اعضاء في المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها ٢٦٢

الخامس : اذا تجاوزت المخاطر 17. موارد الصندوق بما قـــــد يستلزم زيادة الأقسيام 4 فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة

كافة لا تأتي الا حالا كما وردّت 17. في الكتاب المزين

ويؤيد مجلس المجمع الفقهي ۲٦. ما اقترحه مجلس هيئة كبار العلماء في قدراره المذكور بأن يتولى المواد التفصيلية لهناده الشركة التماونية جماعة منسن 

التوقيعات من الرئيس وناثبه 17. والرئيس العام لادارة البحوث العلمية والأفتاء والدعيوة والارشاد وبقية الأعضاء

٢٦١ مخالفة الدكتور الاسيستاذ مصطفى الزرقا:

اني أخالف ما ذهبتم اليه من اعتبار التأمين الذي اسميتموه تجاربا بمختلف أنواعه وصوره حراما وميستزتم بينه وبين ما اسميتموه تعاونيا

ثم ساق الدكتور الزرقا رايبه وادلته من الكتاب والسميمة وقواعد الشريعة ومقاصللها العامة والشواهد الفقهينية بالقياس السليم عليها ودفسخ توهم أنه يدخل في نطاق القمار أو الرهان المحرمين ودفع شبهة انه ريا

وأشار الدكشنب ورالزرقا الي كتابه ( عقد التــامين وموقف الشريعة الإسلامية منه )

ثم بين لهم في هذه الحلسية أن التمييز بين تعاوني وتجاري لاستد له

وتدرج فضيلته في بيان التأمين البدائي ثم التأمين الذي ينتظم الألوف من الشاس ثم قينام جهاز اداری به بحتاج الی ربح ليستمر في أداء مهمته مست التنفيذ والاشراف

ويين كيف بحسب القسيط وكيف بضيف أن هذه الدورة الأولى لهذا النجمع الفقهي الذي لم يجتمع فيه الآنصف اعضائه والساقون تخلفوا او اعتسادروا عن العضوية لظروفهم الخاصة ثم بين أنه اذا أريد اتخاذ قرار خطير كهذا وفي موضع اختلفت فيه آراء علماء العصر يجب أن

077

يكون فى دورة يجتمع فيهسا أعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا منهم

۲۹۳ ثم ناشد الحكومات والسلطات السسئولة أن تفرض رقابة شهد التأمين شهركات التأمين لمنع الاستفلال والاحتسكار لحاجات الناس الضرورية وذلك خير من التحريم

٢٦٤ ملخص قرار هيئة كبار العلماء في جواز التامين التعاوني

۲۹۶ وبعد الدراسة والمناقشية وتداول الرأى قيسرر المجلس جوازه وامكان الاكتفاء به عين التأمين التجارى في تحقييق ما تحتاجه الأمة

٢٦٤ الأول: أن التنامين التعناوني ٢٦٥ من عقود التبرع يقصد بهسنا اصالة التعناون على تغتيت الاخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث

۲۹۶ فجماعة التأمين التعــاوني ۲۹۰ ثالثاً : تدريب الأهـالي على لا يستهدفون تجارة ولا ربحا مباشرة التأمين ، وايجـاد من أموال غيرهم وأنما يقصدون من أموال غيرهم وأنما يقصدون من البواعث الشبــخصية ، توزيع الأخطار بينهم والتعاون فلا شك أدن مثاركة الأمال على تحمل الضرو

۲٦٤ الثانى : خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه 6 ربا الفضل وربا النسيئة فليس عقدود المساهمين ربوية

٢٦٤ الثالث: أنه لا يضر جهسسل المساهمين في التأمين التعساوني بتحديد ما يعود عليهم مسسن " النفع ، لأنهسم متبرعون ، فلا

مخاطرة ولا غرر ولا مقسامرة بخلاف التأمين التجارى ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية الرابع : قيام جماعة مسر

١٦٦. الرابع : قيام جماعة مـــن الساهمين أو من يمثلهـــم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الفرض الذي من اجله الشيء هذا التعاون سواء كان تبرعا أو بأجر

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية : أولا : الالتزام بالفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يترك للأفسراد مسسسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية به

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضات المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ، ومن حيث الجهاز التنفيذي

ثالثاً : تدريب الأهسالي على مباشرة التأمين ، وايجسساد المبادرات الفردية والاسستفادة من البواعث الشسسخصية ، فلا شبك ان مشاركة الأهسالي في الإدارة تجعلهم اكثر حرصا ويقطة على تجنب وقسسوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها

۲۹۰ رابعا: أن صلورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه بل بمشاركة

777

777

متها معهم

۲۲۵ هذا وقد نص القرار على ان يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء المختصين ثم يعرض على مجلس هيئة كبار العلماء لدراسته ومظابقته على قواعد الشه بعة

٢٦٦ عقد التأمين على الحياة

۲۹۹ عرفنا من ثنايا ما اثبتناه آنفا أن عقد التامين هو أن يدفيع المستأمن للشركة قسطا معينا للدة مسماة فاذا توفى في هده المدة فان الشركة تؤدى لورثته القدر المتفق عليه بين الميت وبين الشركة

٢٦٦ ولا شك في بطلان هذا المقد وحرمته لما يأتي :

۲۲۱ اولا: لأنه عقد قمار في حقيقته ومعناه

۲۲۲ ثانیا : لانه تسلیم نقود منجمة فی نقود اکثر منها مؤجلة ، قد یتحمل علیها وقد تفوت علیه ۲۲۲ ثالثا : لیس له ضرورة تلجیء الیه ولا حاجة یسوغ معها مثل هذا المقد ، ولا تقتضیه مصلحة حتی لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فاننا نقیول بحرمته

٢٦٦ ادلة الجيزين لعقود التامين:

۲۹۳ اولا: ان عقد التسامین عقد تعساون و تضسامن اجتماعی ) اذ الفكرة الاساسیة فیه هی التعاون علی رأب آثار

الكوارث الذاتية أو الماليسة بتجزئتها وتوزيعها على جميع المستأمنين تأسسيسا على أن التعاون على الخير تدعو اليه الشريعة

ثانياً: أن عقد التأمين يمسج الأمان والاطمئنان للسسمتامن على ماله ومستقبل حياته

ثالثاً العقود في الشريعسة محدودة محصورة ، بل يجوز استحداث صور جديدة من العقود كلما دعت الحاجسة ، اكثر العلماء ما لم ينص على منعها ، أو تكون مخالفة للقواعد الشرعية القطعية ، وعقد التأمين ليه ما يخالف قواعد الشريعة فيه ما يخالف قواعد الشريعة فيكون حاجة الناس السه فيكون حائراً

رابعا : ثم في أحكام الشريعسة والفقهاء وأصولهم ما يصلح كونه مستندا قياسيا وأضبيحا في حوازه من ذلك :

۲۹۷ (۱) عقد الموالاة عند أبى حنيفة يتم بين شخص غير عربى مجهول النسب ، وشخص عسربى ، يقول الأول اللثانى : أنت مولاى ترثنى أذا مت وتعقل عنى أذا جنيت ، قاذا قبل يصبح وليا يرئه أذا مات من غيروارك ويعقل عنى أذا حنى جناية خطأ توجب وهو معنى (تعقل عنى)

٢٦٧ قالوا : وعقد الموالاة هذا الذي

ሊፖፖ

X77

أجازه الاحناف فيه شييبه قالوا : والتأمين من المسئولية 777 يشبه عقد الموالاة تماماً ، فمالك السيارة أو سائقها مسئول ماليا عا تلحقه السيارة بالغير وشركة التأمين تحل محله في تحميل هذه المسئولية كما يحل الولى محل المولى من الارث (ب) نظام العاقلة في الاسلام: وهو نظام وردت به السينة الصحيحة وأجلابه أثمة المداهب وخلاصته أنه أذا جني أحد جِناية قتل غير عمد فوجبت عليه الدية ٤ فان الشريع...ة تفرض الدية على أفراد العاقلة الذين يكون بينه وبينهم النصرة وهم الرجال البالغون مـــن ٢٦٩ فما الفرق بين هذا وبين التأمين

عشيرته ، فتقسط عليهم الدية في ثلاث سنين بحيث لا نصيب أحداً منهم ما هو فوق. طاقته ولقد كانت العاقلة تتحمل عنه قبل الاسلام تبرعا منها فجاء الشرع والزمها لسببيين او غاىتىن :

٢٦٨ ( الأولى ) تخفيف أثر المصيبة على الجاني المخطىء

٢٦٨ ( والثانية ) صيانة دماء ضحابا النخطأ من أن تلهب هلدرا ، لأن الجانى المخطىء قسد يكون فقيرا فتهدر الدبة

النظام التماوني أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعــاقد كما في

صورة عقد التأمين ؟ بالتأمين من السئولية المدنية ٢٦٨ وهل المصلحة التي يراها الشرع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية تضبح مقسدة اذا حققها الناس على نط\_اق وإسع بطريق التماقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير

٢٦٨ : (ج.) نظام التماقد :

وهو يقوم على اقتطاع جـــزء من الراتب الشهرى للموظفين ، وفي سن الشيخوخة يتقاعد وبأخذ راتبا يبلغ اضيعافا مضاعفة عن الذي اقتطع منه شهريا ويستمر حال حياته ثم ينتقل بمد وفاته الى زوجته وأولاده

على الحياة ، أن كليهما يدفع جزءا ضئيلا دوريا في التقاعد و فوريا في التأمين على الحياة

٢٦٩ (د) قاعدة الوعد الملزم عند اللكلة :

وخلاصتها: أن الشخص اذا 473 وعد غيره هل يلزم فضاء بالوفاء بوعده أم لا أ

779

الرأى الراجح في مذهب المالكية ے مسن بین اربعے آراء \_ ان الواعد لا يلزم بوعده الا اذا بني الوعد على سبب ، ودخــل الموعود في ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له المسر اليتزوج فتزوج

٢٦٩ أما عند الشافعية والحنفية

۲۷.

۲٧.

TYI

والحنايلة فان الوعد لا يكسون ملزمة يحال قالوا : وبناء على الراجح عند مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أسسساس أنه التزام من الشركة للمستشامن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض عليه خسائره

( ه ) ضمان خطر الطريق عند الإحناف:

نص الحنفية في باب الكفالة أنه 177 اذا قال شخص لآخر: ( اسلك هذا الطريق فهو آمين 4 وأن أصابك فيه شيء فأنا ضامن ) فسلكه وسرق ماله ، وحب على الضامن أن ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق

. ٢٧ وهذا دليل في كلام الاستاذ مصطفى الزرقا: يعد نصبا في اباحة التأمين من الأخطار

. ۲۷ ( و ) عقد الاستشجار على الحراسة:

بالمقارنة بينعقد الاستثجار على الاستاذ مصطفى الزرقا بينهما ، ثانيا : أن التعاون على الخمير تشابها كبيراً 4 ذلك أن الحارس ــ وان كان يقوم بعمل هـــنو ليست له أية نتيجة سيوى تحقيق الأمان من نتائج الأخطار التى بخشاها

ويناقش الشيخ فيصل مواوي في صحيفة الأمان فيقول :

أولا \_ إذا سلمنا أن فكررة

التعاون والتضامن الاجتماعي موجودة في نظام التأمين التجاري قائنا لا نسلم أنها هي الأساس والفاية من هذا التأمين

وفي رابنا أن ألذى بدفع لإنشاء شركات التأمين التجارية أنمسا هي الأرباح الخيالية من أقصر الطرق

ثم ان جماهير الفقراء ومتوسطى الدخل اندفعوا للتعاقد مع هذه الشركات دون أن تخطير على بالهم فكرة التعاون والتضامن بل أن كل وأحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى ائسه يدفع القليل ليأخذ الكثير عندما يتعرض لحادث

٢٧٠ ولو كانت فكرة التعسساون والتضيامن الاجتهاعي هي الأساس لدى مجموع الومنين لأقدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التأمين التعباوني أو التبادلي حيث لا ربح لأحد على حساب الآخرين

أمر التشوف اليه الشريع الم ولكن الخير لا يكون في الفايات والقاصد وحسدها لأولكن في الوسسائل والوسائط المقضية الى القابات.

والخلاف حول التأمين ليس في تماون الناس مع بعضهم لتلافى آثار المصائب والنكبات ؛ لكنه في هذه الوسائل المؤدية الى ذلك .

وكونها وسائل غير مشروعة ، ومن ذلك التأمين التجـــارى الفاية ، ولكن تكتنفهـــــا الشبهات وتنتج عنها المنكرات واذا كان هناك اسلوب شرعي يحقق التعساون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة وهو ميراً من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين فهل يجوز في هذه الحالة استحداث اسلوب جديد تحوم حسسوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن ادلة شرعية تبرره ؟

٧٢١ ثم يقول الاستاذ مصطفى الزرقا ان الأصل في العقود الاباحة مالم بردنص بمنعها ، أو تكون ٢٧٢ مخالفة لقواعد الشريعة العامة وعقد التأمين لم يسسرد نص بخصوصه يمنعه وليس فيسه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن حاجة الناس فيكون جائزا وتحن مسلمون بأن الأصل في العقود الاباحة ، وتسلم بانه لم يرد نص من الشارع بتحريم التأمين بعينه ولكنب نناقش مسالتين

> (الأولى) القول أنه لا نُوحد في 177 عقد التأمين ما بخالف الشربعة ( الثانية ) أن حاجة النساس تقتضى ايجاد حل لمسسكلة الحوادث المفاجئة وما يترتب عليها ٤ سواء كان هذا الحل

بالتأمين أو بفيره ۲۷۲ واذا كان التأمين التجاري هو النظام الشمائم فليس ذلك لحاجة الناس بل لأن انظمــة الجاهلية متواطئة مع شركات التأمين من الراسييسماليين المحتكرين حيث أبعدت أسلوب الاسلام في علاج هذه القضية ۲۷۲ وقد یکن اعتبار هذا الوضم دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع في الشبهات او المحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ولكنه لا بمكن أن يصبح دليلا على أباحة نظام التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس ألى أسلوب يخفف عنهم آثار المصائب المفاحثة

عقد الوالاة والتامين

777

777

777

يرى الاستاذ مصطفى الزرقا شبها كبيربين عقد الموالاة - عند أبى حنيفة \_ وبين عقد التأمين من المستولية ففي عقد الوالاة بتحمل الولى المسئولية الماليسة الناتجة عن خطأ المولى الغ وهنا تقف إمام هذا التصور بالاعتراضات الآتية:

أولا : أن عقد الموالاة مختلف 777 فيه ، وإن أكثر المذاهب يرون عدم جوازه الاالاحتاف

ثانياً: أن عقد الوالاة كان بمثابة حل استثنائي لمشكلة انسان غير هربي في الاسسلام ، ويراد التحاقه بالمجتمع الاسمسلامي وليس له في هذا المجتم عاقلة ،

حواز هذا العقديحيث بتفقهذا الانسان المسلم مع مسلم آخر في عقد موالاة صيفته أن بقول له ما ذكر 11 نقا

ان هذه الشروط تجعل عقسد الموالاة حاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هي القاعدة المشهورة: ما جاء على غير قياس فلا بقاس عليه غږه ٠

۲۷۲ وأقول حتى ما جاء مقيسا على ٢٧٤ غيره فلا تكون هو محل قياس غيره عليه ٤/ وانما القياس بكون على الأصل المقيس عليه 4 وليس على الفرع الذي لا نص فيــه واجتمع مع الأصل في علة ، فلا يتخذ هذا القنرع الذي لا نص فيه أصلا يقاس عليب الله المناه يوجد بين عقد 777 المؤالاة وعقد التأمين مسيسن المستولية فروق اسمماسية

> وهذه الفروق هي : (1) أن عقد التشابه اساليه التئاصر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجاري بين طرفين غيير متكافئنن

تعتبر أقوى من وجوه التشابه،

٢٧٣ (ب) أن عقد الموالاة تقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الي مجموعة من المجتمع الاسلامي، وأن الواحبات المالية تنتج عن هذا الائتناء : الماد

فكان الحل فيما رآه أبو حنيفة ٢٧٣ (ج.) في عقد الموالاة يكون تحميل الولى المسينية ا المالية المترتبة على جنابة الخطأ أم أ احتماليا كما أن اكتساب الارث امر احتمالي فينعسدم التعادل بين الطرفين المرابي

٢٧٤ . بِمَاء على هذه المناقشنة تَقُولُ : ان عقد الموالاة لا يصلح دليا قياسيا ولا أصلا يبنى عليبه : جواز عقد التأمين .

٤٧٢ نظام العاقلة في الأسيسلام العاقلة هم أقرباء الانسسان البالغون الذين يكون بينسه وبينهم التناصر عادة 4 وهؤلاء: تحملون عنه ذية الجناية في ٠ القتل الخطأ

وهذا "النظام يقيد إمرين : ٢٧٤ ( الأول ) تخفيف آثر المصيبة على الجاني المخطىء . . . . .

٢٧٤ ( الثانية ) عدم تضييع الديـة على أهل المجنى غليه ٤. ان كان: القاتل المخطىء فقيراً في حين انها تحب على العاقلة 4 سواء كان الجاني غنيا أو فقه عراً ، ر فيكون أداؤها في حالة القسرة ا عنصر ضمان لأولياء المجنى عليه ٢٧٤ - الاستاذ مصطفى الزرقا يقول ::

اذا كان الشرع قد إقرر أهما النظام التعاولي ابتهداء افلا بجوز أقرار مثله بطـــريق: التعاقد كما في صيورة عقد، التأمن ؟

٢٧٤ وهل المستسلحة التي يراها الشارع بالفة من القوَّة درجة

377

777

777

توجب جعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على 440 نطاق واسع بطريق التعساقه والمعاوضة التي يدفع فيهسا

القليل لصيانة الكثيرا قال الشميخ مولوى في الأمان.

(أولا) أن نظام العاقلة نظام

171 مجيبا على هذه التساؤلات

تعاونی بحت ، وانه بجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن تكسون أيضاً تهاونياً ، فاذا صـــار تجاریا فلا یکون مثله ، وأن ۲۷٦ الاعتماد على نظام العاقلة لاباحة ٢٧٦ التأمين التعاوني صحيح ، لأنهما متشابهان تماما ولا يختلفان الا من حيث أن نظام المساقلة الزامى بحكم الشرع ونظهام التأمين التعساويني لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس ٢٧٥ أما قياس التأمين التجاري على نظام الماقلة فهو قيساس مع الفارق في كل اركائه في الأصل ٢٧٧

وفي القيس وفي القيس عليه ثم انه اذا كان نظام العاقلة نظاماً شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه ٢٧٧ الزاميا في حدوده الشرعيسة ٤ واختيارنا فيما تتعاقد عليه ٥٧٥ (ثانيا) ان المصلحة التي تدرها

الشارع وجعلها الزامية فلا يكن ان تتحول الى مفسدة اذا حققها الناس بطريق التماقد والمعارضة ٢٧٧ ثانياً \_ ولذلك فأن عقيسد ويمضى فيقول : ولكن الناس في نظام التامين التجهاري لم

يستطيعوا أن يحققوا المصلحة

المقصودة الا مختلطة مع مضرات أفسدتها

نظام التقاعد

وبرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون أي فرق بينهما

والفرق بين النظامين \_ كما يزى المجيزون ــ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يمرف مقداره

قاعدة الوعد اللزم عند مالك وبرى الجيزون لعقد التأمين انه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنسسه اضرار الحادث المعين وتعبوض له خسائره ، فاذا وقع الحادث وجب علينا الوفاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي عقد الاستئجار على الحراسة

ورى الخيرون شبها كبيرا بين عقد التأمين وعقد الاستتجار على الحراسة ونقول:

أولا ــ أن عمل الحارس لا يعطى فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول في معركة دفاعاً عسن الشيء المحروس فريما لحقه ضرر فادح او موت

الحراسة يقوم على عمل معين بيتما عقد التأمين لا يقوم على ای عمل

يلا مراء .		التامين ليس بمقد تعويض	777
نقد عرف الحافظ في الفشيح	· 14.	يقول الدكتور السنهوري في	777
الغرد بانه ( كل ما يمسكن أن		الوسيط ؛ ١٠٠٠	
يوجد وألا يوجد وكذلك ما لا		فالتأمين على الأشخاص ليس	777
يصح غالباً)	4	بعقد تعويض بمعنى أنه لا يقصد	
وعرف الرافعي الفسرر بانسه	۲۸.	به التعويض عن ضرب ، سواء	
( التردد بين جانبين الأغلب منهما		كان تأميناً على الحياة أو تأميناً	
أخوفهما ) أو ( ما الذي ملك		من المرض أو الاصابات ، بل	
بازاء ما بذل )		قد لا يلحق الومن له أى ضرر	
وعرف قليوبي في حاشيته على	۲۸.	في بعض صور التأمين على الحياة	
المحلى على المنهاج: ( أنه ما لا		وقد ارتضت في هذا ما ذهب	XXX
يوثق بحصول الموض فيه )		اليه الدكتور حسين الحامد من	
والتأمين انما يجمسع الآفات	۲۸.	الن القول بان المعاوضة تتم بين	
الآلية		القسيط الذي يدفعه المستأمن	
أولاً - الضمان فيه التـــزام	۲۸.	والأسسان الذي تمنحه شركة	
ما لا يلزم	,	التأمين	
ثانيا _ فيه اكل أموال الناس	۲۸.	تفصيل بطلان القول بأن الأمان	777
بالباطل		هو العوض الذي تمنحه شركة	
ثالثا _ فيه رهان وقمار او	۲۸.	التامين ويحصل عليه المستامن	
شبه قمار على الأقل		عقد التامين عقد غرر لا عقـــد	441
رابعاً _ فيه غرر وجهالة وبهما	۲۸.	لحقه غرر	
لا تصلح العقود		وقد أورد القانون المدنى المصرى	441
خامسا _ يخالف قواعد المراث	141	هذا العقد في السلساب الذي	
والوصية		خصصه لعقود الغرر بعد	
سادسا _ يتضمن ربا	177	المقامرة والرهان والايسسسواد	
سابعا ـ معظم شروطه فاسدة	177	المرتب مدى الحياة	
ثامنا ـ لا توجـــد ضرورة	171	واذا قدر وجود التزام المؤمن	۲۸.
اقتصادية توجبه	,	بوقوع الكارئة ، وإســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
التامين التبادلي البديل مسسن	141	المؤمسن له مبلغ التامين ، قان	
التامين التجاري		المؤمن له لا يدري عند المقد	
يقوم هذا التامين على انف_اق	147	مقدار ما يحصل عليه مـــن	
جماعة على التعاون فيما بينهم		تعويض في التأمين من الأضرار	
المجابهة الخطر الذي يتعرض له		وتعريفات الفرر كلها منطبقية	۲۸.
وأحد منهم ، فيوزعوا المال		على عقد التامين التحسساري	

اللازم لدرء الخطر وعلاجه على عدد رءوسهم 787 ويقول المدكتور الجمال رحميه 727 الله في كتابه ( التــــامين بين الشريمة والقانون) أن الخطر البارز في التسامين 787 التبادلي هو أن المؤمن له تتمثل 3AY فيه مصلحة الجهاز التبادلي نفسه ، ولذلك يبذل قصارى جهده لنجاح هذا الجهاز ويلخص الشيخ فيصل مولوى 787 فيذهب الى ما ذهب اليهه 347 الأستاذ يوسف كمال في رسالته 3 8.7 ( أضواء على الاقتصــــاد الاسلامي) أولا : مزايا التأمين الاسلامي : 787 ١ - ان الجهة التي ترعى قضية ۲۸۲ التأمين والأمان في الاسلام انما 387 هي بيت مال المسلمين ، بيت المال ينظم التكافل فيأخذ من 377 الأغنياء ليعطى الفقراء

> ٢ ـ وأن من أهم الفوارق بين التأمين الاسلامي الذي برعاه بيت المال وبين التأمين التجارى الذي تقوم به المشركات التجارية ٣- وأن من أهم الفوارق أيضاً أن التأمين الاسلامي يهسدف الى رفع الضرر لا الى تحقيق الأرباح والكاسب ، ان مبادىء الاسلام ترفض فكرة التأمين على الحياة التي يكسب به\_\_ بمض الناس أموالا طائلة لا لرفع ٢٨٥ ضرر نزل بهم ولكن احتيساطا ومحافظة على مستوى معين من

787

777

البذخ والترف

٤ - وان من مــزايا التأمين الاسلامي أنه يضممن حاجات الناس في شيخوختهم ويضمن حاجاتهم اذا عجزوا عن العمل والانتاج لأي سبب من الأسباب ه ـ وان من مزايا التامين الاسلامى أنه يشمل ضيمان حاجات الأولاد والميال بمسد وفاة معيلهم ، وهو يضمنها بدون أن يدفع المميل أي قسط ثائياً : نصوص خالدة

١ \_ فالزكاة وهي \_ أحد اركان الاسلام الخمسة \_ انما شرعت لتأمين حاجات الفقراء ، وبين ألله تعالى مصارفها فجعلها تشمل أذا:

ــ الفقراء والمساكين يفض النظر عن سبب فقرهم

- تحرير الأرقاء ومسهاعدة المنقطمين

\_ مساعدة الغارمين الذين تكاثرت عليهم الديون

ـ وفي سبيل الله باطلاق وبغير 440 تحديد وأن أكثر العلماء قسد جعلوا هذا خاصا بالقتيال ونفقاته

\_كل ذلك بالإضافة الى نفقات 440 الموظفين العاملين لجباية الزكاة وتوزيعها ٤ والمؤلفة قلوبهم مما لا يدخل في موضوع التأمين

٢ ـ وحتى تظهر بوضــوح مسئولية بيت مال المسلمين عن كل قرد من أقسر أدهم تذكسس

قصة الأعرابية التي جاءت الى عمر بن الخطاب وهو يقيل في ٢٨٦ ظل شجرة وهي لا تعرفه فقالت له:

۲۸۵ ـ انی امرأة مسكينة ولی بنون وان امير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة سساعيا فلم يعطنسا فلملك يرحمك الله أن تشفع لنا اليه

۲۸۵ انها تمرف حقها في بيت المال وتطلب من عمر وهي لا تعرف ٢٨٦ ان يشفع لها عند محمد ابن مسلمة ليعطيها حقها

۲۸۵ ولكن عمر صاح بخادمه ( يرفأ )
وطلب منه أن يدعو ابن مسلمة
اليه والإعرابية حتى ألآن لم
تعرف شخص عمر فقالت له:
انه أنجح لحاجتي أن تقسوم
معى اليه فقال عمر انه سيفعل
ان شاء الله فلما جاء محمد
قال : السسلام عليك يا أمير
المؤمنين فاستحيت الأعرابية
وقال عمر اختار خياركم

والله ماآلو أن أخسار خياركم كيف أنت قائل أذا سألك الله عز وجل عن هذه لا فدمعت عينا محمد ثم قال عمر : أن بعثتك فاد اليها صدقة العام وعسام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ٢٨٧ ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيسسر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد ابن مسلمة ويعطيها ختها مس

الزكاة انها ارملة مسكينة ولها بنون ، مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم تكن ضــاثعة ، لأن حقما ثابت في بعت المال

حقها ثابت في بيت المال والحديث ينص عليها « مسن ترك مالا فلورثته ، ومن تسرك دينا أو ضياعاً فالي وعلى " » رواه الشيخان والضلياع أهم الأولاد الذين لا مال لهم

٣ ـ وعنـــدما دخـــل خالد ابن الوليد الحيرة بالعـــراق صالحه أهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم فكتب لهـــم وثيقة سياسية ضمنها نوعـا من التأمين يعتبر أول ضــمان احتماعي في التاريخ

۲۸۲ يقول خالد: « وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمسل أو اصابته آقة مسن الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقسام بدار الهجرة ودار الاسسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسسلام ، المسلمين النفقة على عيالهم »

۲۸۷ يتركون القمم الشامخة مسن التامين ويتناقشون في مسور ممسوخة من التامين التجاري ولكنها الهزيمة النفسية غابت علينا

۲۸۷ ٪ ـ وروي المؤرخون عن عمر

XXX

ابن عبد العزيز رضى الله عنه ٢٨٨ أن زوجته فاطمة دخلت عليه يوما وهو جالس في مصلاه ، واضعاً خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : مالك ؟ قال :

۲۸۷ ـ ویحك یا فاطمة قد ولیت من امر هذه الأمــة ما ولیت ففكرت فی الفقیر الجائع والمریض الضائع والعاری الجهــود والیتیم الكسور والأرمـــلة الوحیدة والمظلوم القهــود والفریب الاسیر والشیخ الكبیر وذی العیال الكثیر والمــال القلیل و واشباههم فی اقطار الارض واطراف البلاد فعلمت الارض واطراف البلاد فعلمت ان ربی عز وحل سیسالنی عنهم یوم القیامة وان خصمی دونهم محمد می الله فخشیت ان دونهم محمد می الله فخشیت ان فرحمت نفسی وبكیت »

۲۸۷ انها اذن مسئولية ولى الأمسر المسلم

۲۸۷ ثالثاً: اسس التكافل الاسلامي ۲۸۷ اسال ولى الأمر المسلم او بيت مال المسلمين هو الجهسة

التى يجب عليها تنظيم التأمين ٢ ح وان بيت المال حين يقوم بهذه المهمة انما يهدف الى تنظيم التكافل بين الناس

٢٨٨ رابعاً : التأمين التعاوني :

واذا كان بيت المال غير موجود أو انه لا يقوم بواجبه في هذا فماذا يفعل المسلم ألا وهل يظل يعيش تحت ضفط الخوف من كل مفاجأة

حال المسلم الذي يعيش في حال المسلم الذي يعيش في مجتمع جاهلي فيتحمل كل سيئاته ولكنا نريد أن نتحدث عن التأمين التعلماوني ليس باعتباره حلا بديلا مؤقتا يمكن أن يلجأ اليه المسلمون في مجتمع أمير اسلامي

۲۸۸ فالتأمين التعاوني هو اشتراك مجموعة من الناس في انشاء صندوق لهم يعولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم وياخذ من يصيبه حادث معين معينا

۲۸۹ وتنظیم التكافل لیكون اقسدر على مجابهة الحوادث والمصائب والاضرار التى تنزل بالناس أمر مشكور

۲۸۹ فالتأمين التعاوني لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الفني لأعضائه بل مجدد رفع الضرر اللاحق بهم

111

111

على آخر ٤ ـ وهــذه الإباحـة لتفاطى 19. التأمين عند الضرورة محصورة بأنواع التأمين على الأموال وعلى المسئولية من الحــوادث اما: التأمين على الحياة فتصمور: الضرورة فيه مستبعد أصلان ما قلناه في كتاب الشركات من 791 الطبعة السابقة عقود التامين وشركاتها 191 عقد المهر وهو مبلغ يعطى للابن 491 أو البنت اذا بلغ أحدهما سن الزواج فيكون هذا المبلغ معدا

المؤمن له لكى يكون عقد التأمين عقدا صحيحا يجب أن يراعى ما باتى:

لقبضه لينفق في صلاح حال

ا \_ أن يخلو من الفسوائد الربوية على الاقساط الشهرية ٢ \_ أن يسترد من يريسك الفسخ ما بذله من الأقسساط حتى ينتغى الغرر

۲۹۱ ۳ ـ أن يصرف للمؤمسين له ما دفعه المؤمن عليه فورا ٤ الا اذا أراد أن يستأنف العقسد فيتولى بنفسه سداد الاقساط قانه يبنى على ما بذله المؤمن غليه

٢٩١ وبذلك تنتغى الجهالة من جيث

۲۸۹ واذا تعدر وجسود بیت مال المسلمین برعی کل جوانب التکافل ، فان فکسرة التأمین التعاونی یمکن أن تکون بیت مال مصغر لجموعة من المسلمین ترعی بعض جوانب التکافل الاکثر ضرورة عندهم

۲۸۹ خامساً: التامین التجاری: ۲۸۹ واذا لم یظهر الی الواجود هذا النوع من التأمین التعاونی فهل یباح للمسلم آن یشسترك فی التأمین التجاری ا

۲۹۰ وجوابنا ما يلي:

۱ - الأصل أن التأمين التحارى بكل أنواعه حرام وأن المسلم يجب عليه أن يحسوس على الابتعاد عنه ما أمكن

۲۹۰ ۲ ـ فاذا قررت الدولة الزام الناس على التأمين في مجال من المجالات فهى حالة ضرورة مشروعة ٤ الا اذا كان يستطبع التهرب من التعامل في ذلك المجال بدون أن يلحق به عنت أو مشقة

۲۹۰ ۳ - فاذا بقی التأمین اختیاریا ولکن المسلم کان فی وضع خاص یتعرض معسمه الی ضرر کبیر لا یستطیع احتماله ، فانه یجوز له عند ذلك الوقوع فی التأمین (لأن الضرورات ترفلسسع ۲۹۱ المحظورات ) الا أن هذا الرای لیس حکماً عاما لجمیسسع المسلمین ، بل هو مبدا مجرد قد بنطبق علی انسان ولا بنطبق ۲۹۱

عمر المؤمن عليه وينتفى الفرر من حيث أخذ المؤمن عليه أكثر مما بذله ، ويوقف دفع الأقساط بزيادة ربوية مع رد ما عساه ىكون قد دفعه من ذلك

٢٩٢ ومن عقود التأمين ما كان علي الحياة وصورته أن يمقد عقدا على مبلغ ٥٠٠٠ خمسة الاف ٢٩٢ جنيه مثلا تدفع لورثته بعد وفاته اذا مات بحادث أو مات حتف انفه وفي هذه الصورة ٢٩٣ الشبه التي يستند اليها من القمار الصريح ما يتضح في جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تعالى والفرر القائم في المقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على

٢٩٢ ومن صور التأمين أن يؤمسن صاحب المصنع أو السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة ٣٩٣ من أصابات تنجم أثناء العمل عنه أو من سيارته فانه يعد بمثابة ايجاد ما ينوب عن الماقلة في أداء ما عليه من الدية

۲۹۲ وقد أفتى ببطلان عقد التأمين على الحياة من فقهساء العصر جدنا في العلم والأرومة الشيخ محمسه بخيت المطيعي مفتى ٢٩٤ والتأمين في كلا النوعين مقتضاه الديار المصرية والشيخ احمد ابراهيم بك من فقهاء عصره

٢٩٢ وقد أجاز الشميخ محمد أبو رهرة عقد التأمين التعاوني أو الاجتماعي وحرم ما عدا ذلك من صور التامين

مسدكور في بحث له عسن آراء الفقهاء فيقول : ومنهم من أجاز كل عقود التأمين التي تدعيو الحاجة اليها ، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ومن هؤلاء الاستاذ الحجوى

من المجيزين لعقبود التأمين الاستاذ مصطفى الزرقا والشيخ على الخفيف

الحرمون

تتلخص الشبه التي أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين في أنهآ تقوم على الجهالة والفرر وهما يمثمان من صحة التماقد شرعاً لنهى الشارع عن بيسع القرن

وقد أخذ في رد الشبه باجوبة عسن الاقسسرار بأن بعض شروط شركات التامين تقسوم على التعسف والاستفلال

۲۹۳ أعمال شركات التأمين نوعان : ٢٩٤ . الأول : تامين على الحياة الثاني: تأمين على الأموال

ضمان السلامة

٢٩٤ ان ضمان السلامة في هـــده الحالات ليس الا ضربا مسهن المراهنات على معنى أن شركة التامين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال ٢٩٢ ويقول الدكتور محمد سيلام ٢٩٥ الحكم الشرعي في توعي التأمين

4.1

4.1

٢٩٥ ان عقود التأمين على الصورة التى قدمناها ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية، حتى مد الحالة التى لا يشترط فيها على الشركة دفع فوائد ربوية

٢٩٦ هذا وقد أورد أبن عابدين في حاشيته على الدر المختار بحثا استخرج به حكم الشريعة في التأمين على الأموال وهــــو ما يعبر عنه بالســوكرة أو السيكورتاة قال الله السيكورتاة قال الله السيكورتاة قال الله السيكورتاة المالية الم

۲۹٦ انه جرت العادة أن التجار أذا استأجروا مركبا من حسربى يدفعون له أجرته ، ويدفعون أيضا مالا معلوماً لرجل حربى مقيم في بلاده

۲۹٦ قال ابن عابدين : والذي يظهر لى الله لا يحل للتاجر أحسف بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام مالا يلزم

۲۹۷ وخلاصة القول أن المسسلم ممنوع من الفدر ومن الاستيلاء على مال أحد بفير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أو مستامنا ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستامنين الا ما يحل أن يعقده مع السلمين

۲۹۸ مما تقدم يعلم ان الأصل في الحكم بفساد عقد التأمين وعدم حوازه أخد المال الذي يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف

هو أن الشركة التي يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لهسا ولا تسبب من قبلها في ذلك التلف أو الهلاك

لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر التعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس أن يكون في كلا الطرفين اكتتاب من الاعضاء المستركين في المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكون

۲۹۹ نعم قد اشتهر عن الشسيخ محمد عبده انه قد افتى في موضوع التامين على الحيساة فتوى اصدرها حينما كان مفتيا للديار المصرية ، ولسم يعقب عليها أحد من العلماء ولا مس غيرهم ممن تعنيهم شسستون الاسلام

ليس في سؤال المستر ( هـود روسل ) الذي تقدم به الى دار الافتاء تعرض لمثل هذا الشرط الذي نفسك به التعاقد

وقد يقال: أن أبواباً كثيرة في الفقه الاسلامي مثل الوديعة ، والاجارة ، والكفالة ، قـــــ مقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها وبأنه يحب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر ، وهذه المسسائل والمقود يمكن أن تقاس عليها مسالة التأمين على الأمــوال فيحكم فيه بصحة العقد ووجوب

ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك

انه أودع شخص وديمة عند آخر وجعل لها أجراً على حفظها فان الودع المشروط له الأجر يضمن هذه الوديمة أذا هلكت والأجير المشترك كالخبيان والطحان والكواء والشياط مسئول عن سلامة ما في يده من مال للمستاجر ، فاذا تلف

والقعال والمواد واستحال مسئول عن سلامة ما في يده من مال للمستئاص والماد الف شيء منه كان عليه ضمانه وعلى هذا يمكن اجسراء همذا الحكم في مسئلة التامين على الأموال فتكون شركة التامين بمنزلة الأجير المشسترك الذي يضمن المال لصاحبه اذا تلف أو هلك

۳۰۱ وفی باب الکفالة قال الفقهاء
ایضا : انه اذا کان رجل معه ۳۰۰
مال یرید الانتقال به من بلد الی
بلد آخر وهو یخشی اللصوص
وقطاع الطریق وقال له : اسلك
هذا الطریق فانه طریق مأمون ۳۰۳
ولو أخسل مالك فیسه فانا

٣٠٣ لكن هذه المسائل جميعه ٢٠٧ لا يصح التمسك بشيء منهسا ٣٠٧ لاباحة التأمين اذا اخذت على اصولها وفهم ما قاله العلماء فيها

۳۰۳ على انه لا يمكن اعتبار المسال المؤمن عليه وديعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هده الشركة أجيرة على حفظه حتى

يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة

٣٠٤ بقى الكلام فى الكفالة وضسمان سلامة الطريق ، والحكم الذى قرره الفقهاء فيها

٣٠٤ ( وبعد ) فإن استقصاء قواعد الشريعة واحسكامها وما بنيت عليه هذه القواعد والاحكام من نصوص خاصسة وعمومات شاملة

۳۰۰ شركات التأمين لا علاقة لها اطلاقاً بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من افساط التأمين التي تجمعها رأس مال كبير توجهه للاسترباح في قروض ثم تدفع من أرباحه العظيمة ما هي ملتزمة به قانونا من تعويضات عن الخسائر

من تويست عن العسام 17.7 ومثله يقال في شركات التامين على الحياة مهما اختلفت الاساليب وتنوعت الطسرائق والشروط

ان تعاقب شركات التأمين على الأرواح أو الأموال لا يمكن أن يدخل في باب صحيح من أبواب الماملات الشرعية

التعاون لا الاستسفلال اساس عقد التامين الاسلامي يقول عبد السسميع المصرى: اعجبنى قسوله: الا نتعسرض لمختلف المسائل الفقهية التى يثيرها عقد التأمين الا بالقسد الذى نراه ضروريا لمجرد الربط وبايجاز شديد

T. A

4.9

41.

Y1.

الشرع الاسلامي جاكم وليس محكوماً 6 فهو الأصل الذي ٣٠٨ يجب أن نطوع حياتنا في ضوء تعاليمه لا أن تطبيع الشرع لنبرر به الأوضاع القائم...ة

ولا نسلب الشريعة حاكميتها على شئون المال حتى لا يتعطل الحكم لمجرد شميمة حاجسة تقف بازائه

٣.٧ بين الزكاة والتأمين

٣.٧ الاسلام دين التكامل الاجتماعي بمعنى كفالة الحياة ألكرسة لكل فرد في المجتمع الاسلامي بحيث يعيش حياة آمنة مطمئنة فكل فرد ملزم بعون أخيسه المحتاج وتأمين حاجته على اساس من حق القرابة وحق الجوار ، وحق الماعون ، وحق الضيافة وواجب الصداقة

وعلى مستوى الدولة يتمثسل التكافل المادي في الزكاة الركن الثاني بعد الصلاة إن وتعتبير الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاحتماعي في الاسلام فهي تكفل لكل فرد حد الكفاية لإحسد الكفاف

سيق الاسلام منذ أربعة عشر قرنا احدث التشريعات المتقدمة ٣١٠ في التامين والضمان الاجتماعي، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور اخرى مثل : 😘 ١ \_ تأمين الأطفال ٢ \_ تأمين البطالة

٣ \_ تأمين الشيخوخة والمرض بل لقد شـــمل تأمين الزكاة المنصوص عليه في القرآن والسنة صوراً أخرى لم تصل البهسا . أحدث التشريعات من قبل . ٣.٨ (١) تأمين الفارمين لمن تنزل به جائحة او حريق او دين في غير معصية ، وكذا كل من افتقسر بعد غنى يأخذ من سننسبهم الفارمين بقدر ما يعوض خسارته وبوفى دينه ويذهب ضائقته وما اروع ما قعله أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز اذا اعتبر من لدبه المسكن والأثاث والقبرس والخادم غارما يقضى عنه دينه (ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطعت موارده بسبب خارج عن ارادته فتفرب في بلاد يلتمس مراغما كثيرا وسعة

تناقض في أقواله بعطه ذلك مخالفا لما سيق تقريره عسسن الزكاة

الأحمال ليخلص في القصــل الثانى عن التأمين التعساوني والتأمين التجارى والتسسامين الحكومي:

﴿ الفكرة الأساسية في التأمين التعاوني هو أن تتولاه جمعيات تعاونية يجمع أعضاءها الاخطار التي يتمرضون لها ، ويلتزمون بتمويض من يلحقه الضرر منهم اذن بكون القسط أو الاشتراك في هذه الحمعيات التعارئيسية

414

414

من قبيل التبرع ، وهــــده الصورة هي الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ ؛ وضرب المشــل ٣١٢ -فيه بصناديق الزبالة التي يقوم بها موظفو شركة أو مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة ٣١٢ المضور المتوفي ٣١١ ويؤخذ على التأمين أمران:

٣١١ (أولهما) فرض شروط تعسفية استفلالا لحاجة النساس الي التأمين ، فضلا عن مطالبــة شركات التأمين بأقساط تأمين

مبالغ فيها جريا وراء الكسب ( تَانيهما ) سيطرتها على الاقتصاد القومى بما يتجمسع لديها من رءوس أموال ضخمة

توصيات الؤتمر العالى الاول 411 للاقتصاد الاسلامي

٣١٢ يرى ألمؤتمر أن التأمين التجارى ٣١٣ أركان عقد التأمين في هذا المصر لا يحقق الصيفة الشرعية للتعاون والتضامن

وجاء في البيان: ان هناك اقلية من علماء الشريعة ترى أن عقد التأمين جائز مطلقا ، وأغلبية ترى التفرقة بين انواع التأمين ٣١٣ فتجيز بعضها كالتأمين التعاوني والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتأمين التجاري لأن

> ١٠ ـ معنى القمسار والرهان والميسر لتعلقه على خطر قد يقع وقد لا يقم

٣١٢ ٢ ـ ولأن فيه غررا وجهالة ،

اذ لا يدري أي من طرفي العقد عند انشائه خا ســـيأخذ وما سيعطى

٣ \_ ولأن فيه تحديا للقهدر الالهى لاسيما عقد التأمين على الحياة

باعتباره عقداً احتماليا من عقود . الغرر

ه ـ ولأن فيه ربا من جهـــة أن المستأمن قد يبذل قسطا ضئيلا ، ويأخذ اذا وقع الخطر تعويضا كبيرا بلا مقابل

لو تأملنا عقد التأمين التجاري لوجدناه عقدا يلتزم المؤسسين بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمسن له أو إلى المستقيد مبلقا مسن المال ، وذلك نظيم قسط بدفعه المؤمن له للمؤمن

واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين وأصلا للركنين الآخرين كان الفرر ملازما لعقب التأمين لا منفك عنه

والتزام المستأمن في العقب بدفع الأقساط التزام محقق 4 أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق وهذه أعلى درجيات الفرر في الشدة والقحش

تقد الدكتور الفنجرى فيسما سقط فيه من تناقض

عقد التامين التبادلي 410 اتخاذ الفنجرى قرار مجمع 410

رقم الصفحة

البحوث الاسلامية عام ١٩٦٥م حجة ليهاجم معارضي التأمين التجاري زاعما أن ما بدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية ٣١٩ من أجل معاش الشبيخوخة هو قسط في عقد معاوضة بساهم فيه رب العمل مثله مثل عقد . التأمين

٣١٥ أليس ما يدفعه العامل قسطا مدخرا له ولأولاده وما يدفعه ٣١٩ رب العمل هو تبرع أو هية منه يجيزه الشرع أ

٣١٥ والتأمين التماوني الجديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبى جميع طلبات التأمين من مختلف الأخطار

٣١٧ ولما كان الهدف من التسامين التبادلي هو تحقيق الأمن لحملة الوثائق لا توزيع الأرباح 6 فان فوائض هله الشركات تحتفظ لمواجهة المطالبات المقبلة ، وهي ٣٢٠ الزكاة وليس التامين التزامات لا تتحقق الا اذا قيست ٢٢٠ بمقاييس التخربة والاحتمالات ولذلك تتحول هلده الفوائض الى أصول

٣١٧ ألتامن الحكومي

ثم ينتقل ليعرض الشكل الذي TIV يقترحه لمشروع يطالب هيئة كبار علماء السمودية بتبنيسه واخراجه الى حيز التنفيل كشيء لا يتعارض مع اصبول المال في الاسلام

ثم ينطـلق ليصـور اللامح ٣٢٢ 717 الرئيسية لمنظمة التأمين التعاوني

المقترحة كشركة ينقسم العمل فيها الى أقسام ، كل قسسم يفطى أحد المخاطر عليل وانه ليس هناك ما يمنسبع الاستعانة بجسداول التامين المتعارف عليها لدى منظمات التامين التماوني بالدول الأجنبية إلى أن تتكون الخبرة الكافية

اذن فهذه الخبرة ستتربي في - أحضان جداول التأمين التجاري اليست الجسسداول هي التي تحدد القسط على أسس : . . ١ \_ الاحتمالات

717

44.

44.

٢ \_ حداول الحياة والوفاة ٣ \_ نظرية الأعداد الكبيرة

٤ ـ التحميل بمصـــاديف الشركة والادارة

ه \_ فائدة رأس المال ٦ \_ نسبة الأرباح المطلوبة

لعل الدكتور الباحث قد نسى

في آخر بحثه ما قاله منسن أن الزكاة للفقراء والتأمين للقادرين فلماذا لا تنسحب الزكاة على الجميع اذن ؟ ولماذا لا نعود الى نظام الزكاة المتكامل وتقسوم الدولة بجمع الزكاة الزاما ولماذا لا نتنادى الى اداء الزكاة كركن من أركان الاستئنسلام الخمسة من لم يقمه حجسوداً

قرارات المؤتمر الاسلامي النمقد بمكة من ١٥ ذي الحجة

نقد ارتد عن دينه

277

448

377

377

377

377

444

441

## الى ٢٢ منه

۳۲۲ درسالمؤتمر البيانات والدراسات التى قدمت اليه حول الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقرر ما يلى:

۳۲۲ ۱ \_ يقرر المؤتمر أن الاسلام نظام كامل مستقل بداته ، يكفل حل المشاكل أذ ينظم علاقة الفرد بالمجتمع

۲ - يرى المؤتمسسر أن الدول الاسلامية تقف في الوقت الحاضر على مفترق طرق متمارضسة تريد أن تتمدى مرحلة التخلف فتولى شطر الاشتراكية وتارة شطر الديمو قراطية الراسمالية ودى المؤتمر الامحمس عسر ودى المؤتمر الامحمس عسر والمهالية ودى المؤتمر الامحمس عسر والمؤتمر المؤتمر المؤتمر المؤتمر المؤتمر المؤتمر المؤتمر المؤتمر والمؤتمر والم

٢ ويرى الوتمر الا محيص عــن
 اتباع التعاليم الاسلامية للوصول
 الى هذا الفرض

٣ ـ يوصى المؤتمر بأنه نظراً لوجود كثير من المسلل الاقتصادية بأن يعين المؤتمساء والاقتصاديين تقوم أو تعهسد ببحث موضوعات محددة في آماد معلومة ويرى المؤتمر أن هدا الأمر ضرورة لا تتحمل التأجيل عبد ونظراً لأن الاقتصلة على الحديث يقوم في صلبه على الانتاج الكبير لذلك بحث المؤتمر

الدول الاسلامية الى اقسرار

مبدأ وحدةالتخطيط الاقتصادي

كما يوصى بادراج الموضسوع

في برامج رؤسيياء الدول

الاسلامية

ه \_ يعلن المؤتمر أن الملكيسة الخاصة والحقوق الفردية في الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء في حسدود ما تقضى به الشريعة وأن الأموال في الأصل لله تعالى استخلف فيها عباده لينفقوا في الوجسوه المشروعة الحياة

٦- لكل فرد فى المجتمعات الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة الخارجة عن ارادته ، والمرض والمجسور والترمل والشيخوخة

# قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من ٢٥ محرم الى ١٦ صفر ١٣٨٥ اولا التامين :

ا \_ التأمين الذي تقوم جمعيات تعاونية يشترك فيها جميسع المستأمنين لتؤدى العضائها ما يحتاجون اليه من ممسونات وخدمات أمر مشروع وهو من التعاون على البر

٢ ـ نظام المعاشات الحكومى
 وما يشبهه من نظام الضمان
 الاجتماعى المتبع في بعض الدول
 من الأعمال الجائزة

إما أنواع التأمينات التى تقوم بها الشركات أيا كان وضعها مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن > والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غميره > والتأمين الخاص بالحسوادث والتأمين على الحاص بالحسوادث وما في الحيساة وما في

رقم الصف**حة** 

777

277

277

277

حكمه فقد قرر الؤتم الاستمرار في دراستها والوقوف على آراء علماء المسلمين في جميع الاقطار ٣٢٥ ٧ ـ ولما كان للنظام المطرفي اثر ثانياً : المعاملات المصرفية : 440 ١ ــ الفاء الفائدة على انواع 440 القروض وكلها ربا محرم، لافرق بين القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي ، لأن نصوص الكتاب والسئة قاطعة في مجموعه الم ٣٢٦

> ٢ - كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهنسيم الصحيح في قوله تعـــالي: « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة »

بتحريم النوعين

٣ ـ الاقراض بالربا مخيرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ٤ والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا برتقع اثمه الاأذا دعت اليه ضرورة

٣ - أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشييكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل ٣٢٦ بين التجار والبنوك في الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ في نظيرها ليس من الربا

٣٢٥ ه \_ الحسابات ذات الأحسل وفتح الاعتماد بفائدة وسيائر أنواع الاقراض نظيم فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة ٣٢٦ ٣ ـ الأمهوال النامية التي لم ٦ \_ أما الماملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارحية

فقد أجل النظر فيها الى أن يتم بحثها

واضح في النشاط الاقتصادي المعاضر ، ولما كان الإسبيلام حريصا على الاحتفاظ بالناقع من كل مستحدث مع اتقياء أوزاره وآثامه

فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل استنسلامي للنظام المصرفي الحالي.

ثالثاً: استثمار الأموال: قرر المؤتمر أن استثمار الأموال الخاصة وما يتبع فيها مين طرق حق خالص لصاحب المال على أنه أذا سلك ما يؤدى ألى ضياع المصلحة العامة وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر

رابعا: الزكاة وصدقات التطوع

١ - أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغنى القيام به عن أداء الزكاة المفروضة ٢ ـ يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التمامل المدئية وأوراق النقد، والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهبا فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا وحبت فيه الزكاة وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره

يرد نص ولا رأى نقهى بايجاب الزكاة فيها حكمها كالآتي :

477

477

٣٢٧ (١) لا تجب الزكاة في أعيسان ٣٢٧ العمائر الاستفلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شبابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها عند توافر النصاب وحبولان ٣٢٧ الحول

(ب) واذا لم يتحقق فيهـــا 447 نصاب وكان لصاحبها أموال ٣٢٧ أخرى تضم اليها وتجب الزكاة في المجموع اذا توافـــــر شرط النصاب وحولان الحول

> ( ج ) مقدار النسبة الواجب 447 اخراجها هو ربع عشر صافي الفلة في نهاية الحول

(د) في الشركات التي يساهم 417 فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هـذه الاحـكام الى ٣٢٨ مجموع أرباح الشركات وأنما ينظر آلي ما يخص كل شريك على حدة .

٤ ـ تجب الزكاة على المكلف ٢٩٩ 417 في ماله ، وتجب أيضاً في مال غير المكلف ويؤديها عنه مسن له الولاية على هذا المال.

ه - تعتبر الزكاة أساساً للتكافل 411 الاجتماعي وهي مصدر لما ٣٢٩ تستوجبه الدعوة الى الاسلام والتمريف بحقائقه واعسسانة المجاهدين في سبيل تحسرير الأوطان الاسلامية

٣٢٧ ٦ ـ تترك طريق جمـم الزكاة وصرفها لكل اقليم بما يناسبه وبشأن صدقات التطبوع يبين ٣٢٩ المؤتمر ما يلي:

١ - أن الاسمسلام يدعو الى الانفاق في سيبيل الله وينهي عن البخل وقبض اليد عن بدل الخير

٢ ـ الاسلام يحذر من السؤال ومن قبول الصدقة الا في حالات الضرورة

٣ \_ الاسلام يدعو الى البــر بغير المسلمين مساواة لهسسم باخوانهم المواطنين من المسلمين رابنا في مشكلة الضمان الماصر يجب أن يعتمد على الأصول التي سلكها سلف هذه الأمة

ان لهذه الأمة سلفا كانت لهم مناهجهم وضوابطهم في سلل الحاجة لكل فرد

هذه العناصر من حفظ المسلم في تقسم ودينه وماله وعرضه وعقله تهدف الشريعية الى صيائتها

وقرر أبو يوسف أن ما رآه عمر من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها كان توفيقها من الله فيما صنع وفيما رآه من جمع خراج ذلك

وصية عمر بعد أن طعنه عدو الله أبو لؤلؤة في المحسسراب « أوص الخليفة من بعبدي باهل الأمصار خيرا ، فانهـــم حِباة المال ، وغيظ العدر،وردء المسلمين وأن يقسم بينهــــم فيؤهم بالمدل

الفقير عند الشافعي هو الذي تحصل على ما تزول به حاجته

من اداة يعمل بها أن كانت به قوة لأنه لا يقع موقعاً من كفايته يسيرا بالنسبة الى خاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو تملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير

أما المسكين فانه هيد الذي TT. يقدر على ما يقع موقعاً مسن كفائته الأأثه لأيكفيه

مثاله : يحتاج الىعشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية

وقال مالك: الفقير الذي يعطى 37. ما تفنيه هو الذي لا يملك قوت

37. هو الذي لا يملك نصاب الزكاة ويري أحمد أن الفقير هــــو ما وصف به الشافعي المسكين وفي ألفني عن ميمسون قال :

ذاكرت أبا عبد الله

فقلت: يكون للرجلك الابل 24. والفنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ويكون له أربعون شــاة وتكون له الضيعة لأ تكفيسه فيعطى من الصداقة ؟ قال :

ويرى ابن حزم الظاهرى : أن من كان له مال تجب فيسسه الصيدقة كمائتي درهم أو أربعين شاة ولا يكفيه لكشموة عياله أو لفلاء الأسمار فهسو مسكين يعطى من الصـــدقة المفروضة وتوخذ منه فيسسما

وجب فيه من ماله لقول عمر « إذا أعطيتم فأغنوا »

فان لم يملك من المال الاشيئة ٣٣١ وقد روى عن عمر بن عبدالمزيز « أن اقضوا عن الفسسارمين » . فكتب اليه: أنا نجد الرجل له المسكن والخادم والقسسسرس والأثاث ، فكتب عمسر : « أن لابد للمرء من سكن يستكنه 6 وخادم يكفيه مهنته ، وقرس يجاهد عليه عدوه ٤ ومن أن تكون له الأثاث في بيته نعسم فاقضوا عنه فانه غارم »

والأمر يكون ملهاة كبرى لو نظر 441 اليه من جهة الحل والحرم كما في بيانات مجامع الفقهــــاء والنحوث الاسلامية وهيشات كبار العلماء ، وهي نظرة غير. ثاقية لقصرها على الحكم عليها فقط دون النظير الى ما في الاسلام من أثيل وأشرف صور الشمول والاستيعاب

وانظر الى قول الرسول صلى 771 الله عليه وسيسلم : « أنا أولى بالومنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته »

### مذهبا ابي بكر وعمر في القسم 441 واختلافهما الراشد

٣٣١ فعن يزيد بن حبيب أن أبا بكر كلم في أن يفضل بين النساس في القسم فقال : « فضائلهم عند الله ، قاما هسسله المعاش فالتسوية فيه خير » ومسن آثاره: « ان المسلمين انما هم

رقم الصفحة

277

444

377

778

بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في المراث تتساوى فیه سهامهم ، وان کان بعضهم أعلى من بعض في الفضيائل ودرجات الدين والخي »

٣٣٢ وعندما تولى عمر الخلافة خطب الناس قائلا: « ائما أنا ومالكم كولى اليتيم - الى أن قال -ولكم على" أبها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بهيا ، لكم الا أجتبى شــــينا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وأقع في يدى ألا يخرج مني إلا في حقه ولكم على أن أزسد أعطياتكم وارزاقكم »

وفي كتاب الأموال لأبي عبيد 777 ما يفيد أنه كان يرزق النساس المرأة والرجل والمملوك جربيين كل شهر وهو نحو اردب مين القمح أو يزيد عن نصفه قليلا

ونادى مناديه: لا تعجلوا اولادكم على الفطام فائا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام

وكان شمار عمر بن عبد العزيز 777 « أن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابيا » .

وقال عمر بن الخطاب : « أما 777 والله لئن بقيت لأرامل اهسل العراق لادعنهم لا يفتقرون الى أمير يع*دى* »

وقال الزبير بعد ما مات ابن مسمود: اعطني عطاء عيد الله فعيال عبد الله أحق به مــن بيت المال ، فأعطاه عثـــمان خمسة عشر ألفآ

وكتب عمر بن عبد العسريز: « انظر من اد" أن منهم في غيير سفه ولا سرف فاقض عنه » فكتب اليه : « انى قد قضيت عنهم وبقى في بيت المسلمين مال فكتب اليه : « أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضيه فأسلفه ما يقوى على عمــل أرضه فائا لا نريدهم لعام ولا لمامن »

بل لقد ورد الضمان في الماشية والسمائمة والغنم فقمد أوصى والى الحمى بقوله : « اضمم جناحك عن الناس ، واتعق دعوة المظلوم فانها مجــابة ، وأدخل رب الصريمة والفنيمة ودعني من نعم ابن عفان وابن عسيوف ، فالهيما أن هلكت ماشيتهما رجعا الى تخل وزرع وأن هذا السيكين أن هلكت ماشیته جاءنی ببنیــه یصرخ يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أبالك فالكلأ أيسر على مسين الذهب والورق

وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هـــم كل امام عادل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم اذ دخلت عليه وهو جالس في مصلله

واضعا خده على بده ودموعه تسيل على خسده فقال له : مالك ؟ فقال : ويحك يافاطمة لقد وليت من أمر هذه الأمـة ما وليت ففكرت في الفقسيسير الجائم والمريض الضائم والعارى المجهود واليتيم المكسور والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهدود ، والفريب الأسير والشبيخ الكبير ٣٣٥ وذى العيال الكثير والمال القليل وأشبهاههم في أقطار الأرض واطراف البالاد ، فعلمت أن ربی عز وجل سیسالتی عنهم يوم القيامة وأن خصمى دونهم محمد صلى الله عليمه وسلم فخشيت الايشت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي فبكيت » .

۳۳٥ ويقول عمر بن الخطياب:

« والذي لا اله الا هو (ثلاثا)
ما من الناس احل الا له في
هذا المال حق اعطيه أو أمنعه
وما من احد أحق به من احد
الا عبد مملوك وما أنا فيه الا
كاحدهم ، ولكنا على منازلنا من
كتاب الله وقسمنا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فالرجل
وبلاؤه في الاسلام ، والرجل
وحاجته والله لئن بقيت ليأتين
الراعى بجبل صنعاء حظه من

ولما رأى ابنة ولده تطيش هزالا
 سأل عنها وهو لا يعرفها كا فقال
 ابوها : انها ابنتك ولما ساله

ما بها ؟ قال : عملك أنك لا تنفق عليها أو قال له : منعك ما عندك قال ومنعى ما عندى منعسك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ أنه وأله مالك عندى أو عجز عنك ، هذا كتساب أله بينى وبينكم »

ولما حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها رأى في يد بعض اولاده بطيخة فقسال : « بخ بخ يا ابن امسير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمسد هزلي ؟ » فخرج الصبي هاربا وبكي ، وما سكت عمر حتى علم انه اشتراها بكف من نوى

۳۳۲ وكان رضى الله عنه قد أشتد سواد وجهه من شدة ما عانى من الجوع في هذا العسسام والاستمرار على الأكل بالزيت

٣٣٦ عمر اول من فرض العطياء وفاضل فيه في الاسلام

لما كان عمر أول من انشـــا : بيت المـال وأول مـــن دون الدواوين :

۱ حیث جعل العطاء دوریا
 ۲ حافیل بین الناس وجعلهم
 درجات

٣ \_ قدر العطاء لكل فئة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بين الناس في قسمة المال حيث يقسسول: يا سعد الى لأعطى الرجل وغيره أحب الى منه خشية ان يكسنه

444

٣٣٨

الله في النار »

رقم الصفحة

ولكن أبا بكر كان يقسم بالسوية ويقول: « أما ما ذكرتم مـــن السوابق والقدم والفضييل ٣٣٧ فما أعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة »

> واتخذ الفاروق سياسة حديدة 777 في تقسيم الأموال العامة حيث فرض العطاء وجعله دوريا حيث قال فاني أرى أن أجمل عطاء الناس في كل سنة ، واجمع المال فانه اعظم للبركة قالوا اصنع ما رایت فائك \_ ان شاء الله \_ موفق

أعلى المفاضلة بين النأس بقوله: ان أبا يكو وأي في هذا المال ٣٣٨ رأيا ولى فيه رأى آخر ، لا أجعل من قاتل رسيول ألله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل

> وكانت الأقسام على النحسو 227 التالى:

( القسم الأول ) ذوو السوابق 227 الذين حضل المال بسابقتهم

( القسم الثاني ) من يفني عن 227 المسلمين في جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلمساء الذبن يجلبون لهسسم منافع الدين والدنيا

( القسم الثالث ) من يبلى بلاء حسنا في دفع الضرر عنهسم كالمجاهدين في سبيل الله مسى

الجنود والعيون من القصـــاد والناصحين ونحوهم

(القسم الرابع) ذووا الحاجات فرق عمر بين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصيار ، والمهاجر البدرى غير المساجر بعد بدر ٤ والسابقون مسيئ المهاجرين غير السابقين مسسن الأنصار وقرابة ألنبي صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استثناهم مس القاعدة ، ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة

۳۳۸ وقد ورد عن قیس بن حازم وهو مخضرم أدرك الجاهليسة والاسلام ، له رؤية وليست له صحبة قال :

كان عطاء المدرين خمسية آلاف وقال الماوردى : فـرض لكل من شهد بدرا من الأنصار اربعة آلاف درهـــه ، وقال أبو يوسف: ففرض لأهـــل السوابق والقدم خمسة آلاف وقد الحق العبــــاس عم ألنبي صلى الله عليه وسلم بالبدريين والحق الحسسن والحسين بأهل بدر لمكانهما من رسول الله صلى الله عليسه وسلم ففرض لهما خمسسية

وفضئل ازواج النبى صلى الله عليه وسلم على أهل بدر ففرض لكل واحدة منهسن عشرة آلاف درهم الاعائشة فانه فرض لها

223

ابنى عشر ألف درهم ؛ وألحق بهن جويرية بنت الحـــارث وصفیة بنت حیی ۳۳۸ اما من تاخرت هجرته وهاجر

قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم ، وفرض لن أسلم بعد الفتح الفي درهم

وفرض لأبناء غلمان أحبداث 778 من أبناء المهاجرين أوالأنصار كفرائض مسلمي الفتح

٣٣٨ ثم فرض للناس على تسلدر منازلهم ، وقراءاتهم للقـــرآن وجهادهم وفرض لأهل اليمس وقيس بالشام والعراق لكل منهــــم الفين الى الف الى خمسمائة

٣٣٨ و فرض للنساء ، فراض لصفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ستة آلاف درهم % ولأسماء بنت عميس أرملة أبي بكــــر وأم كلثوم بنت عقبة وأم عبد الله أبن مسعود ألف ذرهم

٣٣٨ وفرض لنساء المهــــاجرين والانصار ستمائة وأربعمائة وثلاثمائة ومائتين 🔻

ولما تولى على بعده إسوى بين الناس

الفاروق اول من فرض العطاء ٣٣٨ نكل مولود في الاسلام

٣٣٨ قدمت ذات ليلة رفقة مـــن التجأر بقافلة تجسارية فنزلوا المستاي ولما عنشستوف عنهم عمر خاف عليهم السرق فلاهب الى عبد الرحمين بن

عوف وأخسره الخبر ، وقال له : هل لك أن تحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه:

اتقى الله وأحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال ويحك أنى لأراك أم سوء مالی اری ابنك لا يقو مناسلة الليلة إلا قالت : يا عبد إلله قد: أبرمتنى منذ الليسطة ( أي أضجرتني ) اني أريفه عسين الفطام فيأبى قال: ولم ؟! قالت ٣٣٩ لأن عمر لا يفرض الا للقطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهرا، قال: ويحك لا تعجليه، فصلى الفجر وما سيستبين الناس قراءته من غلبة البكاء 6 فلما سلم قال ؛ يا يؤساً إلعمر ٤٠. كم قتل من أولاد السلمين ، ثم أمر مناديا فنادي لا تعجـــلوا صبيانكم عن الفطام فانا بُفرض لكل مولود في الاستسلام وبعث بدلك الى الامصان

الفاروق اول من جمل نفقسة اللقيط في بيت المال

قال این سعد: وکان عمر اذا أتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقا بأخذه وليه ﴿ كُلُّ شَهِر ثُم يَنْقُلُهُ مِن سَنَّةُ ٱلَّيْ سنة وكان يوصى بهم حسيرا ويحمل نفقتهم ورضاعتهم في

737

بيت المال

شركات التامن عنسد عيد الله آل محمود

كان للأخ الملامة الشيخ عبد الله ابن زید آل محمسود رئیس المحاكم الشرعية والشميئون الدينية بقطر بحث في مجموعة رسائل منوعة

تناولت من ذلك شركات التأمين 48. على اختلاف أنواعها ، وهي قضية ذات أهمية وليدة هــذا المصرر

واسبق من طرق موضـــوع الكلام فيها من العلماء هممو الشيخ ابن عابدين فقد ذكرها في ( الرد على المختار )

قال: انها جرت العبادة أن 71. التحار إذا استأحروا مركسا من حربي يدفعون له أجرته ثم يدفعون أبضأ مالا معلوما لرجل مقيم في بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة)

٣٤٠ على أنه مهما هلك المال الذي في المركب بغرق أو حسرق أو نهب او غره فُذلك الرحـــل ضامن له بثمنه في مقسسابلة ما يأخذه منهم فاذا هلك مسن مالهم شيء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تمامآ

يحل للتاجر أخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما الا يلزم أحد أما التأمين على الحياة فانهه غير صنحيح 6 ولا يستساح لأن

وسائل البطلان محيطة به من جميم جهاته

فالذى يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهــــم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ، وبتجاسرون على الاسسياء المشتبهات بدون سؤال عسين الحلال والحرام

وقد ترجم البخارى في صحيحه فقال: (باب تفسيم المستبهات) ثم ساق الحديث بسنده عين عقبة بن الحارث أنه تزوج أمرأة هي أم يحيي بنت أبي أهاب ، فجاءت أمرأة سوداء فقالت: انى أرضمتكما ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها ونكحت زوجا غميره ثم ذكسر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبــة ابن أبي وقاص حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم : الولد لك يا عبد الله بن زمعة واحتجبي منه يا سودة فأمن سيسودة أن ران تحتجب عنه مع إنه مجـــكوم بكونه أخَّاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من باب اتقاء الشبهات

قال: والذي يظهر لي أنه لا ٣٤٣ الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله الى أن الأصل في العقود والشروط الخطر الى أن يقوم

337

على نفست وعلى متبيتيارته التي يسوقها بنفسه أو يسوقها رجل فقير لا مال له ولا عاقلة. ٥٤٧ " قال في المفنى : ويضح ضمان الحنايات سواء كانت تقلبودا كقيم المتلفات او نفوسيا لأن جهل ذلك لا يمنع وجـويه 480 بالاتلاف فلم يمنع جسوازه بالالتزام ، ولا يشترط مغرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه بالمضمون به لصحة ضمان ما لم وفي هذا التأمين مصلحة كبرة 437 وهى أن المتصرفين بقيـــادة السيارات هم خَالباً يكونُونَ من الفقراء الذين أيس لهم أسال ولا عاقلة فمتئ ذهبت أرواح بعض الناس بسيبهم فلن تذهب معها دياتهم لورثتهم ٣٤٥ ومن الحزم وقعل أولى الحسرم ملاحظة حفظ دماء النياس وأموالهم ٣٤٦ ازالة الشبهات اللاحقة لتامين السيارات ان العقود والشروط عقو حتى 787 يثبت تحريمها بالنص أو بالقياس الصحيح والتحريم هو حكم الله المقتضى 827

الترك اقتضاء جازما

817

ووجه الاشكال دعوى دخولها

في مسمى الجهالة والغرر الذي

نهى عنه الشارع ففي صحيح مسلم : « نهى رسول الله صلى

دليل الاباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية وعليه تدل نصدوص الشاقعي وأصوله ٣٤٢ وذهب مالك الى أن الأصل في العقيود الاباحة الا ما دل الدليل على تحريمه ، وعليه تدل نصوص الامام احمسد وأصوله وهو اختيار أسسيخ الاسلام ابن تيمية حيث قال : ٣٤٤ « أن الأصل في العقود الصحة والجواز ، ولا يحرل ويبطل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه ينص صبنسحيح أو قياس صريح » و قال العلامة ابن القيم في الاعلام : « الخطأ الرابع فساد اعتقاد من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملته ببسم على البطلان حتى يقوم دليل الصحة اذا ثبت هذا فان صيغة عقد التأمين على حوادث السيارات وهو أن يتفق الشخص الذي يريد التأمين على سسيارته مع شركات التأمين سيواء كان التأمين كاملا أو ضد الفير، كا فيدفع قدرا يسيرا من المال على تأميئها مدة معلومة من الزمان بشروط وقيسود والتزامات معروفة عند الجميع من أهمها: كون السائق يحمل رخصة ، فان الشركة ملزمة بضمان مأ بقع له بالفا ما بلغ ٣٤٤ ويستغيد المؤمن على سيارته حصيول الأمان والاطمئنان

الله عليه وسلم عن بيع الفرر » وفسر هذا الفرر المنهى بثلاثة أمور : ( أحدها ) المعدوم كبيع حبسل الحبلة وبيع ما في بطون الانمام ٣٤٧ وبيع ما ليس عندك ونحوه

> ( الثاني ) بيع المجـــوز عن تسليمه كبيع الآبق

( والثالث ) المجهـ ول المطلق ، كبعتك عبدا من عبيد او ما في

ومنه بيع الحصاة وبيع الملامسة 717 والمنابذة وضربة الفــــائص ، وبيعالحظ والنصيب المسمى باليانصيب ، فكل هذه داخساة فی بیع الفرر المنهی عنه شرعا 411 الشركة التي مبنياها على التعاون الاجتماعي الصادعن طريق الرضاء والاختيسار بدون غرر. ولا خداع

٣٤٧ فجوال المشاركة هذه اشيب باصول الشريعة وأبعده عيين كل محدور اذ هي مصلحة محضة بلا فساد

٣٤٧ غير أن فيها تسليم شيء مسن النقود اليسيرة في توطيد تامين ٢٥١٠ السيارة ، ومن السمهل ان يختصرها الشيخص من زائد نفقته كذبيحة يذبحها لادني سبب او بلا سبب

٣٤٧ فصحة هذا الضمان والتزام لوازمه يتمشى على نصبوص أحمد واصوله

٣٤٧ قال في المفنى: « ليسبت مسالة الخرقي على ضمان المحهول كقوله: ما اعطيته فهو على ، وهذا مجهول » قال:

« وفيه صحة ضمان ما لم يجب وصحة الضمان عن كل مين وجب عليه حق »

٣٤٩ فمسن أعطى الشركة مالا على حساب التزام ضمان سيارته بطيب نفس منسسه والتزمت الشركة إوازمسيه فان مقتضى الضمان

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد للض المين في تامين حوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح

459

50.

80. ولا يقدح في صحة هذا الضمان تبرع ألشركة بدفسه الديات وقيم المتلفات

وغاية ما يدركون عليها هـــو الجهالة عن قدر الفرامة وهي مفتقرة فيها كسائر أمثالها من الضمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة

تسامح مذهب الحنابلة في تقبل التأمين على الشسهادات وكثير من المقييسود والشروط والماملات

نعنى أن نصوص الامام أحمد 401 تتسبع لقبولها كسسائر نظائرها من الشركات والضمانات وبيع اسهم الشركات

807

TOV

٣٥١ لكون الامام أحمد أكثر تصحيحاً للعقود والشروط من سيائر الأئمة ، ونصوص مذهبه تساير التطور في العقود المسستحدثة ٣٥٢ اجاز احمد شروط الخيار في البيع وقال مالك والتسافمي

وأبو حنيفة : لا يجهوز شرط الخيار في البيع

: ٣٥٤ ومنها : اذا اشترطت الزوجـة في صلب العقد بأن لا يتزوج. عليها او لا يتسرى عليها او أن لا يخرجها من دار أهلهـــا أو الله او نحو ذلك فقتها قال أبو حنيقة ومالك والشافعي ا هذا شرط باطل لحديث: « كل شرط ليس في كتاب الله فهــو باطل ولو كان مائة شرط ،

٣٥٤ أما أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولزومه وأن لم يف به فلها الخيار بين البقاء أو فسخ

والقول بصبحة هدا الاسرط TOY. والزومة يروى عن عمل وسعد ابن أبى وقاص ومعاوية وعمرو ابن الغاص ، ولا يعرف لهسم مخالف في عصرهم فكان اجماعا فهذا الاشتراك الاجتسماعي

الأهلى المنعقد لصممان تأمين السيارات والطائرات والسفن ونحوها نعتبر من التعبياون الماح ، ويدخل في حسدود التمامل الجائز وما ينتج عنه من الارباح فحلال لا شبهة فيه الله عمل معاملة الناس على

أ الصحة حسنت الأمكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل والابرهان ا

٣٥٦ ومثني صفر الأمز من الحكومة يتمحض للحتم والالزام

مناقشة الشيخ فيما ذهب اليه اولا: تمهيده لمقد التأمين على السيارات بمقدمة عامة طهوللة لا علاقة لها بالوضوع كقوله: ان الله تعالى بين الحلال والحرام بيانا واضحا فقال :

وقد فصل لكم ما أحسرم « وقد فصل لكم ما عليكم الا ما اضطررتم اليه " وقال : « ولا تقولوا للا تصف السنتكم الكذب هذا حسلال وهذا حبرام لتفتروا على الله الكذب ٥

γογ وقال: «قل أزايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منسه حراما وحلالا . قل آلله أذن لكم ام على الله تفترون »

فمن هذا النوع قضية التأمين إ على السيارات ٤ فهي وأن أشكل على الكثير من الناس حكمها من أجل تجدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الجكم أمسن الفقهاء فيهارباسمها 🗧

٣٥٧ . وهذا الكلام يرده أن فقيها كبيرا صنف اكبر حاشية في بقسه الى حنيفة هو الشائيخ محمد أبن عابدين فقد سبقنا جميعا الى الحكم على السميكورتاه وكان اليهمود حديثي عهما باختراعها ولم يتخلف منهسا

٣٦.

٣٦.

شرط من شروط الفرر ، بل استفحلت شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت

٣٥٨ ونقل الشيخ أحاديث المشتبهات وتوسع فيها ولكنه بداها بداية ٣٥٩ وعقد التأمين على السسيارات خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله: فالذى يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهـــــم للمشتيهات هم العدوام الذين عليهم غوامض الأحسمكام ، ويتجاسرون على الأشيياء المستبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام

٣٥٨ ولعمري كيف ينهانا رسول الله إصلى الله عليه وسلم أن نرتع في الشهوات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتخرج من حيز الفموض الى حيـــــز الشجلي والظهور

ويتكلم الشيخ عن القيـــاس الصحيح وزد الشيء الى نظيره ولا ندرى أبن الأصول التي هي احكام من الشيارع اعتبرت اصولا في مناط النزاع فقسنا عليها ما هو معلول بعلتها

٣٥٩ على أن القياس الذي يتوسعون فيه أحيانا ومنهم شيخنا هذا مقيد بأن يكون المقيس عليه نصا من الشارع

٣٥٩ يقول الشيخ : الأصل في العقود ٣٥٩ والأصل الذي اعتمد عليه الشافعي وأبو حنيفة وداود بن

على وابو محمد على بن حــزم وغيرهم أن الأصل في الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الثبارع

يشبهه الشميخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الحديد والصلب وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء

وهكذا يأخذ الشيخ شممعفة ٣٦. بتسويغ عقد التأمين وكلفية بالتماس كل ما هب ودب

٣٦٠ ونقول للشميخ ولكل من ذهب مذهبه:

ان الشركات تنقسم الى قسمين شركات انتاج كالمعديد والصلب والأسسمنت والزراعسات والمسلماعات ، والى شركات خدمات كشركات النظافة والنقل والتليفونات وبرامج الاذاعنة والتلفاز

وشركات التأمين ليسنت مسهن شركات الانتاج الامن حيث كونهأ شركات ابتزاز وتجميع إلمال وتكديس للارصيدة ، وامتلاك أكبر العمارات

٣٦٠ شركات التسامين هي شركات خلت منها الرحمة التي بثهيا الله بين عباده ، شركات التأمين يهودية النسب والنشاة والفكر والاختراع

الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ٣٦٠ واذا دعى الشبيخ أن احسب مذهبه مسئده فليطالع المفتى لابن قدامة فانه سيجد أن الأدلة

التي يستدل بها ليسل للمستدل منها واحد في المائة وكلها من ن الصحيحين أو من أبي داود أو سميد بن منصور قمن أين أتى الشيخ بأن مذهبه أمسنده

٣٦١ وقول المفنى : ويضح ضمان الجنايات فهاذا لا عالقة له بشركات التأمين لأنه لم يقل: يصح ضمان الجنأيات بعوض مقبوض

٣٦١ أن شركات التامين لم تأت لكل ٣٦٦ فدعوى المبيحين له بأن عقسه السيارة وقعت في جناية فضمنت جنايتها انما تضمن ما اشترك في سلكها بدقم اقساط 4 سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان او كان باختيار العاقم فيكون عقد غبن وخداع

٣٦٣ التأمين على الحياة

وفي البخاري أن النبي صلى الله 478 عليه وسلم قال : الا يأتي على الناس زمان لا يبسالي من اين اخذ المال أمن حلال أم مسين حرام ۵

327 صفة عقد التأمين على الحياة هوَ أَنْ يَأْتِي مِن يُرِيدُ التّأمينُ عَلَى 775 الحياة الى شركة التأمين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاماً أو أقل أو أكثر وفي مقابلة شيء معلوم من النقود

٣٦٤ ولا شك أن هذا المقد بههذه الصفة باطل قطماً ، ولن تحد له محملا من الصحة

ووسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته:

٣٦٤ منها: أنها تسميليم دراهم مقسطة في دراهم أكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقده تفوت عليه في حالة عجسره عن بعض الاقسياط

٣٦٥ وقد اخد الناس تتجارى بهم الاهواء في تأمين الحياة حتى اخذوا يؤمنون على الأعضاء فبعضهم يؤمن غلى يده وبعضهم على رجله وبعضهم على صوته التأمين على الحياة يقع بالتراضى وأن شركة التأمين تدفع العوض المتفق عليه بحالة الاختيان بدون اجبان وانه لن يثير العداوة. والبغضاء كما يثيرها القمار

٣٦٨ - ثم أن المقود المحرمة مقرون بها الشؤم والفشل ومحيق الرزق وانتزاع البركة يقود بمضها الى بعض في الشر كما قيل : أن العاصي بريد الكفر

٣٦٨ لهذا يظهر من مساوىء هــذا المقيد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم فانهم سيعملون عملهم بالمباشرة او بالتسبب بالقضاء على حياته ٣٦٩ وتاريخ هــذا المصر يحكى أن الرجلا امن حيساة والدته لدى شركة التأمين فبعد أبرام العقد وتسليم بعض الاقساط صنع لها قنبلة ووضعها تحت كرسي ثم أمر والدبه إن تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنيسلة

777

حتى جعلتها قطعاً ، فدهب الى شركة التأمين يطالبهــم بعوض حياة والدته ، فبعد احـــراء البحث والتفتيش عرفوا تمــام المعرفة أنها خيانة من الولد على والدته

٣٦٩ وأما قولهم: انه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف فان حسن المقاصد لا يبيع المحسومات « ان يكن غنيسا أو فقيرا فالله أولى يهما »

۳۷۰ ثم ان القائلين باباحة التأمين على المعياة لما لم يجدوا نصوصا يعتمدون عليها ولا قياسسسا يستندون اليه اخدوا يركبون التماسيف في الصدر والورد ويستدلون بما يعد بميدا عن المقصود

٣٧٠ من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء
 وهو بعيد حقيقة ومعنى

۳۷۰ وصفته عند الاحنسان هو ان يضع الرجل عقاره التى تساوى قيمته الفيا أو الفين فيضيعه عند رجل فى خمسمائة أو اكثر ويكتب عليه بيع وفاء

سيدون بهذه التسسمية ان يستحل المرتهن غلة هذا المقار مادام باقيا في يعده بدون ان يرجع عليه مالكه في شيء مسن قيمة غلته في مقابلة ما ينتفع صاحبه بالدراهم

۳۷۰ واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقباره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بأنه باق

على ملك صاحبه وقد حدث هسلا التعامل في بلدان فارس ، تيل في القسرن الخامس وأفتى الكثير من الفقهاء بكونه رهنا لا ينصرف الى غيره وأن سموه بيعا لكون الاعتبار في المقود بمقاصدها ، وهما أم يقصدا التبايع الحقيقي ، وهذا هو الصحيح

۳۷۱ وأصل الموالاة في بدء الاسلام هو أن النبي صلى الله عليه وسلم آخي بين المهاجرين والانصار وكانوا تسعين رجلا نصيفهم من المهاجرين ونصيفهم من

آخی النبی صلی الله علیه وسلم بینهم علی المواسساة ویتوارثون بعد الموت دون ذوی ارجامهم الی حین وقعة بدر

۳۷۱ قال ابن عباس ؛ كان المهاجوى يرث الأنصارى دون قرابت ودوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم

والحكم في الموالاة على المقل هو الحكم في الارث على حسب ما ذكرنا وانه منسوخ وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على الماقلة كما في الصحيحين عن ابي هريرة قال « اقتتلت امراتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاختصموا الى رسسول الله عليها

فقضى أن دية الجنين غرة عبد او وليدة

وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابقة الهذلي فقال : يا رسول الله ، كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، : ولا تَطق ولا استهل ، ومثل ذلك بطل ؟ فقال صلى الله عليسه وسلم : انما هذا من اخسوان الكهان » قال هذا من أجسل سيجعه الذي سجعه

٣٧٣ ومن محاسن الشرع وقيسامه بمصالح العباد في المعاش والمعاد أن أوجب الله دية الخطأ على من عليه موالاة القاتل ونصرته ومن المعلوم أن الجناية في الأصل تتعلق بالحائي فلا يجنى جان الا على نفسه « ولا تزر وارزة وزر أخرى » — خطاء

ولا تحمل العاقلة العمد المحض ٣٧٦ أما شركات التامين المساهمة 777 ولا المال من قيمة عبد ونحوه ولا ما دون ثلث الدية

والحاصل أن الأمة التي يبذل اغنياؤها المال وتقوم بفؤيضة التعاون على الأعمال ، فيكفل أغنياؤهم فقرآءهم ويمسول أقوياؤهم ضعفاءهم ، ويعودوا بفضل ما اوتوا الى اخوانهسم الموزين ، ويعطف العلى البائسين والنكوبين

اقسام التأمين منحيث الصيفة اولا: التامين الاجتماعي ٣٧٥ وهو تامين تقـــوم به الدولة

لمصلحة طبقة العمال التى تعتمد في كسب رزقها على العمل ٣٧٥ ويقصد بهذا التأمين اصابات العمل والمرض والعجسسين والشميخوخة ويسماهم في حصيلته الممال واصبيحاب الاعمال والدولة

٣٧٥ تانيا :التامن التبادلي ٥٧٥ وتقوم جمعيات تعاونية تتكون

من أعضاء يجمع بيتهم تماثنل الاخطار التي يتعرضون لهب ويتفقون جميعا على تعويض من بتحقق الخطر بالنسبة اليه ٣٧٦) والأصل في الجمعية التبادلينة أن تتغير فيها الاقساط سئة عن سنة بحسب ما تدفعسه الجمعية كل سنة العضائها من تعويضات ، ومن ثم تكسون الاقساط التي يدفعها الاعضاء <mark>، <sup>كتابة الأية</mark> اشتراكات متغيرة</mark></sup>

فانها تسمى الربح ويكون لها راس مال تضع القوانين عادة حدا ادنی له

ثالثا : التامن بقسط ثابت ٣٧٦ تقوم بهــــدا التأمين شركات المساهمة ، وهي شركات تنشأ المرابراسمال يقدمه المساهمون يقصد الحصول على ربح منن .ورائه:

٣٧٧ ذلك أن عقود التأمين تقوم على الضرر والخطر دائما ومثل هذا الضرر والخطر يصح في التبرعات دون المعاوضيات أما التأمين

٣٨.

٣٨.

٣٨.

**47.1** 

الاجتماعی والتبادلی فأن یاخذ صفة التبرغ لانه لا مجال فیه للربح

٣٧٧ نعبود الى حبكم التبامين في الشريعة الإسلامية

٣٧٧ قلنا في بداية هـ ذا البحث أن عقد التأمين من العقود الحادثة التي لم يكن لها وجود في عصور الاجتهاد

٨٧٨ أولا: نظرية التأمين

لا نظن أن احداً من الباحثين في عقود التأمين يخالف في شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاما يسمى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين

۳۷۸ وازى ان هذا الامر من الظهور بحيث لا نحتاج الى عسرض الحجة وبيان الدليل

٣٧٩ وليس للمبدأ القائل بأن الغاية تبرد الوسيلة عمل في الاسلام

٣٧٩ والنهج الصحيح أن يقال: أن عقود التأمين أذا تضمنت الفرر كانت عقدوداً باطلة ، وأذا لم تتضمن الفرر كانت صحيحة

۳۷۹ والخلاصة اذن هي أن الفايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات واهداف شرعية فالتعاون يتفق مع مقاصيد الشريعة العامة.

٣٧٩ · فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية أذن ليس محلا للخلاف

> **۳۷۹ ثانياً : التامين الاجتماعي** ۳۷۹ عرفنا أنه الذي تقوم به ال

۳۷۹ عرفنا أنه اللي تقوم به الدولة أو تعهد بادارته إلى احسدي

هيئاتها العامة فهذا التأمين ضد المرض والعجز والشمسيخوخة وهذا جائز شرعا

والتأمين الاجتماعي لا يدخل في عقود المعاوضات ولكنه يدخـل في عقود التبرعات

٣٨٠ ثالثاً: التامين التبادلي

وواضح أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة ، بل أنه بحسق تعاوني يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لاخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادى آثاره بدفع مبلغ ممسا تعاون الجميعفي جمعه

٣٨١ رابعاً: التامين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها في ذلك هي عقد التأمين ، وهـو عقد يتم بين شركة التـــامين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ مــن المال يسمى مبلغ التأمين لهـذا المستأمن عندما يلتزم بدفــع مبلغ مالى يســمى بقسط التأمين

۳۸۱ وهذه الشركة نسمى من وراء عقود التأمين الى تحقيق ربح هو الفرق بين ما تأخذ مسمن

**ያ**ለም

۳۸٥

440

المستأمنين من اقسساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من تعويضات

فالوسيلة الوحيدة في هـــده **የ**ለዩ الشركات للوصيول ألى تحقيق فكرة التامين هي عقهد التأمين اللى يتسم بين الشركة وكل مستأمن ، وهذا المقد ينشيء عسسلاقة ٤. ويزتب التزامات وحقوقا بين الشركة والمستأمن المين ، وليست إهناك عقبود تبرمها شركة التأمين مع جماعة تسمى جماعة المستأمنين

ولقد رايئها بمض الباحثين يضبور الدور الذي تقبوم به شركات التأمين بانسيه دور الوسيط والنائب الذي يقسوم بتنظيم عمليات التأمين نيابة عن الستأمنين

٣٨٣ وشركة التامين بوضعها الحالي لا تصلح نائباً ولا وسيطا ذاك أن النائب في حكم الشريعسة يعمل لمسلحة المنوب عنه ٤ وليس له أن يبلسرم مسسن التصرفات ما تتمارض فيسنه مصلحة المنوب عنه مع مصلحته ٣٨٥ وشركة التأمين لا تعميل الا لحساب تقسها ومصبالحها تتعارض دائما مأء مصيالح المستامن

> وسنسبري ان شركة التامين في علاقتها مع مجموع الستامنين تسييتطيم بمنشأ أتيح لها من امكانيات هائلة ، وباستخدام

حساب الاحتمالات أن تعشرف على وجه يقرب من الدقسيسة : والتحديد مقدار ما تعطى وما تاخذ

وسوف ثرى ان هذا السياك فوق منافاته للواقع وجنوحه للفرض والتقييدير لا يؤدى النتائج التي يقصدها اصحابه، ذلك أننا لا نسيلم بقدرة الشركة على معرفة ما تأخذ وما تعطى أ في مدة معينة مهمسسا تقدمت إ وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء

٣٨٤ واذا سامنا للشركة بقدرتها على ما تعطى لمجموع المستأمنين وما تأخذ منهم فان هذا لا يدل على خلو الماملة من الفرر

والخلاصة : أن البجث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التامين والسستامن المعين تلك العلاقة التي انشاها عقد التأمين فهذه العلاقة هي الأمر الواقع

ادلة بطلان العقود التي تبرمها 440 شركات التامين

والدليل الأول على بطلان عقود التامين التي تبرمها مع المستامن انها عقود مغاوضات ماليــة ، تضمنت غررا كثيرا او فاحشا فهاتين مقدمتان لابد منهما اما القدمة الأولى : فهيَّ أن عقود التامين معاوضات مالية

وأما المقدمة الثانية : فهي أن هذه العقود تضمنت غررا كثيرا

۳۸۷

441

441

ፖለኘ

٣٨٥ المقدمة الاولى: عقسود التامين معاوضات مالية:

٣٨٥ لا نظن احدا يخالفنا لا من شراح القانون ولا من علماء الشريعسة الذين تصدوا لبيان حسسكم ٣٨٧ الشرع في هذه العقود

۳۸۵ ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التأمين أن المعاوضة تتمم بين القسط الذي يدفعمه المستأمن ومبلغ التأمين الذي تتعهد شركة التأمين بدفعه عند وتوع الخطر المؤمن منه

٣٨٦ القدمة الثانية : عقود التامين تتضمن الفرد الكثم :

جاء النهى عن بيع الفرر عاما ، واتفق المجتهدون على الحاق المعاوضات الخالصة بالبيع فى ٣٨٧ هذا النهى ، ثم خصوا منه الفرر اليسير بقيود وشروط حدودها ٣٨٧

البسير بفيود وسروط حدودها ٢٨٦ الرضى مناط صحة التصرف مساط ٢٨٦ اتفقوا على ان الرضى منساط صحة العقود والتصرفات قال ٢٨٧ تمالى : « يا ايها الذين آمنوا ٢٨٧ لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل ٢٨٧ الا أن تكون تجارة عن تراض ٢٨٧ منكم » وقال صلى الله عليسه وسلم « إنما السع عن تراض »

وسلم « ائما البيع عن تراض » فاذا عدم الرضى بالتصرف كان هذا التصرف باطلا لا يحل به اخذ مال الفير باتفاق الفقهاء ٣٨٦ العلم مناط صحة الرضى

٣٨٦ اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل التصرف شرط في صحة الرضي لأن الرضى بما لا يعلمه الراضي

غير متصور

ويقول في فتح العزيز: « لأن الرضى قبل حقيقة المسرفة لا يتصور »

ويقول ابن حسوم في المحلى: « وبالضرورة يدرى كل أحسد أنه لا يمكن البتة وجود الرضى على مجهول ، وهو أكل مال بالباطل »

واذا انتفى العلم عند التعاقد بمحل المعاوضة لعدم وتسوق احد عاقديها بحصيصوله على العوض أو لعدم معرفته بقدر هذا العوض أو أجل الوفاء به فان المعاوضة تبطل لانتفساء الرضى بها

ويمبر الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضة على الجهالة والغرر وسوف ترى بعد قليل أن عقود التأمين منطوية على أنواع الغرر الثلائة:

الغرر في حصول العوض الغرر في قدره الغرر في اجله

وأما الفرر في حصول العوض، فلأن المستأمن في التأمين لا يدرى عند التعاقد أن كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟

وأما الفرر في قسدر العوض فلأن في التامين من الأضرار مالا يدرى المستامن مقسسدار ما يحصل عليه من عوض

واماً الغرر في الأحل فواضح في التامين على الحياة لحالة الموت،

فان المؤمن على حياته لا يدرى على حياته الذي على على على ملغ يحصل ورثته فيسه على مبلغ التأمين 6 وهنو العوض الذي بذل الاقساط في مقابلته

۳۸۸ اولا: دخول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر

۳۸۸ وأهم تعریفات الفرر عند الفقهاء فسنذکرها ثم نتبت دخسول عقود التأمین تحت کل تعریف منها ، والتمریفات هنا للفرر الفاحش الذی تبطیل به المعاوضات

۳۸۸ أما الفرر اليسير الذي لا يؤثر في الماوضة فهو اسسستثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطه

٣٨٨ ( فرع ) في مذاهب العلماء في تعريف الفرر

٣٨٨ عرف المالكية الفرر بتعريف ال كثيرة منها تعريف ابن عسرفة المالكي : « ما شك في حصول احد عوضيه أو مقصود منه غالباً »

۳۸۸ وقال مالك : « مالا يدرى ايتم أم لا ؟ »

۳۸۸ وعرف الدسوقى الفرر « بانه ما بحتمل حصوله وعسدم حصوله » وعرف المازرى الفرر بانه « ما تردد بين السللمة والعطب »

٣٨٨ وهذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين فهو بشـــك في حصول أحد عوضبيه وكان حصوله بتوقف على خطـــر

احتمال قد يقع وقد لا يقع 7٨٩ وبالمثل قان عقد التأمين يرتب التزاما في ذمة شركة التأمين وهو دين احتمالي باتفــاق لا يدري المستأمن عند التفاقد أن كان هذا الدين يتم أم لا

۳۸۹ العوض الذي تتعهد به شركة التأمين للمستأمن يحتمسل حصوله وعدم حصوله أمسره ظاهر وأما التردد بين السلامة أي سلامة العوض والعطب أي نوات هذا العوض فظاهسسر الطباقة على مبلغ التأمين الذي تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر

٣٨٩ ومما مثل المالكية للفرد الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معه بيع الطير في الهـــواء ، والسمك في الماء والحيــوان بشرط الحمل

٣٩٠ وقد راينا أن الفرر في عقسد التامين أشد وأفحش مسن الفرر في هذه الأمثلة لأنه غرر في في الحصول أنضم اليه غرر في القدار

ومن الفرر شراء دين الميت وان عرف مقدار تركته فانه لا يعرف ما يحصل عليه منه لأن ذلك يتوقف على عسدد الدائنين ومقادير ديونهم 4 فهو لا يعرف ما يصيبه من قسمة الفرماء

. ٣٩. تعريف الحنفية للفرر:

۳۹۰ جاء في البدائع أن الفرر هــو الخطر الذي استوى فيه طرفا

الوجود والعدم ، وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسي وعنصره الجوهرى ومحسله الأضلي هو الفرر

. ٣٩ والك اذا تثبعت الماوضيات التى اتفق الاحناف على بطلانها للفرر لوحدت فيها هذا المني وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطــــر يستوي فيه طرفا الوجسود والمدم فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد وضربة القانص

وظاهر أن حال المستأمن هو 441 حال من یشتری ضربة الصائد، فانه يعلق خصوله على مبلغ التأمين وهو ما بدل الاقساط بازائه على خطر احتمالي قد بكون وقد لا بكون

٣٩١ ووجه التطابق ظاهر بين مــن بدفع الاقساط في مقابل تعهد الشركة باعطسائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن في ثموب اذا وقم عليه بالحجر أو لمسه المشترى فكلاهما يبدل مالا في مقابل عوض قد يكون وقسد لا يكون

**347 تمريف الغرر عند الحنابلة:** جاء في شرح منتهي الارادات أن 291 القاضي وجماعة فسروا الفسرر بأنه « ما تردد بين امرين ليس أحدهما أظهر »

294

ف هـذا التعريف ، فان مبلغ التامين الذي بذل المسستأمن بازائه الاقساط بتردد وبين أمرين هي الحصول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقسسوعه 4 وليس الحصول على مبلغ التأمين أظهر

٣٩٣ تمريف الفرر عند الظاهرية بعرف ابن حزم الفسيرر بأنه « ما عقد على جهل بمقسداره وصفاته حين العقد » ومثـــل ذلك ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول

٣٩٣ والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدرى مقدار العوض الذي بذل في مقابلتـــه عند التعاقد في التامين من الأضرار وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الفرر الذي يبطل المعاوضية المالية عند جميم الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، شبت بقينا أن عقب التأمين بجميع أنواعه وفي كل حالاته وصوره من عقود الفرر لأنه غرر في الوجود والحصول والمقدار والأجل

3.4. تقريف الغرر عند اصمسحابنا الشافعية 💮

٢٩٤ عرف اصحابنا الفسرر الذي يبطل العقود عندهم بعسسادة تمريفات كلها تنظيق على عقد التأمين

ولاخفاء أن عقد التأمين يدخل ٣٩٤ جاء في فتح العزيز الرافعي أن

الغرر هــو « الشيردد بين بسبب الجهالة والفرر ٣٩٧ أولا: الفرر في الوجود حاتبين الأغلب منهما أخوفهما لا شك أنه أشد أنواع الغيرر وجاء فيه أيضا « الذي تنطوي **447** على الاطلاق على الشخص عاقبته » 🤄 ٣٩٧ وهو ينطبق تماما على عقسد ه٣٩٥ وأن الفرر لا ينتفي عن المعاوضة التامين فان مسلم التأمين وهور الا اذا عرف المتعاقد فيهــــا دين غير محقق الوجبود" الأن « ما الذي ملك بازاء ما بدل » وجوده يتوقف على وجود الخطرأ وجاء في فتح الباري « أن الغور

المؤمن منه هو كل ما يمكن أن يوجد وألا ثانيا: الفرر في الحصول يوجد وكذلك ما لا يصح غالبا » 447 اتفق الفقهاء على أن الغُنرر في وجاء في حاشية قليوبي : أن **447** الحصول ببطل المعاوضة عقد الفيرر هوأما لا يوثق واذا طبقنا هنذا الضابط على بحصول العوض فية » 227 عقد التأمين ظهر لنا أن عقسه. ٣٩٥ وواضح أن هذه التعريفيات

تنطبق على عقد التأمين وتعريف الفييسر و بأنه ما انطوب على الشخص عاقبته ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق وتمزيف الفرر بأنه ما لم يعرف فيه المتعاقد « ما الذي ملك بازاء ما بدل » هو تمريف لمقد التأمين

ويقول القرافي : الفرر والجهالة 227 ثلاثة اقسام كثير ممتنع كالطير في الهواء والسنمك في الماء ٣٩٩ ومما يدخل تخت الفسيرر في. الحصول وعدم الحصول ألمفاونة على ضربة القائص ثالثاً: الفرر في مقدار العوض

الحصول

التأمين يتضممن الخطير في

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين ٣٩٩ تحت تعريف الفرر؛ بالسسبة « ما يمكن أن يوجد وألا يوجد أو ما كان عدم وجوده غالباً » 499

اتفق الفقهاء على أن الغبرر في: مقدار العوض كالفرر في وجوده وحصوله يبطل المعاوضة ويقول ابن قدامة : بيع اللامسة والنابذة باطل لعلتين : احداهما

أما تعريف الفرر بأنه « مالا يوثق يحصول العوض فينه » فانه ينطبق تمام الانطباق

هي الجهالة ، والثانية كبونه. معلقاً على شرط . ...} وجاء في فتح العــزيز : « وأما القدر فالجهل به فيما في اللمة ثمنا أو مثمنا مبطل »

٣٩٦ انواع الفرر في عقد التامين ان أكثر المجيزين لعقد التأمين يحتجون لرايهم بفقه مالك فان هذا الفقه قد اشتهر عنه تضيق دائرة البطلان في المسلملات ... وجاء فيه : أن العلم بقسدر

441

8.4

8.4

العوض لابد منه اذا كان في الذمة

.. ٤ · وحاء في الخطاب « متى حصل الحهل بأحسب العوضين من المتبايعين أو أحدهما فسسسك البيع »

وجاء في الفروع « أن مــــن شروط صحة البيع معسرفة الثمن فلا يصح برقم مجهول » وجاء في البدائع : « ولو قال : 1.3 بعت هذا العبد بقيمته ، فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته، وأنها تختلف باختلاف المقومين، فكان الشمن مجهولا ، وكذا أذا باع بحكم فلان »

١.١ وجاء في حاشية ابن عابدين : « أن معرفة قدر الثمن شرط في صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيمته ورأس ماله أو يمثل ما اشتراه هو أو فلان وبمثل ما بيع للناس كان ٤.٣ النيم باطلا »

> 1. } وشركة التأمين التي تعهـــدت بدفع التأمين للمستأمن عنسد وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذي تحصيل عليه من المستأمن ، في مقابل ما تعهدت به

١.٢ وقد يقال: أن شركة التأمين تستطيع بما لديها من وسائل حساب الاختمالات وقواعك الاحصاء وقانون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التحديد ٤٠٣ وجاء في فتح الباري : أن جهالة مقدار الموض الذي تحصيل

عليه من مجموع المستأمنين في مدة معينة ، كما تسليع باستعمال هذه الوسائل معرفة مقدار ما تدفعه لبعضهم مسن تعويضات عند وتوع الخطر

ومن جهة ثالثة فان التسليم بقدرة ألشركة على معرفة مقدار ما تحصل عليه من اقسياط، وما تفرمه من تعويضات لا يفيد حل عقدد التأمين ، ذلك أن المستأمن لا يزال عاجزا عين معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض

٠٣٠ لأن قانون الكثرة لا بعمل في حقه ٤ ولأن وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه ، وأذا وحد الغرر والحهالة تقدر العوض من أحد طرفي المعاوضة كانت باطلة

رابعاً: الفرر في الأجل اتفق الفقهاء على أن الجهــالة بالأجل في عقود المعاوض التات تبطل المعاوضة

وقال ابن رشد: « وألفرر بنتفي 8.4 عن الشيء أذا كان معلوم الأجل ان کان بیما »

وقال الكاساني في البدائع: « أن من شروط البيم أن يكون هذا الأجل معلوماً ، فان كان مجهولا كقسدوم زيسد ومجيء المطر فهو فاسد »

الأجل في الموض المؤجل تبطل

المعاوضة » ولا أعرف خلافا بين المجتهدين في أن التأجيل بموت انسان يعد من الجهالة الفاحشة ثانيا: الفرد في عقود التامين

د ، نانيا : الفرر في عقبود التامينليس من الفرر اليسي

وسلم نهى عن بيع الفرد ، وجاء النهى عاما مطلقا ، وان بعض النهى عاما مطلقا ، وان بعض الفقهاء خصوا منه الغسر اليسير وقد حددوا المقصود من الفرر اليسير وبينوا شروطه تدخل تجت معنى الفرر كما عرفه الفقهاء وضربوا له الامثلة وبيقى علينا اثبات الفرر في هذه العقود وانه ليس من اليسير دفي من التسير العقود وانه ليس من اليسير

( فرع ) في التعريف بالغسرد الذي يفتفر في المعاوضات لمل المالكية اكثر الفقهاء تساهلا في موضوع الفسرر ولذا يجمع الذين يقولون بجواز التأمين الى الاستدلال بهم

د. والذاك كان المفيد تحسديد المقصود بالغرر اليسسير الذي الأيوثر في صحة المعاوضات عند المائكية حتى نشبت عدم انطباقه على عقود التامين ، وبدا يكون عدم انطباقه عند غيرهم اولي

۱۰.۶ يحدد الدردير الفيرر الذي يفتفر في المعاوضات ، ويبين شروطه فيقول ، واغتفر في غرد يسير للحاجة أي للضرورة لم يقصد ، أي غير القصدود ، فخرج بقيد اليسارة الكثير ،

كبيع الطبر في الهواء والسماك في الماء ، فلا يغتفسر أجماعا ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل ، أي فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غسرر أذ يختمل حصوله وعدم حصوله فهل تسلم أمه أم لا أ "

ثم يضرب الامثلة من هذا الفرر؛
كأساس الدار فانها تشترى من
فير معرفة عمقه ولا عرضه ولا
مثانته ، وكاجارتها مشاهرة ،
مع احتمال نقصان الشنهور ،
وكجبة محشوة أو لحناف
والحشو مغيب ، وشرب من
سقاء ودخول الحميام مغ

١٠٠٤ ويقول الحطاب : واغتفر غرد يسير للحاجة لم يقصد . ابن عرفة . زاد المازرى : كسون متعلق الفرر اليسير غير مقصود وضرورة ارتكابه وقرره بقوله : منع بيع الاجنة وجواز بيسغ الجهول قدر حشوها ، المنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتعامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبشهم

الفرع) في عناصر الفرد المفتفي والذي يؤخذ من هذين النصين أن عناصر الفرد الذي يفتفر في المعاوضات عند المالكية ثلاثة اذا اجتمعت في المفرد كان معفوا عنه وهذه العناصر أنا المعلوا المعلوا

8.7.

8.7

£ + A .

سيحصل على مبلغ التأمين ام لا أوهو العسوض الذى بذل الاقساط فى مقابلته ، فهاذا غرر واحتمال فى حصسول الموض لا فى قدره فقط

( وثانيهما ) ان جميع الأمثلة التى ضربها الفقهاء للفرر اليسير ليس فيها غرر فى الحصول على العوض ، فجواز بيع الدار من غير رؤية اساسها وجواز بيغ الجبة أو اللحاف مع جهالة حشوهما ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر المشروب

ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن فوق الفرر في حصول العوض غررا في مقدار الحاصل منه على فرض الحصدول في أهم انواع التأمين ، وهو التأمين من وفي عقود التأمين غرر فاحش وأما في حانب شركة التأمين فان الفرر في المحصول على قسط الفرر في الحصول على قسط قدره الف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التامين او قيمة الضرر كاملة

فالفرر في قدر ما يحصل عليه المتماقد من عوض زيادة ونقصا تبعا لأعلى الاحتمالات وأدناها في عقود التأمين كبير جدا أذا قيس بنظيره في التي مثل بهدا المالكية للفرر اليسبير

1. ] المنصر الثاني: أن يكون متعلق

 آن يكون الفرر يسيراً ، وغسير مقصود ، ودعت اليه الضرورة

٧.) العنصر الأول: يسارة الغرر

اتفق الفقهاء على أن الفسسرر
 الفتفر يسير أو تافه ، ويؤخذ من عباراتهم أن يسارة الفرر ٨٠٤ أن تكون الزيادة أو النقص قليلة أو تافهة ، يحيث لا تتعلق بها النفوس غادة وهذا ما يعنيه الفقهاء بقولهم : يتغابن الناس مثله ،

ولقد راينا أن نسبة ألى ١٠ ٪
 بلغت ٣١ ٪ زيادة أو نقصاً
 تقريبا في أيجار الدار لمدة شهر
 وكذلك الدار مع الاسسساس
 والشرب من السقاء

الغرر في الحصول ليس يسيما
 واذا كان ما تقسيدم على معنى
 يسارة الفرر ، فإن الفسرر في
 الحصول ليس من الفرر اليسير
 قطعا ، لأن هذا الفسير ليس
 واقعا في قيمة العوض ، وإنما
 في حصوله وعدم حصسيوله و.
 الكلية

رمما يؤكد أن الفرر في حصول الموض لا يدخل البتة في مفهوم الفرر اليسير أمران :

٨٠٤ (أولهما) الطير في الهـــواء ٢٠٩ والسمك في الماء فلا يفتفـــو اجماعا »

والفرر في عقود التأمين غرر في الحصول باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ٤ لأن المستأمن لا بدري عند التماقد ان كان

V+T

113

213

113

113

313

الأحكام

 والأمثلة التي يتوافر فيها هذا العنصر هي ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهي بيع الدار ، من غير معرفة أساسها والجبة من غير معرفة حشوها

11) قالفرر في بيع الدار لا ينصب على مجل المعاوضة وهو الدار اذ الدار لا غرر فيها ، ولكس الفرر في اساسها ، وهو لا يقصد عند ابرام العقد بل يدخل فيه تبعا

ا۱) والفرر في عقد التامين يتعلق بأصل العوض لا بأمر تابع غير مقصود فلقد ببين لنا مما سبق أن الفرر في عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله، وهذه كلها أمور مقصدودة للمتعاقد

التأمين يتعلق بمقصود العقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه وهو مبلغ التأمين ومقدار الأقساط ، فالمستامن عند التمساقد لا يسدرى ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ام لا ، والمؤمن لا يدرى مقسدار ما يحصله من اقساط قبسل

وقوع الخطر المؤمن له ، وبالتالى فان كلا من المؤمن والؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما ياخذ

العنصر الشالث: ان يكسون ارتكاب الفرر ضروريا

العنصر الثالث من العناصر التى يعتفر فى المعاوضيات هو أن تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هذا الغرر ، فان لم تسلع المضرورة الى ارتكاب الغرر لم يكن من الغرر الذى يغتفر فى المعاوضة

واذا طبقنا هذا الفنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الفرر فيسه ليس من الغرر الذي تدعسو الضرورة الى ادتكابه الأمرين:

(أولهما): أننا لسبئا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعية بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحرج الشديد والمشقة الزائدة

( وثائيهما ) : أننا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الفرر فيه ، بل على العكس من ذلك قان عقد التأمين هو نفسه غور ، فلا يقسال أن ان الضرورة قد اقتضت ارتكاب الفرر فيه ، وهذا يؤخذ من الأمثلة التى ضربها المالكيسة للفرر اليسير

الدليل الثاني: عقبود التامين التصمن الرهان والقامرة

الدليل الثاني على تحربم العقود التي تبرمها شركات التأمين أن هذه المقود تمد قماراً ومراهنة ١٥ والقمار والمراهنة حبرام شرعأ باتفاق فقهاء الشريمة فيكون التأمين حرامة باتفاق وكون التأمين قمارا ومراهنة يبدو واضحا من تعريف كل من القمار والمراهنة ويسسسان خصائصها الجوهرية ثم اثبات ١٥٤ دخول عقد التأمين تحت هيذا التعريف وتوافر هذه الخصائص ١٥١

نيه أولا: تمريف المقامرة والرهان: 118 المقامرة أو الرهان كل منا يتعهد 113 بأن بدفع الى الآخر مبلغاً من النقود. أو أي عوض مالي آخر والذي يظهــر من تعريفهما ان

113 القامرة توافق الرهان في أن حق المتعاقد في كل منهـــما بتوقف على واقعية محققة هي أن تكسب المقامر أو أن تصدق قول المتراهن ..

ثانيا: خصائص القسمامرة أو 313 الرهان:

١٤٤ يتفق شراح القانون الوضعى ١٦١ واذا كانت عقود القسسامرة على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هي نقسها خصائص عقود التأمين وهي أنها عقدود ملزمة للجائبين

٥١٥ وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الغرر فلأن كلا من المقامرة . كل من المقامرين أو المتراهنين

أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى وأما أن عقد الرهان أو المقامرة من عقود الماوضات فلأن كلا مين المقيامر أو المتراهن اذا كسب شيئا فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسم شيئًا فذلك في مقابل احتمال الكسب

ثالثاً: دخول عقد التامين تحت تمريف القمار والراهنة:

وراضح من تعریف عقبیدی المقامرة والرهان وبيسسسان الخصائص الذي تحدد طبيعية المقدين أن هذا التعسيسريف ينطبق وتلك الخصائص توجد في عقبد التأمين تماماً

رابعاً: وجود خصائص القمار والراهنة في عقد التأمين

110

110

أما من حيث الخصائص فلا اظن احداً من شراح القانون أو علماء الشريعة الذين كتبسوا في عقود التأمين بخالف في أن الخصائص الثلاثة السياعة توحد في عقد التأمين

والرهان من عقبود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهيين اذا كسب شيئًا. فذلك في مقابل الممنى بمينه موجود في عقود · التأمن

أو الرهان عقد لا يستطيع فيه ١٦٤. والواقع أثنا لم نكن بحاجة الى . بيان أن التعريف لمقود القمار

الرهان بمينه

٢ ــ عبارة علماء الشريعة : A13

ويقول المرحوم الشنبيخ على الخفيف : اذا اقتصر التماقد في التأمين على فسرد مثلا فانه لكون عقد قمار ومراهنية ، لا يقره قانون ولا شربعة لكان الفرر والمقامرة الظاهرين فيسه حينيَّذ الانتهاء الأمر فيه ألى خسارة لاحد الطرفين وربسح للآخر

والذى يؤخذ من عبارة الأستاذ مصطفى الزرقا أن عقد التأمين اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين الشركة والمستأمن المين يكون قمارا ومراهنة الضيا ، فالتأمين فيه عنصر احتسمائي بالنسبة إلى المؤمن فقط حيث يؤدى التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن عنه فان لم يقع لم يؤد شيئاً

١٨٤ فتحن تراه في هذا النص يسلم بوجود الاحتمال في عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأميني على حدة

الدليل الثالث: عقدود التأمن تتضمن الربا ينوعيه لثلاثة امور (أولها) أن عقد التأمين هـــو اتف\_\_\_\_اق بين شركة التأمين والمستأمن بمقتصاه يتمهسد المستأمن بأن يدفع مبلفا مسن المال دفعية واحسدة او على اقساط دورية في مقابل أن ترد اليه الشركة عند وقوع الخطر

والمراهنة ينطبق على عقد التأمين أما العلاقة بين شركة التامين ١١٨ ومجموع المؤمن لهم فهي علاقة موهومة ، وكثرة المقود التي تبرمها شركة التأمين لا ترفهم الفرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة

رقم ا**لصفحة** 

١٧} وأذا سلمنا انتفاء الفــرر في جانب شركة التامين لتوافير الوسائل العلمية لحسبابات الاحتمالات لديها أا واستفادتها الاحصاء فقد بقى الفرر في حق المستأمن الذي لم تتوفر لديسه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة وقواعد الاحصاء في حفه وبقاء وصف الفرر والقمسار والمراهنة في أحد الجانبين يبطل المعاو ضة

> واليك عبارات شراح القانون EIV وعلماء الشريعة

> ١ - عبارة شراح القانون: **{1V**

يقول الدكتور السينهوري : « فشركة التامين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمن لهم ولو أنها فعلت لكان عقد التأمين مقامرة أو رهاناً ﴾ ولكان عقدا ١٩٩ غير مشروع إذ تكون الشركة قد تماقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقابل التأمين الذي دفعه المؤمن له حقا خالصا ، وهذا هـــو

113

£17

تقوم على أسساس الربا ، فهي مبلغة آخر أقد يكون مسساونا أو أكثر أو أقل مما دفعه فان كان مسهاويا كان أمام 113 ربا النساء وان كان اكثر كان وثيقة التأمين بفائدة إمام ربا القضل والنسباء معا التامين بيع دين بدين فيحسرم £ 7 . ولقد وجدتا الشارع يشيترط 211 ٤٢. قبض العوض في عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجا من باب ربا النساء ولاشك أن أحد العوضيين في 113 عقد التأمين وهو مبلغ التأمين قد تأخر دفعه عن دفــــع الأقساط وهي العوض النقدي 173 الآخر

773

قال في تحفة المحتاج: اذا بيع ٤٢. النقد بالنقد أن كان جنسا إشترط الحلول والمياثلة والتقابض ، فمتى اقتىرن باحدهما تاجيل ولو للحظة وهما ف المجلس لم يصح

٢٠٤ وقال في بداية المجتهد : اجمع العلماء على أن بيسع الذهب بالذهب والفضة بالفضة لإيجوز الا مثلا بمثل يدا بيد

( وثانيها ) أن عقد التأمين على ٤٢. الحياة لحالة البقاء يتضمسن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن ٢٣٤ في حالة بقائه حيا الى المسدة الحددة في المقد الأقساط التي دفعها مدة العقد مضافة اليها فائدة ربوية فيكون هذا المقد حر اما

٢٠) ( وثالثها ) أن أكثر العمليات التي تقوم بهمما شركة التأمين ٢٣}

تستشمر أموالها في سيندات بفائدة وتقرض منها بضمان

ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيبطل ، لأن بيع ألدين بالدين باطل باتفاق والدليل فيرل الراوى: « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الكاليء » وقسروه بأنه بيع الدين بالدين ولذلك اشترطوا في عقد السلم قيض رأس مال السيلم في مجلس العقد خروجا من بيع الدين بالدين

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين لأن المستامن فيه بتعهد بدفع اقساط وهي دين في ذمته فى مقابل تعهد الشركة بدنع مبلغ التأمين وهو دين في ذمة الشركة

٢٠} دد شبه الخالفين في حرمسة التأمن

لقد ظهرت فكرة التأمين في ثلاث 277 صور:

( الأولى ) التامين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة او تعهد بادارته وتنظيمه الى احسدى هيئاتها العامة

( الثانية ) التامين التيادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية

( الشالشة ) التامين التجاري ذو

673

القسط الثابت وهو الذي تقوم به شركات التأمين

وقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه وأما العقود التي تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا التأمين فقد حكمنا بحرمتها وبطلانها للأدلة التي سقناها في المحث الثاني

٢٢٤ المطلب الأول: الشخصية الواردة
 على دليل الفرر: إلى المارة المار

١٣٤ ان أهم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الفرر وحاصله أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الفيسيرر الفاحش وعقود المعاوضات اذا دخلها الفرر الكثير تبطل

اما المقدمة الثانية : وهى ان عقود التأمين قد الشستملت على الغرر الفاحش الذي يؤثر في عقود المعاوضات بالحظر والمنع فقد قدمنا عليها تدليلين :

٢١ ( أولهما ) دخول الفرر الذي

تتضمنه عقسود التامين تحت تعريف الغرر عند جميسسع المجتهدين وقد اثبتنا دخول هذا العقد في الغرر المنهى عنه ( وثانيهما ) عدم دخول الغرو الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط الغرر المستثنى الذي لا بؤثر في المعاوضات

ومن مجموع هذين الدليلين دليل دخول غرر التأمين في الفسرد الذي ورد الشرح بمنعه ، ودليل عدم الطباق ضابط الفسسرد المفتفر في المعاوضات عليه يتسم اثبات المقدمة المشار اليها وهي ال عقود التأمين تضمنت الغرر الفاحش أو الكثير

واما المقدمة الثالثة : وهي ان ما تضمن الفسسرر الكثير أو الفاحش من الماوضات يحمكم بيطلانه وحرمته فلا أظن أن أحدا لمسلمة ودليلها : « نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الفرو» عام مطلق يدخل فيه كل أنواعه عن الفرر الفاحش فتخرج من هذا المعوم وهناك شبه المعوم وهناك المعوم وهناك المعوم وهناك شبه المعوم وهناك وهناك المعوم وهناك وهناك المعوم وهناك وهناك المعوم وهناك وهنا

٢٦٤ الشبهة الأولى: التامين ليس من عقود العاوضات

٢٦٤. يحاول بعض الباحثين تقى صفة المعاوضة عن هذه العقد و و و و المعاوضة عن هذه التسميرع و المعاون المع

رقم الصفحة

رقم الصفحة

473

X73

273

KY3

وتضامن وبذل وتضيحية ، ويطبقون هذا القول على المقود التى تبرمها شركات التسامين ولهم عبارات في نفي صفة القمار والمراهنة واليك عباراتهم والرد عليها

٢٦٤. أولا: عبارات القائلين بأن عقود التأمين ليست معاوضه بل تماونا وتبرعا

٤٢٦ يقول المرحوم الشيخ الخفيف: أن الوقوف عند أحد حاني عقد التأمين والنظر اليه وحده دون يُظِن إلى العلاقة أبين المؤسيين ومجموع الؤمن لهم

٢٦] ويبدو أن عقد التأمين عقيد مقامرة أو رهان غير مشروع في الفقه الاسلامى والوضعى ولكن النظر الى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التأمين في صـــورته الحقيقية

٤٢٧ ويقولون أزواما المستأمن فانه يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة واثما يريد أن يتوقى به مغبة ٢٨٦ الحظ والمصادفة لهم جميعا بحيث لا ينال أيا منهم الا مقدار يسير منها يستطيع تحمله في غير عثاء ولا مشقة بهرب

و تقول الاسسستاذ الزرقا: ان **٤ ٢ ٧** الأسس الفنية للتامين تستند كلها الى محور واحد تدور عليه وهو. تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تتهدها مخـــاطر واحدة

ويقول أيضا: وأما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفسم قسطا ضئيلا يتلقى ـ اذا وقع الخطر المؤمن منه \_ تعويضا لضرره قد بكون أكثر أضعافا من القسط الذي التزم به فهي شبهة في ظاهرها موهمة وفي الحقيقة واهية

و تقول: فالتأمين على الحياة · موضوعه مجرد الاتفسياق على تقديم معوثة محددة بجبر من يصناب من المستثامتين بعض الجبر ويقول: أن الموضوع الاصلى الذى تقوم عليه عقوده هسيق ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به الى روءس كثيرة جـــدا هي رءوس بقية المستأمنين عسن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل بأحدهم من الأقساط التي يدفعونها وهذا هو عيين التعاون

> ثانيا : رد هذه الشبهة : 173

أن النصوص السلابقة التي عرضت بها هذه الشبهة تدل على أن هذه الشبهة تقوم على أمور ثلاثة:

الأمر الأول: أن عُقهد التأمين ليس الا انضماما الى عقيد تعاونی منظم بین عدد کیے من الناس يتعرضون لخطر معين ، وأن موضوع هذا الاتفاق هــو تعاون الجميع على رفسيع أو تخفيف الضرر الذي سيبيل

٤٣-

24°-

٤٣.

بأحدهم

٢٨ وهذا التصوير يخالف الواقع من جهتين:
 ( اولهما ) : انه يقترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من النساس على تخفيف آثار التي تنزلها بأحدهم المخاطو

(وثانيهما): أن عقد التأمين يمثل انضماما من المستامن لهذا الاتفاق وكلا الاتفاقين غير قائم وقصد التعادن مع عدم قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع شرعا الا اذا وجدت نية التبرع وهذه النية تعرف من صيفة العقد فاين العقد أو الاتفاق حتى نتصرف على قصد العاقدين فيه ؟

۱۲۹ ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يمرف الآخر فضلا عن أن يكون ممه أتفاقا تعاونيا على البر والتقوى

واما الانضمام الى هذا الاتفاق ففير موجود فى عقود التأمين ، والموجود فيها هو تعهد شركة التأمين بدفـــع مبلغ التأمين للمستامن عند وقوع الخطــر المؤمن منه فى مقابل تعهـــد المستأمن بدفع الاقساط

٢٩٤ لم يقل احد قط ان العقد الذي تبيرمه شركة التسامين مع مستامن معين يرتب حقوقا أو يفرض التزامات على غيره مسن المستامنين

وتشبيه العقود التي تبرمها شركة التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشبيه للشيء بنقيضيه و اذ التأمين التبادلي ليس فيه مؤميان ومستأمن و بل فيه تعبياون لعرض معين و هو جير آثار الخطر لاحدهم

وليس فيه قصد للربح، ومع ذلك فاننا نقول بوجوب النص في انظمة التامين التعلمات والمعاشات وغيرها على هسله الصفة ، وهي قيامه على التبرع للفرض المعين

الأمر الشائى : أن دور شركة التأمين التى عقدد التأمين التى تبرمها مع المستأمنين انما هو ( دور الوسيط ) الذى يجمع الساطهم وينوب عنهم

وهذا لا يقل فى الفرض والتقدير عن سابقه فشركة التأمين طرف اصيل فى عقد التأمين وطـــرفه الآخر هو المستأمن

٣٠) الأمر الثالث : ان مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقسساط التى تجمعها من المستأمنين هو مركسز الوصى أو الوصى الذى يوضع المال تحت وصسسايته وولايته ، فشركة التامين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من اقساط التأمين بل يكون

٤٣.

173

773

773

1773

أمانة تحت بدها باعتبارها وصبا أو وليا يتصرف لمصلحة القاصر أو المولى عليه

ولا شك أن هذا بعيد مـــن

الفرض والتقدير لأن الولاية او الوصاية تفسرض على ناتص الأهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها وببين أحكامها أن شركة التأمين تتعهد بدفيع 173 مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ٣٢) وتعهدها يقابله من جهـــــة المستأمن بدفع أقساط التأمين

> وأما القول بأن شركة التأمين 173 لا تملك ما يدفع لها من اقساط بل تضعه أمانة تحت بده\_\_\_ا بوصفها وليا أو وصيا فقول بنافي أبسط القواعد الشرعية

في مدة عدم وقوعه

وهناك ملاحظة تجدر الاشارة 173 اليها في هذا الوضح وهي أن بعض الباحثين كما بدا مين عبارته ، برى أجتماع التعاون مع الربح فهو يرى ان عقيود التأمين التي تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعماون والتضامن مع وجود قصيب الحصول على الربح

٣١٤ وهذا فهم غريب للفقه الاسلامي ٣٢٤ ان التعاون الذي يعسد تبسرعا ٢٣٢ ولا يضر فيه الفرر ، و لاندخل فيه الربا أي لا يعد دفع القليل وأخذ الكثبر فيه ربا هو التبرع بالمعنى اللى بينه فقهاء الاسلام وهو يعنى أن باذل المال لا ينتظر

عوضاً مقابلاً ، ولا يبغى ربحاً من وراء تبرعه ، فاذا دفيسم المتعاقد العوض في مقابل عوض آخر وتصد الحصيول على الربح فليست تبرعا ولا تعاونا لأن ذلك جمع بين النقيضيين الشبهة الثانية : يسارة الفرر في عقبود التامين لمسدم ادائه الى نزاع وخصومة:

يرى بعض الباحثين في عقبود التأمين أن الفرر الذي تتضمنه هذه العقود هو من نوع الفسرر اليسير الذي لا بترتب عليه بطلان المعاوضات المالية

وقد اسس هؤلاء القول بيسارة الفرر على ضابط غربب للفرر اليسير ليس له دليل في الشرع ولا سند في أقوال أحد المجتهدين اولا: عرض هذه الشبهة:

يقول المرحوم الشيخ الخفيف وما في عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع بدليـل كثرة تعامل الناس به ، وشيوعه فيهم وانتشاره في كل مجــال نشاطهم الاقتصادي

وعليه فهو غرر يسير لا يترتب عليه منع ولاحظر

ثانيا: ألرد على هذه الشبهة: تقوم هذه الشبهة على مقدمتين أحداهما أن القرر في عقبود التأمين لا يؤدى الى نـــزاع مستدلين بكثرة تعامل الناس بالتأمين وشيوعه فيهسم ، وانتشاره في كل مجال تشاطهم

773

373

373

373

الاقتصادي

وهذه القدمة غير مسلمة ، وما استدل به علیها غیر صحیح ، أما عدم تسليمها فدليله ما تنص به المحاكم من قضيايا تتعلق بمنازعات في عقود التأمين

اما القول بأن همسنده المنازعات الا ترجع الى الخلاف في عنصر من عناصره الجنسوهرية التي تقوّم عليها هذه المقود ، وانمسا ترجع الى خلاف فى قيسسام المستأمن بما اشترطه عليسه المؤمن من شروط إتضمنتها هذه. العقود

٣٣٤ - فالمنازعات التي ترجع الي عدم 373 قيام شركة التأمين بما إشترط عليها القيام به وتستحمها في تفسير بنود هذا العقبيب ومحاولاتها التهرب سين دفع مبلغ التأمين 6 تزيد مرات على المنازعات التي ترجع الي عمدم قيام المستأمن بما اشترط عليه ٠٠ من شروط ١

٣٣٤ وأما عدم صحة أما استعدل به على هذه القدمة ، فلأنه استدلال غريب يخالف الواقع من أحوال الناس فأداء الماملة الى النزاع لا يلزم منه حتما ترك الناس لها حتى يستدل بكشرة تماملهم بها وشيوعها فيهم

واذا كان لا يظن بالنساس في حياتهم « أنهم يتعارفون عقدا يحوى غررا يؤدئ الى بزاعهم ثم يشبيع بينهم ولا يتركونه وأن

المقبـــول أنهم أذا تغاملوا به ا فتنازعوا، ترکوه »

فلماذا جاءت الشريعة بنصوص 277 آمرة تمتع ما حوى غررا مسن الماملات ؟

القدمة الثانية: ما لا يؤدي الي النزاع من الفرر فهو يسير: المقدمة الثانية التي تقوم عليها هذه الشبهة هي أن ما لا يؤدي

الى التراع من القرر فهو يسير لا بترتب عليه منم ولا حظس وقد استدل اصحاب هسده الشبهة على هذه القيدمة: بما روی زید بن ثابت رضی الله عنه أنه قال:

كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار ، فاذا جدها النساس وحل تعاطيهم قال المبتاغ : انه أصاب الثمر عاهات بذكرونها ويحتجون يها فقسال صلى الله عليه وسلم جين كثرت عنسده الخصومات :

« لا تبايعوا: حتى ببدو صالاح

واخذوا من هذا الحديث قاعدة عامة أن ما يؤدي الى أنزاع من الفرر يمتع 4 وما لا يؤدي الى نزاع لا يمنع 💎 🧜

وهده المقدمة بدورها غسيسي صحيحة للأمور الآتية إذ الأمر الأول : أن جميع تعريفات الفرر المؤثر إلتي قدمناها لم تجمل اوقوع النزاع بسسببه

{ T a

دخلا في التعريف ٤ فليس أداء الغرر الى النزاع جزءاً من ماهية الغرر ولا شرطا في وجوده

فالفرر عند أهل اللفة هو الخطر الذي لا يدري أيكون أم لا يكون وعند فقهاء الشريعة هو ما لا ایدری هل بحصل ام لا ، او ما طوى عنك وخفى عليك باطنه وسره ، أو ما تردد بين السلامة والعطب أو الذي ينطوى عسن الشبخص عاقبته أو الذي لا تعرف كل طرف فيه ما الذي ملك بأزاء ما بذل ، أو ما لا وثق بحصول العوض فيه ، أو ما أظهره

فالذي يؤخذ من هذه التعريفات أن أداء الفرر الى النزاع ليس جزءاً من حقيقة الفرر الذي ٣٦ ورد النهي عنه ، ولا عنصرا جوهريا فيه ولا شرطا في تحقيقه ٣٥٤ الأمر الثاني : أن الفرر اليسير الذي لا يترتب عليه منع ولا ما توافرت فيه المناصر الثلاثة التي قدمناها بسارة الغيرر ، وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ٣٥٤ - فمناط تحقق الفيرر الذي لا يؤثر في المعاوضات هو اجتماع

﴿ هذه العناصر الثلاثة فيسنه ، ٤٣٧ الأمر الرابع : اننا اذا سلمنا وليس عدم ترتب النزاع عليه : كما يدعى هؤلاء الباحثون ه٣٤ ولقد راينا أن ما انطوى عليه

عقد التأمين من غرر في مقدار

العسوض وأجسل الوفاء به ، لا بدخل تحت ضابط الفسرر المفتفر ، لأنه غسرر فاحش في القيمة والأجل ، فلا بوجد فيه . شرط اليسارة

٣٦٤ الأمر الثالث: أن كثرة النزاع والخصيب ومات الواردة في الحديث الذي أحتجوا به ليس هو العلة في منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن ، أحدا منهم لا يقول ببيع الثمار عند بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا : البيع الى خصومة أو . تزاع

تردد بين أمرين ليس أحدهما ٣٦٤ ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه أصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيسم الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته فعلة المنع التي يدور معهـــا الحكم وجودأ وعسسدمأ وهي ما بتضمنه بيم الثمار قبل بدو الصلاح من غرر وهو غرر يؤثر في المعاوضة

حظر باتفـاق الفقهاء هـو ٣٦٦ واذا انعدمت العلمة لم يترتب الحكم ، وأن وجدت الحكمة . فترنب النزاع بيع الثمار قبل يدو الصلاح علة في جعل الفرر الذى تضمنه هذا البيع علة المنع ، وعلة العلة هي الحكمــة . التعليل بالحكمة فليس أداء الفرر الى النزاع والخصام هو الحكمة أي العلة الوحيدة للنهي الوخيدة للنهي عن بيع القور ،

848

848

**እ**ሞአ

848

848

847

بل ان هناك حكمة آخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء والحكم يدور مع العلة الكاملة لا مع جزئها وجودا وعدما ، وعلى ذلك فان المنع من بيسع الفرر لا يرتفع بارتفاع النزاع بشانه فقط لبقاء ضياع الاموال بسبية

۳۷ وقد جاء فی بعض روایات حدیث النهی عن بیع الثمار قبل بدو الصلاح : « ارایث ان منعالثمره فیم یستحل احسیدکم مال صاحبه »

١٣٧ يقول الخطابى : اصل الفسرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره ، وكل بيسم كان القصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزا عنه غير مقدور عليه فهو غرر

۱۳۸ والنتيجة التي انتهينا اليها في الرد على هذه الشبهة ان الفرر في عقود التأمين ليس مـــن الفرر اليسيم ، بل من الفرر الكثير الذي يترتب عليه الحظر والمنع في المعاوضات لأنه يدخل في تعريف الفــرر الذي ورد النهي بمنعه من جهة ولعــدم الطباق ضابط الفرر اليسسيم عليه من جهة الحري

الفرر اليسسير الذي لا يترتب عليه منع ولا حظر في المعاوضات هو عدم ادائه الى نسسزاع وخصومة ، تولا لا سند له في الشرع وقد ظهر فساده بالدليل الشبهة الثالثة : يسارة الفرد في جانب الشركة لكثرة العقود

اولا: عرض هذه الشبهة ذكر يعض القائلين بجـــواز المقود التى تبرمهــا شركات التامين جانبين (أحدهما) جانب العلاقة بين الشركة ومؤمن له معين

( وثانيهما ) جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمس شركة التأمين ومجموع المؤمس التأمين شرعاً يجب أن ينظر فيه ألى الجانب الثانى دون الأول ثم أضاف : « اذا نظر الى عقد التأمين من جهة العسلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان ومراهنة ، أما اذا نظرنا اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الغير فيه يسيرا أن لم يكن منتقياً

وقد بنى ذلك على أن كشرة
العقود التى تبرمها شركات
التأمين والوسائل العلمية التى
تلجأ اليها لحساب الاحتمالات
تمكنها من تحسديد ما تعطى
لجموع المؤمن لهم من تعويضات
وما تأخذه منهم من اقساط

**{{\xi}** 

εε.

ξξ.

**٤٤.** 

في مدة معينة تحديدا بقسرب اندقة فينتفى الفرر أو يقل

(أولها): أن عقد التأمين الذي

٤٣٩ ثانياً: الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وجوه 173 ثلاثة:

تبيرمه الشركة مع مؤمن له بالذات لا ينشىء علامة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم ٣٩ وليس في أصول الفقه الاسلامي ما يجيز لهذا الفقيه أن يؤسس هذا الحكم على علاقة وهمية لم ينشئها عقد التامين ، وبالتالى يتعذر عليه ممسرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة مين حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها

( ثانيها ) : أذا سلمنا وجسود 241 مثل هذه العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم ، فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكشيرة وقواعد الاحصاء تمكن هسده الشركات من تحديد ما تعطى لحماعة الؤمن لهم

( ثالثها ) اذا سلمنا أن الفسرو: ٤٤. في عقد التأمين غرر يسسير في جانب شركة التسامين بسبب كثرة العقود التي تبرمها وبفضل ما توافر لديها من وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكتتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم وما تأخده منهم

فان هذا لا بفيد جواز عقسد التأمين لخلوه من الفرر ، بل بجب أن يبقى هذا العقد غررا وقمارا ومراهنة بالنسيسية للمستأمن

والوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والفرر أو خففت منه في حانب الشركة لم تتوافر للمستأمن المعين فلم يقدر على تحدید ما یعطی وما یاخذ ، فلم يتفير موقفه وبقى العقد في حقه قمارا ومراهنة

والخلاصة أن أصحاب هياده الشبهة اذا سلموا أن العقد بعد غررا وقمارا ومراهنسة بالنسبة للمستأمن في علاقته بشركة التأمين فان الحكم يجب أن بيقى كذلك في حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لمجمسوع المستأمنين

وما تأخذه منهم باسستعمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء لأن مثل هذه الوســائل لم تتوفر في جانب المستأمن فيقى على حكم علاقته شركة التأمين وقسسد كانت باتفاق هـؤلاء الباحثين غبررا وقمارا ومراهنة

الشبهة الرابعة: يسارة الفرر ٤٤. لاته متوقع غير مفاجيء: اولا عرض هذه الشبهة ξξ.

برى بعض القائلين أن الفرر في 111 عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ؛ فلا أوتسر في المقد بالبطلان والمنع أواستدل هؤلاء الباحثون على سنارة القرر الفرر وتقدره وتحسب حسابه ٢٤٤ وتمدله ما يكفي لازالة آثاره ، ورفع ضرره عند وتوعه فلم يكن من الفرر المربك المفاجيء وظاهر. من عرض هلاه الشبهة EET أنها تقوم على أساس التفسر قة بين الفرر المفاجيء والفيرر المتوقع ، واعتبار الأول من الغرر الفاحش الذي يترتب عليه المنع

> ثانياً : رد هذه الشبهة 133

وردنا على هذه الشتابية من 133 وجهين :

والحظر بخسلاف الثاني فانه لا يؤثر في صحة المعاملة

( أولهما ) : أن اعتبار المفاجأة 133 أو التوقع مناطأ اللتفارقة بين الغرر الفاحش والغرر اليسيم أمر لا دليل عليه في الشرع . فهو قول غرب على الفقييه الاسلامي ،

فبيوت القمار ومحلات الرهان 133 تعد للأخطار المتوقعية ما يفي بجبر الخسارة المترتبسة على وقوعها بوسائل تشميه تلك الوسائل التي تلجأ أليها شركات التأمين في حساب الاحتمالات

٤٤٢ . ( وثانيهما ) على فرض تسليم أن الغرر في التأمين غرر يسمير

في جانب الشركة لانها تتوقيع الخطر وتحسب حسسابة اذا سيلمنا ذلك في جانب الشركة فائه يبقى هذا الفرر الفاحش في جانب الستامن الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة

الشبيهة الخامسة: عقد التأمن لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن حصوله على الأمان مقسسايل الاقساط:

أولا : عرض هذه الشبهة

133

٢ } } . يقول بعض المجيزين التأمين : ان عقد التأمين لا غرر فيسسه بالنسية للمسسستأمن ٤ لأن الاحتمال فيه معدوم ويفسرون . ذلك بقولهم ؛ أن المعاوضة في التأمين باقساط النمساءهي بين . القسيط الذي بدفعه المستأمن:

وبين الأمان الذي يحصل عليه يد بعد العقب و دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه

٣٤٤. . نقول الأستاذ الزرقا: أن الفرر: المنهى عنسه نوع فاحش بحيث بجعل المقد. كالقمار. المحض ، اعتمادا على الحظر الجرد في خسارة وإحد وربح آخر دون مقابل

ثم يقول : فاذا طبقنا هسدا \$84 المقياس على التأمين وعقسده وجدنا الفرق كبيراً ، أما بالنسبة الى المستامن فإن الاحتمال فيه معدوم

ثم يقول: النا لجسد في بعض 133 العقود القديم المتفق على

333

333

**!!!** 

£ { 0

شرعيتها ما يشهد لجواز بدل المال بفية الأمان والاطمئنان على الأموال ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة

الحراسة وان كان مستأجراً على الحراسة وان كان مستأجراً على عمل هو الحراسة نجد أن عمله المستأجر عليه ليس له أي اثر أو نتيجة سوى تحقيدة الأمان للمستأجر على الشيء المحروس ، واطمئنانه الى استمرار سلامته من عسدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه

الله فالحارس ليس لممسله أية نتيجة سوى هذا الأمان الذى بغل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقسد التأمين يبذل فيه المسستأمن جزءاً من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها

}}} الرد على هذه الشبهة .:

}}} وهذه الشبهة باطلة من وجره سبعة :

(الوجه الأول) : لا نسلم أن الفرر المنهى عنه هنو الذى يجعل العقد كالقمسار المحض يعتمد على الخطر المجسرد فى خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ، فان هذا نوع من الفرر الذى ورد قيه النهى ، وهنو الفرر فى الحصول وقد تقدم أن الغرر كما يقع فى حصنول

أصل العوض يقع فى قدره وفى أجله ، وأن الكل مؤثر فى بطلان المعاوضة

( والوجه الثانى ) القنول بأن المعاوضة تحصل بين القسط الذى يدفعه المستأمن والأمان الذي يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول يخالف الواقع مسن خهتين .

(اولهما) ان الذي يظهر من نص القانون وتصيد الماقدين ان العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط هو مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وليس الأمسان المدعى

ومن القواعد المسلمة في مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحسرمة يجب أن يُؤسس على واقع هذا المقد وحقيقته وما قصيد العاقدان ترتيبه عليه من حقسد وقادات متبادلة

واذا كان للفقيسة أن يفترض ما ينافي قصسد العساقدين في عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الفرض فائه يكون قد حكم في عقد غير قائم موهما ان الحكم ينطبق على المقسد الموجود

( ثانيهما ) أن نصوص القانون صريحة أن التزام الأمن بدفـع مبلغ التامين التزام احتمالي غير F33

محقق

( الوحه الثالث ) القيول بأن العوض الذي منحتك الشركة للمستأمن في مقابل الأقسساط هو الأمان والطمانينة قول بحانب الصو اب

ذلك أن قواعد الشريعة ومبادىء { { o القانون تؤكد أن العوض الذي بحوز أخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتعاقدين ، ودخل في ذسية × 1

( الوجه الرابع) : القنول بان { { o شركة التأمين هي التي تمنسح ٢٤٦ الأمان والطمانينة كالثقة والأمل والرحاء 6 احساس وشيعور لا يستطيع أحد من ألبشر منحه لفيره ، فيكون التعهاد بمنحه تعهدا بما لا يقدر المتمهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء ٧٤٤ كالتمهد باسماد شبيخص أو

٢)} ( الوجه الخامس ) القول: بأن الأمان هو العوض الذي منحته الشركة للمستامن مقابل الأقساط التي يدفعها وأن ٧٤٧ (وثالثها) أن الحسارس التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطير نتيجة هذا الأمان وثمرته ، قلب للحقائق

بمنحه الثقة أو الرجاء أو الأمل

( الوجه السنادس ) أن قياس 133 عقد التأمين على عقد الحراسة قياس فاسد لسيين :

(السبب الأول) أن الأجرة التي ٧٤٤ وبذلك ثبت يقيت أن سبب 733

بذلها الستاحر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة الممل الذي قام به الحارس وليس في مقابل الذي أحس به المستاحر في مدة: الإحارة

والحراسة عمل له قيمة مالية ببذلها الحارس وتفوت عليسه كسبآ كان يمكنه الحصول عليه لو لم يحبس نفسه لحراســـة مال المستاجر مدة الحراسية فاستحق عوضاً عن ذلك ، ومما يدل على أن الأجرة في مقابل العمل لا الأمان أمور ثلاثة 🗧 🕝

( أولهـا ): أن الحـارس يستحق الأجرة المتفق عليها احماعا ولو فات الأمان يسرقة المحروس أو هلاكه لأن العوض القابل للأجرة هو الحراسية وقد فعل

( وثانيها ) : أن الحـــارس : يستحق هذه الأجرة اذا تسام بالحراسة ٤ ولو ادعى أنه لم يحس قط بالأمان في مسسدة حراسته لأن الأجرة في مقابل الحراسة لا الأمان

لا ستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وحد الأمان في جانب المستأجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأجرة في ا مقابلة عمل الحراسة ولم يقسم به لا في مقابلة الإمان : : . .

رقم الصفحة

استحقاق الأجرة هو العمــل وليس الأمان ، وعلى هذا يكون القياس على عقد الحراسية قياس مع الفارق

(السبب الثاني): أن أصحاب **433** هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ذلك أن موحمه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه في مدة العقد بسبب لا يد لها فيه قياساً على الحارس

( الوجه السابع ) اذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التأمين وأن هذا الأمان حاصل للمستأمن في الحالين : حال وتوع الخطر وحال عدم وقوعه فانه لا بلزم منه نفي القسيرر والاحتمال

ولقد قال بعض هيهولاء : ان 133 المستأمن بعرف مقدار كل تسبط فينتفى بذلك الفرر ويندفء الاحتمال وهذا غير صحيح ، فان المقابلة للأمان ليس قسطا واحدا بل عدة اقساط

٩٤٤ ( الوجه الثامن ) القيول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي بدفعه المستأمن والأمسان الذي تمنحه شركة التيامين وان المستأمن لا يبقى لديه بعسد حصوله على هذا الأمان في ق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه، فوق انه محض تصور وخيال ه ومما يؤكد بطللان القول بأن

شركة التأمين وبحصل عليسه المستأمن

رقم الصفحة

ξ۵.

**ξο.** 

103

101

101

( الوجه التاسع ) : أن الأمان لو كان هو العوض الذي التزمت الشركة ببذله للمسيبتامن في مقابل الأقساط لاستحال على الالتزام

وبترتب على هذا الفسنخ عدم استحقاق شركة التهامين للاقساط فيما يستقبل من الزمان لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ولم يكسن فوات الأمان يسبب وقسوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها الموض

الشبهة السادسة: عقد التأمن لا غرر فيه بالنسبة للمستامن لرضاه بالفرر

أولا: عرض هذه الشبيهة 103

يقولون: أن عقد التأمين لا غرر فيه للمستأمن لأن التأمين له نفع محض وأن نزل به الخطر، لأنّه يأخذ من الشركة اكثر مما أعطى من القساط

وأما أذا لم ينزل به الخطر في مدة التأمين فائه بكون قد حصل على ألأمن في مقابل ما دفعــه من أقساط ، يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختيارا ، وذلك مالا يجتمع معه غين ولا غرر

الأمان هو العوض الذي تمنحه (٥) ثانياً: رد هذه الشبهة

{ a \"

ثلاثة:

- الجواب الأول ان القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل اقساط التأمين ، فوق انه محض تصور وافتراض ينافي ما ظهر مسن قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليسي مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ، ولا تستطيع بنه في الستامن
- الحواب الثانى: ان الاستدلال على نفى الفرر فى عقد التأمين بالقول بأن المستأمن يأخذ اكثر مما أعطى فى حالة وقوع الخطر ويأخذ الأمان فى مقابل الأقساط فى حالة عدم وقوع الخطر
- الم التسليم بأن الأمان يصلح عوضاً ماليا في عقد التأمين وانه يقابل الاقساط ويستساويها استدلا ينتج نقيض المقصود
- ٥٢ مقدار العوض الذي يبذله في الحصول على الأمان قد يكون قسطا واحداً وقد يكون الأقساط جميعاً فهو غسي معروف عند التعاقد وهو غرر في المقدار يبطل المعاوضة كالغرر في الحصول
- الجواب الثالث: لا نسلم ان الفين والفرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاختياد والمسرة فمن المبادىء السلمةان الرضا بالفرر في المعاوضية

لا يصححها بدليل أن القسامر والمراهن ومن يشترى الحمل في بطن أمه وضربة القانص راض بالمعاوضة مختار للغرر والجهالة ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة باجماع

الإحكام

٥٣ المطلب الثاني : الشبهة الواردة : على دليل القمار والمراهنة :

لما كان كل من القمار والمراهنة جراما باتفاق الفقهاء كانت عقود التامين كذلك وذلك يشبت بأمرين :

اولهما : دخول عقود السامين تحت تعريف كل من القمسار والمراهنة وهو يعنى أن هسده العقود واحدة

وثانيهما توافر الخصائص ألحوهرية لمقود المقامرة والرهان في عقود التأمين

وقد اعترض القائلون بالجواز على المقدمة الثانية من هسدا الدنيل بعدة شبه تقوم كلهسا على اساس واحد ، وهو وجود الفارق الؤثر بين عقود التامين من جهة وعقود القمار والراهنة من حهة اخرى

٢٥٣ نذكر هذه الشبه ونجيب عليها واحدة واحدة

٥٦ الشبهة الأولى

٥٣ أولا: عرض هذه الشبهة

٥٣ حاصل هـده الشبهة هي ان الراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضيع في التلهى به أو قات المقامر والمتراهن ، فيقتمسك بذلك

103

103

103

103

804

فاعليته ونشاطه ثانياً :رد هذه الشبهة

الإحكام

**{0{** وهو أن اللعب والتلهى وضياع 808 الوقت ليس هو الوصف المؤثر في الحكم ، فتحريم الشهارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت والدليل على ذلك أمران:

( اولهما ) أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات لأنها قمار ومراهنة وليس فيها لعب ولا تله بل لما فيها من أحتمال الربح والخسارة أي لما فيها من الفرر والاحتمال

يقولابن عابدين : وفي الفتسح 808 أن البيع بالرقم فاسل ، الأن الجهالة تمكنت منه في صلب العقد ، وهي جهالة الثميين بسبب الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذي فيه

ويقم ويقم ويقلب ويتمال ويقربه الفائض 101 والملامسة والمنابذة والقاء الحجر ومعنى ألنهى ما في كل مـــن الجهالة وتعليق التمليك بالخطر وقال ابن رشسسه : أن قال 100 المسترى: أي ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار ...

وجاء في الفروع وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالا ان كان في ملكه وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام:

> « لا تبع ما ليس عندك » 800

( وثاني الأمرين ) : لم يقل أحد 800

من المجتهدين ان ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التي لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمتهما لاشتراكها في علة الحكم وهى اللعب والتلهى وضيياع الوتت

الشبهة الثانية: أن القميسار والراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الإنسان

أولا: عرض هذه الشبهة يقولون : ان القرآن الكــريم وصف القمار بانه حسالة الشيطان يوقع بين النـــاس العداوة والبفضاء ويلهيهم عسن آفات خلقية وشلل للقهدرة المنتجة في الانسان ، وليس في عقد التأمين شيء من ذلك

٢٥٦ أنياً: الرد على هذه الشبهة: ان أيقاع العداوة والبغضاء وألصد عن ذكر الله وعن الصلاة وشلل القدرة المنتجة وغير ذلك من الآفات بيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما وليس ذلك علة التجريم أو الوصف الذي به النهى

والاجماع منعقسمد على حرمة القمار وان لم يصد عن ذكسر وعن أداء الصلاة

والربا حرام لما يؤديه من قعود المرابى عن العمل والانتساج واستفلال حاجة الفقير والمحتاج رقم الصفحة

13

وكذلك الميسر يحرم لما فيه من أكل أموال الناس بالياطل

والخلاصة أن إداء المينر الي X0} العداوة والبغضاء والصندعن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت في التلهي به وعدم أداء التبأمين الى ذلك ليس فارقا مؤثراً في الحكم

الشبهة الثالثة: عقيد التأمن {oA يقوم على أساس ترميم الكوارث

أولاً: عرض هذه الشيبهة : No3 يقول أصحاب هنده الشبهة ... LOA ان عقد التأمين يقوم على اساس ترميم الكوارث التي تضيب الانسان في نفسه أو ماله 4 ومن ثم فان التأمين يمتح الأمان من الكوارث قبل وقوعها بخلاف عقدى القمار والراهنة فليس فيهما ترميم لآثار المحاطر

> تانياً: رد هذه الشيهة 809

وردنا أن الأمسان لا يؤثر في 809 المعاوضة بالحل والتحميريم الأموى الأر

( أولها ) أ أن توقّع الضرر من 109 حادث معين لا يجيز لمن اتو قدم هدا الضرر أن بعقد معاوضة محرمة لما تنطوى عليه من ربا أو غرر أو قمار بغيبة اصلاح هذا الضرر ، ولم يبح الشسارع الوصول الى الغايات بوسائل محرمة كالمعاوضات التي تنطوي على الفرر والقمان

أن ترميم آثار الأخطار وجبسر ما تجره على الناس من أضرار

أمر يتفق مع مقاصد الشسارع وذلك الجبر يجب أن يكسون بالوسائل المشروعة ، وليسى عقد التامين واحدا منها

١٦٠ - أن سلوك الوسيلة المجسسومة لتحقيق المقاصد المشروعة يفوت مقصدا شرعيا آخر ٤ والتسارع قاصد تحقيق جميع مقاصده فجميع المدخرات واستثمارها مثلا مقصد مباح وهدف حلال المقصد والوصيول إلى ذلك الهدف عن طريق المصارف التي تقوم على الساس نظرية الفائدة بل على أساس شركات المساهمة أو عقود القراض مثلا

١٦٠ ومن القطوع به أن أهـــدان التامين ومقاصده من التعاون بين النساس على تقتيت آثار المخاطر التي قد تحل بأحدهم وتوزيع الأضرار التي تنتج عن هده المخاطر .

١٠٤٠ ثم أن الشريعة جاءت بنظ\_ام محكم وأحكام عادلة في مجال التضامن والتكافل والتعاون ٤٦١ ( ثانيها ) أن الوصف وهيه

. . ترميم آثار المخاطر قد يوجد في المعاوضة ويتخلف الحسكم بالجواز عنه 4 فالقامرة والرهان يمتعان شرعا ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر

الشبهة يسلمون بأن عقد التأمين

ever.

**{7**{

171

373

870

{\0

670

وهو النساء عند التساوي ( ثانيها ) أن عقه التأمين على الحياة للبقاء بتضمن تعهيي الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الأقسياط المدفوعة مضافا اليها فائدة ربوبة ( تالثها ) أن أكثر العمليات التى تمارسها شركات التأميم تقوم على أسباس الربا فهي تستتمر أموالها في سيستدات بفائدة وتقرض منها بضيمان وثيقة التأمين بفائدة ، وقيد أوردوا يعض الشبهات نسبوقها مردودا عليها

الشبهة الأولى 373

أولا: عرض هذه الشبهة أننا تتكلم في التأمين من حيثهو ... نظام قانوني ، ولا نتكلم فيـما تقوم به شركات التأمين مين أعمال وعقود أخسرى مشروعة أو ممنوعة

٢٥٤ فصاحب هذه الشبهة يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتمالها الدليل في غير محل النزاع ثانيا: رد هذه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة مين وجهين :

(أولهما) أن الفقيه يحكم على التأمين باعتباره عقدا أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاما يؤدى الى مصلحة مشروعة ان صاحب هذه الشبهة يسلم يعد قماراً ومراهنة ، اذا عقهد من مستأمن واحد أو وعسدد قليل منهم فالوصف وهو ترميم آثار الكوارث موجود في هــذه المعاملة غير أن الحكم وهو جواز المعاملة قد تخلف عنه ، فــدل وجوده على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع ثبوت حكم الأصل في الفرع الشبهة يسلمون بجواز التامين في حالات لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث

ففي التأمين على الحياة مثلا في 277 حالة البقاء مثلا يستحق مبلغ التامين اذا يقى حيا في مسدة معيئة

( خامسها ) مَا تقـــدم من أن 177 الأمان الذي بمنحه عقد التأمن للمستأمن وصف غير معتبر في أفادة الحل ، لأنه لم ينف عسن التأمين وصف الفرر

الطلب الثالث: الشسسبهات 173 الواردة على دليل الربا

عَنْنا : أن هذه المقود بتضمن 173 الربا بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة من وجوه ثلاثة :

( الوجه الأول ) : أن عقد التأمين هو اتفـاق بين شركة التأمين والمستأمن على أن يدفسيسع المستأمن مبلغاً من المال في مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وتوع الخطر مبلفا من المال ، فكان بيم النقد بالنقد الى أجل

بحرمة العقود التي تبرمه ــــا شركات التأمين لأشبتمالها على . الربا ، وهذا يفيدنا فيما نحن

بامكان و حود عقد تأمين: لا تقترن ٧٦٤ به شروط ربویة ٤ وان شرکات التأمين قبلت أن تخلص عقودها من هذه الشروط افردت قيمة الأقساط للمستأمن في التأمين لحالة البقاء دون زيَّادة ربوية ، ولم تشسترط فوائد ربوية ولم تقرض بفائدة على وأثائق التأمين خلصت جميع العقواد من مشل 173 هذه الشروط وهو ما يتعملر ٤٦٧ والتبرع المدعى في التأمين يقوم عليها فعله في نظام اقتصادي يقوم كله على الربار، وتقوم فيه

> في توزيع الانتاج الشبهة الثانية 173

أولاً: عرض هذه الشبهة أ Er3

ان فكرة التأمين التعاقدي قائمة 173 من أساسها على فكرة التعاون على جير المصائب والأضرار من مفاحآت

الفائدة بجانب العمل بدور كبير

واذا صح أن يقال أ أن في هذا **{7**/ ربا لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة

٢٦٤ وحاصل هذه الشلِّهة أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ أكبن منه بعلاً مدة يعد ربا في غير عقود التأمين ، أما في عقود التأمين قانه إلا يعد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التامين

التعاقدي تعاون على حسر الأضرار الناشئة عن الأخطار كالتأمين التبادلي ونظنسسأم المعاشبات سواء يسنواء

( وثانيهما ) أن مع التسميليم ٢٦٧ ثانيا: الرد على هذه الشميهة عقود التأمين التي تبرمهـــا شركاته معاوضات مالية بقصد من ورائها الربح باتفاق ، افشركة التأمين تتعهد بدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تفهيسيد المستأمن بدفع الأقساط ١٦٧ والمستامن يتعهد بدفع اقسساط

الشركة بدفع مبلغ التامين على أفتراض أن هنأك اتفاقا أو عقدا بين جميع المستامنين فتنتفي الماوضة ، وهذا موجود

التأمين في مقابل عوض هو تعهد

في التأمين التبادلي ٣٦٨ واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع من القساط فأنما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تمويضات فائما يدفع تبزغا لن وجدت فيه صفة الاستحقاق ٦٨٤ وكذلك الحال في نظام الماشات الذى تقوم الدولة به فانسله

لا يقصد به الربح وما يتنازل عنه الموظف من أقساط يقصد به التبرع لكل من وحدت به صفة معيئة

ونخلص بمد هذا الى هـــده الخلاصة التي تحتموي على منطق موصل الى نتائج قطعية

173

## واستعمال الأرقام لمسسالم الاحصاء الدكتور جلال الصياد

التأمن عقد بين طرفين ٤٧. أحدهما يسمى المؤمن والثاني الموّمن له ٤ ويلتزم فيه المؤمس بأن يؤدى مبلفا من المال الى المؤمن له في حالة وقوع حادث او تحقق خطر مبين في العقد

٧٠} وينقسم التيامين من حيث الشكل الى توعين أسساسيين وهما

(أ) التأمين التبادلي أو التعاوني ٤٧. (ب) التأمين بقسط

وسوف تكون دراستنا حبول ٤٧. الشكل الثاني ، لأنه هو الذي النوع من الشركات تقوم على أساس تحارى

وهذا الشكل من التأمين يضم {Y. أنواعا كثيرة تبعا للأخطار وبمكن حصرها في اللالة أنواع رئيسية: (1) التأمين الشخصى (ومنه التأمين على النحياة )

(ب) تأمين المتلكات ( التأمين على الأشياء)

(ج) تأمين المسئولية المدينـــة ( التامين من المستولية )

ولقد انقسمت الآراء الى تلاثة ٤٧. اتجاهات حول الحسمكم على التأمن بأنواعه

، ٧} الاتجاه الأول:

تحريم التأمين على اساس: إ - الضمان فيه التزام ما لا يلزم

٢ \_ فيه أكل أموال النساس بالباطل

٣ \_ فيه رهان وقمار أو شبه (V) قمار على الأقل

٤ - فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود

ه ـ بخالف قواعـــد المراث والوصية

٦ ـ يتضمن الربا

٧ \_ معظم شروطه فاسدة ٨ ـ لا توجد ضرورة اقتصادية

> توجيه ٧١} الاتجاه الثاني:

اباحة التأمين على اساس: 1 \_ الأصل في العقود الاباحة ٢ ـ التعاون على دفع الضرر ٣ ـ هو تجارة تتم عن تراض ٤ \_ الأخذ بأسباب الحذر

ہ ـ هو ضرورة وعرف ٦ ـ يقاس على :

(أ) ضمان خطر الحريق 173

(ب) الاستئجار على الحراسة 173 (ح) نظام العواقل في الجنابات

(د) عقد الموالاة الاتحاه الثالث:

£V1

173

17/3

أباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر وساركز على الشبهات التي تتعلق بالمخاطرة والحظوظ والصدف ، والتي لها علاقة وثيقة بنظ ـــرية الاحتمالات وعلم الاحصاء

٧٢٤ الرهان أو القهار

الرهان أو القمار اتفياق بين طرفين احدهمــا (المراهن )

**EVE**:

والثاني (اللاعب) ويلتزم فيه الراهن بأن يدفيع الى اللاعب ملغاً من المال ( مبلغ الرهان ) ٢٧٦ : الاحتمالات في خالة وقدوع حادث معين ؛ وذلك مقابل اشستراك يؤديه اللاعب الى الراهن

> ٧٢] المقارنة بين عقد التأمين واتفاق الرهان : بلاحظ من التعريف الشبه التام بين عقب التأمين واتفاق الرهان كمارهو موضح بالحدول الآتي

٧٧} التأمين 🚊 الرهان الومن = المراهن المؤمن له = اللاعب مبلغ التأمين \_ مبلغ الرهان قسط التامين \_ اشتراك الرهان بؤخذ مبلغ التأمين عند تحقق

حدث معین \_ یوخید مبلغ الرهان عند تحقيق حدث معين حساب الاشتراك في حالة الرهان **EVY** أو القمار

حتى لا يحسر المراهن فهو بأخذ **{YY** اشتراكا من اللاعبين (كل على ٧٤) حدة ) يحدده حسب المادلة الاشتراك \_ القيمة المتوقع ان **EVY** تكسيها اللاعب في مبلغ الرهان ... x احتمال وقوع الحادث المين

> ٤٧٣ مثال: ١ اتفق مراهن مع لاعب على أن يدنسم له عشرة دنانير اذا رمي قطعة نقود وظهرت الصبورة الى أعلى

٧٧) ( البحل ) تر الاشتراك ن مبلغ الرهان x

ظهيور المستورة الى أعلى س با × ا = ه دینارات

٧٤ السبب من تعريف الاحتمالات في هذا الحال أن يعض العلماء الذين تاقشوا موضوع التأمين ذكروا ان نظمام التأمين يرتكز على أساس احصيبائي منفي عنصر الاحتمالات والحقيقة غير ذلك

إلا و فيما يلى تعريفان للاحتمالات: ١٧٤٠ (التعريف الأول)

اذا كان عدد الطرق التي بمكن أن تقم نتائج تجربة أما هو (إن) وكائت هذه الطرق جميعسا متساوية في امكانية وقوعها وكان من بينها ( س) يمكن أن تقسع بها حادثة ما (1 ــ مثلاً) قائه يقال: أن احتمال وقوع ألحادث (1) هو = س/ن

التمريف الثاني ( التعسيريف : التجريبي ).

اذا كان عدد المرات التي أجريت فيها تحسسرية ما تحت نفس الظروف هي (أن ) وكان عدد المرات ( من بينها ) التي لوحظ فيها حدت ( 1 ... مشلا ) هي (س) فيقال: إن احتمال وقوع الحادث (١٠) هو القيمنة التي توول اليها النسبة أن / س عندما يزداد عدد مرات إجساء التمريف بتضح أن التكسسوان النسبي للتحدث (١) هو س/ن

{Y0

173

173

143

143

وقد لوحظ أنه عنهدما يزداد القيمة الحالية لجميع الأقساط XY3 \_ القسط الوحيد الصافي النسبة تستقر الى قيمية AV3 ممينة هي احتمال وقوع هذا الحادث (1) باستخدام التمريف الأول: (ب) باسسستخدام التعريف الثاني: يدفع فوائد تأخير)ً حدول الحياة (٢) **EV9** قاعدة الأعداد الكسرة يستعملها المؤمن ، اذن لابحاد قسط التأمن: قيمة القسط:

لكي تحدد شركة التأمين القسط الذي يدفعه المؤمن له تراعي ان تكون الأقساط واستشمارها الفآئدة المركبة بسعر فائدة مركبة كافيسية للأمور الآتية: باستخدام:

143

**£**¥3

١ ـ تعويض الخسائر أو دفع **KY3** مبلغ التأمين في المستقبل

٢- دفع المصاريف الادارية KY3

٣ ـ تكوين احتياطي لمقابلة **LYA** الطواريء

} ـ ترك فائض معقول من الربح XY3

ولحساب القسط التحساري £YA تحسب أولا القسط المسافي ثم يضاف اليه نسب معينة مما يقابل المصروفات اعلاه

٧٨٤ حساب القسط الصافي:

القسط الوحيد الصافي \_ **EYA** القيمة الحالية لمبلغ التأمين x احتمال وقوع الجادث المؤمس

ويمكن تجزئة القسط الوحيد الصافي على أقسساط دورية متساوية بحيث تكون:

الفرق الوحيد بين المعادلة التي يستخدمها المراهن والمؤمن هو أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة عند وتوع الحسدث المتفق عليه ( بالطبع اذا تأخر المراهن لا يستعمل فائدة ولكن

١ \_ تحسب القيمة الحالية لمبلغ التأمين باستخدام جداول

٢ ـ يحسب وقوع الخطــر

( أ ) جداول الحياة لانحــاد احتمالات الحياة أو الوفاة في حالة التأمين على الحياة

(ب) التوزيع الاحتمالي لقيه الخطر المؤمن ضده في حالات التأمين الأخرى

وعلى ذلك فاننا نلاحظ أن : (1) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين

(ب) الاحتمالات تلعب دورآ أساسيا في التأمين وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها

تطبيق المثال الأول: عقد الوقفية البحتة : وفيه تتمهد الشركة بدفع مبلغ التأمين الى المؤمن له اذا عاش لسن معينة وفي هذه الحالة:

القسط الوحيد المسافى ــ القيمة الحاليبة لملغ التامين لا احتمال عيش المؤمن له حتى بلوغة السن المعينة الحزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة الما الجزء الشساني

الإحكام

فنحصل عليه من حداول الحياة المثال الثانى : عقد التامين لمدى الحياة

٨٤ القسط الوحيد الصساق = القيمة الحالية لملغ التأمين عن عام :

# احتمال موت المؤمن خلال المام الأول 
# القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عامين 
# احتمال موت المؤمن له خلال العام الثاني 
" القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة أعوام 
# احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام الثالث وهكذا 
خلال العام الثالث وهكذا

## الأخطاء الطبعية الواردة في هذا الجزء

السطر	الصفحة	الصوابرقم	الخطا
10	٣	للغرماء	وللقرماء
٣		والابتلاء	والابلاء
. 1	٧	يحابى	يجابى
٥	· <b>v</b>	او معینا	<b>ا</b> و میتا
18	11	تر که	نرکه
18	18	بتلف	يتلف
17	18	ترك	نزل
1,-	10	أن يخلط	يخلط
١٨	١٨	الكيا	الكليا
1	71	عن عائشة	عالشة
۲.	***	فحدوثه	فحدثه
17	***	ابن حسان	بن حسان
37	<b>79</b>	لتنتهين	لتنهين
40	<b>79</b>	فأتاها	فأناها
٧	₹•.	لا يعيد الحجر الا	لا يعيد الا
1		عاقل	علمل
1.		الجورى	الجوزى
18	73	حجر	بحر
10	173	صفيرة .	صفيره
10	٥١	مداينة	مدانية
٥	20	احتجاج	اجتجاج
77	۲٥	الخصاف	الجصاف
1	٦٢	تقسيه	نفس
<b>77</b> .	Yŧ	ذمة	دمة
٨	1.0	مستقل	مستقبل
11	178	قرضاً -	<b>ن</b> رضا

السطر	م الصفحة	الصوابرة	الخطا
14	140	المقارضة	المقاوضة
70	177	، يعلم	بملم
Č	118	والزعيم	والزعم
٥	187	راين	رايان
41 .	189	. ه <i>ي</i>	هم
18	10.	ومطالبته	ومطالبة
. 4	17.	قبل	فبل
17	1AT	الحناية	الجنابة
19	198	شمنه .	صينه
	4.7	وان	فان
*	۲۱.	وانفسخ	وانفسح
٦	Y11.	قولا تفريق الصفقة	. قولا الصفقة
44	۲1.	قولا تفريق الصفقة	قولا الضققه
•	411	صمائها أ	صمائها
4	717	القصاص	الفصاص
10	717	هجي	هجمي
77	717	الأحمسي	الأحمس
Y	414	ا أبوا محمد	او محمد
1.	44.	يضحون	بضحون
13	777	الأصلى فاته لا يصح فاذا	الأصلى فاذا
. <b>o</b> ʻ.	* FT7	على	على ً `
•	777	على	علٰی"
1.6	737	علی"	على:*
	-	فلزمه الضمان	فلزمه الضامن
11	727	وتبرأ ذمة الضامن بعد	تيرا يعد
•	70.		تحقيق
T	Y01	تحين ذلك يؤدى الى	ذلك الى
YY .		تقع	تقبع
Y •	47.	المؤمنون	المومنين
18	777		ادا
	-		•

:

السطر	نحة	الخطا		
17		ν.	التجارية	النجارية
11.	-	rv.	کبیر	كثير
9	7 Y 191	(10	 ابن	بن
	,		معدا لقبضه	معد القبضة
11			بخيت	نجيب
٦	1		يلحقه	يلحقه
Α	•	rrr 🗀	ترى أن عق <i>د</i>	تری عقد
77	,	441	وابداء	وابداع
77	~	۲۳۳	غير	غبر
14	•	771	ئۇتم بە	ئۇتم بھا.
44		434	الحظر	الخطر
18	•	<b>"</b>	صيغة	صنعة
17		101	للمقود	للمقود للمقود
17		۳٦٣	وقس	وقيس
18	•	777	بينهما من العداوة	بينهما العداوة
. 19	.,•	777	نقضى أن دية	ان دية
٧	•	<b>44</b> 0	كالهيئات	كالهبئات
11	-	777	تعويضا	تعريضا
7		<b>TX1</b> :	نقرا	فقيرا
7	4.1	۳۸۱	فباذل	فياذل
11	¥.	<b>የ</b> ለዩ	او نابت	ار نائب
7		77.7	حددوها	حدودها
74		710	المتعاقد	التماقد
10		K.3	حشوهما	حثىوها
14			العنصر	العصر
. * * * * *		(17)	ان الذين يخالفوننا	ان يخالفوننا
, <b>Y</b>		473	بالحظر	بالخطر
14	3	7.73	المؤ "من	المؤمن
<b>ξ</b>		173	فيه	فيه
74		£ 71	يفوض	بفرض
7				

1.		1.		1	100	3 T T		101 2
*		61						
i	4		1					*1
	1.2	لو	السع		الصفحة	الصوابرق		الخطأ
		n de		the second				
		. 7.8			241	على النزاع	فترتب	فترتب النزاع
	1.0	٣		1	4. (1)	الفرر	4 4	العرر
		٩	3.0	4	733	أمين وعقده	نظام ال	نظام وعقده
		1-1		4	733	العقود		النقود
	12	A			110	وقصد		وفصد
		. 0		, ·	. 733	للمستامن		للمستأجر
	1.5	1.1			703	القام ة	1 14 3	الفام ق

## ننبيــــه

طبقاً للقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ لا يعاد طبع هذا الكتاب أو جسرة من أجزائه الا باذن مؤلفه ومحقق أصله سبواء منها المحقق والمؤلئف أو باذن من ورثته من بعده ومن أقدم على ذلك فسوف نقدمه للقضاء العادل فأن عجزنا عن ذلك لخبث الفاعل ومكره السيء (ولا يحيق الكر السيء الاباهله) فسوف نخاصمه أذا تساوت الاقدام بين يدى الله ويعلم كل أمرىء ما قدمت يداه وناخذ حقنا عند أحكم الحاكمين ٢٠٠٠

وكتبه الفقي: محمد نجيب الطيمي

تم بحمد الله الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر واوله كتاب الشركة